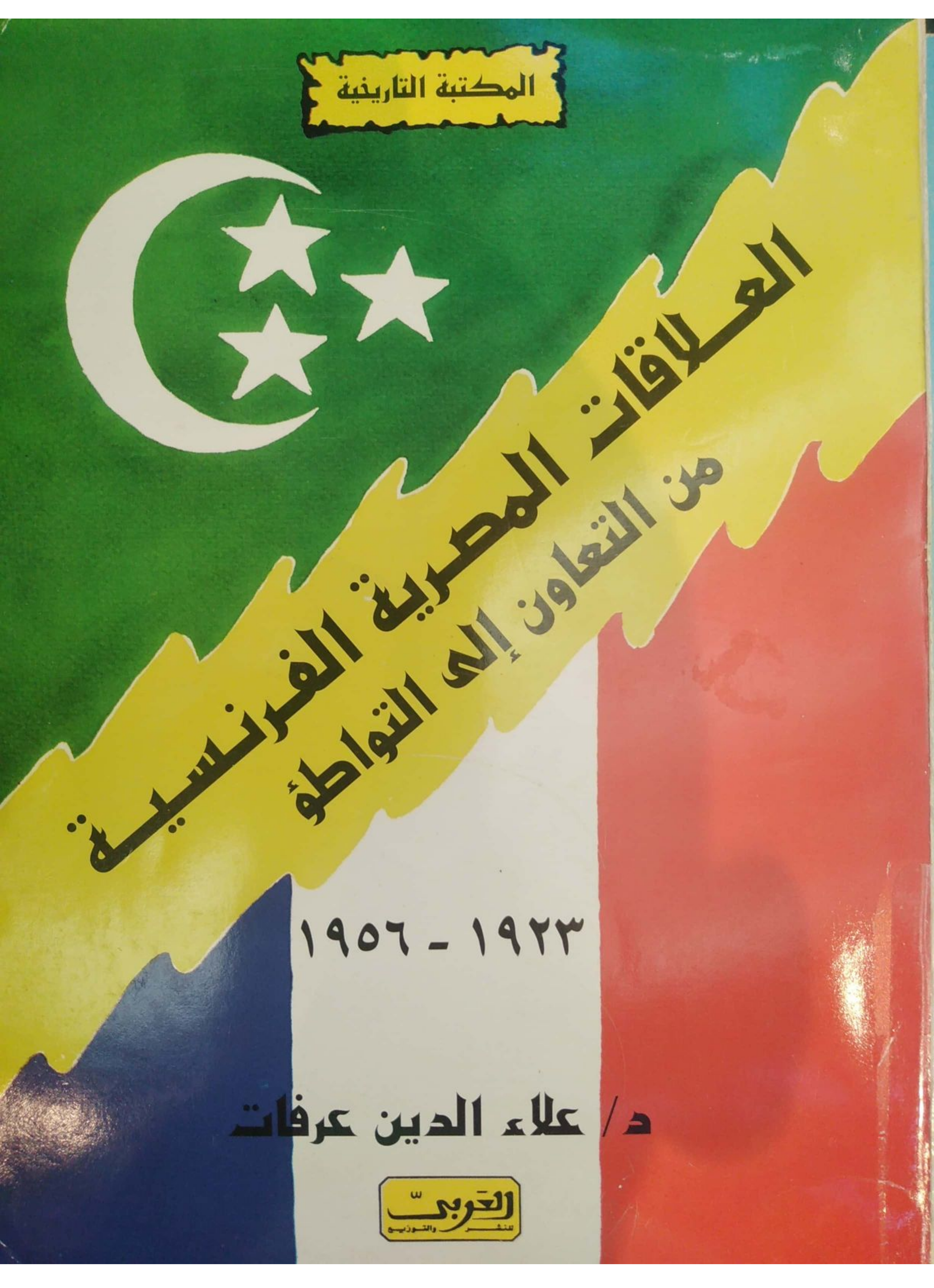


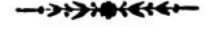
المكتبة التاريخية
العلاقات المصرية الفرنسية
من التعاون إلى التواطؤ
١٩٢٣ - ١٩٥٦
د/ علاء الدين عرفات
العربي للنشر والتوزيع

العلاقات المصرية الفرنسية

من التعاون إلى التواطؤ

١٩٢٣ - ١٩٥٦

د. علاء الدين عرفات





٦٠ شــارع القصـــر العينـــى (١١٤٥١) القاهـــرة
تليفون : ٣٥٥٤٥٢٩ - ٥٩٤١٩٤٣ فاكس : (٢٠٢) ٣٥٤٧٥٦٦
E-Mail: alarabi5@intouch.com
٤٢ شارع دجله - ميدان البصرة - المهندسين
تلفاكس : ٧٤٩٢١٤٥



مقدمة ...

تعالج هذه الرسالة موضوع العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٢٣-١٩٥٦، وهي فترة تبدأ بصدور تصريح ٢٨فبراير ١٩٢٢، الذي أعطي لمصر استقلالاً أسمياً، وصدور دستور١٩٢٣، وبداية التمثيل الدبلوماسي المصري بفرنسا، ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في مصر من درجة قنصلية إلي درجة مفوضية.

وتنتهي فترة الرسالة بأزمة حادة في العلاقات بين البلدين، فيما عرف في الأدبيات الأوربية بأزمة السويس، وبالعدوان الثلاثي في الأدبيات العربية، وهي أحداث حاسمة في العلاقات بين البلدين.

وفي الواقع، فأن دراسة العلاقات بين البلدين، هي دراسة شاقة ومتشعبة، سواء من ناحية تناولها موضوعياً، أو من ناحية مصادرها، أو من ناحية طبيعة الموضوع ذاته، فالعلاقات متشعبة بدرجه كبيرة، ففرنسا لها مصالح متشعبة بمصر لا تقل عن المصالح البريطانية، ولذلك فانه ما من مسألة مطروحة علي بساط العلاقات المصرية البريطانية إلا ولفرنسا رأي أو طرف فيها وهو ما يشكل صعوبة في التناول.

أن هذا التشعب في العلاقات فرض بطبيعة الحال تشعب في الموضوعات التي تعالجها الرسالة، وهو ما فرض علي قراءات متنوعة، علي سبيل المثال المسائل الخاصة بالدبلوماسية والموضوعات الخاصة بالتسليح، والموضوعات الخاصة بالفكر، وهي موضوعات مشتركة بين الأدب المقارن والفلسفة، وهو ما فرض علي قراءات في الفلسفة الفرنسية في القرن التاسع عشر والعشريين، وخصوصاً الإنتاج الفكرى الذي تأثر به المفكرون المصريون، علي سبيل المثال النتاج الفكري لبرجسون وإميل دوركاييم وديكارت ورينان.

أما بالنسبة لتناول الموضوع من ناحية المصادر فقد شكلت صعوبة هي الأخرى فمصادر الموضوع متوفرة إلي حد كبير، ولكن تنوع العلاقات وتشعبها فرض تنوع في المصادر، من مصادر ووثائق فرنسية وأمريكية ومصرية وبريطانية.

أما بالنسبة لطبيعة الموضوع فقد شكل صعوبة هو الأخر، فموضوع الرسالة يمتد من العصر الملكي إلي فترة من حكم جمال عبد الناصر، وفي كلا الفترتين هناك توجهات

مختلفة للسياسية الخارجية الفرنسية والمصرية، وخصوصا طريقة معاملة فرنسا لمصر في العصر الملكي، وعصر ثورة يوليو، وطبيعة علاقة مصر بفرنسا في العصر الملكي وعصر ثورة يوليو، وهو الأمر الذي جعل من الضروري دراسة الأطراف المختلفة التي أثرت في طبيعة العلاقات بين البلدين، وذلك لرصد العوامل الأساسية الثابتة والمتغيرة، التي تحكم علاقات مصر وفرنسا الدولية، وبالتالي إمكانية تفسير المواقف التي تتخذها فرنسا ومصر، تجاه قضية تخص العلافات بين البلدين، من خلال معرفة طبيعة العلاقات الدولية لكلا البلدين في تلك الفترة، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير في تنوع مصادر الدراسة، وهو ما يتضح من هوامش الرسالة وقائمة المراجع، وذلك انطلاقاً من مقولة أساسية أن علاقة دولة بدولة أخري، لا تدرس كخط سكة حديد مستقيم، ولكن كأسلاك البرق متداخلة متشابكة مع غيرها.

ونظراً لأن طبيعة الرسالة لا يستقيم معها التقسيم الزمني، فقد أثرت تقسيمها تقسيماً موضوعياً، مع عدم إهمال التقسيم الزمني إذا أستلزم الأمر ذلك.

وقد قسمت الرسالة إلي ثمانية فصول غير التمهيد والخاتمة والملاحق.

ففي التمهيد : تناولت العلاقات بين البلدين منذ الوفاق الودي ١٩٠٤ حتي ١٩٢٣، وذلك بدراسة أفقية وليس بشكل رأسي، أي بدراسة الموضوعات التي تمس العلاقات بين البلدين دون الاهتمام بالتتبع الزمني الرأسي للعلاقات بين البلدين.

وفي الفصل الأول : تناولت العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين البلدين في الفترة من ١٩٢٣ ١٩٤٦.

وفي الفصل الثاني : تناولت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الفترة من ١٩٤٧-١٩٥٦.

وتناولت في الفصل الثالث : فرنسا والامتيازات الأجنبية ،وقد قمت بدراسة موقف فرنسا من المحاكم المختلطة، ومن مؤتمر مونترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية ١٩٣٧.

أما الفصل الرابع : فقد تناولت فيه فرنسا وتسليح الجيش المصري، وقد تناولت فيه الموقف الفرنسي من تسليح الجيش المصري ،وقد حاولت الربط بين تأييد مصر لقضايا دول شمال أفريقيا، وبين عدم تسليح فرنسا للجيش المصري، وزيادة تسليح فرنسا للجيش الإسرائيلي اعتقادا من فرنسا بأن القضاء علي الثورة الجزائرية يبدأ من خلال تسليح فرنسا للجيش الإسرائيلي، وتأديب الجيش الأخير للجيش المصري، ولكسر أنف عبد الناصر أي أن القضاء علي ثورة الجزائر يبدأ بالقضاء علي عبد الناصر.

وتناولت في الفصل الخامس : فرنسا ودعم مصر لقضايا شمال أفريقيا، وبطبيعة الحال فقد أثر تأييد مصر لدول شمال أفريقيا علي العلاقات المصرية الفرنسية، الأمر الذي جعل تلك العلاقات متوترة منذ ١٩٤٧ ،وحتي بعد نشوب العدوان الثلاثي.

ويشكل الفصل والرابع والخامس مقدمة نظرية أساسية للفصل السادس، فرنسا وأزمة السويس، فبدون فهم المواقف الفرنسية من تسليح الجيش المصري، وتأييد مصر لقضايا دول شمال أفريقيا، لا يمكن فهم أزمة السويس.

أما الفصل السادس : فقد تناولت فيه موقف فرنسا من أزمة السويس، وقد تناولت فيه بالدراسة موقف فرنسا من تمويل السد العالي، الذي يعد مقدمة نظرية لفهم موقف فرنسا من تأميم شركة قناة السويس، ثم تناولت المناورات السلمية الفرنسية في الأمم المتحدة في الوقت الذي كانت تتواطأ فيه مع بريطانيا وإسرائيل للعدوان علي مصر، وبعلم وموافقة الولايات المتحدة، ولم يكن التواطؤ الثلاثي الذي حدث بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هو الأول من نوعه فقد سبق وتواطأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للعدوان علي مصر سنة ١٩٥١، من خلال إعادة احتلال للقاهرة والإسكندرية والدلتا، ولم تنفذ الخطة خوفا من الثورة الشعبية المصرية، ولكن التغير الذي حدث في تواطؤ١٩٥٦، عن تواطؤ ١٩٥١، هو استبدال أمريكا بإسرائيل، وهو ليس بتغير كبير، فأن أمريكا هي إسرئيل وإسرئيل هي أمريكا، كما أن أمريكا كانت هي الدافع والمحرك الأساسي في الحالتين.

أما الفصل السابع : فيتناول العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا، وقد درست فيه النشاط التجاري الفرنسي في مصر، وتشجيع التجارة بين البلديين، والقطن في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، بالإضافة للاستثمارات الفرنسية في مصر، وقد ربطت بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية بين البلدين، اعتقادا بأن كلا منهما يؤثر في الآخر، وقد اخترت سنوات محددة لإظهار هذا التأثير والتأثر كسنوات ١٩٢٣، ١٩٣٦، ١٩٤٢، ١٩٤٧، ١٩٥٢، ١٩٥٦، علي سبيل المثال فقط، وهي سنوات ذات دلالة، كما سيتضح من المتن.

وتناولت في الفصل الثامن : أثر الفكر الفرنسي في الفكر المصري، وقد قسمت الفصل إلى محوريين رأسيين، الأول محور نظري، عن مرجعية وقنوات الفكر الفرنسي في مصر، أما المحور الثاني فهو المحور التطبيقي، وقد اخترت فيه عدد من المفكرين المصريين الذين تأثروا بالفكر الفرنسي، وقد أجريت دراسة لما يقرب من عشرة من

المفكرين المصريين الذين تأثروا بهذا الفكر، ولا أدعي بأنني قد ألممت بكـــل جوانـــب الموضوع، ولكني حاولت بقدر الإمكان إظهار مدى تـــأثر المفكريـــن المصرييـــن بـــالفكر الفرنسي.

هذا فيما يختص موضوع الرسالة، أما إذا انتقلنا إلي مصادر الرسالة، فأول ما يلاحظ بشأنها، هو أنها موزعة ومتشعبة، في بطون الكتب الرسمية والوثائق الفرنسية والبريطانية والأمريكية والمصرية، ومضابط البرلمان المصري والإنجلـــيزي، وفـــي الأوراق الخاصـــة والمذكرات والأحاديث والتصريحات والبيانات والدراسات وغيرهـــا، ويمكـــن تقســـيم هـــذه المصادر بشكل عام إلي: ــ

١-وثائق غير منشورة :

وهي تشمل عدة أنواع من الوثائق : مصرية وبريطانية وفرنسية، وكل نوع من هـذه الوثائق ينقسم بدوره إلي عدة أنواع، كالوثـــائق الفرنســـية تنقســـم إلـــي أرشـــيف وزارة الخارجية، وأرشيف وزارة المالية وأرشيف فيشيvicy، ويمكن دراسة هذه الوثـــائق علـــي النحو التالي:

أولا : الوثائق الفرنسية

أ- أرشيف الخارجية الفرنسية

وهو يتضمن- من بين أشياء أخري-المراسلات السياسية الخاصة بمصر، في عـــدد من الملفات يحتوي الملف في المتوسط علي ٢٥٠ ورقة.

اللغة : أما بالنسبة للغة المكتوبة بها الوثائق، فهي بشكل أساسي اللغة الفرنسـية القديمة بعض الشيء، وذلك لان العديد من ألفاظها مهجورة الآن. بالإضافة لوجود عـدد من المصطلحات الدبلوماسية ،التي لم تعد تستخدم، بالإضافة لاختلاف تركيب الجملـــة، عن تركيب الجملة بالشكل المتعارف عليه الآن في اللغة الفرنسية الحديثـــة، بالإضافـــة للكتابة بشكل أدبي يصعب فهمة علي شخص لا يجيد الفرنسية.

ويلاحظ كذلك أن هناك عدد من الأخطاء النحوية والإملائية التي تؤثر علي معنـــي الوثيقة لمن لا يتنبه إلي هذه الأخطاء، ويحاول تصحيحها والإشارة إلي ذلك.

الشكل : تتضمن المجموعة ما يمكن أن نسميه تاريخ كتابة كل وثيقة وتطورها، إلــي أن تصبح شكلاً نهائياً للتبادل، أعني أن كل وثيقة غالبا ما يكون لها مسودة أو أكثر، مكتوبة بخط اليد بها تصويبات وكشط وحذف وملاحظات، ثم الشكل النهائي للوثيقة المعــد للتبــادل الدبلوماسي، أي أنها مجموعة تتضمن مسودات الوثائق والوثائق الأصلية للمسودات.

بالإضافة إلي هذه المجموعة هناك مجموعة لا تقل أهمية عن المجموعة السابقة وهي:

أ- Qua D, orsay Afrique Egypte, Affaires Poilitique

ب - أرشيف Vichy، محافظ 6، 61، 165، 166

وتلك الأرشيفات المختلفة تقدم مادة وثائقية هامة ،حيث تقدم وجهة النظر الفرنسية، مــن العلاقات مع مصر، والعلاقات المصرية البريطانية، وموقــفها من اســتقلال سوريا ولبنان وهــي مادة غير متوفرة في الوثائق البريطانية أو المصرية أو الأمريكية.

ج - Archives DU Ministere De Finances Francaise

وهذا الأرشيف يقدم مادة وثائقية هامة عن العلاقات الاقتصادية المصرية الفرنســية، وبطبيعة الحال لن يتسع المقام في تلك المقدمة لدراسة كل أرشيف علي حدة دراسة مفصلة، ولكن يمكن الاستدلال علي أهمية الأرشيفات، من الاقتباسات المختلفة التي تتضمنها الرسالة.

ثانيا : الوثائق البريطانية

وقد استخدمت مجموعة F-O وهي وثائق الخارجية البريطانية، وقد استخــــدمت منهــا بشكل خاص الوثائق التي تخص مصر، واستفدت منها بالوثائق التي تعني بالعلاقات المـــصرية الفرنسية، وموقف بريطانيا من تطور تلك العلاقات، وأعتقد انه لا غني عن دراسة هذه الوثــائق، عند الكتابة في العلاقات الدولية لمصر، حيث تقدم وجهة نظر دولة الاحتلال، فيما يتعلق بعلاقــات مصر الدولية، ومدي الضغوط التي تقوم بها هذه الدولة لإضعاف هذه العلاقات أو عرقلتها.

وقد استخدمت من هذه المجموعة الملفات التي تخص الفترة من 1923-1952.

ثالثا : الوثائق المصرية – وهي تشمل عدة أنواع

أ- وثائق الأرشيف السري الحديث والقديم لوزارة الخارجية المصرية

وهو يحتوي علي مادة هامة عن علاقات مصر الدولية ،وقد استفدت منه بشكل أساســي، من الوثائق التي لم تطرحها الأرشيفات البريطانية أو الفرنسية، مثل مســألة التســليح وتنظيــم

الخارجية المصرية علي سبيل المثال، وقد أشرت في مصادر الرسالة إلي المحافظ والملفات التي استفدت منها كي تكون عوناً ومرشداً لباحث أخر يتناول جانباً أخر من الموضوع.

ب- أرشيف جلاله الملك بقصر عابدين

مقر هذا الأرشيف قصر رئاسة الجمهورية بعابدين، وترجع أهمية هذا الأرشيف، لاحتوائه علي عدد ضخم من الملفات، تتناول بشكل أساسي علاقات مصر الدولية، في العصر الملكي والجمهورى، وقد استفدت من هذا الأرشيف في معالجة الموضوعات الخاصة بالتمثيل الدبلوماسي وقضايا التسلح .

ج- أرشيف عابدين

وهو علي قدر كبير من الأهمية بالنسبة لموضوع البحث، خاصة المحافظ الخاصة بالخارجية المصرية والحقانية والتعليم.

د- أرشيف مجلس الوزراء

وهو علي قدر كبير من الأهمية، حيث يحتوي علي وثائق محاضر جلسات مجلس الوزراء حتي سنة ١٩٥٢.

هـ- أرشيف المشير (عبد الحكيم عامر)

وهو من أهم الأرشيفات، حيث أتاح لي قراءة أوراق المخابرات الحربية والعامة، حول قضايا الجيش المصري، والقضية الفلسطينية، والموقف المصري والفرنسي منها.

و- أرشيف مصلحة الشركات

وقد استفدت من هذا الأرشيف في دراسة المؤسسات الإستثمارية الفرنسية في مصر، من بنوك وشركات وغيرها.

٢-وثائق منشورة :

أ- وثـائـق عربيـة

وهي تتضمن التقارير المختلفة، التي أصدرتها الحكومة المصرية، أو التقارير التي كتبها القناصل الأجانب في مصر، والتي ترجمت إلي اللغة العربية، مثل تقارير اللورد كرومر، بالإضافة إلي مضابط مجلس النواب والشيوخ المصري، والتي قدمت مادة وثائقية هامة للعلاقات المصرية الفرنسية.

ب- وثائق أجنبية

وتضم مجموعة وثائق وزارة الخارجية الأمريكية Foreign Relations، وقد استخدمت سنوات١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣١، ١٩٣٧، في معالجة موضوعات المحاكم المختلطة والامتيازات الأجنبية ومؤتمر مونترو ١٩٣٧.

هذا بالإضافة إلي مضابط مجلس العموم البريطاني، التي قدمت مادة هامة في معالجة أزمة السويس.

٣- مذكرات منشورة :

أ- مذكرات عربية منشورة

وقد استفدت من مذكرات أكثر من أربعين شخصية سياسية قدمت مادة عن العلاقات المصرية الفرنسية، علي سبيل المثال، مذكرات اللواء محمد نجيب رئيس مصر السابق، ومذكرات ثروت عكاشة، وصلاح نصر، وحسن يوسف، ومحمد حسين هيكل، ومحمود رياض، ومحمود فوزي، ومذكرات إيدن وتشرشل المترجمة للغة العربية.

واستفدت من كل هذه المذكرات في سد الثغرات التي سكتت عنها الوثائق المختلفة.

ب- مذكرات أجنبية منشورة

وقد استفدت من مذكرات ١٤ شخصية تضم معلومات عن العلاقات المصرية الفرنسية علي سبيل المثال الجنرال كاترو Catroux وجابريل داردو Gabriel Dardaud - وهو صحفي فرنسي أقام في مصر أربعون عاما، بالإضافة إلي مذكرات ديان Dayan وإيدنEden وإيزنهاور Eisenhower وناتنج NUTTING وديجول De Gauulle وبينوPineau وشبيلوف hepilov وإيفلين شكبورج Shuckburgh سكرتير إيدن الخاص، وقدمت هذه المذكرات مادة هامة، عن تفصيل التواطؤ الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي لضرب مصر سنة ١٩٥٦.

٤- رسائل علمية غير منشورة :

أ- رسائل باللغة العربية

فعلي سبيل المثال قدمت رسالة صفاء شاكر عن الخارجية المصرية ١٩٣٧-١٩٥٣، مادة هامة عن العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية، وقدمت رسالة عودة الشوكي، مادة هامة عن مدي الدعم المصري لثورة الجزائر، وأثر ذلك علي العلاقات المصرية الفرنسية،

كما قدمت رسالة فرغلي تسن، عن الرأسمالية الأجنبية في مصر، مادة هامة عن المؤسسات الاستثمارية الفرنسية في مصر.

ب- رسائل باللغة الإنجليزية والفرنسية

وقد استفدت من ستة رسائل ماجستير ودكتوراه، نوقشت في جامعات أوربية، أهم هذه الرسائل، رسالة دكتوراه الدولة من جامعة السربون، لعبد الله الحسين توفيق، بعنوان سياسة الدول الكبري إزاء مصر ١٩٣٦-١٩٤٧، وقد قدمت مادة هامة، عن وقف العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية ١٩٤٢.

هذا بالإضافة إلي عدد من الرسائل التي تظهر من خلال هوامش الرسالة.

٥- الصحف والمجلات :

أ- الصحف والمجلات العربية

وقد استفدت من أكثر من ٢٣ صحيفة ومجلة عربية، ولهذا المصدر أهمية خاصة في البحث فهو السفر الضخم الذي يضم بين جنبيه، كل التصريحات والبيانات الرسمية والخطب والمقالات والأحاديث ،التي لم تجمع في كتب أو تفهرس.

ب- الصحف والمجلات الأجنبية

ولهذا المصدر أهمية كبري في معرفة وجهة النظر الأجنبية عن السياسة المصرية وخصوصاً وجهة النظر الفرنسية.

٦- المراجع والبحوث العربية :

ومن الصعوبة بمكان تتبع وتحليل كل المراجع والبحوث، التي رجعت إليها في الرسالة لكن يمكن القول أن هذه المراجع قد سدت الثغرات التي تركتها الوثائق المختلفة، ومن أهم الكتب التي استفدت منها في الرسالة كتاب الأميرالاي أحمد شوقي عن الملحق العسكري، وكتاب هنري ازو عن أزمة السويس، والذي قدم وجهات نظر مختلفة عن الموقف الفرنسي في الأزمة والموقف الأمريكي، والتناقضات الأمريكية الفرنسية البريطانية حول الأزمة،هذا بالإضافة إلي مؤلفات ثروت عكاشة، ومحمد حسنين هيكل، وأنور عبد الملك وجمال حمدان، وطارق البشري، ودكتور يونان لبيب رزق، ودكتور فؤاد المرسي خاطر.

٧-المراجع والبحوث الأجنبية :

وقد استفدت في الرسالة بما يقرب من ١٨٠ مرجع ، ولا يتسع المكان هنا لتحليل كل ما جاء بهذه المراجع، لكن يمكن القول أن هذه المراجع قد سدت ثغرات المراجع العربية وأتاحت الفرصة للمقارنة بين المصادر المختلفة.

ومن أهم المراجع التي استفادت منها الرسالة ،كتابين للباحث اليهودي ميشيل بار زوهار Michael Bar Zohar، الأول عن قصة حياة بن جوريون، والثاني عن أزمة السويس وكتاب إدوارد بهر Edward Behr عن المشكلة الجزائرية، والمؤلفات المختلفة للمفكر الفرنسي جاك بيرك Berque، وكتاب ليون إبستين Leon Epstein ،عن السياسة البريطانية في أزمة السويس، وكتاب تيدي إيتان Eytan عن الولادة البطولية لدولة إسرائيل، وكتاب باسكال فردريك Pascal Fredric عن العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا بين الحربيين العالميتين، وكتاب موشي شميش Moshe Shemesh، وسلوين تروين Selwyn Treon، عن أزمة السويس، وترجع أهمية هذا الكتاب إلي انه يقدم وجهه النظر الإسرائيلية من الأزمة، بالإضافة إلي تتبع شبه يومي لصدي الأزمة علي الحكومة الإسرائيلية.

ولكن هناك سؤال أخير، ما هى أسس ومحددات السياسة الخارجية الفرنسية بشكل عام. وما هو الوزن النسبى لمصر لتلك السياسة؟

وما هى أسس ومحددات السياسة الخارجية المصرية وما هو الوزن النسبى لفرنسا لتلك السياسة ؟

وما الذى يجعل العلاقات قوية فى فترة ضعيفة ومترددة فى فترة أخرى؟ تلك الأسئلة وغيرها هى ما يجيب عنه المجلد الثانى من تلك الدراسة وهو بعنوان العلاقات المصرية الفرنسية ١٩٥٧ –١٩٧٠ وهو ما اقوم باعداده الان وهو أيضا ما دفعنى لتاجيل الخاتمة فى ذلك المجلد واضافتها الى المجلد الثانى على اعتبار ان تلك الدراسة هى البداية ولم تأتى الخاتمة بعد ،،،

د. علاء الدين عرفات

القاهرة : الأحد ٢٠٠٠/٩/١٧

تمهيد

العلاقات المصرية الفرنسية

١٩٠٤ - ١٩٢٢

العلاقات المصرية الفرنسية

١٩٠٤ - ١٩٢٢

أولاً : مصر وفرنسا والوفاق الودى

الواقع أن الوفاق الودي لم يوجد فجأة وبشكل اعتباطي، بل سبقه عدة تعقيدات في العلاقات المصرية الفرنسية، وفي تغيير طبيعة القوي المتنافسة علي- وفي- مصر.

فبعد فشل مصطفي كامل في استغلال التناقضات البريطانية الفرنسية، وتغير نظرته لفرنسا، من حيث جديتها في مساعدة مصر علي نيل استقلالها من بريطانيا[١] -حيث أن مصطفي كامل كان قد ازداد اقتناعاً بضعف الموقف الفرنسي إزاء المنافسة البريطانية علي مصر من حادثة فاشودة[٢] - بدأ يغير من طريقته في العمل الوطني، ومن هنا أيضا بدأت فرنسا تعيد حساباتها بالنسبة لمصر، وفق التطورات الدولية، ووفق مصلحتها الاستعمارية بالدرجة الأولي، ومن هنا تهيأت الفرصة لعقد الوفاق الودي.

فعندما ازدادت التعقيدات البريطانية الفرنسية "رأي بعض رجال السياسة في كلتا الدولتين تسوية الخلاف بينهما، لكي تقاوما نفوذ ألمانيا، الذي كان يهدد مصالح البلدين"[٣] وهناك دافع أخر أنبثق من التعقيدات التي وجهت الدولتين، وهما تحاولان فرض سيطرتهما الاستعمارية علي مصر والمغرب، ورغبة كل منهما في تجاوز القدر الأكبر من هذه التعقيدات[٤]

---

[١] لمزيد من التفصيل حول ذلك أنظر علي سبيل المثال، لوتسكي،تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، دار الفارابي، بيروت، ط٨،١٩٨٥ ص٢٨٩

مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: أوراق مصطفي كامل، المراسلات، هيئة الكتاب ١٩٧٧ ص٧٠

مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر : أوراق مصطفي كامل المقالات، الكتاب الأول، تحقيق دكتور يواقيم رزق مرقص، هيئة الكتاب،١٩٨٦ ص ص٢١٥-٢١٦ .

محمد أنيس: صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفي كامل، هيئة الكتاب ١٩٨٧ ص٢١

كرومر (اللورد) : عباس حلمي الثاني، مطبعة التوفيق، د-ت،ص٣٧.

[٢] لمزيد من المعلومات حول ذلك أنظر علي سبيل المثال: عبد الرحمن الرافعي: مصطفي كامل باعث الحركة الوطنية، تاريخ مصر القومي ١٨٩٢- ١٩٠٨، دار المعارف، ط٥، القاهرة ١٩٨٤، ص١٣٠

محمد عمارة (دكتور): الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفي كامل،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، مارس١٩٧٦، ص٤٧

محمود زايد (دكتور): من أحمد عرابي إلي جمال عبد الناصر، الحركة الوطنية المصرية الحديثة، بيروت ط١، ١٩٧٣، ص ص٢٠-٢١

Dardaud Gabriel : Trent Ans Au Bord Du Nile:Un journliste Dans L, Egypte Des Derieners Rois Lieu Commun 1987 PP.12-13

Pemeant,George : Egypte Et La Politique Francaise. These Poure Le Docteur. Faculte Droit Univeriste De Paris 1909 P.171

[٣] نجيب توفيق: مصطفي كامل، أضواء جديدة علي حياته،دار الهلال، القاهرة، ١٩٨١ ص١٣٣

[٤] يونان لبيب رزق، محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتي سنة ١٩١٤، هيئة الكتاب ١٩٩٠،ص٢٣٧

فقد رأت بريطانيا أن تطمئن إلي أن الدولة التي تسيطر علي مراكش، دولة صديقة لها، من أجل المحافظة علي مركزها في مصر، وإشرافها علي قناة السويس، وقواعدها في مالطة وجبل طارق، ولذلك رأت تسوية المسائل المتنازع عليها مع فرنسا، خاصة مسألة مصر وقناة السويس[١] وهو نفس ما كانت تفكر فيه فرنسا، فلكي تطمئن إلي استقرار الأوضاع لها في المغرب الأقصى، فلابد أن تكون الدولة التي تسيطر علي ليبيا دولة صديقة، ومن هنا اتفقت فرنسا وإيطاليا في ديسمبر ١٩٠٠، علي إطلاق يد فرنسا في مراكش، مقابل إطلاق يد إيطاليا في ليبيا[٢]

وقد بدأت الخطوات العملية للوفاق الودي، عندما وصل إدوارد السابع إلي عرش بريطانيا – المعروف بميوله الفرنسية – وتعيين ديلكاسيه وزيراً لخارجية فرنسا، وبول كامبون سفيراً لفرنسا بلندن، وتعيين اللورد لانزدون وزيراً لخارجية بريطانيا، وهؤلاء هم مهندسو الوفاق الودي[٣]

وكانت أهم نصوص الاتفاق أن تعترف بريطانيا بأن لا تغير الوضع السياسي في مصر مقابل اعتراف الحكومة الفرنسية بألا تعرقل أعمال بريطانيا في مصر، بتحديد موعد الجلاء أو بأي طريقة أخري[٤]

وكان هناك مادة سرية – لم تكشف إلا في عام ١٩١١ – خاصة بالاحتمالات التي قد تنشأ عن تغيير الأوضاع في المستقبل، ففي حالة اضطرار الدولتين لتغيير الأوضاع في مصر أو مراكش، تبقي بعض المبادئ التي أتفق عليها قائمة، مثل حرية التجارة وحياد طنجة، كما تعهدت بريطانيا في حالة تغير نظام الامتيازات في مصر، أن تقوم فرنسا بنفس الإجراء في مراكش، ولذا عندما ألغيت الامتيازات في مصر عام١٩٣٧، طالبت فرنسا بإنهاء الحقوق البريطانية في مراكش[٥]

وقد فتح الوفاق الودي لبريطانيا تسوية مشاكلها الأخري مع فرنسا، خاصة مشكلة إبريد الجديدة Les Nouvelles Hebrides[٦]، ومع روسيا حليفة فرنسا آنذاك بعقد معاهدة معها سنة١٩٠٧[٧]

---

(١) محمد صفوت (دكتور) : إنجلترا وقناة السويس١٨٥٤–١٩٥١، الجمعية الملكية للدراسات التاريخية، ١٩٥٢، ص ص١٠٩–١١٠

(٢) محسن محمد : سرقة واحة مصرية، كتاب اليوم، يناير ١٩٨١، ص١٦

(3) Kerven: Cinquantaire De L, Entente Cordiale. Politique Etrangere .NO.2.Avril, Mai ,1954,P.119

(٤) احمد لطفي السيد : قصة حياتي، هيئة الكتاب ١٩٩٣، ص٢٧

(٥) جرانت، تمبرلي هارولد: أوربا في القرن التاسع عشر والعشرين١٧٨٩–١٩٥٠ ترجمة محمد علي أبو درة، لويس إسكندر، مراجعة دكتور احمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب١٩٦٧، ص٨٩

صلاح العقاد (دكتور) : المغرب العربي، الجزائر تونس المغرب الأقصي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦ ص ص٢٤٥–٣٠١

(٦) عبدالعزيز الشناوي (دكتور) : الدبلوماسية الفرنسية تربط بين مسألتي إبريد الجديدة وقناة السويس، بحث مستخرج من حوليات كلية الآداب، جامعة القاهرة، ج٢٢، العدد الأول ١٩٦٠، مطبعة جامعة القاهرة١٩٦٤ ص ص٩٠ –٩١

(٧) محمود الشريف (دكتور) : الأطماع الاستعمارية في الشرق الأوسط، سلسلة مشاعل الثورة ،سلسلة كتب شهرية تصدرها منظمات الشباب،الكتاب الثاني، د–ت،ص ١٢٩.

(٢)

وقد اغتبط اللورد كرومر كثيراً بالوفاق الودي، حيث أعتقد أن ذلك كفيل بنشر الهدوء والاستقرار للسياسة البريطانية في مصر[١]

ولكن كان أهم أثر للوفاق هو ابتعاد فرنسا عن الحركة الوطنية المصرية[٢] كما عبر عن ذلك احمد لطفي السيد[٣]، ومصطفي كامل، الذي اصبح مقتنعاً "بأنه لم يعد له في فرنسا غير الصداقات الشخصية، مثل مدام جوليت أدم، التي هاجمت الوفاق هجوماً شديداً"[٤]

وخلافا للآراء المترددة ،فلم ينه الوفاق الودي التناقضات البريطانية الفرنسية، بل ظل الصراع والتنافس بينهما بشكل خفي في مصر، كنار تحت الرماد، وأن أظهرت كلتا الدولتين تحالفهما، وقد أظهرت أزمة مد امتياز قناة السويس، التي تقدمت به فرنسا سنة ١٩٠٩ والتي باءت ــ بالفشل صحة ذلك[٥]

وعلي الرغم من ذلك، حرصت فرنسا علي إرضاء بريطانيا "فقد رفضت الحومة الفرنسية عقد مؤتمر دولي في باريس نظمه محمد فريد حرصاً علي مجاملة بريطانيا، فأسرع محمد فريد بنقل المؤتمر إلي بروكسل"[٦] حيث رأت فرنسا أن ارتباطها الظاهر بالحركة الوطنية المصرية، رغم ارتباطها بالوفاق الودي، يمكن أن يلحق ضرراً بمصالحها الاقتصادية والثقافية في مصر، التي تسيطر عليها بريطانيا سيطرة فعلية.

ثانياً : فرنسا والحماية البريطانية علي مصر

الواقع أنه منذ احتلت بريطانيا مصر، وهي تفكر بجدية في تقنين وضعها، بحيث تتخلص من المعارضة الدولية للاحتلال، وتنفرد بالسيطرة علي مصر، وتلغي السلطة الشرعية للسلطان العثماني، ومن هنا استغلت دخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء، وناقشت فكرة ضم مصر إلي التاج البريطاني أو إعلان الحماية عليها.

ففي ١٣ نوفمبر ١٩١٤ صدر قرار بضم مصر إلي ممتلكات التاج البريطاني، وحرصاً من بريطانيا علي امتصاص المعارضة الفرنسية، فقد أرسلت إليها مذكرة بنيتها بضم مصر مقابل تنازل بريطانيا عن حقوقها في مراكش، وتنازل فرنسا عن ما لها في مصر، وفوجئت

---

(١) كرومر(لورد): تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٤، ترجمة المقطم١٩٠٥، ص٨
(٢) فايزة أحمد إبراهيم السنجيدي: مصر والوفاق الودي ١٩٠٤ ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، تحت إشراف دكتور يونان لبيب رزق ،ص٣٢٧
(٣) أحمد لطفي السيد، مرجع سابق،ص ٢٧
(٤) فايزة أحمد إبراهيم السنجيدي، مرجع سابق، ص ص٣٥٤ ٣٥٥ .
(٥) مصطفي النحاس جبر يوسف (دكتور): سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية المصرية١٩٠٦-١٩١٤ هيئة الكتاب١٩٧٥ص ص ٧٨-٨٩
(٦) أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ،هيئة الكتاب ١٩٩٥ ص ١٥ .

بريطانيا برفض فرنسا، حيث صرح وزير الخارجية الفرنسية "بأنه يكتفي بعزل الخديو عباس حلمي الثاني، وإعلان الحماية البريطانية علي مصر بدلا من الضم وأنه إذا كانت بريطانيا تري ضرورة للضم، فأنه يقترح تبادل المذكرات بين البلدين، حتي يدرك الشعب الفرنسي، بأنه هناك اتفاق بين البلدين، وتأجيل ضم مراكش إلي ما بعد الحرب"[١]

وتراجعت بريطانيا عن قرار الضم لمعارضة فرنسا، ورجال دار المعتمد البريطاني في مصر[٢] وأعلنت الحماية البريطانية علي مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤، وعزلت الحكومة البريطانية الخديو عباس حلمي الثاني، وعينت حسين كامل بدلا منه، وأعطته لقب سلطان، وأعلنت زوال السيادة العثمانية علي مصر[٣]

ولأن الدولة المحمية تفقد سيادتها في الشئون الخارجية، حيث تتولي الدولة الحامية التمثيل الدبلوماسي للدولة المحمية[٤] فقد أكدت المذكرة البريطانية الموجة من ملن شيتهام Milen Cheetham إلي السلطان حسين كامل في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ "بأن تكون الاتصالات الدبلوماسية بين الحكومة المصرية ووكلاء الدول الأجنبية بمصر ،عن طريق الممثل الدبلوماسي البريطاني في مصر[٥]

وعلي الرغم من أن الحماية لم تحدث اختلافاً عملياً في طبيعة الوجود البريطاني في مصر، سوي زوال السيادة العثمانية الاسمية علي مصر[٦] إلا أن الحكومة البريطانية كانت تري أن من مصلحة الحرب ومصلحتها، موافقة فرنسا علي الحماية ،وبالفعل وافقت فرنسا عليها بعد يومين فقط من إعلانها[٧] مقابل موافقة بريطانيا علي المعاهدة الفرنسية المراكشية الموقعة في ٣٠ مارس١٩١٢، وإعطاء فرنسا وعداً بالسيطرة علي سوريا، وقد صرحت الصحف الفرنسية "بأن فرنسا كانت علي اتفاق مع بريطانيا منذ عام ١٩٠٤، بشأن بسط الحماية البريطانية علي مصر[٨]

---

(١) لطيفة سالم (دكتورة): مصر في الحرب العالمية الأولي ١٩١٤-١٩١٨، هيئة الكتاب ١٩٨٤ ص ص ٢٩ -٣٢

(٢) أحمد دياب: العلاقات المصرية السودانية ١٩١٤ ١٩٢٤، هيئة الكتاب ١٩٨٥ ص ص٢٦ -٢٧

(٣) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومي ١٩١٤-١٩٢٤ ط٤ ،دار المعارف ١٩٨٧ ص٣٣

(٤) إسماعيل صبري مقلد : الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥ ،ص ٢٣

(٥) محمود سليمان غنام: أضواء علي ثورة ١٩١٩ دار الفكر الحديث ،القاهرة ١٩٦٩ ص ٦٠
محمد علي علوبة، مذكرات سياسية واجتماعية، تحقيق أحمد نجيب حمدي (وآخرون)،مراجعه دكتور عاصم الدسوقي، هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٦

(6) Marlowe John: Four Aspects of Egypt, First Published, Lodon,1966,P-268

(7) Terry, Jamice: The Wafd 1919-1952,Cornston of Egyptian Political Power First Edition 1982 P.12

(٨) لطيفة سالم : مرجع سابق ص ص ٨٦-٨٧

وكان لإعلان مبادئ الرئيس ولسون الأربعة عشر في ٨ يناير ١٩١٨، خطوة هامة نحو إحياء الحركة الوطنية المصرية[١] وكانت أهم مبادئ ولسن العمل من أجل السلام وإنشاء عصبة الأمم[٢] بالإضافة إلي مبدأ تقرير المصير، وهو من أهم المبادئ السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولي[٣]

ونظراً لأهمية مبادئ ولسن، فقد وصفها البعض - وبشكل متجاوز- بأنها ربما تكون رد فعل لأول ثورة اشتراكية علمية عرفها التاريخ[٤] وقد حققت مبادئ ولسن فرصة ليس فقط لإحياء الحركة الوطنية المصرية، ولكن لإحياء تعاون تلك الحركة مع فرنسا.

ثالثاً : فرنسا وثورة ١٩١٩

كان لانتهاء الحرب العالمية الأولي، وعقد مؤتمر السلام في باريس أثره في تطور الحركة الوطنية المصرية، ومطالبة سعد زغلول ورفاقه- الذين كونوا فيما بينهم "الوفد المصري" -موافقة الحكومة البريطانية علي سفرهم لباريس لعرض المطالب المصرية علي المؤتمر[٥] وفي نفس الوقت كان مسيو لوفيفر بونتاليه Le Fevres Pontalis - القائم بالأعمال الفرنسي بالقاهرة - يتقرب من الوطنيين المصريين، وقد شكا من هذا السلوك المندوب السامي البريطاني بالقاهرة[٦] كما سافر مسيو فايسيه Vayssie- مدير جريدة جورنال دي كير journal Du Caire التي تصدر بالقاهرة وصاحب شركة هافاس -ومعه وثائق ومستندات تؤيد المطالب المصرية، لعرضها علي الرأي العام الفرنسي، وضغطت الحكومة البريطانية علي الحكومة الفرنسية، بشأن هذا الرجل فأمرته الحكومة الفرنسية بالعودة إلي مقر عملة فوراً، وأفهمته أن هذا العمل يتنافي مع المصالح الفرنسية، وعند عودته للقاهرة ضيقت دار المندوب السامي عليه الخناق، إلي أن باع جريدته، التي كانت تعارض الحماية البريطانية علي مصر، وتؤيد الحركة الوطنية المصرية[٧]

---

[١] محمد كامل سليم : ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها كتاب اليوم، ١٩٧٥، ص ٤٥

[٢] محمود السروجي: سياسة الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلي منتصف القرن العشرين، الإسكندرية ١٩٦٥ ص ٣٦

[٣] محمد رفعت (دكتور) : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف ١٩٥٨ ص ١٧

[٤] فطين أحمد فريد : العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٢٣ يوليه١٩٥٢ حتي ديسمبر ١٩٧٠، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس قسم التاريخ، إشراف أ-د عبدالخالق لاشين، ١٩٩٣ ص ٦

[5] Sears Martin-Louis:The Reosevelt Foreign Policy 1937-1940 .Journal of Modern History, Vol, XV, March 1943, PP.47-53

[٦] يونان لبيب رزق(دكتور): الخارجية المصرية ١٨٢٦-١٩٣٧،هيئة الكتاب١٩٨٩ ص ١٢٥

[٧] مؤسسة الأهرام: خمسون عاما علي ثورة ١٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٦٩ ص ص٤١٣-٤١٤

وعند وصول الوفد لباريس، كانت الصحافة الفرنسية مقيدة بتعليمات من الخارجية البريطانية بشأن أحداث مصر، ولذلك فقد أعتبر إسماعيل صدقي نشر مقالة له في جريدة الطان Temps – لسان حال الخارجية الفرنسية – فوزاً عظيماً[١] ولدرجة أن الخارجية الفرنسية قد نصحت إسماعيل صدقي، بأن يتوجه نحو الحكومة البريطانية، لأن محاولات الحصول علي تأييد الحكومة الفرنسية سيكون عبثاً[٢]

وقد حاول الوفد وهو بباريس أن يستفيد من الجمعيات الوطنية المصرية هناك، ولذلك فقد تقرب من الجمعية المصرية، التي ترتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي، ولذلك فقد بدأ الحزب حملة تأييد للقضية المصرية علي صفحات جريدته لو مونتيه L, Humanite[٣]

وعند اتفاق المؤتمر علي بنود معاهدة فرساي ــ التي تنص في جزء منها علي الحماية البريطانية علي مصر، أرسل الوفد رسالة إلي مسيو فريسينيه Frycinet –عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، وعضو اللجنة المكلفة بفحص المعاهدة – يدعوه فيها إلي عدم الاعتراف بالحماية، وتطبيق مبادئ الحق والعدل بالنسبة إلى مصر. ولم يستجب مجلس الشيوخ إلي ذلك وتحولت المعاهدة إلي مجلس النواب لفحصها، ولم ييئس الوفد من الدعم الفرنسي حيث ناشد مجلس النواب الفرنسي باسم المصالح الفرنسية في مصر سواء كانت اقتصادية أو ثقافية، بأن تساعد فرنسا مصر، وأن ترفض التصديق علي الحماية البريطانية[٤]

ونتيجة لاشتداد الثورة المصرية، ولرغبة الحكومة البريطانية في امتصاص عنف الثورة المصرية، أرسلت لجنة ملنر، لوضع الأسس التي ستسير عليها البلاد، في ظل الحماية البريطانية، وفي ٢٠ يوليه كانت اللجنة قد وضعت مشروعها[٥]

وكان موقف الحكومة الفرنسية من اللجنة، موقف المتردد، حيث ذكرت أحد تقارير الخارجية الفرنسية "بأنها لم تتخذ موقف محدد، ولم تتوصل لحل للقضية المصرية، وأنها لا تستطيع أن تعطي رأيها في مستقبل الوضع السياسي لمصر استقلال ــ حماية[٦] كما عكست

---

(١) إسماعيل صدقي: مذكرات، دار الهلال، ١٩٥٠ ، ص٢١

(٢) مصطفي النحاس جبر يوسف: سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية المصرية١٩١٤-١٩٣٦، هيئة الكتاب ١٩٨١ ص ص٩٢-٩٣

(٣) محمود أبو الفتح: المسألة المصرية والوفد د- ت ص ص١-٣٤
عاصم محروس(دكتور): دور الطلبة في ثورة١٩١٩،١٩١٩-١٩٢٢، هيئة الكتاب ١٩٩٠، ص ص ٢٥٤-٢٥٥

(٤) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨-١٩٣٦، مكتبة مدبولي ط ٢، ١٩٨٣ ص ص ٢١٠-٢١١

(5) Sabry,Mohamed:La Revolution Egyptienne,Second Partie,Paris 1921.PP.252-264

(6) Ministere Des Affiares Etrangeres,Archives Diplomatique Afrique 1918-1929 ,Egypt, Vol,17,Le Direction Politique Et Commerciale, Serie K, Carton 56 Dossier 2,

مذكرة الممثل الدبلوماسي الفرنسي بالقاهرة، أسس السياسية الخارجية الفرنسية تجاه بريطانيا وتجاه مصر، حيث ذكرت" أن فرنسا نظراً للظروف السياسية التي تمر بها مصر، يجب أن تكون أكثر حذراً، وأن تهتم وتلتزم في نفس الوقت، بعدم تأييد طرف دون الأخر، خصوصاً فيّما يتعلق بالخلافات الداخلية التي تواجه مصر الآن، وأن تحتفظ لنفسها بحرية العمل في مصر في المستقبل(١) بل أن مسيو هنري جايلار Henri Gaillar قنصل فرنسا العام في مصر، خشي أن يظهر أمام بريطانيا، بأن الحكومة الفرنسية تستغل الأوضاع السياسية في مصر، من أجل استعادة النفوذ الفرنسي في مصر، وأكد أن الشعور البريطاني بكراهية كل ما هو فرنسي، يمكن أن يزداد في ظل تلك التطورات الجديدة في مصر(٢)

ويبدو أن ما كان يشغل فرنسا في ذلك الوقت، وأنساها بشكل مؤقت تطلعاتها السياسية في مصر، هو خوفها من أن تتأثر مستعمراتها في الشمال الأفريقي نتيجة للثورة في مصر، وهو ما أكدته الوثائق الفرنسية(٣) ولذلك فقد رفضت الالتزام بموقف معين تجاه الثورة المصرية، كما رفضت إظهار شبهه استغلال سوء الأوضاع في مصر لإعادة نفوذها، ولذلك كانت سياستها حذرة خلال ثورة ١٩١٩، وحتي تصريح ٢٨فبراير١٩٢٢، بل أن الحكومة الفرنسية، قد وافقت بشكل رسمي علي التصريح، إلا أن الجالية الفرنسية قد رفضت ما جاء بالتصريح من أحقية بريطانيا في حماية الأجانب ومصالحهم في مصر، وقدموا احتجاجاتهم إلي مسيو هنري جايلار لإبلاغه إلي الحكومة الفرنسية، حيث طالبوا بالمحافظة علي نظام الامتيازات، وحماية فرنسا للمصالح الفرنسية بمصر، ورفضوا أن تتولي بريطانيا القيام بذلك نيابة عن فرنسا(٤)

وعلي الرغم من أن تصريح ٢٨ فبراير قد قدم لبريطانيا حرية العمل في مصر، إلا أن الحركة الوطنية المصرية استمرت في الاعتقاد بإمكانية الاستفادة من التناقضات البريطانية الفرنسية، لجر فرنسا لدعم الحركة الوطنية المصرية، ودعم مصر دوليا، ولذلك فعندما تقرر أن يعقد الحلفاء معاهدة مع الدولة العثمانية، لمناقشة حقوقها في مصر والسودان، وهو ما عرف بمؤتمر لوزان، أرسلت الحكومة المصرية خطاباً إلي مسيو جايلار لدعم الموقف المصري أمام الحلفاء في المؤتمر(٥)

---

(1) Ibid,VOL,18,Serie, K, Carton, 56-1,Chambre Des Deputes a M. Le President Du Conseil ,Le,2 Nov,1921

(2) Ibid VOL 14, Serie K, No,180,M.Henri, Gaillar a President Du Consiel (Le Caire,Le 10 Nov,1921

(3) Ibid, Vol,20,SerieK,56-1

(٤) عبد الرحمن الرافعي: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال،ط٤ ،دار المعارف،١٩٨٣،ص ٩٠

(٥) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين ،محفظة رقم ٥٨، وزارة الخارجية، مؤتمرات ١٩١٠حتي١٣-١٢-١٩٢٤، مذكرة من: Le Ministere des Affaires Etrangeres,Saroit a M..Le Charge d, affaires Ramleh,Le,6 Nov.1922

الفصل الأول

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

١٩٢٣ - ١٩٤٦

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

١٩٢٣ - ١٩٤٦

كانت مصر قبل الحرب العالمية الأولى ولاية عثمانية، ولذلك فكانت سياستها الخارجية في أيدي الدولة العثمانية، التى تختص وحدها بالتكلم باسم مصر، وتعتمد ممثلي الدولة المراد تعيينهم فى مصر، وكان أغلبهم يجمعون بين الصفتين الدبلوماسية والقنصلية[*] فإذا حصل الدبلوماسيون على براءات تعينهم من الباب العالى قدموها إلى حاكم مصر، وبذلك كانت مصر لا تملك إيفاد دبلوماسيين لها ،ولا تستطيع اعتماد دبلوماسيين أجانب لديها[1]

ونلحظ أن هناك علاقة طردية بين اكتساب مصر للحقوق الدبلوماسية، وضعف الدولة العثمانية، وزيادة النفوذ البريطانى فى مصر، فكلما ضعفت الدولة العثمانية، حصلت مصر على المزيد من الحقوق الدبلوماسية، نتيجة لزيادة السيطرة البريطانية، فكانت كل حقوق مكتسبة لبريطانيا هى بالمقابل زحزحة للنفوذ العثمانى فى مصر.

وكان الاحتلال البريطانى لمصر فرصة للأطماع الفرنسية لتسوية أطماعها فى الشمال الأفريقى مع بريطانيا، بطريقة المقايضة، بحيث تترك بريطانيا لفرنسا اليد الطولى فى

(*) من الضرورى أن نميز بين البعثات الدبلوماسية والقنصلية ،فهناك عدة فروق بينهما هى :-
أن البعثات الدبلوماسية تتمتع بالصفة التمثيلية ويتناول عملها كافة شئون الدولة، أما البعثات القنصلية فلا تتمتع بالصفة التمثيلية، وإنما يعهد إليها باختصاص محدد يغلب عليه الصفة التجارية.
يحمل رئيس البعثة الدبلوماسية أوراق اعتماد Credenatial موجهة من رئيس دولة أو من وزير خارجية دولة أخرى، ويستقبل استقبالا رسمياً فى الدولة الموفد إليها. أما رئيس البعثة القنصلية فلا يحمل أوراق اعتماد، وإنما مجرد خطاب، يفيد تعينه فى وظيفته ،ويجب عليه أن يحصل على براءة من الدولة الموفد إليها Exequatur تسمح له بمباشرة وظيفته.
لا تسمح الدولة عادة بأن يعمل رعاياها فى البعثات الدبلوماسية للدول الأجنبية، وهى تتساهل فيما يتعلق باستخدام رعاياها كقناصل للدول الأجنبية.
يتمتع رجال السلك الدبلوماسي بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية ،أما القناصل فيتمتعون بقدر أقل من الحصانات.
انظر د. محمد حافظ غانم : العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مطبعة نهضة مصر ١٩٦٢ ص ١٢.
وداخل التمثيل الدبلوماسى هناك فرق ما بين مفوضية وسفارة ،وإذا كان لفظ سفارة بعد مؤتمر فينيا فى نهاية الحرب النابليونية فى أوربا مقصوراً فى التعبير علي البعثات الدبلوماسية التى تتبادل بين الدول العظمى فقط، أما عن البعثات الدبلوماسية بين الدول العظمي والصغري أو بين الدول الصغري وبعضها البعض ،فقد كانت تسمى مفوضيات، وكان رؤساؤها يسمون بالوزراء المفوضين والمبعوثين فوق العادة، ولقد أخذ الفرق بين السفارات والمفوضيات فى الاختفاء بعد الحرب العالمية الثانية، ويطلق الآن على معظم البعثات اسم السفارات، بصرف النظر عن قوة الدولة. انظر د. عبد العزيز الرفاعى : أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية فى عهد الاستقلال، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩، ص ٢٦.
وهناك فرق أيضا داخل التنظيم القنصلى بين قنصل وقنصل عام ووكيل قنصلى ولكل منها وظيفة مختلفة .لمزيد من التفاصيل أنظر د. عائشة راتب : التنظيم الدبلوماسى والقنصلى، دار النهضة العربية ١٩٦١، ص٢١٣.

(1) Lewis, Bernard: The Middle East and the west, Indiand Univ. Bress, Baloemingten and London, third printing, 1967.P.67

محمد حسن عمر (سفير سابق) : مذكرات عن الدبلوماسيين، ج١، القاهرة، ١٩٥٦ ص ٤٦.

مراكش، فى مقابل أن تكف فرنسا عن مناوئة بريطانيا فى إثارة موضوع تحديد مدة الاحتلال البريطانى، فيما عرف بالوفاق الودي ،الذي أعطي لبريطانيا الحق في توجيه سياسة مصر الخارجية، وأصبح ممثل بريطانيا ذو المنصب الدبلوماسى الصغير – وكيل دبلوماسى وقنصل عام – الحاكم الفعلى لمصر وبات المبعوث العثمانى–مندوب سامي إمبراطوري، ممثلاً فخريا للباب العالى، يتيه فى عظمة الرتب والألقاب، فتواكل مكتفيا بالاطمئنان إلى دفع الجزئية لدولته[١]

ولعب العامل الدولي دوراً، في انتزاع ما تبقي للدولة العثمانية من حقوق دبلوماسية اسمية على مصر، ففى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٤، دخلت تركيا الحرب إلى جانب دول الوسط، على أثر ذلك أعلن وزير خارجية بريطانيا فى ١٨ديسمبر ١٩١٤، وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وزوال السيادة التركية عنها، ورفعت بريطانيا درجة ممثلها فى مصر من وكيل دبلوسى وقنصل عام، إلى مندوب سام وألغت وزارة الخارجية المصرية، وبموجب التبليغ البريطانى الموجة من ملن شتهام Milen Cheetham إلى ممثلى الدولة الأجنبية بمصر أصبحت العلاقات بين الحكومة المصرية وممثلى الدول الأجنبية عن طريق الممثل الدبلوماسى البريطانى بالقاهرة[٢]

وبذلك حلت بريطانيا إشكالية ازدواجية السلطة فى مصر، أقصد السلطة الشرعية العثمانية والسلطة الفعلية البريطانية لصالح السلطة الفعلية[٣] وحافظت بريطانيا على سويان هذا التبليغ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وحرمت مصر من حقها فى تبادل التمثيل الدبلوماسى، ولكنها اعترفت بهذا الحق فى مشاريع ملنر، ثم رجعت وسحبت هذا الحق فى مشروع اتفاق عدلى كيرزون، فاكتفى كيرزون بأن تنشئ مصر وزارة الخارجية، بشرط أن يكون وزير الخارجية المصري متصلا بالمندوب السامى البريطانى، أما تمثيل مصر بالخارج فلا يجوز إلا عن طريق الممثلين البريطانيين[٤]

وأصبح جزءاً من اهتمام الحركة الوطنية المصرية العمل على إعادة إنشاء وزارة الخارجية، وتبادل التمثيل الدبلوماسى بين مصر والدول الأجنبية كمظهر من مظاهر استقلال الدولة وسيادتها، لدرجة أن عبد الخالق ثروت أشترط لقبول رئاسة الوزارة – ضمن أشياء أخرى – إعادة وزارة الخارجية، وحق التمثيل الدبلوماسى الخارجى لمصر[٥]

---

(١) محمد حسن عمر : نفس المرجع، ص ٤٨
(٢) محمد على علوية (باشا) : مرجع سابق ،ص ٦٩
(٣) علاء الدين عرفات: العلاقات المصرية الأمريكية بين الحربين العالمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة طنطا، ١٩٩٥، ص ٤
(٤) طارق البشرى (مستشار) : سعد زغلول يفاوض الاستعمار،دراسة في المفاوضات المصرية البريطانية١٩٢٠-١٩٢٤،هيئة الكتاب١٩٧٧ ،ص ص ٥٠
(٥) عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية،ج١،ط ٤،دار المعارف١٩٨٧،ص ٥٨

ونظراً لرغبة الحكومة البريطانية في تهدئة الحركة الوطنيـــة المصريـــة، ومحاولـــة استقطابها، أصدرت تصريح ٢٨فبراير١٩٢٢ ،والذي نص علي حـــق مصـــر فـــي التمثيـــل الدبلوماسي مع الدول الأجنبية وقد أظهرت الدبلوماسية البريطانية مهارتـــها الفائقـــة، فـــي تكبيل مصر بالعديد من القيود، التي تم تسجيلها في مذكرة الحكومة البريطانية إلـــي الـــدول الأجنبية علي أثر صدور التصريح، وكانت هذه القيود تنتقص من السيادة المصرية الداخليـــة والخارجية حيث أعلنت تدخلها في العلاقات بين مصر والدول الأجنبية، إذا كانت هناك مسألة تخصها[١] وطبقا للتصريح أخذت مصر في إنشاء التمثيل الدبلوماسي والقنصلـــي بالخـــارج لأول مرة، ولكن ظلت السياسة الخارجية المصرية من الناحية الفعلية في يـــد بريطانيـــا[٢] وأبلغت بريطانيا الدول الأجنبية فى ١٠ مارس ١٩٢٢ أن انتـــهاء الحمايـــة البريطانيـــة ــ بموجب التصريح ــ ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الوضع السياســـى، فيمـــا يختـــص بمركز الدول الأخرى فى مصر.

وظل تصريح ٢٨ فبراير وحتى توقيع معاهدة ١٩٣٦، يحدد علاقات مصر بـإنجلترا[٣] وقد كان التصريح مدخلاً لبداية التمثيل الدبلوماسى والقنصلى لمصر فى الخارج، والذى كان بدوره مظهراً من مظاهر استقلال مصر من الناحية الاسمية، ووضع حجر الأساس للعلاقـات الدبلوماسية المصرية بشكل عام ،والعلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية بشكل خاص.

ويمكن تقسيم العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية في تلك الفترة إلى مرحلتيـــن رئيستين ذات علامات بارزة فى هذه العلاقات، تتميز كل مرحلـــة بـــالعديد مـــن المســـائل الدبلوماسية الودية والخلافية وأن كان أكثرها يتميز بالخلافات وهذه المراحل هى :

١-العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية من ١٩٢٣ - ١٩٤٢، وهى تبدأ ببدايـــة التمثيل الدبلوماسى المصرى بباريس، وتنتهى بوقف مصر علاقاتها مع حكومة فيشى Vichy الفرنسية.

٢-العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية ١٩٤٢-١٩٤٦، وهذه المرحلـــة تبـــدأ بوقف العلاقات المصرية مع حكومة فيشي الفرنسية، وتنتـــهي مـــع بدايـــة رفـــع التمثيـــل الدبلوماسي المصري الفرنسي إلي درجة سفارة.

---

(١) إجلال محمود رأفت: أنماط التدخل البريطانى في السياسة المصرية١٩٢٢-١٩٤٥ ،ص ص ٣٨-٣٩
(٢) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية المصرية١٩١٨-١٩٣٦، ط ٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٣ ،ص ١٠٧
عبد العظيم رمضان: الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية،السياسة الدولية، اكتوبر ١٩٧٠ ،عدد،٢٢ ،ص ص ٦٢-٦٣
(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس١٨٥٤-١٩٥٨ ،معهد البحوث والدراسات العربية،١٩٦٦-١٩٦٧ص ٥٤

ومن كل تلك المراحل سأركز على تبادل الوزراء المفوضيـــن والســفراء المصريـــن وبالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والنقاط الخلافية فى علاقتيهما.

١-العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية ١٩٢٣- ١٩٤٢ :

بداية التمثيل الدبلوماسى المصرى بباريس

كان السماح للحكومة المصرية بتبادل التمثيل الدبلومسى مع الدول الأجنبية فرصـــة ذهبية للملك فؤاد ليمارس سلطته علي أهم مظهر من مظاهر استقلال الدولة، فقـــد أخضـــع الملك الوزراء المفوضين والقناصل المصرين له شخصيا، وجعل صلاتهم به، وكان له الرأي النهائي فى مناصب السلك السياسى[١] صحيح أن الملك بحكم الدســـتور المصـــرى - ســـنة ١٩٢٣ - هو الذى يعين الممثلين السياسيين ويقيلهم من مناصبهم، ولكن ذلك يتـــم بنـــاء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية[٢]

وبناء على تلك العلاقات الخاصة التى ربطت الملك بأعضـــاء البعثـــات الدبلوماســـية المصرية بالخارج، فقد كان الملك يختارهم من خلصائه وأصهاره أو الموالين له، وقد كـــان فى اختيار محمود فخرى باشا، كأول وزير مفوض لمصر بباريس دليلا على ذلك، فهو ابـــن لرئيس وزراء سابق، شغل عدة مناصب فى الدولة، منها كبير ياوران الملك فؤاد، ومحـــافظ القاهرة ووزير المالية والخارجية، وكان متزوجاً من ابنة الملك فؤاد، وذلك بعد وفاة زوجته السابقة ابنة السلطان حسن[٣]

كما أكد الخطاب الذى أرسله الملك فؤاد لرئيس الجمهورية الفرنسية ذلك أيضا حيـــث قال:" لقد اخترت حضرة صاحب المعالى فخرى باشا... ليكون مندوباً فوق العـــادة ووزيـــراً مفوضاً من قبلى لدى فخامتكم... (نظرا لما) خبرته من إخلاصه فى خدمتى ... مما يجعل لى وطيد الرجاء فى أن يكون النجاح نصيبه فى تأدية المهمة التى عهدت إليها فيها، ولاعتمادى على غيرته ..."[٤]

---

[١] السياسة الدولية عدد ٢٢- ١٩٧٠،المرجع السابق ص ٦٣

[٢] لمزيد من التفاصيل حول ذلك ، انظر حسن يوسف، القصر ودوره فى السياسية المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢، مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٢، ص ص ٢٢-٢٣، ومحمد حسن عمر ،مرجع سابق ص ٢٥، وعـــز الديـــن فـــوده :النظم الدبلوماسية ،الكتاب الأول، فى تطور الدبلوماسية وتقنين قواعدهـــا، دار الفكـــر العربـــى ١٩٦١، ص ٢١٧، الحكومـــة المصرية : مرسوم لقانون خاص بالنظام القنصلى ، المطبعة الأميرية ١٩٢٥ ص١-٥

[٣] يونان لبيب رزق :الخارجية المصرية ١٨٢٦- ١٩٣٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ١٦٦

[٤] دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ١٥ وزارة الخارجية (فرنسا).

وبتحليل الانتماء الطبقى لأعضاء المفوضية المصرية الأولى بباريس، تبين أن الاختيار تم من بين أبناء الطبقة الأرستقراطية المصرية، التى تمتد بصلاتها بدرجة أو بأخرى للملك فؤاد[١]

والواقع أن محمود فخرى باشا لم يكن وزيراً مفوضاً لمصر فى باريس فقط، بل أسندت إليه عدد من المفوضيات المجاورة لفرنسا، رغبة من الحكومة المصرية بأن يكون لمصر تمثيل دبلوماسى فى أى دولة لها، مثل هذا التمثيل فى القاهرة، دون أن تسمح الاعتمادات المالية بتحقيق هذه الرغبة على النحو المطلوب، وقد أسند التمثيل الدبلوماسى فى مثل تلك البلاد، للمندوب فوق العادة والوزير المفوض فى أقرب دولة، الأمر الذى كشفه أكثر من أمر ملكى، ففى عام ١٩٢٧ صدر الأمر الملكى رقم ٢٣ الذى جسد هذه الظاهرة تماما وأسندت مفوضيات بلجيكا وأسبانيا والبرتغال إلى محمود فخرى باشا الوزير المفوض بباريس[٢]

وقد واجهت البعثة الدبلوماسية الأولى بباريس عدة صعوبات نتيجة لإنشاء المفوضية بشكل سريع، وبدون الإعداد الكافى لها، على سبيل المثال عدم وجود مقر خاص بالمفوضية[٣]

ولكن ذللت هذه المصاعب بإجراءات روتينيه بطيئة، وأصبح على وزير مصر المفوض بباريس أن يمارس مهام وظيفته، التى لم تكن فقط المهام الدبلوماسية العادية المتعارف عليها حسب التنظيم الدبلوماسى والقنصلى الدولى، لكن أصبح عليه المحافظة على رعاية المصالح الخاصة للملك في باريس، إذا لم يكن هناك فرق بين مصالح الملك، ومصالح الدولة العليا، وتدليلا على ذلك فقد كان على وزير مصر المفوض بباريس مراقبة تحركات الخديو المخلوع – عباس حلمى الثانى – وتبليغها إلى الملك فؤاد[٤]

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أعضاء المفوضية المصرية الأولى بباريس.انظر دار الوثائق : محافظ عابدين، محفظة رقم ٥٦،٥٤،٥٣ ،وزارة الخارجية، رجال السلك الدبلوماسى، وكذلك دار الوثائق القومية :الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ،محفظة رقم ٥٣٧ ملف ١٠٢/٤/٢

(٢) يونان لبيب رزق : مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣) عند نشأة مفوضية باريس، اتخذ محمود فخرى باشا جناحا خاصا بإحدى الفنادق الكبرى بباريس، ثم استأجر الدار رقم ٩ بشارع بيروز، التى كانت مقر السفارة اليابانية ،ورؤى بعد ذلك شراء دارا للمفوضية، فاشتريت الدار رقم ٢ المعروفة باسم Hotel Ephrussi ،لتكون مقر المفوضية والقنصلية الملكية بباريس ،وسكناً خاصاً للوزير المفوض وللاستقبالات الرسمية، لمزيد من التفاصيل حول شراء دار المفوضية المصرية بباريس والمراحل التى مرت بإنشائها، أنظر دار الوثائق القومية، محافظ عابدين،محفظة رقم ٢ ،مجلس الوزراء – محاضر جلسات .مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد العادى الأول، المجلد الأول ، المضبطة الأولى إلى الثلاثين، ١١يناير ١٩٣٠– ١٧ أبريل ١٩٣٠، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٣١ ص ص٥٦٦ – ٥٧١. وكذلك الأهرام عدد ١٦٦١٨ بتاريخ ١٩٣١/٣/١٣ ص ٦

(٤) دار الوثائق القومية : محافظة عابدين، محفظة رقم ٢٤٥، أوراق خاصة بحسن نشأت،١٩٢١/٩/٢٧ – ١٩٤٦/٨/٢٧. وكذلك محفظة رقم ١١٦ .كذلك عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩٣٧ – ١٩٤٨، ج١ د-ت بيروت ص ص٥٧-٥٨.

وقد انعكست العلاقة بين السراى والإنجليز، أو بينها والأحزاب المصرية – خصوصا الوفد – على الحركة الوطنية بالسالب بطيعة الحال ، انعكست أيضا على السفارة المصرية بباريس، وعلي سير العمل بها، وبخاصة الدسائس التي دسها فخرى باشا للدكتور عبدالسلام الجندى السكرتير الثالث بالمفوضية المصرية بباريس، فقد عزل حسن نشأت باشا من وظيفة بالقصر الملكى وعين وزيراً مفوضا بمدريد[١] بدسائس من بريطانيا، وكان حسن نشأت باشا من خلصاء الخديو السابق عباس حلمى الثانى، وأثبتت الوثائق علاقة الدكتور عبد السلام الجندى، بحسن نشأت باشا وتعاونهما لصالح الخديو السابق[٢] كما أثبت أيضا أن هناك بغض بين وزير مصر المفوض بباريس وكلا من حسن باشا وعبد السلام الجندى، وقد اشترط محمود فخري باشا نقل الدكتور عبد السلام إلى بلجيكا ،كشرط من شروط استمراره بالمفوضية بباريس[٣] وبالفعل نقل الدكتور عبدالسلام الجندى بأمر ملكى سنة ١٩٢٥ إلي الوكالة السياسية المصرية ببلجيكا[٤] ويتضح من نقل عبد السلام الجندى، أنه بقدر ما يخدم فخرى باشا مصالح الملك بباريس، تكون مطالبه لدى الملك مجابة بنقل هذا أو ذلك من المفوضية.

وبقدر ما تأثر التمثيل الدبلوماسى بالدسائس والعلاقة بين السراى والإنجليز،تأثر أيضا بالعلاقة بين الحركة الوطنية والإنجليز، فلقد تبنت بعض أجنحة الحركة الوطنية المصرية خصوصا الحزب الوطنى، مبدأ عدم أهمية التمثيل الدبلوماسي المصرى بالخارج، ما دامت البلاد تقع تحت تأثير الاحتلال البريطانى، ورأت أنه من الحكمة توفير نفقات هذا التمثيل، ولقد عبر عن هذا المبدأ بشكل بارز عبد الحميد سعيد أفندى، حيث قدم استجواباً لمجلس النواب سنة ١٩٢٦، بإلغاء جميع المفوضيات التى نشأت بالخارج، على أساس أن مصر لم تستفد مطلقا من المفوضيات، ما دامت خاضعة لنفوذ دولة أجنبية، وأن الوزراء المفوضين ليسوا أحراراً فى تصرفاتهم، وغير مسموح لهم بالتدخل فى الشئون السياسية الدولية، مهما كانت ماسة بمصالح البلاد. وطلب من وزير الخارجية إلغاء كل المفوضيات المصرية بالخارج[٥]

---

[١] عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨-١٩٣٦، مرجع سابق ص ٥٩٧.
[٢] دار الوثائق : محافظ عابدين رقم ٢٤٥ أوراق خاصة بحسن نشأت باشا،مصدر سابق.
[٣] نفس المصدر
[٤] الأرشيف السري الحديث للخارجية المصرية،محفظة رقم ٥٣٧، مصدر سابق.
محافظ عابدين: محفظة رقم ٥٠، تقارير وبرقيات وزارة الخارجية ٤-٩-١٩٠٩/٣٠-٤-١٩٣٥
[٥] الحكومة المصرية، مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد الأول، جلسة ٤أغسطس ١٩٢٦، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٧،ص ٤٦٤ ص ٤٦٥.

وعلى الرغم من موافقة وزير الخارجية عبد الخالق ثروت باشا (٧ يونيو ١٩٢٦- ٢١ أبريل ١٩٢٧) على ملاحظات عبد الحميد سعيد، خصوصاً فيما يتعلق بعدم أهمية التمثيل الدبلوماسى المصرى بالخارج، إلا أنه بين أهمية هذا التمثيل وما يعود على البلاد من ورائه من فوائد[١]

وعلى الرغم من التناقض الذى وقع فيه وزير الخارجية المصرى، الذى أقر بعدم أهمية المفوضيات ونفقتها العالية، وأهمية التمثيل الدبلوماسى وفوائده على البلاد، إلا أنه ذلك قد قدم فرصة لعدة استنتاجات وهى :

أولاً : امتناع الحركة الوطنية المصرية، بما فيها الجناح المعتدل، الذى مثله ثروت باشا، بعدم أهمية التمثيل الدبلوماسى، ما دامت البلاد محتلة.

ثانياً : وأنه فى نفس الوقت لا يمكن إلغاء هذا التمثيل الدبلوماسى، لسبب محورى، وهو أن الملك كان يعد التمثيل الدبلوماسى جزءاً من مظاهر استقلال المملكة المصرية.

ثالثاً : أن التمثيل الدبلوماسى كان شكلياً فقط (فى تلك المرحلة) كعلم الدولة وعزف نشيدها القومى – ولم يقدم أو يؤخر شيئاً.

وقد أخذ المجلس برأى عبد الحميد سعيد، فيما يتعلق بإلغاء بعض المفوضيات المصرية بالخارج كمدريد، واستبقاء أربع مفوضيات هى: لندن، وباريس، وروما، وواشنطن.[٢]

ويمكن القول أن المجلس لم يكن يستطيع إلغاء مفوضية واشنطن نظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى تلك الفترة، كزبون هام للقطن المصرى طويل التيلة، أما بالنسبة لباريس فالمجلس لم يلغ مفوضيتها لعدة أسباب :

أولاً : لقدم العلاقات التاريخية الفرنسية المصرية.

ثانيا : لعدم إثارة الفرانكوفونين المصريين المتعلمين بالمدارس الفرنسية بالقاهرة والجامعات الفرنسية، والذين يتحدثون الفرنسية كلغة أولى ولغة تعامل مثل صدقى باشا – وكان لموقفه من وقف الحكومة المصرية علاقاتها مع حكومة فيشي الفرنسية أبسط دليل على ذلك.

ثالثا : وجود عدد كبير من الطلاب المصرين بالجامعات الفرنسية المختلفة.

---

(١) مشرفة محمد المليجى : عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية ١٨٧٣- ١٩٢٨ ، هيئة الكتاب، ١٩٨٩،ص ٩٦. نوقشت أهمية المفوضيات مرة ثانية فى مجلس النواب ،لمزيد من التفاصيل أنظر مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الثالث، المجلد الثالث، المطبعة الأميرية ١٩٢٨ ص ١٣٥٠ - ١٣٥٧.

(٢) نفس المصدر ص ١٣٥٧.

رابعا : الصلة التى ربطت بين وزير مصر المفوض بباريس فخرى باشا والملك[*] فؤاد كزوج لأبنته فوقية، وبالطبع لا يستطيع مجلس النواب أن يلغى وظيفة زوج ابنة الملك.

ونتيجة للعلاقة الخاصة التى ربطت الملك بمحمود فخرى باشا، فقد حظيت مفوضيه مصر بباريس باستقرار ملحوظ، وأستمر فخرى باشا يؤدى وظيفته بباريس إلى أن وصل إلى سن المعاش سنة ١٩٤٦[١]

ويبدو أن وجود محمد فخرى باشا فى المفوضية المصرية بباريس، كان يعنى بث عين يطمئن إليها البيت الملكى فى مصر، إلى ما تنقله إليها من فرنسا، خصوصا العلاقات البريطانية الفرنسية، وذلك لمعرفة اتفاقاتهما الثنائية من ناحية، ونقاط الخلاف بينهما من ناحية أخرى[٢]

وبعد تتبع التمثيل الدبلوماسى لمصر وفرنسا، يبقى تتبع التمثيل القنصلى المصرى بفرنسا، فعلى أثر صدور القانون الخاص بالنظام القنصلى فى ١٣ أغسطس ١٩٢٥[٣] بدأ التمثيل القنصلى الرسمى لمصر بفرنسا، وقد عين مراد كامل أول قنصل لمصر بباريس[٤] فى فبراير ١٩٢٤.

ويلاحظ أن تعيين القنصل، سابق علي صدور القانون؛ وهذا يرجع فى الأساس إلى عدم وجود تراث تراكمى وتقاليد دبلوماسية مصرية فى هذا الوقت يمكن الاستناد إليها، الأمر الذى يجعل تعيين القنصل يسبق صدور القانون الخاص بالنظام القنصلى، وخصوصاً إذا كان هذا هو أول قانون لترتيب النظام القنصلى المصرى.

وقد أكد تعيين مراد كامل فرانكوفونية الممثلين الدبلوماسيين المصريين بفرنسا، وتأثرهم الكامل بالثقافة الفرنسية[*] وأستمر مراد كامل بك فى وظيفته حتى سنة ١٩٢٨، حيث خلفه رمسيس شافعى بك[٥]

وبالإضافة إلى قنصلية باريس فقد أنشئت قنصلية مصرية بليون Lyon ومرسيليا[٦]

---

[*] أنظرا لتلك العلاقة الخاصة بين فخرى باشا والملك ،فقد اختاره الملك فؤاد وصياً على عرشه مع عدلى يكن باشا، لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩٣٧ – ١٩٤٨ ج١ مرجع سابق ص٥٣ – ٥٤، وكذلك سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧– ١٩٥٢، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٣٣.

[١] الأهرام: الثلاثاء ١٩٤٥/٩/٤ ص ٤ عدد ٢١٧٣٩.

[٢] صفاء محمد فتوح شاكر : الخارجية المصرية ١٩٣٧– ١٩٥٣، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات جامعة عين شمس، قسم التاريخ ١٩٩٧، ص ٦١.

[٣] الوقائع المصرية ١٣ أغسطس ١٩٢٥.

[٤] دار الوثائق، محافظ عابدين، محفظة رقم ٥٦،وزارة الخارجية – تعيينات قناصل.

[*] حصل مراد كامل على البكالوريا الفرنسية ١٨٩٤ من فرنسا ،والبكالوريا المصرية، وحاصل على درجة الدكتوراه فى القانون من فرنسا، وشغل عدداً من الوظائف، التى يتمتع بأغلبها الفرنكونيين،أعني وظائف القضاء التي كانت تتطلب– ضمن أشياء أخرى– الإجادة التامة للغة الفرنسية كتابة ومحادثة، وبعد تدرجه فى الوظائف القضائية بالمحاكم الوطنية المصرية، أنتقل للعمل بوزارة الخارجية المصرية قاضيا من الدرجة الثانية، ثم تقلد وظيفة قنصل عام مصر باريس عند بداية التمثيل القنصلى المصرى بباريس. ولمزيد من التفاصيل حول السيرة الذاتية لمراد كامل أنظر: دار الوثائق، محافظ عابدين، محفظة رقم ٥٦ وزارة الخارجية: Note Sur la Carriere de Mourad Kamal

[٥] الأهرام السبت ١٩٢٨/١٢/١ عدد ١٥٨٢٩ ص ٣.

[٦] دار الوثائق : محافظ عابدين، محفظة رقم ٥١ تقارير وبرقيات، وزارة الخارجية.

التمثيل الدبلوماسى الفرنسى بالقاهرة

كان لفرنسا تمثيل دبلوماسى قديم بمصر بدرجة معتمد دبلوماسى وقنصل عام Diplomatic Agent and Consul General قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وقد مر على التمثيل الدبلوماسى الفرنسى بمصر عند صدور التصريح ١١٨ عاما، ويعد بونابرت أول من عين مندوبا (قومسيرا Commissaire) عاما للعلاقات التجارية فى القاهرة، وأسندت تلك الوظيفة إلى ماتيو دى ليسبس فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٠٤[١]

وبذلك لم يؤد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، إلا لتغيرات شكلية فى التمثيل الدبلوماسى الفرنسى بمصر، حيث أنه بصدور التصريح، طالبت فرنسا من بين الدول الأجنبية الأخرى التى لها تمثيل دبلوماسى، أن ترفع درجة تمثيلها من درجة معتمد دبلوماسي وقنصل عام، إلى درجة مندوب فوق العادة ووزير مفوض Envoye.Extraordinaire et Minstre Plenipotentiaire –وهذا عكس ما أحدثه التصريح بالنسبة للتمثيل الدبلوماسى المصرى - وبناء على ذلك وافقت الحكومة المصرية على رفع درجة تمثيل ممثل فرنسا بالقاهرة، فعينت الحكومة الفرنسية مسيو Henri Gaillard كأول وزير مفوض لها بمصر[٢] وقد سبق لمسيو جايلار أن شغل وظيفة القائم بأعمال Charge d, Affaires بالوكالة الدبلوماسية والقنصلية العامة لفرنسا بالقاهرة Agence Doplomatique et Consulat General de France خلفاً لمسيو لو فيفر – بونتال Le Fevre- Pontalis فى أبريل ١٩٢١[٣]

وكان ميسو جايلار متعاطفاً مع سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر، فى كثير من المواقف، وتصفه الوثائق البريطانية بأنه لا ينتمى للمدرسة (الاستعمارية) التى تعمل على توسيع مسئوليات فرنسا فى الشرق الأدنى، وهو يرى أن واجبه يقتضي منه الاكتفاء بحماية مصالح فرنسا الثقافية والتجارية والتعليمية فى ذلك الجزء من العالم، ورغم هذه الشهادة

---

(١) رينيه قطاوي وجورج قطاوي بك :محمد علي وأوروبا،القاهرة ١٩٥٢،ص ٢١٤.

(2) F.O 407–203,Annual Report on Heads of Foreign Missions in Egypt (J 19181250/16) No.29 Lord Lioyd to Sir Austen Chamberlain (Recived July 12) No. 428,Enc.in No.129.
دار الوثائق، محافظ عابدين،محفظة ١١٥، وزارة الخارجية، فرنسا، تمثيل سياسى ١٩٢٢/٤/٢٤ – ١٩٤٧/٦/٢٠.

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء ،محفظة ٢/ب الدول الأجنبية ،وكذلك محافظ عابدين محفظة رقم ٣٧٠ المسألة المصرية ١٩٢٥–١٩٢٨ تقرير بعنوان: Minstere Des Affairs Etrangeres, Listes Hautes- Commissariat de S.M Bretannique et Legation Des Puissances Etrangeres en Egypte 1927. Rayaume D, Egypte,
وقد رقى مسيو جايلار من وظيفة القائم بأعمال الوكالة الدبلوماسية والقنصلية العامة بفرنسا، إلى درجة مندوب فوق العادة ووزير مفوض لفرنسا فى أبريل ١٩٢٢ ،وأسند إليه وظيفة قنصل فرنسا بالقاهرة بالإضافة إلى منصب عميد السلك الدبلوماسى الأجنبى بالقاهرة (حتى يونيو ١٩٣٤) ،وقبل أن يأتى إلى مصر شغل منصب القنصل الفرنسى لعدة سنوات فى المغرب حيث اكتسب هناك معرفة واسعة بالطباع الشرقية وأتقن العربية محادثة وكتابة، انظر لمزيد من التفاصيل:
F.O.4 07 -2 17 . No. 19 Confidential. Sir .P..Loraine to Sir Jhon , Cairo Jan .7,1933 .Annual Report on Heads of Foreign Missions at Cairo for 1932. Received : Jan. 17

فالواضح أن القنصل العام الفرنسى فى مصر، وعميد السلك الدبلوماسى فى القاهرة، كان من أبناء المدرسة الاستعمارية الفرنسية، وتبدو الميول الاستعمارية للمسيو جايلار من موافقة المتعاطفة مع الإدارة البريطانية فى مصر، كلما واجهت هذه الإدارة أزمة كبرى[١]

ولقد واجه مسيو جايلار عدداً من المشاكل الدبلوماسية نتيجة لمنصبه كعميد للسلك الدبلوماسى بالقاهرة، ونتيجة لمواقفه المتعاطفة من دار المندوب السامى، ولعل أهم هذه المشاكل هى موقف الهيئة الدبلوماسية فى مصر من المندوب السامى البريطانى، وطبيعة هذه العلاقة بين هذه الهيئة وبين المندوب السامى البريطانى، وقد تفجرت هذه المشكلة فى ٢٦نوفبر ١٩٢٦، ففى اجتماع للهيئة الدبلوماسية بالقاهرة دعا إليه المسيو جايلار للنظر فى احتجاج يقدم للحكومة المصرية ،على الإجراءات المعقدة التى تتبع لتوفير الراحة لرجال هذه الهيئة وتيسير أسباب القيام بعملهم، فطلب الوزير المفوض الأمريكى دكتور مورتون هاول Morton Howell بتقديم احتجاج ضد الوضع الخاص للمندوب السامى البريطانى فى القاهرة[٢] وصدرت جريدة السياسية فى اليوم التالى، تحمل أنباء الاقتراح الأمريكى، الأمر الذى دفع مسيو جايلار إلى إرسال سكرتير المفوضية الفرنسية إلى دار المندوب السامى، ليشرح للمسئولين أن الدكتور هاول هو الذى حاول إثارة الموضوع، ولكنه لم يجد استجابة من أحد الحاضرين، وعلى أثر هذه الحادثة، طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الأمريكية بشكل رسمى، عزل الدكتور هاول، وفى تقرير طويل بعث به اللورد لويد – المندوب السامى البريطانى بالقاهرة – لحكومته فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦، وصف الدكتور هاول بأنه يفسد السياسية البريطانية بالقاهرة، واستنجد بحكومته أن تبذل ما فى وسعها لإبعاد الوزير المفوض الأمريكى بالقاهرة، وبالفعل تمكنت الاتصالات البريطانية فى العاصمة الأمريكية ،من استدعاء الدكتور هاول، وعزله من وظيفته فى يونية ١٩٢٧، وعلق اللورد لويد على ذلك قائلا" لقد تنفس كل شخص هنا بمن فيهم أبناء الجالية الأمريكية الصعداء بخروج الدكتور هاول، ولم يحزن لذلك سوى المتطرفين المصريين[٣]

وقد أظهر هذا الحادث مدى الترابط الشديد بين دار المندوب السامى البريطانى والمسيو جايلار، ولم يأت الموقف الفرنسى من فراغ، بل من فرضية أساسية، هى أن المصالح الفرنسية الأساسية بالقاهرة، لا يمكن أن تدعم أو تقوى إلا بمساندة الحكومة البريطانية

---

[١] نفس المصدر.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول اجتماع ٢٦ نوفمبر ١٩٢٦ ،انظر علاء الدين عرفات: مرجع سابق، ص ٣٣-٣٤ وكذلك : Howell, Morton Egypt s, Past, Present and Future U.S.A 1929. PP. 229 ومحسن محمد الشيطان : تاريخ مصر، بالوثائق البريطانية والأمريكية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢،ص٢٣، يونان لبيب رزق: الخارجية المصرية، مرجع سابق ص ص ١٣٢- ١٣٣

[٣] علاء الدين عرفات : مرجع سابق، ص ص ٣٤- ٣٥

ورضاها. وأستمر مسيو جايلار يمارس مهام وظيفته حتى يونية ١٩٣٤، وخلفه مسيو بير دى فيتاس Pierre De Witasse كوزير مفوض لفرنسا بالقاهرة فى يولية ١٩٣٤، وكان فيتاس كسلفة يهتم بالمصلح الفرنسية الثقافية المتنوعة بالقاهرة، وأستمر علي علاقة وطيدة مع السفارة البريطانية، وكما تصفه الوثائق البريطانية فانه ينتمي إلي اليمين المحافظ في توجهاته السياسية[١] ولذلك لم يكن متحمسا للسياسية التى اتخذتها الحكومة البريطانية أثناء الأزمة الحبشية سنة ١٩٣٥، حيث دعته ميوله الاستعمارية المحافظة، على اتخاذ موقف يتعاطف مع الأفكار الإيطالية أثناء تلك الأزمة[٢] وتمشيا مع توجهه السياسى الاستعمارى المحافظ، فقد اتخذ موقفاً ساخراً من المصريين مقللا من أهمية نشاطهم السياسى[٣]

والواقع أن تلك النظرة الدونية التى نظرها مسيو فيتاس للمصريين، قد قربته من دار المندوب السامى البريطانى، إلى أن أنهى وظيفته الدبلوماسية سنة ١٩٤٠، ثم عمل بإحدى شركات التصدير بالإسكندرية، وهو يعد أول وزير مفوض أجنبى يبقى فى مصر، بعد انتهاء خدمته، وأول وزير مفوض سابق يعين فى شركة محلية[٤]

ونظراً لظروف الحرب العالمية الثانية، فقد رأت وزارة الخارجية الفرنسية، أن تعين وزيرها المفوض الجديد الذى سيخلف مسيو فيتاس من طبقة المحاربين القدماء، فقد اختارت الخارجية الفرنسية مسيو جان بوتزي Jean Pozzi فى مارس سنة ١٩٤٠، كوزير مفوض لفرنسا بالقاهرة[٥]

---

(1) F.O.407 -223,No 146 Confidential, Cairo, Feb. 10- 1938, Sir Lampson to Mr Eden, Recived Feb.28, 1938.

(٢) صفاء شاكر، مصدر سابق، ص ٩٦- ٩٢

(3) F.O. 407/2/7. Op.Cit.

(٤) مجلة الاثنين والدنيا ١٩٤٠/٤/٨

(5) F.O. 407/ 225 No 12. Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo.July 22, 1941, Annual Report on Heads of Foreign Mission at Cairo for 1940.

الوقائع المصرية ٢١ مارس ١٩٤٠

ومسيو جان بوتزى نجل مسيو بوتزى الجراح الكبير، الذى اشتهر بخبرته فى الفنون الشرقية، تلقى دراسته العالية فى كلية كوندورسيه والسربون ومدرسه العلوم السياسية وكلية الحقوق بباريس ،وفى سنة ١٩٠٧ انخرط فى السلك السياسى ،فعين فى وظيفة بالسفارة الفرنسية باستانبول، على عهد السلطان عبد الحميد، ثم عاد فى سنة ١٩٠٨ إلي وزارة الخارجية فى باريس، وأخذ ينتقل فى أقسامها المختلفة، إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى ،فشغل منصب ضابط اتصال فى بعض الوحدات البريطانية ،التى كانت تحارب فى ميدان السوم، وفى ١٩١٨ انتدب للقيام بمهمتين : إحداهما لدى الجيش الأمريكي، والأخرى لدى الحكومة البريطانية فى لندن، وبعد انتهاء الحرب عين فى المفوضية الفرنسية بمدينة براج وكان ذلك فى فترة قيام الجمهورية التشيكوسلوفاكية، وفى سنة ١٩٢٢ أوفد إلى بافاريا للقيام بمهمة، فحضر حينذاك احتلال الجنود الفرنسيين لمنطقة الروهر الصناعية ،وشهد أول محاولة قام بها الوطنيون الاشتراكيون ،بقيادة هتلر لقلب نظام لحكم فى ميونخ ،ولما تولى مسيو بينلفيه رياسة الوزارة الفرنسية سنة ١٩٢٦، أنتخب مستشارا للشئون الخارجية، ثم عاد مرة ثانية إلى استانبول، حيث عين ممثلا لحكومته فى اللجنة الدائمة للمضايق، وظل فى منصبه مدة ثمانية أعوام، إلى أن حلت هذه اللجنة ، ثم عين وزيراً مفوضاً لحكومته فى طهران سنة ١٩٣٤، وفى سنة ١٩٣٧ شغل منصب مدير للمحفوظات بوزارة الخارجية الفرنسية ،وهو آخر منصب تقلده قبل أن يصل للقاهرة ، الاثنين والدنيا: ١٨/ ٣ /١٩٤٠، ١/ ٤/ ١٩٤٠ ص ١.
الوفد المصرى: ١٩٣٩/٦/٢٣ مقال بعنوان وزير فرنسا الجديد فى مصر.

وهناك إشكالية لابد من التساؤل حولها وهى: هل الحكومة المصرية كانت لها حق القبول أو الرفض لمرشح عينته وزارة الخارجية الفرنسية كممثل دبلوماسى لها بالقاهرة ؟ الواقع أنه بفحص الوثائق المصرية وخصوصاً وثائق الأرشيف السرى لوزارة الخارجية المصرية، ووثائق الخارجية الفرنسية، ظهرت عدة أشياء فيما يخص هذه الإشكالية :

أولا : أن الحكومة الفرنسية تقدم أسم مرشحها لتولى المنصب إلى وزير مصر المفوض بباريس، الذى يرسله بدوره إلى وزارة الخارجية المصرية ،مشفوعاً بتوصيته أو عدم توصيته بقبول المرشح، ثم تقوم الخارجية بدورها، بإرسال الطلب إلى الديوان الملكى، والذى تكون له الكلمة الأولى والأخيرة فى قبول أو عدم قبول المشرح ،وبذلك تنتهى المسألة[1] ومن هنا يمكن القول أن الملك بقدر ما هو مسيطر على التمثيل الدبلوماسى المصرى بالخارج، فهو المتحكم الوحيد فى الموافقة على ترشيح الدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة، حتى ولو كان ذلك من الناحية الشكلية فقط.

ثانيا : أن وزير الخارجية المصرى ليس له سلطة رفض أو قبول المرشح، ولكن مهمته الأساسية بهذا الخصوص، أن ينقل اسم المرشح، ومختصر سيرته الذاتية إلى الملك، الذى عليه أن يوافق أو يرفض، ثم يقوم الوزير بإبلاغ رأى الملك إلى الدولة المرشحة، صحيح أنه لم يحدث أن رفضت الحكومة طلباً لترشيح دبلوماسى، إلا أنه من الناحية المنطقية من لديه حق القبول لديه حق الرفض بالضرورة وأن لم يجرب أن يرفض أبداً.

ونتيجة لبعض الظروف الخاصة بمشاكل فرنسا الدولية الخاصة بعقد الهدنة مع ألمانيا[2] – بالإضافة إلى أشياء أخرى سأذكرها بإسهاب فيما بعد –فقد غادر مسيو بوتزى القاهرة يوم ٣٠ مارس ١٩٤٢ ،عائدا إلى بلاده وقد رافقه مندوب من وزارة الخارجية المصرية إلى الحدود الشرقية ،وقد أعد لمسيو بوتزى قطار خاص، يرافقه موظفو المفوضية الفرنسية بالقاهرة[3]

وقبل الانتهاء من هذا المبحث يبقى الحديث عن التمثيل القنصلى الفرنسى بالقاهرة، فعند صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، تولى مسيو جايلار منصب وزير فرنسا المفوض

---

(١) دار الوثائق القومية، الأرشيف الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٧٨، ملف ٢/٢١/٢،٢/٨/٣٤
Note, No : 90, Avril,1 2 ,1939, No.554 ,30 Mars 1939.

(2) Maruis ,Andre :A history of France Trans. from the French by Henry Binsse , First Published 1949 PP. 491- 500

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، وزارة الخارجية محفظة رقم ٥٢ – اللوائح والقوانين بالسفارات ١٩٢٣– ١٩٥٤. الأهرام ١٩٤٢/٢/١٧ عدد ٢٠٦٣٤ ص ٢.

بالقاهرة، ومارس فى نفس الوقت وظيفة القنصل العام، وهو أول وزير مفوض لفرنسا بالقاهرة، يقوم بمهام الوزير المفوض والقنصل العام[١] إلى أن انفصلت الوظيفتان، وأصبح مسيو لورجو قنصلا لفرنسا فى القاهرة ١٩٢٧، ومارس مسيو جايلار مهام الوزير المفوض فقط[٢] وبالإضافة إلى قنصلية فرنسا بالقاهرة والإسكندرية ،كانت هناك قنصليات فرنسية بمنطقة القناة وصعيد مصر بالإضافة إلى العواصم الإقليمية المصرية الهامة.

مصر وفرنسا ١٩٢٤-١٩٤٢

بعد تناول العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية من حيث نشأتها، فمن الضرورى دراسة موقف فرنسا إزاء الحركة الوطنية المصرية فى تلك الفترة حتى قطع العلاقات المصرية مع حكومة فيشى الفرنسية، وهناك إشكالية هامة خاصة بذلك ويمكن أن توضع كفرضية فى نفس الوقت، وهى هل كان الموقف الفرنسى من الحركة الوطنية المصرية، متفقا مع الوفاق الودى الإنجليزى الفرنسى سنة ١٩٠٤، وتطوراته فى مبدأ مونرو البريطانى سنة ١٩٢٢؟ أما أن المتحكم فى ذلك الموقف لا الوفاق الودى، ولا مبدأ مونرو، بل شكلته ثوابت ومتغيرات السياسية الخارجية الفرنسية؟

الواقع أنه يمكن الإجابة عن هذه الإشكالية، واختبار صحة هذه الفرضية، بطرح عدد من القضايا والمواقف الفرنسية إزاءها، تخص بالأساس العلاقات المصرية البريطانية، وهى الموقف الفرنسي من حادثة اغتيال السير لى ستاك ١٩٢٤، والموقف الفرنسى من معاهدة ١٩٣٦، والواقع أن هذا الاختيار لم يكن عشوائيا، فالاختيار تم على أساس إحداث بارزة فى العلاقات المصرية البريطانية، وكذلك مواقف فرنسية واضحة من تلك العلاقات.

ففى أعقاب مقتل السير لى ستاك، قدمت الحكومة البريطانية إنذاراً للحكومة المصرية يتضمن عدة مطالب[٣] ولم يكن الإنذار البريطانى متعلقاً بالحادثة بقدر ما كان وسيلة إذلالية انتقامية، مقصود بها ترتيب العلاقات المصرية البريطانية، وتقليص الحركة الوطنية المصرية، ولم يكتف مسيو جايلار بالتعبير عن رضائه من الإجراءات العنيفة، التى اتخذها اللورد اللنبى Lord Allenby، بل تكفل بتغير نغمة الصحف الفرنسية، التى تصدر فى مصر

(١) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ٣٧٠، المسألة المصرية ١٩٢٥ - ١٩٢٨-مصدر سابق.
(٢) الأهرام، ١٩٣٧/٢/٥، ص ١٠.
(٣) لمزيد من التفاصيل حول مقتل السردار والإنذار البريطانى. أنظر عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨-١٩٣٦، مرجع سابق ص ٤٧١-٤٨١.

تجاه هذه الإجراءات[١] وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال، هل اتخذت الحكومة الفرنسية هذا الموقف بناء على المحافظة على بنود الاتفاق الودى، ومبدأ مونرو البريطانى، أم يرجع إلى أسباب أخرى؟

الواقع أنه ليس هناك دليل واحد على الإجابة بالإيجاب على هذا التساؤل، غير ظاهر الموقف الفرنسى ذاته، ولكن يبدو أن الأمر كان مرتبطا بشيء آخر تماما، فيبدو أن الحكومة الفرنسية كان لديها بدائل هذا الموقف، وهو بطبيعة الحال اتخاذ موقف مؤيد للحركة الوطنية، ومضاد للمطالب البريطانية، والمصالح الفرنسية، ليس فقط داخل المملكة المصرية، ولكن المصالح الفرنسية فى القارة الإفريقية، وبشكل أكثر تعقيداً للعلاقات البريطانية الفرنسية بشكل عام، ففرنسا لن تجنى شيئا من الحركة الوطنية المصرية، ومكاسبها على حساب الإنجليز، بل أنها ستخسر الكثير، وخصوصا أن مطالب سعد زغلول فى مفاوضاته مع مستر مكدونالد والتى سبقت اغتيال السير لى ستاك، كانت تطالب – من بين أشياء أخرى – "بأن تكون مصالح الأجانب تحت رعاية الحكومة المصرية لا الإنجليزية، وسحب القوات البريطانية من الأرض المصرية، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس"[٢]

وقدمت تلك المطالب أهم ثوابت السياسة الخارجية الفرنسية في مصر، وهي: قناة السويس، الحماية البريطانية للأجانب، فقد مثلت قناة السويس بالنسبة لفرنسا، ليس فقط مشروع فرنسي يستثمر به رؤوس أموال فرنسية، ويدار بأيدي فرنسية، ولكنها كانت القدم الأخيرة لفرنسا بمصر، ومن هذا المنطلق اتخذت فرنسا موقفاً مؤيدا للاجراءات البريطانية ومضاداً للحركة الوطنية المصرية، لان ذلك يحقق مصالحها الاقتصادية بالأساس وهذه النتيجة تدحض الرأي القائل بأن: "الدبلوماسيين الفرنسيين بالقاهرة أصبحوا مشاهدين بلهاء، فيما يتعلق بالمسرح السياسي المصري، ولم يهتموا من قريب أو بعيد، بتطور ومسار الأحداث، وركزوا فقط علي ما يمس مصالح الجالية الفرنسية والاستثمارات الفرنسية في مصر[٣]

فلم يكن الدبلوماسى الفرنسي مشاهدا للأحداث فقط، بل أنه كان مشاهداً ذكياً للأحداث المصرية يبنى موقفه منها على ما يتفق مع المصالح الفرنسية الاقتصادية بالأساس، ولم

---

(١) يونان لبيب رزق : مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٢) عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية ١٩١٨-١٩٣٦، مرجع سابق، ص ٤٥١

(3) Abdalla El Hossain Toufik Hossain : Les Politiques Des Grandes Puissances Vis – A– Vis De L, Egypte 1936 - 1947, These Pour le doctorat d Etates letters, Universite De Parisl, 1987. PP. 343 344.

يكن يعنيه مصالح الجالية الفرنسية الآنية، خصوصاً إذا تناقضت مع المصالح الفرنسية الأساسية بمصر، وهى قناة السويس، كثابت من ثوابت السياسية الخارجية، فلقد سبق أن رفض مسيو جايلار اجتماع أعضاء الجالية الفرنسية بمصر على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، لأن ذلك يتناقض مع المصالح الفرنسية الأساسية، فقد كانت بعض تحفظات التصريح "قناة السويس – الأجانب" تتفق مع ثوابت السياسية الخارجية الفرنسية.

وهذا يؤكد أن الموقف الفرنسى، لم يكن مبيناً على أسس الوفاق الودى أو مبدأ مونرو البريطانى، بل كان متفقاً مع مصالحها، ومنطلقاً من ثوابت سياستها الخارجية، متفاعلاً مع متغيرات الأحداث. وتأسيساً على ذلك جَاء الموقف الفرنسى من عرض القضية المصرية على مجلس الأمن سنة ١٩٢٥[١] وأزمة الجيش بين الحكومة البريطانية ومصر سنة ١٩٢٧[٢] مبنياً على أساس التأييد البريطانى، ومضاداً للحركة الوطنية المصرية، ومتفقاً مع المصالح الفرنسية. ولم يكن الموقف الفرنسى من معاهدة ١٩٣٦، بعيداً عن ذلك أيضا، بل يؤكد عدم الارتباط بالوفاق الودى، فقد أثارت المعاهدة بالنسبة لفرنسا، بعض المخاوف على أشياء تعتبرها جوهرية لسياستها فى مصر، ولذلك أعتمد الموقف الفرنسى على هذه المخاوف والتى يمثل جزءاً منها مصالح فى ذات الوقت وهى :

أولاً : المد القومى العربى الإسلامى الذى يمكن أن ينتج عن المعاهدة، وخصوصاً وأن فرنسا كانت "دائما تنظر للقومية العربية نظرة عداء وازدراء"[٣] خوفاً من أن يؤثر الاستقلال المصري، طبقاً للمعاهدة علي زيادة المد القومي العربي أو الإسلامي بها وتتأثر مستعمراتها فى الشمال الأفريقى وسوريا بهذا المد مما يثر متاعب للسياسية الفرنسية.

ثانيا : إلغاء امتيازات الأجانب وتحديد فترة انتقالية للمحاكم المختلطة، كما نصت على ذلك معاهدة ١٩٣٦، مما يؤثر على الاقتصاديات الفرنسية فيما وراء البحر، وأقصد بذلك اقتصاديات واستثمارات جاليتها فى مصر، بالإضافة إلى أثر ذلك على المدارس الفرنسية، والتى تعتبر قناة من قنوات الفكر الفرنسى، وهذا يفسر الدور الفرنسى المتشدد فى مؤتمر مونترو ١٩٣٧، والذى تعارض مع الموقف البريطانى.

---

(١) يذكر أحمد شفيق (باشا) أن بعض الدول الكبرى كفرنسا وإيطاليا قد أظهرت عطفاً على مصر فى البداية وراحت صحفها تكتب المقالات التى تدافع فيها عن حقوق مصر، وتحبذ تحكيم الأمم المتحدة ،ولكن هذا العطف أنقلب إلى برود بعد أن تحادث السير أوستن تشمبرلن مع السياسيين الفرنسيين والإيطاليين، لمزيد من التفاصيل. أنظر: عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٩١٨ – ١٩٣٦، مرجع سابق ص ٤٨٠.

(٢) تفاصيل أزمة الجيش المصرى والموقف الفرنسى ، أنظر: نفس المرجع ص ٦٢٢ – ٦٣٠.

(3) Marlow, John, Arab Nationalism and British imperialism, A study in power politics ,London, the Cresset press, first published .1961 P. 126.

ثالثا : مسألة دفاع الجيش المصرى عن قناة السويس، حينما يصل إلى درجة الأهلية لذلك[١] بالإضافة إلى تسليح الجيش من مصادر بريطانية فقط ـ كما نصت المعاهدة ـ وهو ما يؤثر علي فرنسا في أمرين الأول : الخوف علي سير العمل في قناة السويس، إذا تحمل الجيش المصري هذه المهمة ، والثاني: حرمان فرنسا من تسليح الجيش المصري.

رابعا : تغير وضع مصر السياسى (ولو من الناحية الشكلية) فقد أعطت المعاهدة مصر الاستقلال الداخلى، بالإضافة إلى التغييرات فى التمثيل الدبلوماسى بمصر، فقد نصت المعاهدة على تبادل السفراء بين البلدين على أن يكون للسفير البريطانى الأقدمية على سفراء الدول الأخرى، واعتبرت الحكومة المصرية ذلك من مزايا المعاهدة، حيث انخفض منصب المندوب السامى، وتحول إلى سفير مثل بقية السفراء، إلا أنه لم يتغير شئ من ذلك "فقد احتفظت السفارة البريطانية بحرية الحركة فى مصر، ولعبت نفس الدور الذي كانت تلعبه دار المندوب السامى فى السياسية المصرية"[٢]

وعلى الرغم من انخفاض درجة المندوب السامى البريطانى، لكونه أصبح سفيراً ككل السفراء الأجانب بمصر، أى أصبحت درجته مثل درجة السفير الفرنسى، إلا أن ذلك مثل قلقا للسياسية الفرنسية، حيث أفقدها جزءاً من مزاياها فى مصر، وهى وظيفة عميد السلك الدبلوماسى، والتى كانت للوزير الفرنسىبمصر، وفقدت فرنسا هذه الميزة، نتيجة ما أعطته المعاهدة للسفير البريطانى من الأقدمية على سفراء الدول الأخرى بمصر، وهذا ما يفسر نشر عدد من المقالات فى الصحف المصرية حول الاعتقاد بأن ترفع فرنسا درجة تمثلها السياسى بمصر[٣]

ولذا كان الموقف الفرنسى من معاهدة ١٩٣٦ ليس موقف الرفض، وليس موقف القبول، ولكنة موقف الخشية من التطورات الداخلية، التى ستحدث بمصر نتيجة للمعاهدة، والتى ستؤثر على مصالحها فى داخل وخارج مصر "ففرنسا خشيت – من وجهة نظرها – بعد عقد معاهدة ١٩٣٦، على تطوريين غير ملائمين بالنسبة لها، التطور الأول: خوف فرنسا أن تنطلق مصر نتيجة إلغاء الامتيازات، وتركز جهودها ضد الأجانب، بناء على تزايد العامل الوطنى، مما يؤثر على الوضع المميز للجالية الفرنسية [٤]

---

[١] فوزى جرجس، مرجع سابق، ص ١٧٨.

[٢] د.هدى عبد الناصر : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية ١٩٣٦–١٩٥٢ دار المستقبل العربى، ١٩٨٧، ص ص ٧٠–٧١.

[٣] المصرى :١٤/١١/١٩٣٦، ص ٩، الأهرام :٢٣/١/١٩٣٧ص٨ .

[4] Quai d, Orsay, Afrique 18 - 40 : 2. Partie 30 - 40 Egypt ,Affaires Politique. Dossier 96. le Ministre de France M.Y. Delbos. No 185 - Le Caire 18-10-1936.

والتطور الثاني : المخاوف الفرنسية من "السياسية العربية الإسلامية"، حتى أن وزير فرنسا المفوض أشار في مايو١٩٣٧ بالأهمية التي أحرزتها مصر في ظل حكومة الوفد، من حيث نشر نفوذ الأزهر في البلاد العربية والإسلامية، والموافقة على حق اللجوء السياسي للسوريين والتونسيين. وأعلن الوزير الفرنسى بالقاهرة، أثر ذلك بكل وضوح على السياسية الفرنسية ومصالحها بمصر، حيث قال "يجب توقع - فور توقيع معاهدة مونترو - حدوث تطور من الآن فصاعدا فيما يتعلق بالوحدة العربية وسيؤثر هذا على سكاننا فى شمال أفريقيا وسوريا ولما كانت بريطانيا صديقة وحليفة لمصر، فأنها بدون شك تستفيد من ذلك وتشجعه"[١]

وهذا يدعو للاعتقاد ،بأن الوزير الفرنسى بالقاهرة بنى مخاوفه على أساس عدم الالتزام البريطانى بالوفاق الودى، حيث يرى أنه نظراً لصداقة بريطانيا ،وتحالفها مع مصر، لذا لن تقف بريطانيا ضد تشجيع مصر لدور الأزهر فى البلاد، التى تقع تحت السيطرة الفرنسية، وتشجيع اللجوء السياسى من هذه البلاد إلى مصر، ولحركة الوحدة العربية، ومن المعروف أن موقف فرنسا كان سلبياً إزاء الوحدة العربية، نظراً لأن ذلك يقف ضد مصالحها، وبذلك لم تراعى بريطانيا بنود الوفاق الودى.

ولكن لماذا لم تتخذ فرنسا موقفاً معارضاً للمعاهدة ،طالما أنها تضر بالمصالح الفرنسية وتتنافى فى تأثيرها البعيد مع الوفاق الودى؟ كما لمح إلى ذلك الوزير الفرنسى المفوض بالقاهرة.

يبدو أن ذلك كان مرتبط بتطورات الأحداث الدولية فى أوروبا، والصراعات بين الدول الاستعمارية فى الشرق الأوسط وأوربا، فمعاهدة ١٩٣٦ أبرمت نتيجة الصراعات الدولية بأوربا وحاجة بريطانيا إلى ضمان تحالف مصر للدفاع عن قناة السويس، ولم تكن فرنسا بأقل من هذه الحاجة، للوقوف فى وجه التطلعات الألمانية[*] والإيطالية فى القارة الأفريقية أو فى أوربا، ولذلك لم يتجاوز الموقف الفرنسى من المخاوف إلى المعارضة، نظراً لضغوط الأزمات الدولية، والحاجة الفرنسية إلى المحالفة البريطانية، ولذلك غضت فرنسا الطرف

---

[1] Q.D. O. Afrique 18–40 : 2 ,Partie, 30–40 Egypte, Affaires Police, Dossiers 97, Le Ministre de France , M . Y. Delbos No 185–Le Caire 26–5–1937.

[*] لمزيد من التفاصيل حول الصراعات الدولية والمطامع الألمانية والإيطالية أنظر :

Carr, E. H : International Relation Between the Two World wars, Macmillan Press 1986. Reich, Bernard: The Powers in the Middle. East, New York 1987. Rzheshevsky, Oleg : World. War II, Myths and realties, Moscow 1984. Ulbicht, Walter: Wither Germany? Dresden, First Edition 1966 .Uriel Dann(ed) : The Great Powrs in the Middle East 1919 1939 Holmes & Meler 1988.

عن انتهاك بريطانيا للوفاق الودى، وهكذا ظهر وكأن كلتا الدولتين طرحت بنود الوفاق الودى جانباً، وتعاملت مع الموقف حسب المصالح الآنية لهما.

ويجب التأكيد على أنه بالرغم من أن فرنسا لم تعارض المعاهدة - وتمثل موقفها فى المخاوف التى ستنتج منها - إلا أنها لم تؤيدها ولم يصدر أى بيان رسمى بذلك.

كما كان موقف الخارجية الفرنسية من الصراع الدائر بين حزب الوفد والملك، موقفاً ذا دلاله، فقد أيدت الملك فى ذلك الصراع ضد حزب الوفد الذى اعتبرته حزباً ديكتاتورياً ديماجوجياً، فقد دافع الوزير الفرنسى بالقاهرة عن وجهة نظر الملك ضد الحزب، من خلال مراسلاته لوزارة الخارجية الفرنسية، ووصف جماعة القمصان الزرقاء التى أسسها الوفد، بأنها جماعة تضم صبية من السوقة"[١]

وكان سقوط حكومة النحاس فى نهاية ١٩٣٧، من وجهة نظر وزير فرنسا المفوض بالقاهرة " شيئا مفترضاً لحزب لا يحكم إلا لذاته، ولا يقبل نفوذ حزب أخر غيره، يقاد من جانب الدسائس القبطية الحاذقة المتهمة من جانب الرأى العام الإسلامى، ومزيفاً النظام البرلمانى، برفضه كل القوانين من الأحزاب المعارضة، مريداً بأن يمارس باسم دستور ديمقراطى نوع من الدكتاتورية الديماجوجية"[٢]

وقد فسر أحد الباحثين هذا الموقف على أساس أن الدبلوماسي الفرنسى بالقاهرة كان معنياً بشكل أساس بالجالية الفرنسية بالقاهرة، التى كانت تضم بشكل رئيسي الوجهاء والأعيان الفرنسيين، الذين كانوا يميلون بشكل طبيعى إلى الأرستقراطية المصرية المحافظة، ولم يكن حزباً شعبياً كالوفد يروق لهم[٣]

ومع وجاهة هذا التحليل، إلا أنه بعيد عن الحقيقة، فالسياسة الخارجية لدولة ما لا تشكلها جاليتها بهذه الدولة، مهما بلغت حداً من القوة والتأثير، بل تشكلها المصالح الأساسية لهذا البلد، التى تأتى أحياناً متفقة مع رغبات جاليتها، فيظهر أنها جاءت بناء على رغبة الجالية، وأحيانا أخرى تأتى على غير رغبة الجالية، ولكنها بالأساس لا تستبعد رأى جاليتها بشكل مطلق، ولكن يأتى تخطيط سياستها الخارجية بناء على المصالح الأساسية لها. وأبسط دليل على ذلك رفض فرنسا احتجاج الجالية الفرنسية على تصريح ٢٨ فبراير

---

(1) Q.D. O : Afrique 18 - 40 : 2. Partie, 30 - 40 Egypte Affaires Politique - Dossier 96 - No 553. Le Ministre de France . a M. Delbos, Le Caire 27 - 11 - 1936.

(2) Q .D. O : Afrique 18 - 40. 2. Partie , 30 40 Egypte, Afaires Politique Dossier 97 No. 1. Le Ministre de France a M. Delbos - Le Caire 4 - 1- 1938.

(3) Abdalla El Hossain Toufik Hossain : OP .Cit. P. .346.

١٩٢٢، لأن ذلك بطبيعة الحال لا يتفق مع مصالحها الأساسية، وعلى نفس المستوى قبول الخارجية الفرنسية لضغوط الجالية الفرنسية عند عقد مؤتمر مونترو ١٩٣٧، لأنه يحقق مصالحها الأساسية المهددة بمصر، ومن هنا فأن قبول الخارجية الفرنسية لضغوط الجالية الفرنسية لا يعنى إقراراً بدورها فى تشكيل هذه السياسية أو تلك تجاه مصر، وذلك لكون الضغوط كانت متفقة تماماً مع المصالح الفرنسية فقبلتها بطيب خاطر.

مصر وحكومة فيشي

اتخذت الحكومة المصرية عند نشوب الحرب العالمية الثانية الإجراءات اللازمة الخاصة بالتمثيل الدبلوماسى لها بالخارج ،خاصة فيما يتعلق بقطع العلاقات مع الدول، فى حالة قيام حرب بينها وبين مصر[١]

وكان اهتمام الحكومة المصرية منصباً حول الطلبة المصريين الذين يدرسون بالخارج، فى حالة إذا ما وقعت حرب بين مصر وإحدى هذه الدول، التى يدرس بها هؤلاء الطلاب[٢] وبنشوب الحرب انضمت فرنسا إلى جانب دول التحالف ضد قوى المحور، ولم تدخر الحكومة المصرية جهداً فى تقديم المساعدات الحربية اللازمة للجيش الفرنسى فى الليفانت، خاصة الترخيص بإعادة تصدير الأسلحة إلى السلطات الحربية الفرنسية ببيروت، والإعفاءات التى قدمتها الحكومة المصرية من الرسوم الصحية للمجندين الفرنسيين، الذى يغادرون القاهرة إلى بيروت[٣]

ونتيجة للضربات المتتالية التى شنها الألمان على الفرنسيين، سقطت العاصمة الفرنسية باريس فى أيديهم وسقطت وزارة رينو فى السادس عشر من يونيو ١٩٤٠، وأعقبه فى رياسة الحكومة المارشال بيتان Marechal Petain ، الذى طلب من الألمان وقف القتال تمهيدا لعقد هدنة بين الدولتين، واتخذت الحكومة الفرنسية مدينة فيشى مقرا لها، وأصبحت تدير المناطق غير المحتلة من جانب الألمان، وكان الألمان قد احتلوا نصف الأراضى الفرنسية فأجابوا بيتان إلى طلبة، وفى ٢٢ يونيو ١٩٤٠ وقعت فرنسا الهدنة فى كمبين Compiegne[٤] والتي بمقتضاها احتلت ألمانيا جميع الأراضى الفرنسية شمال وغرب

---

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٩٧ ملف ٣/٩/٥٥ ج ١، مذكرة من إدارة الشئون السياسية والتجارية بوزارة الخارجية المصرية سبتمبر ١٩٣٩.

(٢) محافظ عابدين، دار الوثائق القومية، محفظة رقم ٥، مجلس الوزراء، محاضرات جلسات من ١٦/١٢/١٩٤٣، ودار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٦١٩ ملف ١٣/٤/٨/ج ٤

(٣) دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، ٩٧، ملف ١/٩/٥٥

(٤) فشر (هـ . أ . ل) : تاريخ أوربا فى العصر الحديث ١٧٨٩ – ١٩٥٠، تعريب أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، ط ٨، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٦٧٢ – ٦٧٣.

خط يمتد من جنيف إلى تور، وجنوباً إلى حدود أسبانيا، وفرض علي فرنسا أن تتحمل جميع نفقات الاحتلال [١]

ونظراً لهدنة فرنسا مع ألمانيا هربت بريطانيا الجنرال ديجول General De Gaulle وفرت به إحدى طائرتها إلى لندن، فألف هناك حكومة فرنسية أطلق عليها حكومة "فرنسا الحرة" وأعلن أن فرنسا لا تزال فى حرب مع ألمانيا[٢]

وبناء على ذلك أصبح هناك ممثلين دبلوماسيين لفرنسا بالقاهرة، الأول تابع لحكومة فيشي بالقاهرة، التى أيدت حكومة المارشال بيتان، ومنهم وزير فرنسا المفوض بالقاهرة مسيو بوتزى، وهو ذو صلة شخصية بالملك والأرستقراطية المصرية، والأخر تابع لحكومة فرنسا الحرة ويمثله مسيو كاترو Catroux، ولم تتأثر البعثة المصرية الدبلوماسية بفرنسا نتيجة لعقد فرنسا الهدنة بل أقرت بالأمر الواقع وانتقلت البعثة من باريس المحتلة إلى فيشي مقر الحكومة الفرنسية الجديدة فى الأرض غير المحتلة[٣]

ونظمت الاختصاصات القنصلية وفقا للموقف الجديد، فاتخذ محمود فخرى باشا التدابير اللازمة لتوزيع الاختصاص بين قنصليتي مصر فى باريس ومرسليا، فقنصلية باريس تنظر فى شئون الرعايا المصريين ومصالحهم فى المنطقة المحتلة، وقنصلية مرسيليا تهتم بهذه الشئون والمصالح فى المنطقة غير المحتلة[٤] وكان موقف الحكومة المصرية من عقد الهدنة بين باريس وألمانيا ودياً وإلى جانب فرنسا، فقد أعلنت الحكومة المصرية أن "عقد الهدنة بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا لن يغير موقفها فيما يتعلق بالحكومة الفرنسية والشعب الفرنسى، وإنها ستستمر فى الإعتراف بفرنسا كدولة مستقلة، وأن الاحتلال الألماني لجزء من الأراضي الفرنسية لن يغير من العلاقات الدبلوماسية مع مصر، وهذا ينطبق أيضا على الأجزاء المحتلة وغير المحتلة بها[٥]

كما اتخذت حكومة حسن صبرى طوال سنة ١٩٤٠ نوعاً من التوافق بين الملك الذى يميل للمحور، والبريطانيين، وبين نشاطات لجنة فرنسا الحرة، والممثلين الدبلوماسيين لحكومة فيشي، حيث تدخل رئيس الوزراء شخصياً لمنع هجوم الصحافة المصرية ضد السياسة الخارجية لحكومة فيشي، ولكن السلطات البريطانية فى مصر، سواء المدنية أو

---

(1) Maurois , Andre : op .cit , PP. 498.

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية، ج ٢، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٦، ص ١٨٦.

(3) F.O : 371/ 124634, F.O.To Sir. Hore ..Madrid, No .1340. 22/ 12/ 1940.

(٤) الأهرام : عدد٢٠٠٧٥ ،السبت٢٧يوليو١٩٤٠، ص ٤

(5) Vichy Afrique levant, KV 61.NO.145 Du Caire a Beyrouth 12-7-1940

العسكرية، لم تكن ترضى أبدا بوجود مركز عملياتها فى الشرق الأوسط بالقاهرة، وسط بعثة دبلوماسية لبلد محتل من المحور، واعتبرت مفوضية فيشي مركـــزاً للتجســس والطــابور الخامس[1] وقد بالغت السلطات البريطانية فى ارتيابها فى الفرنسيين المقيميـــن بالقــاهرة، ومارست ضغوطها على الحكومة المصرية لطردهم من مصــــر، ومنــهم مســيو ريمــون Ramond، حيث يذكر محمد حسين هيكل فى مذكراته بأن البريطانيين قد اتهموه " بأنه يبـالغ فى مناصرته للمارشال بيتان، ويدعو له ضد فرنسا الحرة، وأصرت الســلطات البريطانيــة على أمر اعتقال الرجل فاعتقل[٢]

وتمشياً مع السياسية البريطانية فى مصر، التى كانت تريد طرد أى نفوذ لأى شخص تشك فى مناصرته لقوى المحور من أتباع حكومة فيشي بالقاهرة، فقد حذرت حكومة فيشي بالقاهرة فى نهاية ١٩٤٠، عن طريق سفيرها بمدريد من اتخاذ إجراءات ضد مسيو بوتزى وزير فرنسا المفوض بالقاهرة، ومسيو دكلو Decloux السكرتير الأول للمفوضية، وقنصـــل الإسكندرية مسيو كنوبل knobeL [٣]

ولم تنفذ بريطانيا هذا التحذير طوال عام ١٩٤١، ولكن السفير البريطـــانى بالقــاهرة مارس ضغوطه المستمرة على حكومة حسين سرى من أجل إبعاد موظفى مفوضية فيشـــي، على أن يكون هذا الأبعاد بمبادرة مصرية، ولكن الحكومة البريطانية بدأت فى تنفيـــذ هــذا التحذير بشكل تدريجى منذ شتاء ١٩٤١، فقد قدمت الحكومة البريطانية مذكــــرة للحكومــة المصرية تشرح فيها الدور الذى تلعبه مفوضات حكومة فيشي في الحصول علـــى الأنبـاء الحربية وتزويد حكومتها بها، التى تقوم باطلاع الألمان عليها فورا، وأن هناك أدلة تثبت أن الجالية الفرنسية بالإسكندرية وبور سعيد تقوم بجمع المعلومات عن آثار الغــارات الجويــة وتزود بها حكومتها، مما جعل الغارات الجوية فى المستقبل على هذه المنطقة أشــد خطــراً وأبعد أثراً، وطلبت الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية طلبين : الأول عــاجل، وهــو قفل القنصليات الفرنسية فى الإسكندرية ومنطقة القناة، ونقل مسيو دكلو من مصر، والثاني، والذي نفذ فيما بعد، وهو وقف التمثيل الدبلوماســـي والقنصلـــي لفرنســا بمصــر كليــة[٤]

---

(1) Abdalla El hossain Toufik : op Cit. P 348

(٢) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢، مرجع سابق،ص ١٨٦

(3) F.O 371-124634,F.O to Sir Hoare.Madrid No.1340.22-12-1940

مسيو فردريك كنوبل كان مستشار للمقيم العام فى تونس، ثم نقل إلى المفوضة الفرنسية فى بوخارست ،ثم نقل إلـــى مفوضيــة شنغهاى، ثم عين قنصلا عاما بالاسكندرية أنظر: الأهرام ١٩٣٩/٤/٧

(٤) دار الوثائق القومية الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقـــم ١١٤٢، ملـــف ٧٥/٩/٥٥ الحـــروب - الحرب الأوربية ١٩٣٩ ، نشاط بعض رجال التمثيل السياسى.

واستجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب، وأغلقت القنصليات الفرنسية بمنطقة القناة والإسكندرية، ونتيجة لذلك تقدم مسيو بوتزى بعدد من الاقتراحات للحكومة المصرية، لتسهيل عملة الدبلوماسى، راجيا أن تنال هذه الاقتراحات قبول السلطات البريطانية لكى تنفذها، وهذه الاقتراحات هى : أن يكون لقنصل عام فرنسا فى القاهرة اختصاص شامل يتناول القطر المصرى كله، ويكون بجانبه اثنان من موظفى قنصلية الإسكندرية وبورسعيد، ونظراً لأهمية المصالح الفرنسية بالإسكندرية يترك موظف بقنصليتها للعناية بالمحفوظات وتصريف الأمور العادية، من غير أن يكون له حق الاتصال بالجمهورية الفرنسية[١]

وعلى الرغم من أن المطالب الفرنسية لم تكن إلا مطالب تنظيمية لتسهيل العمل الدبلوماسى، إلا أن الحكومة البريطانية نتيجة لسياستها فى "مطاردة كل نفوذ معادى لبريطانيا[٢] فى مصر، لم توافق على هذه المطالب ذلك لان هذه السلطات تخشى من أن يعمل هؤلاء الموظفون على الحصول على أنباء حربية هامة تصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للأعداء، بل إن الحكومة البريطانية تشددت فى مطاردتها لموظفي مفوضية فيشي، طلبت من الحكومة المصرية أبعاد مسيو كنوبل، ومسيو روشيه Rocher وكيل قنصل عام الإسكندرية[٣] وبالفعل نفذت الحكومة المصرية طلب الأبعاد ،وعلقت مجلة الاثنين والدنيا على أوامر الإبعاد هذه بشكل ساخر "بأنه كان عدد موظفى المفوضة الفرنسية فى القاهرة ١٢ موظفاً غير القناصل ووكلاء القناصل، وقد استدعت حكومة فيشي هؤلاء الموظفين واحداً واحداً، حتى لم يبق فى المفوضية الآن سوى الوزير المفوض وسكرتير وكاتب[٤]

كما قامت الحكومة المصرية بناء على طلب السلطات البريطانية فى أبريل ١٩٤١ بمنع وزير فرنسا فى مصر من حق استعمال الرمز (الشفرة) فى مراسلاته مع حكومته، وكذلك استعمال الحقيبة الدبلوماسية Valise DipLomatique[٥] ولم تتخذ حكومة فيشي إجراءات مماثلة للإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية، على وزير مصر المفوض بباريس، فيما يتعلق بشفرة المفوضية المصرية، أو إرسال واستلام تعليمات معينة من وإلى القاهرة[٦]

---

(١) نفس المصدر

(٢) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ –١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥، صـ ٤٣٨

(٣) المصدر السابق ،نفس المحفظة والملف

(٤) الاثنين والدنيا:٢٩ سبتمبر ١٩٤١

(٥) دار الوثائق القومية: الأرشيف السري الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٧٨ ،ملف رقم٢–٨–٣٠.
ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية ملف، ٥٧٥٠، سرى، إجراءات بشأن التمثيل السياسى.

(6) Vichy Afrique Levant, KV 161-166.Note Preparee au Minstere des Affaires Etrangeres. 22-8-1941.

ويبدو أن الحكومة الفرنسية لم تتخذ موقفاً مضاداً وإجراءات مماثلة للاجراء المصرى، لأنها كانت تريد أن تنتزع الاعتراف بها كحكومة، ولأنها خشيت من تزايد نفوذ حكومة فرنسا الحرة عند الحكومة المصرية، على حساب حكومة فيشى، وخصوصاً أن حجكومة فرنسا الحرة، التي يمثلها في مصر مسيو كاترو كان مؤيداً من السفارة البريطانية بالقاهرة، وبوتزى كان مؤيداً من القصر، الذى كان على صراع حاد مع مستر لامبسون Lampson[١] ثم بدأت الحكومة البريطانية تنفذ تحذيرها لحكومة فيشى – الذى تم عن طريق وزيرها بمدريد فى ديسمبر ١٩٤٠ ـ بشكل عملى فى أكتوبر ١٩٤١، حيث أن السلطات البريطانية كما مر، فى الفترة من نهاية ١٩٤٠ وحتي أبريل ١٩٤١، كانت تقلم أظافر وزير فرنسا المفوض وموظفى وقناصل فرنسا بمصر، بمساعدة من الحكومة المصرية، والتى كانت تنفذ كل ما تطلبه منها الحكومة البريطانية بدون تأجيل، بل وكانت تستفسر، عما إذا كانت بريطانيا تريد إجراءات أكثر حدة مع حكومة فيشى، وأتضح ذلك من خلال طلب الحكومة البريطانية فى سبتمبر ١٩٤١ للحكومة المصرية بطرد كل موظفى مفوضية فيشي بالقاهرة، وتعللت بمصالح قوات الحلفاء لطرد موظفى مفوضية وقنصلية فرنسا بالقاهرة، نظراً لتعاون المفوضية مع الألمان، واتهمت المفوضية بأنها وكراً للمؤامرات ومركزاً للدعاية والأنشطة العدائية التى تعمل ضد قضية الحلفاء[٢] نظراً للشكوك البريطانية في مساعدة مفوضية فيشي للألمان، عن طريق تونس بالإضافة إلي رغبة الحكومة البريطانية في تدعيم نفوذ فرنسا الحرة في مصر[٣]

والتقي وزير الخارجية المصرى صليب سامى مع السفير البريطانى لاستيضاح طلب الحكومة البريطانية سالف الذكر مبدياً: "أن الحكومة المصرية على اقتناع تام أن من الواجب عليها، أن تتخذ قبل حكومة فيشى أو قبل أى حكومة أخرى كافة الإجراءات، التى يرى وجوب اتخاذها لسلامة الجيوش البريطانية فى مصر، وفى سبيل قيام الحكومة المصرية بهذا الواجب يهمها الإحاطة بأسباب شكوى الحكومة البريطانية من مفوضية فيشي وقنصليتها فى مصر وتحديد طلبات الحكومة المذكورة المترتبة على شكواها، وبعبارة أخرى تريد الحكومة المصرية، أن تتبين إذا كانت شكوى الحكومة البريطانية من وزير حكومة فيشي ومرءوسيه، شكوي شخصية، أو أن شكواها تتعلق بقيام المفوضية وقنصلياتها بوظائفهما فى مصر، وفى الحالة الأخيرة تريد الحكومة المصرية تحديد طلبات الحكومة

[١] محمد أنيس : ٤ فبراير في تاريخ مصر السياسي، مكتبة مدبولي،١٩٨٢،ص ٨
[2] F. O 371/124636 : British Embassy Cairo, Aide memoire, No 138 - 8th October 1941.
[3] Mansfield : British in Egypt, Newton ,Abbot 1973 P. 275.

البريطانية فيما يتعلق بالمفوضية والقنصليات المذكورة، لمعرفة ما إذا كان المطلوب وقف أعمال تلك الهيئات بصورة مؤقتة أو تعطيلها كلية، أو أن المطلوب فوق ذلك قطع العلاقات السياسية بين مصر وفرنسا[1] وكان أهم ما يؤرق الحكومة المصرية هى مصالح المصريين المقيمين بفرنسا من الطلبة البالغ عددهم ٢٦٨ طالباً، بناء على رد فعل حكومة فيشي على الأجراء الذى من الممكن أن تتخذه الحكومة المصرية[2]

ويبدو أن السفير البريطانى بالقاهرة لم تكن لديه تعليمات محددة بشأن الموضوع، بدليل أنه أجاب وزير الخارجية المصرى، بأنه سيستطلع رأى حكومته فى الموضوع، ويبلغه الرد فى حينه، وأضاف إلى ذلك أنه يرى شخصياً أن المطلوب إلغاء مفوضية فيشي وقنصلياتها فى مصر، بغض النظر عما إذا كان قد يترتب علي ذلك الإجراء قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا، مبيناً أنه لا فائدة مطلقا من اتخاذ أى إجراء قبل وزير فرنسا المفوض شخصياً[3]

ويبدو من حديث السفير البريطانى مع صليب سامى، أن الحكومة البريطانية لم تكن لديها النية ــ فى هذا الوقت ــ من قطع العلاقات بين مصر وفرنسا ،وأن الحكومة البريطانية لم تبلغ نياتها الحقيقية المتعلقة بالمسألة لسفيرها بالقاهرة.

وبدأت الحكومة المصرية ترتب لوضع قطع العلاقات مع حكومة فيشي، فأرسل وزير الخارجية المصرى برقية للقائم بأعمال مفوضية مصر في برن فى ١٤ أكتوبر ١٩٤١، موضحاً فيها "أن الحكومة المصرية قد تتخذ فى القريب العاجل إزاء المفوضية الفرنسية فى مصر إجراءات قد يترتب عليها أن تعاملنا الحكومة الفرنسية بمثلها، فأرجوكم أن تبلغوا معالى فخرى باشا سراً بوجوب الاستعداد لهذا الاحتمال من الآن، وأنى أعتمد على حكمة وكتمان معالية فى التغلب على الصعاب التى سوف تنشأ عن ذلك"[4]

وكان رد الحكومة البريطانية على استفسارات الحكومة المصرية رداً يحتمل كل شئ، صحيح أن الخارجية البريطانية لم تطلب بشكل مباشر قطع العلاقات المصرية الفرنسية، لكن كان ردها يؤدى إلى ذلك، فقد طلبت إلغاء مفوضية فيشي، الأمر الذى يؤدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا، حيث بلغت الحكومة البريطانية وزير الخارجية

---

(١) ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية ملف، ٥٧٥، سرى إجراءات بشأن التمثيل السياسى.

(2) Abdalla Elhossain Toufik : op Cit. P 351.

(٣) ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف. ٢٥٧٥٠ سرى إجراءات بشأن التمثيل السياسى.

(٤) نفس المصدر.

المصرى:" بأن بقاء مفوضية فيشي وقنصلياتها، التى تمثل حكومة تتعاون مــع ألمانيـا، لا يتفق مع أسباب سلامة الجيوش البريطانية وحلفائها فى مصر، وأن رأيها هذا ينطبق علــى أشخاص موظفى المفوضية والقنصليات، كما ينطبق على قيام تلــك الــهيئات بــالذات، وأن الحكومة تقدر حرص الحكومة المصرية على سلامة رعاياها المقيميــن الآن فــى فرنسـا، ولكنها ترى أن رعاياها بمقتضي القانون الدولي سيكونون فى حماية الدولة التى ستعهد لها الحكومة المصرية رعاية مصالح المصريين فى فرنسا – وأن هــذه الدولــة ســتقوم عنـد الاقتضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لترحليهم، فلذلك تكرر حكومة جلالة الملك رجاءها الملح العاجل، بأن تقوم الحكومة المصرية فى وقت قريب جدا، باتخاذ القرار الــذى يكفــل إلغــاء مفوضية فيشي وقنصلياتها فى مصر[١]

ولذلك قدم صليب وزير الخارجية المصرى إلى مجلس الوزراء ــ فـــى ٢٦ أكتوبــر ١٩٤١ – اقتراحات تتضمن أكثر مما كان تحلم به الحكومة البريطانية ــ وهو وقف التمثيل الدبلوماسى بين مصر وفرنسا، حيث أن بريطانيا لم تطلب إلا إلغاء المفوضية والقنصليــات الفرنسية بمصر، وكانت مطالب الوزير المصرى لمجلس الوزراء :

١ – وقف التمثيل السياسى والقنصلى لحكومة فيشي فى مصر، على أن يرجأ تنفيــذ قرارها إلى ما بعد اتخاذ الإجراءات بشأن ترحيل الطلبة المصريين.

٢ – تقرر فيما إذا قررت حكومة فيشي وقف تمثيلنا السياسى والقنصلى فـــى فرنســا بأن يعهد لحكومة أخرى رعاية مصالح المصريين فى فرنسا ،وأن يطلب من وزير مصر فى فيشي أن يجعل أقامته فى عاصمة البرتغال"[٢]

ويبدو أن مقترحات وزارة الخارجية المصرية للخارجية البريطانية - والتى عرضــت منذ البداية على وقف العلاقات بين مصر وفرنسا - قد فتحت الشهية البريطانية على شئ لم تكن تتوقعه فطالبت بالمزيد، وهو أن تقطع مصر علاقتها مع حكومة فيشي، الأمر الذى جعل وزير الخارجية المصرى، يتراجع عن قرار وقف العلاقات بين البلدين نتيجة لضغط الــوزراء المصريين، الذين رفضوا هذا الطلب أكثر من مرة والذين يرتبطون بشكل أو بأخر بفرنســا، سواء من الناحية الثقافية أو الاقتصادية حيث أن أغلبهم فى مجلس إدارة شركات فرنسـية[٣] واقترح وزير الخارجية المصرى، سحب سفير مصر بباريس، مقابل سحب فرنسا ســفيرها

---

(١) نفس المصدر.
(٢) نفس المصدر : مذكرة من صليب سامى، وزير الخارجية المصرية إلى رئاسة مجلس الوزراء المصري، القاهرة، ١٩٤١/١٠/٢٦.
(٣) محمد أنيس، مرجع سابق، ص ٨-٩

بالقاهرة" ففى لقاء بين وزير الخارجية المصرى ومستر لامبسون فـــى ٥ ينـــاير ١٩٤٢- وهو نفس اليوم الذى ناقش فيه مجلس الوزراء المصرى هذا الموضــــوع - بيــن وزيــر الخارجية للامبسون تناقض اتخاذ مصر إجراءات مجحفة ضد فيشي، بينمـــا وزيـــرا كنـــدا وجنوب أفريقيا يمارسون بشكل طبيعى عملهم فى فيشي، واقترح بأن تســـتدعى الحكومـــة المصرية وزيرها فى فرنسا كإجراء ضد حكومة فيشي ،دون المرور بقطع العلاقـــات غـــير المرغوب فيه، لكن لامبسون رفض هذا الاقتراح بشدة وأصر أكثر من مرة بقطع العلاقـــات بدون تأجيل[١]

ويبدو أن إصرار سفير بريطانيا بالقاهرة على قطع العلاقات بدون تأجيل، يفسر تشدد رئيس الوزراء المصرى فى اجتماع المجلس، على أن يبت فى هذا الموضوع الآن، ويصـــر على قطع العلاقات، وبناء عليه اجتمع مجلس الوزراء المصرى لمناقشة هذه المسألة – من بين أشياء أخرى– فى٥ يناير ١٩٤٢، وعرض رئيس الوزراء على المجلس قطع العلاقـــات بين مصر وحكومة فيشي، ولم يكن أحد من الوزارة يتوقع عرض هذا الموضوع، الذى تأجل أكثر من مرة، وأن كان الوزراء يعلمون عدم استراحة بريطانيا لاستمرار علاقـــات مصـــر بفرنسا الرسمية (حكومة فيشي)[٢] "فأعترض مصطفى عبد الرازق باشا وزيـــر الأوقـــاف ،وطلب إرجاء النظر فى قطع العلاقات مع فرنسا، فأجابه رئيس الوزراء بعنف بأنـــه يجـــب البت فى هذه المسألة اليوم، وأن من لم يعجبه ذلك فله أن يتصرف بما يشـــاء"[٣] وتدخـــل هيكل باشا وزير المعارف" بأن لمصر فى فرنسا مئات من الطلبة المصريين يدرسون هنـــاك، وأنه يجب رعاية مصالحهم، وتأمين عودتهم وأن قطع العلاقات يضر بهؤلاء الطلبة ضـــرراً بليغاً[٤]

وفى النهاية ونتيجة لضغط سرى باشا رئيس الوزراء ،الذى ضُغط عليـــه مـــن قبـــل السفير البريطانى، قرر مجلس الوزراء بجلسته فى ٥ يناير ١٩٤١ ،قطع العلاقات بين مصر وحكومة فيشي[٥] وأمتنع عن التصويت فى جانب القرار مصطفى عبد الرزاق باشـــا وزيـــر الأوقاف، وهيكل باشا وزير المعارف[٦]

---

(1) F.O. 371 131553. Lampson to Eden. No 65- 6th Jan. 1942.

(٢) محمد حسين هيكل : مرجع سابق، ص ١٨٧– ١٨٨.

(٣) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١٥٢.

(٤) محمد حسين هيكل : مرجع سابع، ص ١٨٨.

(٥) البلاغ : ٦ يناير ١٩٤٢.

(٦) محمد حسين هيكل : المرجع السابق، ص١٨٨ .

وقد أتخذ قرار قطع العلاقات مع حكومة فيشي فى غيبة الملك، حيث كان فى رحلـــة إلى البحر الأحمر، ولأن قطع العلاقات بين مصر وفرنسا تهم الملك بشكل أساسي، فقد تدخل أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى، لدى رئيس مجلس الوزراء حسين سرى لتعديـــل القرار، من قطع العلاقات إلى وقف العلاقات، وذلك بناء على اقتراح هيكـــل باشـــا لرئيـــس الديوان الملكى[١] ونجح هذا التدخل ،وتم تعديل القرار إلى وقف العلاقات.

وبناء على ذلك استقبل صليب سامى باشا مسيو بوتزى وزير حكومة فيشي فى مصـــر، وأبلغه هذا القرار، وطلب منه أن يغادر مصر هو وموظفو مفوضية فيشي وقنصليتـــها[٢] وقـــد بررت الحكومة المصرية قرارها بوقف العلاقات ،بأن ذلك القرار كان بناءاً على طلب الحكومـــة البريطانية[٣] وغادر مسيو بوتزى القاهرة يوم ٣٠مارس ١٩٤٢ عائداً إلى بلاده[٤]

وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والسويسرية على أن تتولى مفوضية سويسرا فى فرنسا المصالح المصرية فى فرنسا غير المحتلة[٥] كما قامت مفوضية سويســـرا بالقـــاهرة برعاية المصالح الفرنسية بمصر[٦]

ونلاحظ أن مذكرة وزير الخارجية المصرية لمجلس الـــوزراء، قـــد طـــالبت بوقـــف العلاقات مع فرنسا، وعند مناقشة الموضوع بمجلس الوزراء، طالب رئيس الوزراء بقطـــع العلاقات، ثم انتهى الأمر بوقف العلاقات، ويبدو أن ذلك كان مناورة مـــن رئيـــس مجلـــس الوزراء، لكى يجعل الوزراء يقبلون الحد الأدنى من المسألة، وهو وقف العلاقات.

رد الفعل المصري

ولا غرابة أن يكون الموضوع الرئيسى فى الصحف المصرية فى تلك الأيام، هو قطع العلاقات مع فرنسا، نظراً للعلاقات الثقافية الوطيدة، التى كانت تربط البلدين، ولقد أحدث هذا الموقف دوياً داخل البرلمان المصرى حيث استنكر كثير من النواب أجراء الحكومة، الأمـــر الذي جعل وزير الخارجية يؤجل مناقشة الموضوع لمدة أسبوعين أو ثلاثة، مما دفع بعض الأعضاء إلى القول : "إننى لا أفهم معنىً لتأجيل الإجابة، فهل عندما أوقفت العلاقات فعـــلا، وصدر قرار الحكومة بذلك، لم تكن قد تجمعت لدى الجهات المسئولة أسباب الوقف؟[٧]

---

(١) وثائق قصر عابدين: ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ٥٧٥٠سرى، إجراءات بشأن التمثيل السياسي.

(٢) البلاغ، ٦ ينانر ١٩٤٢.

(٣) سامى أبو النور : القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٢،مكتبة مدبولي ١٩٨٨ص ٦٨

(٤) وثائق قصر عابدين: ديوان جلالة الملك، الإدراة العربية ،ملف ٥٠٨٢ ص ٨.

(٥) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، وزارة الخارجية، محفظة رقم ٥٢، اللوائح والقوانين بالسفارات من١٩٣٣ – ١٩٥٤.

(٦) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣–مجلس الوزراء ،وزارة الخارجية.

(٧) محمد صابر عرب: حادث ٤ فبراير ١٩٤٢والحياة السياسية المصرية،ط١،دآر المعارف،١٩٨٥.

كما أعترض إسماعيل صدقى باشا في مجلس النواب على الطلب البريطـانى بوقـف العلاقات، حيث ذكر:" بأنه ليس هناك أى بند فى المعاهدة المصريـة البريطانيـة -١٩٣٦- يدعو إلى إجراء معين، نحو دولة ليست فى حرب مع بريطانيا، وإذا كان وقـف العلاقـات الدبلوماسية مستوحياً من روح المعاهدة، فأن اللحظة التـى اختـيرت لـم تكـن مناسـبة، والمعلومات التى ترد باستمرار من لندن ،تشير إلى أن حكومة فيشي تقاوم ضغوطـا قويـة من الألمان، بل أنه يمكن القول، بأنها مستمرة فى النضال ضد النازية، وهو أمر لا يتفق مع فكرة أن فرنسا تتعاون مع قوى المحور، ولم نتلق أى معلومات بأن المصريين المقيمين فى فرنسا يتعرضون لإجراءات شديدة، أو أى سوء معاملة من جانب السلطات الفرنسـية، ولا يجد ممثلنا فى فيشي أية إعاقة من المسئولين الفرنسيين للقيام بواجباته، وفضلا عن ذلـك فأن المفوضية الفرنسية لم تتخذ قط موقفاً معارض لمصالح الحليفتين، وأخيراً فإن الحكومـة المصرية، بوقفها للعلاقات مع فرنسا، لم تضع فى الاعتبار الوضع المتميز، الذى تتمتع بـه تلك الدولة هنا، نظراً للخدمات التى قدمتها وتواصل تقديمها لمصر، من وجهة النظر الثقافية والمالية والسياسية[١]

ونظراً لأن القرار قد قوبل بموجة من الاستنكار داخل مجلس النواب، فقـد اقـترح وزير الخارجية – صليب سامى – أن يناقش الموضوع أمـام لجنـة الشـئون الخارجيـة، باعتبارها جهة الاختصاص فى الأمر، وقد قوبل هذا الرأى بعاصفة من الرفض على اعتبـار أن هذا يعد تقليداً جديداً فى الحياة البرلمانية المصرية[٢] ويبدو أن موقف صليب سامى كـان نوعاً من المراوغة، والاستفادة بعامل الوقت، حتى يتأكد من مصير الوزارة، التى بدا مؤكـداً أنها على وشك الاستقالة.

ولم يكن موقف الملك فاروق مؤيدا لذلك الإجراء بطبيعة الحال، لطبيعـة العلاقـات الخاصة، التى ربطت وزير فرنسا المفوض بالقاهرة بالملك والأرستقراطية المصرية، ولذلـك فقد تفجرت الأزمة حول هذا القرار، الذى يعد حلقه مـن حلقـات الصـراع بيـن القصـر والإنجليز، فلقد اتخذت الوزارة قرارها فى غيبة الملك، وكان لابد أن يبـدى فـاروق لـدى عودته من جولته الممتدة فى الصحراء اعتراضاته، وخاصة وأن على ماهر ورجالـه فـى القصر، سعوا إلى تصوير الموقف له باعتبار أن الوزارة قد تجاوزت اختصاصاتها، وأكـثر

---

(١) عادل ثابت : مرجع سابق، ص ١١٧ – ١١٨، مارسيل كولومب : تطور مصر ١٩٢٤ – ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب تقديـم د. احمد عبدالرحيم مصطفى، مكتبة مدبولى، د – ت ص ١٢٩.

(٢) محمد صابر عرب: مرجع سابق، ص ١٢٧– ١٨٢.

من ذلك أنها تعدت على حقوق الملك المقررة بإشرافه على العلاقات الدبلوماسية الخارجية، الأمر الذى دعا الملك فاروق إلى استدعاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى ١٩ يناير، وعنفهما تعنيفاً شديداً لما أقدما عليه دون استشارته ،ولم يكن أمام صليب سامى وزير الخارجية ،أمام هذا التعنيف، سوى أن يقدم استقالته إلى رئيس الوزراء فى اليوم التالى[١]

ومن هنا تصاعدت الأزمة بين الوزارة والقصر والإنجليز بسبب وقف العلاقات، فقد رأى حسين سرى إقالة أو استقالة وزير الخارجية، لابد أن يتبعه استقالة الوزارة، خصوصاً أن قرار قطع العلاقات لم يكن مسئولية وزير الخارجية وحده، بل هو من مسئولية رئيس الوزراء، كما أن السفارة البريطانية من جهة أخرى ترى أن إجراءاً قد أتخذ بناء على طلبها لا يجوز تحديه من الملك على هذا النحو[٢] ولذلك فلقد قام سرى باشا بإثارة السفير البريطانى ضد الملك، ففى أحد اللقاءات بين سرى ولامبسون- السفير البريطانى بالقاهرة - قال حسين سرى باشا عن الملك "أن هذا الغلام جبان تماما ويجب أن نخيفه من وقت لآخر حتى ننقذه من نفسه... وأستطيع أن أؤكد لك أن الوزير الفرنسى المفوض لن يأخذ منا نياشين عند رحيله من مصر"[٣]

وحاول حسين سرى حل الأزمة مع الملك فاروق، وأعتقد أنه نجح فى ذلك، فطلب من وزير خارجيته استئناف عمله، غير أن رئيس الديوان الملكى عاد وأتصل بالوزير مرة أخرى وطلب منه أن يعتكف فى منزله، وهكذا نشبت أزمة بين الوزارة والقصر، وكان لا بد للوزارة من تقديم استقالتها فى فبراير ١٩٤٢[٤] الأمر الذى كان مقدمه لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

رد الفعل الفرنسى

عبر وزير فرنسا المفوض بالقاهرة عن ذهوله واستغرابه الشديد من قرار وقف العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا، لوزير الخارجية المصرى صليب سامى باشا فى خطاب احتجاج شديد اللهجة[٥] ضد قرار مجلس الوزراء المصرى لوقف العلاقات قائلا: "أود

---

(١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية، مرجع سابق، ص ٤٤٠.
ولوكاز هيرزويزر : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي ،ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفي، دار المعارف ١٩٦٨،ص ٣١٠
أخر ساعة : ٢٨ مارس ١٩٧٣، الحلقة الرابعة من مذكرات اللورد كليرن
الأهرام : ٢٧ أبريل ١٩٧٣، الملف السرى الكامل لحادث ٤ فبراير، نصوص البرقيات الشفرية المتبادلة بين الخارجية البريطانية وسفير بريطانيا بالقاهرة.

(٢) د . محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦ ،وأثرها في العلاقات المصرية البريطانية حتي نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، الزهراء للإعلام العربي،ط ١، ١٩٩٤ص ٢٥٢
صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية، معهد الدراسات العربية،القاهرة ١٩٦٦،ص ٣٥

(٣) أخر ساعة: ٢٨مارس١٩٧٣ ،مذكرات اللورد كليرن

(٤) د. محمد أنيس ٤ فبراير ١٩٤٢، مرجع سابق، ص ٩.

(5) Lugol , Jean, : Egypt and the world war 11,Cairo 1945 .P. 341

أن أوضح لكم أولا : أن الإجراءات التى اتخذت إزاء مفوضيه فرنسا، والتى بررت بأننا موالون للمحور، وقد نشرت الصحف المصرية هذه الإجراء اليوم... فأنا لا أستطيع أن أفهم الادعاءات الظالمة التى وجهت ضد المفوضية، أن مما لا يوافق التقاليد الدبلوماسية الفرنسية أو تعليمات المارشال بيتان أو شخصيتنا الفريدة، بأن نجعل مفوضية، وكالة للتجسس والخيانة... وأعلنت اليوم يا سيدى بأن ما حدث هو وقف العلاقات الدبلوماسية، وليس قطع العلاقات الدبلوماسية، وأود أن أوضح لكم بأنه طبقاً لمعرفتي بالقانون الدولى، فأنه لم يضع نوعاً من الفرق بين قطع ووقف العلاقات، ولذلك فإن حكومتى تضطر بأن تعتبر هذا الوقف للعلاقات معادلا لقطع العلاقات الدبلوماسية[1]

وهذا الخطاب وصل إلى الذروة فى العلاقات بين البلدين، حيث أنه بين بعبارة صريحة، بأنه إذا كانت الحكومة المصرية توقف العلاقات، ولا تقطعها مجاملة منها، فأن الحكومة الفرنسية تقطع هذه العلاقات، وترفض هذه المجاملة التى ليس لها سند من القانون الدولى، ولم يكن رد حكومة المارشال بيتان بأقل حدة، من رد الوزير المفوض الفرنسى بالقاهرة، فقد قدمت الحكومة المذكورة خطاب احتجاج شديد اللهجة من خلال مساعد الإدارة السياسية إلى وزير الخارجية المصرى، وصف فيه الحكومة المصرية، بأنها اخترعت لفظاً جديداً بوصفها تعاون حكومة فيشى مع المحور، فى الوقت الذى تقاوم هذه الحكومة بشدة المطالب الألمانية، ومبينا أن الحكومة المصرية بدون أدنى ترو اتخذت حكماً على سياستنا باتهام حكومة فيشي، بأنها تتجه اتجاه يميل للمحور، ولذلك نضع أمام الإدارة الملكية مسئولية أبوة لفظها الجديد، الذى جرحنا بشكل متعمد، والذى لم نتخلص من آثار هذا الجرح حتى الآن[2]

٢-العلاقات الدبلوماسية ١٩٤٢-١٩٤٦

مصر وحركة فرنسا الحرة

عبر الجنرال ديجول[*] - الذى كان فى الخدمة تحت رئاسة رينو- القنال الإنجليزى إلى إنجلترا، وكون قوة من المتطوعين الفرنسيين ، للتعاون مع القوات البريطانية لمواصلة

---

[1] Vichy. Afrique, Levant, K .6, No .2 letter de Pozzi a Salib Sami Pacha, Le Caire 10/1/ 1942.

[2] Vichy. Afrique, Levant, K .6 Note du Directeur Politique Adjoint - Vichy, 11-1-1941.

[*] ضابط وسياسى فرنسى ،درس فى كلية الأركان عام١٩٢٣ ،وكانت له أفكاره عن استخدام الدبابات والطائرات نشرها فى كتاب سنة ١٩٣٤ ،وكان فى مايو سنة ١٩٤٠ يقود فرقه مدرعة وتولى منصبا صغيراً فى وزارة رينو، وهرب إلى إنجلترا ،ودعا مواطنيه للاستمرار فى مقاومة النازى تحت قيادته ،وهكذا تزعم حركة فرنسا الحرة فى لندن، وأصبح رمزاً للمقاومة الفرنسية، إلا أن كبرياءه وتحفظه وشعوره بعظمة فرنسا ،جعلته حليفا صعبا لتشرشل وروزفلت ،وفى يونيه ١٩٤٣ ،صار رئيسا للجنة الفرنسية للتحرر الوطني في الجزائر وبعد عام تقريبا عاد الي باريس، وفى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ أعترف الحلفاء بحكمة. ولمزيد من التفاصيل أنظر محمود صالح منسى : الحرب العالمية الثانية،القاهرة١٩٨٩، ص ص٦٣٩-٦٤٠
عبد الوهاب الكيالى ، كامل زهيري : الموسوعة السياسية،ط ١، بيروت١٩٧٤،ص ٤٠٧

الحرب، وهكذا وُجد نظام حكم مزدوج فهناك حكومة فرنسية "حكومة فيشي" وحكومة في المنفى "الفرنسيين الأحرار"[١]

وفى مصر تأثر الفرنسيين بذلك الازدواج وقد كون الفريق المناصر لديجول لجنة أسماها لجنة فرنسا الحرة Comite Francais de Liberation Nationale.(C.F.L.N).، رأسها مسيو دى بنوا M.Louis de Benoist[*] وقد تكونت فى ٢٤ يولية ١٩٤٠، بعد شهر من سقوط باريس وإعلان الهدنة وأعلنت أن هدفها هو الوقوف بكل إخلاص وبأقصى الجهود الممكنة إلى جانب قضية فرنسا وحليفتها بريطانيا، وأنها تعارض بكل شدة المحاولات التى تبذل لبث سموم الفرقة بين الفريقين فى جميع أنحاء العالم، وكان للجنة مركز رئيسى بالقاهرة، ومندوبون فى المدن الأخرى كالإسكندرية والإسماعيلية، وقد أحتفل الجنرال ديجول بهذه اللجنة احتفالاً كبيراً، لأنها كانت توسع من رصيده الشعبى فى معركته وموقفه من حكومة الجنرال بيتان وحكومته، ومن الملاحظ أن السفارة البريطانية بالقاهرة قد شجعت هذه اللجنة علي الاستمرار، وكان هذا الموقف استمرارا لسياسية تشجيع الجماعات التى كانت تقوم بدور معاد لرعاية ونشاط المحور، والتى كانت السفارة البريطانية تقوم بدور هام فى تكوينها[٢]. ولقد ترتب على تعيين الجنرال كاترو Catroux مندوباً عاماً للجنرال ديجول فى القاهرة في أواخر نوفمبر ١٩٤٠، قيام تمثيلين متناقضين لفرنسا بمصر : أحدهما يرأسه جان بوتزى والأخر يرأسه الجنرال كاترو، ويمثل ديجول وتسانده الحكومة البريطانية[٣] ومع ذلك لم يكن مسيو كاترو معترف به فى كافة الدوائر، بوصفه ممثلا للفرنسيين الأحرار، ففى حفل استقبال للمفوضية الفرنسية، سأل الأمير محمد علي، إذا ما كان كاترو يتم استقباله في الدوائر الدبلوماسية، وأجاب الوزير الفرنسى المفوض مسيو بوتزى قائلا "برغم أن الأمر لا يكاد يصدقه أحد فهناك مفوضية صديقه (يقصد السفارة البريطانية) تفتح أبوابها فعلا لجنرال فرنسى (كاترو) تم تجريده من رتبته، وحكم عليه بالإعدام من حكومته، ولا يعدو كونه صعلوكاً مطلوباً فى الظروف المعتادة، أن يطلق عليه الرصاص"[٤]

---

(١) جرانت (أ. ج) تمبرلى، هارولد : مرجع سابق، ص ص٤٩٥-٤٩٦.

(*) مسيو لويس دى بنوا شغل منصب الوكيل العام لشركة قناة السويس بمصر، الأثنين والدنيا : عدد ٣١٨ يوليو سنة ١٩٤٠ص ٤.

(٢) محمود محمد سليمان : النشاط السياسى والثقافى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٢٢- ١٩٥٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق كلية الآداب قسم التاريخ، ١٩٨٨ ص ١٥١- ١٥٢، وكذلك أرتيمس كوبر: القاهرة فى الحرب العالمية الثانية، ١٩٣٩-١٩٤٥، ترجمة محمد الخولي ،دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع ١٩٩٦، ص ٥٨.

(٣) د. محمد صابر عرب : المرجع السابق، ص ١٢٤،١٢٥.

(٤) أرتميس كوبر : ، مرجع سابق، ص ٦١.

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قد اعترفت بحكومة المارشال بيتان، على أنها الحكومة الشرعية لفرنسا، إلا أنها قد تسامحت فى تسهيلات معينة، للدعاية فى الصحافة العربية والأجنبية، وبشكل غير رسمى لحركة فرنسا الحرة، وقد استفادت الحركة من ذلك التعاطف من الطبقة الحاكمة المصرية، ولقد بين الجنرال ديجول والجنرال كاترو، سبب هذا التعاطف بين صفوف الطبقة الحاكمة والبرجوازية المصرية، بالتناقض الحاد بين السياسية البريطانية والمصرية، ولأن البرجوازية المصرية كانت ترى فى فرنسا بديلاً عن بريطانيا ولقدم العلاقات الثقافية بين البلدين(١)

وبناء على هذا التعاطف؛ ولأن مصر كانت مركزاً هاماً لتجمع الفرنسيين الأحرار، فقد حرص ديجول على زيارته لمصر لتتبع نشاط الحركة بالقاهرة، ولكى ينسق مع القيادة البريطانية بالقاهرة، وكانت الزيارة الأولى له بالقاهرة فى أبريل سنة ١٩٤١(٢) والثانية كانت فى أغسطس سنة ١٩٤٢، حيث كان روميل فى العلمين ويهدد القاهرة، وقد استقبله البارون دى بنوا، وعدد كبير من الفرنسيين بالزى العسكرى والمدنى(٣)

ويبدو أن تعاطف الحكومة المصرية لم يكن هو الأساس فى العلاقة بين الحركة والحكومة المصرية، خصوصاً أن الحكومة لم تعترف بشكل رسمى بحكومة المارشال بيتان، ولكن كان الذى يحكم العلاقة بشكل أقوى هو العلاقة بين المتحاربين، إنجلترا وألمانيا، فحتى سنة ١٩٤٢ كانت أغلبية البرجوازية الكبيرة المصرية تميل بلا نزاع نحو ألمانيا، وبالتالى نحو الجنرال بيتان، وكانت لا تميل نحو الجنرال ديجول، وهو ما عبر عنه الجنرال ديجول بقوله "بأنه ليس من الصعب أن ندرك بأننا قد وضعنا فى أرض فضاء متنافر تقبض عليه بريطانيا وحلفائها(٤)

وكان وقف العلاقات مع حكومة فيشي، خطوة نحو الاعتراف الجزئى والتدريجي بحركة فرنسا الحرة، حيث أن الحكومة المصرية – رغبة منها فى تسهيل مصالح الفرنسيين المقيمين بمصر والموالين لحركة فرنسا الحرة – قررت أن تعترف لوكالة الفرنسيين الأحرار بتمثيل مصالح هؤلاء الفرنسيين، وبينت الحكومة المصرية أن هذا الاعتراف بنى على الأمر الواقع

---

(1) De Gaulle (Charles) : Memoire de Guerre : L, Appel 1940 1942, Pairs 1972 P.153, Catroux : Danes La Bataille de Meditrranee, Egypt, Levant, Afrique du Nord, Pairs, 1949, PP 59 - 60.

(٢) الأهرام : الأربعاء ٢ أبريل ١٩٤١ عدد ٢٠٣١١٨

(3) Bourse Egyptien, Lundi, Aout 10, 1941, P, 3.

(4) Quoi D, Orsi, France Combattante - Londres, D.246 .N, 21-23 Legation de France Libre - Egyptea. M. Le Haute Commissaire aux Affires Etrangeres Le Caire, le 5/ 11/ 1942.

"Fait accompli"، ولا يترتب عليه أى مغزى سياسى، كما لا يترتب عليه الاعتراف باللجنة الوطنية بلندن كحكومة، وقد أرادت الحكومة المصرية بقرارها، أن تحدد مركز الفرنسيين الأحرار إزاء السلطات المصرية، إذ يصبح لهم ممثل معترف به من قبل الحكومة المصرية[١] وأغتبط ممثل فرنسا الحرة بهذا الاعتراف، وشكر حكومة النحاس باشا عليه[٢]

وبعد أن تكونت اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن بمدينة الجزائر اعترفت مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٣ بالمندوبية الفرنسية المحلية لهذه اللجنة، وأيدت لها الاختصاصات السابق تخويلها إياها فى سنة ١٩٤٢، غير أنه لم يكن معترفا بالمندوبية إلا كهيئة فعلية، ولم يكن هذا الاعتراف اعترافاً قانونياً بلجنة الجزائر ،ثم قررت اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن تغير أسمها، واتخذت لنفسها اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية فى ٥ يونيو سنة ١٩٤٤[٣] وبين شهر سبتمبر سنة ١٩٤٣، ويوليو سنة ١٩٤٤ تغير الوضع الدولى لحركة فرنسا الحرة، وتحولت إلى حكومة مؤقتة فى جزء من الأراضى الفرنسية المحررة، واعترفت الحكومتان الأمريكية والبريطانية بديجول وسلطته على الأراضى المحررة، وأتبعت الحكومة المصرية سياسة الأمر الواقع، فيما يتعلق بهذا الوضع الدولى الجديد، فقررت فى النهاية فى ٢ يوليو سنة ١٩٤٤، قطع علاقتها مع حكومة المارشال بيتان، واعترفت بحكومة ديجول كحكومة مؤقتة للجمهورية الفرنسية "Prvisoire de La Requblique Franaise"[٤] كما قبلت الحكومة المصرية استمرار رعاية المفوضية السويسرية لمصالح حكومة فيشي بمصر، واستمرار المفوضية السويسرية لدى حكومة فيشي فى رعاية المصالح المصرية لدى الحكومة المذكورة[٥] ونتيجة لتغير الوضع الدولى فقد قررت الحكومة المصرية، أن تتعامل مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية مباشرة، نظراً لأن فرنسا قد حررت كلها تقريبا، ووضعت تحت إدارة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، فضلا عن أن أجزاء فرنسا التى لا يزال الألمان يحتلونها تقع فى منطقة العمليات الحربية، التى لا تستطيع مفوضية سويسرا التى ترعى مصالح المصريين أن تتدخل فيها، إذن فلابد من التعامل مع الحكومة المؤقتة بشكل مباشر[٦] فضلا عن أن المارشال بيتان

---

(١) وثائق عابدين : ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ٥٠٨٢ جـ ٨ النشرة السرية لسنة ١٩٤٢، عدد ٤٢، ٩ يونية ١٩٤٢
Quoi D, Orsi, France Combattante Londres De Legation de France Libre, Dossier. 245, M. Raoul Boniteau, Vice president du Comite Nationale Egyptea M. De Jean Commissaire Nationale aux Affaires Etrangeresa Londres, Le Caire 5/ 9/ 1942 .

(2) L, Egypte Nouvelle, No, 12, 17, Juin 1942.

(3) Abdalla El Hossain Toufik ; Op. Cit P 366.

(٤) صفاء محمد شاكر : مرجع سابق، ص ١٤٥ ،الأهرام : الأحد ٤ يونية ١٩٤٤،عدد ٢١٢٥١،ص ٢.

(٥) وثائق قصر عابدين : رياسة الجمهورية، قسم المحفوظات، ملف ١٢٤٩، الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية.

(٦) وثائق قصر عابدين : ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ٥٧٥٠ سرى، إجراءات بشأن التمثيل السياسى ، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ٢١/٩/ ١٩٤٤.

عندما غادر مدينة فيشي فى ٢٣ أغسطس، قد أبلغ القاصد الرسولى، عميد السلك السياسى، أنه يعتبر مهمته قد انتهت[1] ولذلك قررت الحكومة المصرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٤:

١- اعتبار قيام المفوضية السويسرية بتولى مصالح حكومة فيشي منتهيا نظراً لحل الحكومة المذكورة.

٢- قيام الحكومة المصرية مؤقتاً، وإلى حين الاعتراف بحكومة فرنسية بصفة نهائية، برعاية الأموال الفرنسية التى كانت المفوضية السويسرية تتولى إدارتها، وبخاصة دار المفوضية بالقاهرة، والعقارات وغيرها من الأموال ومحفوظات القنصلية.

٣- تمكين الإدارات القنصلية التابعة لمندوبية الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية ،من استعمال محفوظات القنصليات المشار إليها لصالح الجالية الفرنسية بمصر، وذلك تحت إشراف وزارة الخارجية المصرية.

٤-استمرار الحكومة السويسرية فى رعاية المصالح المصرية فى الأراضى الفرنسية، التى لا يزال الألمان يحتلونها[2]

وبناء على ذلك سلمت دار المفوضية الفرنسية، والتى كانت فى عهدة المفوضية السويسرية إلى مسيو ليكوبيه الوزير المفوض الجديد[3] والذى سلم أوراق اعتماد يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤، كمندوب فوق العادة ووزيراً مفوضاً فى مصر للجمهورية الفرنسية المؤقتة، ورفع علم فرنسا المثلث الألوان مرة أخرى على مبنى السفارة[4]

وقد آثار تقديم أوراق اعتماد مسيو ليكوبيه مسألة دستورية غاية فى الأهمية ،حيث أن اعتراف الحكومة المصرية بالحكومة الفرنسية، اعترافا فعلياً وليس قانونياً، كما أن الجنرال ديجول الذى وقع على أوراق اعتماد الوزير المفوض الفرنسى رئيساً للوزراء ويباشر بصفة مؤقتة الاختصاصات الممنوحة لرئيس الدولة، وليس له حق لقب رئيس الجمهورية، كما أن أوراق اعتماد الوزير المفوض الفرنسى، وقعت والبرلمان الفرنسى فى حالة انحلال، ومعنى هذا أن أوراق الاعتماد هذه ليست قانونية، وكان على الحكومة المصرية أن تحل هذه المسألة الشائكة لأول مرة فى تاريخها الدبلوماسى ،وخصوصا أن محمود فخرى باشا سيقدم أوراق

---

(١) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣/ مجلس الوزراء – مذكرات وازرة الخارجية، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء من مصطفى النحاس وزير الخارجية فى ١٩٤٤/١٠/٢

(٢) دار الوثائق القومية : محافظة عابدين، محفظة رقم ٤، مجلس الوزراء، محاضر جلسات.

(٣) الأهرام : الخميس ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٤ عدد ٢١٤٥٥ ص ٢.

(٤) الوقائع المصرية : ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٤.

اعتماده لديجول، وهو يحمل هذه الصفة، وقد وجدت الحكومة المصرية للخروج من هذا المأزق، عدم الالتزام بحرفية الأحكام الدستورية الفرنسية، وتكيفها حسب الظروف الجارية[١] حيث اعتبرت أن تبادل أوراق الاعتماد لكل من ممثلى البلدين، لا يعدل من الناحية القانونية طبيعة العلاقات القائمة بين مصر وفرنسا، ولا يترتب على ذلك تحويل الاعتراف الفعلى إلى اعتراف قانونى" حيث أن مصر قررت الاعتراف بالحكومة المؤقتة كحكومة قائمة ومؤقتة لإدارة المصالح الفرنسية، ولا تتناول القيود التى وضعتها الحكومة المصرية، طبيعة هذا الاعتراف، وإنما طبيعة الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، التى تعتبر كحكومة فعلية ومؤقتة، كما أنها تتناول اختصاصاتها المحددة بإدارة المصالح الفرنسية والدفاع عنها، وعلى هذا فإن اعتراف مصر مع هذا التحفظ، لا يعد اعترافاً فعلياً De Facto، وإنما مجرد اعتراف تؤيد صفته القانونية تبادل البعثات السياسية،حتى يتم اجتماع البرلمان الفرنسى، ويتم تعيين رئيس للدولة الفرنسية، يجب تقديم أوراق اعتماد جديدة لمسيو ليكوبيه[٢] وبهذا الحل تحول اعتراف الحكومة المصرية إلى اعتراف قانونى بالحكومة الفرنسية المؤقتة، وتم صدور أمر ملكى بتعيين محمود فخرى باشا الوزير المفوض لدى الحكومة الأسبانية وزيراً مفوضاً لدى الحكومة المؤقتة الفرنسية[٣]

فرنسا ومصر والمسألة اللبنانية – السورية

لم يكن اهتمام الحكومة المصرية بالمسألة اللبنانية وليد الحرب العالمية الثانية، بل كان سابقا على ذلك، فعندما أخمدت الحكومة الفرنسية الثورة السورية عام ١٩٢٥، كان الدكتور شهبندر من أكبر رجالها واستطاع أن يهرب من سوريا إلى مصر، فحكمت عليه الحكومة الفرنسية بالإعدام غيابيا، ثم فطنت الحكومة الفرنسية إلى وجوده، وخشيت أن يعمل على إثارة الرأى العام العربى ضدها، فرأت مفاوضة الحكومة المصرية فى تسليمه، وكان ذلك فى عهد الوزارة الائتلافية لعدلى باشا، ورفضت الحكومة المصرية أن تسلم لاجئاً سياسياً، ولم يكن هذا الرفض ليثنى فرنسا عن مسعاها ،فواصلته بشكل آخر، وعندئذ رأت الحكومة المصرية أنه لا مانع من أن يغادر الدكتور شهبندر مصر من تلقاء نفسه، حفاظاً على علاقات المودة بين مصر وفرنسا، ووصل النبأ إلى سعد زغلول باشا، وكان رئيساً لمجلس النواب، فأعلن عدم رضاه، وأوعز إلى من أبلغ الدكتور شهبندر أن يبقى فى مصر، وأن يعدل عن السفر، بعد أن حدد الموعد، وبقى سراً هذا العدول، إلا من أفراد يعدون على أصابع اليد الواحدة[٤]

---

(١) وثائق قصر عابدين : رياسة الجمهورية، قسم المحفوظات، ملف ١٥١٥، جمهورية فرنسا.

(٢) نفس المصدر.

(٣) الأهرام : الخميس ٢٧ ديسمبر ١٩٤٤ عدد ٢١٥٢٥ ص٢، السياسية : الأربعاء ١٧ يناير ١٩٤٥ ص٢.

(٤) الاثنين والدنيا : العدد ٣١٨، يوليو سنة ١٩٤٠ ، ص ١٣.

وأرتبط موقف الحكومة المصرية إزاء المسألة اللبنانية، بالتنافس الاستعمارى الإنجليزى الفرنسى فى منطقة الليفانت[١] وما أرتبط به من التصريحات والمشروعات البريطانية لتحرير سوريا ولبنان من الاحتلال الفرنسى، رغبة منها فى إخراج فرنسا من منطقة الشرق الأوسط ،والحلول محلها، وذلك بالاتفاق مع القيادة الأمريكية، وما ارتبط بذلك أيضا، وهو ما حرك الحكومة المصرية تجاه هذه الأزمة، من تشجيع الفكرة العربية فى مصر، لإقامة جامعة دول عربية، تكون تحت السيطرة البريطانية، وتقنع الدول التى تحت السيطرة الفرنسية بالانضمام إلى الجامعة المذكورة، وهو ما أثار ديجول ضد هذا الاتجاه البريطانى، والموقف المصرى أيضا، وهو ما شكل مبرراً للتدخل المصرى فى الأزمة اللبنانية، ومن هنا يمكن القول أن الحكومة البريطانية كانت تحرك دوافع كلا من اللبنانيين والسورين، والمصريين والفرنسيين نحو الأزمة، كعرائس متحركة لتحقيق مصالحها، وهو الأمر الذي جعل اللورد كليرن، ينظر نظرة احتقار واستياء لديجول ،نظراً لموقف الأخير من الأزمة، فقد كان كليرن يعتبر ديجول – علي حد تعبيره –: "يتسم بالغباء الشديد والملل وزيادة على ذلك أننى لا أقدره"[٢]

وقد أدلى إيدن وزير الخارجية البريطانية يوم ٢٩مايو سنة ١٩٤١ بتصريح هام وضع به الخطوط الأولى لهذه السياسة الجديدة حيث ذكر أن لهذه البلاد – بريطانيا – تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب... ولقد ذكرت منذ أيام فى مجلس العموم أن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أمانى سوريا فى الاستقلال، ولقد كان الهدف الأول من هذا التصريح، هو الوصول إلى تقارب بين الدول العربية، حتى يسهل عمليات بريطانيا فى المنطقة، أما الهدف الثاني فكان محاولة كسب السوريين واللبنانيين إلي جانب بريطانيا ،وبشكل يساعد علي زيادة منطقة النفوذ البريطانى من ناحية، ويبعد فرنسا من ناحية أخرى عن المنطقة، ورغم أن فرنسا لم ترحب كثيراً بضمان بريطانيا لهذا البلاغ البيان إلا أنها خشيت من أن تكون هذه العملية بداية لزيادة النفوذ البريطانى فى سوزيا ولبنان ،إلا أن بريطانيا لم تأبه كثيرا لها، خاصة وأنها هى التى كانت تقدم كل ما يلزم لفرنسا الحرة والجنرال ديجول فى الميادين الاقتصادية والعسكرية[٣] ولكن فرنسا الحرة لم تبد اعتراضاً على هذا التصريح، لأنه صدر فى الوقت الذى بدأت فيه

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول التنافس الإنجليزى الفرنسى فى تلك الفترة أنظر:
Egyptian Economic & Poliitical Rview, April 1955: A survey of African Relation and Their part in world Affairs PP. 12→15.
جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار التحرير، كتاب الهلال العدد ٢٠٥، أبريل ١٩٦٨،صفحات متفرقة.

(٢) كليرن (لورد) : مذكرات اللورد كيلرن ١٩٣٤ – ١٩٤٦، ج ١، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو، إعداد تريفور إيفانز، هيئة الكتاب، ١٩٩٥، ص ٣١٦.

(٣) خالد نعيم، جلال يحيى : الوفد المصرى ١٩١٩-١٩٥٢، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ٣٨٤– ٣٨٧.

فرنسا الحرة فى الهجوم على سوريا ولبنان، مع بعض القوات البريطانية، للقضاء على حكومة فيشي، وقد جاء التصريح الأول لإيدن، والنحاس باشا لم يكن فى الحكم، لكن بوصول النحاس للحكم بين موقفه من المسألة اللبنانية، حيث لم تكن حكومة النحاس باشا ببعيدة عن المسألة اللبنانية، والأمانى التحررية للشعب اللبنانى والسورى، ولذلك فقد تدخل النحاس باشا لدى مندوب فرنسا الحرة ،حتى تحصل الدولتان على استقلالهما بعد الحرب،حيث اجتمع فى فندق ميناهاوس بالقاهرة فى ١٧ مارس ١٩٤٢ بالجنرال كاترو، كما اجتمع فى ديوان رئاسة الوزراء بمندوب فرنسا الحرة فى يونيو من نفس العام، ليبلغه ضرورة حصول الدولتين على استقلالهما[١]

وأضطر إيدن بعد صدور تصريحه الأول إلي تقديم تصريح ثان فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣، عن عطف بريطانيا على أمانى العرب الخاصة بالوحدة والاتحاد، وبعد أن كان تصريحه الأول قد صدر فى وقت لم يكن فيه النحاس باشا قد وصل إلى الحكم بعد فى مصر، وكانت الأوضاع فى العراق غير مستقرة، كما كانت سوريا ولبنان لا تزال تحت سيطرة الحكومة المهادنة للألمان، جاء التصريح الثانى فى وقت تدعم فيه مركز بريطانيا فى المنطقة[٢]

ومعروف أن فكرة الوحدة العربية تتعارض مع السياسية الفرنسية المرسومة فى الوطن العربى، ولكن هل كان فى وسع فرنسا أن تعلن عداءها لفكرة الوحدة العربية بشكل واضح وصريح فى ذلك الوقت؟ لقد كانت السلطات الفرنسية فى سوريا ولبنان تخشى من نفوذ مكتب القمح البريطانى ،وتخشى من نفوذ الجنرال سبيرز Louis Spears[*] ولذلك كان عليها أن تسير بحذر فى معاملتها مع السوريين واللبنانيين، وخاصة بعد تصريح إيدن الثانى[٣] ومن هنا تعارض فرنسا صراحة مشاريع الوحدة العربية التي تدعوا إليها بريطانيا.

ونظراً لخشية الجنرال كاترو من ذلك التيار الذى يدفع السوريين نحو البريطانيين في مشروعات الوحدة والاتحاد العربى، فقد نصح حكومته الحرة، بإلا تظهر عداءاً لمثل هذا المشروع (الوحدة العربية) بل تصر على ضرورة تدعيم أواصر اللغة والثقافة والاقتصاد، التى توحد بين البلاد العربية، أن على فرنسا فى نفس الوقت أن تحتفظ لسوريا في مثل هذا الاتحاد أو تلك الوحدة العربية، بدور القائد، محاولا الاحتفاظ بلبنان خارج نطاق هذه الوحدة، واحتفاظ

---

(١) حسنين كروم : عروبة مصرقبل عبد الناصر ٤ فبراير ١٩٤٢ – ٢٣ يوليو ١٩٤٢، ج ١، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٠، ص ١٥.
(٢) جلال يحيى، خالد نعيم، مرجع سابق، ص ٣٩٣.
(*) لويس سبيرز : رئيس البعثة الإنجليزية والممثل الشخص لتشرشل فى مايو ١٩٤٠، ورئيس البعثة الإنجليزية لدى حكومة فرنسا الحرة ١٩٤١ ،ثم فى سوريا ولبنان. أنظر مذكرات اللورد كليرن، ج ١، مرجع سابق، هامش ص ٢٦٢.
(٣) د. جلال يحيى، خالد نعيم : مرجع سابق، ص ٤٠٧.

فرنسا بنفوذ مؤيد لدولة سوريا العربية[١] وتأخرت مباحثات النحاس باشا مع الوفـــد اللبنـــانى لمناقشة مسألة الوحدة العربية، نتيجة للإحداث التى وقعت فى لبنان فى شـــهر نوفمـــبر ســـنة ١٩٤٣[٢] حيث بدأت انتخابات عامة فى يوليه، وأغسطس سنة ١٩٤٣ فى لبنان، تحت رعايـــة الانتداب الفرنسى ،وكسب الوطنيون الانتخابات بأغلبية ساحقة ،حيـــث فـــازت جبهـــة بشـــارة الخورى ورياض الصلح ،على جبهة إميل إده المدعومة من الفرنسيين، الأمر الـــذى أدى إلـــى تشكيل وزارة رياض الصلح، وكان بيانه أمام المجلس النيابى، يعتمد على ضرورة الوصول إلى الاستقلال التام وتسلم السلطات التى كانت لا تزال فى أيدي رجال الانتداب، ثم تفاهمت كل مـــن حكومة بيروت الوطنية ودمشق حول مصالحهما المشتركة، وقدمتا مذكرة إلـــى هيللـــو Helleu المندوب السامى الفرنسى Le Haut Commissaire Franais، الذى حل محل الجنرال كاترو ،بشـــأن تحويل المندوبية الفرنسية إلى بعثة دبلوماسية، وقرر البرلمان اللبنانى بإجماع الآراء تعديـــل الدستور، الذى يتناقض مع الاستقلال وإلغاء الانتداب الفرنسى، وذلـــك مـــن ٨ نوفمـــبر ســـنة ١٩٤٣[٣]

ومعنى المطالب اللبنانية أن لبنان أرادت أن تقف على قدم المساواة مع فرنسا، كدولتيـــن مستقلتين تتبادلان التمثيل الدبلوماسى، وهو الأمر الذى كانت ترفضه فرنسا بالطبع، فما كـــان من فرنسا إلا استخدام الشدة، فاعتقلت رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخـــورى، ورئيـــس الوزراء رياض الصلح ورئيس مجلس النواب، وشكلت حكومة موالية لها برئاسة أميـــل إده[٤] ولم تقف الحكومة المصرية مكتوفة الأيدى تجاه التصرفات الفرنسية، فكان الملك فـــاروق أول من أعترف بالحكومة اللبنانية، عندما أسفرت الانتخابات عن فوز بشـــارة الخـــوري برئاســـة الجمهورية، وعندما اعتقلته السلطات الفرنسية وأسندت الرئاسة إلى إميل إده، أحتج الملك على هذا التصرف، واستقبل الممثلين الدبلوماسيين لبريطانيا والولايات المتحدة، ولفت نظرهما إلـــى خطورة الأزمة، وأرسل برقية إلى بشارة الخورى، يشد فيها من أزره ويعرض تعاونه، وختمها بقوله "لست فى حاجة أن أؤكد لكم، أن الشعب اللبنانى يســـتطيع أن يعتمـــد علـــى صداقاتنـــا، وصداقة حكومتنا وشعبنا، فى ساعات الشدة والحرج[٥]

---

(١) نفس الصدر ص ٤٠٧.

(2) Molchanov (Nikolai): General De Gaulle , his Life and work, Progress publishers Moscow ,1988 .PP158 159, Pendar, Kenneth : Adventure in Diplomacy, the Emergence of General de Gaulle in North Africa, Cassell, London, 1966, P.P.208 209.

(3) Abdalla Elhossin Toufik : o.p Cit P. 370.

(4) Abdalla El Hossain Toufik: op. Cit P. 371.

(٥) د. لطيفة سالم : فاورق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ – ١٩٥٢، مكتبة مدبولى القاهرة، ط١،١٩٨٩، ص ٧٨٢ – ٧٨٣.

وأثرت السياسية الفرنسية تجاه الشعب اللبنانى على الشعب المصرى، فقد انطلقت حملة كبيرة وعنيفة من السخط ضد فرنسا الحرة، ففى ١٣ نوفمبر انطلقت مظاهر عنيفة فى القاهرة والإسكندرية، وكانت المظاهرات تنادى بسقوط ديجول، ومزق المتظاهرون العلم الفرنسى فى الإسكندرية، ونهب محل لأحد الرعايا الفرنسيين[١] وقامت الصحافة المصرية بإثارة مشاعر الجماهير ضد حركة فرنسا الحرة، ونشرت صحيفة المصرى الوفدية مقاليين هجوميين ضد السياسية الفرنسية فى لبنان، الأول: بعنوان ،الفرنسيون يقلدون الألمان، والثانى، بعنوان : حكومة السنغال اللبنانية"[٢]

وأرسل مصطفى النحاس باشا برقية احتجاج شديدة اللهجة إلى اللجنة الفرنسية العليا فى الجزائر، هدد فيها بإعادة النظر فى علاقات مصر مع هذه اللجنة ،التى لم يمض وقت طويل على الاعتراف بها[٣] كما أرسل النحاس باشا أيضا برقيتى احتجاج للبارون دى بنوا Baron de Bensoit وللجنرال ديجول، أحتج النحاس فيهما على السياسية الفرنسية فى لبنان متسائلا : "كيف تتمشى سياسية فرنسا الحرة فى محاربتها من أجل استقلال وحرية فرنسا ،مع انتهاك حرية واستقلال الشعب اللبنانى"[٤]

كما شدد النحاس باشا – كوزير للداخلية وحاكم عسكرى فى نفس الوقت ؤ الرقابة على مطبوعات ومراسلات حركة فرنسا الحرة بمصر، ورفض احتجاج البارون دى بنوا إزاء هذه الرقابة[٥]

ولذلك كان موقف حركة فرنسا الحرة عنيفا، وأن كان هذا الموقف لم يصل إلى علم النحاس باشا، ولكن عبرت عنه الوثائق الفرنسية، التى اعتبرت النحاس باشا "تصف أحمق لفوهرر العرب، والذى اعتبر مسألة بيروت ليست مسألة أفريقية، وليست مسألة بريطانية، كما أنها لا تخص الحلفاء، ولكنها مسألة تدخل فى دائرة اختصاص واحدة ،وهى الإهانة العربية[٦] – وهو نفس الوصف الذى تصفه الوثائق الفرنسية لجمال عبد الناصر – ولذلك فقد اعتبرت حركة فرنسا الحرة، أن دوافع موقف النحاس باشا من المسألة، هو لتحقيق مطامع النحاس الشخصية، بالإضافة إلى التبعية المصرية لبريطانيا، وذكرت نفس الوثائق أن المظاهرات التى

---

(1) F.O 371/ 41337, French Naval Liaison Officier to the Vice Amiral C - in - C - Levent, No. 192, 17th November 1943.

(2) Quoi D, Orsi : CFLN, Alger, D, No, 1312 Bensoita Diplfrance No 19,Le Caire, 13 - 11 - 1943. -

(٣) جلال يحيى، خالد نعيم : مرجع سابق ، ص ٤٣٤.

(4) Quoi D, Orsi, CFLN, Alger D, No 1312, de Nahas Pacha au Baron de Benosit, Le Caire 11/ 11/ 1943.

(5) Quoi D, Orsi, CFLN. Alger, No 1312, de Benoist a Diplofrance, No. 112, Le Caire 16/ 11/ 1943.

(6) Quoid, Oris, CFLN,. Alger, No 1312, de Benoist a Diplofrance, No 110, Le Caire 14/ 11/ 1943.

قامت ضد فرنسا فى القاهرة والإسكندرية، من تدبير بريطانيا العظمى(١)

وهنا يجب توضيح دوافع وموقف الثلاث قوى الأساسية فى المسألة اللبنانيـــة، موقــف ديجول، موقف بريطانيا، ثم موقف الحكومة المصرية، وهل بالفعل كـــان هنـــاك تنســيق بيـــن الحكومة المصرية والبريطانية فى الأزمة اللبنانية؟

فبالنسبة لديجول كان يعتبر المسألة اللبنانية أو السورية، مسألة تخص فرنسا وحدهـــا، ولا تخص بريطانيا فى شئ، وهو ما عبر عنه للمسئولين البريطانيين(٢)

أما بالنسبة للموقف البريطانى من الأزمة اللبنانية ،فقد كان واضحاً منــــذ البدايـــة نيـــة بريطانيا من إخراج فرنسا من الشرق الأوسط، كما عبر عن ذلـــك وزيـــر الدولـــة البريطـــانى بالقاهرة مستر كاسي Casey ،فى مراسلاته العديدة مع حكومته ،حيث بين أنه إذا مـــا ســـمحت بريطانيا "بانتشار الحماقة الفرنسية فسيكون اسمنا ملطخاً بالوحل فى الشرق الأوسط كله(٣) كما عبر مستر كاسي للجنرال كاترو ،بأن مسألة حصول لبنان على استقلاله، مسألة شرف بالنسـبة لبريطانيا أمام العالم العربى(٤)

ولكن بالرغم من ذلك لم تكن الحكومة البريطانية راضية عن الخطة التى اتبعها النحـــاس باشا إزاء الأزمة، فبريطانيا كانت تريد فقط إخراج الفرنسيين من لبنان وسوريا لتحل محلـــهم، ولكنها لم تكن لترضى بأن تصل بهم الحالة إلى مسألة استقلال تام، الأمر الذى ســـيؤثر علـــى سيادتهم فى هذه المنطقة فى المستقبل، وهو ما عبر عنه السفير البريطانى بالقاهرة بأن "تدخـل النحاس فى الأزمة اللبنانية ليس مناقضا فقط للخطوط التى نتبعها فى هذه المســـألة، بـــل إنـــه يحمل لنا بذور متاعب فى المستقبل(٥)

ولذلك فإن الحكومة البريطانية لم تلعب دوراً فى ترتيب مظاهرات القاهرة والإســـكندرية ضد فرنسا الحرة، بل إن السلطات المدنية والعسكرية البريطانية، لعبت دوراً فـــى وقـــف هـــذه الحملة(٦) حيث أن شعار لتسقط فرنسا سبقه وصحبه شـــعار أخـــر ليســـقط الاحتـــلال لتســـقط بريطانيا"(٧) وهذا ينفى تدبير بريطانيا للمظاهرة، إذ ليس من المعقول أن تدبر بريطانيا مظـــاهرة

---

(1) Abdalla El Hossain Toufik : op .cit. PP 373- 379.

(2) De Gaulle : L Appel : op. Cit, P. 168.

(3) Spears(Sir Edward) : Fulfillment of a Mission, Syria and Lebanon 1941 -1944 .London 1977, P. 228.

(4) Catroux : op . Cit , P, 413.

(5) F.O. 371/ 35541 J 5113/ 2/ 16. No 1088 Lord Killearn to Eden 29 Nov.1943.

(6) Abdalla El Hossain Toufik : op. Cit, P379.

(7) Qui D, Orsi, CFLN .D. No 1312 No .115 de Benoist a Diplofrance, Le Caire 17 /11 / 1943.

ضد سياستها فى مصر، كما ينفى أيضا التنسيق البريطانى المصرى فـــى المسـألة اللبنانيـة، لتناقض وجهتى نظر الحكومتين.

كما أن تعبير الحكومة الفرنسية لموقف النحاس باشا على أنه موقف شخص وفوهـورى تفسير خاطئ، لأن الحكومة الفرنسية قد تناست مطالبة النحاس باشا للجنرال كاترو فى مـارس ١٩٤٢، بإعلان استقلال سوريا ولبنان، وقبل بدء الأزمة.

وبعد انتهاء هذه الأزمة قامت الحكومة الفرنسية بالعدوان على سوريا ولبنان فى مـايو ١٩٤٥، فأبدى الملك فاروق تعاطفه وانفعاله مع الدولتين، ويذكر اللورد كيلرن لحكومتـــه، أن الملك طلب من رئيس وزرائه قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا ولكن النقراشي باشا أجابـه بأن الأمر يتعلق بالسياسية الخارجية، ولابد أن تتصل مصر ببريطانيا، وقد حاول فـاروق عـن طريق الشخصيات الإنجليزية، التى كانت تلتقى به إثارة الأوضاع فى الليفانت، ففى مقابلة مـع اللورد الترنشام طلب منه أن يعمل كل ما فى وسعه حتى لا تكون التضحية بدولة عربية لليـهود ولدولتين أخريين لفرنسا[١] كما أعلن النقراشي باشا في مجلس الشيوخ وقوف مصر الي جـانب سوريا ولبنان، وأنه دائم الاتصال بالحكومة الفرنسية، لحل المسألة حلا وديـا، كمـا نوقشـت المسألة فى ٥ يونيه ١٩٤٥ ،فى جامعة الدول العربية فى دورتها الأولى، وقد تلا عبد الرحمـن عزام أمين عام جامعة الدول العربية رسالة الملك فاروق، والتى جاء بها "فلنعمــل لاســتقلال سوريا ولبنان وسيادتهما الكاملتين" وأعلن النقراشي باشـا اسـتنكاره لـم اتخذتــه الحكومـة الفرنسية المؤقتة من استعمال القوة ضد سوريا ولبنان[٢]

كما تدخل لدى السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية فى القاهرة، حتى تكف فرنســا عن عدوانها الآثم، وقد أثمرت هذه المساعى، عندما أصدرت الحكومة البريطانية أوامرها إلــى قيادة الجيش التاسع البريطانى، بالتدخل لوقف الحرب الطاحنة فى دمشق[٣]

---

(١) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية، مرجع سابق، ص ٧٩٢، ٧٩٣.

(٢) صبرى أبو المجد : مذكراتى فى الهجن : صفحات مطوية من تاريخنا الوطني، ج ١، هيئة الكتاب ١٩٨٩، ص ٦٠٦، ٦٠٧.

(٣) وحيد الدالى : أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام، روز اليوسف ١٩٨٠،ص ١٣٢.

الفصل الثانى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

١٩٤٧ - ١٩٥٦

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

١٩٤٧-١٩٥٦

تتميز العلاقات الدبلوماسية الفــرنسية في الفترة من ١٩٤٧-١٩٥٦ بالتوتر الشديد، ولان العلاقات لا تسير في نسق واحد طوال تلك الفترة، فقد أثرت تقسيمها إلي مرحلتيـــن، المرحلة الأولي العلاقات الدبلوماسية من ١٩٤٧-١٩٥٢.

وتبدأ تلك المرحلة برفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وتنتهي بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وتتميز تلك المرحلة بعدد من القضايا الدبلوماسية، التي أثرت بطبيعة الحـــال علـي العلاقات المصرية الفرنسية في عدد من القضايا الأخرى.

وكانت أهم تلك القضايا الدبلوماسية التي شغلت الدولتين في تلـــك المرحلـــة، رفـع التمثيل الدبلوماسي المصري الفرنسي إلي درجة سفارة بدلا من درجة مفوضية، وبالإضافـة إلي تعيين فرنسا ومصر ملحقين عسكريين في سفارتهما، وذلـــك إتمامــا لرفـــع التمثيـل الدبلوماسي.

وكانت أهم القضايا الدبلوماسية التي ساعدت - من بين أشياء أخري - علي توتـــر العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية، هو الموقف الفرنسي من عرض القضية المصريـة علي مجلس الأمن في عام ١٩٤٧،والدعم الفرنسي لإسرائيل، والموقف الفرنسي من إلغـاء معاهدة ١٩٣٦، وهو الأمر الذي جعل العلاقات الدبلوماسية تتسم بالغليان بين البلدين.

أما المرحلة الثانية فتمتد من ١٩٥٢وحتي نهاية فترة الدراسة، وتتسم تلك المرحلـة بذروة توتر العلاقات بين البلدين، حيث تبدأ تلك المرحلة بثورة يوليو وتنتهي بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتتميز تلك المرحلة بعدد من القضايا الدبلوماسية التي كـــان لـــها دوراً في توتر العلاقات بين البلدين، والتي كانت مدخلا أساسيا إلي أزمة الســـويس، وهـــي تنظيم وزارة الخارجية.والعمل الدبلوماسي المصري ببـــاريس، ومحاولـــة دعـــم العلاقـــات الدبلوماسية بين البلدين، وقطع العلاقات الدبلوماسية نتيجة لازمة السويس.

١-العلاقات الدبلوماسية ١٩٤٧ ١٩٥٢

رفع التمثيل الدبلوماسى

فى منتصف عام ١٩٤٦ طلبت الحكومة المصرية من السلطات الفرنسية إنشاء قنصليات لها فى شمال أفريقيا ورفضت فرنسا، ونشأ خلاف دبلوماسى بين القاهرة وباريس بسبب ذلك، بحجة أنه ليست هناك مصالح مصرية ذات بال تقتضي إنشاء تلك القنصليات وبناء على ذلك عاملت الحكومة المصرية الحكومة الفرنسية بالمثل، حينما رفضت الحكومة المصرية طلب الحكومة الفرنسية بإنشاء وكالات قنصلية ببعض مدن الوجه القبلى،وأستمر هذا الخلاف إلي أن قررت الحكومة المصرية إنشاء معهد ثقافي وقنصلية مصرية فى طنجة، وقد عضدت الحكومة الإسبانية الحكومة الفرنسية فى قلقها تجاه هذين المشروعين، حتي لا تتخذ طنجة مركزا لإثارة الوطنين، وهددت الدولتان الأوربيتان مصر بأنهما قد تطلبان إلى لجنة المراقبة منع إنشاء القنصلية المصرية[١]

ويبدو أن الرفض الفرنسى للمطلب المصرى جاء نتيجة السياسية المصرية في مساعدة دول شمال أفريقيا على نيل استقلالها، الأمر الذى هدد المصالح الفرنسية وتسبب فى توتر العلاقات المصرية الفرنسية، ليس فقط فى العهد الملكى، ولكن أيضا فى فترة حكم جمال عبد الناصر، الأمر الذى أدى ــ ضمن أشياء أخرى ــ إلى العدوان الثلاثى.

ووسط هذا الجو من عدم الثقة الفرنسية المصرية، طالبت الحكومة الفرنسية من وزير مصر المفوض بباريس – وبناء على قرار مجلس الوزراء الفرنسى – اقتراح رفع مفوضيتهما فى كل من القاهرة وباريس إلى درجة سفارة[٢]

ويلاحظ أن الحكومة الفرنسية لم تأخذ رأى الحكومة المصرية أولا فى رفع مفوضيتها إلى سفارة، وتداركت الحكومة المصرية هذه المسألة فى الرد على الخارجية الفرنسية[٣] وبالفعل فقد وافق مجلس الوزراء المصرى علي الاقتراح الفرنسى في ١٩ نوفمبر ١٩٤٦، برفع كل من المفوضية الملكية بفرنسا والمفوضية الفرنسية بالقاهرة إلى درجة سفارة[٤]

---

(١) صفاء محمد شاكر : مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٢) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٧٨، ملف ٣٤/٨/٢ مذكرة من وزير الخارجية المصرى إلى إدارة الشئون السياسية بوزارة الخارجية، بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٤٦.

(٣) نفس المصدر
Memorandum, Par, Le Secretaire General aux Mimistrere Des Affaires Etrangeres (secret)

(٤) نفس المصدر: نشرة من وزير الخارجية المصرية إلى بعثات التمثيل السياسيى المصرى بالخارج.

وقامت الحكومة المصرية بالتدخل لدي الحكومة البريطانية، كى تتنازل بأسبقية سفيرها بمصر؛ بسبب رفع المفوضية الفرنسية بالقاهرة إلى سفارة، ووافقت الحكومة البريطانية على عدم تماسكها بأسبقية سفيرها[١] ولكن الخارجية البريطانية قدمت تحفظين للحكومة المصرية بشأن تعيين سفير فرنسى بالقاهرة :

١- فى حالة تعيين سفير يمثل دولة أخرى يكون أسبقيته موضع بحث.

٢- أن قبول وزارة الخارجية البريطانية - فيما يتعلق بالسفير الفرنسى - لا يؤثر على بقية مواد معاهدة ١٩٣٦[٢]

وبناء على ذلك قامت الحكومة الفرنسية برفع مفوضيتها بالقاهرة إلى درجة سفارة وتم تعيين مسيو جليبير ارفنجا[*] Gilbert Arvenguas الوزير المفوض الفرنسى بالقاهرة كأول سفير فرنسى القاهرة، والذى استمر يباشر عمله بالسفارة الفرنسية بالقاهرة حتى أكتوبر ١٩٤٩، حيث عين سفيرا بالبرازيل، وخلفه مسيو موريس كوف دى مورفيل Maurce Couve de Morville كثان سفير فرنسا بالقاهرة[٣]

وواجهت الحكومة المصرية مسألة نتجت عن رفع تمثيلها الدبلوماسى بباريس، فقد عينت الحكومة المصرية أحمد ثروت بك وزيرا مفوضا لمصر بباريس، خلفا لمحمود فخرى باشا، الذى قضي ٢٣ عاما وزير مفوضا لمصر بباريس ووصل إلى سن المعاش، وبالطبع لن تستطيع الحكومة المصرية تعينه سفيرا لمصر فى باريس لأن ثروت بك ليس أقدم الوزراء المفوضين من الدرجة الأولى بل أخرهم[٤] وهروبا من هذا المأزق فقد صدرت الأوامر بتأجيل تقديم أوراق اعتماده كوزير مفوض حتى تتم إجراءات رفع التمثيل الدبلوماسى ويقدم أوراقه بصفته سفير[٥] وبالتالى يتم التخلص من مسألة الأقدمية، وبالفعل قدم أحمد ثروت بك أوراق اعتماده إلى مسيو فانسان أوريول فى ١٩٤٧/٣/٢٧[٦] ليكون أول سفير مصرى فى باريس (وحتى سنة ١٩٥٢)[٧]

---

(١) نفس المصدر : مذكرة من وزارة الخارجية المصرية ،مكتب السكرتير العام : "سرى جدا" بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٠.

(٢) نفس المصدر : مذكرة من وزير الخارجية إلى إدارة الشئون السياسية وإدارة المراسم بتاريخ ١٠/١١/١٦.

(*) عين وزيرا مفوضا لفرنسا بالقاهرة فى سبتمبر١٩٤٦ وكان وكيلا للقنصلية الفرنسية بالإسكندرية فى الفترة من ١٩٢١-١٩٢٤. أنظر الأهرام ٨ سبتمبر ١٩٤٦ عددا ٢٢٠٥ ص ٢.

(٣) الأهرام : ٢١ أكتوبر ١٩٤٩، عدد ٢٣٠١٧، ص ٦، والأهرام : ٨ نوفمبر ١٩٥٠ عدد ٢٣١١٧ ص ٦.

(٤) دار الوثاق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة ١١٧٨، ملف ٣٤/٨/٢ مذكرة من السكرتير العام لوزارة الخارجية "سرى جدا" لوزير الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٤٦/١١/٩.

(٥) نفس المصدر : مذكرة من السكرتير العام لوزارة الخارجية إلى وزير الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٤٦/١١/٩.

(٦) الأهرام : الأربعاء ١٩٤٧/٣/٢٧، عدد ٣٢٢٠، ص ٢.

(٧) محمد رفعت بك المحامى :٥٠ يوم فى باريس،مطبعة دار الكتاب العربي ،القاهرة،مارس ١٩٥٢، ص١٥٠
Archives Diplomatique et Consulaires, Fevier 1952, P.11, Avril 1952, P.72.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال: وهو لماذا قررت الحكومة الفرنسية فجأة رفع تمثيلها السياسى بمصر سنة ١٩٤٦؟ ولماذا قدم الطلب للحكومة البريطانية أولا ولم يقدم للحكومة المصرية؟

أعتقد أن سبب رفع التمثيل الدبلوماسى، لم يكن كما ذكرت الحكومة الفرنسية فى مذكراتها للحكومة المصرية، لأهمية مصر الدولية، فهل لم تكتشف فرنسا أهمية مصر الدولية إلا سنة ١٩٤٦؟ ولكن سبب رفع تمثيلها هو رفع المفوضية الأمريكية بالقاهرة إلى درجة سفارة فأرادت الحكومة الفرنسية أن تتساوى فى التمثيل السياسى مع بريطانيا وأمريكا بمصر، وحتى لا تكون دولة من الدرجة الثانية فى تمثيلها السياسى بمصر، وخاصة أنها شعرت بأنها تفقد نفوذها التاريخى بمصر لصالح النفوذ الأمريكى، والذى بدأ يزيح النفوذ الفرنسى والبريطانى بمصر، فى عملية إحلال وتجديد للنفوذ الغربى بمصر وبطريقة هادئة، ولذلك أرادت فرنسا أن تتساوى فى النفوذ مع الدول الكبرى بمصر، بريطانيا وأمريكيا، ولو من الناحية الشكلية، وهو التمثيل السياسى.

أما بالنسبة لطلب الحكومة الفرنسية رفع التمثيل من بريطانيا فهو للأسباب الآتية :

أولا : أعتقد أن ذلك جاء نتيجة الرغبة الفرنسية من التقرب لبريطانيا.

ثانيا : خشية فرنسا من رفض مصر رفع التمثيل الدبلوماسى نتيجة لرفض فرنسا إنشاء قنصليات مصرية فى تونس والجزائر المغرب، ورفض إقامة معهد ثقافى فى طنجة، ولذلك فقد قدمت الطلب لبريطانيا رغبة منها فى تلافى الرفض المصري، ولكى توقع بين بريطانيا ومصر، وذلك لتأكد الحكومة الفرنسية برفض طلبها إذا ما قدم للحكومة المصرية مباشرة.

تعيين ملحق عسكرى فرنسى

وكما اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة الإيقاع بين الحكومة البريطانية والمصرية فى طلب رفع التمثيل السياسى من الحكومة البريطانية[*] أتبعت نفس السياسة في طلب تعيين ملحق عسكري بسفاراتها بالقاهرة من الحكومة البريطانية، وعندما أبدت الخارجية البريطانية عدم ممانعتها فى ذلك التعيين تقدمت بطلب للحكومة المصرية بتعيين ملحق عسكرى بسفارتها بالقاهرة[1]

---

[*] كذبت السفارة الفرنسية هذا الخبر وقالت أنها لم تقم بأى مسعى من هذا النوع للحكومة البريطانية ،أنظر الأهرام: الأحد ، ١٦ مارس ١٩٤٧ عدد ٢٢٢١١ ص٢، أنظر طلب الخارجية الفرنسة فى محفظة ١١٧٨ ملف، ٣٤/٨/٢ الأرشيف الحديث للخارجية المصرية :
Foreign Office to Royal Egyptian Embassy, No J. 320/ 320 / 1947.

[1] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة ١١٧٨ ملف ٣٤/٨/٢ مذكرة من سفير مصر بلندن عبد الفتاح عمرو إلى وزير الخارجية، لندن ٧ فبراير ١٩٤٧.

ونتيجة لهذا التصرف الفرنسى الشاذ أهتم الملك فاروق بهذا الأمـر، وقـرر إرجـاء الموافقة على تعيين ملحقين عسكريين حتى تتجلى الأسباب التى أدت إلى اتخاذ فرنسا هـذا التصرف، وفى مقابلة بين السفير الفرنسي بالقاهرة ووزيـر الخارجيـة المصـرى، بيـن الأخير"تأثر الحكومة المصرية من استئذان الحكومة الفرنسية من الحكومة البريطانية فـى تعيين ملحق عسكري بالسفارة الفرنسية بالقاهرة، فقال السفير إنه سأل حكومته عن ذلـك فعلم أنها لم تستأذن ولكنها أحاطت الحكومة البريطانية علما بنيتها، فقال وزيـر الخارجيـة وهل جرى العرف الدبلوماسى أن تحيط دولة أخرى علما بينتها إيفاد ملحقين عسكريين فـى دولة ثالثة، قال السفير : لا ولكن من باب العلم، فرد وزير الخارجية : أن خطاب اسـتئذان الحكومة الفرنسية من الحكومة البريطانية على موافقة الأخيرة على تعيين ملحقين عسكرى فرنسى موجود تحت يده فأبدى السفير دهشته من ذلك وقال : إنه يدهشـه تصـرف وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك فأجابه وزير الخارجية بأن الحكومة المصرية أكثر دهشـة أن تستأذن الحكومة الفرنسية الحكومة البريطانية فى تعيين ملحقين عسكريين بالقاهرة وأنـها ستوقف النظر فى اعتماد الملحقين العسكريين الوارد ذكرهم فى مذكرة السـفارة الفرنسـية حتى يصل من السفير رد شاف عن الموضوع"[١]

ووافقت الحكومة المصرية فى النهاية وتم تعيين ملحق عسكرى فرنسـى بالسـفارة الفرنسية بالقاهرة وكذلك ملحق جوى وأخر بحرى ومساعدين لـهما فـى أواخـر عـام ١٩٤٧[٢]، ولكن تأخر تعيين ملحق عسكرى بالسفارة المصرية بباريس على الرغم مـن أن الحكومة المصرية قد بدأت منذ معاهدة ١٩٣٦ فى إيفـاد ملحقيـن عسـكريين بسـفاراتها بالخارج[٣].ولكن تقرر تعيين ملحق عسكرى مصرى بباريس سنة ١٩٥٠[٤]

ويبدو أن الخارجية البريطانية قد أدركت الخطة الفرنسية للإيقـاع بينـها وبيـن الحكومة المصرية، ولذلك سلمت صورة الخطاب الذى أرسـلته الخارجيـة الفرنسـية للخارجية المصرية للاستئذان فى تعيين ملحق عسكرى فرنسى بالقـاهرة، حتـى يتـم الإيقاع بين الحكومة الفرنسية والمصرية، خصوصا إذا ما بلغ إلـى علمـها اسـتئذان الحكومة الفرنسية لبريطانيا فتقوم برفض الطلب الفرنسى، ويبدو أن الحكومة المصريـة

---

[١] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٧٨، ملف ٣٤/٨/٢٠، مذكرة مقابلة السفير الفرنسى لوزير الخارجية المصرى ١٩٤٧/٢/٢٤

[٢] أحمد شوقى عبد الرحمن (أميرالاى أركان حرب) : فى محيط الدبلوماسية : الملحق العسكرى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠، ص ٦٦ .

[3] Mansfield, Peter : op.cit, P. 226.

[٤] أحمد شوقى عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٦٩.

قد أدركت ذلك فوافقت على التعيين، رغبة منها فى عدم تعكير صفو العلاقات بين البلدين بعد رفع درجة تمثيلهما الدبلوماسي.

ولكن لماذا قررت الحكومة الفرنسية فجأة سنة ١٩٤٧ تعيين ملحق عسكرى لها بالقاهرة؟

يمكن القول أن ذلك كان مرتبطاً بإلغاء البعثة العسكرية فى بداية سنة ١٩٤٧، الأمر الذى جعل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تعين ملحقين عسكريين لها بسفارتها بالقاهرة فأرادت الحكومة الفرنسية بألا تكون بأقل من الحكومتين المذكورتين، ولو من الناحية الشكلية.

فرنسا وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن

تعتبر الفترة التى تلت رفع التمثيل الدبلوماسى المصرى الفرنسى، هى البداية الحقيقية لتوتر العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية، وظهور ردود الفعل الاحتجاجية من جانب الطرفين، الأمر الذى جعل هذه الفترة هى البداية الحقيقية لأزمة السويس والتواطؤ الفرنسى البريطانى الإسرائيلي وسيتبين من خلال طرح وجهات النظر المختلفة لكل من فرنسا وإسرائيل كيف بدأت فرنسا تواطؤها الحقيقى مع إسرائيل، الأمر الذى يجعلنا نستنتج أن حادث التواطؤ الثلاثى لم يكن سنة ١٩٥٦ وإنما سبقه بسنوات قليلة، وبشكل أكثر تحديداً فى عام ١٩٥١.

إن أهم ما يميز العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية فى تلك الفترة، والذى كان سببا بشكل غير مباشر فى توتر هذه العلاقات – هو ظهور عدد من المتغيرات سواء من جانب التوازن الدولى، أو من جانب التوجهات الجديدة في السياسية الخارجية المصرية، فمن الجانب الدولى ظهرت الولايات المتحدة كحليف قوى لبريطانيا، فى الوقت الذى كانت الدولتان تسعيان لطرد فرنسا من مستعمراتها فى الشمال الأفريقى، وهو نفس الوقت أيضا الذى بدأت فيه توجهات جديدة فى السياسية الخارجية المصرية بمساعدة ثوار شمال أفريقيا، الأمر الذى جعل فرنسا تأخذ مواقف متشددة إزاء الحكومة المصرية، مما جعل العلاقات متوترة بين البلدين، وكما كان خروج فرنسا من الحرب العالمية الثانية كدولة من الدرجة الثانية يسبب لها حساسية خاصة إزاء مناقشة قضايا مستعمراتها فى الشمال الأفريقى الأمر الذى جعل الخارجية الفرنسية تعتبر التدخل المصرى فى هذه القضايا تدخلا فى شئونها الداخلية. وبناء على ذلك أتبعت الحكومة الفرنسية حملة صحفية خاصة على

مصر فى شخصية الملك فاروق والحكومات والأحزاب المصرية، وكان أبرز هذه الحمــلات المقال المنشور عن التطور السياسى فى مصر ١٩٣٦ -١٩٤٧ Evolution politique de L Egyp de 1936 a 1947 . وقد تضمنت الوثيقة عدد من الاتجاهات المغرضة، مما دفع ســـفير مصــر بباريس بتقديم احتجاجاً شفوياً لرئيس قسم أفريقيا الشمالية بالخارجية الفرنسية، على نشــر تلك المعلومات عن طريق جهة حكومية فرنسية، وقد أبدى رئيس قسم أفريقيـــا الشــمالية بالخارجية الفرنسية أسفه الشديد على ما حدث، خاصة أن وزارة الخارجية الفرنسية غــير راضية على ما تصدره إدارة الاستعلامات من وثائق من هذا القبيل، ورجا السفير المصــرى بتقديم احتجاج كتابى على ما جاء بالوثيقة المشار إليها لتتمكن الخارجية الفرنسية من اتخاذ كل الإجراءات اللازمة فى هذا الصدد"(١)

ورفض سفير مصر بباريس بشكل واضح اعتذار صاحب المقال، الذى أبدى اعتــذاره عن المقال بالتوسط عن طريق صديق له بالسفارة المصرية بباريس وأبدى السفير المصرى: "أنه ليس من الممكن الاكتفاء بمثل تلك الترضية من كـــاتب المقـــال نفســـه إذ أن النشـــرة تصدرها إدارة الاستعلامات الفرنسية، وهى إدارة حكومية ، ولذلك فإن أقل ما ينبغى القيـــام به لمحاولة محو آثار ذلك هو أن يذاع فى نفس النشرة أن ما جاء فى النشرة المذكورة مــن اتجاهات وآراء خاطئة، لا تعبر عن رأى الحكومة الفرنسية"(٢)

وبناء على تشدد سفير مصر بباريس ،طلب وزير الخارجية المصرية من سفير مصر بباريس الاتصال بوزارة الخارجية الفرنسية ومطالبتها بالعمل فى أقرب فرصة علـــى نشــر تصحيح للمقال فى أحد أعداد النشرة التالية، ولابد أن تذيع الهيئة الفرنسية المسئولة عــن النشرة عدم موافقتها على ما نشر والاعتذار عنه(٣) وبناء على ذلــك تقــدم ســفير مصــر بباريس باحتجاج شديد إلى وزير الخارجية الفرنسى جورج بيدو Geroges Bidaulet، مبينــاً لوزير الخارجية "أنه انتظاراً لوصول تعليمات الحكومة المصرية، أحرص على أن أقدم إليكـم احتجاجاً شديداً ولا يخامرنى الشك فى أنكم تتخذون التدابير اللازمة درءاً للإثـــارة المترتبـــة على هذه النشرة(٤)

---

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٠٠ ملـــف ١/٧/٢٠١، ج ١، مذكــرة أحمد ثروت بك سفير مصر بباريس إلى وزارة الخارجية المصرية، باريس ١١ مارس ١٩٤٧ "سرى جدا"

(٢) نفس المصدر،نفس المحفظة، نفس الملف،مذكرة من سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك إلى وزير الخارجية المصرية(سرى)باريس، ١٩٤٧/٣/٢١.

(٣) نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف مذكرة من حضرة صاحب الدولة وزيرا الخارجية المصرية إلى حضرة صاحب العــزة وزير مصر بباريس، ١٩٤٧/٤/١.

(٤) نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف :

Note, du Ambassdeur d, Egypte a Paris Ahmed Saroit Bey a Ministre des Affaires Etrangeres, Bidaulet, Paris, Le 12 March 1947.

وبالفعل قدم وزير الخارجية الفرنسية اعتذار الحكومة الفرنسية لسفير مصر في باريس مبيناً أن :"ما جاء بالنشرة... لا يطابق في شئ شعور الحكومة الفرنسية وبخاصة وزارة خارجيتها، واعتقادي أن الصداقة التى تتسم بها علاقات بلدينا مستندة إلى أسس أقوى من أن تفعل فيها هذه التعليقات التى لا جدال فى أنها مغرضة، غير أنى أود أن أذكركم بنوع خاص أنه لا يجب اعتبار هذه النشرات إلا بمثابة عرض لما تنشره الصحف، وهو عمل لا دخل له فى عمل الإدارة المكلفة بوضع وتنفيذ السياسية الخارجية للحكومة الفرنسية[١]

ويبدو أن تلك القضية قد أثرت علي الموقف الفرنسي عند عرض الحكومة المصرية لقضيتها علي مجلس الأمن.

والواقع أن محمد فهمى النقراشى كان أول من فكر من الزعماء المصريين فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان ذلك فى يناير ١٩٤٧، عندما خلف صدقى باشا فى الحكم وراح يفاوض الإنجليز فى تفسير بروتوكول السودان ولكنه أكتشف إصرارهم على أن وضع السودان تحت تاج مصر المشترك لا يحول دون طلب القطر الشقيق أن ينفصل عن مصر وأن يطلب الاستقلال ولذلك قررت حكومة النقراشي فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ قطع المفاوضات[٢] وأعلن النقراشي باشا فى ٢٥ يناير ١٩٤٧ أن معاهدة ١٩٣٦ "غير قائمة" وأعلن مستر بيفن من جانبه فى مجلس الأمن تمسكه بأحكام معاهدة ١٩٣٦،واشتدت الأزمة من جديد وأصبح لا مفر أمام مصر إلا مجلس الأمن[٣] لعرض قضيتها عليه ، وعرضت القضية المصرية على مجلس الأمن طبقا للمادة ٣٥ ، ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة وطلبت الحكومة المصرية من مجلس الأمن بشكل مباشر الانسحاب الكامل والفورى للجيوش البريطانية من مصر والسودان[٤]

وبذلت بريطانيا كل جهودها لإحباط القضية المصرية فى المجلس واتصلت بكل الأطراف التى كان من المنتظر أن يكون لها دور مؤثر على القضية للحصول على وعد بالتأييد أو على الأقل بالتزام الحياد أثناء مناقشتها، وكان الموقف السوفيتى هو أكثر

---

(١) نفس المصدر والمحفظة، والملف :

Note, du Ministre des Affaires Etrangeres Bidaulet aAmbassdeur d, Egypte aParis Ahmed Saroit Bey.

(٢) جلال يحيى، خالد نعيم : مرجع سابق، ص ٥١٣.

(٣) محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس١٨٥٤ – ١٩٥٦،الجمعية المصرية للدراسات التاريخية،القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٤٧، ص ١٤٨.

(4) The Middle East Journal, April 1950, Vol. 4, No.2. Hsokins,L. Halford : The Guardianship of the Suez Canal, PP. 149 - 150.

المواقف التى تسبب القلق للسياسية البريطانية، ولم يكن مبعث القلق يصـــدر مـــن تـــأييده لمطالب مصر فقط، وإنما أيضا من احتمالات انعكاس الموقـــف الســـوفيتى علـــى الموقـــف الأمريكى، وارتباط ذلك بسياسة توازن القوى، فمن المؤكد أن وقوف أمريكا من مصر موف الخصم فى الوقت الذى يقف فيه الاتحاد السوفيتى موقف المؤيـــد ســـيؤثر علـــى مستقبل العلاقات المصرية لكلا الدولتين على نحو يضر المصالح الاستراتيجية الأمريكية فى الشـــرق الأوسط، وعليه فأن أمريكا لن تتمكن من أن تؤيد بريطانيا علنا فى موقفها ضد مصر، إذا ما أعلن الاتحاد السوفيتى تأييده للقضية المصرية ،ومن هذا المنطق "سعت السياسية البريطانية للحصول على وعد من الحكومة السوفيتية بألا تتخذ موقفا علنياً فى تأييد قضية مصر أثنـــاء مناقشتها بالمجلس وقد أكد ستالين بالفعل لبيفن، أن روسيا ســـتبقى محـــايدة فـــى الـــنزاع المصرى الإنجليزى وأنها لن تتدخل فى هذه المسألة"[١]

كما تخوفت الحكومة البريطانية من موقف فرنسا، لذلك عملت الحكومـــة البريطانيـــة على ضمان تأييد الحكومة الفرنسية لها فى مجلس الأمن على أســـاس تعـــهدات بريطانيـــة بالمعاملة بالمثل فيما يتعلق بالمستعمرات الفرنسية فى شمال أفريقيا، كما حاولت الحكومـــة البريطانية أحياء الوفاق الودى الموقع بين البلدين فى سنة ١٩٠٤، وقـــد بنـــت الحكومـــة البريطانية خطتها للاقتراب من الحكومة الفرنسية على أساس أن تواجد القوات البريطانيـــة فى مصر ضرورى لحماية المصالح الفرنسية أيضا، ليس فى مصر وحدها، وإنما في شـــمال افريقيا كلها، وصورت الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية، أن الحركة الوطنية المصرية قد أتخذت طابعا معاديا، ليس فقط بالنسبة لبريطانيا، وإنما للأجانب بصفة عامة ممـــا يـــهدد المنشآت والرعايا الفرنسيين فى البلاد، كما أبرزت السياسية البريطانية للحكومة الفرنســـية من ناحية أخرى مدى خطورة انتصار القضية الوطنية المصرية فى مجلس الأمن على وضع المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا من حيث استمرار تأييد مصر لتلك البلاد علي طلـــب الحصول على الاستقلال، هذا بالإضافة إلى التشجيع الذى ستشعر به تلك الشعوب من مجرد صدور هذا القرار من المنظمة الدولية[٢]

وكما استغلت بريطانيا التناقضات الأساسية بيـــن السياســـية الخارجيـــة المصريـــة والفرنسية، فيما يتعلق بقضايا الشمال الأفريقى، وساومت الحكومة الفرنســـية علـــى هـــذه

---

(١) فاديه سراج الدين(دكتور) : التحرر الوطني، القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ – ١٩٥٤، ط١، القاهرة ١٩٩٥،ص ٣٠ – ٣١.

(٢) هدي جمال عبد الناصر : مرجع سابق، ص ٢٩٧.

القضايا، وقامت الحكومة المصرية هى الأخرى باستغلال التنافس الإنجليزى الفرنسى على مصر، فى محاولة لكسب فرنسا تجاه القضية المصرية، وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية كانت تعرف مسبقا منذ مؤتمر سان فرانسسكو معارضة فرنسا الشديدة إزاء إعادة النظر فى المعاهدات(١) إلا أنها قامت باتصالات واسعة لضمان الموقف الفرنسى لصالحها، حيث أرسلت الحكومة المصرية عز الدين عبد الغفار إلى باريس للدعاية للقضية المصرية بباريس، حيث ناشد الشعب الفرنسى أن يعمل ضد السياسية الرجعية التى تهدد السلام فى العالم(٢). كما قامت الحكومة على المستوى الرسمى بإجراء عدة مقابلات مع كبار مسئولى وزارة الخارجية الفرنسية بخصوص هذا الأمر، حيث قابل سفير مصر بباريس مسيو جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسية لكسب صفة إلى جانب القضية المصرية وكان رأى الوزير الفرنسى كما أدلى به للسفير المصرى بأنه "يعرف المسألة المصرية وأنه يسره أيضا أن يكلمنى بالصراحة وحسن القصد وأنه لا يخفى على أن الحكومة الفرنسية تعد نفسها مقيدة باتفاقية ١٩٠٤ التى بمقتضاها ضمن لهم الإنجليز مركزهم فى مراكش مقابل ألا تتدخل الحكومة الفرنسية فى شئون مصر، فقاطعة السفير المصرى بأن معاهدة ١٩٣٦ ونظام هيئة الأمم المتحدة وميثاقها قد غير الحال والأوضاع فلا يصح بعدها لدولة أن تكون مقيدة فى آرائها نحو دولة صديقة مستقلة" فرد الوزير الفرنسى بأنه "على أى حال يود أن يصارحه بما قاله للروس فى موسكو بأنه على الحكومات أن تختار بين استعمال سياسية بعد النظر Politique Large أو العكس وأن فرنسا لا تود أكثر من أن تكون صديقة لمصر وأن كل اتفاق يصح أن يؤول على جملة طرق، وأن فرنسا مستعدة لأن يكون تأويلها لاتفاق ١٩٠٤ على أكثر ما يكون من الود والتوسع لمصلحة مصر، ولكن السياسية تتطلب المعاملة بالمثل من الحكومة المصرية أيضا أن تظهر صداقتها لفرنسا"(٣)

وعلي نفس المستوي أوعزت الحكومة المصرية إلى المطران حكيم رئيس الوفد الفلسطينى – عند مروره بباريس – أن يقابل مسيو شوفيل السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، فى محاولة لكسب صفة إزاء القضية المصرية، ولم يخف السكرتير العام أن فرنسا لا تستطيع إغضاب إنجلترا ولكنه وعد بالتحدث إلى وزير الخارجية ليرسل تعليمات

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر سان فرانسسكو والموقف الفرنسى من إعادة النظر فى المعاهدات الدولية، أنظر صفاء محمد فتوح شاكر : مرجع سابق، ص ١٧١

(٢) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ٦٤٠، موضوعات مختلفة ١٩٢٥/٥/٨ حتى ١٩٣٤/٢/٤
الأهرام : الاثنين ١ أبريل ١٩٤٧، عدد ٢٣٢٢٤، ص ٢

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٠٠، ملف ١/٧/٢٠١ج١ مذكرة من سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك، إلى وزير الخارجية المصرية باريس ٣٠ مايو ١٩٤٧ "سرى جدا".

المندوب الفرنسى بأن يقف بقدر الاستطاعة موقفا ودياً من مصر، وقد تبين للمطران حكيم، أن التشدد فى السياسية الفرنسية حيال مصر راجع بصفة خاصة إلى وزير الخارجية الذى يقال "أنه يعانى الآن مرضا قلبياً خطيرا"[١]

وكانت الحكومة البريطانية عندما بدأت المساعى المصرية نحو فرنسا قد أنهت مع فرنسا كل شئ، وضمنت تأييدها للجانب البريطانى.

وبدأ مجلس الأمن يناقش المسألة المصرية وأنبرى النقراشي باشا يوضح الأسانيد المصرية فى جلسات المجلس المختلفة[٢] وأنبرى المندوب الفرنسى مسيو دى لا تورنيل يدافع عن الموقف البريطانى بشدة[٣] ودافع عن معاهدة ١٩٣٦ وعدم إلغائها من الجانب المصرى مقارنا بين ذلك وما فعله هتلر بين عامى ١٩٣٥- ١٩٤١، حيث قال : "ويعز على أن ألجأ إلى مقارنة فى هذا الصدد قد تكون شائنة ولكن يجب التصريح بأن لغة كهذه وأسبابا كالتى أبدت لإلغاء الاتفاقيات الدولية الموقعة بالأمس سمعها بعضنا فى أوربا فيما بين عامى ١٩٣٥، ١٩٤١ ... وكان يسبق كل اعتداء هتلرى إعلان بأن معاهدة مؤقتة منذ سنوات أو أشهر قلائل مع الضحية التى وقع عليها الاختيار أصبحت أداة لا خير فيها، تتناقض مع التطور التاريخى، وقد قيل لنا أيضا أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفذت أغراضها بحجة أن المادة ١٦ تضمنت نصاً على تحكيم عصبة الأمم وأن هذا الضمان الهام الذى كان يحمى مصر قد انتهى بانتهاء عصبة الأمم التى انقضت بدون أن تخلفها عصبة أخرى[٤]

كما دافع المندوب الفرنسى عن التحالف الإنجليزي المصرى الذى حال بين النازيين واجتياح مصر، حيث قال أن "هناك زيجات طيبة ولكن ليس هناك زيجات سعيدة وقد تنطبق هذه الفكرة على المحالفات السياسية أيضا فإن التحالف المصرى الإنجليزي الذى حال بين النازيين وبين اجتياح أرض مصر كان مثمراً لمصر ولجميع الأمم التى استفادت من هذا التحالف فى صراعها ضد العدو المشترك، ونرجو لهذا التحالف أن يكون سعيداً بفضل حكمة

---

(١) وثائق قصر عابدين، ديوان جلالة الملك، ملف ٧١٣٨، العلاقات بين مصر وفرنسا برقية رمزية رقم ٤٨/٥٣٣ من سفير مصر بباريس إلى النقراشي باشا ، صدرت بنيويورك ١٩٤٧/٩/٦ ووردت ١٩٤٧/٩/٧.
دار الوثائق القومية : محافظ عابدين : محفظة رقم ٢٥١ وزارة الخارجية، الديوان العام، تقارير وبرقيات ١٩٣٨/٤/٢٥ حتى ٨/١٧ ١٩٥٠.

(2) La Bourse Egyptien, Mercdi, 5 Aout 1947, P. 1
أحمد سويلم العمرى : أصوال العلاقات الدولية، الدولة والفرد فى الأسرة الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٥٩، ص ١١٠١.

(٣) السياسية ١٩٤٧/٨/٢١ عدد ٨٣٧، ص١، La Bourse Egyptien, Jeudi 21. Aout 1947, P.3, No 199.

(٤) دار الوثائق، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٠٠، ملف ١/٧/٢٠١،ج ١، مذكرة بأقوال مندوب فرنسا فى المجلس الأمن فى جلسة يوم الخميس ٨/٢٨/ ١٩٤٧ الساعة العاشرة والنصف صباحا.

البعض وبعد نظر الآخرين، والوفد الفرنسى - بناء على أمانيه هذا - سوف يدلى بصوته لصالح المشروع البرازيلى والتعديلات التى يقترح مندوبى استراليا وبلجيكا والصين إدخالها على هذا المشروع[1] والخاصة بالمفاوضات المباشرة بين مصر وبريطانيا.

وفى مقابلة بين سفير مصر بباريس مع مسيو شوفيل سكرتير عام وزارة الخارجية أبدى الأخير "أن خطة مندوب فرنسا فى مجلس الأمن لم تكن تنطوى على عداء لمصر، وإنما كانت تستند إلى أن فرنسا تعد نفسها مقيدة باتفاقية سنة ١٩٠٤، كما أنها لا تقر خطة الوفد المصرى، التى كانت ترمى إلى إعلان بطلان معاهدة ١٩٣٦"[2]

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال هل كان وزير الخارجية الفرنسى بالفعل مستند إلى اتفاقية ١٩٠٤ في عدم دعم الموقف المصري؟ أم أن الأمر كان يرجع إلى مرض القلب الذى كان يعانى منه وزير الخارجية الفرنسى؟!

أعتقد أن الحجة الفرنسة بالاستناد إلي الوفاق الودي لتبرير موقفها هو استناد واه وليس له أية دلائل، ويبدو أن السبب فى اتخاذ فرنسا هذا الموقف يرجع إلى عدة أسباب هى:-

أولا : فقدان التوازن الدولى فى غير صالح مصر، والقضية المصرية من جهة توقيت عرض القضية المصرية على مجلس الأمن "حيث أن أفضل وقت لعرض هذه القضية كان الفترة التى تلت الحرب مباشرة أى منتصف عام ١٩٤٦ تقريبا"[3] حيث كان من الممكن فى هذه الفترة استغلال التنافس الإنجليزى الفرنسى لصالح القضية المصرية، حيث أنه كان من الممكن أن تعامل فرنسا بريطانيا بالمثل فى مصر، رداً على موقف بريطانيا ضد دعم النفوذ الفرنسى فى سوريا ولبنان، وقد استغلت سوريا ولبنان هذا التنافس الإنجليزى الفرنسى، وكسبت بريطانيا لصالح قضيتها وحصلتا على الاستقلال.

ثانيا : المسائل الخاصة بالعلاقات الفرنسية المصرية، فقد كان الوقت الذى عرضت فيه القضية المصرية أسوأ وقت بالنسبة لهذه العلاقات، حيث أثار الملك فاروق أزمتين مع فرنسا، الأولى: هى أزمة الطوافة فوزية، التى أرسلها الملك بمؤن إلى تونس، الأمر الذى أغضبت السلطات الفرنسية هناك، والأزمة الثانية: كانت استضافة

---

[1] نفس المصدر.

[2] وثائق قصر عابدين: ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ٤٨٨٣، ج١، تقارير المفوضية الملكية المصرية فى باريس تقارير سياسية، تقرير من سفير مصر بباريس إلى وزير الخارجية المصرية بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٣.

[3] طارق البشرى (مستشار) : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢، دار الشروق، ط ٢، ١٩٨٣، ص ٢٧.

الأمير عبد الكريم الخطابى بالقاهرة كلاجئ سياسى(*) الأمر الذى أثار أزمات دبلوماسية حادة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المصرية، في وقت كانت الحكومة المصرية في أشد الحاجة الي المساندة الفرنسية فى مجلس الأمن، وبالتالى لم يكن من المنطقى أن تقف فرنسا موقفاً مؤيداً للحكومة المصرية فى مجلس الأمن.

ثالثا : خشية فرنسا أن تسير الدول التى تحت سيطرتها إلى اللجوء إلى مجلس الأمن إذا ما نجحت مصر فى ذلك المجلس، بالحصول على تأييد قضيتها، ولذلك وقفت بجانب بريطانيا فى المجلس وضد مصر، حيث أنه لو فرض وقدمت دولة من التى تحت سيطرتها قضيتها لمجلس الأمن فى هذه الحالة ستحصل على التأييد البريطانى بدون شك.

إسرائيل فى العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية

قبل قرن من نشر ثيودر هرتزل Theodor Herzel (١٨٦٠ – ١٩٠٤) كتابة "الدولة اليهودية"(**) Der, Judenstaat باللغة الألمانية، وقبل قرن أيضا من عقد هرتزل المؤتمر الصهيونى الأول (أغسطس ١٨٩٧) فى مدينة بال Basle بسويسرا، أصدر نابليون نداءين إلى اليهود، الأول عام ١٧٩٨، وقد حث فيه جميع يهود أسيا وأفريقيا على الالتفاف حول رايته من أجل إعادة مجدهم الغابر "وإعادة بناء مملكة القدس القديمة" تم وجهة نداءا آخر فى ٤ أبريل ١٧٩٩ فى أثناء محاصرته لمدينة عكا، حيث خاطب نابليون اليهود بقوله "يا ورثة فلسطين الشرعيين" ثم دعاهم إلى مؤازرته طالبا منهم العمل على إعادة احتلال وطنهم[١]. ولذلك يمكن اعتبار نابليون أول الصهيونيين، واعتبار ندائه الاسترجاعى أول وعد بلفورى. وقد أبدى نابليون الثالث اهتماما ملحوظا بفكرة توطين اليهود فى فلسطين، خاصة حين حصلت فرنسا على امتيازات شق قناة السويس[٢]. كما وقفت فرنسا موقفا مؤيداً لكل الاتفاقات الدولية الخاصة بتوطين اليهود بفلسطين وبناء دولة يهودية لهم بفلسطين، كما لعبت الخارجية الفرنسية دوراً هاما فى اصدر وعد بلفور سنة ١٩١٧، عن طريق مسيو كامبو M. Cambon سفير فرنسا فى لندن، كما أيدت الحكومة الفرنسية قرار الانتداب

(*) وسنقوم بشرح الأزمتين بالتفصيل فى فصل مصر وفرنسا وشمال أفريقيا.

(**) ظهرت طبعات لهذا الكتاب بالإنجليزية والفرنسة العربية : أنظر عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى ١٥١٦– ١٩٢٢، دار النهضة العربية بيروت ١٩٤٨، هامش ص ٤٨٣.كما صدرت ترجمة دقيقة لهذا الكتاب باللغة العربية، قام بمراجعتها وتقديمها الأستاذ الدكتور عادل غنيم، أنظر، ثيودور هرتسل: الدولة اليهودية ، ترجمة محمد يوسف عدس، مراجعة ودراسة الأستاذ الدكتور عادل غنيم ،دار الزهراء للنشر ،القاهرة ١٩٩٤.

(١) جلال السيد : فلسطين قضية مصرية ١٧٩٨ – ١٩١٤ شئون فلسطين ، مايو ١٩٩٠ ص ٣٦– ٣٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٩.

الفرنسى على فلسطين[١]. من المؤكد أن فرنسا لم تكن تجهل التوجهات البريطانية الخاصة بإعلان دولة لليهود بفلسطين .

وفى عام ١٩٤٧ وبفضل تدخل جول موش Jules Moch – الوزير الفرنسى للأشغال العامة والموصلات ووزير الداخلية (١٩٤٧–١٩٥٠) – تدفقت الأسلحة بشكل مكثف من فرنسا إلى فلسطين عبر مطارات كورسيكا، بل أنه عندما طار الزعيم الصهيونى الفرنسى أندريه بلوميل Andre Blumel إلى براغ للتفاوض بشأن الحصول على أسلحة للصهيونيين، أستخدم طائرة وضعتها الحكومة الفرنسية تحت تصرفه[٢]

وعندما اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين فيدراليتين : إحداهما للعرب، والأخرى لليهود، فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ترددت الحكومة الفرنسية فى قبول أو عدم قبول هذا الاقتراح، كما يتضح من تأجيل المندوب الفرنسى للجلسة حتى يستشير رأى حكومته.

ويبدو أن سبب هذا التردد يرجع إلى:

١–الرغبة الفرنسية القديمة فى مساعدة اليهود لإقامة دولة لهم على أرض فلسطين فى نفس الوقت الذى كانت الحكومة الفرنسية لا ترغب فى إغضاب العرب والمسلمين فى الشمال الأفريقى خاصة وأن فرنسا كانت تعتبر نفسها دولة إسلامية كبرى[٣]

٢–إحساس فرنسا أنها بتصويتها مع قرار التقسيم ستخرج بريطانيا من فلسطين رداً على إخراج بريطانيا لفرنسا من مستعمراتها فى سوريا ولبنان.

٣–رغبة فرنسا في العودة إلى الشرق بعد خسارة مستعمراتها في سوريا ولبنان، وذلك بمساعدة إنشاء دولة يهودية تكون ظهرا لها في الشرق.

٤–الإحساس الفرنسى بقرب نهاية الاستعمار البريطانى في مصر، وانسحاب القوات البريطانية من قناة السويس، التى تعدها فرنسا طريقها إلى مستعمراتها فى الهند الصينية، ولذلك كانت ترى تأييد قيام دولة يهودية بفلسطين تكون موالية لها لضمان الوصول لمستعمراتها فى الهند الصينية.

وحسمت الحكومة الفرنسية هذا التردد وصوتت فى جانب قرار التقسيم فى نوفمبر ١٩٤٧، وقد قدم بيير أولِفييه لابيه Pierre olivier Lapie – أحد أعضاء الوفد الفرنسى فى الأمم المتحدة – استقالته احتجاجاً على موقف بلاده من قرار التقسيم"[٤]

---

(١) دار الوثائق: الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية الفرنسية،محفظة رقم٦٥٣ملف ١/٧/٢٠١ج٣مذكرة عن سياسية فرنسا الإسلامية١٩٤٧.
(٢) د. محمد صالح منسى، فرنسا وإسرائيل، بدون اسم دار النشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٨٧– ٨٨.
(٣) دار الوثائق : المصدر السابق، نفس المحفظة والملف ،مذكرة عن سياسية فرنسا الإسلامية.
(٤) د. محمود صالح منسى، مرجع سابق، ص ٨٩.

وقد برر مسيو بونو – مدير قسم أفريقيا والليفانت بالخارجية الفرنسية – موقف الحكومة الفرنسية من التقسيم، بأن فرنسا اضطرت إلى أن تختار بين أحد أمرين: إما الفوضي فى فلسطين أو ذلك الحل غير المرضي، وهو التقسيم وأنها اخترت أخف الضررين وهو التقسيم[١]

وكانت الدبلوماسية المصرية قد أخذت وعودا من الخارجية الفرنسية بأن تتخذ الأخيرة موقفا ضد قرار التقسيم عند مناقشة القرار فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكن باتخاذ الخارجية الفرنسية موقفا مؤيدا لقرار التقسيم تحركت الدبلوماسية المصرية لتستفهم من الخارجية الفرنسية عن الأسباب التى أدت إلى اتخاذ هذا الموقف المتناقض مع ما اتفقت عليه مع الحكومة المصرية سابقا، ففى مأدبة ضمت سفير مصر بباريس– وعدد من كبار مسئولى وزارة الخارجية الفرنسية، بالإضافة لمسيو بول رينو Paul Raymond رئيس وزراء فرنسا الأسبق – شرح السفير أبعاد القضية الفلسطينية وأهميتها بالنسبة للحكومة المصرية، وغضب الحكومة المصرية من موقف فرنسا المؤيد لقرار التقسيم وعدم فهم الخارجية المصرية أسباب تغير موقف الحكومة الفرنسية، وكان رد مسيو بول رينو بأن فرنسا اتخذت هذا الموقف حبا فى الدولارات الأمريكية[٢]

ولكن هل بالفعل اتخذت الحكومة الفرنسية موقفاً مؤيداً لقرار التقسيم حبا فى الدولارات الأمريكية؟ أم لأسباب أخري.

الواقع أن هناك أراء متعددة حول الأسباب التي جعلت فرنسا تتخذ هذا الموقف، ولكني سأركز على ثلاثة أراء فقط لعلماء من الدول الثلاث المعنيين بهذه القضية رأى لمؤرخ مصرى، ورأى لمؤرخ وعالم سياسية فرنسى، ورأى لمؤرخ إسرائيلى،فيذكر تيدى أيتان Teddy Eytan فى كتابة "الولادة البطولية لدولة إسرائيل "بأن فرنسا قد اتخذت موقفا مؤيدا لقرار التقسيم طبقا لسياستها التقليدية فى حماية الأقليات غير الإسلامية فى الشرق"[٣] كما يرى المؤرخ وعالم السياسية الفرنسى فيلب دى سان روبير Philippe De saint Robert فى كتابة "مبارزة فرنسا فى البحر المتوسط "بأن فرنسا قد عارضت التقسيم فى بادئ الأمر وامتنعت عن التصويت، ولكنها لم تقدر على الصمود أمام الضغوط التى فرضتها عليها الصهيونية من خلال الولايات المتحدة

---

(١) دار الوثائق : الأرشيف السرى القديم لوزارة الخارجية المصرية، محفظة ٤٥٣، ملف ٢/٧/٢٠١، ج ٢، ملخص الاجتماع الصحفى الذى عقده مسيو بونو مدير قسم أفريقيا والليفانت بوزارة الخارجية الفرنسية فى ١٩٤٧/٢/١٩.

(٢) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٣ ملف رقم ١/٧/٢٠١، ج٣ مذكرة من سفير مصر بباريس إلى وزارة الخارجية المصرية، باريس ١٩٤٨/١/١٨" سرى للغاية"

(3) Eytan, Teddy: Neguev, L, Historique Naissance De L Etat D, Israel Edition De la Baconniere, Neuchael Suisse 1949 .P.235.

الأمريكية[١] كما يرى صلاح العقاد أن "تأييد فرنسا لليهود يرجع إلى الرغبة فى الانتقام من بريطانيا التى عملت على إخراج الفرنسيين من سوريا ولبنان، فأصبحت فرنسا تعتقد أن التعجيل بقيام دولة يهودية معناه إنهاء الانتداب فى فلسطين[٢]

وعلى الرغم من وجاهة هذه الآراء إلا إنها لا تمثل إلا جانب واحد من الحقيقة، فلم تكن حماية الأقليات غير الإسلامية من بين أسباب وقوف فرنسا بجانب قرار التقسيم كما يدعى المؤرخ الإسرائيلي، أما بالنسبة للضغوط الأمريكية والصهيونية، أو الرغبة فى الانتقام من بريطانيا فهى تمثل جزء من الحقيقة. ويبدو أن الأسباب التى دفعت فرنسا إلى اتخاذ هذا الموقف :

١- رغبة فرنسا فى العودة للشرق ثانية بتأييدها للدولة اليهودية الجديدة.

٢- سياسية فرنسا التقليدية القديمة بتأييد قيام دولة يهودية.

٣- الضغوط الصهيونية القوية فى الصحافة والإعلام.

ورغبة من الحكومة المصرية فى الرد على الموقف الفرنسى المؤيد للقرار قامت بالقبض علي الرعايا الفرنسيين ذو التوجهات الصهيونية[٣] وقدمت السفارة الفرنسية بالقاهرة عدة احتجاجات بشأن هذه الاعتقالات ، وكان رد الحكومة المصرية على هذه الاحتجاجات "أن هؤلاء المعتقلين من الصهيونيين الخطرين على الأمن وعلى سلامة القوات المصرية فى فلسطين، وأنهم أبدوا نشاطا ضارا لا يمكن السكوت عنه، وأن الحراسة التى وضعت على أموال بعض المعتقلين لم توقع إلا بعد توافر الأدلة على قيام هؤلاء الأشخاص بمساعدة الصهيونيين ماليا.[٤]

ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك بل قدمت شكوى لمحكمة العدل الدولية فى لاهاي ضد الحكومة المصرية لاعتقالها بعض الرعايا الفرنسيين ووضع الحراسة على أموالهم، فما كان من الحكومة المصرية إلا أن أفرجت عن بعض المعتقلين الذى ثبت عدم خطرهم على الأمن العام.[٥]

---

[1] Robert Philippe De Saint: Le Jeu De La France En Mediterrannee, Pairs 1970. PP 270 271.

[٢] د. صلاح العقاد : قضية فلسطين ، المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦ ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ٣٩.

[٣] دار الوثائق القومية،الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١١٠، ملف ١٦٢/٤٣/٦٠ استعلامات - مصر - طلب معلومات عن أشخاص مقيمين بمصر بصفة سرية جدا ١٩٤٧- ١٩٥٨ مذكرة من القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام لوزارة الداخلية المصرية، إلى وزير الخارجية المصرية" سرى سياسى" بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٥، ومحفظة رقم ١١٧٧، ملف ٥/٨/٧٨ المسجونين الفرنسيين بالسجون المصرية .

[٤] الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف رقم ٢/٧/٢٠١، ج١ مذكرة عن حوادث اعتقال بعض الفرنسيين ووضع الحراسة على أموالهم والتطورات التى حدثت بشأنها نوفمبر ١٩٤٨ "سرى جدا"

[٥] وثائق قصر عابدين، ديوان جلالة الملك - الإدارة العربية، ملف ٧١٣٨، مذكرة من وزير الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض بلاهاى، القاهرة ١٩٤٩/١٠/١٥ "عاجل وهام".
دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة ١٥٣١، ملف ١٠/٧٦،٢٨ مذكرة النائب العام إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية القاهرة ١٩٤٨/٥/٩.

ووسط هذا الجو من عدم الثقة المصرية الفرنسية أكتشف أن محمد عبد الحميد عبدالله – رئيس القسم العربى بمكتب الأبناء والنشر التابع للسفارة الفرنسية والمحرر الدبلوماسى لوكالة الأبناء الفرنسية – يقوم بالتجسس لمصلحة السفارة الفرنسية بإمدادها بالمعلومات والأوراق السرية الخاصة بمجلس الوزراء ،التى يحصل عليها عن طريق الاتصال ببعض الموظفين في سكرتارية ذلك المجلس،وذلك بإغرائهم بالمال، وقد ضبط البوليس أحد موظفى مجلس الوزراء وهو يسلم مظروفا بداخله أوراق خاصة بالمجلس إلى محمد صادق محمد زريق الساعى بمكتب الأنباء موفدا من عبد الحميد عبد الله أفندى[1]

ولذلك طلبت الخارجية المصرية من مستشار السفارة الفرنسية بالقاهرة مسيو شارل لوسيه Charles Lucet بتفتيش مكتب محمد عبد الحميد عبد الله الذى يعمل بمكتب مسيو روجر دمون Roger Demonts رئيس قسم الصحافة والاستعلامات التابع للسفارة الفرنسية، ولكن السفارة الفرنسية قدمت اعتذاراً للخارجية المصرية، بعدم سماحها بتفتيش مكتب الصحافة والاستعلامات الذى يعمل فيه محمد عبد الحميد عبد الله، لأنه يعتبر جزءاً من السفارة الفرنسية، ومن ثم يتمتع مثلها بالحصانة الدبلوماسية[2] كما بين مسيو لوسيه للخارجية المصرية بأنه يهمه أن "يبين للحكومة المصرية أن الحكومة الفرنسية لم تطلب وقت ما من المتهمين الحصول على معلومات غير مشروعية بل كل ما حصلت عليه السفارة الفرنسية بواسطتهم معلومات عادية تنشر بالصحف، وإذا ثبت حصول المتهمين على وثائق سرية للحكومة المصرية فلا شأن للسفارة الفرنسية بها ولم تكلفهم بالحصول عليها، وإنه إذا كان عبد الحميد عبد الله متهما بالجاسوسية أو بسرقة بعض المستندات الحكومية... فأن هذا المتهم لم يكن مدفوعا بيد فرنسية[3]

وانتهت المسألة عند هذا الحد بتخلى السفارة الفرنسية عن الموظف، ولم تقم الحكومة المصرية بأى إجراء بعد ذلك، لأن بعض المتهمين وإن كانوا من صغار موظفو مجلس الوزراء إلا أن المسألة قد مست مجلس الوزراء، وخصوصا أن بعض الصحف بدأت حملة قوية ضد هذه القضية.

وإن كنت أعتقد أن قضية الجاسوسية هذه ترتبط أشد الارتباط بالصهيونية، وخصوصا أن الحكومة المصرية فى ذلك الوقت كانت تعد العدة للحرب فى فلسطين ضد اليهود، وليس بخاف طبعا الموقف الفرنسى من المسألة اليهودية، والخلافات الدبلوماسية المصرية الفرنسية، بسبب موقف فرنسا المؤيد لليهود.

---

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة ١٥٣١، ملف ١٠/٧٦/٢٨ مذكرة النائب العام إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية "سرى" القاهرة ١٩٤٨/٥/٩.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر مذكرة بتاريخ١٩٤٨/٣/١٣.

والواقع أنه منذ نهاية ١٩٤٨ بدأت الحكومة الفرنسية تحدد موقفها من إسرائيل وبشكل نهائى نتيجة لضغط بعض الفرنسيين على الحكومة الفرنسية ،والضغوط الأمريكية والصهيونية ،حيث صرح مسيو فنسان أوريول Vincint Auriol رئيس الجمهورية الفرنسية أن حكومته مستعدة مبدئيا للاعتراف بدولة إسرائيل[١] وقد مارس مستر بيفن وزير الخارجية البريطانى ضغوطا قوية علي وزير الخارجية الفرنسي للاعتراف بدولة إسرائيل [٢] ولكن نتيجة لاستمرار الضغوط الصهيونية أعلنت فرنسا اعترافها الرسمى بدولة إسرائيل فى ١٩ يناير ١٩٤٩ بعد مرور سبعة أشهر من إعلان قيام الدولة الإسرائيلية [٣]

ونتيجة لاعتراف الحكومة الفرنسية بدولة إسرائيل، قدمت الحكومة المصرية عن طريق سفارتها بباريس احتجاجاً شديد اللهجة للحكومة الفرنسية، وكان رد الخارجية الفرنسية على الاحتجاج المصرى ردا مرنا يحتمل كل شئ يحتمل الاعتراف التام بدولة إسرائيل ــ وعدم الاعتراف بها ــ كأمر واقع وليس نهائياً، فقد وصفت المذكرة الفرنسية دولة إسرائيل على أنها حكومة مؤقتة فى نفس الوقت الذى وصفتها بأنها حكومة غير مؤقتة، وأنهت الحكومة الفرنسية مذكراتها بقولها "أن حكومة الجمهورية الفرنسية لم تعترف بدولة إسرائيل، ولكنه اعتراف محدود بحكومة إسرائيلية مؤقتة، كحكومة بالأمر الواقع، وأن حكومة الجمهورية يجب أن تحدد أن هذا الاعتراف لا يعد رأيا مسبقا لتحديد الحدود التى ستقدمها الأمم المتحدة للأراضى التى ستمارس عليها الحكومة الإسرائيلية سلطاتها"[٤] وقد فرقت الحكومة الفرنسية بين اعترافها بالدولة، واعترافها بالحكومة. فهى لم تعترف بالدولة حسب مذكرتها ولكنها اعترفت بالحكومة، ولكن هل هناك فرق بين الاعتراف بالدولة والاعتراف بالحكومة فى القانون الدولى؟ وهل هناك حكومة بدون دولة؟ أو دولة بلا حكومة؟ اللهم إذا كانت حكومة فى المنفى، كما أن الحكومة الفرنسية بينت من خلال مذكرتها أنها تنتظر إقرار الأمم المتحدة على الأراضى التى ستمارس عليها الحكومة الإسرائيلية سلطاتها وحدودها، أى إنه ليس هناك خلاف من حيث المبدأ بالاعتراف بالدولة، فهل هناك حدود لحكومة بلا دولة، إذن فهو اعتراف ضمني بالدولة الإسرائيلية صيغ بلغة

---

(١) أرشيف المشير، محفظة رقم ٨، ملف أ، ٢، وزارة الدفاع الوطنى، الديوان العام، رقم المجموعة ١- ٢٦/ س.ح /٢٨/ ج١، نشرات قسم المعلومات وقسم الأمن بإدارة المخابرات الحربية فى ١٩٤٨/٥/١٨ – ٢٧ /٣/ ١٩٥١ مذكرة من إدارة المخابرات الحربية إلى مدير العمليات الحربية (سرى جدا) بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٩ – ١٩ / ١٢/ ١٩٤٨.

(٢) أرشيف المشير، محفظة رقم ٨، إدارة المخابرات الحربية ١ – ٢٦ س ح ٢٨ ج١، ج٢ نشرات ومكتبات ومذكرات قسم المعلومات، وقسم الأمن العام بإدارة المخابرات الحربية، مذكرة من إدارة المخابرات الحربية رقم القيد ١٤٤/٢١/١ بتاريخ ١٩٤٩/١/١٦.

(٣) د. محمود صالح منسي : مرجع سابق ص ٩٣.

(٤) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة ١١٦، وزارة الخارجية، فرنسا – مكاتبات. مذكرة من :
Ministere Des Affaires Etrangeres, Direction d, Afrique-LevantaAmbassadeur d,EgypteaParis, Le 15Fevrier 1949.

دبلوماسية حاذقة ،حتى لا تثير حفيظة الحكومة المصرية من جراء ذلك الاعتراف، وأنـــهت الحكومة هذا الاعتراف الضمنى المؤقت باعتراف قانونى De Jure بالدولة الإسرائيلية فى ٢١ مايو ١٩٤٩[*] وعين ادوارد جويون Edward Guyon مستشار السفارة الفرنسة فى برن كـأول وزير لفرنسا بإسرائيل[١]

ولم تتوقف المساعدات الفرنسية لإسرائيل عند حد الاعتراف الرسمى بها، بل ساعدت على تدعيم هذه الدولة لوجودها، بمطالبة الحكومة المصرية بتطبيق اتفاقيـــة القسـطنطينية ١٨٨٨ بشأن حرية الملاحة فى قناة السويس علي إسرائيل، حتى تســتطيع أن تقـدم لـــها المساعدات اللازمة، وخصوصا أن شركة قناة السويس أصبحت لها سياسية مستقلة خاصـة تجاه إسرائيل، فلقد كانت لها اتصالات وثيقة مع عدد من اليهود فى مصر وفى فرنسا، وتدل وثائق الشركة على أنها تبرعت للحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨ بمبالغ طائلـــة، وبعـد حرب ١٩٤٨ أقامت مكتبا للاتصال ولتنسيق المعلومات مع المخابرات الإسرائيلية[٢]

ويبدو أن موقف شركة قناة السويس من التعاون مع حكومة إسرائيل لم يكن موقفـــا فرديا ،بل كان بالتنسيق مع وزارة الخارجيـــة الفرنســية، ووزارة الخارجيــة البريطانيــة، ووزارة الخارجية الإسرائيلية ؛وتدليلا على ذلك فقد أتفق مستر بيفيـــن وزيـــر الخارجيـة البريطانية ومسيو شومان وزير الخارجية الفرنسية على مطالبة الحكومة المصرية بتطبيــق حرية الملاحة فى قناة السويس، وبناء على هذا الاتفاق أجتمع مستر بيفين بوزير إســرائيل المفوض بلندن لمناقشة مسألة الإجراءات التى فرضتها الحكومة المصريـــة علـــى نـــاقلات البترول التى تجتاز قناة السويس[٣]

وقد اعتبرت الحكومة المصرية أنها فى حالة حرب مع إسرائيل وأن اتفاقية الهدنـــة سنة ١٩٤٨ لم تنه الحرب بين الطرفين واستناداً إلى هذا فكان من حق الحكومة المصريـــة وفقا لقواعد القانون الدولي تفتيش السفن التى تدخل المياه والموانئ المصرية بما فى ذلـــك بورسعيد والسويس على مدخل القناة للتأكد من أن شحناتها لا تحتوى على مهمات حربيـــة مرسلة لإسرائيل [٤] وأثارت هذه التدابير فرنسا نظرا لحجم التعاون الكبير بين شركة قنـــاة السويس والحكومة الإسرائيلية، ولذلك اعتبرت الحكومة الفرنسية أن هذه التدابير مناقضـــة

(*) رفعت فرنسا تمثيلها الدبوماسى بإسرائيل إلى درجة سفارة فى سبتمبر ١٩٥٢. أنظر محود صالح منسى، مرجع سابق ص ٩٤.

(١) نفس المرجع، ص ٩٣، ٩٤.

(٢) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة،مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط٢، ١٩٩٢، ص ١٠٨ – ١٠٩.

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة ٤٥٣، ملف ٥/٧/٢٠١ ط٢، النشرة اليوميـة لمكتب الصحافة بالسفارة المصرية بباريس ١٩٤٩/٧/٢٣.

(٤) د. وحيد رأفت : إسرائيل وحرية الملاحة فى قناة السويس، السياسية الدولية، عدد ٤٠،أبريل ١٩٧٥، ص٤٣.

لاتفاق القسطنطينية ١٨٨٨، لذلك تقدمت إسرائيل بشكوى إلى مجلس الأمن فى يوليو سنة ١٩٥١، ووقفت دول الغرب الكبرى : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا مع المطالب الإسرائيلية، وقدمت تلك الدول مشروعا لمجلس الأمن يطالبون فيه برفع القيود التى فرضتها الحكومة المصرية على الملاحة فى قناة السويس[١] وكانت الدول الثلاث قد أنذرت مصر برفع القيود فى ظرف يومين ،وإذا رفضت مصر ذلك فإن مندوبى الدول الثلاث سوف يتقدمون للمجلس بمشروع قرار يطالبون المجلس باستخدام سلطته ضد مصر[٢] ووقفت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهولندا والبرازيل وتركيا ويوغسلافيا والاكوادور إلى جانب المشروع، بينما أمتنع الاتحاد السوفيتى والهند والصين الوطنية عن التصويت[٣] وقد صدم الرأى العام المصري بقرار مجلس الأمن لأنه كان يتوقع أن تستخدم روسيا حق الفيتو، وأن تؤيد تركيا مصر، وأعتبر المصريون هذا القرار من صنع بريطانيا[٤] ورغم صدور قرار المجلس بالأغلبية لغير صالح مصر ومطالبة المجلس للحكومة المصرية برفع القيود المفروضة على حرية مرور السفن فى قناة السويس، فقد اعتبرت الحكومة المصرية أن القرار المذكور قراراً سياسيا ليس من شأنه التأثير فى حقوقها المستمدة من القانون الدولى التقليدية فى هذا الشأن وواصلت الحكومة المصرية تفتيش السفن فى مياهها الإقليمية[٥]

فرنسا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ "بداية التواطؤ الفرنسى"

طلبت وزارة الوفد فى شهر مارس ١٩٥٠ الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية واستمرت هذه المفاوضات من مارس ١٩٥٠حتي نوفمبر ١٩٥١، وقد تبين أن الجانب البريطانى بدا أكثر تشددا مما كان فى مفاوضات صدقى – بيفين، وتراجع عما قبله فى تلك المفاوضات، وأنزلق الوفد نتيجة اللهفة والحرص على نجاح المفاوضات إلى التساهل فى مسائل جوهرية كقبول التحالف العسكرى بين مصر وبريطانيا، وقبول الدفاع المشترك فى وقت الحرب، وعودة القوات البريطانية فى وقت الحرب إلى منطقة القنال وإلى أى جهة من أرض مصر، ومع ذلك لم يفد هذا التساهل شيئا، وأصر الجانب البريطانى على استبقاء الاحتلال فى وقت السلم[٦]

---

(١) وثائق قصر عابدين: ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ١٧٩١، ج ١٤، التقارير الصحفية للسفارة المصرية بإنجلترا، مجلس الأمن وشكوى إسرائيل ضد مصر ١٩٥١/٨/٢٩.

(٢) الأهرام : ٢٧ يوليو ١٩٥١

(٣) فؤاد المرسى خاطر: العلاقات المصرية السوفيتية١٩٤٣–١٩٥٦،دار الثقافة الجديدة،١٩٧٦،ص ١٥١–١٥٢

(٤) وثائق قصر عابدين، ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ١٧٩١، ج١٤ تقارير السفارة المصرية فى إنجلترا ،سبتمبر ١٩٥١.

(٥) وحيد رأفت : مرجع سابق، ص ٤٣

Lanczowki, George : The Middle East in World Affairs, Second Edition, Cornell Univ. Press, Ithacha, New York 1958, P.496.

(٦) عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو، ط٣، ١٩٨٧، دار المعارف، ص ٢٩.

وفى هذه المفاوضات طرح أسم إسرائيل فى الاتفاق المصرى البريطانى، كـــأحد دول الدفاع عن الشرق الأوسط[١] حيث كان السفير البريطانى بالقاهرة على اقتناع بأن الدفاع عن الشرق الأوسط يكون مستحيلا بدون إسرائيل[٢] وكان رد وزير الخارجية المصـــرى بأنـــه: "هذه أول مرة تدخل فيها مشاكل إسرائيل إلى محادثاتهما، وأنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع إسرائيل. ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع إسرائيل على مـــا ترونـــه دون أن يكون لنا به أية علاقة "فيسد اتفاقكم معها "إسرائيل" أى نقص تجدونه فيما قد تعقدون مـــن اتفاق بيننا وبينكم"[٣]

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد أرادت أن تحل كل مشاكلها فى الشرق الأوسط مـــن خلال هذه المفاوضات، بأن تعقد مصر صلحا مع إسرائيل، وأن تقبل هذه الدولة كعضو فـــى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مع مصر، بالإضافة إلى تعديل بنود معاهدة ١٩٣٦، ولكن نتيجة الإصرار المصرى فى المفاوضات على جلاء القوات البريطانية عن مصر والســـودان، وقبول القوات البريطانية فقط فى وقت الحرب فى القاعدة البريطانية فى قناة الســـويس، أو الأماكن التى ترى أنها مفيدة للمتطلبات الحربية، وإصرار الحكومة البريطانية علـــى وجـــود القوات البريطانية وقت السلم والحرب فى قاعدة قناة السويس، أدت إلى اتخـــاذ الإجـــراءات اللازمة لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ٩،١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة الســـودان فـــي ٨ أكتوبر ١٩٥١ــ حيث قال النحاس كلمته المشهورة أمام مجلس النواب والشيوخ المصـــوى: "من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ،ومن أجل مصر أطالبكم بإلغائها[٤]

وفى أثناء المفاوضات العسكرية بين مصر وبريطانيا حرصت الحكومـــة البريطانيـــة على جعل الولايات المتحدة على علم تام بتفاصيلها، وكذلك فرنسا وإن كان بدرجة أقل[٥]

وأصدرت السفارة البريطانية بالقاهرة نتيجة لقرار الحكومة المصرية بإلغاء المعاهدة، بيانا أعلنت فيه "أن إلغاء الحكومة المصرية للمعاهدة من جانبها وحدها عمل غير قـــانونى ويخالف أحكام المعاهدة، وأن الحكومة البريطانية تعتبرها سارية المفعول، وتعتزم التمســـك بحقوقها بمقتض هذه المعاهدة[٦]

---

[١] نفس المرجع، ص ٣٢.
[٢] وزارة الخارجية الملكية : محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة مارس ١٩٥٠- نوفمبر ١٩٥١ ،القاهرة ١٩٥١ ،ص ص ٥٠-٥١ ،محادثة بين وزير الخارجية المصري والسفير البريطاني بالقاهرة،٣-٨-١٩٥٠
[٣] نفس المصدر، محادثة بين وزيري الخارجية البريطانية والمصرية، فى وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٤-١٢-١٩٥٠
[٤] نفس المصدر، ص ١١٧ بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء في مجلس البرلمان بتـاريخ ٨-١٠-١٩٥٠.
Longgood, F.William : Suez Story :key to the Middle East New York, 1957, P.116.
صلاح البستاني :معركة القنال كما شاهدتها ١٩٥١-١٩٥٢ ،مكتبة العرب ،ط١، ١٩٥٦ ،ص ١٠
[٥] هدي عبد الناصر :مرجع سابق، ص ٣٣٠
[٦] الرافعى : مقدمات ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٣٥.

ونلحظ أن الدول الغربية قد ساندت بريطانيا وأيدتها فى موقفـــها المعــارض للقـــرار المصرى فشنت الولايات المتحدة(*) حملة شديدة على مصر بسبب إلغائها المعاهدة فى بيـــان رسمى أصدره وزير خارجيتها.

وأعربت الحكومة الفرنسية عن استيائها لمسلك الحكومة المصرية، وأعلنت الحكومة الأمريكية والفرنسية تأييدهما لبريطانيا، وقد بنت الحكومتان رفضهما ومعارضتـــهما لقـــرار مصر على أساس أن الوضع القانونى للمعاهدة لا يعطي لمصر حق الإلغاء من جانب واحـــد(١) كما شبهت الحكومة الفرنسية إلغاء النحاس لمعاهدة ١٩٣٦ بحركة محمد مصدق في إيران(٢)

ورأت الحكومة البريطانية أن تسارع بتقديم المقترحـــات الغربيـــة قبـــل أن يصـــدق البرلمان المصرى على مشروعات القوانين التى تقدم بها النحاس إلـــى المجلـــس لإلغـــاء معاهدة ١٩٣٦، وقد قابل سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وزير الخارجية المصرى محمد صلاح الدين وقدموا له المقترحات التى رفضتها مصر بعد ٤٨ ســاعة مـــن تقديمها والتى تقضي بإنشاء قيادة متحالفة للشرق الأوسط تكون مصر عضوا فيها(٣)

كما أدلى المندوب الفرنسى لدى حلف شمال الأطلنطى فى حديثه للمندوب البريطـــانى فى المجلس، اهتمام الحكومة الفرنسية بتطور الموقف فى مصر، وأن فرنسا لن تقف موقف المتفرج، وأن الحكومة الفرنسية تتفق كلية مع الحكومة البريطانية، فى اعتبـــار أن جـــلاء الجنود البريطانيين من منطقة القناة، لا يمكن تصوره بأية حال تحت التهديد، وأنـــه يجـــب علي الحكومة البريطانية ألا تقبل إلغاء الاتفاقات التى أبرمتها مع مصر، وتعتقد الحكومـــة الفرنسية أن الأحداث التى تقع فى مصر تبين ضرورة انتهاج سياسية للتضامن بين الـــدول الغربية، وهى سياسية تلتزم بها الحكومة الفرنسية بوجه خاص(٤)

ولم تكتف الحكومة الفرنسية بذلك بل أنها قررت إعادة احتلال القاهرة والإسكندرية بالتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة. ففى حديث بين وزير الخارجية البريطـــانى مســـتر

(*) كانت الولايات المتحدة قد رتبت مع الحكومة البريطانية الاستراتيجية الدفاعية لمنطقة الشرق الأوسط، قبـــل بـــدء المفاوضـــات المصرية البريطانية فى مؤتمر عقد بمالطة فى ٢٤ يناير ١٩٥١ حضرة الأميرال كارنى Carney قائد القوات البحرية الأمريكية فى غرب الأطلنطى والبحر المتوسط، والجنرال روبرتسون Robertson قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط، وقد غضبت فرنسا لأنها لم تدعى إلى هذا المؤتمر الأنجلو أمريكى أنظر لمزيد من التفاصيل:

Le Figro : 16 Mars 1951 P.7

(١) فاديه سراج الدين : مرجع سابق، ص ٩٨،٩٩.

(2) Politique Etrangeres : Mai 1952 (2) General Catroux : Les Etates Arabes et Occident PP. 233 - 234.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن المقترحات الرباعية، انظر الرافعى : مقدمات ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ٣٥، ٤٧.

(٤) محمد حسنين هيكل : مرجع سابق، ص ٧٠٣، وثيقة رقم ٥٧ من مندوب المملكة المتحدة لدى مجلس شـــمال الأطلنطـــى إلـــى وزارة الخارجية، رقم ٤٦٨ توزيع مقيد، ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥١.

أيدن والسفير الفرنسى بلندن مسيو ماسيجلى حول الأحداث فى مصر قال أيدن: "للسفير"الفرنسى" لقد منحنا الأمريكيين تأييدا كاملا، فقال مسيو ماسيجلى أن هذا أمر جيد. إلا أنه يعتقد (ماسيجلى) فى حال اضطرارنا (بريطانيا) إلى اتخاذ إجراء أقوى وأقسى، وكان يعنى بذلك حسبما أعتقد احتلال الإسكندرية والقاهرة فإن إجراء من هذا القبيل يجب أن يكون ثلاثيا، إن أمكن، من قبل الفرنسيين، والأمريكيين ومن قبلنا. وأعرب عن الأمل فى أن نبحث الأمور على هذا الأساس. وربما لا يستطيع الأمريكيون إرسال جنود، ولكنهم على الأقل يستطيعون إرسال سفينة حربية وقد فهمت أن الفرنسيين مستعدون للقيام بالشيء نفسه. وقد أوضح سعادته "ماسجيلى" أن حكومته مشغولة جدا بهذا الموقف لأن مصالح فرنسا التجارية والمالية فى مصر أكبر من مصالحنا، إلا إنه من المهم أن نقف معا، وكان الاقتراح هو أنه يجب أن ننسق خططنا فى حالة تدهور أسوأ المواقف إلى الأسوأ[١]

ومن هنا يتضح أن التواطؤ الثلاثى تم فى سنة ١٩٥١ لضرب مصر كما اقترحت الحكومة الفرنسية، ولكن الذى تغير فقط فى هذه التواطؤ المكبر عام ١٩٥٦ هو إدخال إسرائيل مكان أمريكا حتى تحقق بعض المصالح الخاصة بها فى المنطقة العربية، ولتكون حجة للتدخل الأنجلو فرنسى فى مصر، أى أن الذى تغير من التواطؤ الأول سنة ١٩٥١ إلى التواطؤ الثانى، والذى نفذ بالفعل هو إدخال وإخراج دولة من أحد دول التواطؤ، ولم تتغير فكرة التواطؤ ذاتها، وإن أجل ميعادها إلي سنة ١٩٥٦، حيث توافرت الأسباب الأقوى للتدخل والتواطؤ الثلاثى.

تحسبا لتدهور الموقف بالإسماعيلية فى حركة عدائية ضد الأجانب اجتمع السفير الفرنسى بالقاهرة بأعضاء الجالية الفرنسية بالإسماعيلية طالبا منهم تحسين علاقتهم ومعاملتهم مع المصريين، مبينا أن الجالية الفرنسية تقدم أجل الخدمات لفرنسا إذا ما تصادقت مع المصريين[٢]

وفى أثناء ذلك نشطت المقاومة الوطنية ضد معسكرات الاحتلال وقررت الحكومة المصرية سحب كل العمال المصريين من العمل فى قاعدة قناة السويس وصدرت الأوامر إلى وحدات من الجيش البريطانى بالعمل فى مجالات النقل والتخزين والتفريغ والاتصالات وأصبح وجودها فى الشوارع استفزازاً لا يطاق نتج عنه وضع مفجر فى منطقة القناة[٣]

---

(١) نفس المصدر: وثيقة رقم ٦٦، محادثة بين وزير الخارجية البريطاني والسفير الفرنسى بلندن،فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥١ رقم ١٢٧٤ "سرى" ص ص ٧١٧ – ٧١٨.

(٢) وثائق قصر عابدين، ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ٧١٣٨، مذكرة من وزير الحربية والبحرية إلى رئيس ديوان جلالة الملك بالنيابة فى ١٩٥١/٢/١٤.

(3) Longgood, F. William : op. Cit PP 166 117.

وتباحثت الخارجية البريطانية مع شركة قناة السويس فى تحديد السياسية الواجب اتباعها نتيجة لسحب العمال المصريين من قاعدة قناة السويس، وكان من رأى جورج بيكو M.Geroge Picot نائب رئيس شركة قناة السويس، كما أبداه للخارجية الفرنسية، هو إرسال سفينة حربية فرنسية إلى منطقة القنال لحماية الملاحة فى قناة السويس، ولتقليل إثارة الشكوك المصرية اقترح جورج بيكو تكوين لجنة دولية ذات طابع مدنى فى منطقة قناة السويس، تكون مهمتها حماية الملاحة فى قناة السويس، كما خشى من رغبة المصريين في تأميم قناة السويس، وأتفق السفير الفرنسى بلندن مع جورج بيكو على أهمية إنشاء اللجنة الدولية، وأهمية إرسال السفينة الحربية الفرنسية إلى بورسعيد، وأنه كلما أرسلت فى أقرب وقت سيكون مفيداً ومهما لبريطانيا[1]

والغريب فى الأمر أن الخارجية الفرنسية تركت معالجة الموقف برمته لأعضاء مجلس شركة قناة السويس، ولم تتدخل الخارجية الفرنسية فى معالجة أو تعديل أو رفض السياسية التى أقرها مجلس إدارة الشركة، فى تعامله مع الموقف بل كان دور الخارجية الفرنسية، تقديم هذه السياسية لبريطانيا إذا لم يقدمها مجلس إدارة القناة، ففى مذكرة أعدها مسيو شارل رو ـ رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس عن المقترحات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة الفرنسية، لمعالجة الموقف المتدهور فى قناة السويس، نتيجة إضراب بعض عمال الأرصفة ومن فى مستواهم، وإضراب بعض موظفى الشركة المصريين ـ بين أنه إذا توقفت الملاحة بشكل تام لمدة يومين أو ثلاثة فسيكون معنى ذلك انتشار الفوضى، ولذلك فإنه من المهم والحتمى التدخل السريع بشكل لا يعوق طبيعة علاقة الشركة مع الحكومة المصرية، ولكن إذا حدث التوقف - الملاحة - بسبب المصريين فإنه يجب اتخاذ إجرائيين أحدهما الاتصال بالحكومة المصرية، والأخر الاتصال بالدول الرئيسية المعنية (بالإضافة للملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وإيطاليا)، وسيكون الهدف من هذا الاتصال هو إرسال سفن وفنين على سطحها لإحلالهم محل الموظفين المصريين، وأنه سيكون من المهم إبلاغ الحكومة المصرية أن هذا التدخل لم يتخذ لتحقيق أهداف سياسية، ولكن لأسباب متعلقة بأمن القناة، وبين مسيو ماسيجلي Massigli أن الحكومة الفرنسية تعتبر أن تدخلا من هذا النوع يجب أن يتخذ من البداية، ولذلك قررت أن تتصل بحكومات الولايات المتحدة، ونيوزيلندا والنرويج وإيطاليا، لتسألهم إذا كانوا

---

[1] F.O. 371/ 97004/ 73069 J .142216, British Embassy, Paris to R.J. Bowker, Assistant under Secretary of State, Confidential, Jan, 1952.

يتفقون فى الرأى معها في هذه الخطة... وإذا ما توصلنا إلى اتفاق بين الدول المعنية فيجب الاتصال فورا بالحكومة المصرية عن طريق الدول المعنية معبرين لها عن الأضرار التى تنجم عن إمكانية تعطيل الملاحة فى القناة ،وبدون ذكر أى شئ عن خطة التدخل، وذكر مسيو ماسجيلى أن حكومته وصلت إلى هذا الحل بعد المناقشة مع رئاسة مجلس إدارة شركة قناة السويس"(١)

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد امتعضت من المطالب الفرنسية لأنها لا تحقق إلا المصالح الفرنسية فقط دون النظر للمصالح البريطانية، ففى لقاء بين مسيو شارل رو وسير وليم سترانج William strang، أشار الأول إلى ضرورة عقد مؤتمر دولى من الدول المعنية لمناقشة التدهور فى منطقة القنال ،وذلك لاتخاذ إجراءات مشتركة أو متطابقة مع الدول البحرية المعينة إزاء الحكومة المصرية، ولوضع خطة لمواجهة احتياطات الفنيين اللازمين للاحتفاظ باستمرار العمل في قناة السويس، إذا ما انسحبت أو أجبرت الحكومة المصرية العمال المصريين على الانسحاب "وإنه يجب اتخاذ هذه الإجراءات دون علم الحكومة المصرية فى البداية على الأقل، ويعلق سترانج على ذلك بقوله: "بأن المطالب الفرنسية تحتاج إلى دراسة إضافية مبينا أن الاقتراح الفرنسى لم يتعرض للمطالب البريطانية، من حيث تقديم المساعدات لتخفيف الحمل على البحرية البريطانية، وقد بين مسيو رو أن الحكومة تراجعت عن فكرة المساعى الدبلوماسية مع الحكومة المصرية، وأن حكومته تصر على اتخاذ موقف لكل الدول الأوربية فى مؤتمر دولى وبشكل عاجل وملح"(٢) ولم يكتفى مسيو رو بذلك بل بين لنظيره البريطانى "بأنه إذا حدث إضراب أو لم يحدث من موظفى شركة قنال السويس، فيجب إبلاغ "الحكومة المصرية" أهمية المحافظة على الملاحة فى قناة السويس واستمرارها"(٣)

وقد تعرضت المذكرة الفرنسية والاقتراحات الفرنسية إلى دارسة مستفيضة من الخارجية البريطانية، التى عدلتها لتتناسب مع مصلحتها وحتى تحتفظ فى نفس الوقت بمساعدة الحلفاء – ومنها فرنسا طبعا – لها فى مصر، وقد بينت الدراسة البريطانية للمقترحات الفرنسية أن الحكومة الفرنسية "تخشى على وضع شركة قناة السويس، من اتخاذ الحكومة المصرية إجراءات ثأرية ضدها إذا ما انتهى النزاع المصرى البريطانى، وأن الحكومة

---

(1) F.O. 371/ 97004/ 730 69. Note .M.L.Roy To African Department , Jan15, 1952

(2) F.O. 371/97004/ 74069 - top Secret - Note from Allen Jan 17, 1952 .

(3) Ibid.

الفرنسية أرادت تجنب ذلك بإشعار الحكومة المصرية بأن الأغلبية العظمى من الدول البحرية سوف لا تسمح بأن تكون مصالحها فى القنـــاة ضحية، وهذا بالطبع مـــناقض للمــــصالح البريطانية، وعلى طرفى نقيض منها ،وأعتقد أن أفضل طريقة لحماية شـــركة قناة السويس فى المستقبل هى :

أ-إذا لم نستطع إقناع الدول البحرية بألا تقدم مساعى دبلوماسية حول فشل الشـــوكة، والذى لم يحدث بعد.

ب-فيمكن الحصول على ما نحتاجه من الفنيين بدون انتظار ذلك الفشل، وأعتقـــد أن ذلك أكثر إفادة للحكومة البريطانية من الخطـــة الفرنســـية، التـــى تتجنـــب منحنـــا المساعدة، إلا بعد انسحاب العمال المصريين، ولكن يجب قبـــول المشـــروع الفرنســـى، والذى من الممكن أن يكون أفضل طريقة للتعامل مع الموقف، إذ ما تطور إلى الأســـوأ، ويجب إعلامهم بأن المؤتمر سيعقد فى لندن ،ويجب إدخـــال تعديـــل علـــى المشـــروع الفرنسى يتضمن النقطة أ، ب السابقة"[١]

ونتيجة لهذه الدراسة التى وصلت إلى علم شارل رو، ونتيجـــة أيضـــا لمخـــاوف شارل رو بأن المصريين من الممكن أن يؤمموا القناة، إذا ما تدهورت الأمور أكثر مـــن ذلك، قـــرر شارل رو بالاتفاق مع حكومته، إرسال سفينة حربية فرنسية، كمـــا أتفـــق مسيو رو مع السفير الأمريكى بباريس بأنه إذا ما واجهت قناة السويس إضراب العمـــال المصريين، فإن ذلك يحتاج بالطبع إلى معونة فنية للمحافظة على استمرار الملاحة فـــي قناة السويس، وأنه إذا كان الفنيين من بريطانيا وحدها فإن ذلك ســـينتج عنـــه إثـــارة المشاعر المصرية فيما يتعلق بالقناة نفسها، وأن ذلك يعطى مبررا لفكرة تأميمها، وأنـــه من المهم أن تكون المساعدة الفنية المطلوبة للشركة على أسس دولية، ويجـــب علـــي الولايات المتحدة وفرنسا أن يكونا مستعدين ليقوما بدورهما، وقال الســـفير الأمريكـــى بأنه يتفق مع شارل رو فى هذه النقطة، وأنه يعتبر أنه إذا ما واجهت القناة الحاجة إلى الموافقة على مساعدة فنية للمحافظة على استمرار الملاحة في القناة، فـــإن الســـفن الحربية الأمريكية يجب أن تتحرك فى الحال إلى بور سعيد، لتقوم بواجبها مع الســـفن الفرنسية التى يجب أن تأتى فى هذا الوقت"[٢]

(1) F.O. 371/91004/73069 Note on, Suze Canal by Mr. Allen, 17th Jan. 1952

(2) F.O. 371/ 97004/ 74069, Tel. No 101, 19th Jan., 1952 From, Sir R. Stevenson to F.O "Confidential"

وبناء على المقترحات الفرنسية الجديدة وهو إرسال سفينة حربية فرنسية إلى منطقة القناة ومناقشة تطور المسألة فى قناة السويس، بناء على مؤتمر دولى من الدول البحرية الكبرى الست لاتخاذ إجراء موحد ضد الحكومة المصرية ،اجتمعت الخارجية البريطانية فى ٢٤ يناير ١٩٥١ لمناقشة الرد على مذكرة الحكومة الفرنسية ،وقد حضر الاجتماع مستر إلن R.Allen ومستر د. ف بندال Mr D.V.Bendall ومستر د. أ. هـ. رايت .D. A. H. Wright من وزارة الخارجية البريطانية ومستر و.ن. حنا W.N.Hanna وكابتن ب. و . بروك .B.W. Prock من البحرية ومستر ج.ى. موريس G.I.Morris ومستر ديكنسون Mr.Dickinson من وزارة المواصلات ومستر د.ر. سربيل Mr.D.R.Serpell(١)

وكان رد الحكومة البريطانية الموافقة التامة على المقترحات الفرنسية المتعلقة باتخاذ تدخل دولى لحماية الملاحة فى قناة السويس، ووافقت الحكومة البريطانية على اجتماع الدول البحرية الكبرى الست لوضع خطة هذا التدخل، ووافقت على أن تتقاسم المسئولية الدولية مع تلك الدول فى حماية الملاحة فى قناة السويس، بأن ترسل تلك الدول سفناً حربية إلى القناة كدليل على تضامن الدول البحرية ولمساعدة البحرية البريطانية فى أداء مهمتها، وطالبت الحكومة البريطانية بأن تجرى الحكومة الفرنسية المساعى الدبلوماسية- التى سبق أن اقترحتها من قبل- لدي الحكومة المصرية دون انتظار تدهور فى الموقف، وفى النهاية وافقت الحكومة البريطانية أن تكون لندن هى مقر المؤتمر المزمع عقده ،وأن يكون هذا المؤتمر سرياً ومقتصراً على الممثلين الدبلوماسيين فقط ،ووافق مسيو شارل رو على الرد البريطانى(٢) ولكن الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تعد العدة وبشكل فردى لإعادة احتلال مصر من خلال ثلاث مناطق أساسية: القاهرة والإسكندرية والدلتا فى عملية أعطيت اسم رمزى روديو RODEO(٣)

ويبدو أن الحكومة البريطانية لقد لفتت نظر السفير الفرنسى بالقاهرة بهذه الخطة، وإن كان السفير الفرنسيى لم يعارض هذه الخطة، ولكنه عدلها فبدلا من احتلال الدلتا تحتل بريطانيا منطقة قناة السويس ــ وهو ما نفد فيما بعد سنة ١٩٥٦ – حيث

---

(1) F.O. 371/ 97004/ 730 69 : Suze Canl : Record of Meeting held at the Foreign Office on the 24th January, 1952, "Secret".

(2) F.O. 371/ 9700/ 73069 : Note on Suez Canal, 30th Jan., 1942.

(٣) هناك عدد من الوثائق التى ناقشت هذه الخطة أهمها :

F.O. 371/ 97 037/62449 From Ministry of Defence. London, to : G.H.Q. Middle East Land Forces "Top Secret" 23rd, Jan, 1952.

أتفق ستيفنسون Stevenson فى الرأى مع السفير الفرنسى فى القاهرة كوف دى موفيل، الذى نصح بعدم التدخل العسكرى البريطانى فى الدلتا، وكان رأيه كما نقله السفير البريطانى إلى حكومته" أن الجيش المصرى يسيطر على الموقف وأن بريطانيا ستواجه مهمة مستحيلة إذا حاولت ان تسيطر على الدلتا بقوة السلاح، حيث ستكون هناك مقاومة من الجيش يمكن بلا شك التغلب عليها، ولكن حتى فى هذه الحالة فإن الملك والحكومة لن يتعاونا، والنتيجة ستكون فوضي كاملة، لا يمكن أن تتعامل معها القوات البريطانية، وفى رأيه أن مشاعر المصريين مثارة إلى درجة إنهم مستعدون للانتحار على طريقة مصدق، وفى هذه الظروف يعتقد أنه إذا كانت بريطانيا تنوى استخدام القوة، فمن الأفضل نصحها بأن تقوم بذلك فى منطقة القنال، فمن الحيوى هنا المحافظة على مركزها حتى لو أدى ذلك إلى فصل المنطقة عن باقى مصر وإنشاء حكومة عسكرية وطرد بعض الآلاف من مثيرى المتاعب، وأنه إذا قامت الحكومة المصرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا رأى السفير الفرنسى أن فصل منطقة القناة عن باقى مصر هو سبيلنا الواضح"(١)

وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بتفويت الفرصة على البريطانيين والفرنسيين على التدخل الدولى فى مصر، ولم يكن هذا التأجيل للفرصة نهائيا بل احتجاج لخمس سنوات حتى تم تجميع مبررات كل دولة للتدخل فى مصر، ونلحظ أن :

١ – أن شركة قناة السويس حركت أزمة إلغاء المعاهدة، وأن الموقف الفرنسى قد حدد بشكل نهائى من قبل مسيو شار رو رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس.

٢ – أن إمكانية تأميم المصريين لشركة قناة السويس لم تكن بعيدة عن أعين الفرنسيين والغرب سنة ١٩٥٢ نتيجة للازمة.

٣ – ظهور إسرائيل لأول مرة فى مناقشة النزاع البريطانى المصرى لتكون جزءاً من الدفاع عن الشرق الأوسط وأحد الدول الأعضاء به.

٤ – لم يكن التواطؤ الثلاثى الأمريكى البريطانى الفرنسى – وأن استبدال فيما بعد حسب الاقتراح الفرنسى بالدول البحرية الست – بعيداً عن أعين السياسية الخارجية الفرنسية.

---

(1) F.O. 371/96862, Tel. No 203, 27 1-1952 Steveson to F.O. Immediate and Top Secret.

٥- لم تكن إسرائيل بعيدة عن التواطؤ الفرنسى فى ذلك الوقت المبكر، حيث أنه أثناء إحداث القناة هربت شركة المساجيرى مارتييم الفرنسية والمعروفة بميولها الصهيونية شحنة ذخيرة إلى السلطات الإسرائيلية فى حيفا[(١)] ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن تستطيع إظهار التعاون الإسرائيلى الفرنسى.

٢-العلاقات الدبلوماسية ١٩٥٢ ١٩٥٦

إعادة تنظيم سفارة مصر بباريس

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ نقطة فاصلة فى العلاقات الدبلوماسية المصرية الفرنسية، كما كانت توجهات ثورة يوليو السياسية فيما يتعلق بالاستعمار سببا فى زيادة توتر هذه العلاقات، وإن كانت هذه التوجهات ليست بجديدة على الفكر السياسى المصرى، ولكن الشئ الهام هو جدية تنفيذ هذه التوجهات، ومن منطلق أن كل ثورة فى محاولتها لتثبيت أقدمها تحاول إزاحة سياسيو العهد السابق عليها، ووضع أسس جديدة، ورجال جدد يتماشون مع سياسة الثورة وتنفيذها، قامت ثورة يوليو بذلك على مستويين بالنسبة للعمل الدبلوماسى :

المستوى الأول : خاص بإعادة تنظيم العمل فى السفارات والقنصليات.

المستوى الثانى : تغيير السفراء ووضع سفراء جدد يتماشون مع السياسية الثورية.

المستوى الأول :

ولم تكن سفارة مصر بباريس بعيدة عن هذا التعديل، فبالنسبة لإعادة العمل فى سفارة باريس، فعند قيام الثورة تقلصت أنشطة وزارة الخارجية المصرية إلى أعمال روتينية بسيطة[(٢)] وهذا التقلص بطبيعة الحال كان لصالح الضابط الذين تولوا أو خططوا السياسية الخارجية وتنظيم العمل الدبلوماسى، وليس أدل على ذلك من أن الذى وضع تنظيم العمل بالسفارات المصرية بالخارج، مدير المخابرات الحربية[(٣)] ! ولقد قام مدير

---

(١) الرافعى : مقدمات ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ١١٣.

(2) Cremeans, Charles : The Arabs and the world : Nasser,s Arab Nationalist Policy, Council on foreign Relations, Fredick A- Praeger, Publishers, New York, London, 1963 PP 34 35.

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٠٠، ملف ٨/١/٢٠١ تنظيم العمل بسفارة مصر بباريس، مذكرة من مدير المخابرات الحربية إلى وكيل وزارة الخارجية رقم أ (٢٢٧، ٥٥٤) "سرى جدا" القاهرة ١٩٥٣/٤/٢٧.

المخابرات الحربية بوضع خطة العمل للسفارة المصرية بباريس علـــى شـــكل الأوامـــر العسكرية على النحو الآتى :

١- يجتمع أعضاء مكاتب السفارة دوريا برئاسة السفير لتبادل وجـــهات النظـــر العامة فى السياسية العالمية ويقوم الســـفير بإعطـــاء التوجيـــهات العامـــة للسياســـية المصرية المرسومة.

٢- يكلف السفير أعضاء المكاتب بالســـفارة بـــالعمل المشـــترك علـــى صـــورة مجموعات حسب المواضيع التى لهم دراية خاصة بها، ومدى اســـتعدادهم لـــها بغـــض النظر عن اختصاصاتهم الأصلية، وتقوم كل مجموعة بجمع المعلومات المتيســـرة عـــن الوضع الذى تكلف به مع تزيله بالاستنتاجات المناسبة.

٣- يقوم مكتب الصحافة بتقديم قصاصات الصحف والمراجع المناسبة المتيســـرة إلى المجموعات المختلفة، مع عمل التسهيلات اللازمة لإمكان الحصول على أكـــثر مـــا يمكن من المعلومات.

٤- تقوم كل مجموعة فى الاجتماع الدورى بعرض المعلومـــات التـــى جمعتـــها وتطرحها للمناقشة.

٥- تقوم كل مجموعة بتقديم صورة من معلوماتها الي رؤســـاء المكـــاتب قبـــل الاجتماع ليتمكن أى مكتب من مكاتب السفارة أو المفوضية من استخلاص المعلومـــات التى قد تفيد، علاوة على ما استقر الرأى عليه بعد المناقشة.

٦- يقوم مكتب السفير بكتابة التقارير بخلاصة المعلومات التـــى توصـــل إليـــها الاجتماع وبالشكل الذى يراه السفير مناسبا لرفعة إلى الجهات المختصة بالقاهرة[١]

ونلحظ أن الخطة التى وضعها مدير المخابرات العسكرية لعمل السفارة المصريـــة بباريس تلغى عقل السفير، إلا من مجموعة من الأوامر يجب عليه طاعتها، كمـــا أنـــها ركزت على الأوامر ولم تركز على الكيفية التى يمكن أن تنفذ بها هذه الأوامر، من حيث العدد اللازم لموظفى السفارة القادرين علـــى تنفيـــذ تلـــك الأوامـــر فـــى التشـــكيلات والمجموعات التى وضعها البكباشي مدير المخابرات، ومن هنا أتت الشـــكاوى العديـــدة والمقترحات أيضا من سفير مصر بباريس لملاقاة العجز فى تنفيذ هذه الخطة.

---

[١] نفس المصدر.

فقد تقدمت سفارة مصر بباريس بمذكرة لوزارة الخارجية المصرية تشكو فيه من عجز المكتب الصحفى على أداء مهمته، حيث أنه :" لا يوجد إلا موظف واحد قائم بأعمال المكتب، وترى السفارة أنه تقديرا لأهمية هذا المكتب فلابد من تزويده بعناصر نشطة صالحة حتى يتيسر له القيام بمهمته على الوجه الأكمل، خصوصا وأن لإسرائيل دعاية صحفية واسعة تحتاج إلى مجهود لمقاومتها، حيث لا تكفى اتصالات السفير بأصحاب الصحف ومديرها وخصوصا أن باريس عاصمة من عواصم النشاط السياسيى فى العالم، ومركزا لكثير من المنظمات الدولية، فضلا عن نشاط حكومة فرنسا المتشعب مما يستدعى تتبعه أول بأول، ومن أجل ذلك ترجو السفارة تعزيز المكتب الصحفى فى باريس بتعيين العدد الكافى من الموظفين[١]

ويبدو أن وزارة الخارجية لم تنظر فى طلب السفير، الأمر الذى جعله يتقدم بشكوى أخرى للوزارة شارحا فيها كل الأعمال التى يجب أن تقوم بها السفارة، ولفت نظر الوزارة إلى التوجهات الأساسية فى سياسية مصر الخارجية، فيما يتعلق بسياسية فرنسا إزاء الشمال الأفريقى، وإسرائيل وحلف بغداد، وتتبع الأعمال التى يجب على السفارة تتبعها، ثم وصف العجز الذى تعانى منه السفارة لوزير الخارجية قائلا :"ولعل سيادتكم توافقوننى فى الرأى، أن هذه الصورة المصغرة جدا للنشاط الجارى فى باريس يستحق من السفارة اهتماما بالغا وموالاة مستمرة مما تسترعى انتباه الوزارة للنظر فى حال السفارة على ماهى عليه الآن من نقص شديد فى عدد الموظفين"[٢] ثم عبر عن عدم رضاه عن سير العمل بالسفارة وطلب تزويده بالعدد اللازم من الموظفين ثم استطرد قائلا "إن أعمال السفارة الآن غير بالغة رضائى لأن التقارير تكتب بسرعة، وهناك من المواضيع ما يستحيل علينا استحالة مادية الكتابة فيه، لقلة الأيدى العاملة فنحن نبذل جهد المقل، فإن شئتم أن تشدوا أزرنا بمن طلبنا من معاونين أصبتم خير الصالح العام، وأزحتم عنا عبئ عدم الرضا والشعور بالقصور"[٣]

ولم تقم الوزارة بأى إجراء سوى تعيين ملحق ثقافى، وأكتفت فقط باعتماد الخطة التى وضعها مدير المخابرات الحربية.

---

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ١٤٩٢، ملف ١/٣٢/٤٦ تنظيم وزارة الخارجية ١٩٥٥– ١٩٥٨ ،مذكرة من مدير إدارة الصحافة إلى مدير عام مصلحة الاستعلامات "سرى" بدون تاريخ.

(٢) نفس المصدر، مذكرة رقم ٣٩ سرى من سفير مصر بباريس إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بتاريخ ١٩٥٦/١/٣٠.

(٣) نفس المصدر.

المستوى الثانى :

قامت ثورة يوليو بتغير السفراء وإحلال سفراء جدد فى سفارة مصر ببـــاريس، ولم تنتظر الثورة طويلا لإجراء هذا التغيير مثلما انتظرت فى إجراء التغيير الأول، فبعد ثلاثة شهور فقط من الثورة صرح اللواء محمد نجيب بأنه قد أعـــد مشـروعا جديـدا للحركة الدبلوماسية، وأرسله للديوان الملكى لتوقيعه من الوصى على العرش"[١]

وكان سفير مصر فى باريس عند نشوب الثورة أحمد ثروت بك، وقد مارس عمله منذ العهد الملكى، وتوطئة لإزاحتة من وظيفته، عين سفيرا مفوضا بأثينا، وعين عدلـى اندراوس السفير المفوض بأثينا سفيرا مفوضا بوزارة الخارجية المصريـــة[٢] وأصبـح منصب سفير مصر بباريس خاليا ثم عين عدلى أندرواس[*] مندوبا فوق العادة ووزيـــرا مفوضا من الدرجة الأولى لدى حكومة فرنسا[٣]

والواقع أن الحكومة الفرنسية لم تكن ترغب فى تعيين عدلى أنـــدراوس ســفير لمصر بباريس نظرا لخطبه الشديدة ضد فرنسا فى اجتماع الأمــم المتحـدة فــى عــام ١٩٥١ أثناء نظر قضية مراكش، ولذلك تباطأت الخارجية الفرنسية فى قبول الترشـيح، الأمر الذى جعل وزير الخارجية المصرية، فراج طايع يجتمع بالسفير الفرنسى بالقاهرة كوف دى مورفيل للوقوف على الأسباب الحقيقية لتأخر الحكومة الفرنسية فى الرد علي ترشيح الحكومة المصرية لعدلى أندرراوس كسفير لمصـــر فـــى بـــاريس[٤] ووافقـت الخارجية الفرنسية على الترشيح فى النهاية وقدم عدلى أندرواس أوراق اعتماده فـــى ديسيمبر ١٩٥٢ لرئيس الجمهورية الفرنسية مسيو فنسان أوريول[٥] وكان أنـــدرواس سفيراً وطنيا ونشطا، وإن كان لم يستمر فى وظيفته أكثر من ستة شهور حيـــث قـدم استقالة إلى وزارة الخارجية المصري بعد هذه المدة القصيرة التى قضاها سفيرا لمصـو بباريس[٦] ولم أتبين الأسباب التى أدت إلى استقالته،ولكن يبدو أن فرنسا لها يـــد فـــي ذلك، وخصوصا أنها قد رفضت ترشيحه من البداية.

---

(١) الأهرام ١٦ أكتوبر، ١٩٥٢ ص ٨.

(٢) الأهرام ١٧ أكتوبر، ١٩٥٢ ص ١١.

(*) حصل عدلى أندراوس على ليسانس الحقوق الفرنسية عام ١٩٢٥ ودبلوم العلوم السياسية والاقتصادية من فرنسا ١٩٢٧، عين قاضيا بالمحاكم المختلطة حتى ١٩٤٦ ،ثم عين مديرا للإدارة الإفرنجية بديوان جلالة الملك، واختير وزيرا مفوضا ومندوبا فوق العادة لمصر فى اليونان فى أواخر ١٩٤٩. لمزيد من التفاصيل أنظر محمد. رفعت المحامى، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) دار الوثائق، محافظ عابدين، محفظة رقم ٥٦، وزارة الخارجية، تعيينات قناصل ١٩٠٢/١٢/٢٠ – ١٩٥٤/٤/١٦.

(٤) الأهرام : ١٦ إكتوبر ١٩٥٢ ص ٨.

(٥) الأهرام : ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ ص ٦.

(6) Le Figaro, Juillet 16, 1953, P.3.

وبناء على استقالة عدلى اندراوس رشحت الخارجية المصرية محمود صالح الفلكي(*) سفيرا لمصر بباريس، ووافقت الخارجية الفرنسية على الترشيح، وقد استمر محمود صالح الفلكى فى وظيفة حتى أبريل ١٩٥٥(١) ثم عينت الحكومة المصرية كمال الدين عبد النبى سفيراً لمصر بباريس – وهو أخر سفير لمصر فى باريس خلال فترة الدراسة – الذى قدم أوراق اعتماده لرئيس الجمهورية الفرنسية فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٥، حيث طلب رئيس الجمهورية من السفير بذل جهده لتحسين العلاقات بين مصر وفرنسا، حيث كان هناك توافق بين سياسية فرنسا ومصر فى الشرق الأوسط – حسب ظن رئيس الجمهورية – فشرح السفير المصرى لرئيس الجمهورية الالتزامات المصرية تجاه دول شمال أفريقيا، فرد الرئيس بأنه "يفهم كل الفهم موقف مصر، إلا أنه يود لو أن مصر ابتعدت فى تنفيذ سياستها عن كل ما يعتبر مسيئا لعلاقات بينها وبين فرنسا... فمن الممكن أن تداوم مصر على مساعدة بلاد شمال أفريقيا دون أن تبلغ لهجة الإذاعة المصرية درجة العداء السافر لفرنسا"(٢) كما ناقش مسيو رينيه ما سيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية مع السفير المصري المشاكل التي تسبب توترا في العلاقات المصرية الفرنسية وعددها على النحو التالى: حملة راديو القاهرة، تدريب الثوار (فى الشمال الأفريقى)، تهريب الأسلحة المصرية الي دول الشمال الأفريقى، وطالب ماسيجلي من السفير المصري، تخفيف حدة إذاعات صوت العرب وإنهاء الحملة العنيفة التى تتعرض لها فرنسا فى الصحافة المصرية، مهددا السفير المصرى باللجوء إلى وسائل أخرى، إذا لم تنجح الوسائل الودية فى تصفية جو العلاقات قائلا: "وإنى لأرجو أن يكون فى وسعنا أن نصفى خلافاتنا بالطريق الودى بدلا من اللجوء إلى وسائل أخرى تقابلونها من جانبكم بالمثل، مما قد يؤدى إلى نتائج تضر بمصالح البلدين"(٣)

(*) ولد محمود صالح الفلكى فى فبراير ١٩٠٢، حصل على بكالوريوس فى العلوم الاقتصادية من جامعة كمبردج بدرجة الشرف سنة ١٩٢٤، عين في فبراير ١٩٢٥ بوظيفة أخصائى بمكتب السكرتير المالي لوزارة المالية، ثم عين مفتشا بإدارة الشركات ،ثم مديرا لمكتب وزير المالية ١٩٣٤، وفى عام ١٩٤٦ عين نائبا للمحافظ المصرى لصندوق النقد الدولى بواشنطن ،وظل بواشنطن حتى سنة ١٩٥١، ثم عاد إلى مصر وكيلا لوزارة المالية والاقتصاد، وفى أوائل عام ١٩٥٢ عين قومسيرا جمركيا، وقومسيرا للحكومة لدى البنك الأهلى، كما عين مندوبا لدى بنك التسليف العقارى والزراعى المصرى. ولمزيد من التفاصيل انظر: دار الوثائق القومية الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية – محفظة رقم ١٣٥٧ ملف ٩٦/١٢٢/١٠٢ تعيينات وتنقلات السلك السياسى المصرى فى الخارج ١٩٤٧ – ١٩٥٨. مذكرة بيان حالة محمود صالح الفلكى وكيل وزارة المالية والاقتصاد .

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣٥٧ ،ملف ٩٦/١٢٢/١٠٢ تعيينات وتنقلات السلك السياسى المصرى فى الخارج ١٩٤٧ – ١٩٥٨، مذكرة رقم ١ (سرى) من القائم بأعمال السفارة المصرية بباريس عبد الحميد نافع زاده إلى الوكيل الدائم لوزارة الخارجية المصرية، باريس فى ٥ يناير ١٩٥٤.

(٢) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥ ،ملف ١٠٢-٧-٢ج ١ ،مذكرة رقم٨٧ سري، من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبي لوزير الخارجية المصر ،باريس سبتمبر ١٩٥٥

(٣) نفس المصدر: مذكرة رقم ٨٨ سرى من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى لوزير الخارجية المصرية بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٥٥.

وإكمالا للتغير الدبلوماسى في السفارة المصرية بباريس عينت الحكومة المصرية البكباشي أركان حرب ثروت عكاشة ملحقا عسكريا للسفارة المصرية بباريس[1]

ونلاحظ أن الخارجية المصرية قد عينت سفيرين فقط منذ نشوب ثورة يوليو وحتى انتهاء فترة الدراسة .أما بالنسبة للتغير الدبلوماسي الفرنسي منذ نشوب الثورة، فقد رشحت الحكومة الفرنسية مسيو فيلب بوديه Philippe Boudet [2] ووافقت الحكومة المصرية فى نوفمبر ١٩٥٤على ترشيح مسيو بوديه[*] سفيرا لفرنسا بالقاهرة[3] ونظرا لسوء حالة مسيو بوديه الصحية، عينت الحكومة الفرنسية مسيو أرمان بلانكيه دى شايلا[*] Armand de Balanquet du Chayla سفيرا فوق العادة لها بالقاهرة فى فبراير ١٩٥٥[4] وهو آخر سفير فرنسى بالقاهرة خلال فترة الدراسة.

فرنسا وثورة يوليو ١٩٥٢

بعد انتصار الثورة اتصلت قيادتها بالسفارتين الأمريكية والبريطانية، وأبلغاها أن حركة الجيش حركة داخلية هدفها الإصلاح، وأنها لا تتصل من قريب أو بعيد بأية عوامل خارجية واتصلت أيضا بالسفارات الأجنبية وطمأنتها على أرواح الأجانب وأموالهم، وأكدت حرص الجيش على الأمن والنظام، فلزمت السفارات الأجنبية عامة موقف الصمت والحياد[5]

---

[1] دار الوثائق القومية، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣٤٧، ملف ٨٤/١٢٢/١٨٢ ج١، الملاحق الجويين والعسكريون.

[2] دار الوثائق القومية : الأرشيف السري الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٧٨، ملف رقم٢/٨/٣٤ ، مذكرة من:
Ambassadeur de France En Egypt aMinistere des Affairs Etrangeres Le Caire Le 30/ October 1954.

[*] ولد مسيو فيليب بوديه فى ١٩٠١/٨/٢٩ وحصل على ليسانس فى القانون ودبلوم معهد العلوم السياسية. التحق بالسلك السياسى عام ١٩٢٨ ،كملحق بالسفارة الفرنسية باستانبول، وفى الفترة من ١٩٣٠ – ١٩٣٥ كان سكرتير للسفارة الفرنسية بواشنطن، ثم عين وكيلا لإدارة العلاقات الاقتصادية بالخارجية الفرنسية، وفى نفس العام عين سكرتيراً للسفارة الفرنسية فى مكسيكو سيتى، ثم مستشار للسفارة الفرنسية فى الصين ،وفى سنة ١٩٤٢ تطوع فى قوات فرنسا الحرة، وعين فى نفس العام مديرا لإحدى الإدارات بوزارة الخارجية الفرنسية فى لندن ،التى كانت مقرا لحكومة فرنسا الحرة، وفى الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٧ عين مديرا لإدارة آسيا والمحيط الهادى بالخارجية الفرنسية، وفى سنة ١٩٤٧ عين وزيرا مفوضا لسفارة فرنسا بلندن، ومنذ سنة ١٩٥٢ عين سفيرا لفرنسا باستانبول وبلغراد.
لمزيد من التفاصيل، انظر نفس المصدر : مذكرة رقم ٩٩ سرى من سفير مصر بباريس إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، باريس بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٦.

[3] نفس المصدر مذكرة من: Ministere des Affaires Etrangeres, Ambassade de France .2/8/30 (Confidentielle).

[*] ولد مسيو شايلا فى ١٨٩٨/١٢/١٠، حاصل على ليسانس فى القانون ودبلوم فى العلوم السياسية ،عين سنة ١٩٢٤ ملحق بالسفارة الفرنسية باستنبول وواشنطن ومدريد وأوسلو، وأنضم إلى الجنرال ديجول سنة ١٩٤٢ ،وعين مندوبا له فى لشبونة سنة ١٩٤٣ ،وعند تحرير فرنسا عين وزيراً فى لوكسمبورج، ثم سفيرا فى بيروت سنة ١٩٤٦، ثم سفيرا لفرنسا فى السويد سنة ١٩٥٢. انظر نفس المصدر مذكرة من وزير الخارجية دكتور محمد فوزى إلى وزير الدولة لشئون رياسة الجمهورية بتاريخ ١٩٥٥/١/٥.

[4] نفس المصدر: مذكرة من وزير الخارجية المصرية دكتور محمد فوزى إلى وزير الدول لشئون رئاسة الجمهورية بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٥.

[5] الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، ط ٢، ١٩٨٩،دار المعارف، ص ص ٣٢-٣٣.

وكان سفير فرنسا بالقاهرة فى أجازه بفرنسا عند نشوب الثورة فقطع إجازته وعـاد إلى القاهرة بناء على طلب وزارة الخارجية الفرنسية، حيث اجتمع بعلى ماهر باشا رئيـس الوزارة وطمأنه الأخير بعدم حدوث أذى لرعايا بلاده أو ممتلكاتهم وصرح السفير الفرنسـي عند انتهاء المقابلة بموقف حكومته من التطور الأخير فى مصر، بأن كل ما يتعلـق بـهذا الموقف، وما يترتب عليه من شأن مصر وحدها، وأن الحكومة الفرنسية تعتبر هذا الموقف مسألة داخلية بحتة ولا تتدخل فى ذلك مطلقا[١] ولم تظهر الجرائد الفرنسية أية عداء للثـورة المصرية أو حتى تأييدها ،بل اكتفت بالمقالات الوصفية[٢]

وفي لقاء بين مسيو فنسان أوريول رئيس الجمهوريـة وزكريـا لطفـي جمعـه الملحق الصحفي للسفارة المصرية بباريس، أظهر رئيس الجمهورية تشـجيعه للثـورة المصرية، ولأهمية هذا البيان نورده هنا بنصه الأصلى، حيـث قـال "بصفتـى رئيسـا للجمهورية الفرنسية لا يصلح طبقا للقواعد الدستورية أن أعطـى حديثـا صحفيـا أو أصرح تصريحا فى السياسية الخارجية لبلادى، لأننى لست مسئولا أمام البرلمان، لكـن بصفة شخصية وكرئيس للجمهورية الفرنسية يسرنى أن أرى النظام الحاضر فى مصر، وحقا أن الجنرال نجيب رجل عرفت عنه من الكثيرين الذين قابلوه أنه فى غاية الكفـاءة وحسن الإدراك وأننى واثق أنه سيسير بمصر إلـى طريـق الديمقراطيـة الصحيحـة، ويسرنى أن يعرف الجنرال نجيب أننى من مشجعى النظام القائم، وقال أنه لا يسـتطيع أن يصرح بهذا التشجيع فى تصريح رسمى لأن هذا ليس من حقه وأن كان يسـتطيع أن يقول بصفة خاصة وسرية، وأن الحكومة الفرنسة تشجع فعلا النظـام الجديـد... وأن فرنسا على تمام الاستعداد لتقدم إلى مصر كل مساعدة ممكنة فى العهد الجديد[٣]

وكان ذلك هو الموقف الفرنسى من الثورة المصرية فى بدايتـها والـذى لـم يصرح به أبدا لرفض الحكومة الفرنسية التصريح به خوفا من إغضاب حليفتها بريطانيا وخصوصا أن الأوضاع تتغير بشكل كلي فى الشرق الأوسط ،ولذلك لم تحاول فرنسـا أن تغضب حليفتها وحاولت أن تشارك البريطانيين والأمريكان فى إعادة تخطيط الوضع فـى مصر، ولذلك عاتب السفير الفرنسـى بواشـنطون، مسـتر دالاس وزيـر الخارجيـة

---

[١] الأهرام : ٣٠، يوليو ١٩٥٢، ص ٣.

[2] Le Figaro, Lundi 8, Septmber1952, No 2487, PP 1-8.

[٣] دار الوثائق: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١، ج١، تقرير مفصل عـن مقابلة حضرة زكريا لطفى جمعة الملحق الصحفى بسفارة مصر بباريس مع المسيو فنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية، باريس فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٢.

الأمريكية، لأن فرنسا أهملت فى موضوع المفاوضات مع مصر، مع أنها كانت تستطيع أن تساعد فيها بوزنها التاريخى ورصيدها الثقافى ثم قال: أننا كنا نتسقط المعلومات لأن الأطراف النشيطة فى الاتصالات الإنجليز وأنتم رفضتم أن تصارحوننا بشئ، فى حين أن الموضوع يهمنا عمليا من ناحية شركة قناة السويس ومركزنا فيها، ومركز هذه الشركة فى مصر فى نفس الوقت، ثم أن السويس هى أقرب طريق إلى فيتنام، فضلا عن أن المصريين يثيرون لنا متاعب كثيرة الآن فى شمال أفريقيا"[1]

ولذلك حاولت فرنسا معرفة كل شئ عن تفاصيل الاتفاقيات المصرية البريطانية، ولم تكن بعيدة عن مفاوضات السودان، فقد ألح وزير الخارجية الفرنسى على نظيره البريطانى لاطلاعه على تفاصيل المفاوضات لأن ما سوف يحدث للسودان المصرى البريطانى، سوف يؤثر على السودان الفرنسى "تشاد"، واهتمت شركة قناة السويس هى الأخرى بالأمر فقد أبلغ الكونت ديلسبس – أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة وحفيد ديلسبس ـ الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية السير ويليام سترانج بأن اتفاقية السودان يمكن أن يكون لها تأثيرات على استثمارات الشركة الهائلة فى المناطق المحيطة بها كالسودان الفرنسى والكونغو، وكان رد وزارة الخارجية البريطانية على ملاحظات وزارة الخارجية الفرنسية وشركة قناة السويس هو الشكوى من تشدد المصريين وضعف السودانيين وتواطؤ الأمريكيين[2] وعند عقد مصر اتفاقية الجلاء رحبت الحكومة الفرنسية بالإتفاقية واعتبرتها خطوة نحو استقرار منطقة الشرق الأوسط[3]

قطع العلاقات الدبلوماسية

كانت أحد التوجهات الأساسية فى سياسية مصر الخارجية قبل ثورة يوليو، هى محاولة مساعدة الثوار فى شمال أفريقيا ضد الاستعمار الفرنسى، وزادت حدة هذه التوجهات بعد إنشاء جامعة الدول العربية ،الأمر الذى جعل العلاقات الدبلوماسية الفرنسية فى حالة توتر شديد وبشكل محدد منذ سنة ١٩٤٧، وحتى نشوب ثورة يوليو، وعند قيام الثورة انشغلت الحكومة المصرية فى تسوية العلاقات المصرية البريطانية،

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٢) نفس المصدر : ص ١١٧.

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية، محفظة رقم ١٣٨٦، ملف ٤٣/٩/٣٨، ج ١، اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ١٩٥٤

Note, No 140,Ambassadeur de France En Egypt aMinistere des Affaires Etrangeres ,Le Caire, le 22 Nov., 1954.

وكذلك د. عبد الرؤوف أحمد عمرو العلاقات المصرية والأمريكية ١٩٣٩– ١٩٥٧، هيئة الكتاب، ١٩٩١، ص ٢١٦.

ولم يكن لديها الوقت الكافى لمساعدة الثوار الشمال الأفريقى، وبعد تسـوية العلاقـات المصرية البريطانية أتبعت ثورة يوليو فى سياستها الخارجية نفس التوجه الذى اتبعته الحكومة المصرية قبل نشوب الثورة، وبدأت فى مساعدة ثوار شمال الأفريقي وفتحت مكتبا بالقاهرة أطلق عليه مكتب المغرب العربى لتحريـض الثـوار علـى الاستعمار الفرنسى، وبثت الإذاعة المصرية الموجهة إلى بلاد المغرب[1] ولدرجـة أن الحكومة الفرنسية ُطلب منها التحالف مع بريطانيا لاتخاذ سياسية مشتركة ضد مصر، وذلك بناء على سؤال قدمه مسيو جروسو ـ عضو الجمعية الوطنية الفرنسية من حزب ديجـول المنشق إلى مسيو لانيل ـ رئيس الحكومة الفرنسية ـ مطالبا فيه :

١- إذا كانت الحكومة الفرنسية تعتزم توجيه احتجاج شديد مباشر ضـد مصر التي تسمح بوجود محطة إذاعة تقوم بالتحريض للقتل ولا تتردد فى توجيـه تـهديدات خطيرة ضد سلطان مراكش.

٢- فى حالة إذا لم يؤد هذا الاحتجاج إلى عمل إيجابى مـن جـانب الحكومـة المصرية التى تربطها بفرنسا أواصر الصداقة التقليدية، هل تعتزم الحكومة الفرنسـية اتخاذ جميع الإجراءات التى تكون من شأنها إفهام الحكومـة المصريـة، أن فرنسـا لا يمكنها أن تسمح بوجود تحريضات مماثلة.

٣- وفى هذه الحالة الأخيرة هل ستكون الحكومة الفرنسية على استعداد لتوجيـه خطتها مع إنجلترا للمحافظة على المصالح الفرنسية فى قناة السويس، وبصفة عامـة اتخاذ سياسة مشتركة إزاء مصر.

ونشرت الفيجارو هذا التهديد في مقال طويل تحت عنوان "احتجاج ضد إذاعات راديو القاهرة"[2] ولم يثن هذا التهديد الحكومة المصرية عن متابعة سياستها وذلك لان الحكومـة الفرنسية كانت تقوم بتسليح الجيش الإسرائيلي ،وترفض تسليح الجيش المصري، وبالتـالي كان مساعدة مصر لثوار شمال افريقيا رداً علي تسليح الجيش الإسرائيلي.

وبناء علي ذلك تقدم منديس فرانـسMendes France رئيـس الـوزراء الفرنسـي بمقترحات للحكومة المصرية، لتحسين العلاقات بين البلدين في ١٦ديسمبر١٩٥٤، تنص علي:

١-عـرض من الحكومة الفرنسية بمبلغ ٢٠ مليار فرنك لتمويل السد العالي.

---

(١) الأهرام : ٩ مارس ١٩٥٤.

(2) Le Figaro,3 Mars,1956

٢- شراء فرنسا قطناً مصرياً اكثر من ذى قبل وإبـــرام اتفاقـــات طويلـــة الأجل لشراء الأقطان المصرية.

٣- تخفيض الرسوم الجمركية المصرية المطبقة علي البضائع الفرنسية.

٤- استعداد الحكومة الفرنسية بإمداد مصر بكل ما تحتاجه من أسلحة ومعدات حربية.

٥- التعاون في السياسة العامة للبلدين في المنظمات الدولية.

٦- محاربة العدو المشترك، ومحاربة الجهود المبذولة لضم ســوريا والعــراق، وتعديل نشاط الحكومة الفرنسية في المجال الاقتصادي في السودان بطريقة تراعي فيها مصالح الحكومة المصرية.

٧- وقف إذاعات راديو القاهرة ووقف إرسال الاسلحة الي شمال أفريقيــا، وان تتعــهد مصر باتخاذ سياسة ودية إزاء الحكومة الفرنسية في الجامعة العربية والامم المتحدة [١]

وقد بين السفير المصري بباريس لمسيو فرانس، رغبة الحكومة المصريـــة فـــي تحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ووعده بتخفيف حدة إذاعات راديو القاهرة.

وقد قدم الرئيس الفرنسي ملاحظات أولية علي تلك المقترحات، وهي أن مطلـــب اعتراف فرنسا بحقوق دول شمال أفريقيا في الاستقلال يعد تدخلا في الشئون الداخليـــة الفرنسية وليس من حق أحد أن يناقشه غير الحكومة الفرنسية، وأن الجزائر جزء مـــن الأراضي الفرنسية، أما بالنسبة لتونس ومراكش فليس مـــن حـــق أحـــد أن يتفـــاوض بشأنهما مع الحكومة الفرنسية غير مندوبيهما الشـــرعيين مـــن أبنائـــها[٢] وكـــان رد الحكومة المصرية علي المقترحات الفرنسية كالآتي:

١- ترحب مصر بالتعاون مع فرنسا في كافة الميادين.

٢- لا يمكن البت الآن فيما يختص بمد مصر بالأسلحة الفرنسية، لأن الموضـــوع مازال قيد الدراسة.

٣- من الأفضل تجاهل موضوع علاقة سوريا والعراق.

٤- ترحب مصر بأي اتفاق تصل إليه فرنسا مع ليبيا بشأن منطقة فزان[٣]

---

(١) دار الوثائق: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١، ج١
Ministere des Affaires Etrangeres. Aide-Memoire , Concerant Le Conversation ,Franco-Egyptienne.16 .Dec.1954

(٢) دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١ ،مذكرة رقم ١١٣ سري مـن سفير مصر بباريس "محمود الفلكي إلي وزير الخارجية المصري دكتور محمود فوزي "سري جدا ومحظور" باريس ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤

(٣) دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١ ،مذكرة مـــن وكيـل وزارة الخارجية المصرية الي مدير مكتب رئيس الوزراء للشئون السياسية،القاهرة ٣يناير١٩٥٥

والواقع أن هذه المقترحات لم تنجح في تصفية جو العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لعدة أسباب:

١- عدم توافر الثقة بين البلدين ،وتدليلا علي ذلك فقد طلب السفير المصري بباريس من الرئيس الفرنسي، أن يسلمه مقترحات مكتوبة بدلا من المقترحات الشفوية، تفاديا للبس أو التأويل[١]

٢- استمرار فرنسا في تسليح الجيش الإسرائيلي.

٣-استمرار مصر في تدريب وإمداد ثوار شمال أفريقيا بالسلاح.

٤-لأن حكومة منديس فرانس كانت لا تقبل التدخل في سياستها في شمال أفريقيا، حيث كانت تعتبرها مسألة داخلية بحته تخص فرنسا وحدها.

وبدأت الخطوات العملية لقطع العلاقات الدبلوماسية ،منذ تسلم الحكومة الفرنسية الرد المصري علي مقترحاتها لتحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في يناير ١٩٥٥.

وتنفيذا لتلك الخطوات بدأت الحكومة الفرنسية في مضايقة المصريين المقيمين في فرنسا وذلك بإلقاء القبض علي خمسة من المصريين يعملون في الإذاعة الفرنسية بسبب رفضهم إذاعة بيان ضد الحكومة المصرية، وفيه تبرير لأعمال إسرائيل العدوانية، كما قررت إبعادهم من الأراضي الفرنسية.

وقد احتج سفير مصر في باريس علي ذلك الإبعاد، وهدد مسيو ماسيجلي سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية، بالاتصال بوزير الداخلية المصرية لإبعاد أربعة من الفرنسيين من الأراضي المصرية دون تحقيق ولا سؤال، إذا لم تلغ الخارجية الفرنسية هذا الأمر خلال ساعة[٢]

ونظراً لخطورة المسألة فقد حدد جي موليه موعداً لسفير مصر في باريس لمناقشتها معه ووعده بدراسة الموضوع بجديه[٣]

---

[١] دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١،مذكرة رقم ١١٣ سري من سفير مصر بباريس "محمود الفلكي الي وزير الخارجية المصري دكتور محمود فوزي "سري جدا ومحظور" باريس ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤

[٢] دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١، مذكرة رقم ٥٦٥ سري، من سفير مصر بباريس "كمال الدين عبد النبي، الي وكيل وزارة الخارجية الدائم باريس ٢ يوليه١٩٥٦، بشأن مقابلة السفير مع مسيو ماسيجلي سكرتير عام الخارجية الفرنسية بخصوص المصريين المطلوب إبعادهم.

[٣] دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١، مذكرة رقم ٥٧ سري من سفير مصر بباريس "كمال الدين عبد النبي الي وكيل وزارة الخارجية الدائم، باريس٢١ ابريل١٩٥٦ ،بشأن مقابلة السفير مع جي موليه رئيس وزراء فرنسا .

ويبدو أن تأخر الخارجية الفرنسية في اتخاذ قراراً في الموضوع ،هو المسئول عن تهديد سفير مصر في باريس، وللمرة الثانية لمسيو مايار-أحد كبار رجال الخارجية الفرنسية - بأن الحكومة المصرية مضطرة لترحيل أربعة من الفرنسيين ،ومبينا أن المصالح الفرنسية في مصر أضخم بكثير من المصالح المصرية في فرنسا ،وهو خير رادع للبوليس الفرنسي للتوقف عن الاستمرار في تلك الأعمال[١].

وبالفعل قدم سفير مصر في باريس طلباً إلى وزارة الداخلية المصرية بمضايقة الفرنسيين ومعاملتهم بالمثل لحمل السلطات الفرنسية علي إعادة النظر في مسلكها[٢]

وفي نفس الوقت بدأت الحكومة الفرنسية تشن حملة علي الرئيس جمال عبد الناصر وخصوصا الحملة التي شنها وزير الدفاع الفرنسي، وقد قدم سفير مصر في باريس احتجاجا علي تلك الحملة لوزير الخارجية الفرنسي، الذي القي المسئولية علي مدير مكتب وزير الدفاع ــ أبل توما Able Thomas **ــ الذى وصفه"وزير الخارجية الفرنسي" بأنه يهودي صهيوني، وأعتذر الوزير الفرنسي علي ذلك، ووعد بتقديم اعتذار مكتوب بناء علي طلب السفير المصري[٣]**

ونتيجة لتأميم قناة السويس اتخذت الحكومة الفرنسية والبريطانية إجراءات تؤثر علي معاملات مصر المالية في الخارج، واقترحت الخارجية المصرية علي الحكومة المصرية اتخاذ إجراءات مماثلة، وذلك بإغلاق القنصليات الفرنسية والبريطانية في منطقة القناة، وإبعاد القناصل عن المنطقة، خاصة وانه قد وصل إلي علم الحكومة المصرية، أن تلك القنصليات تقوم بأعمال مريبة في المنطقة، يمكن ان تؤثر علي سير الملاحة في قناة السويس، وأن كانت الحكومة المصرية قد انتظرت لإحاطة الحكومتين علما بذلك الإجراء[٤]

---

(١) دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢٠١/٧/٢ ج١،مذكرة رقم ١٥٦ سري، من سفير مصر بباريس "كمال الدين عبد النبي ،الي وكيل وزارة الخارجية الدائم باريس ٨ أغسطس١٩٥٦.

(٢) دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٨٩٦، ملف ٨٣/١٢٢/٢٢ ،المراسلات والتأشيرات الخاصة بفرنسا،مذكرة رقم ٧٥ سري، من سفير مصر بباريس "كمال الدين عبد النبي الي وكيل وزارة الخارجية الدائم باريس ٤ يونيه ١٩٥٦.

(٣) دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢٠١/٧/٢ ج٥،مذكرة رقم ٥٠٩١ سري جدا، من سفير مصر بباريس "كمال الدين عبد النبي الي وكيل وزارة الخارجية الدائم بشأن مقابله مسيو كريستيان بينو ،باريس ١ يونيه ١٩٥٦.

(٤) دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم١٣٨٦ ،ملف٣٨-٩-٤٣ ج ٢، اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ١٩أكتوبر ١٩٥٤ ،مذكرة من مدير إدارة غرب أوروبا بالخارجية المصرية ،بشأن القنصليات البريطانية والفرنسية في منطقة القناة،بتاريخ ٢٩-٧-١٩٥٦

ونتيجة للعدوان الثلاثي علي مصر تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من فرنسا وبريطانيا، وغادر أعضاء السلك الدبلوماسي الفرنسي الأراضي المصرية في ٩ نوفمبر ١٩٥٦ وهو نفس اليوم الذي غادر فيه أعضاء السلك الدبلوماسي المصري لندن وباريس[١]

ونتيجة لقطع العلاقات قامت المفوضية السويسرية بالقاهرة برعاية مصالح الفرنسيين في مصر وقد تخطت المفوضية المذكورة القواعد المتعارف عليها في القانون الدولي بشأن الدولة الراعية مما جعلها تتعرض لرد حاد من الحكومة المصرية[٢]

وبعد انتهاء أحداث العدوان الثلاثي تم توقيع اتفاق في زيورخ في ٢٢ أغسطس ١٩٥٨ بشأن تعويض الأموال الفرنسية[٣] وحتي توقيع هذه الاتفاقية كانت العلاقات مقطوعة كلية مع فرنسا،ولكن نظراً لجهود هنري كورييل استطاع ثروت عكاشة الاقتراب من شخصيات فرنسية مرموقة مثل كوف دي مورفيل، في محاولة لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٤]

وبذل ثروت عكاشة ـ الذي يعد مهندس إعادة العلاقات-منذ صيف ١٩٥٨ كل جهده لإعادة العلافات، وكان من رأيه ،أنه يجب التريث في إعادة العلاقات، حتي لا تكون مهددة بالانقطاع من جديد، وذلك بحل مشكلة الجزائر وعلاقات فرنسا بإسرائيل ،ولذلك اقتراح إعادة العلاقات الثقافية والتجارية والاقتصادية في البداية، ثم إعادة العلاقات الدبلوماسية في المرحلة الثانية، وبالفعل استجابت الحكومتين لهذا الاقتراح، وقبلت الحكومة المصرية بعثة فرنسية اقتصادية وثقافية، وقبلت الحكومة الفرنسية بعثة مصرية علي نفس المستوي، مع الوضع في الاعتبار حق كلا البعثتين في استخدام الشفرة والحقيبة الدبلوماسية، علي أن تستأنف العلاقات الدبلوماسية بعد ذلك[٥] وبعد هذه الخطوة عادت العلاقات الدبلوماسية إلي سابق عهدها في عام ١٩٥٩.

---

[١] دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم١٢٦٥،ملف٥٥-١٠-٣ سري جدا، قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا، إشارة لاسلكية من وزارة الخارجية المصرية إلي سفارة مصر بلندن، بتاريخ ٨ نوفمبر١٩٥٦

[٢] دار الوثائق : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم١٢٦٥،ملف٥٥-١٠-٣ سري جدا، مذكرة من مستشار مجلس الدولة إلي وكيل وزارة الخارجية الدائم ، رقم ٣٨٦، القاهرة ١٠ أكتوبر ١٩٥٦.

[٣] ثناء فوزي عبد الله : قناة السويس في السياسة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتي أواخر ١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،١٩٧٩،ص ٧٢

[٤] جيل بيرو : هنري كورييل رجل من طراز فريد ،الحركة الشيوعية المصرية بمنتصف القرن، تعريب كميل داغر ،دار اتصال للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،ط ١،١٩٨٦،ص ٢٦٥

[٥] ثروت عكاشة : مذكرات في السياسة والثقافة ،ج ١، مطبعة مدبولي ١٩٨٧، ص ص ٣٩٥-٤٠٥

الفصل الثالث

فرنسا والامتيازات الأجنبية

فرنسا والامتيازات الأجنبية

١- فرنسا وتعديل نظام المحاكم المختلطة

كانت فرنسا من الدول التى عارضت نشأة المحاكم المختلطة، وحتى بعد أن وافقت كل الدول على نظام تلك المحاكم ظلت فرنسا مصرة على موقفها، الأمر الذى جعل الخديو إسماعيل يعلن أن المحاكم الجديدة ستفتح رسميا يوم ٢٨ يونية سنة ١٨٧١، وفعلا افتتحت فى ذلك التاريخ الأمر الذى أثار المخاوف الفرنسية، أن تعمل المحاكم دون اشتراك القضاة الفرنسيين، ولذلك وافق البرلمان على اتفاق إنشاء المحاكم بعد أن رفض هذا الاتفاق سابقا[١]

وقد كان لنشأه المحاكم المختلطة أثره فى إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق العالمية، فقد كانت مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر بلد مستورد لرؤوس الأموال ومقراً لشركات أجنبية متعددة الجنسيات، الأمر الذى جعل من الضرورى إحلال قانون موحد تطبقه هيئة قضائية موحدة، بدلا من القوانين العديدة التى تطبقها المحاكم القنصلية، وجاء ذلك فى صورة المحاكم المختلطة، وكان هذا الإحلال شرطا أساسياً لإدخال المشروع الرأسمالى إليها، وعاملا معجلا لعملية إدماج الاقتصاد المصرى فى السوق الرأسمالية العالمية العالمية، "ولكن بالرغم من هذا لم تحل نشأه المحاكم المختلطة بشكل تام مسألة الامتيازات الأجنبية[٢] إذا نتج عن الرغبة البريطانية فى السيطرة على مصر، محاولة إحكام قبضتها على الامتيازات الأجنبية، وإتماما لتلك الرغبة كلفت سير ويليام بروينات W.Brunyate - المستشار المالى البريطانى بالنيابة - لوضع مشروع إصلاح القضاء فى حالة إلغاء الامتيازات الأجنبية ،ووضع التعديلات اللازمة لذلك ،وعرف ذلك بمشروع برونيات[٣]

وكان لابد من أن تناقش بريطانيا ذلك المشروع مع فرنسا، ولما كانت الحرب العالمية الأولى قد جمعت المصالح الفرنسية البريطانية فلم تلق بريطانيا إيه معارضة من فرنسا،

---

(١) محمد عبد البارى : الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، القاهرة، ١٩٣٠، صـ١١٧ .عزيز خانكى (بك): المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ماضيها حاضرها، مستقبلها،المطبعة العصرية بمصر، ١٩٣٩، صـ٦٠

(2) Brinton, Jasper Yeates: The Mixed Courtes of Egypt, New Haven, Yal. Univ. Press, London, Humphrey Milford Oxford Univ. Press,P.330

(٣) علاء الدين عرفات : مرجع سابق ص ٥

فوافقت فرنسا فى ديسمبر ١٩١٨ على مشروع برونيات، وكان الإعتراف الفرنسى بالحماية البريطانية على مصر مشجعا على تفاهم كامل بشأن تعديل الامتيازات[١] ونتيجة لهذا الموقف الفرنسى المؤيد قدمت الحكومة البريطانية وظيفة فى المحاكم الابتدائية لفرنسا بعد الاستغناء عن وظائف القضاة الألمان.

ولم تحدث قلاقل بين بريطانيا وفرنسا بشأن تعيين القضاة أو ترقيتهم، حيث كان من الصعب على بريطانيا أن تعارض الرغبات الفرنسية فعندما أحيل أحد القضاة الفرنسيين إلى المعاش، رشحت الحكومة الفرنسية مسيو بيش peuch، فرفضه المستشار القضائى البريطاني، وبين أنه لا يصلح للوظيفة ونعته بالمشاكسة وعدم الصدق، وأصرت فرنسا على مرشحها وجرت المحاولات لإقناع المستشار القضائى، بأن المرشح هو القاضى المناسب، وانتهى الأمر بتعينه فى محكمة مصر المختلطة.

ومن الواضح أن بريطانيا كانت تعمل حسابا لإرضاء فرنسا، فحينما أثيرت مسألة إنشاء دائرة رابعة فى محكمة الاستئناف المختلطة، زار الوزير الفرنسى المفوض بالقاهرة دار المندوب السامى واتفق الطرفان على تخصيص إحدى الوظائف الجديدة لفرنسا، وفى الواقع فإن الموقف الفرنسى لم يشكل عقبة أمام السياسة البريطانية نظرا لتبادل المنفعة بين الطرفين[٢] وقد أسفرت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومات الأجنبية سنة ١٩٢١، عن قبول اليونان والسويد والدنمرك والنرويج والبرتغال التنازل عن حقوقهم فى الامتيازات لبريطانيا، ولما فتحت الحكومة البريطانية الموضوع مع الحكومة الفرنسية جعلته أمراً للمساومة وأثارت موضوع طنجة[٣] وكان على الحكومة البريطانية أن ترضى الحكومة الفرنسية لضمان موافقة باقى الدول الأخرى كإيطاليا[٤] وقد أثارت فرنسا فى نفس العام مع الحكومة البريطانية مسألة المساواة في التمثيل في المحاكم المختلطة، وناقشت تلك المسألة مع الحكومة البريطانية فى أوقات متتالية، إلى أن تناقشت الحكومة الفرنسية مع الحكومة المصرية فى تعيين قاضيين فرنسيين في المحاكم المختلطة[٥]

ونظراً لحملة الصحافة المصرية على الامتيازات الأجنبية ،والتجاوزات التى يرتكبها رعايا الدول ذات الأمتيازات، قررت الحكومة المصرية تعديل نظام المحاكم المختلطة

---

(١) لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث،ج ٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦،صـ١١٢

(٢) نفس المرجع :صـ١٩

(٣) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ – ١٩٣٦،ط١،مكتبة النهضة، ١٩٥٢، صـ٩٣ .

(4) Brinton : op.cit. pp.339-440

(٥) البصير القضائى: عدد ٢٩١ السنة الثانية، الجمعة ١٨ سبتمبر ١٩٢٥ .

والامتيازات الأجنبية، فقرر مجلس الوزراء في ١٠ مارس ١٩٢٧ :

١- الترخيص لوزير الحقانية بوضع مشروع نصوص تشريعية، يكون أساساً لاقتراح تقدمه الحكومة المصرية إلى الدول صاحبة الامتيازات يقضى بتوسيع سلطة المحاكم المختلطة بحيث تشمل الجنح المنصوص عليها فى قانون الاتجار بالمخدرات والجرائم الآتية:

أ- غش المأكولات والأدوية والأسبخة الطبيعية والكيماوية.

ب- بيع مثل هذه المستحضرات أو عرضها للبيع إذا علم بغشها.

ج- غش المشترى فى كمية البضاعة أو نوعها بطريقة الغش فى المكاييل أو الموازيين أو البيانات التجارية.

د- بيع بضائع تقرر أنها مغشوشة تجاريا أو عرضها للبيع أو استيرادها للقطر المصرى.

٢- الموافقة علي مذكرة من وزارة الحقانية تشمل المقترحات الآتيه :

أ- تعديل المادة ١٢(٠) من القانون المدنى المختلط بإلغاء مدة الثلاثة أشهر التى يجب أن تمضي قبل نشر مشروعات القوانين المعتمدة من الجمعية التشريعية ، وجعل المدة التى يسقط فيها مشروع القانون المعتمد ،إذا لم ينشر فى مدة سنة من تاريخ الاعتماد، إذا ثبت أن فترة الثلاثة أشهر تمثل عقبة أمام التنفيذ .

ب-إلغاء نظام القضاء المختلط بمحكمة الجنح.

ج- جعل عدد مستشارى الجلسات فى الاستئناف ثلاثة بدلا من خمسة مستشارين، وذلك في القضايا التى يكون قد نظرها قاضى واحد فى المحكمة الابتدائية.

د- تعديل النصوص الخاصة بتعين رؤساء محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية بحيث يشمل التعديل الآتى:

- إلغاء وظائف الرؤساء الفخريين.
- تعين الحكومة الرئيس الفعلى والوكيل بناء، على طلب من محكمة الاستئناف مع الاستمرار على طريقة الانتخاب القائمة ويكون تعينها لمدة ثلاث سنوات.
- أن يكون إحداهما أجنبيا والأخر مصريا بحيث إذا كان الرئيس أجنبيا يجب أن يكون الوكيل مصريا والعكس بالعكس.

---

(٠) لمزيد من التفاصيل حول المادة ١٢ انظر دار الوثائق القومية :محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحقانية محاكم مختلطة رقم ١/٢/ب

٣- إلغاء النص الذى يمنع قضاه المحاكم المختلطة من إحراز نياشين من الحكومة المصرية[١]

ولم تقدم هذه المقترحات للدول صاحبة الامتيازات، وأن كانت استغلت فيما بعد فى مذكرة الحكومة المصرية لتلك الدول فى ٢٥ ديسيمبر ١٩٢٧ .ونظرا لانشغال الحكومة المصرية فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتسوية العلاقات المصرية البريطانية فى مفاوضات عرفت مع الحكومة باسم مفاوضات ثروت تشمبرلين Cheberlain، ونصت المادة التاسعة من مسودة الاتفاقية المصرية البريطانية "على أن تستخدم حكومة صاحبة الجلالة كل نفوذها للدول صاحبة الامتيازات وذلك لتعديل نظام الامتيازات فى مصر بشكل يتوافق مع روح العصر والحالة الحاضرة فى مصر"[٢]

وبناء على حصول الحكومة المصرية على المساعدة البريطانية فى مسألة الامتيازات الأجنبية أرسلت الحكومة المصرية مذكرة دورية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧ للدول صاحبة للدول صاحبة الامتيازات تتضمن ستة نقاط لإصلاح نظام المحاكم المختلطة هى :

١- تعديل نص المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط.

٢- توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في مواد الجنح بحيث تشمل أنواع أخرى من الجرائم.

٣- إلغاء نظام القضاة المختلطين بالمحاكم المختلطة.

٤- إنشاء دائرة بمحكمة الاستئناف المختلطة مكونه من ثلاثة مستشارين للنظر فى الاستئنافات التى ترفع في القضايا المستعجلة.

٥- تعديل النصوص الخاصة بتعيين القضاة الذين يختارون لوظائف محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية.

٦- إلغاء النص الذى يستثنى قضاة المحاكم المختلطة من أن يكونوا موضوع الأنعام عليهم برتب أو نياشين من قبل الحكومة المصرية[٣]

وطلبت الحكومة المصرية موافقة الدول صاحبة الامتيازات قبل ٣١ يناير ١٩٢٨[٤]حيث سيعقد مؤتمر دوليا بالقاهرة فى فبراير من نفس العام لفحص وجهات نظر الدول المختلفة[٥]

---

[١] البصير القضائى، العدد ٥١٠ ، الجمعة ١١ مارس ١٩٢٧ ، والبلاغ الاسبوعى : الجمعة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٧

[2] Document on International Affairs 1928, the Anglo Egyptian Draft Treaty, November 1927, Oxford, Univ. Press, London : Humphrey, Milford 1929, P.247.

[٣] البصير القضائى : العدد ٧٤٦، السنة الخامسة، نوفمبر ١٩٢٨، ص ١.

[4] Department of State : Foreign Relation of the United States, 1928.Vol.II, Tel .No 14, the Charge of Egypt (Winship) to the Secretary of State.Cairo,Dec.30,1927 .P 744.

[5] Brinton : OP..Cit, P.345.

ورغم تواضع مطالب الحكومة المصرية، لم تكترث الدول وتلكأت في الرد، وعندما قامت بالرد أبدت ملاحظات وطلبت إيضاحات.

وصرح وزير فرنسا المفوض بالقاهرة بأن نظام الامتيازات لا يتفق وحالة مصر، ولكن الموعد الذى حددته الحكومة المصرية للرد، قريب والمسألة تتطلب البحث ورأت الحكومة الفرنسية، انه لتوسيع اختصاصات المحاكم المختلطة، لابد من وضع مشروع قانون جديد للعقوبات، وإعادة تنظيم النيابة وتشكيل هيئة بوليس قضائية وأخرى للمباحثات السرية.

وفى حديث جرى بين الملك فؤاد المندوب السامى، أبدى الاول تذمره من صلابة فرنسا وإيطاليا والمساومات التى يضعونها كعراقيل أمام التعديل (١)

وكان لسقوط وزارة ثروت باشا وتعطيل الدستور أثرة على السلك الدبلوماسى الأجنبى بمصر حيث لم تقدم الدول صاحبة الامتيازات رداً علي مذكرة الحكومة المصرية، وانتهي المشروع إلي طريق مسدود.

وأعادت وزارة محمد محمود مسألة تعديل نظام الامتيازات على نفس أسس مشروع ٢٥ ديسمبر ١٩٢٧، ولكن بتغير واحد فقط، فبدلا من استلام موافقة الدول على النقاط الست التى اقترحتها المذكرة اقترح عقد مؤتمر دولى لمناقشة مقترحات الحكومة المصرية، حيث أرسل حافظ عفيفى- وزير الخارجية المصرية مذكرة دورية إلى الدول صاحبة الامتيازات فى ٢٨ أكتوبر ١٩٢٨ ،جاء بها بعض العقبات التى تمثلها الامتيازات الأجنبية أمام الحكومة المصرية، فى مسائل التشريع والضرائب، ورغبة الحكومة المصرية فى إبدال هذا النظام بنظام يتفق مع الإجراءات الضرورية لحماية مصالح الأجانب ويكون متفقا مع الأفكار الحديثة، واعتبرت المذكرة أن الامتيازات متنافية مع سيادة الدولة المصرية ومصالحها وتطورها وتقدمها(٢)

وبالرغم من تمسك اللورد لويد بالتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢- خاصة التحفظ الخاص بحماية المصالح الأجنبية – إلا انه كان يؤيد عقد مؤتمر يتناول المسائل الواردة فى المذكرة المصرية(٣) بشرط أن تنتهى المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية إلى تسوية العلاقات المصرية البريطانية، وبالتالى لم تتحمس بريطانيا للضغط

---

(١) د. لطيفة سالم : المرجع السابق، ص ٩٨.

(2) Department of State : 1928 VOL. 11, OP. Cit, Desp..No 9, The Minister in Egypt (Gunther) to the Secretary of State, Cairo. Nov. 3, 1928, PP.767,768.

(٣) البصير القضائى :العدد ٧٧٣ السنة السادسة، الجمعة ١١ يناير ١٩٢٩ ،ص ص١-٢

على الدول صاحبة الامتيازات للرد على مذكرة الحكومة المصرية حتى تتأكد الحكومة البريطانية من نتيجة مفاوضاتها مع الحكومة المصرية.

ولأن المادة ١٢ لا تتفق مع الدستور المصرى، الذى ينص فى المادة الخامسة على مهلة شهر بالأكثر للعمل بالقوانين التى تكون قد تمت الموافقة عليها قانونيا[١] فلذلك استعجلت الحكومة المصرية ردود الدول صاحبة الامتيازات.

ولم تؤيد الحكومة الفرنسية مذكرة الحكومة المصرية نظرا لتشعب المصالح الفرنسية التي يحميها نظام الامتيازات الأجنبية ،ولذلك رفضت الحكومة الفرنسية عقد مؤتمر دولى لمناقشة بنود مذكرة الحكومة المصرية لتعديل نظام الامتيازات واكتفت بمناقشة بنود المذكرة المصرية[٢] وإن كان هذا الموقف لم يصل إلى علم الحكومة المصرية نظرا لسقوط وزارة محمد محمود نتيجة لفشل مفاوضاته مع مستر أرثرهندرسون Arthur Hendrson، وواصلت وزارة النحاس هذا المسعى بشأن تعديل الامتيازات ولم تصل إلى حل بشأنها أيضا، نتيجة لفشل المفاوضات بين النحاس باشا ومستر هندرسون أيضا[٣]

وفى أثناء مناقشة ميزانية المحاكم المختلطة فى مجلس النواب فى فبراير سنة ١٩٣٣ أشار محمد صالح بك إلى تناقض استمرار الامتيازات بمصر ،مع ما وصلت إليه من المدينة والرقى والثقافة، وطالب المجلس بإنهاء عمل المحاكم المختلطة فى السنة القادمة، وهدد بعدم الموافقة على ميزانية المحاكم المختلطة فى العام القادم، وأتفق معه النائب عبد المجيد نافع فى الرأى على ألا توافق الحكومة المصرية على مد أجل المحاكم المختلطة، بشرط أن تنذر الدول صاحبة الامتيازات قبل الإلغاء بعام كامل، كما طالب الدكتور عبد العزيز نظمى بك الحكومة المصرية بضرورة إلغاء المحاكم المختلطة، ووجوب العمل على إلغاء الامتيازات بجرة قلم"[٤]

ولم يكن القضاة المصريون بأقل غيرة من أعضاء مجلس النواب على نظام الامتيازات الأجنبية ونظام عمل المحاكم المختلطة، وتمحورت مطالب القضاة المصريين فى

---

(١) البصير القضائى :العدد ٨٧٣ السنة السادسة ،الأربعاء ٩ نوفمبر ١٩٢٩ صـ١

(2) Department of State : OP. Cit, P. 279.

(3) Documents on International Affairs 1930(ed) John.wheeler Bennett, Oxford Univ. Press, London, Humpher Milford 1931..PP..207 - 208.
ELHadidy, Mohamel Alla El Din : Mustafa El Nanas A Case Study of Egyptian Political Learshipe, thesis submitted for the degree of PhD in Politics, Department of economic and Political Studies, School of Oriental and African Studies Univ. of London 1985 PP. 89 91.

(٤) مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الخاصة، مجموعة محاضر الانعقاد العادى الثالث، المجلد الأول من محضر الجلسة الأولى إلى محضر الجلسة الثلاثين ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ – ٢٨ فبراير ١٩٣٣ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٣، ص ص ٥٣٤ – ٥٣٦

تلك الفترة على حق القضاة المصريين فى رئاسة الدوائر القضائية، وحق استخدام اللغة العربية فى المحاكم المختلطة، وارتبط هذان المطلبان بالدرجة الأولى على الصراع بين القضاة المصريين والأجانب على المناصب القضائية العليا ،والتى تدر راتبا كبيرا.

ولقد أعتمد القضاة المصريون فى المطلب الثاني، على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة،والتي تنص علي أن اللغة العربية أحد اللغات المستخدمة في المحاكم المختلطة[١]

وكان لابد من خطوة جادة لانتزاع جزء من هذه الوظائف للقضاة المصريين وذلك باستخدام اللغة العربية، ووقع على عاتق عبد السلام ذهنى بك – المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة ـ هذه المهمة حيث كتب أحكاما باللغة العربية فى القضايا التى عهدت اليه المحكمة بدراستها، فكانت مفاجأة لمسيو هورييه Houriet رئيس الدائرة الثالثة للمحكمة، والتى يعمل بها ذهنى بك تحت رئاسته، ورفض هورييه التوقيع على الأحكام التى كتبها ذهنى بك والنطق بها، فدافع ذهنى بك عن وجهة نظرة بأن اللغة العربية من اللغات الرسمية المقررة أمام المحاكم المختلطة، فطلب هورييه إستعادة القضايا والأحكام العربية وكتابتها بالفرنسية الأمر الذى جعل مسيو هورييه يرفض تسليم قضايا جديدة لذهنى بك لدراستها، وتزامن ذلك مع حملة صحفية عنيفة فى الصحافة المصرية للدفاع عن استخدام اللغة العربية فى المحاكم المختلطة ورئاسة القضاة المصريين لجلسات المحاكم المختلطة، وطالبت الصحافة المصرية الحكومة المصرية بتحقيق هذين المطلبين[٢]

وجاء المطلب الثانى الخاص برئاسة القضاة المصريين للجلسات فى المحاكم المختلطة نتيجة لحوادث فبراير ١٩٣٤عندما انسحب القاضى فالكى كاو من الدائرة المدنية لمحكمة مصر المختلطة، التى تنظر أمامها قضية الموظفين الأجانب، الذين كانوا يطالبون بصرف معاشاتهم بالذهب، وعلى أثر انسحابه عين القاضى بنيتا رئيسا للدائرة والتى شكلها من القاضى زكى غالى وهو الأقدم – ويليه القاضى برنتون، وفى ١٧ مارس ١٩٣٤ كتب زكى غالى إلى رئيس المحكمة يطالب بحقه في رئاسة الجلسة، مبينا أنه لن يمثل فى الجلسة، ما لم يكن رئيسا للدائرة، وأيده باقى القضاة المصريين للانتخاب لرئاسة الدائرة وهدد القضاة بعدم حضور الجلسات إن لم يتحقق هذا المطلب، وحَول هذان الخطابان إلى مستر فوكس Vaux، فى الوقت الذى وصلة خطابات مماثلة من رئيس محكمة الاسكندرية والمنصورة يبينان فيه إتباع القضاة المصريين فى تلك المحاكم لنفس منهج القضاة

---

(١) د.لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى، مرجع سابق ، صـ١٠٦

(2) F.O. 407/ 217, Tel No. 113. Sir. M. Lampson to John Simon, Cairo, April 29, 1934

المصريين فى محكمة مصر المختلطة ،وبذلك كان التأييد بالإجماع لهذا المطلب، وشذ عن هذه القاعدة القاضى أنطوان كلدانى وهو سورى الأصل ومتزوج من إنجليزية "[١]

ونتيجة للحملة الصحفية التى شنتها الصحف المصرية على الامتيازات الأجنبية والتمادى فى استخدام نظرية الصالح المختلط(*) درست الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف المختلطة مسألة أحقية القضاة المصريين لرئاسة الجلسات ،على الرغم من أن قانون ترتيب المحاكم ينص على ذلك، ووصلت إلى نتيجة مؤداها :"بأنه فى ضوءْ صياغة دستور المحاكم المختلطة، وفى ضوء الممارسة المستمرة لمدة تقترب من خمسين عاما فإن القضاة المصريين لم يكونوا مخولين لرئاسة الجلسات "وأضافت: "أن المستوى التعليمى والفكرى للقضاة المصريين منخفض حتى أنه ليس هناك قاضى مصرى واحد فى تلك المحاكم مؤهل كالأجانب فى شغل وظيفة رئاسة الجلسات ،وهدد المصريين بالإضراب لإظهار معارضتهم على هذا القرار"[٢]

وكان لهذا القرار أثره على المستوى الوطنى وعلى مستوى العلاقات المصرية البريطانية، فعلى المستوى الوطنى ثارت حملة شديدة من جانب الأحزاب المصرية وكبار الوطنيين المصريين على نظام المحاكم المختلطة، والامتيازات الأجنبية، حتى أن الدكتور محمد بهى الدين بركات طالب بإعادة النظر بشكل تام فى الامتيازات الأجنبية، والمحاكم المختلطة بشكل عام "[٣]

وعلى مستوى العلاقات المصرية البريطانية، فقد بدأت بريطانيا تدرس المسألة مراعية المصالح الأجنبية ومصالح الرعاية البريطانيين خصوصا الغرف التجارية البريطانية "[٤] التى خشيت من ضياع نظام الامتيازات الأجنبية الأمر الذى سيؤثر على مصالحهم الاقتصادية، وهو ما جعل مستر لامبسون المندوب السامى البريطانى يحذر ويهدد رئيس الوزراء المصرى من خطورة تلك الأزمة إذا ما تطورت أكثر من ذلك، وأصر رئيس الوزراء على ضرورة التوقيع على الأحكام المكتوبة باللغة العربية من جانب رئيس الدائرة، على ألا

---

(١) علاء الدين عرفات : مرجع سابق، ص ٧٨.

(*) لمزيد من التفاصيل عن نظرية الصالح المختلط، أنظر على سبيل المثال دكتور محمد حامد فهمى : نظرة فى توزيع الاختصاص بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة، مجلة القانون والاقتصاد، السنة السابعة، العدد السابع، ديسيمبر ١٩٣٧، ص ١١١، ومحمد عبد البارى : مرجع سابق، ١٢٦.

(2) Department of State, Foreign Relation of the United State 1935, Vol. I, Mem. by the Chief of the Division of Near Eastern Affairs(Murry), Washington, Oct 13- 1934 , P. 567.

(٣) د. محمد بهى الدين بركات (بك) : كلمة عن منشأة الامتيازات الأجنبية وبعض تطوراتها، مجلة القانون والاقتصاد، السنة السادسة، العدد الثالث، مارس ١٩٣٦، ص ص ٣٩١- ٤٠٠

(٤) لطيفة سالم : النظام القضائى، مرجع سابق، ص ١١٠

يتكرر ذلك فى المستقبل وأشار بعدم قدرته على الرقابة على القضاة المستقلين، ورفض لامسبون هذا الحل وأعاد تهديده لرئيس الوزراء، وأكده فى برقيته إلى دولته، إلى أن هذا التهديد سيكون مؤثرا بشكل شديد على الحكومة المصرية"(١) ونظرا للحملة الصحفية التى بدأت تقلق الحكومة البريطانية، التقي لامبسون مع الملك فؤاد ،وذلك لإيقاف الحملة الصحفية ضد المحاكم المختلطة فأشار الملك إلى ضرورة إلغاء الامتيازات الأجنبية التى ألغيت فى كل مكان وأبدى الملك رضائه عن الحملة الصحفية والوزارة وعدم قدرته على إحكام الرقابة على الصحافة الحرة "(٢)

ويبدو أن الملك قد أنضم إلى المطالب الوطنية كأحد فصول الصراع بين السراى والإنجليز.

ونتيجة لتمسك الحكومة المصرية وإصرارها على تحقيق المطلبين - رئاسة القضاة المصريين للجلسات واستعمال اللغة العربية ـ وتشدد الحكومة البريطانية والتى لاقت ضغوطا فرنسية وإيطالية ،كان لابد للحكومة المصرية الاتصال بالدول صاحبة الامتيازات لأخذ موافقتها على المسألتين، وأعدت الحكومة المصرية مذكرتها فى مايو ١٩٣٤، وخشيت بريطانيا من أن تنهى الحكومة المصرية نظام الامتيازات من جانب واحد، ولذلك حرص المستشار القضائى البريطانى مستر أرثر بوث Arthur Booth على معرفة فحوى المذكرة المصرية، فأكد له وزير الحقانية المصرى بأن الحالة أصبحت لا تطاق وأنه إذا لم يفعل شئ إزاء ذلك ستضطر الحكومة المصرية إلى اعتبار المحاكم ملغية "(٣)

وبناء علي ذلك ناقش مستر بوث مسودة المذكرة المصرية مع وزير الحقانية المصرى، والتى لم تقتصر فقط على رئاسة الجلسات واستخدام اللغة العربية، بل تناولت نظام الامتيازات بشكل عام، وجاءت المذكرة على غير ما يتصور مستر بوث، والتى وصفها بأن غير مرضية من ناحية الشكل والمضمون الأمر الذى جعل مستر لامبسون يستعيد استخدام تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ويسترشد برأى حكومته فى النقاط التالية :

---

(1) F.O. 407/ 217, Tel No . 117J / 032/ 52 / 16 Sir M. Lampson to John Simon, Cairo, April 30, 1934 Received April 30,1934.

(2) Ibid J.11 47/ 52/ 16 Tel No 44(Saving) Sir M .Lampson to Sir John Simon, Cairo, May 2, 1943 Received May 9, 1934.

(3) Ibid 1242/ 52/ 16 Tel. 445, Sir M..Lampson to Sir John Simon, Received May 22, 1934.

١- طبقا لتصريح ٢٨ فبراير فإنه في غياب معاهدة بين مصر وبريطانيا، فهل الحكومة المصرية مخولة بالاتصال بالدول مباشرة فى موضوع الامتيازات والمحاكم المختلطة ؟

٢- إذا كان الأمر كذلك فهل أنا (لامبسون) على حق فى اعتقادى بأنها يمكن أن تفعل ذلك بعد مناقشات ومداولات مع الحكومة البريطانية ؟ وهل من الممكن أن يبلغ ذلك لرئيس الوزراء (المصرى)؟

٣- إذا لم تكن الحكومة المصرية مخولة بذلك فهل سيكون لنا (الحكومة البريطانية) الحق بالاتصال مع الدول نيابة عن الحكومة المصرية بمقترحات تقبلها هذه الدول، وإذا كان الأمر كذلك فهل لى (لامبسون) أن أبلغ رئيس الوزراء (المصرى) بأنه ليس من حق حكومة جلالة الملك (المصرية) الاتصال مباشرة مع الدول "[١]

وردت الخارجية البريطانية على لامبسون بأنه ليس هناك فائدة من الرجوع إلى تصريح ١٩٢٢، وأنه يجب مساندة الحكومة المصرية فى مطالبها حتى لا تخضعها الدول صاحبة الامتيازات"[٢]

وبالفعل أرسل وزير الخارجية المصرى فى أكتوبر ١٩٣٤ مذكرة للدول صاحبة الامتيازات ولفتت المذكرة المصرية نظر الدول صاحبة الامتيازات إلى مساوئ الامتيازات الأجنبية وضرورة الموافقة على المذكرة المصرية قبل نهاية شهر أكتوبر ١٩٣٤ والتى تقترح[*] رئاسة القضاة المصريين للجلسات فى المحاكم المختلطة واستخدام اللغة العربية فى تلك المحاكم "[٣]

وبشكل مبدئى أبلغت الحكومة البريطانية القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى بالقاهرة موريس بترسون Maurice Peterson، بأن لا يخطو للدفاع ضد تعديلات نظام الامتيازات، ويترك هذه الأمور للدول الأخرى صاحبة الامتيازات"[٤]

---

(1) Ibid, J1274/ 52/ 16 Tel No.150 Sir M. Lampson to Sir Jhon Simon Received My 26 1934.

(2) Ibid J1274 / 52 /16 Tel 134, Sir R. Vansittart (for the Secretary of State) to Sir M. Lampson (Cario) Foreign Office June I 1934.

(*) نص المذكرة في:
Ibid, J 2548/ 52 / 16, Note No 896, Egyptian Minister for Foreign Affairs to Mr Peterson. Le Caire, Le October 1934 .

(3) Bourgois,Albert: La Formation de L, Egypte Moderne La traite Anglo Egyptian Du 26 Aout 1936, Et La Convention De Montreux Du Mai 1937, Paris 1939 PP 195 196.

(4) F.O. 407/ 217. J 257o/ 16 .Tel. No 236 Sir John Simon To Mr. Peterson (Cairo) Foreign Office Dec 27 1934.

وكان موقف الحكومة البريطانية إزاء المذكرة المصرية مرشدا لرد الحكومة الفرنسية على هذه المذكرة – ولم ترد على المذكـــرة المصريـــة إلا فرنســا مــن الــدول صاحبــة الامتيازات(*) ــ حيث وافقت الحكومة البريطانية على تعيين المصريين رؤساء للجلسات ذلك لأن كفاءتهم لا تقل عن كفاءة القضاة البريطانيين، كما رحبــت بتعديــلات لائحــة التنظيــم القضائى حتى تتمشى مع ذلك المطب، أما بالنسبة لاستخدام اللغة العربيـــة فـــأن الحكومــة البريطانية تقدر بشكل تام – استخدام اللغة العربية كأحد اللغات الأربع المقررة فـــى النظـــام القضائى للمحاكم المختلطة، والواقع أن اللغة العربية لم تستخدم كثيرا فى المحاكم المختلطـة – ومن وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة: نظرا للرغبـــة فـــى تســـهيل العمـــل المحـــاكم المختلطة، وبالرغم من ذلك لا ترى حكومة البريطانية أن هناك مانعاً من اســـتخدامها فـــى المستقبل فى الحالات الملائمة"(١)

أما الحكومة الفرنسية فكانت إجابتها تتماشي مع الاتجاه البريطاني ولكنـــها أضـــافت اقتراحا بتجديد رئاسة الدوائر بقاض مصرى واحد فى محكمة الاستئناف، وأخر لكل محكمة ابتدائية، وعارض المستشار القضائى الاقتراح، حيث رأي أن التنفيذ ينتج عنه استفزاز مـــن ناحية، وعدم وجود مصريين مناسبين من ناحية أخرى، وأتفق لامبسون معه، وطلب مـــن حكومته التأييد، وعارضت فرنسا جلوس قضاة مصريين بمفردهم كقضاة جزئييـــن. وفيمـــا يتعلق باللغة العربية، فرغم اعتراف فرنسا بأنها إحدى اللغات الرسمية إلا أنها أيدت موقـــف الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى اختيار الطريق الســـهل فـــى الممارســـة القضائية، وبطبيعة الحال الذى يعتمد على اللغة الفرنسية "(٢)

ونظراً لتحفظات الدول الأجنبية القاضية بالموافقة على رئاســـة القضـــاة المصرييـــن للجلسا بشرط تعديل لائحة ترتيب المحاكم المختلطة، وجد أمين أنيس باشا وزير الحقانيـــة – أنه يجب تعديل المادة ٣ من تلك اللائحة التى تنص على أن" ينتخب رؤساء الدوائـــر مـــن القضاة الأجانب ويشترك القضاة الوطنين فى انتخابهم بطريقة تؤدى إلى انتخاب المصرييـــن كرؤساء للدوائر، وقد أفرغ هذا التعديل فى مادة ٣ مكررة تنص على أنـــه لا فـــرق بيـــن القضاة الأجانب والمصرين عند انتخاب رؤساء الدوائر وحق القاضى المصـــرى أن يكـــون رئيسا لدائرة"(٣) وقد أرسل هذه التعديل من قبل وزارة الخارجية المصرية إلى الدول صاحبه

(*) Department of State, 1935, VoLI op. cit, the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murry) to the under Secretary of State (Phillips), Washington, Jan 3, 1935 P.572.

(1) Ibid, J27/52/ 16/ No. 909,Sir John Simon to Mr Peterson(Cairo)Foreign Office, Dec 27, 1934.

(٢) لطيفة سالم : النظام القضائى، مرجع سابق، ص ١١٠.

(3) F.O. 407/ 218, No.144, Sir M. Lampson to Sir Samul Hoore, Cairo, July 22, 1935.

الامتيازات ووافقت بريطانيا والبرتغال على التعديل"[١] وأرسلت الخارجية الأمريكية موافقتها على التعديل فى ١٣ يناير ١٩٣٦"[٢] واستقالت وزارة نسيم باشا دون أن تتلقى رد الحكومة الفرنسية على التعديل، وكان من بين أسباب استقالتها مشكلة المحاكم المختلطة"[٣] واستمرت هذه الأزمة بين الحكومة المصرية والدول صاحبة الامتيازات إلى أن حلت فى مؤتمر مونترو لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية

٢- فرنسا ومؤتمر مونترو ١٩٣٧

كان للضغوط الخارجية سنة ١٩٣٦ أثرها فى الرغبة التفاوضية بين مصر وبريطانيا والتى تمثلت فى غزو إيطاليا للحبشة ومناخ التوتر الدولى، الذى سبق الحرب العالمية الثانية وكان من الطبيعى أن تحرص بريطانيا على تأمين جبهتها الخلفية فى مصر خشيته إندلاع ثورة شعبية مماثلة لثورة ١٩، فى وسط هذه الظروف الحرجة، أما مصر فقد كانت تخشى من الخطر الإيطالى وكانت بريطانيا تدرك قلق الحكومة المصرية من هذا الخطر مما كان له تأثيره على السلوك التفاوضي للطرفين، المهم أن توافر الإرادة وحاجة الطرفين للتفاوض كان يعنى أن النزاع المصرى البريطانى قد أصبح تفاوضيا وبمعنى آخر جاهزا لتسوية تفاوضيه"[٤] الأمر الذى أدى إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦، وأثناء المفاوضات على تلك المعاهدة اقترح محمد محمود وحلمى عيسى باشا إنهاء المفاوضات إذا رفضت بريطانيا الطلب المصرى بإلغاء الامتيازات"[٥] وفعلا وافقت بريطانيا على ذلك حيث نصت المادة ١٣ من المعاهدة على :-

١- الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية وما يتبع ذلك من إلغاء القيود التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى بما فى ذلك التشريع المالى على الأجانب[٦]

---

(١) الأهرام، العدد ٢١٨٢٤٩، ٢٩ سبتمبر ١٩٣٥.

(2) Department of State, 1935, Vol,I , OP..Cit, Tel. No.2, the Secretary of State(Hull) to the Minster in Egypt, (Fish), Washinton, Jan, 13, 1936,P.577.

(٣) عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، ج٢، ط٣، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٨، ص، ص ٢٢٨ - ٢٣٠

(٤) د. محمد بدر الدين مصطفى :المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٣- ١٩٥٤، دراسة فى منهاجية المفاوضات الدولية، دار سينا للنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤، ص ١٧.

(5) Abbas, Jabir Ali : Points of Departure in Egypt, s Foreign policy ,the Essence of Nasser power .submitted to the Faculty of the Graduate School in partial Fulfillment of the requirment for political Science, Indiana Univ March 1971, P,13.

(6) El Hadidy , Mohamed Alla Eldin Ali : OP. Cit .PP. 128, 129.

٢- تمنح الحكومة المصرية المحاكم المختلطة مدة انتقالية وبعد نهاية تلــك المــدة تكون الحكومة المصرية حرة فى حل المحاكم المختلطة[١] كما نصت نفس المادة على أنه إذا ما وجدت الحكومة المصرية أنه من المستحيل تنفيذ التدابير المتعلقة بالامتيازات الأجنبيــة فأنها تحتفظ بحقوقها غير المنقوصة إزاء الامتيازات الأجنبية بما فيها المحاكم المختلطة[٢]

وجرت مناقشات بين الخبراء القانونيين المصريين والبريطانيين، واختلفت وجــهات النظر حول فترة الانتقال ورأى المستشار القضائى تضيق الخلاف عن طريق ضغط الحكومة البريطانية، بتشكيل لجنة تحضير من الجانبين لتعدى العقبات وتســوية الأمــور وأرسلت الخارجية البريطانية إلى القاهرة لإبلاغ الحكومة المصرية بأنه يمكنــها الاتصــال بـالدول، وإبداء رغبتها فى عقد المؤتمر والتذكير على أنه إذا لم يعقد سريعا وتلغى الامتيازات فــى خلال عام من معاهدة التحالف، فمن المؤكد حدوث اضطراب فى مصر[٣]

وبناء على ذلك أرسلت الحكومة المصرية للدول صاحبة الامتيازات مذكــرة دوريــة بتاريخ ١٦ يناير ١٩٣٧ للاشتراك فى مؤتمر دولى يعقد فى مونترو بسويسرا في ١٢ أبريل ١٩٣٧ للمفاوضة فى أمر إلغاء الامتيازات[٤] وقد بينت المذكرة المصرية أن مصر هى البلد الوحيد الذى يتمتع فيه الأجانب بالامتيازات ،وأن هذا النظام يعيق تطور وتقدم مصر، ويعــد انتهاكا واضحا لسيادة وكرامة الوطن، وأن ذلك الوضع الشـــاذ يجــب أن ينتــهى بإلغــاء الامتيازات، وأن الحكومة المصرية ستطبق على الأجانب المبادئ العامة المتعارف عليها فى التشريع الحديث، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتشريع المالى وأنه سوف لا يكون هناك تمــيز ضد الأجانب والشركات الأجنبية، بالإضافة إلى منح المحاكم المختلطة فــترة انتقاليــة بعــد انتهائها تؤول فيها السلطات القضائية التى كانت للمحاكم المختلطة إلى المحاكم الأهلية[٥]

وفى ١٦ يناير أستلم لامبسون خطابا من وزير الخارجية المصرى، يطلب الترجمــة العملية للمادة ١٣ من المعاهدة، ويسجل مساوئ الامتيازات ويبين كيــف تمكنــت الصيــن وتركيا وإيران من إلغائها وأرسلت لندن مستر بكت Beckett المستشــار القــانونى الثــانى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ط١، ج ٣، القاهرة ١٩٥١، ص ص ٣١- ٣٢.

(2) Survey of International Affairs, H. Beeley: the Montreux Convention regarding the abolition of the Capitulations in Egypt and the admission of Egypt to Membership of the League of Nations, London 1938, P.593.

(٣) لطيفة سالم : النظام القضائى، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(4) F.O. 407/22. Enc in No. 59 Lampson to Eden, Cairo, Dec, 31, 1936.
مجلة القانون والاقتصاد : السنة السابقة، العدد السابع، ديسمبر ١٩٣٧، ص ١٠٦٥- ١٠٦٦

(5) Department of State" Foreign Relation of the United States 1937, VoL.II, Tel No,5. the Minster in Egypt (Fish) to the Secretary of State, Cairo Jan 17, 1937 .PP.615-616. Borwgeos , Albert: op .cit. PP. 254-255

للخارجية البريطانية إلى القاهرة ومعه البرنامج المعد لذلك، وبدأت الاجتماعات للتحضير لمؤتمر دولى يقرر مصير الامتيازات، ومثل الجانب المصرى عبد الحميد بدوى، والجانب البريطانى مستر بسلى المستشار القضائى بالنيابة، وكلى KeLLey وبكت، واستمرت المناقشات أسبوعين وشملت المناقشة مفهوم لفظ الأجانب وخاصة أصحاب الحمايات، والصالح المختلط، واللغة العربية، وقضاء الأحوال الشخصية، والنيابة، والتحريات الدقيقة، والعفو، وعقوبة الإعدام، وإبعاد الأجانب، والسجون، حتى تكون الأمور واضحة فى المؤتمر[١]

وكانت الحكومة البريطانية قد حددت موقفها من المؤتمر مسبقا، بتدعيم الحكومة المصرية ضد أى معارضة غير معقولة من الدول صاحبة الامتيازات، وكان الشئ الذى يثير المخاوف البريطانية أن تطالب الحكومة الفرنسية – نتيجة إلغاء الامتيازات – أن تتخلى بريطانيا عن امتيازاتها فى مراكش، طبقا للمادة الثانية من التصريح البريطانى الفرنسى المتعلق بمصر ومراكش عام ١٩٠٤[٢]

ولذلك كان على بريطانيا أن تتقرب من الدول صاحبة الامتيازات، لتعهدها بالتعاون مع مصر وفقا للمعاهدة والتى بمقتضاها أصبحت مصر وحدها صاحبة الشأن فى مخاطبة الدول والاتفاق معها[٣]

وبدأت الحكومة الفرنسية باستطلاع رأى رجال البنوك والشركات والمسئولين عن مدارس الإرساليات الفرنسية بمصر عن رأيهم فى موضوع إلغاء الامتيازات فقالوا إن إلغاءها لا يؤثر فى أعمالهم وأنه ليس عندهم ما يعترضون به على هذا الإلغاء وزاد بعضهم على ذلك قوله: "أن الهيئات التى يتولون أدارتها أصبحت مصالحها مرتبطة ارتباطا شديدا بالمصالح المصرية بل أنها نكاد تكون مصرية ،ولذلك لم يؤثر فيها إلغاء الامتيازات بحال ما، وصرح المسئولون عن مدارس الإرساليات الفرنسية أن ما لقوه فى مصر حتى الآن من الطمأنينة والحرية[*] يبعثهم على عدم إبداء ملاحظات ما على موضوع إلغاء الامتيازات الأجنبية، وأنهم لايرون فى إلغائها ما من شأنه أن يقيم عراقيل فى سبيل تقدم مدارسهم[٤]

---

[١] لطيفة سالم: النظام القضائى، مرجع سابق، صـ١٩٣

[2] F.O. 407/221. J .9242 /1901/61 1936, No .60 Confidential Foreign Office to Dominians Office, Foreign Office, Jan 22, 1937.

[٣] لطيفة سالم: النظام القضائى، مرجع سابق صـ١٩٣
JournaL of Modern History, VoL,xv,March 1948 P.48 .

[*] لمزيد من التفاصيل حول مساعدات الحكومة المصرية لمدارس الإرساليات الفرنسية أنظر دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة ١٥٣١ ملف 28/121/1 بعنوان:
Copentence des Tribunaux Mixte et Consulaires et incompetence des tribunaux indigenes a L, egad des procureurs et Drogmans des etablissements Religieux .

[٤] المصرى: الأربعاء ٢٧ يناير ١٩٣٧ العدد ١٠٨

وفى ٣ فبراير ١٩٣٧ أرسل واصف بطرس غالى وزير الخارجية المصرية – مذكرة ملحقة لمذكرة ١٦ يناير ١٩٣٧ للدول صاحبة الامتيازات تتعلق بالمبادئ الرئيسية التى ستتخذ قاعدة للنظام الانتقالى التى ترغب الحكومة المصرية الموافقة عليه وهى :

١ – تنقل القضايا التجارية والمدنية للأجانب من نفس الجنسية والتى من اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة.

٢ – تنتقل بشكل تام السلطات القضائية التى تمارسها المحاكم القنصلية على قضايا الجنح إلى المحاكم المختلطة.

٣ – تنتقل قضايا الأحوال الشخصية التى تدخل ضمن السلطات القضائية للمحاكم القنصلية للمحاكم المختلطة.

٤ – يراعى زيادة عدد الموظفين التى يمكن أن تكون ضرورية لمواجهة زيادة التوسع فى الاختصاص للمحاكم المختلطة.

٥ – أن تغيير جنسية طرف من الأطراف المتنازعة أثناء نظر القضية سوف لا تغير اختصاص المحكمة فى نظر القضية[١]

وكان لفرنسا مصالح اقتصادية ومالية تفوق ما لبريطانيا من تلك المصالح فى مصر، فبالرغم من ضآلة عدد الرعايا الفرنسية بمصر (٢٥٠ألف) لكنها كانت لها مصالح ثقافية واقتصادية أهم بكثير من أى دولة أخرى، فقد قدر رأسمال الفرنسى المستثمر فى مصر ثلاثة أخماس رأسمال المال الأجنبى، وكان لفرنسا ١٢٠ مدرسة– تضم ٤٢٠٠٠ تلميذ – لعبت دورا مميزاً فى الحياة التعليمية المصرية، وصبغت تلك المدارس بالصبغة الفرنسية، والتى أثرت بشكل أساسي على مصر من ناحية الثقافة الفرنسية، ولذلك خشى أصحاب رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر من انتقال السلطة للمحاكم الأهلية نظرا لأنهم يتهربون من أداء الضرائب؛ وذلك للتوسع فى استخدام نظرية الصالح المختلط[٢] ولذلك فقد عارضت الحكومة الفرنسية إلغاء الامتيازات وهو عكس ما أبداه الباحث الفرنسى البير بورجويه Albert Bourgois[٣] وأكده شارل عسيوى[٤] من تأييد الحكومة الفرنسية لفكرة إلغاء

---

(1) Department of State "Foreign Relation of the United States 1937, VoL.II, Tel No,5. the Minster in Egypt (Fish) to the Secretary of State, Cairo Jan 17, 1937 .P.616.

(2) Survey of International Affairs.op.cit.PP.594-597

(3) Bowgeos, Albert : op.cit. P 254

(4) Issaw.Charles: Egypt An economic and social Analysis.Oxford Univ.press 1947.P172

الامتيازات، حيث استفسر السفير الفرنسى فى لندن من وزير الخارجية البريطانى عقب توقيع المعاهدة (١٩٣٦)، عن الخطوة التالية فيما يتعلق بالامتيازات وأبدى انطباعاته بأن المصريين تنقصهم المقدرة لتسيير نظام قضائى عادل بدون مساعدة، وأن رأيه يتفق مع وجهة نظر أصحاب المصالح الأجنبية فى مصر، كما استفهم السفير عن الوقت الذى يبدأ فيه الحوار حول التغير الجديد، ومبينا أن حكومته لا ترى وجها للاستعجال وهذا دليل على أنها تريد إبقاء الحال على ما هو عليه[١]

ولكن نظرا لمساندة بريطانيا للحكومة المصرية لم تجد الحكومة الفرنسية بداً من اتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لاختيار أعضاء وفودها التى تشارك فى مؤتمر مونترو، وحتى لا تكون فرنسا هى الدولة الوحيدة التى عارضت إلغاء المحاكم المختلطة، وبناء على ذلك تألف الوفد الفرنسى من مسيو فرانسو دى تيسان – عضو مجلس النواب ووكيل رئاسة مجلس الوزراء (رئيسا) – مسيو جان بوتزى (الوزير المفوض الفرنسى بالقاهرة)، مسيو أرنست لاجارد (وزير مفوض ووكيل إدارة شئون أفريقيا وشرق البحر المتوسط بالخارجية الفرنسية)، مسيو شاجرو (المستشار القضائى لوزارة الخارجية)، مسيو موريس لينان دى بلفون، مسيو روجيه جارو مستشار مفوضية فرنسا بالقاهرة[٢]

وضم الوفد المصرى فى المؤتمر مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء (رئيسا) وعضوية كلا من الدكتور أحمد ماهر الذى بدأ يعرف بتروتسكى المصرى Trotsky، وواصف بطرس غالى (وزير الخارجية)، ومكرم عبيد باشا (وزير المالية)، ورئيس أقلام قضايا الحكومة عبد الحميد بدوى، وعثمان محرم (وزير الأشغال)[٣]

وقد ضم المؤتمر اثنتي عشرة دولة هم الولايات المتحدة بلجيكا بريطانيا الدنمارك وأسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والسويد والبرتغال[٤]

وقد لخص مسو دى تيسان خطة فرنسا فى المؤتمر على قاعدتين :

١- درس جميع المطالب المصرية بسعة صدر.

٢- الحفاظ على المعاهدة والمصالح الفرنسية[٥] هذا بالإضافة إلى وضع المؤسسات (الفرنسية) الحالية مع الضمانات التى يرجى تقديمها داخل النظام الجديد الذى تريد الحكومة

---

(١) لطيفة سالم : النظام القضائى المصرى الحديث، مرجع سابق، ص١٣٩

(٢) المصرى : الأربعاء ١أبريل ١٩٣٧ العدد ١٧٠

(3) Berque, Jacques : Egypt : Imperialismf Revolution .Translated by Jean Stewart, London1937,P.527.

(4) Christophe, Leon - Roger: L, Egypte et regime des Capitulations: The sepour Le Doctorat en droit, Univ de Paris, Faculte de droit, Le presses Moderns, Paris 1937, P. 97.

(٥) المصرى : الثلاثاء ٧أبريل ١٩٣٧ العدد ١٧٧

المصرية وضعة قبل الوصول إلى النظام النهائى، الذى سيشمل الأوربيين والمصريين معا فى المسائل القضائية والتشريعية والمالية على السواء، ليصبح من الواجب تعيين فترة الانتقال والنظر فى أثناء إنعقاد المؤتمر فى أفضل الوسائل التى تجعل هذه الفترة فعالة تؤدى الغرض الذى يقصد منها، بحيث يجعلها المرحلة التى لا غنى عنها نحو التحرير العام (من الامتيازات)[١]

وعند بدأ المؤتمر صرحت الصحف المصرية أن أصحاب رؤوس الأموال الفرنسيين يضغطون علي الحكومة الفرنسية لترفض إلغاء الامتيازات، ولمحت إلـي أن شـركة قناة السويس مارست ضغوطا قوية علي الحكومة الفرنسية في هذا الشأن، وأنفقت مبالغ ضخمة علي الصحف الفرنسية لشن حملة دعاية أثناء انعقاد المؤتمر علي إلغاء الامتيازات[٢]

وطبقا لتلك الضغوط أبدت فرنسا مخاوفها الأساسية وهى :

١- مسألة عدم التميز إزاء الأجانب فى التشريع المصرى.

٢- الفترة الانتقالية.

٣- تكوين المحاكم الابتدائية المختلطة.

٤- تعريف الأجانب الذين يتعاملون مع المحاكم المختلطة أثناء الفترة الانتقالية.

٥- المؤسسات الدينية والتعليمية[٣]، وهذه المسائل التى أثارت المعارضات الفرنسية أثناء المؤتمر.

وبدأ مؤتمر مونترو أعمالة فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ حيث خطب النحـاس باشـا فـى المجتمعين، ثم اقترح مسيو دي تيسا De Tessan رئيس الوفد الفرنسى أختيار النحاس باشا رئيسا للمؤتمر، ونال هذا الاقتراح التصفيق والموافقة، ثم انتخب المسيو أجنيدس Aghnids سكرتيرا عاما للمؤتمر، ثم أقترح النحاس باشا تعيين مسيو ج. موتا G. Motta رئيس الوفد اليونانى رئيسا شرفيا للمؤتمر[٤] .

وعلى الرغم من هذه اللفتة الودية من رئيس الوفد الفرنسى التـى أراد بـها كسب عطف الوفد المصرى إزاء المطالب الفرنسية، إلا أن الوفد الفرنسى منذ البداية كـان أشد الوفود صلابة؛ نظرا لمصالح فرنسا الضخمة بمصر؛ ولرغبة الحكومة الفرنسـية أن يظل عدد الموظفين الفرنسيين كما هو بل قابل للزيادة لا للنقص، أو على الأقل الاحتفاظ بعددهم

(١) المصرى : الثلاثاء٧ أبريل سنة ١٩٣٧ ، عدد ١٧٧

(٢) المصرى :السبت ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧ ، عدد ١٨٠

(3) F.O. 407/ 221, J2750/ 121/ 6 No. 70. Confidential. Captain Wallace to Mr Eden, London June 11, 1937

(٤) الاهرام : ١٣ أبريل١٩٣٧ عدد ١٧٨٨٥ ص ٩

الحالى وهو خمسة وعشرون ألفا، بحيث إذا خلا مكان فرنسى يخلفه فرنسى أخر، حتى لا ينقص هذا العدد[١]

وقد أثار هذا الموقف مجلة أخر ساعة فكتبت تقول " يجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب سياسة جديدة غير سياسية استغلال موارد الثروة فى مصر دون أن ينال المصريون أكثر من الفتات، يجب أن ننتظر من الفرنسيين وغيرهم معاملة أخرى غير التى عرفناها إلى اليوم وهى معاملة السادة للعبيد والخواجات لأولاد البلد، فالمعاملة الأوربية يجب أن تتغير والاستغلال الممقوت يجب أن ينتهى[٢]

ولقد أنطلق الموقف الفرنسى من طبيعة العقل الفرنسى ونظرته المبالغة إلى المصالح الفرنسية، حيث أن تركيز العقل الفرنسى على نقطة خاصة فى السياسية يمنعهم أحيانا من ملاحظة الحوادث التى تكون فى هامش شعورهم وخارج بؤرته، أن جميع الدبلوماسين ملزمون بوضع مصالح بلادهم في بؤرة شعورهم، ولكن مصالح فرنسا يبالغ فى وضعها عند الفرنسيين مبالغة مطلقة، حتى ينسوا غيرها تماما وفضلا عن ذلك فميلهم إلى المنطق وطبيعة عقليتهم الدقيقة دقة القانون، وواقعيتهم المتطرفة، وعدم ثقتهم بكل انفعال سياسى غالبا ما تعميهم عن دوافع الشعوب الأخرى وأحاسيسهم وأفكارهم، ويغيرهم كمالهم العقلى الي أن ينظروا الي غيرهم – نظرة ازدراء جاف ــ بينما الأمر لا يحتاج إلا إلى قليل التساهل الذى ييسط الأمور" وهكذا يحدث أن الدبلوماسية الفرنسية بكل استعدادها الضخم ومبادئها الدقيقة لا تحقق الغاية المنشودة[٣]

وقد تمثل ذلك الموقف الفرنسى فى كل جلسات المؤتمر ففى الجلسة الثانية طالب رئيس الوفد الفرنسى بوضع التدابير اللازمة لمواصلة الأجانب جهودهم فى مصر، وذلك من خلال نظام الأحوال الشخصية والتجارة والملاحة، وبعض النصوص الخاصة بالقانون الجنائى والنظام المالى وحرية تأدية الشعائر ونظام المعاهد المدرسية والملاجئ، وهى الشروط التى تقبلها الحكومة الفرنسية أثناء الفترة الانتقالية، بالإضافة إلى المساواة بين كل رعايا فرنسا بمصر، وبالنسبة للشركات التى قبلت أن يسرى عليها القانون المصرى احتراما للأمة المصرية فيستحسن لتحديد واجباتها ألا يهمل أى عنصر من العناصر الحقيقة التى تؤلفها[٤]

---

(١) المصرى : الخميس ٢٩ أبريل ١٩٣٧ ص٨ عدد ١٩٩

(٢) د.عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٧٣ – ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٥٨

(٣) هارولد نيكولسون (سير): الدبلوماسية، ترجمة وتعليق وتقديم محمد مختار الزقزوقى، ط١، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧، ص ١٤١

(٤) الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات، مونترو ١٢ أبريل – ٨ مايو سنة ١٩٣٧ ، المطبعة الأميرية ببولاق بالقاهرة ١٩٣٧ ، الجلسة العامة الثانية (علنية)، عقدت يوم الثلاثاء ١٣ أبريل ١٩٣٧ فى الساعة العاشرة برئاسة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا صـ٢٦

وفى نفس الوقت الذى بدأ فيه بعض أعضاء الوفد الفرنسى فى المؤتمر إلى تشـويه سمعة القضاء المصرى، من الأضرار التى يمكن أن تحـدث لـرؤوس الأمـوال الأوربيـة المستثمرة فى مصر نتيجة إلغاء الامتيازات ، فقد صـرح مسـيو مـاكس هايمـانس Max Haymans – عضو الوفد الفرنسى فى مؤتمر مونترو – للصحف الفرنسية أنه "بالرغم مـن الاعتراف بالتقدم الذى لا نزاع فيه ،والذى تم فى مصر منذ ٢٥ عاما، فإن الجاليات الأوربية تخشى أن ينشأ عن التعجيل فى إلغاء السلطة التشريعية والقضائيـة لمحكمـة الاستئناف المختلطة، إفراط وسوء إستعمال، وتدليلا على ذلك فأن البرلمان المصرى وافق أخيرا علـى قانون بشأن الديون العقارية والشئون الزراعية، ولن يدخل هذين القانونين فى دور التنفيذ، إلا بعد إلغاء الامتيازات، ويكفى أن يعرف المرء حالة مصر الاقتصادية، ليـدرك أن رؤوس الأموال الأوربية ستتحمل وحدها تبعات هذين القانونين(١)

ويبدو أن ما كان يرمى إليه مسيو هايمانس هو إثارة أصحاب رؤوس الأموال الأوربيـة فى مصر للضغط على حكوماتهم "وحتى لا تقف فرنسا وحدهـا فـى موقـف المعـارض فـى المؤتمر(٢) وتمشيا مع هذه السياسة ،عارض مسيو هايمانس الاقتراح المصرى بتحديد الفـترة الانتقالية باثنتى عشرة سنة، وقدم اقتراحا للمؤتمر بتحديد الفترة الانتقالية بثمـانى عشـرة سنة، تقسم إلى ثلاث مراحل، كل مرحلة ست سنوات، في المرحلة الأولى ينتقل الاختصـاص القنصلى للمحاكم المختلطة، والمرحلة الثانية يمكن خلالها إحلال القضاة المصريـين محـل القضاة الأجانب بنسبة الثلثين من المصريين والثلث من الأجانب، والفترة الثالثة وهى فـترة التصفية، يحل فيها القضاة المصريين محل القضاة الأجانب دون قيد أو شرط(٣)

وعارض مكرم عبيد باشا الاقتراح الفرنسى بل بين أن الحكومة المصرية تعتبر فترة الأثنى عشر عاما أطول من اللازم لتحقيق الغرض المقصود وهو الأنتقال من نظام إلى أخر، وقد أيد الموقف المصرى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والبرتغال (٤) وأيد الموقـف الفرنسى إيطاليا وبلجيكا(٥) نظرا لترابط المصالح الاقتصادية بينهما فى مصر.

ولإتمام الاقتراح الفرنسى أقترح مسيو هايمانس تعديل المادة الثانية مـن مشـروع التنظيم القضائى، على أن تكون المادة كالآتى: تتألف محكمة الاستئناف من سـبعة عشـر

---

(١) المصرى : الأربعاء ١٤ أبريل ١٩٣٧ صـ٨ عدد ١٨٤

(2) Issaw.Charles : op.cit , P.172
(2) Bourgois Albert :op.cit.p.308.309
(3) Department of State foreign Relation of the United States 1937, VoL.II, the Minster in Egypt (Fish) to, Secretary of State .Cairo March 30 .1937 P.648
(5) Christophe, Leon- Roger op.cit.pp.103-104

مستشاراً بينهم أحد عشر أجنبيا، وتتألف كلا من محاكم القاهرة والاسكندرية والمنصورة من كذا من القضاة بينهم كذا من الأجانب، ويعين أجنبى فى المكان الذى يخلو من المحاكم الأبتدائية من القضاة الأجانب فى المدة الأولى من فترة الأنتقال التى تتكون من كذا سنة، ويعين فى المدة الثانية من الفترة المذكورة فى المراكز التى تخلو، قضاة من المصريين، على شرط أن لا يزيد عددهم فى كل من المحاكم الثلاث على ثلثى مجموع قضاتها، أما فى المدة الثالثة فيعين القضاة المصريين فى المراكز التى تخلو من شاغليها الأجانب بغير أى قيد يتعلق بالعدد[1]

ولكن نظراً لإلحاح الحكومة الفرنسية على اقتراحها، وتمسك الوفد المصرى باقتراحه اقتراح الوفد البريطانى بأنه من الخطأ ترتيب الوفود فى صفين متقابلين، لذلك يرى من الحكمة إرجاء القرار على ذلك؟ لإعطاء الوفود فرصة التفكير فى هذه المسألة وأقر رئيس الوفد الفرنسى هذا التأجيل، حيث أنه سيستعمل هذه المهلة فى درس المسألة بأوسع ما يكون من روح التسامح للوصول إلى حل منصف للجميع[2]

على أثر ذلك سافر مسيو تيسان رئيس الوفد الفرنسى إلى باريس ليتزود بتعليمات جديدة من حكومته فى مسألة الفترة الانتقالية[3] وبعد عودة مسيو تيسان إلى مونترو بدأت مفاوضات مباشرة مع الوفد المصرى، وظهر أن هناك تفاؤلا لنتائج المؤتمر وقد فسر مسيو تيسان الأسباب التى من أجلها تفاوض مباشرة مع الوفد المصرى خارج أروقة المؤتمر، بأن هناك مسائل تهم بعض الدول بصفة خاصة أكثر من غيرها ،ومثل هذه المسائل يجب أن تعالج بطريقة مباشرة وبواسطة معاهدات الإقامة، التى تبرم بين مصر والدول الأخرى، وقدم مسيو تيسان أثناء المفاوضات مذكرة من الحكومة الفرنسية للوفد المصرى تعالج مسألة عدم التفريق فى المعاملة، وتطلب تأكيداً من جانب الحكومة المصرية بأنها لن تفعل شيئا يمس نسبة الموظفين الفرنسيين فى مختلف المؤسسات فى مصر، أو بعبارة أخرى أن الحكومة المصرية لن تطلب من الشركات والبنوك أن يكون بين موظفيها نسبة معينة من المصريين، وقد عددت المذكرة المسائل التى تهم الرعايا الفرنسيين كالمنشآت والمعاهد الدينية والخيرية والمدارس والمستشفيات وحرية التجارة والملاحة والتأشير على الجوازات ونشاط الجمعيات وحقوق الحيازة والتملك، بالإضافة لكل الحقوق الممكنة للرعايا الفرنسيين المقيمين فى مصر آنذاك والذين يريدون الإقامة بها فى المستقبل[4]

---

(1) المصرى: الجمعه ١٦ أبريل ١٩٣٧ عدد ١٩٦
(2) الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر مونترو، مصدر سابق صــ٧٥
(3) المصرى : الأحد ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ العدد ١٨٨
(4) المصرى : الأحد ٢٥ أبريل ١٩٣٧، عدد ١٩٥

وكان موقف الحكومة المصرية بالنسبة للمذكرة الفرنسية: بالنسبة للنقطة الأولى الخاصة بالمؤسسات الدراسية والخيرية والدينية والمستشفيات، فإن الحكومة المصرية تضمن حرية استمرارها، بشرط أن لا تخرج عن دائرة النظام العام والأخلاق الحسنة، وذلك خلال فترة الانتقال، أما بعد انقضاء هذه الفترة فإن هذه المؤسسات تستمر فى عملها، دون أن يؤثر ذلك علي مبدأ السيادة، أما بالنسبة للنقطة الثانية الخاصة بعقد معاهدة أقامة فإن الحكومة المصرية ترحب بذلك، ولكنها لا تستطيع الاتفاق على هذه المعاهدة فى مونترو، لتعدد المسائل المتفرعة عن هذا الموضوع مالية وفنية تحتاج إلى دراسة خاصة فى الدوائر المختصة ،خصوصا وأن الفرنسيين أساءوا اختيار الوقت ،الأمر الذى جعل الحكومة المصرية تشتم من هذا المسعى رائحة المساومة وهو عمل غير خليق بالتقاليد الدبلوماسية الفرنسية، أما النقطة الثالثة المتعلقة بالموظفين الفرنسيين، فقد رفض الوفد المصرى هذا الطلب واعتبره غير معقول[١]

ويبدو أن رد الوفد المصرى قد أغضب مسيو تيسان الذى طلب من النحاس باشا مغادرة مونترو لعرض المسألة على الحكومة الفرنسية واستشارتها[٢] كما بين مراسل صحيفة المانشستر جارديان فى مونترو بأن مسيو دى تيسان لم يوافق على مقترحات الحكومة الفرنسية ،وإنما قدمها لأنه مكره على تلبية ما يطلب منه، وقال مراسل نفس الصحيفة بالقاهرة أن شركة فرنسية كبيرة فى مصر ــ شركة قناة السويس ــ الوفد أنه من المستحيل أن يبدأ فى الوقت الحاضر بعقد معاهدة إقامة كالتى يطلبها الوفد الفرنسى الآن، لان ذلك يفهم منه أن هناك علاقة بين إلغاء الامتيازات وبين هذه المعاهدة، وانه إذا أجابت الحكومة المصرية بعض الطلبات الواردة فى المذكرة الفرنسية فإن الدوائر المصرية ترى فى ذلك إننا أجبناهم إلى امتيازات جديدة وهذا ما يتناقض مع غرض المؤتمر الذى يراد به إلغاء الامتيازات[٣]

وعلى اثر تأزم الموقف، أجتمع مجلس الوزراء الفرنسى لمناقشة المسألة، ويبدو أنه قد جرت اتصالات بين الحكومة البريطانية والفرنسية قبل اجتماع المجلس، لتسوية الأزمة الفرنسية المصرية، وناقش مسو دى تيسان مع مسيو لبوس وزير الخارجية الفرنسية الخطة التى سيسير عليها الوفد الفرنسى فى المؤتمر والتي تمثلت في:

---

(١) المصرى : الاثنين ٢٦ أبريل ١٩٣٧، العدد ١٩٦.

(2) Survey of International Affaris ,op.cit,602

(٣) المصرى : ٢٦و٢٨ أبريل١٩٣٧عدد١٩٦ و١٩٨، ص ص ٩و٨ علي التوالي.

١- العدول عن عقد معاهدة الإقامة وانتظار المفاوضات التى تدور فى القاهرة لهذه الغاية.

٢- أصرار الحكومة الفرنسية بالنسبة لعدد الموظفين الفرنسيين.

٣- مسألة تعريف الأجنبى إذا تصر فرنسا على أن يعامل الأشخاص الذين تشملهم الحماية الفرنسية أثناء الفترة الأنتقالية، بنفس المعاملة التى يعامل بها الرعايا الفرنسيون[١]

ونتيجة للاتصالات البريطانية التى سبقت انعقاد مجلس الوزراء الفرنسى، ضغطت الحكومة البريطانية على الحكومة الفرنسية لقبول وجهة النظر المصرية، وبناء على ذلك أبلغ السفير البريطاني بالقاهرة ـ مستر لامبسون ـ عثمان محرم باشا رئيس الوزراء بالنيابة أنه (لامبسون) تلقى من وزارة الخارجية البريطانية برقية مؤداها أن الحكومة البريطانية علمت أن الحكومة الفرنسية أصدرت إلى وفدها الرسمى فى مؤتمر الامتيازات تعليمات بتأييد وجهة النظر المصرية.

وبناء على ذلك اجتمع مسيو دى يتسان – عند عودته لمونترو ٢٨ أبريل ١٩٣٧ – مع النحاس باشا لمناقشة المطالب الفرنسية فى مفاوضات لإبرام معاهدة الإقامة فى القاهرة وقد دارت المباحثات حول النقط الأساسية لهذه المعاهدة، التى ستتفق مع المبادئ المأخوذ بها فى جميع معاهدات الأقامة، وعند إبرام المعاهدة، يكتفى الفرنسيون بالتأكيدات التى ينص عليها فى الوثائق النهائية للمؤتمر، الخاصة بفترة الانتقال وحقوق الأجانب فى التملك وفى مباشرة الشئون التجارية والصناعية ومختلف المهن على قاعدة التبادل، وطبقا للقانون المصرى، وذلك مع الاحتفاظ للحكومة بحق قصر الصناعات على المصريين، وإعطاء تأكيدات للحكومة الفرنسية بخصوص المنشات العلمية والمستشفيات أثناء فترة الانتقال، تكون نافذة حتى تبرم معاهدة الإقامة، أما مسألة الرعايا، فإن فرنسا تجد نفسها مضطرة لأن تأخذها في اعتبارها – وذلك لأغراض سياسية – ألا يكون هناك تفريق فى المعاملة بين الموطنين والرعايا وبين المشمولين بالحماية، وأن يجرى بحث هذه المسألة بروح ودية[٢]

ونظراً لان رعايا الدول التى توضع تحت حماية دولة أخرى – وفقا للقانون الدولى العام – يعتبرون فى حكم الأجانب فكانوا يخضعون فى مصر لقضاء الدولة الحامية كرعايا تونس ومراكش، فكانوا يخضعون تبعا لذلك لقضاء المحاكم القنصلية الفرنسية، ولا يخضعون للقضاء المصرى[٣]

---

(١) المصرى : الخميس ٢٩ أبريل ١٩٣٧ ، صـ٩ عدد ١٩٩.

(٢) المصرى : الجمعه ٣٠ أبريل ١٩٣٧، صـ٩ عدد ٢٠٠

(٣) مجلة القانون والاقتصاد : عدد٧، ديسمبر ١٩٣٧، مرجع سابق، ص ١٠٥٣
الحكومة الملكية المصرية : وثائق مؤتمر مونترو، مصدر سابق صـ ٣٢٤- ٣٢٥، مصطفى كامل منيب: بالمواثيق والاتفاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٠، صـ٣٢٨-٣٢٩.

ولذلك تمسكت فرنسا باستمرار هذا الحق لرعاياها فى تونس والمغرب ،فـى الوقـت الذى أصر فيه الوفد المصرى على رفض هذا الطلب، الأمر الــذى جعـل مسـيو اجيبـون سكرتير الوفد الفرنسى، يسافر لباريس لتلقى تعليمات وزراة الخارجية الفرنسية.

وبناء على تعليمات الخارجية الفرنسية اجتمع مسيو تيسان بمكرم عبيد باشا، حيـث أقترح الوفد الفرنسى بجعل الاختصاص فى المسائل المدنية والتجارية بالنسـبة للمحميـن للمحاكم المختلطة، على أن يكون لهم حق اختيار المحاكم الأهلية، وقد رد مكرم باشا بـأن هذه الصيغة غير مقبولة وانتهت المحادثات إلى غير نتيجة وقد سافر مسيو تيسان عائدا إلى باريس للتشاور مع حكومته[١]

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تؤيد وجهة النظر الفرنسية حيث نشـر مراسـل جريدة المانشستر جارديان بأن "لا يزال المصريون مستمرين على خلق المشكلات لأنـه إذا كان الوفد المصرى يسلم للإيطاليين بأن يشمل اختصاص الحاكم المختلطة رعاياهم الأجـانب مع انهم لم يتمتعوا من قبل بالامتيازات فإن إخراج الحكومة المصرية للرعايا الفرنسيين من ذلك الاختصاص لا مبرر له"[٢]

وفى النهاية قبلت الحكومة الفرنسية الاقتراح المصرى بتعريف الأجنبى وهو: رعايـا الدول الموقعة على الأتفاق، وأن يظل الأجانب – سواء كانوا مواطنين أو تابعين أو محميـن – الذين ينتسبون إلى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصـة بمـواد الأحـوال الشخصية، خاضعين لقضاء تلك المحاكم فى هذه المواد، بنفس الشروط التى كانت مرعيـة فى الماضى، وللأشخاص المشار إليهم حق الاختيار بين القضاء المختلط والقضاء الاهلى فى المسائل المدنية والتجارية[٣] وهو تقريبا نفس الأقتراح الذى تقدم به مسيو تيسـان لمكـرم عبيد باشا، وفى النهاية تم التوصيل إلى إنهاء الخلافات المصرية الفرنسية.

وختم المؤتمر أعماله فى ٨ مايو ١٩٣٧وحقق الهدف الذى عقد من أجله وفى نفس اليوم أرسل النحاس باشا لرئيس الوفد الفرنسى خطابا بشأن (الجمعيـات أو المؤسسـات) المدرسية والطبية والخيرية التابعة لفرنسا، بين فيه تأكيد الحكومة المصريـة علـى إنـه سيكون لكل المعاهد الفرنسية الموجودة الآن بمصر، أن تواصل بكامل الحرية نشاطها سواء أكان لغرض تعليمى أو علمى أو طبى أو خيرى وذلك بالشروط الآتيه :

---

(١) المصرى: الاربعاء٣مايو١٩٣٧عدد٢٠٣، د. لطيفة سالم: النظام القضائى، مرجع سابق، صـ١٤١.

(٢) المصرى : الخميس٦مايو١٩٣٧عدد٢٠٦

(٣) مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابة السادسة دورالإنعقاد العادى الثانى ج٢. من مضبطة الجلسة السادسـة والعشـرين إلـى مضبطة الجلسة الأربعين ٢٧ أبريل ١٩٣٧ – ١٠ يونية ١٩٣٧، القاهرة ١٩٣٧، صـ١٤٤٢.

١ – أن تكون هذه المعاهد خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية وأن تخضع لكل الإجراءات التى تقتضيها المحافظة على النظام العام فى مصر.

٢ – أن تحتفظ هذه المعاهد بأهليتها القانونية، وتسير من حيث تنظيمها وأعمالها طبقا لقانونها الأساسى أو للوثائق الأخرى التى أنشئت بمقتضاها.

٣ – أن يكون لها مع عدم الإخلال بالقوانين الخاصة، نزع الملكية للمنفعة العامة وحق امتلاك المنقولات العينية والثابتة، التى تمكنها من تحقيق أغراضها وحق إدارتها والتصرف فيها تحقيقا لهذا الغرض.

٤ – أن تحتفظ باستخدام من يعملون بها الآن وأن تستخدم فى حدود نظامها مصريين أو أجانب مقيمين بمصر أو خارجها مع عدم الإخلال فى جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن... هذا بالإضافة إلى أن تظل حرية الشعائر الدينية مكفولة لكل المعاهد الدينية التابعة لفرنسا، بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو بالآداب العامة، وذلك خلال فترة الانتقال التى تمتد من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ حتى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩[١]

وقد أعقب نجاح مصر في مؤتمر مونترو دخولها في عصبة الأمم وعين علي الشمسي مندوبا لمصر بالعصبة[٢] كما نتج عن المؤتمر تغير وضع الأجنبي ولم تعد جنسية الأجنبي امتيازاً بل أصبحت عائقا، ومنحت مصر الحق في فرض ضرائب علي الأرباح التجارية والمهنية[٣]

ووضعت في مصر تعديلات على القانون الجنائى وكان من نتيجة ذلك إعلان قانون للعقوبات سنة ١٩٣٧ للاستخدام فى كل من المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية[٤] وأثناء الفترة الإنتقالية جرت محاولات عديدة لتمصير المحاكم المختلطة سواء من جانب الصحافة المصرية أم من جانب مجلس النواب المصرى[٥]

---

(١) الحكومة الملكية المصرية: وثائق مؤتمر مونترو، مصدر سابق صـ٣٢٤- ٣٢٥، مصطفى كامل منيب المواثيق والاتفاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٠ ، صـ٣٢٩ .

(٢) د. رأفت غنيمى الشيخ: مصر والسودان فى العلاقات الدولية، عالم الكتاب، ١٩٧٩ ، صـ ٣١٧، كامل مرسى: أسرار مجلس الوزراء ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٥ ، صـ٢٦٩.

(3) Marlow ,John:A history of Egypt and Anglo-Egyptian Relation 1800-1953.New York1954 PP .310-311

(4) Holt:Political and Social Change in Modern Egypt.London.1968 .P.22

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الثامنة، دور الانعقاد العادى الأول صـ١ من مضبطة الجلسة الأولى إلى مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين ٣٠ مارس ١٩٤٢ –٢٧ يوليه ١٩٤٢، المطبعة الأميرية بولاق ١٩٤٦، صـ٩٩٣- ٩٩٤، والأهرام: الأربعاء ٥ يونيو ١٩٤٠ عددا ٢٠٠٢ صـ٦

٣- فرنسا وصندوق الدين

من المعروف أن من بين الأشياء التى أدت إلى التدخل الأجنبى فى مصر مسالة الدين المصرى العام [١] وعلى الرغم من أن مؤتمر لوزان – عقد سنة ١٩٢٣ – قد إلغى نظام الامتيازات الأجنبية، إلا أنه قد نص فى المادة ١٨ على أنه تركيا " قد صارت محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥، ١٨٩١، ١٨٩٤ ،وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصرى العام، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية، وكانت الحكومة المصرية قد فاتحت الحكومة الفرنسية نتيجة إثارة الأخيرة لمسألة الدين المصرى العام فى مؤتمر لوزان،خاصة مسألة الدين الموحد ،ولكنها لم تصل إلى نتيجة معها لتشدد الحكومة الفرنسية[٢]

والجدير بالذكر أن مديونية مصر الخارجية فى العشرين سنة التالية للحرب العالمية الأولى (١٩١٤- ١٩٣٤) قد انخفضت من ٨٦ مليون جنية إلى ٣٩ مليون جنية[٣]

والواقع أن مسألة الدين المصرى لم تصل إلى درجة التأزم بين الحكومة المصرية وحملة سندات الدين إلا فى عام ١٩٣٢، وذلك بسبب القضية التى رفعها المندوبان الفرنسى والإيطالى على الحكومة المصرية، أمام محكمة مصر المختلطة للمطالبة بدفع سندات وكوبونات الدين الموحد والممتاز والمضمون ذهبا، عملا بنص الوفاق الودى عام١٩٠٤، بوجوب الدفع ذهبا بالفرنك والجنية الإسترليني، وذلك بعد أن قررت الحكومة المصرية دفع فوائد الديون وقيمة السندات التى تستهلك منها على قاعدة الجنية الورق بسعره فى السوق، حدث ذلك بعد خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب وهبوط قيمة الجنية الإسترليني والذى تبعه الجنية المصرى في الهبوط، وجاء حكم المحكمة فى ٢١ يناير ١٩٣٣ ،واشتمل على عدم قبول الدفع الفرعى المقدم من الحكومة المصرية بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى، والحكم بإلزام الحكومة المصرية بدفع الكوبونات المستحقة من سندات الدين العام من موحد وممتاز ومضمون والكوبونات المزمع استحقاقها والسندات التى تستهلك على فائدة الذهب، وإلزامها بجميع مصاريف الدعوى وأتعاب المحاماة[٤]

---

(1) De Guerville, A.B: New Egypt, London on, William Helne Mann, D.T..P. 71

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ – ١٩٣٦، مرجع سابق، صـ٤١٢

LaBurse Egyptienne, June 12 ,1923 P.3.

(٣) جلال أحمد أمين : قضية ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلي اليوم، القاهرة، ط ١، ١٩٨٧، ص ٤٦، وأنظر أيضا – حسين علي الرفاعي: الصناعة في مصر، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٥، ص ٦

(٤) لطيفة سالم : النظام القضائى، مرجع سابق، ص ٦٩

ونظرا لخطورة المسألة فقد ناقشها مجلس النواب المصرى - بعد يومين فقط من صدور حكم محكمة مصر المختلطة - فى سؤال وجهه النائب محمد حسن لرئيس مجلس الوزراء نصه "الآن وقد صدر حكم محكمة مصر الابتدائية المختلطة بإلزام الحكومة المصرية أن تدفع فوائد ديونها العمومية بالعملة الذهب لا بالعملة الورق فهل لدولتكم أن تخبروا المجلس عما اعتزمت الحكومة عملة تفاديا للكارثة التى لابد أن تصيب الأمة المصرية، إذا ما أفترض العمل بما قرره هذا الحكم؟ وهل لدولتكم إحاطة المجلس على أثر نفاذ مثل هذا الأمر لو تم على ميزانية الدولة"[١]

وقد بين رئيس مجلس الوزراء إنه: "إذا دفعت فوائد الدين المصرى ذهبا تكلفت الخزانة العامة، وقد رصد بالميزانية لخدمة الدين إلى الآن مليونين ومائة وثمانية عشر ألف جنية، وهذا بحسب سعر العملة الحالى، أما موقف الحكومة إزاء الحكم الذى أصدرته المحكمة الابتدائية المختلطة، فهو أنها ترى أن النزاع حول الدفع ذهباً لا يدخل فى اختصاص المحاكم بل يجب أن يعالج بالطرق الدبلوماسية، وأن حق مصر فى الدفع بالإسترليني لا بالذهب يستند إلى اعتبارات قانونية[٢]

وتجاوبت الصحافة المصرية بكافة اتجاهاتها مع رأى الحكومة المصرية فى وجوب دفع كوبونات الدين بالورق وليس على قاعدة الذهب، بل تجاوب السياسيون والاقتصاديون المصريون مع هذا الرأى بكافة توجهاتهم، فقد بين عبود باشا وأحمد ماهر باشا أن الحكومة يجب أن ترفض ببساطة أن تدفع بالذهب، كما بين علوى الجزار، وطلعت حرب: "بأن الحكومة المصرية يجب أن تنفصل عن قاعدة الإسترلينى، وترفض دفع كوبونات الدين بالذهب وتلغى بشكل رسمى الامتيازات الأجنبية" بل وتضامن الملك مع الحكومة المصرية - كجزء من صراعه مع الإنجليز - فى عدم وجوب الدفع على قاعدة الذهب[3] ففى لقاء للمندوب السامى مع الملك فؤاد، عبر الأخير عن قلقة البالغ بشأن هذا الوضع الذى يهدد عرشه ويجعله عاجزاً عن السيطرة، وبين أنه من الضرورى أن تقدم الحكومة البريطانية المساعدة وتخلصه من هذه الأزمة، وأتفق المندوب السامى معه فى الرأى، وأوضح لحكومته أنه إذا لم تتدخل تعتبر متضامنة ومتحدة مع فرنسا وإيطاليا، والنتيجة فتح باب التعصب على مصراعيه.

---

[١] مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية الخاصة، مجموعة محاضر الانعقاد العادى الثالث، المجلد الأول من محضر الجلسة الأولى إلى محضر الجلسة الثلاثين ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ - ٢٨ فبراير ١٩٣٣، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٣، صـ٢٥٤

[٢] نفس المصدر صـ٢٥٦

[3] F.O. 4o7/ 217, Enc in No25, Mem. Respecting the Egyptian Press Jan. 27 to Feb.2 1933. No. 104, Sir, Loraine to Sir Jon.Simonc Received Feb. 14, Cairo Feb. 3,1933.

وفى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ طلبت الحكومة المصرية من لندن الاتصال بحكومتى فرنسا وإيطاليا لإقناعهما بوجهه نظر الحكومة المصرية ولضرورة حل المسألة بالطرق الدبلوماسية(١) وفي نفس الوقت الذى استأنفت الحكومة المصرية حكم محكمة مصر المختلطة بعدم اختصاص المحاكم بالنظر فى النزاع لأنه يمس سيادة الدولة، كانت الحكومة البريطانية تحاول الوصول إلى اتفاق مع الحكومة الإيطالية والفرنسية حول المسألة وتمثل رأى الخارجية البريطانية حول إرسال مذكرة للحكومة الإيطالية والفرنسية لحثهم على معالجة المسألة بالطرق الدبلوماسية، وذلك بدعوتهم لمؤتمر مع بريطانيا ومصر فى أقرب وقت ممكن ويجب التصريح فى المذكرة هذه بأن حكومة صاحبة الجلالة تصرح بأنه "إذا رفضت الحكومة الإيطالية والفرنسية الدعوة فإنها لن تستطيع أن تعارض أى إجراء تتخذه الحكومة المصرية من جانب واحد برفضها حتى بالدفع بالإسترليني، وهو ما ينتظر(٢)

وبناء على ذلك فقد أرسلت الخارجية البريطانية لسفيرها فى باريس لإبلاغ الحكومة الفرنسية برأيها فى المسألة موضحة له أنه يجب تقديم مذكرة للحكومة الفرنسية توضح قلق حكومة صاحبة الجلالة بتدهور الأوضاع بشكل خطير فى مصر وأنه يجب حل المسألة بالطرق الدبلوماسية، كما يجب أن يوضح للحكومة الفرنسية – بشكل شفهى – أن حكومة صاحبة الجلالة تؤيد أن تدفع الحكومة المصرية دينها العام على قاعدة الإسترلينى، ومن حقها تطبيق هذا المبدأ على سندات الشركات المصرية مثل كريديه فونسيه Credit Foncier، وأنه إذا ما رفضت الحكومة الفرنسية الطلب الحالى، سيؤثر ذلك على وضع المحاكم المختلطة أمام الرأى العام المصرى ؛الأمر الذى سيؤثر على حماية المصالح الأجنبية فى مصر(٣)

وكان رد الخارجية الفرنسية أن: "الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تتفاوض فى مسألة تهم المصالح الخاصة وأن المفاوضات يجب أن تتم مع ممثلى حملة الأسهم فى الدول المعنية، وأنه بناء علي توصيات ممثلى حملة الأسهم يمكن الوصول إلى اتفاق، فكما هو معروف موقف بنك الكريديه فونسيه، حيث أنه لدية قضيتان بالنسبة للدين العام – الاولي تنظر أمام المحاكم الفرنسية ،والثانية أمام المحاكم المختلطة – ومن المتوقع أن يكسب القضية الأولى وأن سيخسر القضية الأخرى، وهنا للمرة الثانية فهي مسألة مصالح خاصة، ومن الممكن للحكومة المصرية ان تجرى ترتيبات مع الكريديه فونسيه، فيما يتعلق بحملة

(١) لطيفة سالم : النظام القضائى ، مرجع سابق ، ص٧٠

(2) Ibid J. 509/39/ 16 No 90, Egypt Liability to Pay the Coupons of her Public Debt in Gold Mr. Peterson, Feb. 28, 1933.

(3) Ibid, Note No 400 Sir John Simon to Lord Tyrrell (Paris) F.O.March 7,1933

أسهمه، وبهذا الصدد فإن وزارة الخارجية الفرنسية تؤكد إنهـا على الرغم مـن إسـتعداد الحكومة الفرنسية للوصول لتسوية مسألة الدين المصرى بطريقة الحل الوسط، فإنها غـير مستعدة على الموافقة على الدفع بالإسترلينى. ونتيجة لضغط الرأى العـام المصـرى قـدم صدقى باشا لدار المندوب السامى البريطانى مذكرة بالمطالب المصرية[١] تتضمن :

أولا : بأن الحكومة المصرية استأنفت حكم محكمة مصر الابتدائية المختلطـة وهـى تعلم عدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر القضية، ولكنها قامت بذلـك حتـى لا تخسـر الاستئناف قبل انتهاء المدة القانونية للاستئناف.

ثانيا : أن الحكومة المصرية لن تقوم بأى مسعى تجاه حكومتـى فرنسـا وإيطاليـا وتلتمس أن توقف الحكومة البريطانية مساعيها تجاه تلك الحكومتين، وأن تعطى تعليماتـها لممثليها الدبلوماسيين فى روما وباريس، بوقف المناقشات مع تلك الحكومات، حتى تتفـق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على الخطوط الرئيسية للعمل بشكل موحد، وقـد أكد صدقى باشا للمندوب السامى البريطانى على النقطة الثانية، مبينـا أن إمكانيـة العمـل المتاح للحكومة المصرية محدود جدا، وأنه يخشى (صدقى) بأنه إذا ما اسـتمرت الحكومـة البريطانية فى العمل دون التشاور مسبقا مع الحكومة المصرية، فإن الاقتراحات التى يمكـن أن تعطيها الحكومة البريطانية للحكومة المصرية من الممكن أن تكون غير قادرة على تبينها[٢]

ويبدو أن صدقى باشا قد خشى من أن تجامل الحكومة البريطانية الحكومة الإيطاليـة والفرنسية على حساب المصالح المصرية، ولذلك فقد طلب أن تكون كـل خطـوة تتخذهـا الحكومة البريطانية تكون بتشاور مسبقا مع الحكومة المصرية، حتـى لا تجـد الحكومـة البريطانية نفسها فى موقف حرج من عدم قدرة الحكومة المصرية على تنفيـذ مقترحـات سبق وأن اتفقت عليها الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية والإيطالية.

وفى ذات الوقت بدأت الترتيبات العملية لعقد مؤتمر فى لندن بيـن وفـود الحكومـة المصرية والبريطانية والفرنسية والإيطالية، لمناقشة مسألة الدين المصرى العام.

وأرسل السينيور موسولينى Signor Mussolini وفدا إلى لندن[٣] فى نفس الوقت التـى بدأت الحكومة البريطانية تتدخل فى تكوين الوفد المصرى، حيث اقترحت الحكومة البريطانية

---

[1] Ibid, Tel (Enclair)No 38 (Saving) Lord Tyrrell to John Simon (Paris).March 8,1933 Ibid, Tel No 63, R.1.1 Campbell to Sir Jon Simon. Received March 15, Cairo March 14, 1933.

[2] Ibid Tel No 67, M.R.I. Campbell to Sir John Simon, Cairo March 14,1933(,Received March15.1933)

[3] Ibid Tel No 41 Sir R.Graham to Sir John Simon , Rome, March 14, 1933(received March14.1933)

أنه يجب أن يكون أعضاء الوفد المصرى من السياسيين حيث أن هدف المؤتمر المقترح هو نقل المسألة من الجانب القضائى إلى الجانب السياسى[١] الأمر الذى جعل صحيفة الأهـــرام تنتقد بشدة التوسط البريطانى لدى الدول المعنية بصندوق الدين (فرنســـا – إيطاليـــا) بـل وتتساءل:"إذا كان السير برسي لورين Percy Loraine من مهامه التوسط لدى الدول فما هـى مهمة صدقى باشا؟ وهل تحتاج وزارة صدقى باشا لوسيط؟ وما هو ثمن هذه الوساطة؟"[٢]

كما نددت صحيفة الجهاد بالمناورات التى تتخذ بشأن مسألة الدين المصرى وطـالبت الحكومة المصرية بالدفع بالورق، وطالبت أيضا بان تصدر الحكومة المصرية فرمان ينـص على توقف المحاكم المختلطة عن معالجة مثل هذه المسألة، وبين طه حسين فـى صحيفـة كواكب الشرق أن الحل الوطنى هو الدفع بالورق وطالب الحكومة المصرية ببيـان واضـح وصريح فى مسألة الدين العام[٣]

ونتيجة لحملة الصحافة المصرية أجتمع مجلس الوزراء المصري في ٢٥ مايو لمناقشـة مسألة صندوق الدين، وقد أعلن Journal du Caire فى ٢٦ مايو ١٩٣٣، أن المجلس قد ناقـش عدة حلول مقترحة من الدوائر المالية الفرنسية، ورفض المجلس تلك الحلول بالإجماع وأصـر المجلس على وجهة النظر المصرية أى الدفع بالورق دون قيد أو شرط[٤]

وقبل بدأ جلسات المؤتمر أتصل حافظ عفيفى باشا وعبد الحميد بـدوى باشـا بالخارجيـة البريطانية لمعرفة رأيها فى معالجة الموقف، ورأيهم إذا ما فشلت المفاوضات، وإضطـرار الوفد المصرى إلى التصرف بحسب ما يراه متفقا مع العدل ومصالح البلاد ومرافقـها، دون النظر لأحكام المحاكم المختلطة أو لسخط فرنسا، وقد كان الوفد المصرى حذراً فى المسـألة الأخيرة، فلفت الوفد المصرى الخارجية البريطانية إلى اتفاقها مع الحكومة المصريـة فـى الرأى على هذه المسألة، وأنها لاتنظر إلى هذا التصرف بعين العدواة، فأجـابت الخارجيـة البريطانية أن ذلك بشروط بأن تعالج المفاوضة بنية صادقة " واجتمع الوفد البريطانية مـع الـوفـد الفـرنسى والوفد الإيطالي الذي مثله المستشار التجارى للسفارة الإيطالية بلنـدن ومساعدة، وصممت فرنسا على استفتاء حملة الأسهم وتحججت بأنها لا تستطيع التصـرف

---

(1) Ibid Tel No 64, Sir R. Vansittart (For the Secretary of State to Mr.R.I Campbell Cairo) F.O. March 14 1933

(2) Ibid.Enc.in.52.Mem.respecting the Egyptian press.March31-April 6.1933.No.341 M.R.I. Campbell to Sir John Simon, Cairo , April 7,1933(Received April 19)

(3) Ibid.Enc.in.50.Mem.respecting the Egyptian press.March24-30.1933.No.323 M.R.I. Campbell to Sir John Simon, Cairo , March31,1933.Received April 11.1933

(4) Ibid.Enc.in.69.Mem.respecting the Egyptian press.May26-Jan1.1933.No.523 M.R.I. Campbell to Sir John Simon, Cairo Jan1,1933(,Received Jan1933

دون استشارتهم، فأعلن عبد الحميد بدوى باشا أن الحكومة المصرية لا تنوى استشارة حملة الأسهم عندها وهم الأغلبية وأعلن ممثل الخزينة البريطانية أن الراجح أنهم سوف لا يستشيرون حملة الأسهم البريطانيين[١] وقد تلقت الخارجية الفرنسية محضر الجلسة الذى عقد بلندن، وقد ناقش المحضر مسيو سان كينتى Saint Quentin مع فخرى باشا وزير مصر المفوض بباريس، وأظهر مسيو كينتى أنه ينتظر أن يقدم المصريون اقتراح يتضمن تساهلا أو تنازلا عن موقفهم، وعقد الاجتماع الثانى والأخير من مؤتمر لندن فى ٢٧ يولية ١٩٣٣[٢] وحضر الاجتماع من الخارجية البريطانية مستر والى ،ومستر بكت ومستر مالك، وأقتصر الاجتماع علي الجانب المصري والبريطاني، وذلك بناء علي رغبة الحكومة البريطانية، ونوقش في الاجتماع مسألة سفر وفد مصرى إلى باريس لمناقشة حملة الأسهم هناك، بناء على طلب مستر والى وقد رفض هذا الاقتراح بدوى باشا، متعللا بما يمكن أن يترتب على الحديث مع الدائنين الفرنسيين دون غيرهم من الدائنين فى مصر وإنجلترا من سوء فهم، فضلا عن احتمال تشددهم فلا تكسب الحكومة المصرية إلا الإعتراف بصفتهم، وبأن لا يبرم شئ دونهم "فبين مستر والى أنه لا يقصد التفاوض بالمعنى الصحيح وإنما المحافظة على الشكل مع الفرنسيين تقتضي بأن يحادث مندوبو حملة الأسهم، فإذا ظهر تصلبهم تدخلت الحكومة الفرنسية لحملهم على القبول – ولمراعاة ما تتمتع به فرنسا من روح المساومة – وعند تأزم الحالة بينكم وبين الفرنسيين يمكن أن تلوح الحكومة المصرية للفرنسيين بإنها ستستقل بالتصرف دون أخذ رأيهم، فكان رد عبد الحميد بدوى:" أنه إذا كانت الحكومة الفرنسية لا تستطيع من أول الأمر أن توصى حملة الأسهم بما يجب عليهم قبوله فإنها – بعد أن تجتمع مع حملة الأسهم – لن تستطيع أن تحملهم على شئ بعد أن يكونوا قد شعروا بالقوة، وقد لوح عبد الحميد بدوي بإتخاذ الحكومة المصرية عملا من جانب واحد، وذلك لمنع فرنسا من التمسك بوجهة نظرها[٣]

وكانت الحكومة المصرية قد أعدت مشروعا – نوقش فى نفس الجلسة – بإستبعاد شروط الدفع ذهباً من الالتزامات العامة والخاصة التى لها طابع الدولية، ولكن نتيجة لتعنت فرنسا وتصلبها وإصرارها علي حكم محكمة مصر الابتدائية المختلطة، وتصميمها على إجراء المشاورات مع حملة السندات الفرنسيين، أقترح أن يذهب ممثل مصرى إلى باريس لمقابلة حملة الأسهم الفرنسية وشرح وجهة نظر الحكومة المصرية لهم، وسافر عبد الحميد

---

[١] دار الوثائق القومية، محافظ مجلس الوزراء، محفظة رقم ٤١، مذكرات وتقارير عن صندوق الدين المصرى

[٢] نفس المصدر

[٣] نفس المصدر

بدوي – رئيس أقلام قضايا الحكومة – ولم تكن المحادثات معهم مجدية، كما تغير موقف إيطاليا، فبعد أن تساهلت ووافقت على مطلب الحكومة المصرية عادت وساندت فرنسا[1] ويقال أن صدقى باشا هو الذى أقترح سفر عبد الحميد بدوى باشا إلى باريس لمناقشة حملة السندات الفرنسيين، ولم يوافقه مجلس الوزراء على هذا الاقتراح فهدد بالاستقالة أن لم يوافقه الوزراء على اقتراحه، وقد أنتهز صدقى باشا فرصة وجودة بباريس، وأجتمع ببعض كبار رجال وزارة الخارجية الفرنسية ،وبحث المسألة معهم، ولم يوفق إلى شئ[2]

ويبدو أن موقف الحكومة المصرية لم يكن واضحا بجلاء من بادئ الأمر ففهمت بعض الدول أنها تقبل المساومة، ولكنها عادت فتشددت وقالت أنها مصرة على عدم الدفع إلا بالورق ،ويظهر أن هذا التردد أحدث شيئا من الارتباك وهو الأمر الذى جعل طه حسين – كما مر – يطالب الحكومة ببيان واضح وصريح عن المسألة، حتى تستفيد من قوة ضغط الرأى العام المصرى، وهو الأمر الذى جعل بعض الدوائر السياسية والمالية الأوربية تنتقد مسلك الحكومة المصرية، والخطة التى سارت عليها فى مسألة فوائد سندات الدين، مبينة أنه كان يجب على الحكومة المصرية أن تستصدر مرسوما ملكيا تقول فيه "حيث أن إنجلترا خرجت عن قاعدة الذهب، وحيث أن سعر الجنية الإسترليني قد هبط مما أدى إلى هبوط سعر الجنية المصرى لارتباطه به، وحيث أنه ليس لمصر أى يد فى ذلك ولا هى المسؤلة عما حدث، لذلك كله تعلن حكومة مصر توقفها عن دفع الديون بالذهب وتعلن فى الوقت نفسه أن هذا الموضوع يخرج عن اختصاص المحاكم "ولو أن الحكومة المصرية سلكت هذا المسلك فى حينه لكانت قد وضعت الفرنسيين وغير الفرنسيين أمام الأمر الواقع، ولما استطاع أحد أن يقاضيها أمام المحاكم، وأضطر الجميع إلى التسليم بوجهة نظرها كما أضطر حملة سندات الدول الأخرى إلى التسليم بما فعلته حكومات هذه الدول من هذا القبيل، وقد أنكر بعضها الدين الذى عليها، أما مصر فلم تنكر دينها، ولكنها طلبت طلبا عادلا يصون مصالحها ومصالح حملة السندات فى الوقت عينه[3]

ونتيجة لخطورة الوضع فى مصر تدخلت الحكومة البريطانية لدى الحكومة الفرنسية وأمرت سفيرها فى باريس اللورد تيرل Lord tyrrell أن يقدم مذكرة شفهية للخارجية الفرنسية، يبين فيها أن الحكومة البريطانية ترى أن فشل الوصول إلى حل مقبول بالنسبة لهذه المسألة يمكن أن يكون النتيجة الوحيدة له قرار من جانب واحد من الحكومة المصرية،

---

[1] د. لطيفة سالم ، النظام القضائى ، مرجع سابق ، صـ٧٠-٧١
[2] المصور ، ٢٩ سبتمبر ١٩٣٣ ، عدد ٤٦٨
[3] نفس المرجع

بدفع الكوبونات على قاعدة الإسترلينى، وفى هذه الحالة فإن الحكومة البريطانية سوف لا تستطيع اتباع أى ضغط سوى أن تعطى هذا القرار تدعيمها ومساندتها، وهددت الحكومة البريطانية الحكومة الفرنسية بالنتائج التى من الممكن أن تترتب على اتخاذ الحكومة المصرية عملا من جانب واحد[١] حيث سيكون لهذا العمل نتائج سياسية فيما يتعلق باحترام نفوذ المحاكم المختلطة، وبشكل خاص نظام الامتيازات الأجنبية وبشكل عام سيؤثر ذلك القرار على وضع الأجانب فى مصر، ويجب أن تضع الحكومة الفرنسية هذه الاعتبارات عند معالجة المسألة وفى هذه الظروف فإن الحكومة البريطانية تحث الحكومة الفرنسية لاستخدام نفوذها على أصحاب الأسهم من أجل الموافقة على الدفع بالإسترلينى لمدة يتفق عليها[٢]

ونتيجة للتدخل البريطانى، عقد اجتماع فى باريس بين وفد الحكومة المصرية ويمثله عبد الحميد بدوى باشا، ووفد للحكومة الفرنسية، لمناقشة مسألة الدين المصرى العام فى ١٤، ١٥ يونية ١٩٣٤ ومن البداية حددت الحكومة البريطانية موقفها بإنها ستدعم الحكومة المصرية فى رفض الدفع إلا بالإسترلنيى، وفى هذه الاجتماعات أصر مسيو سان كينتي أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع أن تعقد اتفاقا إلا إذا قبلة حملة الأسهم[٣] فرفض بدوى باشا هذا المبرر، مؤكداً عدم أحقية حملة الأسهم بأن يكون لهم شأن فى الأتفاق الذى يبرم بينهم وبين الحكومة المصرية، لا من ناحية سوابق ولا تاريخ الدين المصرى، فى الوقت الذى لم ينكر فيه بدوى باشا حق كل دولة فيما بينها وبين حملة الأسهم من رعاياها فى الاستئناس برأيهم وقد أيد بترسون Peterson القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى بالقاهرة هذه الرأي [٤] وطلب عبد الحميد بدوى باشا الدفع على قاعدة الإسترلينى فى الوقت الذى صمم فيه مسيو كينتى على رأيه باستشارة أصحاب الأسهم لأنه كان يتوقع مواجهة مصاعب سياسية داخلية من حملة الأسهم[٥]

وعقد الاجتماع الثانى فى ١٥ يونية حيث بين بدوى باشا للوفد الفرنسى التأييد التام من الحكومة البريطانية للموقف المصرى، وأن أساس الموقف الفرنسى عدم التعهد بالدفع ذهبا، ويجب على الجانب الفرنسى الاستماع إلى الأسانيد والحجج المصرية فى ذلك الموقف، فأشار الوفد الفرنسى إلى صعوبة موقف الحكومة الفرنسية إزاء حملة الأسهم، خصوصا

---

(1) F.O.407/217,J2933/391/6 No .39,Sir John Simon to Lord Tyrrell (Paris) F.O,Jan.,8 1934

(2) Ibid J. 383/ 461 / 6/No 252 Sir John Simon to Lord Tyrrell (Paris) F.O. Feb. 13,1934, draft Note to the French Government.

(3) Ibid J/ 436/ 461/16, No 158 (Saving) Sir G..Clerk to Sir John Simon, Paris, June 14,1934, Received June 15.

(٤) دار الوثائق القومية: محافظة عابدين، محفظة رقم ٤١، مصدر سابق، مختصر لمحضر جلسة يونيه ١٩٣٤.

(5) F.O. 407/ 217 J, 1436 / 461/16 . No 158 (Saving) Sir G..Clerk to Sir John Simon, Paris, June 14,1934, Received June 15.

وقد أصبح لهم منبران الأول جمعية حملة الأسهم، والثانى لجنة من أعضاء البرلمان تكونت وأصبح لها نشاط ظاهر فى داخل البرلمان، وأنهم يخشون من إمكان الاحتجاج عليهم فى الديون الأخرى، فاقترح بدوى باشا حلا مؤقتا لمدة مؤقتة ،بعدها يجوز الدفع علي قاعدة الذهب، مع احتفاظ كل طرف بوجهة نظره الفرنسيين بمبدأ الدفع ذهبا والمصريون يحتفظون بوجهة نظرهم، وفى خلال المدة المؤقتة يتم الدفع بالإسترلينى، ووضح خلال المناقشة مدى ضعف واستجداء الجانب المصرى حين بين بدوى باشا "أن كل ما يتعلق بالدين يمس وترا حساسا فى مصر فإن تاريخها السياسى وما أصابها من تدخل أجنبى كان أصلة مسألة الدين، وإذا كانت مسألة الدين تعتبر عادة مسألة فنية تخض الماليين فإنها فى مصر مسألة قومية[1]

وقد لاحظ الجانب البريطانى ضعف الوفد المصرى حيث أن الوفد المصرى كان أيضا قد قطع المفاوضات نهائيا وصدرت المراسلات الصحفية بأن المفاوضات قد أجلت من أجل تمكين الوفود لا بلاغ حكوماتهم عن الموقف، فى الوقت الذى صرح بدوى باشا فى حديث خاص مع الوفد البريطانى، أن المفاوضات قد انقطعت بشكل نهائى.

وقد كان أحد أسباب ضعف الموقف المصرى الخوف من ضعف قضيتها المؤسسة على زعم عدم اختصاص المحاكم المختلطة، إذا أصبح واضحا بشكل نهائى فشل المفاوضات الحكومية الدولية، والإثر السياسى على قطع المفاوضات ،بينما البرلمان المصرى مازال منعقدا [2]

ونتيجة لفشل مؤتمر باريس فى يونية ١٩٣٤ بدأت الخارجية الفرنسية تطلب من الحكومة البريطانية بشكل رسمى أن تساعدها فى أن تقدم لها الحكومة المصرية تنازلات بشأن مسألة الدين المصرى، ففى مقابلة بين مستر بترسون ومسيو دو لاكرو De .Lacroix المندوب الفرنسى فى صندوق الدين، أوضح الأخير أنه موفد من حكومته لتوضيح مدى الصعوبات التى تواجه الحكومة الفرنسية فى مسألة الدين، فبين بترسون أنه يستوعب هذه الصعوبات لكنة لا يستطيع تحميلها للحكومة المصرية، حيث أن مصر ذات وضع خاص، وأظهر مسيو لاكرو عن خيبة أمله فى فشل مؤتمر باريس لعدم حث الوفد البريطانى الوفد المصرى بتقديم تنازلات تؤيد وجهة النظر الفرنسية والإيطالية، فبين بترسون أن الوفد البريطانى قد تنازل وحث الوفد المصرى علي قبول فترة مؤقته يكون فيها الدفع الإسترلينى، وعبر بترسون هو الأخر عن خيبه أمله من الموقف الفرنسى فى المؤتمر، فبين لاكرو أن

---

[1] دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ٤١ مصدر سابق

[2] F.O. 407/227 J 455/ 46116, Tel. No .138 Sir John Simon to Sir Miles Lampson (Cairo) F.O June 19, 1934.

حكومته ترحب بأى قرار قضائى يأتى فى صالح الحكومة المصرية، ولكن مندوبى صندوق الدين مسئولون أمام حملة الأسهم، ولا يعتبرون وكلاء أحرار فانتهز مستر بترسون الفرصة وبين لمسيو لاكرو أن هناك ثلاث تطورات محتملة يجب الاختيار بينها بالنسبة للمسألة، وهو صدور قرار قضائى فى صالح الحكومة المصرية، وفى هذه الحالة فإن الحكومة الفرنسية ستأخذ على عاتقها استخدام نفوذها مع حملة الأسهم لقبول الدفع على قاعدة الإسترلينى، أو سيجد نفسه هو وزملائه أعضاء صندوق الدين - فى أحسن الروح الودية - خاضعين لضرب من ضروب القوة الجبرية Force ma Jeure، والتى ستحلهم من مسئوليتهم نحو حملة الأسهم، وقد ذعر مسيو لاكرو من هذا البديل الأخير حيث سأل مستر بترسون بأنهم "بريطانيا" سيتخلون عن مسئولياتهم نحو حماية المصالح الأجنبية بمصر؟ وفى نهاية اللقاء ذكر مسيو لاكرو أنه سيسافر إلى باريس لإقناع حكومته وعلق مستر بترسون على ذلك بقوله :" بأن مسيو لاكرو سينقل ذعره إلى الحكومة الفرنسية(١)

وفى نفس الوقت لوحت الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية بضخامة مصالحها فى مصر الأمر الذى يجعلها مرغمة على الاتفاق مع الحكومة المصرية ،فقد أخبرت الخارجية البريطانية سفارتها فى باريس، أن تبلغ الحكومة الفرنسية بمذكرة رسمية مؤداها أن الحكومة الإيطالية قبلت أى من الحلين الدائم والمؤقت، وإنه يجب على الحكومة الفرنسية قبول أحد الحلين نظراً لضخامة المصالح الفرنسية فى مصر، وإذا لم تستطع الحكومة الفرنسية فعل ذلك فعليها أن تصرح للمندوب الفرنسى فى صندوق الدين بوجوب التعاون مع زملائه فى إعطاء ضمان للحكومة المصرية،بأن الصندوق سيستمر فى توزيع أرباحه على أصحاب الأسهم على قاعدة الإسترلينى، وإذا لم تتخذ هذه الخطوة سيكون وضع الصندوق بشكل خاص والمؤسسات الدولية فى مصر خطر بشكل عام وخصوصا وإن الحكومة الفرنسية سوف لا تفشل فى تقدير أن مصالحها ستعانى من ذلك أكثر من المصالح البريطانية(٢)

ويبدو أن لتطلعات موسولينى ورغبة بريطانيا فى الاستفادة من التحالف الفرنسى، كان له أثره فى تغير الموقف البريطانى من مسألة الدين فقد أبلغت بريطانيا مندوبها السامى فى مصر أن يطلب من الحكومة المصرية قبول التأجيل لثلاث سنوات دون قيد أو شرط، وإلا فإن الحكومة البريطانية تتخلى عن المهمة التى تحتاج إليها الحكومة المصري لفض

(1) Ibid J224 / 46/16 .No .795 Mr Peterson to Sir John Simon, Ramleh, Sep, 12, 1934 Received Sep. 24
(2) Ibid J2996 /46/16 Tel No 137 (Saving) Sir John Simon to Sir G .Clerk (Paris) F.O. Dec. 8, 1934.

المشكلة على الوجه الملائم للمصالح المصرية[١] أى أن بريطانيا تنفض يدها من الوساطة وتترك للحكومة المصرية الحرية لتفعل ما تشاء إزاء فرنسا.

واختلفت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية فى مسألة الضمانات التى تطلبها الحكومة المصرية شرطا لتأجيل الدين لمدة ثلاث سنوات، والتى رفضتها الحكومة الفرنسية، كما أنقسم أعضاء الوزارة المصرية إلى فريقين بشأن هذه الضمانات، الأول على رأسه محمد توفيق نسيم، وكان يرى وجوب قبول الطلبات الإنجليزية الخاصة بالتأجيل دون ضمان، والثانى على رأسه أحمد عبد الوهاب باشا – وزير المالية – وكان يرفض التأجيل إلا بضمانات[٢]

كما امتعضت الدوائر الفرنسية من إهمال الحكومة المصرية لها وانصراف وزارة الخارجية المصرية بمخاطبة دار المندوب السامي رأسا، والذى بدوره يخاطب وزارة الخارجية البريطانية، والتى تتفاوض مع الخارجية الفرنسية[٣]

ويبدو أن فرنسا قد أدركت ضرورة إجراء مفاوضات مصرية فرنسية دون وساطة بريطانية، فى الوقت الذى طالبت فيه الحكومة البريطانية من مسيو لافال Laval الضغط على الحكومة الفرنسية عن طريق وزارة الخارجية الفرنسية لإيجاد حل دائم لمسألة الدين المصرى مستخدما نفوذه الشخصى[٤]

وقد بينت البصير السبب الذى من أجله امتدت قضية الدين المصرى لفترة طويلة وسبب الجمود، بأن ذلك يرجع إلى أن وزارة نسيم باشا قد اتجهت لحل هذه المسألة لقصر الدوبارة، ولم تتقدم مباشرة إلى فرنسا حيث أن بريطانيا ترغب فى جمود المسألة بحيث تجعلها معلقة حتى تستغلها فى الأحداث التى قد تطرأ، كما أن فرنسا لا ترغب فى حل المسألة وخصوصا وأن لديها حكم مصر من محكمة مصر الابتدائية المختلطة بوجوب الدفع على قاعدة الذهب[٥]

وفى ذات الوقت فقد كان حكم محكمة مصر المختلطة لمصلحة حملة سندات البنك الزراعى بدفعها وفوائدها على قاعدة الذهب أثراً فى تعزيز مركز الحكومة الفرنسية ووجهة نظرها فى مسألة الدين العام[٦]

---

(١) البصير القضائى : الجمعة ١ فبراير ١٩٣٥ صـ٣
(٢) البصير القضائى : الاثنين ١١ فبراير ١٩٣٥ صـ٣
(٣) البصير القضائى : الاثنين ٢٥ فبراير ١٩٣٥ صـ٤
(4) F.O 407/218/ J794/ 46/ 16 .No. 312 Sir G .Clerk to Sir John Simon, Pairs Feb. 27, 1935, Received March I.1935
(٥) البصير القضائى : الأثنين ٤ مارس ١٩٣٥، السنة الثانية عشر، عدد ١٦٣٨، ص ص ٣-٤
(٦) البصير القضائى : الجمعة ٢٩مارس ١٩٣٥، عدد ١٦٤٨، السنة الثانية عشر، ص ص ١-٢

الأمر الذى جعل الحكومة الفرنسية تتشدد فى مطالبها وترفض أن تقدم أى ضمانات للحكومة المصرية، بل وتطالب أن تقدم الحكومة المصرية ضمانات لأصحاب الأسهم لأن الحكومة المصرية فى وضع المدين ،وفى ذات الوقت تمسك بعض الوزراء المصريين بالمذكرة المصرية التى قدمت لدار المندوب السامى، والتى تنص على ضرورة إجراء حل دائم لمسألة الدين المصرى وليس حل مؤقت – يقضى بضرورة الدفع على قاعدة الإسترلينى[1]

ونظرا لتباعد وجهات النظر فقد تدخلت الحكومة البريطانية لدى الحكومة الفرنسية للوصول لحل وسط حيث أجتمع القائم بأعمال السفارة البريطانية فى باريس مستر كلارك. G-Clark مع مندوبين من الخارجية الفرنسية، وحضر أحد أعضاء السفارة الإيطالية بباريس كمراقب فقط، وفى هذا الاجتماع رفض الفرنسيون الحل الدائم وقبلوا الحل الأول الذى سبق أن عرضة بدوى باشا فى مؤتمر باريس ،ولكن نظراً لوصول المسألة إلى طريق مسدود فيما يخص مسألة الحل الدائم فقد أجلت المناقشات لأجل غير معلوم[2]

وعلى غير موعد سابق، وبتكتم شديد، اجتمعت الدائرة الثانية بمحكمة الاستئناف المختلطة فى ١٥ فبراير ١٩٣٦ ،برئاسة فان أكر وعضوية مستر مسنا ومستر ريد ويوسف ذو الفقار وإسكندر عازر، ونطق الرئيس بالحكم بقبول الاستئناف المقدم من الحكومة المصري شكلا وإلغاء الحكم الابتدائى بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى طلب مندوبى فرنسا وإيطاليا فى صندوق الدين ، وبنت المحكمة عدم اختصاصها على المادة ٣٧ من اتفاقية عام ١٩٠٤، والمادة ١١ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة، واختارت المحكمة هذا اليوم لإعلان الحكم لعطلة بورصة الأوراق المالية، حتى لا يستغل الحكم للمضاربة، وبذلك أيدت نظرية الحكومة المصرية فى أن الدين العام من الأعمال التي ترتبط بسيادة الدولة وليس من اختصاص المحاكم المختلطة، وبطبيعة الحال فإن صدور هذا الحكم أفضل بكثير مما لو صدر بالاختصاص، وبتأييد طلب الحكومة المصرية فى الدفع بالورق.

وقد أدى عبد الحميد بدوى دوراً بارزاً فى تلك القضية حتى أن الخارجية البريطانية اعتبرت الحكم الصادر انتصارا عظيما له ومنحه الملك فؤاد وسام الوشاح الأكبر[3]

---

(١) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ٤١ مصدر سابق:
Aide Memoire" Confidential" April 1,1935

(2) F.O. 407/218. J.1427 /45/16 Tel No .76 Sir G Clerk to Sir John Simon, Paris, April 12 Received April 12.1935.

(٣) لطيفة سالم : النظام القضائى، مرجع سابق، ص٧٢

ولم تنتهى القضية عند هذا الحد بل طالبت الحكومة المصرية بإلغاء صندوق الديــن ففى مناقشة ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٨ – ١٩٣٩ فى مجلس النواب، طالب النائب منصور مشالى بإلغاء صندوق الدين، وطلب من الحكومة أن تسير على نهج الوزارة الســابقة فى إجراء مفاوضات لإلغاء صندوق الدين، خصوصا وأنه قد دارت مثل هذه المفاوضات ســنة ١٩٢١ فى عهد وزارة عدلى يكن، وقام بنفس الإجراء حسين رشدى باشا وصدقى باشا[١]

وفى نفس الوقت طلبت الحكومة المصرية من الحكومة البريطانيــة التدخــل لــدي الحكومة الفرنسية لعقد مؤتمر دولي في باريس في نهاية سبتمبر ١٩٣٨ لمناقشة مســألة الدين المصري العام تدعي فيه الدول المعنية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

وفى الوقت الذى صرحت الأهرام بأن بدوى باشا لدية تعليمــات بالتفــاوض مــع الحكومة الفرنسية فى مسألة الدين المصرى وترتيب إجراء مؤتمر باريس[٢]

ولم تصل الحكومات المعينة إلى حل لإلغاء صندوق الدين إلا فى ســنة ١٩٤٠ وقــد بلغ الدين المصرى فى هذا العام ٨٧،٧٦٢،٧٤٠ جنية مصري، وبلــغ الديــن المضمــون والممتاز ٦،٨٥١،٦٢٠ جنية، وبلغ دين الجزية والدين العثمانى ٦٠٠ , ٨٦٨ جنية مصري عن إذونات الخزانة المصرية[٣]

وكانت الحكومة الفرنسية قد تشددت فى بداية مفاوضات إلغاء صندوق الدين، ولكــن كان لنجاح مؤتمر مونترو، أثره فى نجاح المفاوض المصرى عبد الحميد بدوى باشــا فــى التقريب بين وجهتى النظر المصرية والفرنسية[٤] واتفقت الأطراف المعنيــة علــى إلغاء صندوق الدين، ووقعت وثائق إلغاء صندوق الدين فى ١٧ يولية ١٩٤٠[٥] ووافقــت علــى الاتفاق بالإجماع[٦]

---

[١] مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السابعة، دور الانعقاد العادى الأول ص٢، من مضبطة الجلسة ٣١ إلى مضبطة الجلسة ٥١، ١٣ يوليـو ١٩٣٨ – ١٧ أكتوبر ١٩٣٨ المطبعة الأميرية ١٩٣٩، مضبطة الجلسة ٣٤ الأربعاء ٢١ يوليو ١٩٣٨ ص ص ١٢٩٠، ١٢٩١.

[2] F.O. 407/ 222 No 1052 Alex, Sep 16 ,1938 Mr Bateman to Viscount Halifax received Sep. 23 Mem .on the Egyptian press period july 28 to August 31 ,1938 .

[٣] الاثنين والدنيا : ١٩ فبراير ١٩٤٠ عدد ٢٩٨ ص ١٥

[٤] الاثنين والدنيا : ٨ يوليو ١٩٤٠ عدد ٣١٨ ص ٤

[٥] الاثنين والدنيا : ١٧ يوليو ١٩٤٠ عدد ٣٢٠ ص ٣

[٦] مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية السابقة، دور الانعقاد العادى الثانى ص ٣ من مضبطة الجلسة ٥٥–مضبطــة الجلســة ٥٧، أول مايو سنة ١٩٤٠، ٥ نوفمبر ١٩٤٠، مطبعة بولاق ١٩٤٠، الجلسة ٧٤، يوم الاثنين ٢٢ يوليو ١٩٤٠ ص ص ٢٦٦٧، ٢٦٨٤ – ٢٦٩٠.

الفصل الرابع

فرنسا وتسليح الجيش المصرى

فرنسا وتسليح الجيش المصري

كان الجيش المصرى سنة ١٨٢٩ نحو ٦١٦ , ٢٧٦ جنديا وبحارا[١] انخفض فى عهد الخديو توفيق إلى ١٢ ألف مقاتل نتيجه سوء الأحوال الاقتصادية[٢] ولما كان كل استقلال لا يرتكز على جيش يحميه، هو استقلال مهدد كما أن كل وجود سياسى لا يستند إلى قوة عسكرية هو وجود عدم[٣] من أجل هذا بدأت الحكومة المصرية فى التفكير فى إصلاح الجيش المصرى وتطريره، ولذلك فقد سعت الحكومات المصرية منذ صدور الدستور سعيا متواصلا لدى الحكومة البريطانية لتسليح الجيش تسليحا متواضعا، ولكن بلا جدوى ففى عام ١٩٢٤ طلبت وزارة سعد زغلول بطارية مدافع " هويدزر" ودفعت الثمن سنة ١٩٢٥، ولم تصل البطارية جتي خريف ١٩٢٦، وقد تذرعت بريطانيا فى عدم وصولها بالزيادة التى حصلت فى طلب الجيش البريطاني علي هذا النوع من المدفع. كذلك طلبت الحكومة المصرية من بريطانيا مدفع " فيكرز" ولكن على الرغم من أن الإعتماد ظل موجوداً فى ميزانية ١٩٢٥ – ١٩٢٦ ثم ميزانية ١٩٢٦ – ١٩٢٧، لشراء هذا المدفع إلا إنه لم يصل من برطانيا، وكانت الحكومات المصرية كلما استعجلت استلام هذا المدفع اعتذرت المصانع البريطانية بأن دور مصر فى الاستلام لم يأت بعد[٤] ومن أجل ذلك ناقش ثروت باشا الحكومة البريطانية أن تسهل حصول الجيش المصرى على الأسلحة والعتاد من مصادر بريطانية[٥] وذلك وفقا لما أبدته لجنة الحربية فى مجلس النواب من ملاحظات ورغبات على تسليح وتطوير الجيش المصرى[٦]

ونلحظ أن كل المطالب المصرية المتكررة من سنة ١٩٠٤ حتى سنة ١٩٣٠ عن تسليح الجيش المصرى لم تخرج عن طلب متواضع وهو التسليح من المصادر البريطانية، ونلحظ أيضا عرقلة بريطانيا لهذا المطلب وبشكل مستمر ،حيث أن بريطانيا كانت لا ترغب فى تقوية وتسليح الجيش المصرى حتى لا يكون هذا الجيش شوكة فى ظهرها وحتى لا تفقد مبرر وجودها، وفقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الخاص بالدفاع عن مصر، فطالما

(١) د. رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ، هيئة الكتاب ، ط ٣ ، ١٩٩٤ ، ص ٦٧

(٢) إجلال محمود رأفت : مرجع سابق، ص ٦٧

(٣) عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ – ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧ ،ص ٢٤٧

(٤) عبد العظيم رمضان : بريطانيا وأزمة الجيش المصرى فى العشرينات، مجلة السياسية الدولية، عدد٣٩ يناير ١٩٧٥ ، ص ١١٠

(5) Marshall:The Egyptian Enigma1840-1928,John Murray,London,First Edition.1928.P.301

(٦) محمد صبح : أيام وأيام ١٨٨٢–١٩٥٦، القاهرة ١٩٥٦، ص٢٣٨ محسن محمد، الشيطان، دار المعارف١٩٨١ ص١٠٥- ١٠٧

هناك جيش مصرى قوى مسلح على أحدث الأسلحة، فما المبرر لوجود جيش الاحتلال (لحماية مصر). وكانت المرة الأولى التى خرج فيها المفاوض المصرى عن هذا الطلب المتواضع " التسليح من مصادر بريطانيا "عندما تفاوض النحاس باشا مع هندرسن حينما طلب من الأخير تسليح الجيش المصرى وتدريبه بعيدا عن المصادر البريطانية، حيث أنه ليس هناك حاجة لمثل هذا الشرط[١]

ويبدو أن هذا ما يفسر حصول الجيش المصرى على عدد من الأسلحة الفرنسية شملت مدفعية الميدان الثقيلة وعدد من الدبابات[٢]

وعلى الرغم من المطالبة بتسليح الجيش، وما يتطلبه ذلك من نفقات تضاف إلى الميزانية المصرية إلا أن الشئ الغريب أن الميزانية لم تتغير تقريبا منذ سنة ١٩١١ حيث لم تزد على مليون وبضعه آلاف من الجنيهات، فعلى سبيل المثال كانت ميزانية الجيش والبحرية المصرية فى ميزانية ١٩٣٢ – ١٩٣٣، ٧٥٤, ٧٣٠, ١ جنيه مصري من ميزانية الحكومة المصرية التى بلغت ٨٥٦ , ٩٤٦ , ٣٥ جنيه مصري [3] وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بالمشروعات الطموحة التى طالبت ونادت بها الحكومات المصرية المختلفة منذ بداية الدستور المصرى، كما لم يزد عدد الجيش عن ١٢،٠٠٠ مقاتل بزيادة طفيفة منذ نشأه الدستور وحتى معاهدة ١٩٣٦، ولم تتغير ميزانية الجيش و لا عدد قواته حتى عقد معاهدة ١٩٣٦[٤] والتى مثلت نقطة تحول فى اتجاه تسليح الجيش المصرى، حيث نصت على أن يجرى الجيش المصرى فى تسليحه وتنظيمه على نسق الجيش البريطانى، كذلك اتفق على أن يتولى تدريب الجيش المصرى بعثة عسكرية – إنجليزية ويعنى ذلك أن أمر تسليح الجيش المصرى أصبح فى يد بريطانيا، فإذا حدث واختلفت مصر معها حول مسألة سياسية أو اقتصادية منعت بريطانيا الذخيره عن الجيش ،مما يشكل وسيلة للضغط والتدخل [٥] وقد تشدد محمد محمود باشا فى المفاوضات التى أدت إلى معاهدة ١٩٣٦، حول تلك

---

(1) Wilson. M. keith: Imperialism and Nationlism in the Middle East,the Anglo Egyptian Experience 1882 →1982 ,Mansel Publishing Limited, London, First Publised 1983 .P66 .

(2) Aubert, Louis: Security, Key to French policy .in Foreign Affairs, An American Quarterly Review, October 1932 ,VoL I I ,P,124 .

(3) Crouchely: The Economic Development of Modern Egypt, Longman Green and Co, first published, London 1938, ,P.236 .

(٣) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، وزارة الحربية متنوعات ١٨٣٣ – ١٩٥/٨/١، محفظة رقم ٢٤٧، تقرير من وزارة الحربية والبحرية مركز رئاسة الجيش المصرى إدارة الادجوتانت جنرال، قسم أول، التقرير السنوى عن الجيش ١٩٢٩-١٩٣٠ المدة من أول مايو ١٩٢٩ إلى ٣٠أبريل ١٩٣٠.

(٤) إجلال محمود رأفت، مرجع سابق ، ص ٢٢٤

المسألة وهو الأمر الذى فسره الدكتور عبد العظيم رمضان، على إنه مناورة سياسية من جانب حزب الأحرار الدستوريين ضد حزب الوفد، الذى يمثله فى المفاوضات النحاس باشا، بينما توحى روايه الدكتور هيكل باشا فى عرضة لهذه المسألة بتخوف حقيقى لدى زعماء حزب الأحرار الدستور من فكرة التحالف التى تريدها بريطانيا(١)

علي إيه حال فقد أتاحت معاهدة ١٩٣٦ توسع وزيادة عدد القوات المسلحة المصرية(٢)

وكانت تعليمات مجلس الجيش البريطانى Army Council إلى رئيس البعثة العسكرية البريطانية سنة ١٩٣٧ "أن سياسة حكومة صاحبة الجلالة هى أن القوات المصرية سوف تتطور إلى قوات فعالة قادرة على التعاون مع القوات البريطانية فى الدفاع عن مصر وهدف البعثة هو تحقيق هذه السياسية طبقا لمعاهدة ١٩٣٦(٣) وقد بين الماجور جنرال مارشال كورنول Major GeneraL MarshaL Cornwall أول رئيس للبعثة العسكرية البريطانية مدى سوء حالة الجيش المصرى عند تقيمه للجيش فى ينساير ١٩٣٧ حيث قال " ولا يوجد بالجيش المصرى دبابات أو لاسلكى أو أسلحة مدفعية مضادة للطائرات، وأيضا فلا أثر للمنشآت التدريبية الأساسية كمدرسة المدفعية أو مدرسة الهندسة العسكرية(٤) وقد أدركت الحركة الوطنية المصرية مدى العجز الذى وصل إليه الجيش المصرى، ولذلك فعند مناقشة ميزانية ١٩٣٧ – ١٩٣٨ فى مجلس الشيوخ المصرى طالب دكتور محمد حسين هيكل بضرورة وضع خطة طويلة المدى لإصلاح حال الجيش المصرى – والذى وصل إلى حالة يرثى لها – حتى يستطيع الدفاع عن مصر(٥)

ويبدو أن هيكل باشا ومعه الأجنحة المختلفة للحركة الوطنية كانوا متأثرين إلى حد كبير بتدهور الأوضاع الدولية وهجوم إيطاليا على الحبشة واحتلالها ،وخشية أن تهدد إيطاليا الحدود المصرية، وهو الأمر الذى دفع هيكل باشا يتشدد فى المطالبة بإصلاح حال الجيش المصرى بشكل كلى وفعال، لإخراجه من الحال الذى وصل إليه.

فبالإضافة إلى تقرير الماجور جنرال كورنول عن حالة الجيش السيئة سنة ١٩٣٧، فقد عكست الوثائق المصرية مدى عجز هذا الجيش، وعدم تطوره حتى فى تعداده فقد كان

---

(١) محمد بدر الدين مصطفى: مرجع سابق، ص ١٨

(2) Youssef,Amin(Bey): Independent Egypt, John Murray ,London First published 1940, PP.242 255

(٣) عبد الوهاب بكر: الوجود البريطاني في الجيش المصري١٩٣٦-١٩٤٧،دار المعارف١٩٨٢،ط.١، ص١٢٢

(4) F.O. 407/221 Enc .in No. 46 Qarterterly Report No .I .The Egyptian Army Dated April 26. 1937

(٥) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى رقم ١٣ جلسة ٣١، مايو ١٩٣٧، ص ١٠١-١٠٢

عدد الجيش المصرى ١٦,١٩٦ سنة ١٩٣٨، ما بين جنود وصف ضباط وضباط بزيادة قدرها ٣,٧٤٣ - عن عدد الجيش سنة ١٩٣٠ البالغ ١٢,٤٥٣ - فى تسعة سنوات، بينما تزايد عدد الجيش خلال ثمان سنوات فى الفترة من ١٨٨٦ - ١٨٩٤ إلى ٦,٦٨٣ جندى[١]

كما انخفضت ميزانية الجيش المصرى، فقد بلغ ما صرف على الجيش المصرى ١،١٨٠،٠٩٧جنيه مصري سنة ١٩٣٨[٢] بينما كانت ميزانية الجيش المصرى ١,٧٣٠,٧٥٤ جنيه مصري في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢، أى انخفضت الميزانية بمقدار ٥٥٠,٦٥٧ جنية مصرى، وانخفاض الميزانية بالطبع يؤثر على قدرة وفعالية الجيش بالإضافة إلى العجز عن تسليحه، كما أن انخفاض عدد الجيش يؤدى إلى نفس النتيجة، وهو الأمر الذى أدركته حكومة محمود باشا ولذلك فقد أعدت مشروعا فى سبتمبر ١٩٣٨ عرف بمشروع الخمس سنوات، للنهوض بالجيش المصرى وقد أقره مجلس الدفاع الأعلى، وبلغ مجموع نفقاته ثمانية وأربعين مليونا من الجنيهات وقد تقرر فى هذا البرنامج الكبير زيادة عدد الجيش ليبلغ خمسين إلفا، وزيادة سلاح الطيران ليبلغ عدد طائراته ٣٨٠ طائرة حربية، من مختلف الأنواع عدا ٤٧ طائرة للتعليم، وأما الأسطول البحرى فقد رأت وزارة الحربية أن تبدأ بشراء قطع الدفاع من كاسحات الألغام كما تقرر إنشاء مصنعين أحدها للذخيرة، والثانى للأسلحة الصغيرة، وقد وافقت الحكومة البريطانية على إطلاق الحرية للحكومة المصرية في استيراد الأسلحة للجيش المصري من مصانع غير بريطانية لأنها لا تستطيع تصدير تلك الأسلحة لمصر، لأنها تحاول إكمال تسليح الجيش البريطاني بسبب توقع نشوب الحرب[٣]

وبناء على ذلك سافر وزير الحربية حسن باشا صبرى إلى أوروبا حيث اتفق مع المصانع الفرنسية على توريد ٢٠ مدفعا من مدافع المورتر الفرنسية[٤] كما اتجهت حكومة محمد محمود للحكومة الفرنسية فى أمر التسليح وتشاورت الحكومتان فى التعاون على وسائل الدفاع المشترك، وإن كانت قد فشلت فى هذا المسعى لاعتذار الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت ،ولكنها أبدت استعدادها فى المستقبل لتحقيق ذلك المطلب، كما أرسلت الحكومة المصرية بعثة من كبار الضباط لزيارة فرنسا[٥]

---

(١) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، وزارة الحربية والبحرية، متنوعات، فى الفترة من ١٨٧٧/٥/٢٧ إلى ١٩٥١/١١/١، محفظة رقم ٢٤٦، كشف بمقارنة قوة الجيش المصرى الحالية وما كانت عليه قبل المعاهدة.

(٢) عبد الوهاب بكر : مرجع سابق، ص ٩٢.

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحكومة الوطنية ١٩٣٧- ١٩٤٨، جـ ٢، د.ت بيروت، ص٣٧ أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

(٤) محمد جمال الدين المسدى (وآخرون) : مصر والحرب العالمية الثانية ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨، ص ٣١.

(٥) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٧١ ملف رقم ٥/٢٣/٦٨ مذكرة رقم ٩/١٨/٦٤ سرى من رئاسة مجلس الوزراء إلى حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الخارجية بالنيابة، القاهرة فى ٢٦ يونية ١٩٣٩.

وقد سعت وزارة على ماهر باشا للاهتمام بالجيش المصرى، ولكنه كان يدرك أن محاولته في هذا المجال خاسره، نظراً لان بريطانيا لن تسمح بوصول الجيش المصري إلى درجة من القوة تهدد وجودها، ومن هنا بُنيت فلسفة على ماهر على محاربة بريطانيا في مجالات لا تملك السيطرة عليها، ومن هنا نبعت فكرة إنشاء الجيش المرابط [١]

كما حاولت وزارة على ماهر أن تتخلص من القيد الذى وضعته معاهدة ١٩٣٦على مصر والذى يقصر الحصول على السلاح المصرى من بريطانيا، فأجرت الحكومة المصرية اتصالات مع مندوبى الولايات المتحدة للحصول على أسلحة، كما حاولت الحصول من مصانع "برنو" بتشيكوسلوفاكيا على ١٠٠٠ مدفع تشيكى طراز " برن" ، وعندما أعترض رئيس البعثة العسكرية البريطانية على هذا المسلك لمخالفته نصوص المعاهدة المصرية البريطانية أجاب وزير الحربية صالح حرب "بأن الأسلحة يجب الحصول عليها بكل الوسائل[٢] –وهو ما سيردده الضباط الأحرار فيما بعد– وتعتبر هذه هى المرة الأولى التى يحصل فيها على سلاح من الكتلة الشرقية.

واستعانت حكومة على ماهر بالحكومة الفرنسية لتسليح الجيش المصرى فحصلت على خمسين مدفعا من مدافع براندي Brandit وعشرة آلاف قنبلة بورجكتلي projectlies[٣] كما حاولت الاستعانة بالفكر العسكرى الفرنسى من كتب استراتيجية وغيرها لرفع كفاءة وقدرات الضباط المصريين وخصوصا ضباط كلية أركان الحرب المصرية[٤]

ومع ذلك لم يصل الجيش المصرى إلى الحد المطلوب فتشير أحد وثائق وزارة الدفاع الوطنى إلى مدى العجز فى معدات وذخائر الجيش المصرى بقولها"... وقد بلغ الجيش المصرى الآن الحد المقرر له من حيث العدد، ولكنه من حيث المعدات ينقصه الكثير... وبما أنا المصلحة العامة ترحب بالإسراع فى تزويده بكل ما يلزم من الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية الأخرى، ليكون على استعداد تام لتلبية نداء الوطن فى أى وقت وبخاصة فى هذه الظروف الدولية الحرجة، لذلك يجب الانتفاع بسرعة وإلى أقصى حد بقانون الإعارة

---

(١) رشوان محمود جاب الله : علي ماهر، هيئة الكتاب، ١٩٨٧، ص ص ١٠٩-١١٠.

Tripp,ChorLes :Ali Mahir and the Politics of The Egyptian army 19 36 1942, PP 45 - 71 in Teipp Charles (ed) Contemporary Egypt through Egyptian eyes :Essay in honour of Professor P.J Vatikiotis, Routledge, London, New York ,first published 1993 ,P.51

(٢) عبد الوهاب بكر : مرجع سابق ، ص ٢٨٠

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١١٧١ ملف رقم ٦/٢٣/٦٨، رسالة إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الدفاع الوطنى من وكيل وزارة الخارجية المصرية (سرى) القاهرة ٢٢أكتوبر ١٩٣٩.

(٤) نفس المحفظة ملف ٥/٢٣/٦٨ ، المناطق العسكرية الممنوحة " سرى للغاية " مذكرة رقم ١١٣ وزير مصر المفوض بباريس إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية ، تحريراً فى ٢٩ فبراير ١٩٤٠.

والتأجير[*] الأمريكي واستيراد كل لوازم الجيش المصرى من الولايات المتحدة لاستكمال ذلك النقص[1] وقد فشلت مساعي الحكومة فى الاستفادة من مشروع الإعارة والتأجير الأمريكى، نظراً للمعارضة البريطانية، حيث عارضت بريطانيا تطوير الجيش المصري، لموقف مصر من الحرب وبقاءها خارج إطارها[2]

وقد عبر علوبه باشا عن حالة العجز التى وصل إليه الجيش المصرى بضرورة إنشاء مصانع وطنية للأسلحة والذخيرة دون اللجوء لدول الغرب بقوله :" نحن فى حاجة إلى التفكير فى إنشاء ما يمكننا إنشاؤه من مصانع الأسلحة والذخائر، وفى حاجة إلى المعدات البحرية الكفيلة بالدفاع عن شواطئنا ولو بإيجار أسطول صغير من البواخر الصغيرة السريعة الفتاكة[3]

ولقد وصل تدهور الجيش المصرى فى سنة ١٩٤٥ – كما تدل الوثائق – إلى سابق وضعه سنة ١٩٣٦، حيث بينت أحد الوثائق أن "مشروع البعثة العسكرية البريطانية المرموز له بمشروع الخمس سنوات والمعدل بالسبع سنوات – فى سنة ١٩٣٨ – يقضى بتشكيل رئاسات لفرقة مدرعة، وأخرى متحركة فى نهاية سنة ١٩٤٣، وسبب تأخير التشكيل إلى ذلك التاريخ هو عدم وجود الكفاية من ضباط خريجى كلية أركان حرب الملكية، أما الآن ونحن فى سنة ١٩٤٥ وقد كثر عددهم وزاد تعداد الجيش إلى ما يكفى لتشكيل أربع فرق فأننا لا زلنا تقريبا قبل سنة ١٩٣٦ سواء من حيث القيادة أو التشكيلات[4]

ولذلك يلاحظ أن لهجة الحكومة المصرية منذ سنة ١٩٤٥ أصبحت تتسم بالتهديد والتشدد فى شأن التأخير فى الإمداد بالأسلحة، والتلويح باللجوء إلى دولة بديلة فى الحصول على السلاح، وهو نهج لم يحدث فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية إلا فى عهد وزارة على ماهر باشا (أغسطس ١٩٣٩ – يونية ١٩٤٠).

---

[*] وافق الكونجرس على قانون الإعارة والتأجير ووقعة الرئيس روزفلت فى ١١ مارس ١٩٤١، وقد استخدم الرئيس إيضاحا بسيطا للمشروع عندما قال " لنتصور أن بيت جارى قد أشتعلت فيه النيران وكان لدى خرطوم طويل فى حديقتى، وكان فى وسعه إذا أخذ الخرطوم من حديقتى ووصلة بصنبور المياه عنده أن يطفئ النار المشتعلة فماذا تظنون على أن أفعل ،أننى لا أقول له فى مثل هذه الحالة وقبل إجراء العملية اسمع يا جارى أن خرطوم حديقتى قد كلفنى خمسة عشر دولار وعليك أن تدفع ثمنه أولا... لا ؟ أننى لا أقول له ذلك، وإنما أقول أنا لا أريد الدولارات الخمسة عشر ،وإنما أريد خرطومى بعد أن تطفئ النار " ثم استطرد قائلا: أننى أحاول أن أزيل حاجز الدولار " لمزيد من التفاصيل عن قانون الإعارة والتأجير انظر: مذكرات تشرشل، جـ١ ترجمة خيرى حماد، دار أسامة، بيروت ١٩٦١، ص ٤٣٩– ٤٤٠ ، أ.ج . جرانت ، هارولد تمبرلى: مرجع سابق، ص ٥١١– ٥١٢.

[1] دار الوثائق القومية : أرشيف المشير، محفظة رقم ٢٣ ملف ٦٠٢ / س ح – وزارة الدفاع الوطنى، مرتب الجيش المصرى من الأسلحة والذخيرة، الأوامر التى أرسلت فى عهد حسن باشا صبرى، محمد صالح حرب، أحمد حمدى سيف النصر... ألخ من ١٩٣٧/٩/٢ –١٩٤٢/٩/٢٦ مذكرة بشأن الأسلحة والمهات اللازمة للجيش المصرى القاهرة ١٤ فبراير ١٩٤٢.

[2] محمد حافظ إسماعيل: أمن مصر القومى فى عصر التحديات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١ ١٩٨٧، ص٢٥.

[3] محمد على علوبه (باشا): مبادئ فى السياسة المصرية ، مكتبة الهضبة المصرية، ١٩٤٢ ،ص ٢٧٨

[4] دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٧ ،وزارة الحربية والبحرية، متنوعات ١٨٣٣–١٩٥٠، مذكرة بعنوان ملاحظات عن الجيش المصرى أوجه النقص فيه، ووسائل إصلاحها، بقلم الاميرالاى أركان حرب أحمد بك فؤاد صادق بالاستيداع "سرى جدا".

وفى شأن التخطيط لمستقبل الجيش فقد بلغ موقف وزير الدفاع السيد سليم " حد الرد على رئيس البعثة العسكرية البريطانية، بأن يهتم بشئونه الخاصة he told me to Mind my own bussiness " بل وسجل سنة ١٩٤٥ بداية حجب الحكومة المصرية مشروعاتها فى التوسع فى الجيش عن البعثة العسكرية البريطانية[١] وقد تزامن ذلك مع تدهور الاستراتيجية البريطانية التقليدية فى الشرق الأوسط وتدهور أوضاع بريطانيا فى مستعمراتها[٢] بالإضافة إلى تطور تجارة السلاح بعد الحرب العالمية الثانية وازدياد مراكزها[٣] الأمر الذى جعل الحكومة المصرية تفكر فى أمر البعثة العسكرية البريطانية وتغير من سياستها فى طلب السلاح من بريطانيا، ومن أجل ذلك قررت حكومة النقراشى باشا فى مارس ١٩٤٧ الاستغناء عن البعثة العسكرية البريطانية التى أمضت فى مصر عشر سنوات – منذ توقيع المعاهدة – والتى أثبتت إنها لم تكن جادة فى تنفيذ ما استدعيت من أجله ،وهو تدريب الجيش المصرى والعمل على إعادة تنظيمه وتسليحه، بل وضح إنها كانت تهدف إلى عرقلة أى مجهود فى هذا السبيل[٤]

وبعد الاستغناء عن البعثة العسكرية سافر النقراشى شخصيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٤٧ لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية لإرسال بعثة عسكرية لتقوم بالمهام التي أهملتها البعثة العسكرية البريطانية، وذلك لتنظيم الجيش وتسليحه وبناء مصانع الأسلحة لمواجهة اليوم التى تكون فيه مصر مسئولة عن حماية قناة السويس[٥]

وفشل النقراشى باشا فى الحصول على أى شئ من الولايات المتحدة، ورفضت الولايات المتحدة أن تنافس بريطانيا فيما تعتقده إنه يخص بريطانيا وحدها[٦]

ونتيجة للرفض الأمريكى لتسليح الجيش المصرى، اتجهت الحكومة المصرية لطوق أبواب فرنسا في طلب السلاح، وقد كان التوجه المصرى لفرنسا مبنياً على عدة أسباب الأول : رفض بريطانيا وأمريكا تسليح الجيش المصرى، والثانى: ارتفاع أثمان السلاح الذى كان يورد لمصر من بريطانيا – فقد كشف تقرير للفريق " إبراهيم عطا الله باشا "رئيس

---

(١) عبد الوهاب بكر : مرجع سابق، ص ٢٨٦

(2) Campbll, John : Defense of the Middle East, Problems of American Policy, frederick Apraeger , New York 1960 PP 11-21 .

(٣) إسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية والسياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، ط٢،مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥ صـ٣٨٣- ٣٨٤.
سامى منصور: تجارة السلاح والعالم الثالث، كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام رقم ٣٧ يوليه ١٩٧٣ صـ١٥

(٤) محمد عبد الرحمن برج: مرجع سابق، ص ٢٠٢
The Middle East Problem Area in World Politics.New York.1955.P.67

(5) Hoskins.L.Halford: The Middle East in world Affairs.New York.July 1958.P.413

(6) Lenczowski George: The Midlle East in world Affairs.New York.July 1958.P.413

أركان حرب الجيش المصرى، عند زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٧ أن السلاح الذى كان يرد إلى مصر من بريطانيا كان باهظ الثمن بالمقارنة بمثيلة من دول أخرى وضرب مثلا بالمدفع الرشاش ماركة "تومى" مبينا أن بريطانيا كانت تبيعه لمصر بمبلغ ١٢٠ جنية بينما كان ثمنه فى الولايات المتحدة عشرون جنيها[١]

كما تشددت الحكومة المصرية وألحت فى طلب السلاح نظراً لتفاقم القضية الوطنية المصرية فى ذلك واحتمال أن يتولى الجيش المصرى حماية قناة السويس، كما عبر عن ذلك النقراشى باشا، وهو الأمر الذى جعل الحكومة المصرية تبحث عن السلاح فى أى مكان ومن هنا جاء طلب الحكومة المصرية للحكومة الفرنسية بتسليح الجيش المصرى، وكانت أول خطوة فى هذا الصدد حول إرسال بعثة عسكرية مصرية إلى فرنسا لدراسة أساليب التسليح الفرنسية، وكانت برياسة الأميرالاى أحمد رياض بك وكانت مكونة من ١٥ عضوا[٢] كما تعاقدت الحكومة المصرية على شراء كاسحات للألغام وأجهزة الردار الخاصة بها من فرنسا فى أكتوبر ١٩٤٧، ووصلت ستة منها إلى شواطئ الإسكندرية فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٧[٣]

ومثلما شكلت معاهدة ١٩٣٦ علامة بارزة فى إعادة تسليح الجيش المصرى شكلت هزيمة الجيش المصرى فى حملة فلسطين ١٩٤٨ ،سببا مباشراً فى إعادة تسليح الجيش المصرى، فقد لاحظ ثروت عكاشة – الذى كان فى ذلك الوقت ضابط للمخابرات الحربية فى القطاع الجنوبى من مسرح القتال – مدى الحالة السيئة لتسليح الجيش المصرى[٤] كما شاهد تيدى إيتان المتطوع في فرقة الهجاناه الإسرائيلية ،مدى ما وصل إليه الجيش المصرى من سوء التسلح، وإن كان كلامه يؤخذ على حذر لتحيزه الشديد لإسرائيل[٥]

الأمر الذى جعل الحكومة الفرنسية تتشدد فى بيع السلاح للحكومة المصرية[٦] حيث أن عملية تجارة السلاح عملية حكومية بالنسبة للبائع والمشترى، حتى لو كانت صناعة

---

[١] عبد الوهاب بكر: مرجع سابق، ص ٢٨٠

[2] LaBurse Egyptienne, Sep23.1947 ,1923 P.2.

[٣] دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٧١ ملف رقم ١٦/٢٣/٦٨ مذكرة رقم ١٥-١٠-٢-١-١٧٠١، من وزارة الدفاع الوطني إلي حضره صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية القاهرة ١٥ ديسمبر ١٩٤٧

[٤] ثروت عكاشه: مذكراتي في السياسية والثقافة، ج ١، مرجع سابق، ص ٤٢ ولمزيد من التفاصيل حول أهمية البوابة الشرقية في الدفاع عن مصر، أنظر، جمال حمدان شخصية مصر، ج ٢، عالم الكتب، سبتمبر ١٩٨١، ص ٦٠٥

[5] Eytan.Teddy:op.cit.p. 61

[٦] دار الوثائق القومية : أرشيف المشير، محفظة رقم ١٨، إدارة المخابرات الحربية، قسم المعلومات، مذكرة رقم ١-٢١-٢٣٠٣، من إدارة المخابرات الحربية إلي وزير الحربية والبحرية، بتاريخ ٤-١٢-١٩٤٨، سري للغاية

السلاح فى أيدى شركات متخصصة غير حكومية[١] بالإضافة إلى أن فرنسا كانت تحافظ على ود بريطانيا فى تلك الفترة[٢] وهو الأمر الذى دل عليه عدد كبير من الوثائق، مما جعل أحد مهام القناصل المصريين فى باريس وحتى سفير مصر فى باريس مراقبة تصدير السلاح لليهود وخصوصا فى مدينة مرسيليا التى أصبحت مركزا لبيع السلاح الفرنسى لليهود[٣] ولكن على الرغم من موقف الحكومة الفرنسية المؤيد للصهيونية والدولة اليهودية - كما أتضح من قبل - إلا أن الحكومة المصرية استطاعت أن تعقد عدة صفقات وعروض لصفقات الأسلحة مع الحكومة الفرنسية فى ذلك العام - ١٩٤٨- حيث عرضت أحد محلات بيع الأسلحة على القنصلية المصرية بمرسيليا بيع ستة برتينات من مختلف أنواع الأسلحة، البرتينة الأولى - على سبيل المثال - تتكون من باخرتين مطاردة للغواصات مجهزة بكل العدد والآلات وممونه بالذخيرة اللازمة[٤]كما عرض أحد الفرنسيين على قنصل مصر فى مرسيليا صفقة من الأسلحة الفرنسية[٥] كما توسط أحد الفرنسيين لبيع أسلحة للحكومة المصرية عن طريق قنصل مصر فى مرسيليا وطلبت الحكومة المصرية معرفة تفاصيل أكثر عن المسألة ووجد أن هذه الأسلحة قديمه ترجع للحرب العالمية الثانية حيث رفض اليهود شرائها من قبل[٦] وقد كان السبب الرئيسى لجمع البيانات عن هذه الصفقة كما بين قنصل مصر فى باريس: "ولكن قد يهمنى ذلك لاعتبار واحد وهو انه إذا رفضت أنا البحث معه فسوف يعرض بضاعة على الطرف الثانى وهو الصهيونيين[٧] كما قدم أحد الفرنسيين عرضا للحكومة المصرية بتصدير أسلحة ومهمات حربية لمصر ومد السلطات المصرية بمعلومات عن تهريب اليهود والأسلحة لإسرائيل واستعداده لتزويد مصر بعدد من الفنيين ذوى الخبرة[٨]

---

[١] سامي منصور: مرجع سابق، ص ٥٠

[2] Childers.Erskine.The road to Suez. A study of western Arab Relations London1962.p. 63

[٣] دار الوثائق القومية، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية، محفظة رقم ١١٧٠ ،ملف ٢٦/٢٣/٦٨ ص٣ مذكرة من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني بتاريخ أغسطس ١٩٤٨

[٤] نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف مذكرة من قنصل مصر فى مرسيليا "عبد الرحمن حمزة" إلى سفير مصر بباريس أحمد ثروت، رقم ٣٢ سرى بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٨.

[٥] نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف مذكرة رقم ٣٢/٩٦/١٥ (سرى) من سفير مصر في باريس أحمد ثروت إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية الدائم بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٤٨.

[٦] نفس المصدر، نفس المحفظة ، نفس الملف مذكرة رقم ٣٢/٩٦/١٤ (سرى) من سفير مصر فى باريس أحمد ثروت إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية الدائم بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٤٨.

[٧] نفس المصدر، نفس المحفظة ،نفس الملف تقرير من قنصل مصر بباريس عبد الرحمن حمزة إلى سفير مصر بباريس رقم ٢٧ سرى مرسيليا ١٧ يوليو / ١٩٤٨.

[٨] نفس المصدر، نفس المحفظة والملف مذكرة رقم ٥٨٥ سرى من وزير مصر المفوض ببرن إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بشأن تصدير أسلحة ومهمات حربية لمصر تحريرا فى ٣٠ أغسطس ١٩٤٨.

وقد كان تسرب أخبار تسليح الجيش المصرى للجهات اليهودية بالإضافة إلي كثافة الصفقات – ليس فقط من فرنسا – سببا مباشراً في شكوي إسرائيل للأمم المتحدة من تزايد تسليح مصر، مستدلين على ذلك بما نشرته مجلة أخر ساعة بعددها الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ من وصول أسلحة إيطالية لمصر[1] كما توج عام ١٩٤٨ بحصول الحكومة المصرية علي١٥ طائرة تشيكية[2] وتعتبر هذه الصفقة هى ثان صفقة للحصول من تشيكوسلوفاكيا، حيث كانت المرة الأولى بحصول حكومة على ماهر على ١٠٠٠ مدفع تشيكى طراز برن.

ومن الواضح أن تلهف إسرائيل على تسليح جيشها كان السبب المباشر لمشروع الحكومة المصرية لتعزيز لجيشيها، على أربع مراحل عام ١٩٤٩، ولقد صادف المشروع الكثير من العقبات من حيث الحصول على العتاد والأسلحة اللازمة لتنفيذه، ولكن ظهر فى ذلك الوقت نيات الدول تجاه تسليح مصر[3] ومنها فرنسا فقد عرضت على الحكومة بيع آلف سيارة جيب[4]

وقد أقلقت تلك الصفقة بالإضافة إلى المشروع المصرى لإصلاح الجيش قلق الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذى بينه مراسل صحيفة نيويورك تايمز ،عن نشاط البعثة العسكرية المصرية في بريطانيا لشراء أسلحة للجيش المصرى بقوله " أن البعثة وقعت عقداً مع شركة De Haviland (ويبدو من اسمها أنها فرنسية) لصناعة الطائرات وأن البعثة تقوم بعمل المشتريات اللازمة لتسليح فرقة كاملة، وأن إسرائيل تنظر إلى ذلك التسلح بكثير من عدم الارتياح والمخاوف وترى أن هذا التسلح سيزيد الصعاب فى طريق الاتفاق مع مصر والدول العربية، وسيضطرها إلى زيادة تسلحها مما سيكلفها نفقات كان من الأولى صرفها فى سبيل تقدمها، والمعروف أن إسرائيل لا تملك طائرات من أحدث طراز كطراز طائرات De Haviland التي اشترتها مصر[5] .

---

(١) نفس المصدر نفس الملف والمحفظة مذكرة من : Aide - Memoire, Nation Unies Mission Du Mediateur des Nation Unies Pour la Palestine a H.E Ibrahim Dessouki Abaza Pacha , 24 October 1948.

(٢) نفس المصدر، المحفظة ، ملف رقم ٦٨/٢٣/٦ جـ٤ برقية رمزية رقم ٥٨/١٠٥٦ صدرت فى باريس ١٩٤٨/١١/٢٥ ووردت فى ١٩٤٨/١١/٢٦ من سفير مصر بباريس أحمد ثروت إلى وزارة الخارجية المصرية.

(٣) عبد الوهاب بكر، مرجع سابق، صـ٩١.

(٤) المصدر السابق، نفس المحفظة خطاب رقم ٣٩/٢١/١٢/٣٤٧٣٥ من وزارة المواصلات المصرية إلى سكرتير عام وزارة الخارجية المصرية بخصوص عرض ما يقرب من الف سيارة جيب " عاجل جدا" بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٥.

(٥) نفس المصدر، محفظة رقم ١١٧١، ملف ٦٨/٢٣/١٦، صـ٧ مذكرة رقم ٨٩٣ من القائم بأعمال السفارة المصرية بواشنجتون إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية تحريرا فى ١٦نوفمبر ١٩٤٩.

كما شكلت مفاوضات مارس ١٩٥١[*] بروز مشكلة تسلح الجيش المصرى بوصفها مشكلة سياسية ذات أولوية وخطورة، وكانت هذه النقطة من أهم النقاط التى دارت حولها المباحثات بين حكومة الوفد والإنجليز، وكانت مسألة تسليح الجيش تناقش فى المفاوضات السابقة منذ ١٩٢٤ بوصفها من عناصر الجلاء عن مصر، بمعنى أن مصر عازمة على تقوية جيشها ليستطيع الدفاع عن قناة السويس لئلا تهددها دولة طامعة ومعادية لبريطانيا، أما فى هذه المباحثات فقد انتقلت مسألة التسليح، ولم تصبح مجرد عنصر من عناصر الجلاء وصارت مطلبا يتعلق بتأمين سلامة مصر فى مواجهة خصومها[١] خصوصا من اليهود الذين كانوا عنصراً هاما وسببا فى تسليح الجيش المصرى، كما شهد نفس العام- ١٩٤٨ – ابتعاد توجيهات السياسية الخارجية الفرنسية عن الغرب والتزامها الحياد فى الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتي، واتهامها لأمريكا بارتكاب أخطاء سياسية وعسكرية[٢] وهو ما شكل مدخلا للحكومة المصرية لطلب السلاح من فرنسا وهو الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تقترح على الحكومة البريطانية إمداد الحكومة المصرية بسلاح أمريكى، هو ما رفضته الحكومة البريطانية[٣] وهو الأمر أيضا الذى جعل محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرى يطلب صفقات من السلاح من الاتحاد السوفيتى حيث طلب كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة فى مأدبة أقامها عبد الرحمن عزام لفيشنسكى وزير الحربية السوفيتيي وأكد هذا تصريح لمصطفى نصرت وزير الحربية الذى طلب أدراج اعتماد إضافى فى الميزانية للتسلح[٤]

وهذا يؤكد أنه كلما فشلت الحكومة المصرية فى الحصول على سلاح من الغرب اتجهت للكتلة الشرقية لطلب السلاح ،كما حدث في وزارة علي ماهر ١٩٣٩ وما حدث في صفقة ١٩٤٨ من تشيكوسلوفاكيا، ويؤكد أيضا ان الحكومة المصرية حاولت الاستفادة من الصراع بين الكتلة الشرقية والغربية والحرب الباردة للحصول علي ما يلزمها من السلاح.

وقد استفادت الحكومة المصرية من الصراع الأمريكى الفرنسى، فى إلحاح الشركات الفرنسية توريد سلاح للجيش المصرى، حيث عرضت مصانع هوتشكيس Hotchkiss سلاح

---

[*] ولمزيد من التفاصيل حول تلك المفاوضات أنظر وزارة الخارجية ، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مصدر سابق، صفحات متفرقة.

[١] طارق البشرى: المسلمون والأقباط، مرجع سابق صـ٥٩١.

[٢] دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١ وزارة الخارجية، الديوان العام، تقارير وبرقيات ١٩٣٨/٤/٢٥ حتى ١٩٥٠/٨/١٧ مذكرة عن بعض تقارير وردت لوزارة الخارجية المصرية، تقرير للسفارة الملكية المصرية بباريس.

[٣] فاديه سراج الدين : التحرر الوطني، مرجع سابق، صـ٨٠ – ٨١.

[٤] جمال سليم : البوليس السياسى، مرجع سابق صـ٢٢٦

ميترايلوز من نوع جديد يعرف La Caraline Mitrailleuse ، أثبت كفاءة عند استخدامه فى البوليس والجيش الفرنسى[1]

وقد شكل تزايد طلب الجيش المصرى على أسلحة من الغرب والشرق على حد سواء، خوف الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على مصير دولة إسرائيل الأمر الذى جعلهم يصدرون البيان الثلاثى فى ٢٣ مايو ١٩٥٠، للحد من التسلح فى دول الشرق الأوسط وقد جاء اشتراك فرنسا فى البيان لخشية بريطانيا وأمريكا، من أن عدم اشتراك فرنسا فى البيان يجعل الأخيرة تنتهكه ومن هنا جاء اشتراك بريطانيا وأمريكا لفرنسا فى البيان.

مصر وفرنسا والبيان الثلاثى

لم يكن التصريح الثلاثى وليد سنة ١٩٥٠ بل سبقه تصريح مشترك من مندوبى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مجلس الأمن في أغسطس ١٩٤٩، مؤكدين معارضة حكوماتهم لأي سابق للتسلح بين الدول العربية وإسرائيل[2] وفى الخامس والعشرون من مايو ١٩٥٠ اشتركت فرنسا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى إصدار التصريح الثلاثى Tripartite Agreement، من أجل ضمان حماية إسرائيل والمحافظة على خطوط الهدنة وعدم بيع الأسلحة للطرفين إلا بشروط معينة[3]

ويبدو أن الدول الغربية الكبرى قد أعادت النظر في المكاسب التى حققها الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط من جراء قيام اسرائيل، لذا رأت أن تحد من هذه المكاسب بإصدار تصريح يجعل منها وصية على المنطقة، ومن العوامل التى دفعت إلى إصدارة أيضا تردد الشكوى من كلا الجانبين العرب والإسرائلين بأن الطرف الأخر يتلقى الأسلحة من أصدقائه فى الغرب، فإسرائيل تشكو من تسليح بريطانيا للعراق والأردن، والعرب يشكون من تسليح الولايات المتحدة لإسرائيل ،وخشية هذه الدول أن يستفيد الاتحاد السوفيتى من هذا التسابق فى التسلح فبادرت إلى إصدارة وهو يعتبر خطوة نحو تجميد القضية الفلسطينية بعد اتفاقات الهدنة[4]

---

(١) دار الوثائق القومية، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية – محفظة رقم ١١٧٢، ملف ٦/٢٣/٦٨، مذكرة من سفير مصر بباريس إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية رقم ١٩٣٩، باريس ١٤/٣/١٩٥٠.

(٢) د.حسين فوزى النجار، مصر فى المحيط الدولى، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٣، ص ٣٦.

(٣) محمود صالح منسى: فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٩٤-٩٨
Lilienthal , Alfred : There goes the Middle East ,the Book Mailer, Inc , New York 1958 P.55

(٤) صلاح العقاد: قضية فلسطين فى المرحلة الحرجة ١٩٤٥ – ١٩٥٦، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٨،ص ص ١٥٦ – ١٥٨
جلال يحيى : مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، منشأة المعارف ١٩٦٥ ، ص ٢٥٣
Kemp, Geoffery : Strategy and Arms Level 1945 –1967 PP.21 – 36.in Hurewitz (ed): Soviet – American Rivarlry in the Middle East, the Academy of Political Science Columbia Univ.New York 1969P.30.

ومن هنا جاء نص التصريح على ضرورة إقامة توازن فى التسلح بين الدول العربية مجتمعة وبين إسرائيل منفردة[1]

وقد تلقى وزير الخارجية المصرية نسخة التصريح الثلاثى من السفارة الفرنسية بالقاهرة يوم ١٥ مايو ١٩٥٠[2] كما تبادل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الدائم لدى الأمم المتحدة مستر أوستن Austin مع ممثل مصر الدائم بالأمم المتحدة دكتور محمود فوزى الرأى حول رأى الحكومة المصرية فى التصريح، ويبدو من الخطاب الذى سلمه الدكتور فوزى لمستر أوستن أنه قد بين رفض الحكومة المصرية هذا البيان ولكن بشكل دبلوماسى، أو على الأقل أن الحكومة المصرية ستهتم بالجانب الذى يمثل مصلحتها فى الدفاع عن أراضيها وذلك بقوله : "أن الحكومة المصرية ستفحص هذا التصريح بعنايه شديده أخذه في اعتبارها متطلبات الدفاع أو المصلحة المصرية المباشرة والعميقة فى توطيد الاستقرار فى الشرق الأدنى" [3] كما عبر وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين (بك) للسفير الأمريكى بالقاهرة عن شكوكه أن يكون التصريح يهدف إلي تقسيم دول الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ بين الدول الغربية، وهو الأمر الذى نفته الخارجية الأمريكية مؤكدة للدكتور صلاح الدين بأن شكوكه هذه ليس لها أى أساس من الصحة، وأنه ليس هناك نيه لاقتسام دول الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ[4]

وقد قوبل هذا التصريح بترحيب كبير فى فرنسا إذا أعاد لها وقوفها على قدم المساواة مع إنجلترا وأمريكا باعتبارها من الدول ذات المصلحة فى تلك المنطقة ،إلا أن اشتراك فرنسا فى هذا التصريح قد يكون له تفسير أخر، فمن الممكن أن يكون القصد من اشتراك فرنسا هو إظهار هذا التصريح بمظهر العمل المشترك لا بمظهر استئثار دولة ما بوضع سياسية معينة، وبذلك توضع الدول العربية أمام الأمر الواقع المستند إلى شبه إجماع دولى داخل سياسية مشتركة دون أن يظهر دور بريطانيا الحقيقى، وقد ذهب أحد المعلقين

---

(1) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص ١٥٨

(2) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجي المصرية مذكرة من
Ambassadre de France En Egypte ason Excellence Mohamed Salah- El - Din Bey Minstre des Affaires Etrangeres, Le Caire, le 25, 1950

(3) نفس المصدر ، نفس الملف والمحفظة مذكرة رقم٢٣٧/٤١٥ من :
= M.Fawzi, to
=the Hon - warren R.Austin Ambassdor Extraordinary and Plenipotentiary Permanent Representative of the United States of America to the United Nation , New York , 27 May , 1950

(4) نفس المصدر والمحفظة والملف مذكرة من :
Legation of the United State of Amrica . Jefferson Caffery , Personal and Confidential" to Mohamed Salah El – Din, Bey , Minister of Foreign Affairs , Cairo , May 29 , 1950.

فى فرنسا إلى حد وصف هذا التصريح بأنه يضع الشرق الأدنى تحت نوع من الوصاية تتولاها الدول الثلاث الكبرى، فهى التى أصبحت صاحبة الشأن فى بحث ما يلزمه من السلاح، ومعنى هذا أن الدول الغربية لا ترضى عن التجاء دول الشرق الأوسط للتسلح إلا تحت مراقبتها[١]

ولذلك فعندما طلبت الصحافة الفرنسية من سفير مصر بباريس أحمد ثروت رأى حكومته فى التصريح اكتفى بالأشارة بوضوح إلى استقلال مصر فى وضع سياستها وسعيها إلى تحقيق أهدافها بكافة الطرق السليمة ونفى كل رغبة لمصر فى الاعتداء[٢]

واحتجت الدول العربية على سياسة الغرب إزاء منطقة الشرق الأوسط على أثر صدور البيان الثلاثى[٣] ونشرت صحيفة الديلى أمريكان تعليقا مستفيضا ذكرت فيه أن الغرض الاساسى لقرار رفع القيود عن إرسال السلاح إلى الشرق الأوسط هو تسليح إسرائيل وتقويتها[٤] ونتيجة للمعارضة الصحفية الشديدة التى تعرض لها التصريح من دول الشرق الأوسط ومعارضة الدبلوماسية المصرية لهذا التصريح وشكوكها فيه – كما أتضح – أرسلت الولايات المتحدة مذكرة تفسيرية للبيان الثلاثى، وقد وقعت المذكرة فى تناقض شديد ففى الوقت الذى عارضت فيه خرق خطوط الهدنة أيدت الاحتفاظ بخطوط الهدنة كخط للحدود بين الدول العربية وإسرائيل، وفى نفس الوقت أشارت على عدم الاحتفاظ بهذه الحدود كوضع نهائي حيث أشارت فى فقرتها الثالثة: "ستعمل الدول الثلاث بجميع وسائلها الخاصة لتبين ما إذا كانت أية دولة من دول الشرق الأوسط تستعد لخرق الحدود أو خطوط الهدنه، وستتخذ من الخطوات ما يتمشى مع المعلومات التى ستحصل عليها فى هذا الصدد، الأشارة إلى الحدود أو خطوط الهدنة لا تعنى اتجاه النيه إلى ضرورة الاحتفاظ بالوضع الراهن واتفاقات الهدنة نفسها تنص بصورة خاصة على أن خطوط الهدنة ليست دائمة " وأكدت المذكرة "أن الدول الثلاث ترمى إلى إحلال معاهدة بين الدول العربية وإسرائيل بدلا من الهدنه، ولكنهم لا يقصدون ممارسة ضغط على الدول العربية للدخول فى مفاوضات صلح مع إسرائيل " وأن الحكومات الثلاث لا ترمى إلى إنشاء مناطق نفوذ بل إن غرضها المحافظة على الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط لاتخاذ موقف إيجابى من الحرب الباردة

---

(١) وثائق قصر عابدين، ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ٤٨٨٣ جـ١، تقارير سياسية (سرى) للغاية بتاريخ ١٩٥٠/٦/١.

(٢) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة ١١٧٢، ملف ٦/٢٣/٦٨، جـ٧، مذكرة رقم ١٨١ سرى من سفير مصر بباريس أحمد ثروت محضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية الدائم، باريس، ١ يونية ١٩٥٠

(٣) عبد الرؤف أحمد عمرو: العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ – ١٩٥٧، هيئة الكتاب، ١٩٩١، صـ١٢٧ – ١٢٨.

(٤) المصدر السابق : نفس المحفظة والملف مذكرة رقم ٥١١ من السفارة الملكية بروما إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية تحريرا فى روما ٢ يونيه ١٩٥٠.

ولا التدخل غير الشرعى فى الشئون الداخلية لدول الشرق الأوسط ،ولا حظر تهريب السلاح للدول وإباحة التصدير لدول أخرى من دول الشرق الأوسط[١]

وعلى الرغم من موافقة جامعة الدول العربية بشكل مبدئى على التصريـــح إلا أنــها أثارت الشكوك فى محتواه بما يحمل رفضاً فى طيه، ولكن بشكل دبلوماســـى، حيـث بيـن تصريح الجامعة العربية "بأن ما ورد من عبارات فى البند الثالث من التصريح وما أشير إليه فيه بوجه خاص عن اعتزام الدول الثلاث إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ سياستها سواء فـى نطاق ميثاق الأمم المتحدة أو خارجة، مما يثير القلق والشكوك لدى جانب كبير من الـــرأى العام العربى... ولا تستطيع حكومات الدول العربية أن تسلم لدولة أخرى أو لعدد من الـدول تعمل خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة بحق البوليس الدولى فى هذه المنطقة – وتســتبعد أن يكون هذا هو ما أتجه إليه قصد الحكومات الثلاث، لما فيه من مجافاة للمبـــادئ الأساســية لميثاق الأمم المتحدة ولمسئوليات هذه الهيئة ولمبدأ المساواة بين الدول كبيرها وصغيرهـا، وأن الدول العربية لتقرر على ضوء ما تلقته من إيضاحات وتفسيرات أن الحكومات الثــلاث صاحبة التصريح لابد مراعيه فى تنفذها له تنفيذ بعيداً عن الميل والتحيز بشتى الاعتبــارات المتقدمة التى من شأنها أن تجعل منه حقا أداة تعاون وسلام لفــائدة المجمــوع لا وسـيلة لسيطرة دول على أخرى[٢]

ولكن الشئ الغريب أنه بالرغم من ترحيب الحكومة الفرنسية لاشتراكها فى إصـــدار التصريح – حتى تعدو كدولة من الدرجة الأولى وكقوة عظمـــى – إلا أنـــها اخـــترقت هــذا التصريح فور صدوره أو بشكل أدق بعد مرور شهر فقط من صدوره ، وذلك عكس ما وصل إليه الباحث اليهودى ميشيل بار زوهار Michael Bar-Zohar من محافظة فرنسا على التصريح الثلاثى منذ صدوره حتى سنة ١٩٥٥[٣] حيث وردت شركة Monfacture de Machines de Haut Rhin الفرنسية ماكينات لإقامة مصنع الذخيرة بمصر وإعتمد بنك الكريدى كومرســـيال دى فرنس صرف المبالغ المستحقة للشركة، من حساب الحكومة المصرية[٤] كما قدمــت نفــس

---

[١] نفس المصدر، نفس المحفظة والملف ، ترجمة المذكرة الأمريكية التفسيرية للبيان الثلاثى، ١٠ يونية ١٩٥٠

[٢] نفس المصدر، نفس المحفظة والملف، بيان مجلس جامعة الدول العربية فى شـــأن التصريـــح الثلاثـــى الأمريكـــى البريطانيـــة الفرنسى، القاهرة، ٢٠ يونية ١٩٥٠.

[3] Bar Zohar ,Michael ,the Armed Prophet : A biogrphy of Ben – Gurion ,London 1972 PP 54 -55

[٤] مصدر سابق، نفس المحفظة والملف مذكرة رقم ٣٠٤٩ من وزارة الحربية إلى وكيل وزارة الخارجيـــة المصريـــة بخصـــوص ماكينات مصنع الذخيرة المتعاقد عليها مع شركة Machines de Haut Rhin "سرى عاجل" القاهرة ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٠.

الشركة عرضاً لبيع ٤٠٤ خرطوش ذخيرة، عيار ٢٠ مم، من صنف هيسابنو سويزا Hispano -Suiza - بناء على طلب الحكومة المصرية - وقدمت الشركة الطريقة التى يمكن بها شحن هذه الذخيرة للحكومة المصرية وطريقة دفع أسعارها(١) كما عرضت شركة J.T.R.I.A الفرنسية توريد أسلحة وذخائر للجيش المصرى فى نوفمبر ١٩٥٠(٢) كما وعدت السلطات الفرنسية الحكومة المصرية بتمكينها من الاتصال بإحدى الشركات التى تقدم عطاءات الذخيرة ٧٥ مم وصواريخ الطائرات وأن تخبر الحكومة المصرية فى خلال ثلاثة أسابيع باحتمالات بيع مدافع ٧٥ مم لدبابات شيرمان Sherman ومدافع ١٥٥ مم ومدافع الميدان ومدافع الإطلاق الذاتى(٣)

كما قام مسيو دولا شوميت De La Chomette مدير مصانع براندى Brandit للتسلح الفرنسية، وعضو مجلس الشيوخ بزيارة دمشق فى ٣ مايو ١٩٥١ بدعوة من الحكومة السورية لعقد صفقات سلاح معها ،وأبدى مسيو دولا شوميت سروره لزيارة مصر- بدعوة من الحكومة المصرية - باعتباره عضو مجلس الشيوخ (٤) وقد أرسلت الخارجية المصرية تعليماتها لوزير مصر المفوض بدمشق - بناء على التشاور مع وزارة الحربية المصرية - بأن ينوه لميسو شوميت " بأنه لو كان يرغب فى زيارة مصر فسيكون محل ترحيب"(٥)

وقام مسيو شوميت بزيارة المفوضة المصرية بدمشق - بناء على طلبه - وبين لوزير مصر المفوض بدمشق أن الحكومة السورية قد تعاهدت مع المصانع التى يمثلها على بعض الصفقات من الأسلحة تم تسليمها وأنه حضر لعقد صفقات جديدة... وأن هذه الصفقات تكون دائما أقرب إلى التحقيق بالاتصال المباشر بين المنتجين والحكومات صاحبة المصلحة دون تدخل الوسطاء ومن أجل هذا فإنه ينوى الذهاب إلى مصر للاتصال المباشر بالشخصيات المعنية المصرية للبحث معهم فى أمر منتجات مصانعه(٦)

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة والملف Note ,No.Ref- Nk2 . 6708
Mahufacture de Machines du Haut Rhin. M —Le Conseiller Commercial de la Ambassad de Egypte? Paris , objet .Egypte .4.Oct.1950

(٢) نفس المصدر، نفس المحفظة ملف ٦/٢٣/٦٨ جـ٨ مذكرة رقم ٣٨٨ سرى من سفير مصر بباريس أحمد ثروت إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية باريس فى نوفمبر ١٩٥٠.

(٣) نفس المصدر، نفس المحفظة ملف ٦/٢٣/٦٨ جـ٧ مذكرة من وكيل وزارة الخارجية المصرية لوكيل وزارة الحربية والبحرية، أكتوبر ١٩٥٠ " سرى وعاجل جدا "

(٤) نفس لمصدر، محفظة ١١٧١، ملف ٦/٢٣/٦٨، ج٧ برقية رقم ٤٢٧ / ٢٥ من باريس صدرت فى٣/٥/١٩٥٠ وردت فى ٤ /٥/١٩٥٠.

(٥) نفس المصدر والمحفظة والملف مذكرة أعدها وزير الخارجية المصرية ٧ مايو ١٩٥٠

(٦) نفس المصدر المحفظة والملف، مذكرة رقم ٢٧٧٤ سرى ،من وزير مصر المفوض بدمشق، إلى حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية المصرية ، بشأن مقابلة مسيو دو لا شوميت بدمشق تحريرا فى ٩ /٥/١٩٥٠

وتم التوصل إلى اتفاق مبدئى بين مسيو لاشوميت والحكومة المصرية علــى توريــد سلاح بنفس الشروط التى يتعامل بها مع الحكومة السورية وأحيطت جريدة المصري علمــا بهذه الصفقةِ ونشرتها علي صفحاتها مما جعل الحكومة المصرية تتخذ إجــراءات مشــددة بالنسبة للتسليح، وهى أن أمر تسليح الجيش المصرى يجب أن يحاط دائما بالسرية التامــة بصرف النظر عن صدور البيان الثلاثي لما هو معروف من نفوذ الصهيونيين ومدى تأثيرهم فى عرقلة أى اتفاق للتسليح تعقده الحكومة المصرية... حيث أن - بناء علي ما أبداه مسيو دولا شوميت -من بين أعضاء الوزارة الفرنسية وزيرين معروفين بميولــهما الصهيونيــة يهمهما عرقلة كل اتفاق يؤدى إلى تزويد الجيوش العربيـــة والجيــش المصــرى خاصــة بالأسلحة[١]

واتفق مسيو لاشوميت مع الحكومة المصرية بشكل نهائى وأبرم عقد الأتفـــاق فــى ديسمبر ١٩٥٠ على أن يورد للحكومة المصرية مدافع المورتر ٨١ مم وذخيرتها(بند ٦ مــن العقد) [٢] وقد قدم مسيو لاشوميت مستند تفويض مصدق عليه من الخارجية الفرنسية ،فــى التعاقد مع الحكومة المصرية ، ومذكرة من وزارة الدفاع الوطنى الفرنســـية إلــى شــركة براندي بشأن موافقتها على شروط العقد والمواصفات الخاصة به مصدقا عليها كذلك مـــن وزارة الخارجية الفرنسية والقنصلية الملكية بباريس[٣]

وقد علق سفير مصر بباريس على المادة السابعة من العقد التى تنص بأن أى عمــل من أعمال أخذ أو إعطاء الرشوة أو الابتزاز أو محاولة اقتراف أى واحدة من تلك الأعمـــال من جانب المتعاقدين لصالح المتعاقدين من جانب أى موظف أو وكيل للحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر سيخول الوزارة فى هذه الحالة وبشكل فورى إلغاء العقد.

وقد بيَّن السفير أن هذا البند لا يليق بكرامة الحكومة المصرية حيث يثير الشكوك فى سمعة موظفيها، وأقترح حذف هذا الشرط من أمثال هذا العقود مستقبلا، وقد شكك أيضا فى كفاءة السلاح الذى تعاقدت عليه الحكومة المصرية بقوله: "أفهم من التأشــير علــى كتــاب

---

(١) نفس المصدر والمحفظة والملف ، مذكرة من الإدارة الاقتصادية لوزارة الخارجية المصرية للعرض على معالى الوزير "مؤشـــر عليها من وزير الخارجية " النظر إلى إرسال ملفات من إدارة إلى أخرى فى شنطة مقفلة يكون لها مفتاحان أحدهما بكـل إدارة، وقد أوصيت على العدد الكافى من الشنط بحيث يكون لكل إدارة شنطتين، وكذلك أوصيت على العدد الكافى من الدواليب الحديـد ولكل منها yale ليكون بكل قسم وبكل إدارة دولاب منها لحفظ الملفات السرية به.

(٢) نفس المصدر، محفظة ١١٧٥، ملف ٦/٢٣/٦٨، جــ٩ مذكرة رقم ٢٥٤ (سرى وعاجل جدا- يرسل حالا مع مخصـــوص) مــن وزير الحربية مصطفى مقر إلى صاحب المصالح وزير الخارجية بالنيابة، الموضوع التعاقد مع شركة براندت لتوريـــد إسـلحة ومدافع ذخيرة تحريرا فى ١٩٥٠/١٢/٤.

(٣) نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف، مذكرة من سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك إلى وكيل وزارة الخارجية المصريــة رقم ١٨٤(سرى) باريس ٥ يناير ١٩٥١.

الوزارة بأنه "سرى جدا" حرص أولي الأمر فى مصر على أن يحيطون مثل هذه الصفقات بأكثر ما يمكن من السرية لذلك رأيت أن استرعى النظر إلى أن الضابط الذى كلفته وزارة الحربية والبحرية الفرنسية بمراجعة المواصفات وإقرارها أسمه Kahn وهو أسم يهودى كما أن وزير الدفاع فى فرنسا هو مسيو مول وهو يهودى أيضا، ومعروف بميوله الصهيونية، وهذه ظروف تجعلنى أتساءل وبخاصة فى الوقت الحاضر الذى تسعى فيه فرنسا لتوفير ما يلزمها من السلاح الحديث نظراً الخطورة الموقف الدولى عما إذا كان المختصون فى مصر مطمئنين كل الاطمئنان إلى أن السلاح المشترى لا يقل حداثة عن السلاح الذى تستطيع إسرائيل الحصول عليه[1]

ونظراً لرغبة الحكومة المصرية فى عدم إفشاء صفقات السلاح التى عقدتها مع الشركة براندي فقد اقترحت وزارة الحربية والبحرية أن يُفتح اعتماد باسم الشركة المتعاقد معها فى أحد البنوك بالخارج نظراً لأن البنوك المصرية ومن ضمنها البنك الأهلى المصرى يعمل بها موظفون يهود يمكنهم بحكم مناصبهم الاطلاع على جميع هذه التفاصيل وفى ذلك إفشاء للمعلومات الحربية[2]

وفي نفس الوقت لم تتوقف العروض من الشركات الفرنسية ،فقد عرضت شركة تيتان للأسلحة الثقيلةSociete des Vechicules Industriel TiTan ، بيع حاملات أثقال بعجلات أربع وحاملات أثقال بعجلتين إلى جانب عربات مختلفة للجر وتوريد دبابات وعربات مصفحة وذلك لتسليح فرق المدرعات المصرية وأوصت الشركة باستكمال مواد العقد من تحديد الثمن النهائى وطريقة الدفع ومواعيد التسليم للأسلحة التى تورد مع ممثل الشركة فى مصر[3]

كما عرضت شركة جان هانسيه توريد مهمات وأدوات حربية للجيش المصرى عن طريق السفارة المصرية بباريس[4].

وقدمت شركة راديو الكتريك الفرنسية Societe Francaise Radio Electrrijue عرضاً بتوريد أجهزة الرادار للجيش المصرى بالاتفاق مع حلمى إبراهيم سكرتيرا السفارة المصرية بباريس[5]

---

(١) نفس المصدر والمحفظة والملف مذكرة رقم ٤٧٩ سرى جدا من سفير بباريس إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية باريس٣ ديسمبر ١٩٥٠.

(٢) نفس المصدر والملف والمحفظة مذكرة من أركان حرب حسين عبد الخالق مطاوع مدير مكتب وزير الحربية والبحرية رقم ٤٢٣، القاهرة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠.

(٣) نفس المصدر، محفظة ١١٧٥، ملف ٦/١٣/٦٨ /جـ٩ مذكرة رقم ٣٤ سرى من سفير بباريس أحمد ثروت إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٥١ بخصوص عرض شركة تيتان الفرنسة.

(٤) نفس المصدر، نفس المحفظة والملف مذكرة رقم ١٣ سرى من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى العزة وكيل وزارة الحربية والبحرية بتاريخ ١١ أبرايل ١٩٥١.

(٥) نفس المصدر نفس المحفظة والملف مذكرة.

Note ,No.ll. Recommand ,Societe Francaise Radio-Electrique ? Monsieur L, Ambassadeur d ,Egypt en France ,Paris Le19 Avril 1951

وبناء على اقتراح تقدم به سفير مصر بواشنطن أعـــدت وزارة الحربيـــة والبحريـــة المصرية بياناً مفصلا بما تحتاجه من الأسلحة ،ويبدو أن السبب فى ذلك هو تشـــعب البـلاد التى تستورد منـها الحكومة المصرية أسلحتها بالإضافة إلى تأخر وصول الســلاح المتعـاقد عليه للحكومة المصرية، وخاصة من فرنسا نظرا للمنافسة اليهودية المصرية فى التسـليح، وخاصة فى ميناء مرسيليا واستخدام الصهيونيين نفوذهم لتأخير شحن الأســـلحة المتعـاقد عليها مع الحكومة المصرية بالإضافة إلى أن بعض الأســـلحة التـــى تســـتوردها الحكومـــة المصرية (خاصة من فرنسا) كانت تحتاج إلى تدريب الجنود عليها لأن الجيش المصرى قـــد تلقى تدريبه الجنود عليها لآن الجيش المصرى قد تلقى تدريبه وتسليحه من بريطانيا. وهـى المخاوف التى عبر عنـها سفير مصر بواشنطن بقوله : ولما كانت الوزارة تقوم فى الوقـــت الحالى بإعادة تنظيم وتسليح الجيش بالمعدات والأسلحة الحديثة وفقا للنظريـــــات الحربيـــة الجديدة لأعداده للقيام بواجب الدفاع عن البلاد... ونظراً لما تلاقيه الوزارة من صعوبات فى هذا السبيل فى الاتفاق والتعاقد مع المصانع الحربية المختلفة فى البلاد الأوربية على توريـد ما يلزم من الأسلحة والمعدات علاوة على المبالغ الطائلة التى تتكلفها الدولـــة فـــى ســـبيل الحصول على طلباتها مع ملاحظة تأخر مواعيد التسليم نظراً لارتباط المصانع بعقود مع بلاد أخرى مما يترتب عليه عدم وصول ما يتم التعاقد عليه فى الوقت المناسب ونظراً لاختـــلاف أنواع الأسلحة والمعدات التى يتم التعاقد عليها تبعا لاختلاف المصانع والبـــلاد التـــى يتـم الاستيراد منها، مما يترتب عليه ضرورة إعادة التدريب على استعمالها[1]

وإذا كان البيان المفصل قد أعد أساساً ليقدم للسلطات الأمريكيـــة لتســـليح الجيـش المصرى، إلا أن هذا البيان قد استخدم فى طلب الأسلحة التى يحتاجها الجيش المصرى مـــن المصانع الفرنسية، فقد تعاقدت الحكومة المصرية مع شركة Societe D,armes et et Mecanique لتوريد ميتريلوز تلسكوبى[2]

كما عرضت شركة صبان Saban توريد ٢٠ ألف خوذة جديدة تماثل ما يستعمله الجيـش السويسرى، ووافقت وزارة الحربية المصرية مبدئيا على هذا العرض بشرط أن تقدم الشـــركة المواصفات الفنية الوافية لهذه الخوذة وتركت للسفارة المصرية بباريس إتمام هذه المهمة[3]

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة والملف من وزير الحربية والبحرية مصطفى نصرت "سرى جدا" إلى حضرة صاحب المعالى وزيـر الخارجية المصرية ، القاهرة ٣/٣/١٩٥١.

(٢) نفس المصدر ، نفس المحفظة ، ملف ٦/٢٣/٦٨ جـ٩ مذكرة من وكيل وزارة الخارجية المصرية " سرى وعاجل " إلى صاحـب العزة سفير مصر بباريس بتاريخ ١ أبريل ١٩٥١.

(٣) نفس المصدر، نفس المحفظة والملف Etablissement Saban Import - Export? Note No.Ref .M.C.S /AK, Monsieur L ,Ambassadeur du Royaume d,Egypt ,Paris ,le 25 Avil

ويبدو أن الحكومة البريطانية قد مارست ضغوط على فرنسا لعدم تسليحها للجيش المصرى حيث بدأت شركات التسليح الفرنسية تشترط على الحكومة المصرية موافقة وزارة الدفاع الفرنسية، قبل أن تقدم عروضها للحكومة المصرية ،وهو ما لم يحدث من قبل(١) وقد أكد ذلك أحد أعضاء السفارة المصرية بباريس بأنه علم من أحد رجال الصناعة البارزين أن الحكومتين البريطانية والأمريكية طلبتا من الحكومة الفرنسية أن تحد من صادراتها إلى مصر وعلى الأخص فيما يتعلق بالمعادن والأسلحة، فأجابت الحكومة الفرنسية بأنها ستدرس الموضوع ويرى رجل الصناعة السالف الذكران الحكومة الفرنسية لا تميل إلى اتباع هذه الرغبة(٢)

وقد اتصلت الحكومة المصرية فى شهر مايو ١٩٥١ بمعمل مدفعية البحرية الفرنسية بباريس Laboratiore Centrale de Artillerie Navale لشراء عشرة آلاف Cruchers لإجراء اختبارات الضغط لذخيرة الأسلحة الصغيرة، وقد بينت وزارة الحربية والبحرية لوزارة الخارجية المصرية بأن هذه الأصناف مهمة جدا للغاية ومطلوبة بشكل عاجل جدا وأوصتها بالاتصال بالحكومة الفرنسية لأخذ موافقتها(٣)

كما حصلت الحكومة المصرية على موافقة مبدئية من الحكومة الفرنسية على إمداد مصانع الطائرات الحربية المصرية بالمصنوعات والمواد الخام اللازمة لتشغيلها وإنتاجها وقد كُونت لجنة برئاسة سفير مصر بباريس لإتمام المفاوضة والإجراءات مع الشركة الفرنسية المالكة لصناعة الطائرات (دى هافيلاند)(٤) ويعتبر هذا أخطر عقد حصلت عليه الحكومة المصرية من باريس.

كما اتصلت الحكومة المصرية بشركة براندي – التى سبق للحكومة المصرية أن تعاملت معها فى شراء مدافع المورتر – وذلك لتوريد ١٢ مدفعا ١٢٠ مم مورترو(٥)

---

(١) نفس المصدر، محفظة ١١٧٥ ملف ٦/٢٣/٦٨، جـ١٠ مذكرة رقم ١٣-٦/١٣ "سرى جدا وعاجل" من وزير الحربية والبحرية مصطفى نصرت بك إلى وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين بك، القاهرة ٢٢ مايو ١٩٥١.

(٢) نفس المصدر والمحفظة والملف: Depech Chiffree No 451, Depche de Paris No 36 Expedie le23-5-1951 Recue Le 24/5/1951

(٣) نفس المصدر والمحفظة والملف مذكرة من الديوان العام لوزارة الخارجية المصرية إلى سفير مصر بباريس" سرى وعاجل جدا" بتاريخ أغسطس ١٩٥١.

(٤) نفس المصدر والمحفظة والملف مذكرة من وكيل وزارة الحربية والبحرية لشئون الطيران عبد الرحمن الساوى إلى وكيل وزارة خارجية المصرية رقم ٥٠٣١ "سرى جدا" القاهرة ١٩٥١/٧/٢٥

(٥) نفس المصدر والمحفظة والملف ، مذكرة رقم ٢٣/١/١٣ جـ٣ "سرى وعاجل جدا" من وزارة الحربية والبحرية إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بخصوص الحصول على عرض من شركة براندي الفرنسية لتوريد ، مدفع ١٢٠ مم مورتر ، القاهرة ، ١٩يوليو ١٩٥١.

ولتوريد ٦٥٠ مدفع ٦٠ مم مورتر[١] وقد ردت الشركة على الحكومة المصرية بأنها ملزمة بالاتصال أولا بالجهات المختصة بالحكومة الفرنسية، حتى يتيسر للشركة أن تقدم العروض المطلوبة[٢]

ويبدو أن هذه الصفقة لم تتم نظراً لخلو الوثائق من أي بيانات لإتمام هذه الصفقة أو حتي صفقات أخري مع الحكومة الفرنسية حتي نشوب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

ويتضح من العرض السابق :

١- خطأ الرأى القائل بعدم وجود استراتيجية مصرية في الخمسينات[٣] وذلك لآن الحكومة المصرية قامت بإعادة تسليح الجيش المصرى لتقويته حتى يحين الوقت الذى تكون فيه مصر مسئولة عن حماية قناة السويس وهو هدف استراتيجيي بالأساس.

٢- اتجاه الحكومة فى سياستها الخارجية إلى الكتلة الشرقية فى إعادة تسلح الجيش المصرى، عندما يقفل الغرب ابوابة فى وجه التسلح المصرى، كما حدث فى صفقة الأسلحة التشكية سنة ١٩٣٩، سنة ١٩٥١ حيث استغلت الحكومة المصرية الحرب الباردة بين الشرق والغرب للحصول على السلاح.

٣- ارتباط تسليح الجيش المصرى بحرب١٩٤٨ ،حيث اتضح بشكل عملى مدى سوء حالة الجيش المصرى - ذلك لتهديد البوابة الشرقية المصرية - أى تهديد الأمن القومى المصرى[*]

٤-ارتباط تسليح الجيش المصرى بالقضية الفلسطينية والخوف من تكرار ما حدث فى حرب ١٩٤٨.

٥- ارتباط تسليح الجيش المصرى بالصفقات التى يعقدها اليهود لتسليح جيشهم.

٦- ارتباط تسليح الجيش المصرى بنمو الحركة الوطنية المصرية وخصوصا نقل استراتيجيتها من المفاوضة تحت سيطرة الخصم إلى المفاوضة تحت ضغط الكفاح المسلح.

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة ، نفس الملف مذكرة رقم ١٤٩/١٣/١٣ فـ٢ " سرى وعاجل جدا "من وزارة الحربية والبحرية إلى وكيل وزارة الخارجية، بخصوص الحصول على عرض من شركة براندي الفرنسية عن توريد ٦٥ موقع ١٠ مم مورتر، القاهرة ١٩ يوليه ١٩٥١.

(٢) نفس المصدر، نفس الملف والمحفظة

Societe Nouvelle des Etablissement Tel: No.16/87 Brandit,department arments? Son Excellence Aly Chawky Bey Charge d, Affaires, Ambassade des S.M.Le Roi, Paris Le, Ler Aout 1951.

(٣) يحيى الزيات: دراسة فى الاستراتيجية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٨٥ دار النهضة، د.ت، صـ١٤.

(*) لمزيد من التفاصيل حول حرب ١٩٤٨ وبرامج تسليح الجيش المصرى والإسرائيلى أنظر:

Fredrix, Pierre: Les Arabes detruiront, L, Etat D, Israel dans La Revue de Paris, Juillet 1956 PP. 20 - 21.

٧- كان اشتراك فرنسا في التصريح الثلاثى، فقط من أجل إعادة هيبتها فى الشرق الأوسط، كدولة من الدول العظمى تشترك فى تحديد مصير دول الشرق الأوسط ،ولم يمثل التصريح أى شئ اكثر من ذلك بالنسبة لفرنسا.

٨- عدم التزام فرنسا بالتصريح الثلاثى. حيث خرقت هذا التصريح بعد شهر فقط من صدوره، ولم تسمع للنصائح الأمريكية والبريطانية بعدم تسليح الجيش المصرى.

٩-كان تسليح الحكومة الفرنسية لمصر مرتبطا بالتنافس الاستعمارى الأنجلو فرنسي على مصر، كما كان مرتبطا أيضا باقتصاديات التسلح الفرنسية، حيث أنه لا تستطيع أى دولة فيما عدا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تمويل برامج تسليحها إلا باللجوء إلى تجارة السلاح[١] أى أن فرنسا كان يجب عليها أن تبيع سلاحها لأى دولة حتى تستطيع تمويل برامج تمويل سلاحها.

١٠- بداية من شتاء ١٩٥١ - حيث توترت المفاوضات المصرية البريطانية عندما رفضت مصر فكرة الدفاع المشترك البريطانية- وحتى نشوب الثورة المصرية ١٩٥٢ لم تورد فرنسا سلاحا للجيش المصرى، لأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦- فى أكتوبر ١٩٥١ - من وجهة نظر فرنسا ،قد هدد قناة السويس أى قد هدد أحد ثوابت السياسية الخارجية الفرنسية ومصالحها الأساسية فى مصر وهو القناة.

١١- رفضت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دوما تسليح الجيش المصرى فأمريكا كانت تتحجج بأن مصر و تسليحها هى مسألة خاصة بالمصالح البريطانية، ولا تريد أن تنافس بريطانيا فى هذه المسألة، وبريطانيا لطبيعة الحال لا ترغب فى تسليح جيش يهدد وجوها فى مصر مستقبلا.

١٢- وبالتالى يمكن تحديد الأمن القومى المصرى قبل ثورة يوليو، فى تسليح الجيش الجيش المصرى، بحيث يكون قادراً على حماية قناة السويس، وحماية الحدود المصرية من التطلعات اليهودية، والرغبة فى جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية .

١٣ - تسليح فرنسا للجيش العرب بعد انتهاكاً لمعاهدة ١٩٣٦، والتي تنص علي أن يكون تسليح الجيش المصري من مصادر بريطانية، وهو ما يدل علي أنها لم تحترم الوفاق الودي، ولم تحترم بنود معاهدة ١٩٣٦.

---

[١] لمزيد من التفاصيل اقتصاديات التسليح الفرنسى أنظر:
Le Galte, Paul: Economic D, arment et Economic Francaise dans Politique Etrangcres, No.2Mai, 1952 .PP .80- 87
Du Groco : Albert, Le Programme Atomique Francaise, Dans La Revue De Paris, Mars 1953.PP .135 140.

ثورة يوليو وتسليح فرنسا للجيش المصرى

لقد حدد منشور للضباط الأحرار صادر فى أوئل ١٩٤٦ فلسفتهم فى مسألة التسليح وذلك بقوله " أن هيئة الضباط الأحرار تطالب بأن يكون مهمة الجيش هو تحقيق استقلال البلاد... نحن نطالب بتسليح الجيش من جميع الدول التى تبيع لنا سلاح سواء كانت شرقية أم غربية كما نطالب بإنشاء مصانع أسلحة نستورد لها الآلات من كل الدول ونطالب بتدريب الجيش تدريبا حقيقا حتى يكون قادراً على تلبية نداء الوطن[١]

ومعنى ذلك أن الضباط لم يستبعدوا الحصول على السلاح من الكتلة الشرقية، وفى حديث لمحمد نجيب مع جيفرسون كافرى ورجال السفير الأمريكي بالقاهرة، اتضح أن هناك عقداً بشراء أنواع معينة من السلاح تعاقد عليها الملك فاروق بمبلغ قيمته خمسة ملايين دولار، وحاول محمد نجيب بصفته قائداً عاما للقوات المسلحة، أن يغير أنواعها ويستبدل أصنافها وقدم بذلك قائمة جديدة عند زيارة مستر وليم فوستر مساعد وزير الدفاع الأمريكى لمصر، الذى طلب إرسال بعثة مصرية للتحدث مع المسئولين فى البناتجون عن ذلك وسافرت فعلا بعثة برأسها على صبرى[٢] وقامت البعثة بزيارات لمصانع الأسلحة الأمريكية وتدخلت بريطانيا لدى واشنطن، لإفشال مهمة البعثة وكتبت إيدن لدالاس خطابا قال فيه: "إننى أناشدك بحق كل ما بين بلدينا من روابط بالا تفكر فى تقديم أى أسلحة لمصر قبل أن يقرر الضباط المصريون الذين يحكمون مصر الآن موقف بلادهم نهائيا من موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط" وكتب إيزنهاور حول هذا المعنى أيضا، وقرر دالاس أن يبعث بمستر بايرود – مساعد وزير الخارجية الأمريكية – إلى لندن فى مهمة سرية لإقناع بريطانيا باتخاذ موقف يعطى الولايات المتحدة مساحة كافية للحركة مع النظام المصرى الجديد، ولم تكتف الحكومة البريطانية بذلك بل قدمت لمستر بايرود تعزيزاً من باريس فقد أطلعت وزارة الخارجية البريطانية مستر بايرود على محاضر مناقشات بينها وبين الحكومة الفرنسية، يظهر أن الحكومة الفرنسية قلقة بسبب احتمالات مد مصر بأسلحة فى وقت يتعاطف فيه الشعور المصرى والسياسية المصرية مع عناصر مناوئة لفرنسا فى تونس ومراكش، كذلك اطلع إيدن بايرود على رسائل من الحكومة الفرنسية تطلب فيها اتخاذ موقف موحد بشأن تقديم أسلحة للدول العربية، وفوجئ بايرود أيضا فى لندن برئيس شركة قناة السويس يطلب

---

(١) كمال الدين رفعت : مذكرات ،حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤، إعداد مصطفى طيبة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٨٦، صـ٣٦

(٢) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨١ ، صـ١٣٨

مقابلته ليبلغه أن الشركة قلقة من احتمالات تزويد الجيش المصرى بالسلاح ،قبل أن يتم البت فى ضمانات للملاحة فى قناة السويس، وتعهدات تراها شركة قناة السويس ضرورية لها، قبل أى حديث عن جلاء البريطانيين عن مصر[1]

ورجعت بعثة على صبرى إلى القاهرة بعد أن قضيت ثمانية أسابيع فى الولايات المتحدة، دون أن تجني أى شئ، وأتضح أن الغرب لن يزود مصر بالأسلحة إلا بعد مناقشة المصالح المشتركة للغرب فى مصر، ولصالح الغرب طبعا، وهو ما عبر عنه دالاس عند وصوله للقاهرة فى ٨ مايو ١٩٥٣، حيث أكد لمحمد نجيب ولجمال عبد الناصر، أن الولايات المتحدة ستكثف جهودها لحصول الحكومة المصرية على مساعدات عسكرية أمريكية أساسية ولكن بعد انتهاء محادثات قناة السويس وبمجرد الانتهاء من اتفاقية السويس ستحصل مصر على تلك المساعدات ولكنه أدراك من خلال محادثاته مع الزعماء المصريين عدم استعداد الحكومة المصرية لربط نفسها بشكل رسمى بخطط الدفاع الغربية عن الشرق الأوسط[2] وهو الأمر الذى جعل السلطات الفرنيسة تعرقل إبحار شحنة من الذخيرة مرسلة من شركة Hispano بسويسرا، والتى كانت ستشحن على الباخرة الملك فؤاد التابعة لشركة بواخر البوستة الخديوية، والتى يمتلكها أحمد عبود باشا، وتدير شئونها شركة المساجيرى ماريتيم Messageries Martimes ،حيث رفض مكتب الأمن البحرى Martime بمرسيليا التابع لوزارة البحرية التجارية ،الترخيص اللازم بشحن الذخيرة،بحجة أن قانوناً قد صدر فى مايو ١٩٥٣، يمنع شحن هذا النوع من الذخيرة على بواخر ركاب، ولذلك فإن السلطات الفرنسية قررت إعادة الذخيرة إلى سويسرا فى حالة عدم شحنها فى اليوم التالى لخطورة بقائها فى منطقة الميناء.

كما رفضت شركة المساجيرى شحن الذخيرة، وذلك بناء على تعليمات وصلتها من شركة البواخر الخديوية، الأمر الذى جعل قنصل مصر بمرسيليا يقابل نائب مدير شركة المساجرى مسيو فيو , Vioux، وكان القنصل حازما وعنيفا إلى أقصى حد معه حيث ذكر انه لابد من شحن الذخيرة فى هذا اليوم بأى شكل من الأشكال وعندما ذكره نائب مدير الشركة أن القبطان – وهو بريطانى الجنسية – سيرفض تنفيذ هذه الأوامر وسيرفض قبول الذخيرة أجاب "بأن الباخرة تحمل العلم المصرى، ويجب عليه طاعة الأوامر الصادره من السلطات

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق صـ١٨٤

(2) Burns, William, Economic Aid and American Policy towards Egypt 1955 1981, State Univ. of New York Press, Albany 1985, P.15.

المصرية وإذا رفض تنفيذ هذه الأوامر فعليه مغادرة الباخرة، فإن أبى وأصر على الإمتناع عن التنفيذ فسأصدر الأمر إلى ضابط الباخرة الأول بأن يقوم بوضعه تحت التحفظ وأن يتولى قيادة الباخرة وأن تعليمات الحكومة المصرية بشحن الذخيرة لا تحتمل إية مناقشه وستنفذ مهما كانت الظروف[1]

وبعد أن رفض القبطان شحن الذخيرة – بحجه أن الباخرة ملك عبود باشا وأن الحكومة المصرية لا تملك حق إجباره علي شحن الذخيرة – هدده القنصل المصرى بأنه سيتحمل المسئولية الكاملة لتأخر شحن الذخيرة، ووافق القبطان على الفور على إطاعة أوامر القنصل، وبدأت الباخرة تشحن فى الميناء إلا أن شركة المساجيرى بدأت تضع عراقيل أخرى بعد أن وافقت على الشحن منها إخلاء ركاب الباخرة فيما عدا أثنى عشر راكبا[2] الأمر الذى جعل القنصل يقدم تهديداً شديد اللهجة إلى مدير شركة المساجيرى ونائبه بقولة: إنه من المستحسن أن تقلعوا عن هذا الموقف غير الودى لكى تظل علاقاتكم طيبة بنا وأنه مادام لا مفر من شحن الذخيرة فما هى الفائدة من هذه التصرفات، ويستطرد قنصل مصر بباريس "يبدو ان هناك عناصر عدائية فى الشركة كانت تعمل على أن لا يتم شحن الذخيرة فى الوقت المناسب"

وكان من نتائج طول المناقشات، أن أصبحت شحنة الذخيرة معروفاً بجميع التفاصيل لكل موظى شركة المساجيرى ولكل موظفى وعمال الميناء ولغيرهم أيضا، وبالتالى إلى عملاء إسرائيل فى مرسيليا[3]

وقد اقترح البكباشي محمد فؤاد الطودى بناء على المعاملة الفرنسية غير الودية فى شحن الذخيرة المصرية أن تعامل السفن الفرنسية نفس المعاملة التى تعامل بها السفن المصرية فى مرسيليا، أى أن أى سفينة فرنسية تحمل اكثر من ١٢ راكبا ،وتكون بها ذخيرة كاشفة أو حارقة، تخير بين تفريغ الذخيرة أو إنزال ما يزيد عن ١٢راكبا، طول وجودها بالمياه المصرية وهذا ينطبق على اكثر السفن الفرنسية المتوجهة إلى الهند الصينية والتى تنقل عادة إعدادا كبيرة من الجنود وهؤلاء يعتبرون ركابا كما تنقل أيضا

---

(١) دار الوثائق: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١١٣٢، ملف ٦٠٠/٦/٢٣/٦، جـ ١٨، تقرير عن شحن الذخيرة Hispano- Suiza على الباخرة الملك فؤاد يوم ٧ يونية ١٩٥٣ "سرى جدا " تحريرا فى ١٨ يونية ١٩٥٣.

(٢) نفس المصدر: نفس المحفظة والملف،مذكرة من: Le Consul General de Marseille, a
Note, N, 1064, Confidentielle, Le Consul General de Marseille, Le 16 Juin1953.
Monsieur Le Directeur Compagnie des Messageries, Martims Marseille, Le 16 Juin1953.

(٣) المصدر السابق: نفس المحفظة والملف والمذكرة.

الأسلحة والذخائر[١] وهذا الاقتراح إذا طبق لكان ضربه قاضية لفرنسا ،حيث تحتـــاج إلــى مرور سفنها فى قناة السويس، حاملة الجنود والمعدات العسكرية والأسلحة والذخائر لإخماد الثورة هناك[٢]

واقترح قنصل مصر بمرسيليا أن يكون للحكومة المصرية مكتباً فى مرسيليا ،لشـركة البواخر الخديوية وشركات الملاحة المصرية، وذلك بهدف أن يكون المكتب "عينـــا لمصـر تراقب حركات الشحنات الذاهبة إلى إسرائيل[٣]

وكان لجهود قنصل مصر بمرسيليا – كمال الدين صلاح – ونائبة – محمد خير الديـن نصار – أثره في شحن السفينة محمد على، وكان لجهودهما للمساعدة فى أعمال المخابرات بمنطقة مرسيليا – وذلك بتقديم المعلومات التى تفيد المخابرات وخصوصا نشاط اليهود فـــي مرسليا، وخاصة فيما يتعلق بشحن الأسلحة إلى إسرائيل – أثره في تقديم المخابرات العامـة المصرية شكرها لهما على تلك الجهود[٤]

وفى ذلك الوقت اعتبر البريطانيين أن تصدير الأسلحة إلى مصر أثنـــاء المفاوضـــات المصرية البريطانية أمراً يضعف المفاوضات ،حيث أنها ستسخر نقطة المساومة كما إنـــها ستدفع المصريين إلى إمكانية الاعتماد على المساندة الأمريكية أثناء التفاوض مع بريطانيـا، مما يدفعهم إلى التشدد مع بريطانيا، بالإضافة إلى أن بريطانيـــة كـانت تعتـبر أن توريـد الأسلحة إلى مصر فى الوقت الذى تدل فيه التصريحات المصرية والعربية علـــى اسـتمرار وجود حالة حرب بينها وبين إسرائيل يعد عملا غير ودى تجاه الأخيرة ،ولذلك فإنـــه مـن الصعب تبرير إمداد مصر بالأسلحة، إلا كجزء من اتفاقية دفاع، كما أن إعطاء مصر معـدات عسكرية قبل بدء المفاوضات سيؤدى إلى تزايد الضغط من جانب الحكومات العربية الأخـوى بالإضافة إلى إسرائيل من أجل الحصول على أسلحة دون التعهد بأية التزامات تجاه الغرب[٥]

والواقع أن الخطة البريطانية قد اتفقت مع الاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسـط وهى ربط مصر بأحلاف عسكرية وتطويق الاتحاد السوفيتى، والوصول إلى سلام بين مصـو

---

[١] نفس المصدر، نفس المحفظة ، نفس الملف، تقرير عن شحن المدافع والذخيرة عيار ٣٠ مم هسبانو، من البكباشي أركان حـرب مهندس محمد الطودي الملحق العسكري بالسفارة المصرية بباريس.
[٢] نفس المصدر، محفظة ١١٢١، ملف ٢٩/٢٣/٢٨ مذكرة رقم ١١ سرى من سفير مصر بباريس عدلى اندرواس إلـــى حضـرة المحترم وكيل وزارة الخارجية المصرية ، تحريرا فى ٧ مايو ١٩٥٣.
[٣] المصدر السابق: نفس المحفظة والملف والمذكرة
[٤] نفس المصدر، محفظة ١١٢١ ، ملف ٢٨/٢٣/٦٨ ،الأفراد والهيئات الذين تستعين بهم المخابرات الحربية وغيرها في الخـــارج ١٩٥١–١٩٥٥ ،مذكرة رقم ٧١١ سري من مدير مكتب الأبحاث بوزارة الخارجية المصرية، إلي الســـيد السـفير وكيـل وزارة الخارجية المصرية ، تحريرا فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٣
[٥] فاديه سراج الدين: التحرر الوطني، مرجع سابق،ص ٢٣٨

وإسرائيل ،ولذلك فقد اقتنعت الحكومة الأمريكية بالخطة البريطانية الخاصة بتوريد السلاح لمصر، حيث كانت الشروط التى تطلبها الحكومة الأمريكية لتزويد مصر بالسلاح هى أن تدخل مصر فى إطار سياسية الأحلاف العسكرية، وتتجاوب مع الدعوة لإقامة نظام دفاعى اقليمى فى الشرق الأوسط وتسوية النزاع المصري – البريطاني حول مستقبل قاعدة قناة السويس[1]

ولكن يبدو أن اجتماع أقطاب الغرب فى برموده Bermuda – فى ديسمبر ١٩٥٣ فى مؤتمر حضرة تشرشل Wenston Churchil رئيس وزارء بريطانيا وانطونى إيدن وزير خارجية بريطانيا وجوزيف لانييل رئيس وزراء فرنسا ،والرئيس الامريكي إيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس لبحث تنسيق جهود الدول الثلاث وتسوية مشاكلها الاستعمارية[2] قد أثر بالسالب على تسلح مصر من الغرب بشكل عام، ومن فرنسا بشكل خاص، حيث توقفت الصفقات التى توردها فرنسا لتسليح الجيش المصرى منذ ذلك المؤتمر.

كما كان لأهتمام فرنسا بتسوية مسالة قاعدة السويس أثراً قوياً في عدم تقديم فرنسا أسلحة للحكومة المصرية، حيث كانت تريد أن تضمن تسوية المسألة بشكل يحقق استمرار الملاحة فى قناة السويس والمحافظة على القاعدة البريطانية فى قناة السويس.

وبعد أزمة مارس ١٩٥٤ ووصول عبد الناصر إلى قمة السلطة فى مصر – كرئيس للجمهورية – تغيرت الإستراتيجية المصرية فى تسليح الجيش المصرى وتغيرت نظرة مصر للأمن القومى، نتيجة نظرة عبد الناصر الثاقبة للأمن القومى المصرى وارتباطه بالأمن القومي العربى[*] فلقد أكد عبد الناصر بوضوح لجميع السفراء الأمريكيين أن نظامه يعتمد على الجيش لضمان بقائه[3]

وقد كان كتابه – فلسفة الثورة – وميثاق العمل الوطنى، عملين متمميين لفلسفة عبد الناصر فى الأمن القومى، تسليح الجيش المصرى ،فقد حدد عبد الناصر الأمن المصرى فى نطاق الأمن العربى، فالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يوكل للغير، ومن أجل

---

(١) رضا أحمد شحاته:تطور العلاقات المصرية الامريكية،مرجع سابق، ص ٢٧٣

(٢) عبدالرحمن الرافعي: ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ٢١٦

(*) لمزيد من التفاصيل عن الاستراتيجية المصرية فى التسلح ،ونظرية الأمن القومى أنظر على سبيل المثال : محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا، د. ت، دار المعارف، صـ٦٣ وقصة السويس أخر المعارك في عصر العمالقة، بيروت،ط ٢، ١٩٨٢ صـ ٦٣، أمين هويدى : لعبة الأمم فى الشرق الأوسط ، نحن وأمريكا وإسرائيل، دار المستقبل العربى، بيروت ط١ ١٩٨٤، ص ٨٦ – ٨٧ مصطفى الفقى: تجديد الفكر القومى ،هيئة الكتاب١٩٩٦ صـ٩١-١٠١

(٣) مايلز كوبلاند: لعبة الأمم، اللاخلاقية في سياسية القوة الامريكية، تعريب مروان خير، ط١، بيروت ١٩٧٠، ص ١٢١– ١٢٢.

ذلك رفض نظرية التوازن فى التسليح[١] ومن هنا جاءت استراتيجية الغرب لضم عبد الناصر للأحلاف العسكرية، لإبعاده عن تسليح جيش مصرى قادر على حماية الاستقلال الوطنى، ومن هنا أيضا جاء رفض ناصر للأحلاف لأنها لا تساعد على تسليح جيشه، ومن أهم الاحلاف التى عرضت على عبد الناصر حلف بغداد.

مصر وفرنسا وحلف بغداد

منذ بدأت الحرب الباردة واستراتيجية الغرب تقوم على فكرة حصار الاتحاد السوفيتى، وبذلك أصبحت سياسية إنشاء الأحلاف مكوناً رئيسياً فى سياسية الغرب، وعلى ضوء هذه السياسة قام حلف شمال الأطلنطى وحلف جنوب شرق أسيا[٢] وقد عارض ديجول حلف شمال الأطلنطى لأنه لا يكترث لتحالف تقوم فيه الولايات المتحدة بالدور الرئيسى[٣] ولم يكن الموقف فى مصر بعيداً عن الموقف الفرنسى فيما يتعلق بالغرب وأن اختلفت مبررات كل دولة فى الرفض، فقد رفضت مصر حلف الدفاع المشترك واعتبرته مرادفا للاحتلال السافر عندما عرض عليها فى مشروع مفاوضات صدقى بيفين ١٩٤٩[٤]

وكان لرغبة الولايات المتحدة فى حصار النفوذ الشيوعى فى منطقة شرق البحر المتوسط، هو أحد أهدافها الرئيسية فى الدعوة لتكوين حلف يضم دول البحر المتوسط تنضم إليه إيران إضافة للدول العربية[٥] وذلك بهدف ضمان تدفق البترول العربى والوصول لحل النزاع العربى الإسرائيلى[٦]

وقد رفضت الحكومة المصرية الانضمام إلى هذا الحلف على الرغم من موافقة جامعة الدول العربية[*] والتى ذكرت أن إنضمام الدول العربية للحلف لا يتعارض مع ميثاق جامعة الدول العربية[٧]

---

[١] القيادة العامة للقوات المسلحة، إدارة الشئون المعنوية والتوجية المعنوى للقوات المسلحة : القوات المسلحة فى عشر سنوات ١٩٥٢ – ١٩٦٢، القاهرة ١٩٦٢، ص ١
جاك بيرك (وآخرون) : الناصرية والنظام العالمى الجديد ، تقديم أنيس صايغ ، دار الوحدة للطباعة والنشر ص ٣٧ .

[٢] صلاح بسيونى : مصر وأزمة السويس، دار المعارف، ١٩٧٠ ، ص ١١.

[٣] إسماعيل صبرى مقلد : الجنرال ديجول وحلف الأطلنطى، مجلة السياسية الدولية، عدد ٥ يونية ١٩٦٦، السنة الثانية ص ٢١،
عفاف المعزبل : فرنسا وأزمة حلف الأطلنطى، مجلة السياسية الدولية، عدد ١١ ، يناير ١٩٦٨، ص ١٠٨.

[٤] طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٣٧.

[٥] سامى ابو النور: دورة فى السياسية المصرية ١٩٣٧، مرجع سابق، ص ٣٣٧.

[6] Sapin.James:Middle East Defence.A New Approch .in Middle East.Journal. Vol 8.summer 1954.No.3.PP.251-252

[*] عبر كثير من الكتاب عن السمات المشتركة لدول حوض البحر المتوسط وأنه يجب ضمها فى حلف واحد أنظر لمزيد من التفاصيل : جمال حمدان : استراتيجية الاستعمار والتحرير، كتاب الهلال عدد ٢٠٥ أبريل ١٩٦٨ ص ٢١
Le Monnnier(Amiral):Noter Marine .La Revue des deux Mondes.Sep.1956.PP .3-11

[٧] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٣٩٦، ملف ٣٨/٢٦/٣٤ حلف البحر المتوسط "سرى للغاية " مذكرة من إدارة الشئون العربية بجامعة الدول العربية ، ٢٩ يناير ١٩٤٩.

وعلى الرغم من موافقة الحكومة الفرنسية على هذا الحلف، إلا أنها أبدت تحفظات عليه ففى حديث جرى مع السنيور تافيانى – وكيل وزارة الخارجية الإيطالية وسفير مصر بإيطاليا – أبدى السنيور تافيانى أن " هذه الفكرة (ميثاق حلف البحر المتوسط) تلقى بعض التأييد من سياسية فرنسا وأن من بين المؤيدين لها مسيو بيدو الذى يرى ضرورة تحقيقها لأهميتها من الناحية العامة، وإن كان لا يقر ما يتصل منها بالبلاد العربية لتعارضه ومصلحة فرنسا فى شمال أفريقيا[1]

كما رفضت الحكومة المصرية المقترحات التى قدمها سفراء بريطانيا وتركيا وفرنسا والولايات المتحدة فى مصر بهدف اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وقد بررت الحكومة المصرية رفضها أن هذه المقترحات لا تختلف فى كثير أو قليل عن المقترحات التى سبق للحكومة البريطانية أن تقدمت بها للحكومة المصرية فى الأول والرابع والثامن من يونية ١٩٥١ والتى رفضتها الحكومة المصرية[2] وقد قابل السفير البريطانى بالقاهرة رالف ستفنون الملك فاروق فى شتاء ١٩٥٢ لا حساسة بحاجة فاروق للتحالف العربى بعد أحداث ٢٦ يناير ١٩٥٢، وقد بين فاروق للسفير البريطانى بأنه " يقدر ما للدفاع من أهمية فإن مقترحات الدول الأربع مرنه للغاية[3]

وازدادت رغبة الغرب وخاصة فرنسا لربط مصر بأحلاف عسكرية بعد نشوب ثورة يوليو وكان لكل طرف من إطراف الغرب مبرراته من انضمام مصر للغرب، فالسياسية الخارجية الأمريكية كانت تريد احتواء الثورة المصرية والرغبة فى المحافظة على بترول العرب، الوصول إلى صلح بين مصر وإسرائيل ومحاولة إحلال النفوذ الإنجليزى الفرنسى فى الشرق الأوسط بطردهما من المنطقة وإحلال النفوذ الأمريكى محلهم، وفرنسا كانت تريد احتواء الثورة المصرية للمحافظة على قناة السويس، وذلك للمحافظة على مستعمراتها فى الشمال الأفريقى والهند الصينية، وبريطانية تعتبر مصر أحد مناطق نفوذها التقليدية بالإضافة إلى محافظتها على قاعدة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية فى الدفاع عن مصالحها فى الشرق العربى، عند نشوب حرب عالمية ثالثة.

---

(١) نفس المصدر، محفظة ، ٦٥ ، ملف ٢٠٢ /٧/ ١ جـ٣ " سرى جدا التقارير السياسية للسفارة المصرية بروما ١٩٥٢ – ١٩٥٤، مذكرة رقم رقم ٤٢٠ "سرى للغاية من سفير مصر بإيطاليا محمد عبد العزيز ،إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن حديث مع وكيل وزارة الخارجية الإيطالية فى شأن ميثاق البحر الأبيض المتوسط ، وإسرائيل والقدس تحريراً فى يونيه ١٩٥٢.

(٢) جورج ماكاى : حروب إسرائيل الثلاثة، هيئة الاستعلامات، كتب مترجمة رقم ٦٩١، د. ت، ص ١١ صفاء شاكر: الخارجية المصرية، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

(٣) لطيفه سالم : الملك فاروق، مرجع سابق، ص ٤٦٤

وعلى هذا الأساس فقد حاول إيدن اقناع عبد الناصر بضرورة وأهمية قيام حلف عسكرى دفاعى لمنطقة الشرق الأوسط بحجة سد الفراغ بعد أن يتم انسحاب القوات البريطانية من مصر على أن يقوم الغرب بمساندة هذا الحلف المقترح، وتطور هذا الاقتراح إلى أن أصبح يعرف بحلف بغداد وقد رفض عبد الناصر اقتراح إيدن على أساس أن اتفاقية الأمن المشترك القائمة بين الدول العربية هى البديل لهذا الحلف[١]

وكان مجلس قيادة الثورة قد أوفد صلاح سالم إلى بغداد فى النصف الثانى من شهر أغسطس ١٩٥٤، لمقابلة نورى سعيد رئيس الوزراء العراقى لمناقشته فى مشروع حلف بغداد المقترح، حيث كان متحمسا له وكانت مهمة صلاح سالم هى محاولة إقناعه بعدم اشتراك العراق، خشية أن يؤدى انضمامها إليه جر الدول العربية الأخرى للانضمام وكان نورى سعيد لا يثق فى إمكانية قيام قوة دفاع عربية فى ظل اتفاقية الأمن العربى المشترك ولم يكن مؤمناً بفكرة الحياد التى تنادى بها الثورة المصرية، كما تم اجتماع بين ناصر ونورى السعيد فى ١٥ ديسمبر ٩٩٥٤ لنفس الغرض ،ولكن لم تلتقيا وجهات النظر.

وجاءت المفاجأة فى نهاية ١٩٥٤ عندما كان مندريس رئيس وزراء تركيا فى زيارة لبغداد وأعلن في بيان مشترك بعد الانتهاء من المحادثات مع نورى السعيد الإعداد لقيام اتفاقية دفاع مشترك بين العراق وتركيا، وفى ٢٥ فبراير ١٩٥٥ تم توقيع الحلف الجديد فى بغداد بين مندريس ونورى السعيد وبارك هذا الحلف كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[٢]

وقد كانت الأسباب الرئيسية لرفض ناصر لحلف بغداد ،أن الحلف يشكل عائقا نحو وحدة الدول العربية لانضمام دول غير عربية إليه، والسبب الأكثر أهمية اعتقاد ناصر أن الحلف يسحب الزعامة من مصر ويعطيها للعراق كمحاولة غربية لاستخدام العراق كمنافس لمصرَ على تلك الزعامة[٣] بالإضافة إلى شكوك عبد الناصر فى تركيا التى عقدت اتفاقا تجارياً مع إسرائيل فى ٤ يوليو ١٩٥٠، ومن هنا أعلن عبد الناصر أن العراق قد ربطت نفسها بطريق غير مباشر بحلف غير مقدس مع إسرائيل[٤] بالإضافة إلى أن عبد الناصر لم يكن يستطيع قبول حلف بغداد وقد رفضت مصر من قبل الانضمام إلى ميثاق حلف سعد آباد ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[٥]

---

(١) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات جـ١، ص ١٩٨

(2) Lilienthal , op . cit , PP. 78 79

(3) Hillal, Ali :Nasser and Struggle for Independence suez 1956 Crisis and its Consqu ence ,louis Roger and Owen Roger (Eds) Ciarondon Press, Oxford 1991, P.34 .

(٤) رضا أحمد شحاته : تطور العلاقات المصرية الأمريكية، مرجع سابق، ص ٣١١.

(٥) كمال الدين رفعت : مذكرات جـ١، مرجع سابق، ص ٣٧٠ – ٣٧١.

محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية، جـ٢، دار المعارف، ١٩٧٧، ص ١٢٦

وكان حلف بغداد بداية لتدهور العلاقات المصرية البريطانية مما أدى إلى أن يعقد عبد الناصر نتيجة لمعارضته لمشاريع الأحلاف الغربية اتفاقيتين عسكريتين[1] الأولي مع المملكة العربية السعودية فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ والثانى مع سوريا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥[2] بالإضافة إلى اتباع مصر سياسية عدم الانحياز وقد أدت تلك المحالفات فى النهاية إلى تكوين محور دمشق، عمان، الرياض القاهرة[3]

وكان الموقف الفرنسى من حلف بغداد مطابقا للموقف المصرى حيث كان ميثاق حلف بغداد الذى أعد وعقد من غير أخذ رأى فرنسا يثير مسألة الإخلال بتوازن القوى فى الشرق الأدنى ولم تغب هذه الحقيقة عن باريس التى كانت تراقب الأخطاء السياسية التى يرتكبها البريطانيون والأمريكيون فى هذه المنطقة من العالم، ولكن هذا الشعور كان يخالطة القلق حينما نلاحظ الأمور عن كثب، إذا أن الانقسام الذى يعتقد الإنجليز انهم يستطيعون احداثة بين الدول العربية بواسطة هذا الميثاق شجع السوفيت على التدخل بصورة خطيرة فى هذه المنطقة وهو أمر ترغب الدول الغربية جميعا فى تحاشيه بما فيها فرنسا، وقد كانت الدبلوماسية الفرنسية تعمل فى ذلك الوقت على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الدول العربية وكان السفراء الفرنسيون فى الشرق الأدنى يطالبون – باستثناء السفير الفرنسى فى إسرائيل – بانتهاج سياسية مرنة فى هذه المنطقة وكان من المهم فى نظر فرنسا إلا يحتكر الإنجليز والأمريكيون عملية القيام وحدهم بدور الفرسان فى الشرق الأدنى[4]

وهو الأمر الذى جعل مسيو بومرشي Beaumarchais –السفير الفرنسى فى لندن – يطلب محادثات فرنسية بريطانية على مستوى وزارات الخارجية ،محاولا دفع بريطانيا لإقناع تركيا والعراق بعدم التوقيع على الميثاق، حيث كان يعتقد أن الحلف مؤامرة تركية عراقية لتمزيق سوريا حيث كان أهم ما يعنى فرنسا هو عدم إنضام سوريا ولبنان لحلف بغداد، ولذلك فقد أستخدمت فرنسا نفوذها على مسيحى لبنان لعدم انضمام لبنان للحلف وهو نفس الشئ الذى قامت به المملكة العربية السعودية مع الأقلية المسلمة فى لبنان لعدم انضمام لبنان للحلف[5]

ولذلك فقد استخدمت فرنسا معارضة الحكومة المصرية كدعامة لها فى معارضة الحلف، وحاولت أن تنسق جهودها مع الحكومة المصرية فى هذا الشأن، ففى لقاء بين المستشار الأول للسفارة المصرية بباريس ومسيو بيير أوردياني Pierre Ordiani – الوزير

(1) Love kennett:Suez the twice fought war , Longman ,London , first Published 1970 P.200.
(2) Lenczowski, Geroge:op.cit.P.429
(٣) مذكرات كمال الدين رفعت، جـ١ مرجع سابق ، ص ٣٧٠ – ٣٧١.
(٤) هنرى أزو : فخ السويس، ترجمة محمود حسين إبراهيم، مراجعة د. أحمد كمال ذكى، القاهرة يناير ١٩٦٦، ص ١١.
(5) Shukburgh, Evelyn; Opicit, P. 249.

المفوض بوازرة الخارجية الفرنسية والمنتدب مستشاراً سياسياً للجنرال كوينح وزير الدفاع – فى ٧ مايو ١٩٥٥ حاول مسيو اوردياني استغلال حلف بغداد لتنسيق السياسية المصرية الفرنسية فى الشرق الأوسط بقوله أن بلدنا يقفان اليوم على عتبة مرحلة جديدة فى العلاقات بينهما ومن الممكن عمل الكثير وإذا كانت فرنسا قد بدأت تشعر بحاجتها إلى رسم سياسية مستقلة فى منطقة الشرق الأوسط ،فإنها يجب أن تشترك مع مصر – ذات المركز الحيوى فى هذه المنطقة – لرسم هذه السياسية الجديدة وأنى اشعر أن اى سياسية فى هذه المنطقة لا تخطى بتأييد مصر هى سياسية يقضى عليها بالفشل والمح إلى سياسية بريطانيا تجاه الحلف التركى[١] وقد عبر مسيو جيموليه Guy Mollet رئيس الوزراء الفرنسى لمستر أيدن رئيس الوزراء البريطانى عن امتعاضه الشديد من حلف بغداد ومدى إثارة السيئة[٢] على فرنسا وفى الوقت الذى كان مستر إيدن يحاول إقناعه بإحياء سياسية الوفاق الودى القديمة البريطاينة الفرنسية وتنسيق السياسية البريطانية الفرنسية فى الشرق الأوسط، نتيجة لمعارضة فرنسا الشديدة لحلف بغداد[٣]

وفى مقابلة جرت بين أحمد الشقيرى الأمين المساعد لجماعة الدول العربية، وسفير فرنسا فى دمشق حاول مناقشة الموقف الفرنسي من الحلف ،أكد السفير الفرنسي أنه يوجد خلاف بين الدول الغربية بشأنه: أمريكا مترددة بالنسبة إليه ،وفرنسا غير راضيه عنه[٤] واقترحت فرنسا عوضنا عن حلف بغداد إيجاد نوع من التعاون بين بلدان الشرق الأوسط والغرب لحل المشاكل الاقتصادية الخاصة بتلك الدول، وهو ما عبر عنه مسيو ماسيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية لسفير مصر بباريس كما الدين عبد النبى بقوله : "...من الوجهة الاقتصادية العمل على إنشاء نوع من التعاون بين بلاد الشرق الأوسط والغرب بعيداً عن نطاق حلف بغداد وذلك لإيجاد حل للمشاكل الاقتصادية فى هذه المنطقة الهامة من العالم" ونفس المعنى قد حملته المذكرة الفرنسية للولايات المتحدة وبريطانيا لوقف امتداد حلف بغداد[٥]

---

(١) دار الوثائق القومية ، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٢٦٥٣ ملف ١/٧/٢٠ جـ٤ مذكرة رقم ٤٤ سرى من المستشار الأول لسفارة مصر بباريس محمود عبد الغفار،عن الحديث الذى جرى بينه وبين مسيو Pierre Ordiani الوزير المفوض بوزارة الخارجية الفرنسية تحريراً فى باريس ١٠ مايو ١٩٥٥

(2) Keith, Kyle: Birtian and the Crisis 1955 1956. in Suez 1956 the Crisis and its Consquences, op. cit PP. 130 131

(3) Bernard, Lavergne : Le Redressement Sensationnal de la Politique extrieure de la France . L, Anne Politique & Economique, No 130. Avril Mai 1965, P.110

(٤) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٣٦٥، التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق(سرى جدا) ملف ٣/٧/٢٢٨، ج٣ مذكرة رقم ٥١ "سرى جدا "من القائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق أحمد فتحى رضوان،إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم بشأن مقابلة الأستاذ أحمد الشقيرى لسفير فرنسا تحريرا فى ٢٤ يناير ١٩٥٦.

(٥) نفس المصدر، محفظة ٦٥٥ ملف ٢/٧/٢٠١، مذكرة رقم ١٣ "سرى جدا "من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، لوكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم للشئون السياسية ،بشأن الحديث الذى تم بين السفير وسكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية بشأن مذكرة فرنسا لإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، باريس فى ٢٨ يناير ١٩٥٦.

ولذلك فقد اعتبرت فرنسا إقالة جلوب باشا نصراً للسياسة المصرية ،وتعتبر ضربة قاضية لحلف بغداد[١] وعلى الرغم من تأكيد وزير خارجية فرنسا بأن بلاده لن تنضم إلى حلف بغداد[٢] فقد حاولت بريطانيا أن تقنع فرنسا بالعدول عن رأيها للانضمام للحلف حيث زود مستر إيدن السفير البريطانى فى باريس بتعليمات لإقناع فرنسا بالانضمام لحلف بغداد وخاصة بعد انتقاد فرنسا للحلف فى مذكرتها للولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك بالاهتمام بالنواحي الاقتصادية، كما اقترحت الحكومة الفرنسية في مذكراتها، وانتظر السفير البريطاني بباريس رد مسيو موليه على هذه المتقرحات ولكن فرنسا لم ترد عليه[٣]

وجاء الرد النهائى لفرنسا من حلف بغداد، بعد أن أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً فى ١٧ أبريل ١٩٥٦ عن الشرق الأوسط حيث وصفت الحلف بكلمة Notorious أى المعروف بميوله السيئة، وعقب هذا البيان طلب السكرتير الأول لسفارة مصر بباريس مقابلة مع مسيو مايار رئيس الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الفرنسية، لمعرفة موقف فرنسا الأخير من حلف بغداد، فى ضوء البيان السوفيتى وقد عبر مسيو مايار عن موقف حكومته بقوله : "أن موقف فرنسا معروف تجاه حلف بغداد فإنها لا توافق على قيامه لأنها تعتقد أن فى قيامه تفريق للدول العربية التى لا توافق عليه جميعا، ولعل اتجاه فرنسا فى هذا الصدد وتأييدها مصر وسوريا فى عدم انضمامها إلى الحلف، مما يؤكد صداقة فرنسا للدول العربية، وطبيعى أن فرنسا توافق روسيا في الرأى تجاه هذا الحلف[٤]

وبطبيعة الحال لم يكن يهم الحكومة الفرنسية من قريب أو بعيد فرقه أو عدم فرقه الدول العربية فمعروف موقف فرنسا من الوحدة العربية، حيث أنها كانت تنظر بازدراء إلى أى حركة وحدوية عربية، ولكن الذى شكل الموقف الفرنسى المعارض من حلف بغداد هو أن فرنسا كانت تعتبر حلف بغداد محاولة أمريكية بريطانية لإبعاد فرنسا عن الشرق الأوسط، حيث لم تنس فرنسا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية لإخراجها من سوريا ولبنان، بالإضافة إلى خشية الحكومة الفرنسية من تمزيق سوريا نتيجة لانضمامها لحلف بغداد، وهو ما عبر عنه السفير الفرنسى بلندن، ولذلك فقد حاولت إبعاد سوريا ولبنان عن الانضمام للحلف، وبطبيعة الحال لم تكن الولايات المتحدة ولا بريطانيا

---

(١) الأهرام : السنة ٨٢، عدد ٢٥٣٠٣، السبت ١٠مارس ١٩٥٦.

(٢) الأهرام : السنة ٨٢، عدد ٢٥٣٠٨، الخميس ١٥مارس ١٩٥٦.

(٣) الأهرام : السنة ٨٢، عدد ٢٥٣٢٤، السبت ٣١مارس ١٩٥٦.

(٤) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ١/٧/٢٠١ ج٥، مذكرة من السكرتير الأول لسفارة مصر بباريس محمود صلاح الدين حسن ،عن حديثه مع مسيو مايار رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الفرنسية ،عن الحالة فى منطقة الشرق الأوسط تحريراً فى ١٩٥٦/٤/١٩.

تستطيع استشارة فرنسا فى الحلف أو دعوتها لمناقشته لعلمهما بأن فرنسا أصبحت ذات سمعة سيئة فى الشرق الأوسط نتيجة لعنفها في إخماد الثورة فى الشمال الأفريقى، أى أن ما شكل الموقف الفرنسى المصالح الفرنسية فى سوريا ولبنان.

ويبدو أن هذا هو السبب الذى لم يجعل الحكومة المصرية تنسق سياستها مع الحكومة الفرنسية لمعارضة حلف بغداد، حيث كان موقفهما واحد، بالإضافة الي أن الحكومة الفرنسية قد اتخذت من الحلف حجة للتقارب الإسرائيلي الفرنسى، وهو ما أبعد القيادة المصرية عن الحكومة الفرنسية، حيث اعتقدت الحكومة الفرنسية أن معارضة إسرائيل لحلف بغداد يمكن أن يكون سبباً للتقارب الفرنكو - إسرائيلى.

وبينما كان عبد الناصر يضع خطط المواجهة مع حلف بغداد قامت إسرائيل يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥، بالهجوم على القوات المصرية المرابطة على قطاع غزة وهنا رسخ فى ذهن عبد الناصر أن حلف بغداد وغارة غزة، ليسا سوى جزء من مؤامرة غربية كبرى لتدمير ثورة يوليو ولإعادة سيطرة الامبريالية الغربية على الوطن العربى بأكمله[١]

وكان الهجوم صدمة لعبد الناصر وضربه لهيبة مصر وقد بادرت الحكومة المصرية إلى إخطار مجلس الأمن ،وكانت مصر تتوقع تطبيق العقوبات على إسرائيل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لكن ذلك كان ممكناً، بسبب موقف كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلا إنه فى ٢٨ مارس ١٩٥٥ اضطرت الدول الثلاث أمام وحشية الهجوم إلى تقديم مشروع قرار يدين الهجوم المدبر والمخطط بواسطة السلطات الإسرائيلية بوصفة انتهاكاً لاتفاقية الهدنة (عام ١٩٤٩)[٢]

وكان موقف الدول الثلاث يؤكد رغبتهم فى استمرار الوضع القائم كما حددوه فى تصريحهم الثلاثى سنة ١٩٥٠ وهو الأمر الذى أفقد عبد الناصر ثقته فى الغرب وخصوصا فى الولايات المتحدة.

ومن هنا أعتبر عبد الناصر غارة غزة لابد أن تكون نقطة تحول فى تسليح الجيش المصرى[٣] وذلك يبدو وفقا لفهمه للامن القومي المصري بأن من يهاجم سناء يهدد قناة السويس وبين يهدد قناة السويس يهدد أمن مصر القومى[٤] بالإضافة إلى رغبته فى تأمين الثورة فقد أقلقه احتمال فقد ولاء الجيش لو تركه بهذه الصورة الضعيفة[٥]

---

(١) مذكرات صلاح نصر : ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير، ج١، الأصول والاتحاد للصحافة والنشر، القاهرة، مايو ١٩٨٦ص ٢٠٢.

(٢) رضا أحمد شحاته : تطور العلاقات المصرية الأمريكية ، مرجع سابق، ص ٣١٤.

د. وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو، دار الشروق، ط١، ١٩٧٨، ماشى ص٢٥.

(3) Little, Tom : Egypt, Ernest Benn Limited, London, First Published 1953, P.268.

(٤) جمال حمدان، شخصية مصر، ج٢، مرجع سابق، ص ٧٧١- ٧٧٢.

(٥) مذكرات صلاح نصر: ج١، مرجع سابق، ص ٢٤٩

وحاول عبد الناصر استغلال التقارب المصرى الفرنسى، لموقف الحكومتين المتطابق من حلف بغداد، لطلب السلاح الفرنسى، وأرسل بعثة مصرية إلى فرنسا لعقد صفقة أسلحة قد أكد مسيو بيير أوردياني Pierre Ordiani الوزير المفوض بوزارة الخارجية الفرنسية، للمستشار الأول للسفارة المصرية بباريس محمود عبد الغفار "بأنه يحرص بهذه المناسبة أن يؤكد... أنه بذل جهده بصفته مستشاراً سياسياً لوزير الدفاع ومشتركاً فى المباحثات التى تجرى بين فرنسا وبعثة الجيش المصرى لشراء أسلحة من فرنسا ليذلل كافة العقبات التى كانت تثار فى سبيل الاتفاق الذى انتهى – والحمد لله – إلى ما يرضى الطرفين[١]

وبطبيعة الحال لم تكن فرنسا ترغب فى إعطاء الحكومة المصرية سلاح يهدد أمن إسرائيل، وخصوصا بعد المعلومات التى وصلتها من أن الحكومة المصرية تزود الثورة الجزائرية بالسلاح، ولذلك خشيت الحكومة الفرنسية أن يرسل هذا السلاح إلى الجزائر ليقتل به الفرنسيين بيد الثوار هناك، وأدركت أيضا أنها قد أقامت صداقة قوية مع إسرائيل، وعبد الناصر عدو إسرائيل الأول وأصبح عدو فرنسا الأول بعد مساعدته لثورة الجزائر، فلماذا لا يلتقى الصديقان ضد عدوهما المشترك؟

ومن هنا توقفت فرنسا – في ٢ سبتمبر – عن إرسال صفقة أسلحة لمصر بعد يوم واحد من غارة خان يونس، والتى كانت تتكون من ١٠٠ دبابة خفيفة سريعة من صنف AMX المسلحة بمدفع ٧٥ مم والبالغ سرعته سرعة الضوء، فى الوقت الذى سلحت الجيش الإسرائيلى بهذا النوع، وكانت فرنسا متأثرة بالدعاية الإذاعية المصرية، والتى أدت إلى مذبحة فرنسية فى ٢٠ أغسطس راح ضحيتها فرنسيين فى المغرب والجزائر[٢]

ولكن يبدو أن سبب وقف هذه الصفقة أن هذا النوع من السلاح (دبابة AMX) يصلح للأراضى الجبلية، وهو ما اعتقدت الحكومة الفرنسية بأن حكومة عبد الناصر سترسل هذا النوع من السلاح لثوار الجزائر، وكان وقف فرنسا لشحن الدبابات المصرية، ورفض المطالب المصرية فى توريد السلاح للجيش المصرى، سبباً رئيساً فى تفكير عبد الناصر للحصول على السلاح من الكتلة الشرقية.

---

[١] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٣، ملف ٧/٧/٢٠١، ج٤ مذكرة رقم ٤٤ سرى وضعها السيد عبد الغفار المستشار بالأول بالسفارة المصرية بباريس عن حديث جرى بينه وبين مسيو بير أوردياني الوزير المفوض بوزارة الخارجية الفرنسية والمنتدب مستشار سياسيا للجنرال كونيج وزيرا الدفاع، باريس ١٠ مايو ١٩٥٥.

[2] Love, Kennet : op.cit .p.98.

والواقع أن مسألة اتجاه الحكومة المصرية للتسلح أصبحت أحد محددات السياسية الخارجية المصرية، بحيث إذا أقفل الغرب بابه فى وجه مصر ،توجهت للكتلة الشرقية لطلب السلاح وقد حدث هذا أربع مرات قبل ثورة يوليو. الأولى فى حكومة على ماهر ١٩٣٩، وحصلت مصر بموجبها على مدافع برن التشيكية، والثانية عندما عرضت شركات تشيكية بموافقة من الحكومة التشيكية عروض للأسلحة من ضمنها إقامة مصانع للذخيرة سنة ١٩٤٨، وهدد المدير المصرى للمخابرات العسكرية أنه إذا لم تقدم بريطانيا السلاح لمصر فستتوجه للحكومة التشيكية[١] والمرة الثالثة عندما تفاوض وزير الخارجية المصرى محمد صلاح الدين مع السفير السوفيتى بالقاهرة على تقديم الحكومة السوفيتية السلاح للحكومة المصرية والمرة الرابعة عندما تحرك المتظاهرون – فى صبيحة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ – من حرم الجامعة إلى مجلس الوزراء وخرج إليهم عبد الفتاح حسن – أحد الوزراء – لتهدئتهم بقوله "هل نطلب سلاحاً من روسيا؟ وأصابه الذهول عندما سمع نداء الجماهير : "تعم نعم السلاح من روسيا" بل طالب المتظاهرون بعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى[٢]

أى أن طلب السلاح من الكتلة الشرقية كان سابقاً لثورة يوليو ولم تكن هى الأولى التى توجهت هذا التوجه، والواقع أن ما جعل عبد الناصر يقدم على هذه الخطوة ،هو رفض ومماطلة الغرب فى تسليح الجيش المصرى، وتزامن ذلك مع الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ومع تزويد فرنسا لإسرائيل بدبابات AMX السريعة ومدافع الميستير Mystere، حيث أن ما كان يشغل بال عبد الناصر ليس حال الجيش الإسرائيلي الآن بل ما سيكون عليه غداً[٣] بالإضافة إلي أن فرنسا كانت تريد دائما أن تتعهد الحكومة المصرية أن تغض الطرف عن شمال أفريقيا فى مقابل إعطائها السلاح أى إعطاء سلاح بشروط [٤]

ولذلك وقعت مصر فى سبتمبر ١٩٥٥ اتفاقاً تجارياً مع تشيكوسلوفاكيا على توريد ما طلبته مصر من السلاح بدون قيود أو شروط على أن تدفع الحكومة المصرية ثمن السلاح

---

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٨٨
(٢) كمال الدين رفعت : مذكرات ج ١، مرجع سابق، ص ١١
(3) Love, Kenntt : op.cit. P.101.
Lenczowski, George : Soviet Advances in the Middle East, American enterprise Institute for Public Policy Reseach Washington, Second Edition, Jan, 1974, P.60.
(٤) عبد الله إمام : حكايات عن عبد الناصر، دار الشعب، ١٩٧١، ص٦٤ – ٦٥

منتجات مصرية مثل القطن والأرز[١] وأعلن عبد الناصر عقب عقد الصفقة التشـيكية بـأن "صفقة الأسلحة تعنى إعادة توجيه السياسية الخارجية المصرية، وبأنـه لا يريـد فنيـن أو أجانب فى الجيش المصرى[٢]

ولم تكن الصفقة الأولى مع الاتحاد السوفيتى كبيرة حيث تكونـت مـن ٥٣٠ عربـة مصفحة، ٢٣٠ دبابة، ٢٠٠ ناقلة جنود مدرعة، ٢٠٠ مدفع ذاتـى الحركـة، ٥٠٠ قطعـة مدفعية من أنواع مختلفة ٢٠٠ طائرة مقاتلة وقاذفة، مجموعـة بحريـة تضـم مدمـرات وكاسحات الغام وثلاثة غواصات[٣] حيث لم يعمل السوفيت على تجاوز هدف تعزيز النظـام المصرى وتمكينه من البقاء خارج الأحلاف وتحقيق التوازن مع إسرائيل، " فلم تكن الأسلحة التى تعاقدت عليها – باستثناء القاذفات الخفيفة – تمنحها التفوق الذى يمكنها من تهديد أمن إسرائيل بصورة خطيرة[٤]

وقد ثار الغرب ضد صفقة الأسلحة التشيكية، وحاول أن ينسق جهوده لمواجه تلـك الأزمة، ومن هنا حاولت فرنسا أن تنسق جهودها مع الحكومة البريطانية لمواجـه الأزمـة التي يمكن أن تنتج من جراء تقارب عبد الناصر مع الكتلة الشرقية في طلب السلاح، ومـن أجل ذلك سافر مسيو هنرى رو رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الفرنسية إلـى لندن ليتباحث مع المسئولين البريطانيين فى المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط، وقرار مصـو الخاص بشراء الأسلحة من الكتلة السوفيتية، والنتائج التى قد تترتب على ذلك[٥]

كما استطلع المستشار الأول لسفارة مصر بباريس – محمود عبد الغفـار – صـدى الصفقة التشيكية فى الأوساط الرسمية الفرنسية وكانت نتيجة الاستطلاع –كما بينها محمود عبد الغفار–"جاء عرض روسيا لتسليح الجيش المصري مفاجأة قاسية للدوائـر الفرنسـية التى لم تكن تعتقد في جديه ما يذاع... وكانت تحمله علي محمل الدعاية التي تدبر من أجـل الضغط على دول الغرب لتسارع بتقديم السلاح إلى مصر... على أن الدوائر الرسـمية فـى فرنسا مازالت تبدى بعض الشك بخصوص جدية العرض الروسى وعما إذا كان المقصـود مجرد مناورة سياسية قبل اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى فى جنيـف لحـض

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة يوليو، مرجع سابق، ص ١٩٨.
(٢) ولتر لاكور : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعية، بيروت ١٩٥٨، ص٢٤٨.
(٣) محمد حسنين هيكل : قصة السويس أخر المعارك فى عصر العمالقة، مرجع سابق، ص٢٩.
(٤) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى : مرجع سابق، ص ٤٩.
(٥) دار الوثائق القومية، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٣٧٨، ملـف ١/٧/٢٠٠، ج٨ التقـارير السياسية لسفارة مصر بلندن مذكرة من وكيل وزارة الخارجية المصرية المساعد للشئون السياسية إلى سفير مصر بباريس.

المؤتمرين على إقرار سياسية جماعية بالنسبة للشرق الأوسط ، تهدف إلى العدول عما سبق الاتفاق عليه من أحلاف عسكرية موجهة ضد روسيا ، كما أن هذه الدوائر بالذات تؤثر أن تبدى بعض التحفظ بالنسبة للتعليق على موقف مصر بقبولها السلاح من روسيا وذلك فى انتظار أن تتبين ما إذا كانت مصر جادة فى قبول هذا العرض مع ما تتعرض له من فتح أبوابها للدعايات الشيوعية ،أم أن مصر بدورها تقوم بمناورة كبرى لإرغام الغرب على تعديل موقفه منها ،والخلاصة أن الحكومة الفرنسية تميل إلى الاعتقاد أن مصر تستقبل من روسيا كميات ضئيلة من السلاح على أن هذه العملية لا تخلو من مخاطر تصفها الدوائر الفرنسية بأنها " سياسية لعب بالنار[١]

وفي مقابلة بين سفراء الدول العربية بباريس مع وزير الخارجية الفرنسية أنطون بيانى Antoine Pinay ، عقب وزير الخارجية –على سفير مصر بباريس – على قبول مصر الصفقة التشيكية فأجابه السفير المصرى "بأن هذا الكلام معاد أن مصر اشترت السلاح من تشيكوسلوفاكيا بعد أن دأبت سنين ثلاث على الطلب من دول الغرب دون أن تجد لديهم غناء ولو أن الأمر كان على قدر هذا لهان نوعا، إلا أن مع إعراضهم عنا فقد استمروا فى الإغداق على طفلهم المدلل إسرائيل بالسلاح والمال دون خوف، فكان واجبا علينا نحو بلادنا ونحو أنفسنا أن نشترى السلاح حيث وجدناه[٢]

وهو نفس ما أبداه السفير الفرنسى بدمشق للسيد أحمد الشقيرى – الأمين المساعد لجامعة الدول العربية – "بأن روسيا ومصر تسايران بعضهما البعض" الأمر الذى جعل أحمد الشقيرى يرد بعنف شديد على السفير الفرنسى بقولة: "بأن مصر لم تشتري السلاح من الكتلة الشرقية إلا لأنه ضرورى لبقائها وحياتها، فقد رفض الغرب مدها بما يلزم لإقامة كيانها فهل يتصور السفير أن ترضي مصر بالموت والفناء لأن الغرب لا يريد لها أن تتعامل مع الكتلة الشرقية؟ وقد أجاب السفير بأن فرنسا مدت مصر بالسلاح اللازم لها، فأجابه أحمد الشقيرى بأن ما قدمته فرنسا لمصر لا يغنى ولا يسمن من جوع[٣]

---

[١] نفس المصدر: محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١، ج١، مذكرة رقم ٩١ "سرى جدا"، من المستشار الأول للسفارة المصرية بباريس محمود عبد الغفار إلى وزارة الخارجية المصرية عن صدى عرض روسيا لمصر بالسلاح تحريراً فى باريس ٤يناير ١٩٥٥.

[٢] نفس المصدر، نفس الملف، نفس المحفظة، مذكرة" سرى للغاية" من سفير مصر بباريس إلى وزارة الخارجية المصرية عن مقابلة السادة سفراء الدول العربية بباريس للمسيو أنطوان بيانى وزير الخارجية الفرنسية، باريس ١٩ ديسمبر.

[٣] نفس المصدر، محفظة رقم ٣٦٥، ملف ٣/٧/٢٢٨، ج٣، مذكرة رقم ١ سرى جدا من القائم بأعمال السفارة المصرية بدمشق أحمد فتحى رضوان إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم بشأن مقابلة الأستاذ أحمد الشقيرى سفير فرنسا بدمشق تحريرا فى ٢٤ يناير ١٩٥٦.

وفى النهاية ما الذى يدعو الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا إلى الترحيب بتسليح مصر؟ لم يكن السبب بطبيعة الحال الحصول على صداقة مصر، ولكن السبب فرضته ظروف الحرب الباردة بين الشرق والغرب، فقد كان الاتحاد السوفيتى يشعر بخطر حقيقى من جواء شبكة الأحلاف العسكرية المحيطة به، فعلى طول هذه الشبكة قواعد غربية فى إمكانها الانقضاض على الاتحاد السوفيتى، فقواعد حلف الأطلنطى فى تركيا وقواعد بريطانيا فى قبرص وقاعدة الولايات المتحدة فى الظهران البحرية ، والبحرية الأمريكية السادسة كلها تقع على مسافة قريبة جدا من الاتحاد السوفيتى وكافية لتدمير القلب الاقتصادى لروسيا وحقول البترول فى باكو وباطوم وأوكرانيا، والمراكز الصناعية فى الاورال ."وهذه الحقيقة هى التى دفعت الاتحاد السوفيتى للسعى جاهداً لفض هذه الأحلاف ومساعدة الدول الصغيرة المعادية لها والتى تقام على أراضيها أو بجوارها القواعد العسكرية للأحلاف الغربية[١]

ولم تكن الصفقة التشيكية لمصر حسب تقرير معهد سيرى السويدى مجرد كسر لاحتكار الغرب للسلاح بل كان نهاية مرحلة شروط الإذعان وبداية مرحلة جديدة فى تجارة السلاح، إذا اضطرت الولايات المتحدة إلى أن تضع شروطها على الرف لتدخل فى مرحلة يحكمها قانون المنافسة[٢]

كما أدخلت مصر إلى قلب الحرب الباردة فى الشرق الأوسط من حيث التنافس على توريد الأسلحة والمعونات الاقتصادية[٣]

كما شكلت الصفقة بداية تآمر الغرب على مصر بمساعدة إسرائيل، حيث أن أخر ما وصلت إليه الجبهة الأنجلو – أمريكية والفرنسية لرد هذه الصفعة أن تدفع إسرائيل لمناوشة الدول العربية قبل أن تستكمل الأخيرة عدتها[٤]

وهو ما أكدته مذكرات إيدن، وذلك بقوله: "واتفقنا – بريطانيا وكندا وفرنسا – بعد شهر على تزويد إسرائيل بست طائرات من طراز (ميستير) كما حذا الفرنسيون حذونا فأرسلوا فى أيار (مايو) شحنة من طائرات الميستير الجديدة التى تستيطع بسرعتها وبما تتمكن عليه من صعود فى الجو إلى معالجة القاذفات الروسية التى زودت بها مصر وقد

---

(١) محمد أنيس: العداون الثلاثى على مصر، مجموعة أخترنا لك، دار المعارف بمصر، ١٩٥٦، ص ٣٧

(٢) سامي منصور: مرجع سابق، ص ٢٩

(3) Robertson : Terence : Crisis : The Inside Story of the Suiz Conspiracy, Hutchinson of London, London, First Published 1965, P.18.

(٤) درا الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٥٢٨، ملف ١٣/٤،ج٢، إدارة المخابرات العامة، المجموعة ٢٧٦، التقارير الواردة من المخابرات العامة رقم ٨٠ "سرى جدا" بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢١.

وافقت أمريكا على هذه الشحنات كلها[١]

والواقع أن العقبات التى وضعتها الحكومة الفرنسية فى سبيل بيع الأسلحة للجيش المصرى أضرت أصحاب مصانع الأسلحة الخاصة غير الحكومية، وهبوا مدافعين عن مصالحهم الخاصة التى باتت مهددة نتيجة لسوء العلاقات المصرية الفرنسية، ولأول مرة شرعوا ينتقدون قرار وقف تصدير الأسلحة لمصر، مقدمين حججهم بالأرقام والإحصائيات ساخرين من الدوائر الفرنسية،كما نشروا مقالاً فى مجلة أنتربريز Enterprise فى أول أكتوبر ١٩٥٥، ذكروا فيه "أن الجيش المصرى قد تعاقد مع فرنسا منذ عهد قريب لاستيراد مطالبه من المدرعات، وهى عقود فى سبيلها إلى التنفيذ، غير أن محاولة إيقافها تحمل فى طياتها المجازفة بالميزانية الفرنسية، إذا قد بلغ الضمان الحكومى لهذه العملية ٩٠% من مجموع العقود البالغ قدرها مليارات من الفرنكات، ولسوف تتعرض الحكومة لمطالبة الشركات لتنفيذ هذه الضمان من ناحية، كما أن إيقاف التنفيذ سوف ينزل بالإنتاج الفرنسى للأسلحة ضربه قاسية من ناحية أخرى[٢]

وفى مقابلة بين سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى ومسيو بيوت وزير الدفاع الفرنسى – والذى يصفه السفير بأنه نصف يهودى متزوج من الزوجة الأولى لأصلان قطاوى يعرف الكثير عن مصر – بين الجنرال بيوت مسألة إمداد مصر بالسلاح وذلك بقوله: "سأسعى إلى ذلك سعياً، وإن كان أملى ورغبتى هو التوازن فى الشرق الأوسط،... إنى سوف أحصل على موافقة الوزارة لعرض السلاح على سوريا ولبنان أيضا لأننى أفضل أن أقوم بتسليحهم من أن تتولى روسيا أو تشيكوسلوفاكيا أمر مدهم بالسلاح[٣]

ويبدو أن ما كان يشغل بال وزير الدفاع الفرنسى هو خشيته من أن تسلح روسيا دول الشرق الأوسط.

ويبدو أن الهجوم الشديد الذى قام به أصحاب مصانع السلاح الفرنسية على الحكومة الفرنسية من جراء حظر السلاح لمصر وموافقة الحكومة المصرية على تحقيق رغبة الحكومة الفرنسية بتخفيف حدة لهجة إذاعة صوت العرب فى الهجوم على فرنسا وسياستها فى شمال أفريقيا، قد أدى إلى قرار الحكومة الفرنسية بإلغاء قرار حظر تصدير الأسلحة وقد

---

[١] مذكرات إيدن ترجمة خيرى حماد، القسم الثانى، مرحلة ١٩٥١ – ١٩٥٧، دار مكتبة الحياة – بيروت ١٩٦٠، ص ١٠٦.

[٢] مذكرات ثروت عكاشه، ج١، مرجع سابق، ص ص ١٩٧– ١٩٩.

[٣] دار الوثائق القومية، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف١/٧/٢٠١ ج٥، مذكرة "سرى جدا" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى لوزارة الخارجية المصرية عن مقابلة بوزير الدفاع الفرنسى مسيو بيوت، باريس ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥.

طلب مسيو ماسيجلى – سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية– مقابلة سفير مصر بباريس وابلغه" أن حكومة فرنسا لاحظت بسرور اعتدال لهجة صوت العرب فى الفـــترة الأخيرة، وإنها من جانبها راغبة فى إظهار حسن نيتها نحو مصر ،فوافقت على وجهة نظر مصر من عدم ربط موضوع إذاعات صوت العرب بموضوع السلاح ،بل قامت هى الأخرى بإلغاء حظر تصدير الأسلحة، ثم ستطرد قائلا بأنه يمكننى استدعاء معاونى العسكريين (يقصد الخــبراء العسكريين المصريين) لكى يبدأو اتصالاتهم بالمصانع للبدأ فى شحن ما انتهى صنعة[١]

وكانت الحكومة الفرنسية قد أوقفت توريد الأسلحة إلى مصر منذ ثمانية عشر شهراً، وقد بلغت قيمة العقود المتأخرة عشرة ملايين دولار، وكانت تتضمن إرسال دبابات ومدافـــع وطائرات نفاثة إلى جانب أنواع من الأسلحة الصغيرة.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الفرنسية عندما رفعت الحظر عن تصديـــر الســلاح لمصر، قررت تزويد إسرائيل بنفس أنواع الأسلحة، وسافر خبير شئون الأســـلحة بـــوزارة الخارجية الفرنسية إلى جنيف، لإبلاغ وزراء خارجية الدول الغربية، قرار الحكومة الفرنسية من استئناف إرسال الأسلحة إلى مصر.

وأبدت الدوائر المطالعة فى باريس أن المقابلة التى تمت فى القاهرة بيـــن الرئيـس جمال عبد الناصر والمسيو أرمان دى شايلا سفير فرنسا فى القاهرة، والمقابلة التى تمـــت فى باريس بين المسيو إدجار فور Edgare Faure رئيس الوزراء الفرنسى، وكمال عبد النبـى سفير مصر فى فرنسا، أزالت العقبات القديمة التي كانت قائمة فـــي ســبيل وفــاء فرنســا بتعهداتها نحو مصر، وأن موافقة فرنسا علي تنفيذ العقود القديمة، لا تعنى أن فرنسا قررت أن تقوم بدور أكثر أهمية من ذى قبل فى شئون الشرق الأوسط[٢]

وبالرغم من أن الحكومة الفرنسية قد رفعت الحظر عن تصدير السلاح لمصر مـــن ٨ ديسمبر ١٩٥٥) – نفذ الخطر ابتداءا من سبتمبر ١٩٥٥– إلا أنها رفضـــت فـــى فــبراير ١٩٥٦ أن تبيع لمصر ثلاثمائة مدفع مورتر بدعوى الخوف من إرسالها إلى الجزائر[٣] وهو الأمر الذى جعل سفير مصر بباريس يقابل وزير الخارجية الفرنسية لمعرفـــة ســبب منـــع تصدير مدفع المورتر لمصر برغم رفع قرار الحظر وجاءت المقابلة وسط مهاجمة الصحافة

---

[١] نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف، مذكرة رقم "١١٣سرى للغاية" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبـــى إلـــى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم عن مقابلته لمسيو ماسيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية.

[٢] الأهرام : عدد ٢٥١٨٥: السنة ٨١، الأحد ١٣نوفمبر ١٩٥٥، ص ص١–٨

[٣] محمود صالح منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص١٣٨– ١٣٩.

الفرنسية لمصر وتحميلها مسئولية ما تلاقيه فرنسا فى شمال أفريقيا، والحض علـــى منــع توريد السلاح لمصر بل أعلن مسيو فرانسو ميتران وزير العدل أنه يود لو تقطـــع فرنســا علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ومع ذلك فقد أكد وزير الخارجية الفرنسى أنه "لاقى صعوبات شديدة أمام لجنه الشئون الخارجية فى مجلس النواب الفرنسى لرفع الحظـــر عــن شــحن الأسلحة لمصر وأضاف لو أننى أضطررت إلى أن أضحى بمدافع المورتر المقــول بإمكــان إرسالها إلى شمال أفريقيا... فقد قطع في الأمر وزير الحربية باستيلائه عليها جميعا لحاجــة فرنسا إليها – فأسقط فى يدى ولم أستطع الدفاع عن عقود مصر وأرى أن ندع الحديث فــى هذا الأن – يقصد المورتر – إلى أن نعود بعد حين" وأكد وزير الخارجية الفرنسية أنه لــن يكون هناك حظر على الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات وابراجها والمدافع ١٠٠ مــم وقذائفــها وقطع الغيار " وقد جاء هذا الوعد الفرنسى فى وقت كان سفير مصر بباريس قد صمم علــى تقديم احتجاج رسمى لتأخير شحنات الأسلحة الفرنسية إلى مصر تنفيذاً لعقود مبرمة(١)

ولم يكن تسليح الجيش المصرى يشغل فقط أصحاب المصانع الفرنسية، بل أنتقل إلــى أروقه الجمعية الوطنية الفرنسية، فقد تقدم أحد النواب باستجواب لوزير الخارجية الفرنسية عن ما تقدمه فرنسا لتسليح الجيش المصرى، وجاء فى جواب وزير الخارجية بأن الحكومة الفرنسية صرحت فى فبراير ١٩٥٦ بتصدير عشر عربات مصفحة، وستة عشر مدفعا مــن عيار ١٠٠ مم، وأربعة آلاف قذيفة لهذه المدافع، وذلك وفقا لاتفاق أبرم فى مــايو ويونيــة من العام الماضى، بين البعثة العسكرية المصرية وأحد مصانع الفرنسية(٢) وقد حاولت نتيجة للضغط الشعبى أن تتقدم باقتراح لفرض حظر دولى على الأسلحة التى تصدر للشرق الأوسط تقدمت به لوزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة والدول الأخرى المشتركة فى حلـــف الأطلنطى، وقد جاء هذا الاقتراح أيضا كإقتراح مضاد لأقتراح الرئيس السوفيتى خرشـــوف القاضى بعقد اتفاق دولى لمنع إرسال الأسلحة إلى بلاد الشرق الأوسط، وقد وافق إيدن على الاقتراح الفرنسى، وصرح فى مجلس العموم البريطانى بأن بريطانيا تؤيد أية جهود تبذلــها الأمم المتحدة فى سبيل حظر تصدير الأسلحة إلى بلاد الشرق الأوسط(٣)

---

(١) المصدر السابق، نفس المحفظة، ملف رقم ٢/٧/٢٠١ ج١ مذكرة رقم ٢٧ "سرى جدا" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبــد النبى إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم بشأن مقابلته لوزير الخارجية الفرنسية، باريس فى فبراير ١٩٥٦.

(٢) الأهرام : عدد ٢٥٣٥١، ٢٧ أبريل ١٩٥٦، ص١

(٣) الأهرام : عدد ٢٥٣٥٨، السنة ٨٢، الجمعة ٤ مايو ١٩٥٦ ص١.

بالإضافة أيضا إلى ثورة الشعب الفرنسى ضد عبد الناصر لمساعدته لثـوار شمال أفريقيا واحتجاجهم ضد الحكومة المصرية، وتشبيه ما تفعله الحكومة الفرنسية مع ناصر، مع ما فعلته دول الغرب مع هتلر-الامر الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية - من أجل ذلك فقد قامت مظاهرات شديدة ضد الحكومة المصرية، وجاءت أحد هذه المظاهرات نتيجة إعلان الخارجية الفرنسية إرسال ٤٠ سيارة مصفحة جديدة إلى مصر، مما جعـل صحيفـة أورو Auror اليمينية تكتب بغضب، بقولها: "عن الوقت الذى يتوقف فيه إرسال هذه الأسلحة الـى اولئك الذين لا هدف لهم إلا إجبار فرنسا على ترك شمال أفريقيا"

وفى نفس الوقت شحنت الحكومة الفرنسية ٣٠ دبابة مـن طـراز AMX للحكومـة المصرية، ونشرت صحيفة فرانس سوار Franc Soir الفرنسية، أن فرنسا أبـدت اسـتعدادها لتزويد مصر بتسعين دبابة من نفس النوع وأن البكباشي ثـروت عكاشـة ملحـق مصـر العسكرى بباريس يتفاوض فى هذا الشأن مع مسئولين وزارة الخارجية الفرنسية، وقد نفـى ثروت عكاشه ما نشرته الصحيفة[١]

إلا أن تكذيب ثروت عكاشة يبدو انه كان مجرد مناورة سياسية، حتى لا تعلم إسرائيل بتسليح الجيش المصرى، ومدى ما تقدمه فرنسا فى هـذا الشـأن، وخصوصـا أن وزارة الخارجية المصرية قد أحاطت هذه المسألة بالكتمان والسرية التامة[٢]

كما تعاقدت وزارة الدفاع الفرنسية مع مصر والمملكة العربية السعودية على تصديـو مائة وعشرين مدفعا لكل منهما من طراز 40L70، كما صدرت الحكومة الفرنسية للحكومـة المصرية، عدد من المدافع من طراز هاوتسر عيار 100 مم، وفقاً لعقـد مـبرم فـى يوليـو ١٩٥٦ وكان ذلك العقد يتضمن عدد من الدبابات أيضا[٣]

ولكن نتيجة لاتهام الحكومة الفرنسية من جانب الرأى العام الفرنسى، بأن الأسـلحة الخفيفة التى تقدم لمصر، تأخذ طريقها إلى الجزائر، أعلن رئيس الوزراء ووزير الخارجيـة الفرنسى، بأن فرنسا لن ترسل أيه أسلحة خفيفة إلى الشرق الأوسط وأنها لن تنفذ العقـود المبرمة بالنسبة لهذه الأسلحة بالذات[٤]

---

[١] الأهرام : عدد ٢٥٣٨٣، السنة ٨٢، الجمعة ١ يونيه ١٩٥٦، ص٦.

[٢] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ١/٧/٢٠١ج٥، تقرير عـن اتجاهات السياسية الخارجية الفرنسية فى يونيه ١٩٥٦.

[٣] الأهرام، عدد ٢٥٣٨٦، السنة ٨٢، الأحد ٣يونيو ١٩٥٦، ص١.

[٤] دار الوثائق :الأرشيف السري الحديث لوزارة الخارجية، مصدر سابق، نفس المحفظة والملف، مذكرة رقم ١٠٨ سرى، من سفير مصر بباريس، بشأن جلسة الثقة بالوزارة الفرنسية، باريس ١٩٥٦/٦/٧.

ومن أجل ذلك منعت الحكومة الفرنسية توريد أى سلاح مهما كان نوعة للحكومة المصرية منذ يونيه ١٩٥٦ بل أنها منعت مرور شحنات السلاح من الدول الأوربية الأخرى المتجهة إلى مصر من المرور موانيها، وقد حدث ذلك عندما تعاقدت الحكومة المصرية مع إحدى الشركات فى فى ألمانيا الغربية على توريد كمية كبيرة من الصواريخ، واتفقت الشركة مع الحكومة المصرية على توريد الصواريخ عن طريق فرنسا، ولكن الحكومة الفرنسية قامت بمنع شحن هذه الصواريخ إلى مصر وقد إحتجت الشركة الألمانية على الحكومة الفرنسية على هذا التصرف، الأمر الذى جعل الحكومة الفرنسية تسمح بإرسال شحنة الصواريخ للحكومة المصرية[1]

ومن هنا يتضح أن المتحكم فى تسليح الجيش المصرى فى الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى يوليو ١٩٥٦ :

١- هو وجود إسرائيل على الحدود المصرية، واهتمام الحكومة المصرية بتسليح الجيش الإسرائيلى، ومن هنا جاءت فكرة أن يكون الجيش المصرى على نفس كفاءة وتسليح الجيش الإسرائيلى.

٢- الغارات الإسرائيلية المتكررة على الحدود المصرية، مما هدد الأمن القومى المصرى، والذى يمكن تلخيصه، بأنه من يهدد سيناء يهدد قناة السويس ومن يهدد قناة السويس يهدد الأمن القومى المصرى.

٣- عدم ارتباط الغرب بتنفيذ التصريح الثلاثى بتذويدهم الجيش الإسرائيلى بأحدث الأسلحة والمعدات.

٤- إعلان حكومات الغرب بأن الجيش الإسرائيلى يجب أن يكون تسليحه يفوق كل الدول العربية مجتمعة.

٥- اتجاه الحكومة المصرية لتسليح جيشها من الكتلة الشرقية فى الصفقة التشيكية سنة ١٩٥٥، عندما أغلق الغرب أبوابه أمام الحكومة المصرية، ولم يكن ذلك إلا تكتيك فقط للحصول، على السلاح بدليل لجوء مصر لفرنسا والغرب، لتسليح جيشها ولم تلتزم طوال الوقت بالحصول على السلاح من الكتلة الشرقية.

٦- ارتباط تزويد فرنسا بالسلاح للجيش المصرى، بالحصول على وعود من الحكومة المصرية، بعدم مساعدة ثوار شمال أفريقيا ،وتخفيف حدة إذاعة صوت العرب ضد

---

(١) الأهرام : عدد ٢٥٣٩٢: السنة ٨٢، الأحد ١٠ يونيه ١٩٥٦،ص١

الحكومة الفرنسية وسياستها هناك، وهو الأمر الذى جعل الحكومة الفرنسية كأجراء مضاد، أن تزود إسرائيل بالسلاح، وحثها على الاعتداء على الحدود المصرية، مما أدى إلى تدهور العلاقات المصرية الفرنسية من جراء تزويد فرنسا لإسرائيل بالسلاح فى الوقت الذى تمتنع فيه عن تزويد الحكومة المصرية بالسلاح.

مصر وتسليح فرنسا للجيش الإسرائيلى :

منذ عام ١٩٥٣ أخذت الأصوات ترتفع فى فرنسا ،وقد استبد بها القلق من اضطراب الأحوال فى شمال أفريقيا، وتردد أن ثمة أمور مشتركة بين فرنسا وإسرائيل، سواء فى غرب البحر المتوسط أو شرقه، وأن فرنسا فى حاجة إلى حليف فى الشرق، خصوصاً أن طرد فرنسا من الشام، والصعوبات التى تواجهها فى شمال أفريقيا، تجعل علاقاتها مع الدول العربية قلقة وغير مستقرة، بينما إسرائيل تبحث عن مساندة، ومن ثم فإن فرنسا يمكن أن تقوم بدور صديق إسرائيل(١)

ومن هنا – منذ عام ١٩٥٤ – حلت فرنسا محل بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية، كمصدر رئيسى لتسليح الجيش الإسرائيلى، وأرتبط ذلك بتطور الأوضاع السياسية فى مصر من حيث علاقاتها مع الغرب، وخصوصا فرنسا، فبعد عقد معاهدة الجلاء المصرية البريطانية بأربعة أيام – فى ٣١ يولية ١٩٥٤ – أتصل شيمون بيريز Shimon Peres وزير الدفاع الإسرائيلى بنظيره الفرنسى الجنرال ماري بيير كوينج Marie-Pierre Koenig، والذى استقبله في باريس يوم السبت ١مايو ١٩٥٤، حيث سلمة بيريز قائمة بالسلاح الذى تحتاجه دولة إسرائيل وحضر موش ديان Moshe Dayan – رئيس أركان حرب الجيش الإسوائيلى- لباريس بعد اخفاقه فى الحصول على السلاح من الولايات المتحدة، وبدأ مع بيريز في وضع تفاصيل التحالف الفرنسى الإسرائيلى، واستقبلت الخارجية الفرنسية الجنرال ديان استقبالاً ودياً للغاية، ووقعت الحكومة الفرنسية، أول أسس للتحالف، وهو إلحاق عدد من الضباط الإسرائيليين فى المدارس الحربية الفرنسية(٢)

وفى نهاية عام ١٩٥٤ تم التوصل إلى أول اتفاق رسمى سرى بين الحكومة الفرنسية والحكومة الإسرائيلية، لتوريد السلاح للجيش الإسرائيلى، وقعه من الجانب

---

(١) محمود صالح منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠١.

(2) Love, Kennett, op.cit; P.75.
Bar - Zohar, Michael; opicit p.64 , 65.

الإسرائيلى شيمون بيريز، ومن الجانب الفرنسى ديوميد كاترو Diomede Catroux ونص الاتفاق علي تسليم الحكومة الإسرائيلية طائرات اورجان Ouragan، وتسليم إسرائيل فى المستقبل القريب ست طائرات من طراز مستير، وست طائرات أخرى فيما بعد من نفس الطراز، ثم ثلاث طائرات من نفس الصنف بعدها ودبابات A.M.X.13 أ. أم. اكس ١٣، مجهزة بالرادار Radar ومدافع ٧٥ مم، وحصل الاتفاق على التأييد التام من منديس فرانس Mendes France رئيس الحكومة الفرنسية[١]

ويبدو أن ما سهل عقد هذا الاتفاق، هو اندلاع الثورة الجزائرية فى نوفمبر ١٩٥٤، مما جعل إسرائيل تقدم الحجج للقيادات العسكرية الفرنسية بأن القاهرة تساعد وتمون الثورة الجزائرية، وأنه يجب أن يحدث تعاون بين فرنسا وإسرائيل ضد مصر كعدو مشترك[٢]

وفى منتصف عام ١٩٥٥جرت مباحثات فى باريس بين أبل توما Able Thomas ونحمياس Nahmias المبعوث الخاص لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وتوصل الأثنان إلى نتيجة مؤادها، أن مصر هى الخطر المشترك على كل من إسرائيل وفرنسا – لمساندة مصر لثورة الجزائر – وبالتالى فإن من مصلحة فرنسا أن تدعم القوة العسكرية لإسرائيل، وعلى ذلك رتب أبل توما لقاء بين نحمياس وموريس بورجس مونورى Mourice Bourges - Maunoury وزير داخلية فرنسا والمكلف بموضوع الجزائر، وعقب ذلك تم اجتماع بين شيمون بيريز ووزير الداخلية الفرنسى، والذى وعد بيريز بأنه سيعمل كل ما فى بوسعه لمساعدة إسرائيل، واكتسبت إسرائيل، مساندة وزيرين فرنسيين إلى جانبها خصوصا، وانه فى الشهور التالية ازداد تأثير مونورى على السياسية الفرنسية ،ولذلك فقد وصفة بن جوريون بعد سنوات بأنه "مهندس الصداقة الفرنسية الإسرائيلية"[٣]

ونتيجة للصداقة الفرنسية الإسرائيلية قدمت فرنسا لإسرائيل طائرات، دبابات، مدفعية ضد الدبابات، وكانت النتيجة الرئيسية للصداقة الفرنسية الإسرائيلية، حدوث تحالف فرنسى إسرائيلى ضد العرب[٤] والثقة من المساعدة الفرنسية لإسرائيل، لإعدادها لحرب وقائية ضد العرب، وهو ما جعل ديان يعلن – فى ٤ سبتمبر ١٩٥٥– أن إسرائيل تعد لحرب ضد مصر[٥]

---

(1) Bar - zohar, Michael; ibid, p.76.

(٢) بيتر مانسفيلد : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال، هيئة الكتاب ١٩٩٥ ص٤٥١

(٣) محمود صالح منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١١٠.

(4) Rebertson, Robert; op.cit, PP. 22 32.

(5) Love, Kenne it : op.cit, P..86.

ومن نتائج التحالف أيضا، التدخل الإسرائيلي، لدى الحكومة الفرنسية لمنـــع تسـليح الجيش المصرى، ويؤكد ذلك، موقف مونورى من إرسال شحنة دبابات A.M.X.13 إلى مصر فى عام ١٩٥٥ وبعد أن وصلت الشحنة إلى مرسيليا تمهيداً لشحنها إلـــى مصـر تدخلـت إسرائيل، فأمر كوينج وزير الدفاع الفرنسى بوقف شحن الدبابات إلى مصر، وأبلـغ زميلـه انطوان بيناي وزير الخارجية الفرنسية، بأنه لن يسمح بارسال أسلحة إلـــى مصـر، قبـل الحصول على موافقة مماثلة، بارسال أسلحة لإســرائيل، وهـــدد كوينـــج بالاسـتقالة مـن الحكومة، وأنتهت الأزمة بين الوزيرين الفرنسيين، بموافقة الحكومة الفرنسية علــى بيـع دبابات لإسرائيل[١]

وكان من نتيجة عقد مصر للصفقة التشكية، أدراك بن جوريون مدى الخطـــر الـذى يهدد أمن إسرائيل، مع عدم وجود القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس، ولذا فقد رأى أن يستثمر التحالف الفرنكو – إسرائيلى، حيث إنه ليس من مصلحة الدولتين أن تكون مصر دولة قوية عسكرياً، ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت تعـــارض التحـــالف الفرنســـى – الإسرائيلى ففى لقاء بين مستر شوكبيرى Shuchbergh – المسئول عـــن شـئون الشـرق الأوسط بالخارجية البريطانية – وكلوا لبل Claud Lebel – أحد موظفى الخارجية الفرنسية – أبدى الأخير معارضة شديدة لمعالجة بريطانيا لشئون الشرق الأوسط... ثم تحدث عن إرسال الطائرة المستير لإسرائيل، وقانون حذر تصدير الأسلحة لمصر، الذى أدى لشـــراء نـــاصر الأسلحة من دول الستار الحديدى، ومن ثم إستدعى شوكبيرى مسيو هنرى رو وأبلغـــه أن فرنسا يجب أن تتوقف عن إفساد الترتيبات المعدة للشرق الأوسط[٢]

وأستغل موسى شاريت Moshe Sharettas رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإســرائيلى حضور وزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة إلى باريس – وذلك لمقابلـــة مولوتـــوف وزير الخارجية السوفيتى – وسافر لباريس وكان الهدف من زيارته.

١ – التفاوض مع الدول الغربية للحصول على الأسلحة والمساعدات العسكرية.

٢ – محاولة عقد اتفاقات ثنائية بين كل من إسرائيل والولايات المتحـــدة، وإســـرائيل وفرنسا، وإسرائيل وإنجلترا، لضمان حدود إسرائيل، وإذا لم يستطع النجاح فى المحـــاولتين فعلي الاقل الحصول على وعد من الدول الغربية تعلن فيه تمسكها بالتصريح الثـــلاثى.

---

[١] محمود صالح منسي:مرجع سابق،ص ١١١

[2] Shackbergh:op.cit.P..270

٣- إقناع مولوتوف بخطورة توريد الأسلحة لمصر، والحصول على قبول تقديم أسلحة لإسرائيل[١]

وصحيح أن شاريت لم يستطع تحقيق أيا من هذه الأهداف، لكن الحكومة الفرنسية أمدت إسرائيل خلال شهر ديسمبر ١٩٥٥ بعدد من طائرات أورجان النفاثة المقاتلة[٢] بالإضافة إلى عقد إسرائيل اتفاقية عسكرية فى ٩ ديسيمبر ١٩٥٥ مع حكومة إدجار فور ووفقا لهذه الاتفاقية تسلمت إسرائيل ١٢ طائرة مستير فور نفاثة أخرى، بالإضافة إلى عدد كبير من الدبابات والمدافع[٣]

وقد بلغت مشتريات إسرائيل من المعدات الحربية الفرنسة خلال عام ١٩٥٥ عدد ٦٠ دبابة، عدد ١٧٥ مدفع ذو سرعة عالية، عدد ٣٤ مدفع عيار ١٠٠مم، ٣٤ طائرة أورجان[٤] بالأضافة إلى ٤ طائرات مستير تعاقدت عليها سنة١٩٥٤ وتسلمتها سنة ١٩٥٥[٥]

وكان وصول حكومة جى مولية Guy Mollet للحكم فى فرنسا فى يناير ١٩٥٦ فرصة ذهبية لبن جوريون لكى يحصل على صفقات أسلحة أخرى من فرنسا من هنا أرسل بن جوريون، شيمون بيريز المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، إلى باريس ليتعاون مع السفير الإسرائيلى بباريس يعقوب تاسور Jacob Tsur للتفاوض للحصول على سلاح من فرنسا، وقد حمل بيريز خطاب خاص من بن جوريون، لجى موليه، طالبا فيه دفعة عاجلة من طائرات المستير وأسلحة أخرى، وفى أثناء المفاوضات أعلن جى موليه فى التلفزيون الفرنسى أن الحكومة الفرنسية ستستمر فى أداء واجبها نحو إسرائيل وأنها سترسل ١٢ طائرة مستير لإسرائيل[٦]

وذلك البيان يدحض ما ذكره كرستيان بينو Christain Pineau وزير خارجية فرنسا من أن فرنسا لا تحابى إسرائيل ضد العرب ،وأن السياسية الفرنسية في التسلح هى توازن القوى بين دول الشرق الأوسط[٧]

---

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ١/٧/٢٠١ج٥، مذكرة من نائب قنصل باريس-الشافعي عبد الحميد -عن زيارة موسي شاريت لباريس في ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥

(٢) نفس المصدر، نفس المحفظة لملف٢٠١-٧-٢ج ١، مذكرة "سرى وعاجل جدا"، من الوكيل المساعد لوزارة الخارجية المصرية للشئون السياسية إلي سفير مصر بباريس، القاهرة ٦ديسمبر١٩٥٥

(3) Stephens, Robert, Nasser, op.cit, P.170

(٤) المصدر السابق، نفس المحفظة، والملف ، مذكرة رقم ١٣٩ "سرى جدا" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية، بشأن تزويد إسرائيل بأسلحة فرنسية،باريس٣٠ ديسمبر ١٩٥٥

(٥) ثروت عكاشة :مذكرات ج١،مرجع سابق،ص ٢٧١

(6) Bar - Zohar, Michael op.cit.P120

(7) Pineau.Christian:1956-Suez.Paris.1976.P.77

ففى ٥ مارس وجد كيرستيان بينو أن ميزان التسلح أصبح لصالح مصر، ومن هنا فقد أصر على إعادة تسليح الجيش الإسرائيلى محاولاً التعاون مع دول الغرب لتحقيق ذلك، ولم تشاركه الدول الأوربية هذا الرأى، فقد كانت فرنسا مستعدة للاشتراك فى برنامج إعادة تسليح الجيش الأسرائيلى، ولكنها كانت تريد ألا تعمل وحدها حتى لا تتحمل وحدها سخط وعداء الدول العربية[١]

ومن هنا فقد أرسلت الحكومة الفرنسية لإسرائيل ١٢ طائرة مستير أسلحة مضادة للدبابات، حتى يمكنها الوقوف أمام دبابات ستالين التى حصلت عليها مصر وفقا للصفقة التشيكية[٢]

وعلى الرغم من تأكيد بينو للرئيس عبد الناصر عند مقابلته له بالقاهرة فى شهر مارس ١٩٥٦، من عدم محاباة إسرائيل على حساب العرب، وحرصه على التوازن فى التسليح بين دول الشرق الأوسط[٣] إلا أنه عاد من زيارته للقاهرة بنتيجة مؤداها بأنه لا سبيل لتصفية ثورة الجزائر إلا بضرب عبد الناصر[٤] ولتحقيق ذلك الهدف قام بتسليح إسرائيل الحليفة الجديدة لفرنسا، ولذلك أعلن وزير الدفاع الوطنى الفرنسى موريس بورجيس مونروى فى ١٦ أبريل ١٩٥٦، فى اجتماع وزارى أنه حصل على اتفاق رسمى مع مسيو بينو لعقد اتفاقيات بيع أسلحة جديدة لإسرائيل تتكون من ١٢طائرة مستير ٤و١٢طائرة مستير ١، ١٠٠ دبابات A.M.X. [٥]

ونتيجة لتزايد صفقات الأسلحة الفرنسية لإسرائيل، والرسالة الخاصة التى أرسلها رئيس وزراء إسرائيل لمسيو جى موليه رئيس وزراء فرنسا، ذهب السكرتير الأول للسفارة المصرية بباريس لمقابلة مسيو مايار رئيس قسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الفرنسية، لاستطلاع رأيه فى فحوى الرسالة الإسرائيلية، وبين مسيو مايار، أن الرسالة تحمل طلبات إسرائيل من الأسلحة والمساعدات العسكرية، فرد السفير المصرى بقوله: "لعلكم تعلمون العواقب التى قد تترتب على زيادة تزويدكم لإسرائيل بالطائرات والسلاح ويقينى أنكم سوف لا تستمرون فى سياسية التسلح هذه " فرد (مسيو مايار) "أنه لايعلم ماذا سيفسر عنه الأمر في هذا الصدد، ولكنه يرجو الوصول إلى تسوية للمشكلات فى هذه المنطقة، واستتباب الأمن والسلام فيها[٦]

---

[1] Vaisse.Maurice:France and the Suez Crisis.in Suez1956.Ed.by.Louis Roger.op.cit.P.133

[٢] الأهرام : عدد ٢٥٣٠٣، السنة ٨٢، ١٠ مارس ١٩٥٦

[٣] الأهرام : عدد ٢٥٣٠٨، السنة ٨٢، ١٥ مارس ١٩٥٦

[٤] محمود صالح منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١٣٩

[5] Vaisse.Maurice: op.cit.P.133

[٦] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ١/٧/٢٠١ج٥، مذكرة من السكرتير الأول للسفارة المصرية بباريس محمود صلاح الدين ،عن الحديث الذي دار بينه وبين مسيو مايار رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية، باريس في ١٩ أبريل ١٩٥٦

كما قابل سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى مسيو ما سيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية فى ٢ مايو ١٩٥٦، لمناقشته فى الإشاعات التى ترددت عن تصميم فرنسا إرسال ١٢ طائرة مستير أخرى لإسرائيل، رغم الوعد الذى قطعته فرنسا على نفسها بأن الأثنى عشرة طائرة التى أرسلت منذ بضعة أسابيع ستكون أخر الطائرات المستير لإسرائيل وقد نفى مسيو ما سيجلى ذلك بقولة : "أن ما جاء فى الصحافة لا أساس له من الصحة، وأن الحكومة لم تقبل إرسال طائرات أخرى وأن كانت إسرائيل قد طلبت فعلا شواء طائرات وإنى لا أخفى عليك أن هناك وزيراً أو أكثر يمليون إلى أجابه إسرائيل إلى طلبها "ويعقب السفير المصرى فى النهاية بقولة " فلم أزد على تحذيره مغبة ذلك أن تم[١]

ورغم ذلك ففى جلسة اجتماع لحلف شمال الأطلنطى فى ٢ مايو وزير خارجية، طلب مسيوبينو من من مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية، رأيه فى مسألة تسليح دولة إسرائيل فنفى مستر دالاس بأنه ليس ممول منظم للأسلحة لإسرائيل، وأنه لا يرغب فى إعطاء العرب والسوفيت المبررات للدخول فى سباق للتسليح، وأن الولايات المتحدة قد وافقت أن تبيع فرنسا لإسرائيل طائرات، من أجل عدم ترك فرنسا تعمل وحدها فى تسليح الجيش الإسرائيلى، واقترح دالاس بأن كندا من الممكن أن تشترك مع فرنسا فى إعادة تسليح الجيش الإسرائيلى بمدها بسلاح F.86.S2 [٢]

ومن هنا فلم ينطق سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا -ولا مستر دالاس أو مسيو بيوت ببنت شفاه ،عندما اقترح مستر شكوبيرى، اتفاقية لممارسة تقيد إمداد إسرائيل وجيرانها بالسلاح[٣]

وقد وافقت فرنسا فى نفس الشهر - مايو - على إرسال ١٢ طائرة من طراز مستير النفاثة[٤] إلى إسرائيل، الأمر الذى جعل عبد الناصر يعلن رداً على هذه الصفقة الفرنسية: "ولم يخالجنى الشك فى وقت من الأوقات، بعد أن تسلح هذا الجيش (المصرى) وقوى فى أن الذين خلقوا إسرائيل، سوف يمدونها بالسلاح، وهذا الكلام لا يخصنا فلقد كنا نعلم من قبل، أننا لا نواجه إسرائيل وحدها، وإنما نواجه معها الذين خلقوا إسرائيل[٥]

---

[١] نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف، مذكرة رقم ١٧٤سرى ، من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم ،عن مقابلة لمسيو ماسيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية،باريس ٢ مايو١٩٥٦

[2] Vaisse.Maurice: op.cit.P.134

[3] Shackbergh:op.cit.P.355

[٤] الأهرام : عدد ٢٥٣٥٨، السنة ٨٢، الجمعه ٤ مايو ١٩٥٦

[٥] الأهرام : عدد ٢٥٣٦٥، السنة ٨٢، الأثنين ١٤ مايو ١٩٥٦

وفى نفس الوقت أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أن الحكومة الأمريكيـــة مــهدت السبيل أمام فرنسا لإرسال ١٢ نفاثة من طراز مستير إلى إسرائيل، حيث كانت فرنسا تنتـــج هذه الطائرة بموجب عقد لحساب دول حلف الأطلنطى، ولا تستطيع أن تبيع شيئاً منها إلـــى إسرائيل دون موافقة الولايات المتحدة ، وقد صرح مسيو بينو بأن فرنسا تتصـــرف علـــي مسئولياتها إذا تعذر عليها أن تحصل على موافقـــة بريطانيـــا والولايـــات المتحـــدة علـــى تصرفاتها[١]

ومن هنا يتضح أن تسليح فرنسا للجيش الإسرائيلى لم يكن بسبب ثورة الجزائـــر إذا أنها تورد السلاح لإسرائيل قبل نشوب الثورة الجزائرية وإنما إزداد تسليح فرنسا لإســـرائيل عندما لم تستطع فرنسا الاتفاق مع الحكومة المصرية، لوقف تدفق المســـاعدات المصريـــة للثوار فى شمال أفريقيا، ومن هنا فقد أدت أزمة تســـلح الجيـــش المصـــرى والإســـرائيلى بالإضافة إلى متغير مساعدة مصر للثورة الجزائرية كسبب نحو أزمة ١٩٥٦.

---

(١) الأهرام : عدد ٢٥٣٦٥، السنة ٨٢، الاثنين ١٤ مايو ١٩٥٦

الفصل الخامس

فرنسا ودعم مصر لقضايا شمال أفريقيا

فرنسا ودعم مصر لقضايا شمال أفريقيا

مصر وفرنسا ومراكش

كانت مقاصد الاستعمار الفرنسى فى أفريقيا الشمالية لا تتغير من بلد لآخر، وتتمثل فى الاستعمار الاستيطاني الزراعى، وضمن هذا المنظور أصبحت الكرمة المحصول الرئيسى لأراضى الاستعمار لاسيما فى الجزائر، تليها الحبوب فى مراكش تبعا لمتطور الرأسمالية الفرنسية[١] أى أعتمد التطور الزراعى للمستعمرات الفرنسية فى شمال إفريقيا من حيث نوع المحصول المزروع وفقا لتطور الرأسمالية الفرنسية وهو ما يمثل علاقة صارخة بين رأسمالية المراكز ورأسمالية الأطراف،ومن أجل ذلك اهتمت فرنسا بالنسبة للمغرب بحماية مصالح المغاربة خارج نطاق دولتهم[٢]

وتعتبر حركة الأمير عبد الكريم الخطابى ضد الاستعمار الفرنسى والاسبانى من أهم الحركات الوطنية التى قامت بها المغرب ضد المستعمر ورغم تركزها فى منطقة الريف المراكشي، إلا أنها بلغت بأهدافها ومثلها مستوى فكرة الدفاع عن الشمال الأفريقى خاصة والعالم الإسلامى، عامة ضد التوسع الأوربى، والحق أن صمود أقليم الريف الصغير، سنة كاملة – مايو ١٩٢٥ – مايو ١٩٢٦– أمام دولتين أوروبيتين تعتبر حالة نادرة فى تاريخ الحروب الاستعمارية، ولكن نتيجة لشعور الأمير عبد الكريم الخطابى بأن قبائل الريف قد أنهكت وأنها غير مستعدة لخوض حرب العصابات، آثر تسليم نفسه للفرنسيين دون الأسبان لأنه أعتبره أهون الشرين، فقد كان الأسبان يطالبون بمحاكمته كعاصى يستحق الإعدام أما الفرنسيون فقد أعتبروه أسير حرب واكتفوا بنفيه إلى مستعمرة من مستعمراتهم النائية فى المحيط الهندى وهى جزيرة ريونيون[٣]

وتعاطفت مصر مع الأمير عبد الكريم ،وأظهرت الهيئات الوطنية فى مصر عطفها عليه، وظهرت صورته فى كل الصحف المصرية التى كانت تؤيد الحركة الوطنية فى المغرب ضد الاستعمار الفرنسى والأسبانى .

---

(١) سمير أمين: المغرب العربى الحديث، ترجمة كميل داغر، دار الحداثة بيروت، ط٣ ١٩٨٣، ص ١٢٤

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣ مجلس الوزراء – مذكرات وزارة الخارجية ١٩٠٥/٥/٣حتي – ١٩٥٢/١٠/، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء المصري بتاريخ ١-٨- ١٩٢٥

(٣) صلاح العقاد : المغرب العربى، المغرب، الجزائر تونس، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٦، ص ٢٩٢

فى نفس الوقت الذى سلم فيه الأمير عبد الكريم نفسه للسلطات الفرنسية – مايو ١٩٢٦ – بدأت الحركة الوطنية فى المغرب ميلادها، على أيدى أحد أبناء الرباط ويدعى أحمد بلفريج، حيث أسس بعد انتهاء دراسته فى القاهرة، جمعية "أنصار الحق" لكن أسم الجمعية الحقيقى السرى كان "العصبة المغربية"، وقد انتخب أحمد بلفريج رئيساً للحركة الجديدة، وفى نفس الوقت أسس شاب آخر، هو علال الفاسي فى مدينة فاس حركة سرية غايتها النهوض بالمغرب عن طريق توضيح الإسلام الصحيح، والتقى الفريقان مؤسسو "العصبة المغربية"، وجماعة فاس فى أبريل ١٩٢٧ ،وقرروا دمج الحزبين، فى العصبة المغربية، وفى عام ١٩٢٩ تأسست "كتلة العمل الوطنى" برئاسة عبد السلام نبونه فى منطقة النفوذ الأسبانى، وأصدرت الكتلة، مجلة السلام ومجلة الحياة، ليكونا لسان حالها باللغة العربية[١]

وفى نفس الوقت، انهالت البرقيات إلى الملك فؤاد للدفاع عن البربر ضد الاستعمار الفرنسى، وقد وصفت أحد البرقيات سياسية فرنسا بأنها سياسية صليبية أخرى"[٢]

ومنذ عام ١٩٣٢ اصبح مؤيدو كتلة العمل الوطنى فى باريس كثيرين، وامتدت أنشطتها بعد التقاء قادتها مع زعماء الحركة الوطنية فى مصر، ووجدت فرنسا فى ذلك التوسع خطر على سياستها، ولذا قامت فرنسا بنفى زعماء الحركة وتشريدهم حيث نفت علال الفاسي إلى الجابون عام ١٩٣٧ [٣]

وهو نفس العام الذى توجهت فيه بعثة من الطلبة إلى مصر تتكون من الأساتذة عبد الكريم بن ثابت، وعبد المجيد بن جلون وأحمد بن المليح، وعبد الكريم غلاب، لإتمام دارستهم، ولما تخرج أفرادها من كلية الآداب، كونوا منهم وفداً يعمل لصالح القضية المغربية ونشر دعايتها، وفى عام ١٩٤٣ رأى أعضاء الوفد، أن الخير فى ضم العناصر المغربية الموجودة بمصر إليهم، ليتسنى لهم العمل فى جو مغربى، فأسسوا هيئة أطلقوا عليها "رابطة الدفاع عن مراكش فى مصر"، وقد وضعت الرابطة برنامجها كالآتى :

١ –المطالبة باستقلال مراكش تحت رعاية جلاله الملك المغربى.

٢ –ضمان وحدة الأراضى المراكشيه، وعدم اقتطاع أى جزء منها.

---

(١) عبدالله عبدالرازق : مصر وتحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا، هيئة الكتاب ١٩٨٦، ص ١٧٦

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ عابدين محفظة رقم ٥٨٣ أحوال المسلمين فى الخارج ١٩٢٩/٤/٢٢ حتى ١٩٥١/٦/٢ تلغرافات ديوان جلالة الملك. برقية من سوهاج فى ٥ سبتمبر ١٩٣٠ إلى معالى كبير الأمناء

(٣) عبد الله عبد الرزاق : مرج سابق، ص ص ١٧٦ – ١٨٠.
Berque, Jacques : Les Maghrel entre deux guerres, trioisieme Edition .Paris 1968 .P 100 120.

٣- الانضمام لجامعة الدول العربية.

٤- التعريف بقضية مراكش الوطنية، وعرضها على الرأى العـام العربـى، ولـدى الحكومات العربية ودوائر الحلفاء.

٥- الدفاع عن رجال الحركة الوطنية فى مراكش، والمطالبة بإرجاع المبعدين منـهم وإطلاق سلاح المتعقلين.

وقد انتهز علال الفاسي فرصة المشاورات التى وقعت فى القاهرة، فى قضية الوحـدة العربية، بين وفود الدول العربية وبين حكومة مصر، فأتصل بالنحاس باشا وبرؤساء الوفود وقدم لهم المذكرات والبيانات التى تشرح أمانى مراكش فى الحرية والاستقلال[١]

والواقع أن هناك علاقة خاصة ربطت النحاس باشا والوفد، بـاللاجئين العـرب مـن أقطار الشمال الأفريقى، وهو ما عبر عنها إبراهيم فرج - سكرتير عام الوفد - بقوله "قبـل عام ١٩٤١ وبعده، لقد كانت العلاقات وثيقة جدا بين اللاجئين العرب، وبين الوفد والنحـاس باشا، خاصة وكانوا يعتبرونه أبا لهم ويأنسون إليه[٢]

ولقد بذل عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية جهود مضنية فى سـبيل خدمة قضايا الشمال الأفريقى، ففى ١٣أكتوبر ١٩٤٥ اجتمع عزام بالسفير الفرنسـى فـى لندن وحضر المقابلة مسيو بنسو السفير الفرنسى، والمندوب السـامى لسـوريا ولبنـان، وتناقش الطرفان فى سياسية فرنسا بالشمال الأفريقى[٣]

وفى ذات الوقت استمرت رابطة الدفاع عن مراكش، بتأييد ودعم من عبـد الرحمـن عزام ،فى بذل جهودها لخدمة القضية الوطنية، مع سائر أحزاب الشمال الأفريقى، ولذلك فقد اتفقوا مع ممثل "حزب الشعب" فى القاهرة الأستاذ الشاذلى المكى، ومع ممثل "حزب الدستور التونسى" على أن يعقدوا مؤتمراً عاما لدراسة شؤون المغرب العربى، والبحث عـن أنجـح الوسائل لتنسيق الأعمال، وتوحيد المكاتب فى الخارج، وقد استمرت أعمال المؤتمـر، مـن ١٥ فبراير حتى٢١ فبراير، ومثل تونس "حزب الدستور" بالقاهرة، ومثل الجزائـر "حـزب الشعب" بالقاهرة، ومراكش مثلها "رابطة الدفاع عن مراكش" ومعها الوفد المراكشـى لـدى الجامعة العربية، وأقيم المؤتمر بالمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين، تحـت الرئاسـة الفخرية لعبد الرحمن عزام باشا [٤]

---

(١) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال (مراكش) د-ت، ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) إبراهيم فرج : ذكرياتى السياسية، إعداد حسنين كرم، ط١ ، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٤٦

(٣) وحيد الدالى : مرجع سابق، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١

(٤) علال الفاسى : مرجع سابق، ص ص ٣٧٦ - ٣٧٩

وكانت أهم نتيجة تمخض عنها المؤتمر،هي إنشاء "مكتب المغرب العربـــى" وكـــانت مهمة هذا المكتب إذاعة الأخبار السياسية عن بلدان شمال أفريقيا، ونشــــر قضيتــــها مــن القاهرة فى جميع بلاد الشرق الأوسط ،وسارعت جميع الأحزاب فى المغرب العربى بإرســال برقيات التأييد للمكتب الجديد[١] وقد اشتمل نظام المكتب على ثلاثة أقسام :

القسم المراكشى : ويتعاون فيه حزب الاستقلال وحزب الإصلاح

والقسم التونسى : ويشرف عليه حزب الدستور الجديد

وقسم الجزائر : يشرف عليه حزب الشعب وللمكتب مدير عـــام ينتخبــه ممثلــو الأحزاب المذكوره فى جمعية عمومية لمدة سنة وله لجان فنية متعددة [٢]

وقد انزعجت الحكومة الفرنسية من إنشاء مكتب المغرب العربى بالقاهرة، نظراً لأنـــه وحد جهود الحركة الوطنية بالشمال الأفريقى، واعتبرت أن المكتب ذو صلة بجامعة الـــدول العربية، وأن الأخيرة مسئولة عن الأحداث التى يمكن أن تنجم فى المستعمرات الفرنسية في شمال أفريقيا، نتيجة للمؤتمر الذى عقد بالقاهرة فى فبراير ١٩٤٧، ونتيجة لظهور مكتـــب المغرب[٣] كما صرحت مجلة Franc فى عدد خاص عن المغرب، بأن مكتب المغرب أصبـــح فرعاً من فروع الجامعة العربية وقسما مكملا لها[٤]

وكانت الحكومة الفرنسية قد سبق وأن هددت الحكومة المصرية من خلال مدير قســم أفريقيا بوزارة الخارجية الفرنسية، من جراء الموقف المصرى من قضايا الشمال الأفريقـــى وذلك بقوله :"أن الحكومة الفرنسية لا تستطيع السكوت على موقف مصر ،وأن لديـــها مـــا يمكنها أن ترد به، وأن الصحف الفرنسية تميل إلى نقد الأحوال الاجتماعية فى مصر ، ونجد صعوبة كبيرة لمنعها من الخوض فى هذا الموضوع[٥] وفى نفس الوقت أعلن عـــزام باشـــا الحكومة المصرية ستدعم بشكل تام سلطان مراكش من خلال جامعة الـــدول العربيـــة فـــى كفاحه من أجل استقلال بلاده [٦]

كما أعلن وزير الخارجية الفرنسي مسيو بيدو فى مقابلة مع سفير مصر ببـاريس-

---

[١] عبد الله عبد الرزاق : مرجع سابق، ص ص ١٨٠ – ١٨٦

[٢] علال الفاسي : مرجع سابق، ص ٣٧٩

[3] Le Figaro, No 807. Jeudi , , Avril 17, 1947, P.3.

[٤] علال الفاسي : مرجع سابق، ص ٣٨٠.

[٥] وثائق قصر عابدين : ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية، ملف ٤٨٨٣ ج١ خطاب السفارة الملكية بباريس رقم "١١" سرى" عن موقف الجامعة العربية من بلاد شمال أفريقيا.

[6] Le Figaro, No 610, Dimanch, Lundi, No 610, 20 21 Avril 1947, P. 3.

عن تذمره من الدور الذى تلعبه الجامعة العربية فى أفريقيا الفرنسية، فـأكد سـفير مصـر بباريس "بأن الجامعة أمر واقع أقتضته تطور الظروف الحالية ،ولها واجبات لابد لـها مـن القيام بها، فإذا أقتضت بعض هذه الواجبات معارضة فرنسا، فإنى أفهم شخصياً ما قد تحـس به فرنسا من مضايقة، وهى تسعى الآن لا يجاد حل موفق لشئونـها فيما وراء البحار ،ولكن هذه المعارضة ما هى إلا معارضة شريفة، ويصح للحكومة الفرنسـية أن تعتبرهـا كـأي معارضة برلمانية "فرد الوزير الفرنسي: " أنه يفرق بين الجامعة العربية ومصـر، وكـرر بأنه لا يرجو أكثر من أن يكون هو وحكومته أحد أصدقاء لمصر[١]

وفى ذات الوقت أحكمت فرنسا قبضتها على مراكش، الأمر الذى جعل من المسـتحيل على الوطنين المراكشيين مزاولة نشطهم، ولذلك آثر علال الفاسـي الفـرار مـن طنجـه للقاهرة[٢] ووصل القاهرة في ٢٥مايو ١٩٤٧، وتركز نشاط علال الفاسى خلال فترة إقامتـه بالقاهرة، بالاتصال بالشخصيات الهامة، وإلقاء المحـاضرات وكتابـة المقـالات للصحـف والمشاركة فى المؤتمرات، والاتصال بالجامعة العربية، والمشاركة فى الأعمال التى ينظمـها المكتب أو لجنة التحرير وتنسيق الأعمال مع الحركات التحريرية المغربية فى المشرق[٣]

وفى نفس يوم وصول علال الفاسي للقاهرة، كان عبد الرحمن عزام يتفـاوض مـع الحكومة الفرنسية حيث طالب بالاستقلال التام لمراكش، وهو الأمر الذى قابلتـه الخارجيـة الفرنسية بإستياء شديد، حيث أعلنت أن جامعة الدول العربية ليس معترفا بها، لا من قبـل فرنسا وحدها، ولكن من قبل الأمم المتحدة أيضا، وأنه ليس هناك أى اتصال بين الحكومـة الفرنسية وجامعة الدول العربية[٤]

وقد أتى بيان وزارة الخارجية الفرنسية بعدم أهلية الجامعة العربية فى الوقت الـذى كان عبد الرحمن عزام باشا والنقراشى باشا – رئيس مجلس الوزراء – يرتبـون تـهريب الأمير عبد الكريم الخطابى إلى مصر، وهو فى طريقة إلى منفاه الأخـير بفرنسـا، بعـد أن أطلقت الحكومة الفرنسية سراحه[٥] وقد كلف عبد الرحمن عزام، وحيد الدالى بـأداء هـذه

---

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٠٠، ملف ١/٧/٢٠١ ج١ مذكرة رقـم ٢٠ "سرى" من سفير مصر بباريس، إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٧ بشأن المقابلة التى جرت بين سـفير مصـر بباريس وزير الخارجية الفرنسية مسيو بيدو.

(٢) صلاح العقاد : المغرب العربى، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

(٣) علال الفاسي : مرج سابق، ص ص ٢٩٢ – ٢٩٣.

(4) Le Figaro, No 839, Dimanch - Lundi 25 - 26 Mai 1947, P .3.

(٥) حسن يوسف : مرجع سابق، ص ص ٣٥٤ – ٣٥٥.

المهمة، وأن كان التكليف فى البدايه لم يذكر فيها تهريب الخطابى إلى مصر، فقد كان التكليف يعنى بمقابلة الأمير عبدالكريم الخطابى أثناء مروره بقناة السويس، وترتيب مؤتمر صحفى له، لاستغلاله ضد فرنسا، والاتصال بالأميرالاي (العميد) محمد يوسف – رئيس قسم الشئون العربية بالقسم المخصوص – وكذلك القائمقام (العقيد) حلمى حسين – من حرس الملك فاروق – لمعرفة التعليمات التى لديهما[١] ولذلك فقد أندهش وحيد الدالى من طلب محمد بن عبود – ممثل مراكش فى البعثة الثقافية بجامعة الدول العربية _ بأن مصر قررت التجاء الأمير عبد الكريم الخطابى إلى مصر.

ويبدو أن اتفاقاً قد تم بين النقراشى باشا وعزام باشا والعميد محمد يوسف، ومكتب المغرب العربى بالقاهرة، على لجوء الأمير لمصر وهو ما أكده وحيد الدالى، وأكده أيضا توجه فاروق السياسى، بالاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية، من خلال جامعة الدول العربية، وذلك لطمعه فى الخلافة الإسلامية ،وهو ما لاحظته الصحيفة الفرنسية لاكسيون فرانسيز[٢]

ومن الجدير بالذكر أن الأمير عبد الكريم رفض فى البداية اللجوء لمصر، ولكنه وافق فى النهاية أن يلجأ إلى مصر بشرط إنزال النعش الذى يضم رفات والدته التى توفيت فى المنفى، ورفض ابن عبود، لأن الخطة المرتبة للجوئه إلى مصر، أن يصعد محافظ بورسعيد إلى السفينة ليدعوه وأسرته للغذاء على مائدته، فكيف يفسر إنزال النعش إلى الميناء، هل هو أيضا مدعو للغذاء؟؟ وبعد جهود كثيرة، وافق على شرط الأمير عبد الكريم للجوء إلى مصر ونزل الأمير إلى مدينة بورسعيد فى ٣٠ مايو ١٩٤٧، وكان فى استقباله علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال المغربى، وعبد الخالق الطريسى، رئيس حزب الإصلاح المغربى، والحبيب بورقيبه[٣] ونفذت خطة لجوء الأمير عبد الكريم بالكامل، ما عدا إنزال رفات والدته[٤]

ولم تكن تفاصيل لجوء الأمير الخطابى بعيدة عن الحكومة الفرنسية، حيث نشرت صحيفة الفيجارو الفرنسية تفاصيل لجوء الأمير في عدة صفحات[٥] واتهمت صحف باريس الحكومة الفرنسية "بالإهمال والغفلة" واتهمت صحيفة الأومانتيه الرئيس الأمريكى ترومان

---

[١] وحيد الدالى : مرجع سابق، ص ص ٨٦ – ٨٧.
[٢] لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية، مرجع سابق، ص ٧٤٧.
[٣] حسنين كروم : مرجع سابق، ص ص ١٠٤ – ١٠٥.
[٤] وحيد الدالى : مرجع سابق، ص ص ٨٨ – ٩٠.
[5]Le Figaro : No 845. Dimanch, Landi 1-2 Juin 1947, , P.1 .

بتدبير الحادث"، حيث قالت "أن دول الاتحاد السوفيتى مغمورة باستعمار الدولار، وقد اتخذت من مصر مركزاً رئيسياً من مركز الدسائس، ودعوة الملك فاروق لعبد الكريم لها اتصال بدون شك بمناورات وكلاء الرئيس ترومان" بينما اتهمت صحيفة الاورور اليمينية الراديكالية، السوفيت بتدبير الحادث حيث كتبت تقول "كيف أمكن للرجال المسئولين عن الاتحاد الفرنسى(*) أن ينسوا أن فى مصر رابطة وثيقة بين الجامعة العربية والسوفيت، كل همهما أن تخلق متاعب للدول الغربية، وكيف أمكن أن يكونوا من الغفلة بحيث يأتون عن طريق مصر بمهيج خطر، لم تهزمه الايام إلا بعد أن كلفنا تضحيات دموية، والذى فى فراره اليوم تهديد خطير لشمال أفريقيا الفرنسية[١]

ونظراً للهجوم الحاد الذى قامت به الصحافة الفرنسية على الحكومة المصرية من جراء الحادث، نفت السفارة المصرية بباريس نفياً قاطعاً، أنباء الصحف الفرنسية التي تتهم السلطات المصرية بتهريب عبد الكريم لمصر، وقالت السفارة أن عبد الكريم قد اتخذ هذه الخطوة بمحض إرادته، وأن الحكومة المصرية لا يمكنها أن ترفض لجوئه، بعد أن طلبت إليه أن يتعهد بعدم الاشتغال بالسياسية أو مباشرة أية دعاية ضد فرنسا[٢]

وقد قدم مسيو جورج بيدو – وزير الخارجية الفرنسى – احتجاجاً شديداً إلى أحمد ثروت بك سفير مصر بباريس، ضد تآمر الحكومة المصرية فى فرار الأمير عبد الكريم[٣] وقد استدعت الحكومة الفرنسية سفيرها بالقاهرة مسيو جيليبر ارفنجا، إلى باريس للتشاور فى مسألة التجاء الأمير[٤] وعقب ذلك اجتمع مجلس الوزراء الفرنسى برئاسة فانسان أوريول – رئيس الجمهورية الفرنسية – وقد بحث المجلس تقريراً قدمه مسيو جورج بيدو وزير الخارجية ومسيو ماريوس موتيه وزير المستعمرات ،فحواه أن نزول الأمير عبد الكريم لمصر قد تم بتدبيرالحكومة المصرية، كما صرح وزير الاستعلامات الفرنسى مسيو بيير بوردان، أن الخطوة الدبلوماسية النهائية، التى ستتخذها فرنسا من حيث قطع علاقاتها بمصر أم لا، ستتخذ بعد أن تتلقى الحكومة الفرنسية تقارير وافيه من سفيرها فى مصر، ومن حاكم جزيرة ريونيون، وقد استدعى كلاهما إلى باريس ،وهو نفس ما أدلى به

(*) لمزيد من التفاصيل عن الاتحاد الفرنسى، انظر على سبيل المثال:
Estaing, Giscard: Union Francaise. La Revue de Paris, Avril 1953, PP. 128 135.

(١) السياسية : عدد ٧٧٠ ، ٢يونيه ١٩٤٧.

(2) Le Figuro : No 945 . Dimanch, Lundi 1 - 2 Juin 1947 P.1.

السياسية : عدد ٧٧٠، ٢ يونيه ١٩٤٧.

(٣) الأهرام : عدد ٢٢٢٧٨، الثلاثاء ٣ يونيه ١٩٤٧، ص ١

(٤) السياسية : عدد ٧٧٢، ٤ يونيه ١٩٤٧.

المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الفرنسية، ورداً على ذلك أعلن النقراشى باشا أن الأمير نزل إلى أرض مصر ولن يغادرها، ورداً على سؤال قدمه أحمد رمزى بك عضو وفد مصر إلى مجلس الأمن، عن أثر لجوء الأمير عبد الكريم إلى مصر، فى موقف فرنسا عند عرض القضية المصرية على الأمم المتحدة، صرح النقراشى باشا بقوله "وهل كان فى الإمكان أن تضمن تأييد فرنسا لو لم يقع ذلك الحادث، "[١]

وفى نفس الوقت صدر بيان عن سكرتير عام مجلس النواب المصرى – حسن النحاس – يستنكر فيه احتجاج الحكومة الفرنسية، مبيناً أن الدستور الفرنسى يعطي حق اللجوء السياسى لأى مواطن لإراضى الجمهورية الفرنسية"[٢]

ورداً من الحكومة المصرية على الحملات الصحفية الفرنسية المستفزة، فقد أعلنت تخصيص مبلغ ألفى جنيه فى الشهر للأمير عبد الكريم وأسرته[٣] كما أذاعت الصحف المصرية أن البوليس الفرنسى، قد اكتشف أن هناك هيئة من المسلمين، أخذت على عاتقها تيسير سفر زعماء الوطنين المسلمين إلى القاهرة، وأن قنصل مصر فى بروكسل ،يساهم فى نشاطهم تلك الهيئة، وأن الحقيبة الدبلوماسية للسفارة الفرنسية الملكية بباريس، تستخدم لحمل تعليمات علال الفاسي، رئيس حزب الاستقلال المراكش الموجود بالقاهرة، إلى الطلبة المصريين المقيمين فى فرنسا[٤] وقد أرسل السفير المصرى بباريس تكذيباً إلى مسيو بونو Bonneau رئيس قسم أفريقيا والشرق بالخارجية الفرنسية حول ذلك[٥]

وفى نفس الوقت أعلن الأمير الخطابى أن الحكومة الفرنسية، أن لم تمنح بلاد شمال أفريقيا استقلالها، فسيعلن على فرنسا حرباً شعواء، وقد أثار وزير الخارجية الفرنسية هذه المسألة مع سفير مصر فى باريس،حيث ذكر "أن هذه الحادثة مصدرها رجال من شمال أفريقيا، اعتقدوا أن جوا ملائما لتنفيذ مشروعات يرغبون فى توجيهها ضد فرنسا بدافع مطامعهم السياسية" وقد بين الوزير إلى أن رئيس الحكومة المصرية وسفيرها بباريس قد أكدا لفرنسا، أن الأمير عبد الكريم سيمنع من أن يكون له أى نشاط سياسى[٦]

---

[١] الأهرام : الأربعاء ١٩٤٧/٦/٥، عدد ٢٢٢٨٠، ص،

[٢] الخميس : نفس المصدر، ص ٣.

[3] Le Figaro: No 856, Samedi. Juin, 14, 1947,P.3.

[٤] أرشيف قصر عابدين : ديوان جلالة الملك، الإدارة العامة ملف ٤٨٨٣ ج١، مذكرة رقم ٣١ سرى من سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك إلى وزير الخارجية المصرية باريس ٢٠ يوليو ١٩٤٧.

[٥] دار الوثائق القومية : الأرشيف الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٠٠التقارير السياسية للسفارة المكية المصرية بباريس، ملف ١/٧/٢٠١ ج١.
Note, No722 - 86 - 32, Ambassedeur d, Egypte aParis,& a Monsiur Bonneu Directeur d, Afrique, Levant Minister des Affairs Etrangeres, Paris, 19 Juillet 1947.

[٦] نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف مذكرة من سفير بباريس عن أهم الأحداث السياسية الأخيرة فى فرنسا.

ويبدو أن بيان الأمير عبد الكريم الخطابى هو ما جعل مسيو جان إبرفييه Jean Eparvier مراسل صحيفة الفيجاور بالقاهرة،يقوم بإجراء حديث مع الأمير عبد الكريم لاستطلاع ارائه السياسية حول مراكش، فأكد الأمير على ضرورة إلغاء فرنسا للحماية على مراكش، كما ألغيت فى سوريا، ثم استطرد قائلا ولكن لا تنسو (الفرنسيين) إننى سيد مراكش حيث قال: Mais n, oubliez pas que Je suis Le Maitre de Maison[١]

وفى ٢٢ يونيه ١٩٤٧ استدعت الخارجية الفرنسية سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك وسلمته احتجاجاً رسمياً، على تورط الحكومة المصرية فى سيناريو هبوط الأمير عبد الكريم للأراضى المصرية ولجوئه إلى مصر[٢] كما توجه سفير فرنسا بالقاهرة إلى وزارة الخارجية المصرية فى ٢٤ يونيه ١٩٤٧، وقابل النقراشى باشا وقدم مذكرة احتجاج للحكومة المصرية على ضيافة الأمير وقبوله كلاجئ سياسى[٣] وقد وعد النقراشى باشا السفير الفرنسى بتبليغه برأى الحكومة المصرية بعد دراسة المذكرة[٤]

وبطبيعة الحال لم تهتم الحكومة المصرية بالمذكرة الفرنسية، وقد بلغ أقصى ما بذلته الحكومة المصرية، بأن طلب النقراشي باشا من الأمير عبد الكريم بأن يخفف من هجومه على فرنسا[٥]

وبعد انتهاء أزمة لجوء الأمير عبد الكريم، واصلت الحكومة المصرية مساندتها للمغرب، ففي لقاء بين محمد حسين هيكل باشا ورئيس الجمهورية الفرنسية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧، صرح الأخير:" لقد قامت بين مصر وفرنسا بعض الصعوبات ولكنها تدوركت وعادت المياه إلى مجاريها بين البلدين، ويسرنى أن أشير أننا عملنا كثيراً من أجل شعوب شمال أفريقيا وسنعمل لها كثيراً فى المستقبل "فرد هيكل باشا مدافعاً عن قضايا الشمال الأفريقى بقوله "أن ما حدث بين مصر وفرنسا ما هو إلا مسائل عادية تحدث دائما بين كل الأمم، أن مصر تجد من الواجب عليها فى هذه الظروف أن تقوم بدور المعارضة الشريفة لسياسية فرنسا، لأن مصر لا يمكنها أن تنكر شعورها نحو سكان شمال أفريقيا[٦]

---

(1) Le Figaro, No 863, Dimanch, Lundi, 22 23 Juin, 1947, P.1.

(2) Le Figuro, No 946. 23, Juin 1947, , P.1.

(٣) لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية، مرجع سابق، ص ص ٨١٠ – ٨١١.

Le Figaro, No 865, Mecredi 25, Juin, 1947, P.3.

(٤) السياسية : ٢٥ يونيه ١٩٤٧.

(5) Le Figaro : No 894. Mardi 29 Juillet 1947, , P.3.

(٦) وثائق قصر عابدين، ملف ٤٨٨٣ ج١ ديوان جلالة الملك – الإدارة العربية – المفوضية المكية المصرية فى فرنسا، تقارير سياسية، تقرير للسفارة المصرية فى باريس، بتاريخ ٩ يناير ١٩٤٨.

والواقع أن هذا لم يكن نيه الحكومة الفرنسية الحقيقة، الحقيقية حيث انتـــهزت هـــي والحكومة الأسبانية، التقارب بينهما، واغتنموا هذا التحسن فى العلاقات، لتنسيق جـــهودهما المشتركة للقضاء على الحركة الوطنية فى مراكش[١]

وقد بلغت المساعدات المصرية لشعوب شمال أفريقيا بشكل عام فـــى وزارات الوفـــد أكثر من غيرها من الوزارات المصرية الأخرى، وهو ما أدركته فرنسا ،وأكده إبراهيم فـــرج سكرتير عام حزب الوفد ،حيث رد على سؤال مؤاده : "هل أدى تأييد الوفد للمغرب إلى أزمة مع فرنسا؟ بقوله: نعم فالفرنسيون علموا بوسائلهم أننا نعطيهم مساعدات فجاءنى الســـفير الفرنسى وكان وقتها كوف دى مورفيل ،وكان يقول أنه صديقى ،وأخذ يلف ويدور ويمكـــر على وأنا ألف عليه وأمكر فقلت، أنت بتلف وتدور على إيه: بتتكلم عـــن بورقيبـــه وعـــلال الفاسى ومصالي الحاج. مالهم؟ أنهم أناس وطنيون ،نعم نحن نعاونهم، لأننا زعماء حركـــة حركة وطنية، فهل تريدون أن نتركهم يموتون جوعاً"[٢]

واستمرت مساعدات حزب الوفد لقضايا الشمال الأفريقى، حتى وصلت العلاقات بيـــن البلدين إلى أزمة حادة مثل ما حدث سنة ١٩٤٧، وقد بدأت هـــذه الأزمـــة عندمـــا أذاعـــت الصحف المصرية، نبأ ضرب القوات الفرنسية لمدينة فاس بالقنـــابل، وأحتجـــت الصحـــف الفرنسية احتجاجاً شديداً على هذا النبأ، وصرحت بأنها أنباء خاطئة حيث أن الحالة هادئـــة فى المغرب، وصرحت الفيجارو، بأن من بواعث الدهشـــة أن الصحـــف المصريـــة ،وهـــى المعروفة بالدقة والاتزان قد أفسحت صدرها لنشر هذه الأنباء الخيالية التى تعد جـــزء مـــن حملة تقوم بها الجامعة العربية للتشهير وإثارة القلاقل والاضطرابات، كما أعـــرب متحـــدث باسم الخارجية الفرنسية عن دهشته وأسفه العميق لنشر هذه الأنباء الكاذبة[٣]

ونظراً لهذه الأزمة فقد استدعت الحكومة المصرية سفير مصر بباريس ثـــروت بـــك للتشاور معه فى الأزمة ولتقديم تقرير عن إحداث مراكش[٤] ونفي أحمد ثروت عند وصولـــه للقاهرة، ما روته الأنباء من أن وزير الخارجية الفرنسية، كان عنيفاً فى التحدث معه، فـــى المقابلة التى جرت بينهما، وذكر أن فرنسا شهدت انقساماً فى الرأى عند مناقشه موضـــوع مراكش، فقد هاجمت الصحف سياسية فرنسا فى مراكش هجوماً شديداً، فى حين أن بعضـــها الآخر كان يؤيدها وتمنى السفير ألا تتأثر العلاقات بين البلدين نتيجة لمثل هذا الحدث[٥]

---

(١) دار الوثائق القومية، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٣ ملف ١/٧/٢٠١ ج٣ برقيـــة رقـــم ١٨١، صدرت فى ١٩٤٨/٢/٢١ ووردت فى ١٩٤٨/٤/٢٢ من سفير مصر بباريس.

(٢) إبراهيم فرج : مصر سابق، ص ص ١٤٤ – ١٤٥.

(٣) الأهرام : عدد ٢٣٤٩٩ ،الثلاثاء ٦ مارس ١٩٥١.

(4) Le Figaro, 12 Mars 1951, P.7.

(٥) الأهرام : عدد ٢٣٥٠٤، الأحد ١١-٣-١٩٥١، ص ٤.

ويبدو أن فرنسا قد خشيت من نتيجة سحب مصر سفيرها من باريس ولذلك اتبعت سياسية التهدئة مع الحكومة المصرية، خصوصا بعد أن تخلف سفير فرنسا بالقاهرة، عن مقابلة وزير الخارجية المصرى محمد صلاح الدين، ومن هنا أرسل سفير فرنسا بالقاهرة مذكرة رقيقة لوزير الخارجية المصرى، أعرب فيه عن أمله، فى اعتبار حادث تخلفه عن مقابلته – إجابة لدعوته – كأنه لم يكن[1]

وفى ذات الوقت أرسلت الحكومة المصرية محمود عزمى إلى مراكش لاستطلاع صحة الأنباء عن ضرب فاس بالمدافع وهدم المساجد، وزار محمود عزمى مدن الرباط والدار البيضاء وفاس ومكناس وطنجة، وقابل السلطان محمد الخامس، والجنرال جوان المقيم العام الفرنسى فى مراكش ومعاونيه وباشا الرباط، والتقى بعلال الفاسى رئيس حزب الاستقلال وحسن الوزانى رئيس حزب الشورى والاستقلال، وعبد الخالق الطريسى رئيس حزب الإصلاح، والمالك الناصرى رئيس حزب الوحدة المغربية، وتبادل الرأى مع الصحفين المغاربة والفرنسيين والإنجليز والأمريكيين ،وخرج من كل هذه اللقاءات :-

١- ثبوت صدور برقية عن نبأ قتل آلاف المغاربة بواسطة الجيش الفرنسى فى مراكش، من أحد مكاتب تلغراف طنجة، موجة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بالقاهرة وتحمل اسم "علال" ولكن علال الفاسى أنكر إرسال تلك البرقية وقرر أنه لا يعرف عن أمرها شيئا.

٢- أن قنصل بريطانيا فى مدنية فاس هو صاحب نبأ إلقاء القنابل على فاس.

٣- اتهام بعض المغاربة والصحفيين الإنجليز والفرنسيين بإذاعة هذا النبأ الكاذب بقصد التدليل به على كذب سائر الأنباء، التى أذيعت عن مراكش وهى صحيحة[2]

ولكن يبدوا أن الاحتمال الثانى هو الصحيح، لرغبة بريطانيا القوية، فى خلق مشاكل لفرنسا فى شمال أفريقيا، حتى يمكن إخراجها من آخر مستعمراتها فى الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من تأكد الحكومة المصرية، بكذب أنباء ضرب مدينة فاس، إلا أن الحكومة الفرنسية لم تحاول امتصاص غضب الحكومة المصرية، من جراء سياستها الغاشمة فى شمال إفريقيا، فقد طالب الجنرال جوان المقيم الفرنسى فى مراكش، من السلطان محمد الخامس الإدلاء بتصريح يستنكر فيه أساليب حزب الاستقلال فلما رفض

---

(١) الأهرام : عدد ٢٣٥٠٧، الأربعاء ١٤-٣-١٩٥١، ص٤.

(٢) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ٦٤١ موضوعات مختلفة ١٩٣٥/١٠/٦ حتى ١٩٧٥/٤/٥ ،مذكرة عن رحلة محمود عزمى إلى مراكش فى الفترة من ١٥ مارس ١٩٥١ حتى ٢٤ مارس ١٩٥١.

السلطان طلبة، بحجة أن القضاء هو المختص بذلك ،عزلته الحكومة الفرنسية، وعينت بدلا منه محمد الجلاوى سلطاناً على مراكش[١]

ولم تؤيد الحكومة المصرية السلطان محمد الجلاوى، وظلت تعترف بالسلطان محمد الخامس سلطاناً على المغرب، وهو ما ضايق الحكومة الفرنسية، كما عبر عن ذلك إبراهيم فرج عند سؤاله : "هل أرسلت فرنسا تهديدات إليكم عندما أيدت مصر السلطان محمد الخامس فى مراكش؟ "لم توجه إلينا طبعا ،إنما كان الفرنسيون متضايقين جدا من موقفنا، لأننا أيدنا السطان وقاطعنا محمد الجلاوى صنيعتهم، الذى جاء لزيارة لمصر، ولكن النحلس باشا أمرنى أن أقاطعه ولا أقابله أبدا"[٢]

واستمرت الحكومة المصرية فى دعمها للقضية المراكشية، فحين عرضت القضية المغربية فى أكتوبر ١٩٥١ على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، طلب ممثلو مصر أن تتبنى الجامعة العربية، الحركة الوطنية المراكشية، وأن تعرض القضية على هيئة الأمم المتحدة[٣] وفى أكتوبر ١٩٥١ طلب وزير الخارجية المصرية، من الأمين العام للأمم المتحدة، أن يضع شكوى بخصوص نقض فرنسا لشرعية الأمم المتحدة، وإعلان حقوق الإنسان بالمغرب، واختتم البيان المصرى بخلاصه مؤداها، أنه بمناسبة فشل الدول العربية فى الوصول إلى نتيجة ما، بطريقة المفاوضة المباشرة مع فرنسا، فقد طلبت إدراج القضية فى جدول أعمال الأمم المتحدة ،وأيد هذا الطلب كل من لبنان والعراق والسعودية وسوريا واليمن، ورغم أن هيئة الأمم المتحدة قررت فى ديسمبر ١٩٥١ بأن المشكلة المغربية داخلية، ويمكن أن تحل بالمفاوضات بين فرنسا وسلطان المغرب، إلا أن المظاهرات التى اجتاحت المغرب، كانت سبباً في توجيه الأمم المتحدة للفريقين، بالدخول فى المفاوضات بهدف تحقيق الحكم الذاتى للمراكشيين[٤].

ولم تمر إلا أيام قليلة على عرض القضية المراكشية على الأمم المتحدة، حتى احترقت القاهرة، وانشغلت الحكومة المصرية فى ترتيب أوضاعها الداخلية، ولكن يلاحظ علي الفترة التي سبقت ثورة يوليو، أن المساعدات التي قدمت للمغرب كانت تهدف إلى إظهار زعامة الملك الشخصية على العالم العربى والإسلامى، وليس من خلال الاهتمام بالرابطة العربية أو الإسلامية، التى تربط مصر بالمغرب، وخصوصاً أن الملك فاروق كان يطمع فى الخلافة الإسلامية بعد أن ألغتها الدولة العثمانية.

---

[١] نفس المصدر.

[٢] إبراهيم فرج : مصدر سابق، ص ص ١٤٥ – ١٤٦.

[٣] شوقى الجمل : الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥١، هيئة الكتاب ١٩٩٤، ص ٤٤.

[٤] عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق، ص ص ١٨٤ – ١٨٥.

واستمرت الحكومة المصرية بعد قيام ثورة يوليو على نفس النهج الذى اتبعته الحكومة المصرية فى العصر الملكى، بمساعدة ثوار شمال أفريقيا، وهو الأمر الذى ترك أثاره الخطيرة على العلاقات المصرية الفرنسية بشكل عام ،ففى مقابلة جرت بين الملحق الصحفى للسفارة المصرية بباريس ورئيس الجمهورية الفرنسية فى ١٣ نوفمبر ١٩٥١ صرح الأخير بقوله "أرجو أن تفهمنى مصر كما أرجو أن يفهمنى العالم العربى والإسلامى فإن فرنسا لاشك قد قامت بإصلاحات متعددة فى شمال أفريقيا، وأنها على أتم الاستعداد لتوصل مراكش إلى الاستقلال بطريقة تدريجية.... أرجو أن تساعدنا مصر على حل تلك المشكلة بروح ودية أن الحالة هناك ليست سيئة كما يظن الكثيرون، بالعكس يمكن وصف الحالة بأنها حسنه "فرد الملحق الصحفى: بقوله" أنه يسعد كل مصرى وعربى أن يرى استقلال تلك البلاد"[١]

ويبدو أن فرنسا قد أرادت تغيير سياستها فى مراكش، ولذلك قامت فى أغسطس ١٩٥٣ بعزل السلطان محمد الخامس، وأرسلته مع عائلته إلى جزيرة كورسيكا، ونقل بعد ذلك إلى مدغشقر، وعينت فرنسا أحد أعمامه، ويدعى سيد محمد بن عرفه العلوى، وكان عزل السلطان غلطة كبرى وقعت فيها فرنسا، حيث تضاعفت جهود الوطنيين المراكشيين فى نيويورك وباريس والقاهرة[٢] بالإضافة إلى مظاهر الاستياء ضد الحكومة الفرنسية من قبل كل السياسيين العرب[٣] كما استاءت الحكومة الأسبانية من ذلك الأجراء وأذاع الجنرال فالينوه Valino المندوب السامى الأسبانى، بياناً شديد اللهجة، ندد فيه بالسياسية الخاطئة التى اتبعتها فرنسا ضد مراكش، وأدت إلى خلع سلطان مراكش الشرعى، وقد جاء البيان الأسبانى إستناداً إلى المعاهدة الفرنسية الأسبانية المعقودة فى ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ ،عن منطقتى الاحتلال الفرنسى والأسبانى فى مراكش، حيث تقضى بأن تتشاور الحكومتان إذا اعتزمت إحداهما القيام فى منطقتها بعمل قد يؤثر فى النظام العام فى المنطقة ،ولذلك لم تعترف أسبانيا بالإجراء الذى اتخذته الحكومة الفرنسية[٤]

---

[١] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١، تقرير عن مقابلة حضرة زكريا لطفى جمعة الملحق الصحفى بسفارة مصر بباريس، لمسيو فينسان أوريول ،رئيس الجمهورية الفرنسية فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٢.

[2] Montagne Robert ; Crise Politique Et Sociale au Moroc, . La Revue de Paris, Juin 1954, PP. 46 47.

[3] Bilainkim, George : the Magic of Morocco, Contemporary Review, No 1060, April 1954, P. 200.

[٤] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ج١ مذكرة رقم ٢٣ سرى، من القائم بالأعمال بالنيابة بالسفارة المصرية عبد الحميد نافع زاده، إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بخصوص فرنسا وأسبانيا المنطقة الخلفية، باريس فى ٢١ يناير ١٩٥٤.

ولم تتوان الحكومة المصرية في الرد علي هذا الاجراء، واحتجت على هذه التدابير، ورفعت مع مجموعة الدول الأفريقية والأسيوية القضية إلى مجلس الأمن[١]كان صوت العرب القاهرة يبث الأحاديث التى تندد بهذه السياسية الفرنسية[٢]

وبعد أزمة مارس ١٩٥٤، وتولى عبد الناصر مقاليد السياسة المصرية، بدأت مصر عهداً جديداً فى المساعدات المكثفة لشعوب شمال أفريقيا، وقد دل على ذلك إنشاء "لجنة تحرير المغرب العربى" فى ١٤ أبريل ١٩٥٤، تحت رعاية الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية، وقد ضمت اللجنة عن المغرب عبد المجيد بن جلوان، أحمد بن المليح، المكى الناصرى، محمد حسن الوزانى، ممثلين عن حزب الوحدة والاستقلال المراكشي، وحزب الاستقلال بتطوان، وحزب الوحدة والاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال علي التوالى، وضمت عن تونس علي البلهوان، ومحمد صالح عن الحزب الحر الدستورى الجديد، والحزب الحر الدستورى القديم، والبعثة السياسية، وضمت عن الجزائر محمد خيضر، وأحمد بيوضي عن حزب الشعب الجزائرى وحزب البيان الجزائرى.

وقد حدد ميثاق اللجنة الهدف الذى انشئت من أجله، فقد نصت المادة الثالثة على أن "غاية اللجنة العمل على نيل أقطار المغرب العربى الثلاثة لاستقلالها التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية مع رفض فكرة الدخول فى الاتحاد الفرنسى بأى شكل من الأشكال وفكرة السياسية المزدوجة رفضا تاماً" وقد كان حلقة الوصل بين اللجنة وثوار الشمال الأفريقى والحكومة المصرية والرئيس جمال عبد الناصر رأساً فتحى الديب- أحد ضباط المخابرات المصرية[٣]

وضماناً لنجاح الدعاية المصرية ضد فرنسا ،فقد أصبحت إذاعة صوت العرب تابعة للمخابرات، وكثيراً ما كانت تُعقد اجتماعات شبه دورية مع جمال عبد الناصر، وأخذت ساعات الإرسال تتزايد حتى وصلت إلى ٨ ساعات فى اليوم[٤] وقد مثلت صوت العرب منذ نشأتها فى يوليو ١٩٥٣، سبباً رئيسياً في احتجاجات الحكومة الفرنسية ضد الحكومة المصرية.

---

[١] شوقى الجمل : دور مصر فى أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٤٣.

[٢] عبد الله عبد الرزاق : مرجع سابق، ص ص ١٨٥ – ١٨٦.

[٣] فتحى الديب : عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠، ص ٣٠

[٤] أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج ٤ شهود ثورة يوليو، ج ٤ شهود ثورة يوليو، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، يونيه ١٩٧٧، ص ص ٤٩ – ٥٠.

وعلى أثر مقتل الصحفي الفرنسى مسيو دوبريه، المناصر لقضية تحريـر الشـعوب المستعمرة، بمشاركة مدير البوليس الفرنسى بمراكش، تم عزل المقيـم الفرنسـى وعيـن المسيو جرانفال مقيماً جديداً بمراكش – وهو يهودى اسمه الأصلى هيرش أنندورف – حيث حمل سياسية جديدة كلف بتنفيذها، وهي الضرب بيد من حديـد علـي الحركـة الوطنيـة المراكشية، وقد كشفت أهداف المناورة الفرنسية الجديدة، بمعرفة منشور لجنـة التنسـيق الجزائرية المراكشية وتفجير المناضلين قنبلة الدار البيضاء ،التى طورت الأحـداث لـيزداد التوتر إلى إقصاه بين المراكشين والفرنسيين، الأمر الذى أضاع هيبة المقيم الجديد وتدخـل الجلاوى بقوات البربر ليسيطر على الموقف، الأمر الذى زاد من غضـب وسـخط الشـعب المراكشي وهيأ الأذهان لبدء الكفاح المسلح

وعينت الحكومة المصرية القائمقام عاطف عبـده ليعمـل فـى القيـادة المشـتركة المراكشية الجزائرية، تحت ستار مراسل لصحفية الجمهورية، وبدأت القوات المصرية تزود الثوار المراكشيين بالسلاح من مخازن الجيش المصرى، وذلك لبدء الكفـاح فـى جبـهتى وهران ومراكش[١]

ونتيجة لزيادة التوتر بين المراكشيين والفرنسيين، وزيادة الاعتداءات الفرنسية ،فقـد أرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى مستر همرشولد الأمين العام للأمم المتحـدة، طـالبت فيها بتدخل الأمم المتحدة لوقف العدوان فى مراكش[٢] وفى ذات الوقت اسـتدعى الرئيـس جمال عبد الناصر السفير الأمريكى بالقاهرة هنرى بايرود، وأبلغه قلق الحكومة المصريـة، من استخدام قوات الاحتلال الفرنسى فى مراكش لقوات ومعدات حلف شمال الأطلنطى فـى حرب الثوار هناك، وأبلغه أن ذلك يعد عملاً عدوانياً مواجهاً إلى مصر والعرب، لا من فرنسا وحدها، ولكن من جميع الدول المشتركة فى الحلف[٣]

ونظراً لخطورة التنسيق المصرى المراكشـي، علـى تدهـور الأوضـاع الفرنسـية بمراكش، فقد عقد فى باريس فى أكتوبر ١٩٥٥، مؤتمراً لسفراء فرنسا فى الشرق الأوسط وأوصى المؤتمر بمحاولة التقارب مع القاهرة من أجل تقليل تأييد ومساعدة مصر للثوار فى أفريقيا الشمالية[٤] وقد سبق للحكومة الفرنسية أن عرضت على الحكومة المصريـة ،عقـد

---

(١) فتحى الديب : مصدر سابق، ص ص ١٠٣ – ١٠٤.
(٢) الأهرام : السبت عدد ٢٥١٠٧ ، ٢٧/٨/١٩٥٥.
(٣) الأهرام : الأحد عدد ٢٥١٠٨ ٢٨ /٨/١٩٥٥.
(٤) محمود منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١١٤.

اتفاق سرى بين الحكومتين تتعهد فيه الحكومة المصرية بعدم إرسال أسلحة للمجاهدين فى شمال أفريقيا ،مقابل تعهد الحكومة الفرنسية بإجابة مطالب مصر من ناحية الأسلحة[١]

وفى نفس الوقت الذى صرح فيه وزير الدفاع الفرنسى مسيو بيوت، لسفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، بأن السلطان محمد الخامس سيعود إلى عرشه، وأن طريقة الحكم ستتغير من حكم مطلق إلى حكم دستورى [٢]

كما حرصت الحكومة المصرية على تنسيق جهودها مع سلطان مراكش المخلوع محمد الخامس، حيث قام سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى بزيارته في مقره بسان جرميين [٣]

وبالفعل عاد السلطان محمد الخامس إلى عرشه ،كما صرح مسيو بينو، ولذلك طلب سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية مسيو ماسيجلى، من سفير مصر بباريس أن تعمل الحكومة المصرية من جانبها على تقليل بيانات علال الفاسى حتى لا تعرقل مساعى السلطان حيث أن الحكومة تنوى الوصول إلى تسوية مسألة مراكش، ولذلك فقد وافق قسم أوروبا بالخارجية المصرية على طلب فرنسا ،بتخفيف حدة إذاعات صوت العرب وحملات الصحف، حيث أن ذلك فى مصلحة سلطان مراكش، حتى يتمكن من جمع شمل بلاده وتوحيد صفوفها والسير بها لتحقيق أهدافها[٤]

وفى أول سبتمبر ١٩٥٥ تشكلت حكومة جديدة برئاسية إدجار فور، بعد أن فشل منديس فرانس فى الحصول على ثقة الأغلبية فى الجمعية الوطنية، لفشله في الوصول إلى حل لمشكلة شمال أفريقيا، ولم يكن إدجار فور مستعداً لأن يعرض نفسه بسبب قضايا الشمال الأفريقى، لما تعرض له سلفة منديس فرانس، ولذا كان عليه أن يحسب حساب المارشال جوان ولا يقدم على أى خطوة ،قبل أن ينال موافقته ويعطيه الضمانات التى يبتغيها[٥]

---

[١] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة ٦٥٥، ملف ٧/٢٠١ ج٥ مذكرة بتاريخ ١٥أكتوبر ١٩٥٥.

[٢] نفس المصدر، نفس المحفظة والملف، مذكرة من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى إلى وزير الخارجية المصرية باريس فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥ "سرى جدا".

[٣] نفس المصدر، نفس المحفظة، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١، مذكرة رقم ١١٦ "سرى جدا"، من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية، باريس ١٥ نوفمبر ١٩٥٥.

[٤] نفس المصدر، نفس المحفظة ، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١، مذكرة من قسم اوروبا بالخارجية المصرية إلي إدارة الشئون السياسية بالخارجية المصرية.

[٥] مذكرات ثروت عكاشة ج ١ ص ص ١٧٥ – ١٧٦.

ونظراً لتدهور الأوضاع فى المغرب فقد عادت صوت العرب علي الهجوم على الحكومة الفرنسية، وهو الأمر الذى من أجله طلب مسيو ماسيجلى مقابلة سفير مصر بباريس حيث بلغ ماسيجلى السفير، بأن لديه من الاخبار ما يدل على تدريب الحكومة المصرية لثوار الشمال الأفريقي، ومساعدة علال الفاسى وتأييده، وإرسال أسلحة وذخائر لمراكش، وهو ما يتناقض مع ما سبق وأن اتفقت الحكومة المصرية عليه مع الحكومة الفرنسية، كما حذر مسيو ماسيجلى السفير المصرى من وقوع الرئيس عبد الناصر تحت تأثير فرانكو، فرد سفير مصر بباريس "ان فهم مصر للمسائل العربية والدولية يجعله بمنأى عن أن يكون موضوع تأثير من أحد، وأن مواقفه فى مؤتمر باندونج، وفى مفاوضاته مع الإنجليز، وفى محادثاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل ومن علاقاته مع فرنسا؛ ما يدل علي أنه يعمل لصالح العرب وأكثر حكمه من أن يؤثر عليه أحد كى ينضم إلى رأيه أو يجعله حليفاً ينفذ غرضاً من أغراضه"[١]

وقد حاولت الحكومة الفرنسية التعاون مع الحكومة المصرية، للوصول لتسوية بشأن استقلال مراكش، وزيادة التعاون المصرى الفرنسى، حيث ذكر مسيو مايار- رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية -لمحمود صلاح الدين- السكرتير الأول للسفارة المصرية فى باريس "أن التعاون بين مصر وفرنسا فى هذه المنطقة سيثمر كثيراً لصالح دولهما، ولكن مصر بمساندتها لشعوب شمال أفريقيا، وتصدير الأسلحة إليهم وتدريب الكوماندوز، تقطع على فرنسا التعاون المراد، أن تلك المساعدات التى تقدمها مصر عرضه لهجوم صحفي فى فرنسا وتضع فرنسا أيضا وزارة الخارجية بالذات فى مأزق حرج، نظراً لضغوط الصهيونية المتزايدة على وزارة الخارجية الفرنسية، لمنع تصدير الأسلحة إلى الدول العربية، التى يزعمون أنها بدورها ترسلها إلى شمال أفريقيا،ويطالب الصهيونية لذلك بزيادة تصدير الأسلحة إلى إسرائيل ومنعها من الدول العربية، ولو أن مصر كفت عن هذه المساعدات، لأمكن لفرنسا الرد على اليهود، ولكن للأسف لدينا دلائل ثابتة عن تدريب الكوماندوز فى مصر" واستطرد قائلا بأنه "يود لو يرى مصر تعلن عن ارتياحها لبدء المفاوضات الفرنسية المراكشية، وتولى السلطان نفسه إدارة دفة تلك المفاوضات، إذ أن في ذلك إظهار للتعاون بين مصر وفرنسا، وفى نفس الوقت تشجيع المراكشيين على السير قدما فى هذه المفاوضات"[٢]

---

[١] دار الوثائق المصرية، مرجع سابق، نفس المحفظة، نفس الملف، مذكرة رقم ٨ سرى للغاية مذكرة من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية بشأن مقابلة السفير، لمسيو ماسيجلي سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية، باريس ٢٤ يناير ١٩٥٦.

[٢] نفس المصدر، المحفظة، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١ مذكرة رقم ٣٢ سرى ،مذكرة من السكرتير الأول لسفارة مصر بباريس محمود صلاح الدين ،عن الزيارة التى قام بها لمسيو مايار رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية. باريس ٢٧ فبراير ١٩٥٦.

وبالفعل بدأت فرنسا المفاوضات مع السلطان محمد الخامس، وانتهت بتوقيع فرنسا مع السلطان معاهدة اعترفت فيها باستقلال المغرب فى الثانى من مارس ١٩٥٦[١] وقد تولى الحكم فى المغرب بعد الاستقلال وزارة من حزب الاستقلال.

ولكن أزمة السويس قد أثارت فرنسا، ورأت فى انتصار الرئيس عبد الناصر فى تأميم قناة السويس وازدياد نفوذه فى إذكاء روح الوطنية فى الشعوب العربية، ما قد يشجع شمال أفريقيا خاصة الجزائر ومراكش على التحرير التام من الاستعمار الفرنسى، وما قد يعقب ذلك من تشجيع سكان غرب أفريقيا الفرنسى على العصيان، فاستغلت الحكومة الفرنسية أزمة السويس، واعتبرتها أزمة الاستعمار الفرنسى، وهددت السلطان محمد الخامس بقتل البلاد اقتصادياً، إن خضع لحزب الاستقلال، الذى يأتمر فى نظرها، بأوامر مصر، مادام علال الفاسي من الموالين للرئيس عبد الناصر، وقد فوت السلطان الفرصة على فرنسا، وذلك بصدور التصريح المراكشى، الذى وافق فيه علي سياسية مصر فى تأميم قناة السويس[٢]

مصر وفرنسا وتونس

لقد تغذت الحركة الوطنية التونسية بالروح التى كانت ترد عليها من مصر كصدى للدعاية التى قام بها جمال الدين ومحمد عبده حيث توطد علاقات النخبة التونسية مع الإملم محمد عبده الذى زار تونس مرتين الأولى كانت فى نوفمبر ١٨٨٤، والثانية فى عام ١٩٠٣، وقد دعم الشيخ فى زيارته الأولى علاقاته مع الشيخ بيرم الخامس والشيخ محمد السنوسي، وأصبحت النخبة التونسية وثيقة الصلة بالشيخ محمد عبده وصارت مجلة العروة الوثقى همزة الوصل بين أفكار جمال الدين ومحمد عبده وبين زعماء تونس [٣]

ويظهر الأثر المصرى جلياً عند نشأة حزب تونس الفتاة عام ١٩٠٨علي نمط الحزب الوطنى من حيث المثل والأهداف، والعمل على مسايرة الجامعة الإسلامية تحت لواء الدولة العثمانية طوال فترة الحرب العالمية الأولى، وقد اتصل زعماء الحزبين فعلا فى إستانبول وبرلين وغيرها من مدن معسكر دول الوسط"[٤]

---

[١] عبد الله الرازق : مرجع سابق، ص ١٨٦.

[٢] المصدر السابق، نفس المحفظة، ملف ٣/٧/٢٠١ ج١ مذكرة رقم ١٦٣ سرى تقرير من عثمان ارناؤوط السكرتير الأول بالسفارة المصرية بباريس، إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم بشأن مقابلته لمستشار السفارة المراكشية فى باريس، لمناقشة الحالة فى مراكش، باريس ٣ سبتمبر ١٩٥٦.

[٣] عبد الله الرازق : مرجع سابق، ص ٨٠، ص ٨٧.

Beqrue, Jacues : Manghreb Histaire et Societes, Duculot, Alger 1974, P. 180.

علال الفاسي : مرجع سابق، ص ص ٤٨ – ٤٩.

[٤] صلاح العقاد : المغرب العربى، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وأعلن الرئيس ولسن مبادئه المشهورة، قدمت لجنة تحرير تونس والجزائر فى شهر سبتمبر ١٩١٨ عريضة لمؤتمر الصلح المنعقد فى باريس، للمطالبة بحقوق شعوب المغرب، كما أرسلت فى ٢ يناير ١٩١٩ برقية فى نفس المعنى للرئيس ولسن الذى كان يقيم وقتئذ بروما، وقد قدم كذلك الزعيم عبد العزيز الثعالبى الذى كان يقيم فى باريس عريضة فى أوائل سنة ١٩١٩ إلى الرئيس ولسن باسم الشعب التونسى مطالباً باستقلال بلاده، ثم أصدر كتابه الشهير" تونس الشهيدة La Tunisie Martyrenr بالفرنسية الذى فضح فيه الاستعمار الفرنسى وبين فيه رغبة الشعب التونسى فى التمتع باستقلاله، وكان الثعالبى قد نشر قبل ذلك الطبعة العربية من مجلة "تونس" وبينما كان الثعالبى يدافع عن حقوق الحزب فى باريس قام أنصاره فى سنة ١٩٢٠ بتأسيس "الحزب الحر الدستورى التونسى"[١] وقد عمل رجال الحزب وقتذاك علي التفاهم مع فرنسا، وإقناعها بوجوب إرضاء رغبات الشعب التونسى، إذ أن هذه الرغبات وخاصة المطالبة بالدستور، لا تتعارض مع بنود معاهدة الحماية، وقد انتشرت حركة الحزب انتشاراً سريعاً فى سائر أنحاء القطر التونسى ،وأنضم الأمير محمد المنصف إلى رجال الحركة، وأدى يمين الإخلاص للحزب، وفى ذات الوقت كان الحزب الحر الدستورى يعمل بالهمام من الحركة الوطنية المصرية[٢]

وفى تلك الفترة ظهر فى القاهرة شيخ الأزهر المدعو محمد الخضر حسين، وهو تونسي المولد، وجه اهتمامه فى تنظيم شئون الجالية المغربية فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى، فأسس عام ١٩٢٣ جمعية لأبناء شمال أفريقيا فى مصر، وظهر نشاط هذه الجمعية فيما أصدرته من نشرات دعائية ،كما أسس مجلة الفتح، التى لعبت دوراً هاماً فى قضايا المغرب العربى، وكانت مصر فى كل هذه المراحل تراقب الموقف وتقف إلى جانب الثوار المخلصين وتنشر لهم فى صحافتها المقالات التى تندد بالاستعمار الفرنسى، وكان زعماء مصر على اتصال مستمر بزعماء تونس لأن الهدف واحد، وهو الاستقلال التام لكل من البلدين"[٣]

---

(1) Gueif, Jacques, H: L. evolution du Mouvement Nationaliste Tunisien. Les Temps Modernes, No. 77 Mars 1952, PP. 1549 1552.

دكتور الحبيب ثامر : هذه تونس، مكتب المغرب العربى، القاهرة، مطبعة الرسالة ١٩٤٨، ص ٨٦

(2) Gueif, Jacques,Ibid,PP.1552 1553.

(٣) عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص ص ٩١ – ١٠٤.

ومنذ عام ١٩٢٠ أضيف للحركة الوطنية التونسية دماء جديدة من الشباب منهم الحبيب بورقيبه[*] الذى اشترك فى تحرير صحيفة صوت تونس La Voix du Tunisien، وفى ديسيمبر ١٩٣٢ أضاف بورقيبه طاقة جديدة للدعاية ضد الاستعمار الفرنسى فى شكل صحيفة لو أكسيون L, Action Tunisienne الأحداث التونسية[1] ونتيجة لجهود بورقيبة قاد الحزب الدستورى الجديد حركة إضرابات العمال فى تونس سنة ١٩٣٨، كما قاد الطلاب فى نفس هذه السنة، وتمكن عن طريقِ ذلك من تجنيد عدد كبير من التونسيين فى تنظيماته، ولكن سرعان ما أصدرت فرنسا قراراً بحل هذا الحزب[2] واعتقلت الحكومة الفرنسية على أثر تلك الإضرابات الحبيب بورقيبه، وأودع فى سجن "سان نيقولا" بمدينة مرسيليا. وهنا رأى الوطنيون أن الوقت قد حان لأن يعلنون بطلان الحماية، وأن ينادوا باستقلال تونس، وفى ٢٠ يونيو ١٩٤١ تقدم وفد برئاسة الدكتور الحبيب ثامر بعريضة يطالب فيها حكومة الباي بإعلان استقلال تونس، ولكن السلطة الفرنسية اعتقلت هذا الوفد قبل أن يحظى بمقابلة الباى، وزجت بهم فى السجون ثم أطلق سبيلهم بعد بضعة أسابيع بتدخل من الباى نفسه وعلى ذلك كثرت أعمال التخريب والإضرابات والحوادث الدامية[3]

وفى ذات الوقت ارتقى الباى محمد المنصف عرش تونس، وهو المعروف بعواطفه الوطنية، وأعلن تضامنه مع الوطنيين التونسيين، وعاد الدكتور الحبيب ثامر لقيادة الحركة الدستورية بصفة علنية ،حيث قام بتجديد تنظيم الحزب، وتكثير خلاياه، وإصدار جريدته العربية واستعاد الحزب مركزة بالتفاف الأمة حوله، ولكن فى ٨ مايو دخلت جيوش الحلفاء تونس، وانتهزت الإدارة الفرنسية فرصة الاضطراب القائم وقررت القضاء على الوطنين التونسيين باتهامهم بتعاونهم مع سلطات المحور[4]

---

[*] ولد الحبيب بورقيبه فى منستير جنوب تونس سنة ١٩٠٣، وتلقى دراسته الأولى فى إحدى المدارس الفرنسية بتونس، ولكى يتم تعليمه العالى كان طبيعياً أن يرحل إلى باريس، حيث حصل على ليسانس الحقوق ودبلوم العلوم السياسية سنة ١٩٢٦، وعمل بالمحاماه والصحافة واتصل بالعناصر اليسارية، وامتاز على غيره بأنه حاول النزول إلى الطبقة الشعبية ،لكى يجند منها رجال الحزب الدستورى الجديد "نيو دستور" وكان يربط دائما بين فكرة التحرر السياسى، وفكرة التقدم والتطور الاجتماعى، وإن كان كل ذلك يقع داخل تفكير رجل القانون، الذى يهدف إلى الاستقلال والدستور، على أساس أن يكون هذا الدستور يتمشى مع الدستور الفرنسى وإن كان يحمل اسم الدستور التونسى ،فهو دستورى فى تونس، وهو رجل دولة يحاول الوصول بإقليمه- وطبقا للقانون الدولي العام الذى درسه- إلى مستوى الدولة، انظر لمزيد من التفاصيل جلال يحيى : العالم العربى، مرجع سابق، ص ص ٧٠٧ – ٧٠٨
صلاح العقاد : المغرب، مرجع سابق، ص ٣٥٩.

[1] Gueif Jacques : op.cit, P. 1553.

[2] جلال يحيى : العالم العربى، مرجع سابق، ص ٧١٠.
[3] الحبيب ثامر : مرجع سابق، ص ١٠٠.
[4] علال الفاسي : مرجع سابق، ص ص ٨٥ – ٨٦.

ولم يعد بورقيبه إلى تونس إلا فى أبريل ١٩٤٣ ورفض العودة مع قـوات المحـور المنسحبة إلى أوربا، وبدأت فرنسا سياسية جديدة نحو بورقيبه حيث حددت إقامته، وحظرت نشاطه هو وأعضاء حزبه، ومن هنا بدأ بورقيبه يفكر فى سياسية جديدة، وهى الاسـتغاثة بالدول العربية المستقلة فى الشرق العربى من أجل تحرير تونس، وفعـلا قـرر بورقيبـه الرحيل إلى الشرق لشرح قضية بلاده ،وليكسب لها أنصار جدد ليهرب من قبضـة فرنسـا، ويتخلص من كبتها لنشاطه[١] وفى ذات الوقت أسس الشيخ محمد الخضر حسـين "جبهـة شمال أفريقيا" فى نوفمبر ١٩٤٤، وأنضم إليه عدد من أعضاء حـزب الدسـتور اللاجئيـن للقاهرة[٢]

وقد نتج عن الحرب العالمية الثانية، وتطور الوضع الدولى إعلان استقلال العديد مـن الدول المستعمرة، وقد أثر ذلك على الأغلبية العظمى من التونسيين، حيث أثـار شـعورهم الوطنى[٣] وتأكدت لدى بورقيبة الضرورة القصوى لممارسة دعاية أكثر ضد فرنسـا، مـن خلال الدول العربية، حيث ادراك أن المقيم العام الفرنسي هو الحاكم الفعلي لتونس، يصـدر القوانين ويسيطر علي الإدارة التونسية ،ويرتـب قـوات البوليـس والجندرمـة والقـوات المسلحة، وأصبح الوزراء ليس لهم أى سلطة[٤] ولم يكن بورقيبه وحده هو الذى وصل إلى تلك النتيجة، بل شاركه فى ذلك عدد من الوطنيين، وخصوصاً الشيخ الثعالبى، ولذلك فعنـد تأسيس الجامعة العربية، أرسل الثعالبى إلى الحكومة المصرية مرحبـاً بنشـوء الجامعـة، وطالباً إليها التدخل فى المسألة التونسية ،وبعث سياسية التضامن العربى[٥]

وبالفعل بدأ بورقيبه رحلته للقاهرة حيث وصل فـي ٢٦ أبريـل ١٩٤٥[٦] وبمجـرد وصوله بذل نشاطاً كبيراً للتعريف بقضية تونس، وقد تجلى ذلك فى اتصالاته بدوائر جامعـة الدول العربية ،والهيئات السياسية والعربية، وفيما كان ينشره من مقالات فى شرح القضيـة التونسية، كما أسس مكتب للدعاية لقضية تونس فى القاهرة، تحت اسم "مكتب الحزب الحـر الدستورى التونسى"، وبدأ بإصدار نشره دورية باللغة العربية تغذى الصحافة العربيـة فـى أقطار الشرق، بأحداث الأخبار عن تونس، ونشر قضيتها للرأى العام، وكان الغرض من هذه

---

(١) عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق، ص ص ١٠٣ – ١٠٤.

(٢) علال الفاسي : مرجع سابق، ص ص ٢٦٩ – ٢٧٠.

(3) Vigier, Touzet, L, Afrique du Nord entre La guerre et La Paix . La Revue des deux Mondes, Ier. October 1955, P. 387.

(4) Habib, Bour Guiba: Le problem Franco - Tunisien Est Un problem de souverainete , dans Les Temps Modernes, no 77, Mars 1952, p. 1567.

(٥) صلاح العقاد : المغرب العربى، مرجع سابق ص ٣٦٨.

(٦) عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق، ص ص ٩٧. على البلهوان : تونس الثائرة، ص ص ١٠٩ – ١١٠.

الحركة إخراج قضية تونس من المحيط المصطنع الذى وضعتها فيها فرنسا إلى محيطها الطبيعى كجزء من القضية العربية العامة[١] كما شارك أثناء أقامته بالقاهرة فى مؤتمر المغرب العربي ١٥ – ٢٢ فبراير ١٩٤٧، وقد مثل تونس بالمكتب "حزب الدستور"[٢] ونجح بورقيبه فى توثيق صلاته بالسياسيين والدبلوماسيين العرب الموجودين فى القاهرة، ووثق علاقاته مع الصحفيين المصريين[٣]

وفى آخر مايو ١٩٤٧ نشأت أزمة نتجت من أن مصر كانت اعترفت إرسال كميات من القمح والأغذية إعانة لأهل تونس فى محنة حلت بهم، ورأى الملك فاروق أن ترسل المؤن على الطوافة "فوزية" إحدى القطع التابعة لمصلحة خفر السواحل، فاعترضت الحكومة الفرنسية على دخول سفينة شبه حربية إلى الموانئ التونسية[٤] حيث اعتقدت السلطات الفرنسية أنها خطة مرسومة لدفع الضباط وقيادة شعب المغرب العربى إلى ثورة عاتية من تونس حتى المحيط الأطلنطى تلقى بالفرنسيين فى البحر، ومنعت السلطات الفرنسية هذه الباخرة من الدخول إلى الميناء[٥] وأذاعت الحكومة الفرنسية بياناً جاء فيه "أنه رغبة فى تجنب وقوع حادث من الأحداث، وتلبية لمشاعر المتبرعين المصريين، فإن الحكومة الفرنسية عرضت على الحكومة المصرية تفريغ شحنة الأطعمة فى إحدى الموانى الفرنسية، وإرسالها من هناك بدون تأخير إلى تونس، تحت رعاية البحرية الفرنسية[٦] ومن أجل ذلك التقى سفير مصر بباريس بوزير الخارجية الفرنسية فى ٣٠ مايو ١٩٤٧، حيث لمح وزير الخارجية بالتهديد إذا ما دخلت السفينة الموانئ التونسية حيث قال: "أن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تقبل هذا العمل الذى تعتبره غير ودى، وأنها اتخذت كل الاحتياطات لمنع دخول هذه الباخرة تونس، مع أسفها لكل ما عساه أن ينبنى على ذلك من نتائج غير مرضية للطرفين... وأنه لا يرى ألا حلاً واحداً على أنه يعتبر ذلك أخر ترضيه Concession dernier من الحكومة الفرنسية، وهو أن ترسو الباخرة فى غير ميناء العاصمة"التونسية" وأضاف بأنه لابد من الإسراع لإبلاغ الحكومة المصرية ذلك، لأن الأوامر صدرت بمنع الباخرة من الرسو بتاتاً، وهى الآن فى طريقها، وقد يقع مالا تحمد عقباه[٧]

---

[١] الحبيب ثامر : مرجع سابق، ص ص ١٠٩ – ١١٠.
[٢] علال الفاسي : مرجع سابق، ص ص ٣٧٥ – ٣٧٩.
[٣] عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق، ص ص ٩٩ – ١٠٢.
[٤] حسن يوسف : مرجع سابق، ص ص ٣٥٤-٣٥٥.
[٥] محمود متولي:ثورة الجزائر وانتصار إرادة الإنسان العربي ،هيئة الاستعلامات ،د.ت،ص ١٠٦
[٦] السياسة:عدد ٧٦٩،الأحد ١يونيه ١٩٤٧
[٧] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٠٠، ملف ١/٧/١٠٢ ج١، مذكرة رقم ٢٠ سرى من سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك، إلى وزير الخارجية المصرية بشأن مقابلته لوزير الخارجية الفرنسية مسيو بيدو، باريس، ٣٠ مايو ١٩٤٧.

وبالرغم من ذلك لم تف الحكومة الفرنسية بوعدها، بإفراغ شحنة الباخرة فى ميناء آخر غير ميناء مدينة تونس، كميناء بنزرت مثلا، وظلت الطوافة واقفة بعيدة عن المياه التونسية[١] وفى نفس الوقت التقى النقراشى باشا رئيس الوزراء بمسيو جيلبير أرفنجا السفير الفرنسى بالقاهرة، وناقشوا أمر الباخرة فوزية ،كما أبلغ السفير رئيس الوزراء أن حكومته استدعته للتشاور معه في هذا الامر[٢] كما اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة المسيو فانسان أوريول رئيس الجمهورية لمناقشة المسألة – ضمن أشياء أخرى- وأعلن وزير الاستعلامات مسيو جيبر بوردان فى نهاية الاجتماع "أن الباخرة الأميرة فوزية لم تكن تحمل إلا ٣٠٠ طن من القمح، و٧١ من الأرز، وهذه المقادير ليست ذات شأن يذكر بالنسبة لتونس" وفى النهاية توجهت الطوافة إلى تونس وعادت إلى المياه الإقليمية المصرية دون تفريغ حمولتها[٣] كما نزل السفير الفرنسى بالقاهرة –وهو فى طريقة لباريس- بمطار العوينة التونسى والتقى مع مسيو جون مونس M.Mons المقيم العام الفرنسى بتونسى Resident General France en Tunisie وقد تناقشا حول منع الطوافة الأميرة فوزية من إغاثة منكوبى المجاعة فى تونس، وعن التطور الجديد الذى أصاب موقف فرنسا فى أقطار المغرب العربى عقب نزول الأمير عبد الكريم إلى مصر[٤] كما التقى سفير مصر بباريس بمسيو بونو رئيس قسم أفريقيا والشرق بالخارجية الفرنسية، حيث اشتكى الأخير من نشوة La Tunisie Vous Parle "تونس تتحدث إليكم" التى يصدرها المكتب التونسى للاستعلامات فى باريس، حيث نشرت فى عددها الصادر فى ٢ أبريل ١٩٤٧ مذكرةً أذاعت فيه أن الملك فاروق بعث به إلى سمو الأمير منصف باى تونس، يبدي فيها اهتمامه بأمانيه المشروعة فى ظل حكمه ورعاية الوحدة العربية، كما أذاعت النشرة فى ٢ يونية ١٩٤٧ نص برقية ذهبت إلى أن الدكتور محيى[٥] بعث بها إلى لجنة المساعدة فى تونس وتتضمن أن بعثة الهلال الأحمر تحمل معها ٣٠٠طن من القمح و١٠٠ طن من الأرز، وأنها تعتزم توزيع تلك الكميات على المنكوبين، معتمدة فى ذلك على مساعدة اللجنة المذكورة، وأبلغ مسيو بونو السفير المصرى عما إذا كان هذان الخبران صحيحين، ورد السفير المصرى على الخارجية الفرنسية أن هذين الخبرين غير صحيحين، استناداً إلى وثائق جمعية الهلال الأحمر المصرى[٦]

---

(١) الأهرام : عدد ٢٢٢٧٨، الاثنين ٣-٦-١٩٤٧، ص ٣.
(٢) الأهرام : عدد ٢٢٢٧٩، الثلاثاء : ١٩٤٧/٦/٤، ص ٢.
(٣) الأهرام : عدد ٢٢٢٨٠، الأربعاء : ١٩٤٧/٦/٥، ص ٢.
(٤) السياسية : السبت ١٩٤٧/٦/٨، عدد ٧٧٦.
(٥) لم تذكر الوثائق أو المراجع أي معلومات عن الدكتور محي ،ولا عن اسمه الكامل أو مهنته .
(٦) دار الوثائق القومية : مصدر سابق، نفس المحفظة، نفس الملف مذكرة عن رد جمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر المصرى الأهلية، مرسلة إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، القاهرة ١٩ يوليه ١٩٤٧.

وقد تبين من لقاء سفير مصر بباريس بسفير فرنسا بالقاهرة - حين التقيا في باريس في نهاية يونيه ١٩٤٧- أن اتجاه كبار الرؤساء الفنيين يميل إلى اعتبار حادثة عبد الكريم والباخرة فوزية منتهيين، والثانى وهو اتجاه مسيو بيدو، والذى يبدو كما لو كان يود ألا تظهر فرنسا فى هذين الحادثين بمظهر يمكن أن يفسر بالضعف[١] وبالرغم من ذلك فقد جاء تصريح وزير الخارجية الفرنسية فى الجمعية الوطنية، عند استجوابه عن العلاقات المصرية الفرنسية، بأن حادثة الأميرة فوزية والأمير عبد الكريم مصدرهما رجال من شمال أفريقيا اعتقدوا أن فى مصر جواً ملائماً لتنفيذ مشروعات موجهة ضد فرنسا بدافع مطامعهم السياسية[٢]

وفى ذات الوقت كان الحبيب بورقيبه يجرى اتصالات غير مباشرة بالحكومة الفرنسية، من خلال رسالته إلى سفير فرنسا، وتصريحه لوكالة الصحافة الفرنسية بالقاهرة، كي يمهد لحركة دعائية جديدة يقوم بها بعد مغادرته القاهرة[٣] كما أجري محادثات غير رسمية مع الملحق العسكرى بالسفارة الفرنسية بالقاهرة، أظهر فيها استعداده لعقد معاهدة مع فرنسا تضمن لها امتيازات استراتيجية واقتصادية واسعة، ولكنه فشل فى ذلك[٤] وقد أثر ذلك على إحباط بورقيبة، حيث وجد أن الاعتماد على الجامعة العربية وحدها لا يكفى لحل القضية التونسية، ووجد أن تونس هى مركز نشاطه الأول، إذا كانت القاهرة هى مقر نشاطه الثانى، ولذا فإنه اتخذ قراراً بالعودة إلى وطنه فى عام ١٩٤٩، على أساس اتباع سياسية التفاهم مع فرنسا، وفى أبريل ١٩٥٠، سافر الحبيب بورقيبه إلى باريس، ومعه مشروعه الجديد، الذى يتلخص فى سبع نقاط أهمها أن يكون أساس العلاقات بين الدولتين قائماً على أساس الاحترام المتبادل والتعاون بين البلدين لمصلحة شعبيهما، وأن تقوم في تونس حكومة مسئولة يتولي الباي تعين رئيسها وإيجاد مجلس وطني منتخب، وإلغاء البوليس الفرنسى، وتشكلت وزارة للتفاوض مع فرنسا ومثل الحزب الحر الدستورى فيها صالح بن يوسف ولكن فرنسا لم تحقق رغبات التونسيين وأعلن المقيم العام الفرنسى فى ٧ أكتوبر ١٩٥٠ "بأن الحكومة الفرنسية ترى الاهتمام بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وأرجاء المسألة السياسية[٥]

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة والملف مذكرة رقم ٢٤ سرى من سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك، إلى وزير الخارجية المصرية، بخصوص لقائه مع مسيو بونو رئيس قسم أفريقيا والشرق بالخارجية الفرنسية باريس ٢٠ يونيه ١٩٤٧.

(٢) وثائق قصر عابدين: ديوان جلالة الملك، الإدارة العربية ، ملف ٤٨٨٣ ، جـ١، تقارير السفارة الملكية المصرية فى باريس التقرير الثانى بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢١ .

(٣) عبدالله عبدالرازق : مرجع سابق، ص ص ١٠٢- ١٠٤.

(٤) صلاح العقاد : المغرب العربى ، مرجع ص ص ٣٦٩ - ٣٧٠.

(٥) عبدالله عبدالرازق : مرجع سابق، ص ص ١٠٢- ١٠٤.

كما جرت مفاوضات بين محمد الأمين باى تونس، والحكومة الفرنسية بشأن التعديلات التى رؤى إدخالها على الإدارة الحكومية فى تونس، وقد صرح عزام باشا للصحفيين "بأن المفاوضات بين باى تونس والحكومة الفرنسية قد وصلت إلى مرحلة دقيقة، وأن الحكومة التونسية يمكنها أن تعتمد على المساعدة والتأييد التام للشعوب الإسلامية، إذا ما قررت اتخاذ تدابير دولية أخرى، لتحقيق أمانيها الوطنية أن الموقف الدولى ونفاذ صبر الشعب التونسى تدريجياً، وموقف المصالحة الذى يقفه الباى ،يجب أن يقنع كل ذلك، الدوائر الرسمية السياسية الفرنسية بضرورة إيجاد حل ودى سريع للمسألة التونسية، وقد علق متحدث بلسان وزارة الخارجية الفرنسية على هذا التصريح بقوله "أن عزام باشا يتدخل فى مسائل لا تخصه، ليست هناك مفاوضات، بل هناك محادثات جارية بشأن المطالب التونسية، التى ستبحث عما قريب فى مجلس الوزراء الفرنسى، وعلى ذلك فلا محل للتحدث عن مرحلة دقيقة"[1]

وعندما وجدت تونس عدم جدوى التفاهم مع فرنسا بدأت عرض القضية على مجلس الأمن فى ١٢ يناير ١٩٥٢، وقد وقف الوفد المصرى بجانب القضية التونسية فى شخص عزام باشا، وعدلى اندراوس مندوب مصر فى مجلس الأمن، ولكن مجلس الأمن نتيجة للضغط الغربية، من بريطانيا وأمريكا وفرنسا، أوصى بالتفاوض المباشر بين الطرفين، ونتيجة لذلك القت السلطات الفرنسية القبض على زعماء الحزب الدستورى، ومنهم الحبيب بورقيبه، الذى ظل فى السجن حوالي عامين ونصف[2]

وقد ربطت الصحافة الفرنسية بين موقف عزام باشا من القضية التونسية باتفاق ما مع الاتحاد السوفيتى، فقد تناولت الصحف الفرنسية الحوادث الجارية فى تونس مشيرة إلى الاهتمام الكبير الذى تظهره الوفود العربية فى باريس بشأن مسألة تونس، ومنوهة بأن أعمال العنف التى تجتاح شمال أفريقيا ،إنما ترجع إلى اتفاق سابق بين أعضاء الكتلة العربية على اتباع هذه الخطة، كما ترجع هذه إلى مشاورات تمت فى باريس بين هذه الكتلة وعلى رأسها عزام باشا وبين الاتحاد السوفيتي[3]

والواقع أن الوزارة المصرية لم تكن كلها على نفس المستوى من الاهتمام بالقضية التونسية، فهناك وزارت مصرية لم تهتم أدنى اهتمام بالمسألة، بل لقد همت وزارة الهلالى

---

(١) وثائق قصر عابدين : ديوان جلالة الملك "الإدارة العربية، ملف ٤٨٨٣ ج٢ تقارير السفارة الملكية المصرية فى فرنسا، تقارير سياسية، تقرير من سفير مصر بباريس أحمد ثروت بك ،إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، باريس ١٩٥٢/١/٣.

(٢) وحيد الدالى : مرجع سابق، ص ص ٤١٤ – ٤١٦.

(٣) وثائق قصر عابدين : مصدر سابق، ملف ٤٨٨٣ ج١ ملحق تقارير صحفية للسفارة الملكية المصرية فى باريس عن الفترة من ٢٤ يناير إلى ١٩٥٢/١/٣٠.

بمنع وزيرين تونسيين هاربين من قبضة الفرنسيين، من دخول القاهرة لولا تدخل الجامعة العربية وإعلانها أن الوزيرين فى ضيافتها[١]

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ نالت القضية التونسية، كثير من اهتمام رجال الثورة المصرية وكانت المبررات المصرية فى ذلك الوقت لمساعدة تونس.

١- تأكيد أهمية وفعالية دور الثورة المصرية، على الأراضى العربية، وبمنطقة الشرق الأوسط دولياً وعربياً، الأمر الذى سيدفع أمريكيا لمراجعة مخططاتها بالوطن العربى والتريث فى اتخاذ موقف جديد ضد مصر.

٢- عرقلة فرنسا لإمداد الحكومة المصرية بالسلاح كوسيلة ضغط[٢]

ولذلك حاولت الحكومة الفرنسية التقرب من الحكومة المصرية، لحل المسألة التونسية ففى مقابلة جرت بين الملحق الصحفى للسفارة المصرية بباريس - زكريا لطفى جمعه - ورئيس الجمهورية الفرنسية مسيو فنسان أوريول فى ١٣ نوفمبر، ١٩٥٢ بقصر الإليزيه صرح مسيو أوريول بقوله "أرجو أن تساعدنا مصر على حل تلك المشكلة بروح ودية... أن باى تونس وملك مراكش هما حاكمان مستبدان فى واقع الأمر، وأن بعض الوطنيين، ولا أريد أن أذكر أسمائهم، ومنهم أحد الوزراء فى تونس قد أرتشى، ولدى الحكومة الفرنسة المعلومات الكاملة عن هذه المسألة، فما بالك لو سلمنا البلاد إلى أمثال هؤلاء الوزراء، أؤكد لك أن الفساد سيتفشى فى تلك البلاد"[٣]

ولكن بداية من عام ١٩٥٤، تحولت الحركة الوطنية التونسية من التفاوض السلمي إلي الكفاح المسلح، حيث شكل الفلاحون مجموعات مسلحة ثائرة هى الفلاجة Fellaga، وأصبحت أراضى الاستعمار الفرنسي بحاجة لحماية الدبابات[٤] وقامت الحكومة المصرية بتدريب ٢٠٠ مناضل بمعسكرات الحرس الوطنى، لممارسة النضال المسلح، ورحلوا إلى طرابلس ليتم تزويدهم بالسلاح والعتاد اللازم ليتسللوا لداخل تونس، لدعم القدرات القتالية للفلاجة التونسية[٥] ولكن قوات الفلاجة استجابت لنداء بورقيبه - الذى أفرجت عنه

---

(١) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ١٩٣٦ - ١٩٥١، القاهرة أغسطس ١٩٥١، ص ١٣١.

(٢) فتحى الديب : مرجع سابق، ص ٩٨.

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١، تقرير مفصل عن مقابلة حضرة زكريا لطفى جمعه الملحق الصحفى بسفارة مصر بباريس، مع المسيو فنسان أوريول رئيس الجمهورية الفرنسية، باريس فى ١٣ نوفمبر ١٩٥٢.

(٤) سمير أمين : المغرب العربى، مرجع سابق، ص ١٤١.
Herly : Panislamisme et Occident. La Revue de deux Mondes, Juin 1955. P.620.

(٥) فتحى الديب: مرجع سابق ص ٩٦.

السلطات الفرنسية – وسلمت أسلحتها ،توطئة لعقد اتفاق بين بورقيبه وفرنسا، ووقعت تلك الاتفاقات سنة ١٩٥٥، والتى كانت تهيئ الحكم الذاتى الداخلى لتونس، وبينما وافق بورقيبه عليها، رأى صالح بن يوسف أنه من الضرورى مواصلة الكفاح المسلح[١] وقد كان التراجع الفرنسى نحو المفاوضة مع التونسيين، نتيجة للهزيمة التى أصابت فرنسا فى الهند الصينية[٢]

ولم تكن الحكومة المصرية راضية عن الاتفاق الذى تم بين فرنسا وتونس، وقد عبر عن ذلك المستشار الأول لسفارة مصر بباريس محمود عبد الغفار لمسيو بيير أورديانى Pierre Ordiani الوزير المفوض بوزارة الخارجية والمستشار السياسى للجنرال كونيج وزير الدفاع الفرنسى وذلك بقوله: "... لست أدرى لماذا انتابني التشاؤم كلما فكرت فى الاتفاق الذى تم بين فرنسا وتونس، على أن الأنباء التى تتردد عن تكتل القوى لمحاربته، تزيد من نظرتى هذه، فإنى أرى مجال الفشل فى تحقيقه يزداد ،بسبب الروح التى تظهر لدى الفرنسيين والتونسيين، الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين وفى نفس الوقت لا يرتضون أن يصبحوا مجرد أجانب ممتازين على أرض تونس، فيصمموا على أن تكون لهم حقوق المواطنين، وهو ما قد سعى إدجار فور إلى تحقيقه فى أخر مراحل الاتفاق، بإدراجه نصاً يدعو الحكومة إلى دراسة موضوع تمتع الفرنسيين فى تونس بالجنسية التونسية، وتمتع التونسيين فى فرنسا بالجنسية الفرنسية، وهو ما يعرف بثنائية الجنسية، من أجل هذا أتشاءم إذا أنى أرى الغنم فى هذا للفرنسيين، والغرم للتونسيين ،الذين سيجدون أنفسهم فى مواجهة أجانب لهم كافة الحقوق المدنية، وأولها الاشتراك فى إدارة شئون البلاد ،من خلال المجالس البلدية والبرلمان، وهو ما لا يمكن أن يسكت عليه التونسيون"[٣] وقد اشتكى السفير الفرنسى بالقاهرة من موقف الحكومة المصرية المؤيد لصالح بن يوسف فى الإذاعة، وكان رد الحكومة المصرية أنها لا تغلب فريق على فريق فى تونس، وأن كل ما تأمله هو تضامن التونسيين لخير بلادهم[٤]

وقد مثل الخلاف بين بورقيبه وصالح من يوسف خطراً شديداً، لأن فرنسا تعتبر بورقيبه رجل معتدلاً، بينما تعتبر صالح من يوسف عنيداً ومحتمساً، ولإن هذا الخلاف

---

[١] سمير أمين : المغرب العربى، مرجع سابق ص ١٤١.

[2] Herly, op. Cit .PP. 610 612.

[٣] دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٣، ملف ١/١/٢٠١ ج٤ مذكرة رقم ٤٤ سرى، مذكرة عن مقابلة المستشار الأول بالسفارة المصرية بباريس محمود عبد الغفار لمسيو بير أورديانى Pierre Ordiani الوزير المفوض بوزارة الخارجية الفرنسية والمنتدب مستشاراً سياسياً للجنرال كوينج وزير الدفاع ،باريس ١٠ مايو ١٩٥٥.

[٤] نفس المصدر،محفظة ٦٥٥،ملف ١/٧/٢٠١ ج٥، مذكرة عن لقاء سفير فرنسا بالقاهرة فى وزارة الخارجية المصرية،القاهرة ١٥أكتوبر ١٩٥٥.

سيلقى بظلاله على العلاقات التونسية الفرنسية، فلقد حاول الجنرال بييوت - وزير الدفاع الفرنسى- إعادة الود بين بورقيبه وصالح بن يوسف[١]

كما ناقش سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية - مسيو ماسيجلى- مع سفير مصر بباريس - كمال الدين عبد النبى - مسألة تأييد مصر لصالح بن يوسف، وقد أكد السفير المصرى، أنه فيما يختص بصالح بن يوسف فهذه مسألة داخلية، والحكومة المصرية تلتزم الحياد بشأنها، فرد سكرتير وزارة الخارجية الفرنسية بقوله أنه لا يقصد بكلامه هذا احتجاجاً ولكنه يريده فقط حديثاً ودياً فقط، هدفه الحرص على العلاقات المصرية الفرنسية"[٢] ونظراً لارتباط شمال أفريقيا بالعلاقات المصرية الفرنسية، ومدى تحسنها أو تدهورها، فقد حاولت السفارة المصرية بباريس، البحث عن أثر مساعدة مصر لثوار شمال أفريقيا فى العلاقات المصرية الفرنسية، وقد خرجت بنتيجة مؤداها "أن سياسية الأحزاب الفرنسية على الأطلاق تنظر إلى مصر من الزاوية التى تمس مصالح وممتلكات فرنسا فى شمال أفريقيا، وعلاقتها بالشعوب الواقعة فى كل من تونس والجزائر ومراكش، وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه كلما أشتدت حماسة مصر فى تأييد شعوب شمال أفريقيا المناضلة للحصول على الحرية والاستقلال تارة بالإذاعة وتارة بمساندة سياسية ومساعدات مادية ومعنوية، كلما كثر السخط على مصر من قبل فرنسا والأحزاب الفرنسية والشعب الفرنسى ذاته، وكلما ضعفت هذه الحماسة أو على الأقل استطاعت مصر إخفاء حماستها ومساعدتها للثوار حتى ولو كانت هذه المساعدة معنوية بحته ،قلت الحملة من قبل سياسيين فرنسا ونوابها وصحافتها، أما بالنسبة للوزارة الجديدة التى يرأسها جى موليه فإنه رغم اعتقاد السياسيين، واعتقاد جى.موليه بالذات، أن مصر لازالت تساعد الحركات الثورية فى شمال أفريقيا، وفى تونس ومراكش بصفة خاصة، وذلك باحتضان صالح بن يوسف وعلال الفاسى المتطرفين، ولهذا فإن فرنسا متجهة فى سياستها الخارجية فى الشرق الأوسط اتجاهاً يتفق مع سياسية مصر، لأسباب عديدة منها مناهضتها لحلف بغداد... [٣]

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف، مذكرة من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وزير الخارجية المصرية، بشأن مقابلته مع وزير الدفاع الفرنسى الجنرال بيوت، فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ "سرى جدا" باريس ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥.

(٢) نفس المصدر، نفس الملف والمحفظة مذكرة رقم ٨ سرى للغاية من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم لشئون السياسية، بشأن مقابلته للمسيو ماسيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية، باريس ١٩٥٦/١/٢٤.

(٣) نفس المصدر، نفس المحفظة والملف، مذكرة رقم ١٨" سرى" بشأن الأحزاب الفرنسية وموقفها بالنسبة للمشاكل الدولية وشمال أفريقيا. إعداد عثمان أرناؤوط السكرتير الأول بالسفارة المصرية بباريس، عادل فاضل السكرتير الثانى بالسفارة المصرية بباريس.

وبالفعل حاولت الحكومة المصرية إخفاء مساعدتها لثوار أفريقيا، ولذلك تكررت مطالب الحكومة الفرنسية ،بأن تكف الحكومة المصرية من تأييد ودعم الثوار، ففى لقاء بين محمود صلاح الدين حسن- السكرتير الأول للسفارة المصرية بباريس - ومسيو مايار Maillard -رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية - صرح الأخير بقوله "أن مصر لا تساعد فرنسا فى حل مشكلة تونس، بتأييدها الخالص لصالح بن يوسف ،وإهمالها حبيب بورقيبه، وأنه يجدر بمصر تشجيع حبيب بورقيبه ،حتى ينجح فى مهمته فى الوصول بتونس إلى الحالة المرجوة، وأن فرنسا لا تنظر بعين الرضا إلى بقاء صالح بن يوسف فى ليبيا وإلى ما يلاقيه فيها ومن مصر حفاوة وتأييد[١] ويبدو أن السبب في تضايق مسيو مايار من مساعدة الحكومة المصرية لصالح بن يوسف وإهمال بورقيبة، يرجع إلي اعتقاد الحكومة الفرنسية أن بورقيبة سياسي معتدل يميل إلي فرنسا والتعاون في إطارها ،ويميل أيضا الي التفاهم مع الحكومة الفرنسية، للوصول إلي اتفاق معها ،بحيث يضمن لها المحافظة علي مصالحها المتنوعة في تونسي، بينما كانت تري في صالح بن يوسف انه متشدد وعنيد، ولا يميل للتفاهم مع الفرنسيين، يرغب في الكفاح المسلح للوصول للاماني الوطنية التونسية ،دون الاهتمام بالمصالح الفرنسية في تونس.

وفى ٢٠ مارس ١٩٥٦ توصل بورقيبه إلى توقيع البروتوكول التونسى الفرنسى والذى نصت بنوده.

أ- اعتراف فرنسا باستقلال تونس.

ب- إلغاء معاهدة الحماية السابق عقدها عام ١٨٨١ ببوردو.

ج- تعديل الاتفاقية التونسية الفرنسية المبرمة فى ٣ يونيو ١٩٥٥.

د- مباشرة تونس لمسئوليتها فى الشئون الخارجية، والأمن والدفاع وتكوين جيش وطنى تونسي.

هـ-تحديد يوم ١٦ أبريل ١٩٥٦موعداً لبدأ المفاوضات بين الجانبين الفرنسى والتونسى.

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١ مذكرة رقم ٣٠ "سرى" بشأن مقابلة السكرتير الأول للسفارة المصرية بباريس محمود صلاح الدين حسن، لرئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية مسيو مايار، باريس ٢٤ فبراير ١٩٥٦.

ويؤخذ على البروتوكول نقط الضعف التالية :

أ- ربط مستقبل تونس بفرنسا عن طريق التكامل.

ب- النص على تنظيم التعاون فى الميادين التى تكون مصالح فرنسا وتونس فيهما مشتركة، وخاصة ميدان الدفاع والعلاقات الخارجية.

ج- لم ينص البروتوكول على وضع القوات الفرنسية التى تحتل البلاد وموعد جلائها[١]

ونظراً لنقط الضعف تلك، لم تعتبر الحكومة المصرية أن المسألة التونسية قد انتهت، استمرت فيدعم الحركة الوطنية التونسية، حيث وافقت الحكومة المصرية على طلب الحكومة التونسية فى تنظيم شئون الأمن العام والجيش والمحاكم، كما طلب سفير مصر بباريس أن تقف الحكومة المصرية موقفاً ودياً مع الحبيب بورقيبه الذى بدأ يتخذ سياسية الشدة والعنف مع فرنسا، حتى أن وزير الخارجية الفرنسية قد اشتكى من بورقيبه للسفير المصرى بقوله "لم يخب ظنى فى شخصى مثلما خاب فى بورقيبه، فإنه يهاجمنا اليوم علانية" ولذلك تضمن طلب السفير المصرى لوزير الخارجية المصرية ،بمزيد من المساعدة لبورقيبه فى نضاله ضد الفرنسيين، وذلك بقوله: "لهذا رأيت أن أبعث إلى سيادتكم ببرقية رمزية حتى توافقوا على أن أشعر الحبيب بورقيبه بمساندة مصر فى سياسية الحزم التى يقفها فى فرنسا، ولا خوف عليه فى حالة خلافه مع فرنسا، أن يكون غير موضوع تأييد من مصر كما يخشى هو أن يكون صالح بن يوسف لازال أثيرا"[٢]

وقد شجعت المساندة المصرية لبورقيبه ،على ازدياد حدته مع فرنسا فعندما أرادت فرنسا استبدال اتفاقية باردو باتفاقية نهائية مع تونس، وذلك لعرضها على البرلمان الفرنسى تمهيداً لأخذ موافقته على إعلان استقلال تونس، وتنظيم التمثيل الدبلوماسى، وعندما عرض مسيو جينو وزير الخارجية الفرنسية الاتفاقات على بورقيبه فى منتصف مايو ١٩٥٦ رفضها دون قراءتها مبرراً رفضه للوزير الفرنسى بقوله "عليكم أن تتصرفوا مع برلمانكم أما أنا فلن أوقع أو أتفاوض إلا بعد أن يتم لتونس جميع مظاهر استقلالها وتبادل التمثيل الدبلوماسى معكم ومع البلاد الصديقة، وبعد ذلك أعدكم أن أتحدث معكم فى تنظيم علاقتنا المستقبلية على أساس التعاون بين البلدين Coperation et non interdepedance [٣]

---

[١] فتحى الديب، مرجع سابق، ص ص ١٧٩ – ١٨٠.

[٢] دار الوثائق القومية، مصدر سابق، نفس الملف والمحفظة مذكرة رقم ٧٣ "سرى" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية، بشأن مقابلة المندوب السامى التونسى فى باريس السيد بلخودجة. باريس ما مايو ١٩٥٦.

[٣] نفس المصدر، نفس المحفظة والملف،مذكرة مذكرة رقم ٢٨ "سرى" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وكيل وزارة الخارجي الدائم للشئون السياسية، بشأن مقابلة البكباشي عبد القادر حاتم مدير عام مصلحة الاستعلامات، لوزير الخارجية الفرنسية مسيو بينو.

كما أصدر بورقيبه مرسوماً يقضى على كل مواطن تونسي يعمل فى الجيش الفرنسى بالعودة إلى تونس والانضمام إلى جيشها الوطنى، فأرسلت إليه فرنسا إنذاراً نهائياً باعتبار هؤلاء هاربين من الجندية، إذا ما حاول تنفيذ هذا القرار، ورد بورقيبه على ذلك بأنه مسئول عن مواطنيه[١]

وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أممت مصر شركة قناة السويس، ودخلت فى مشاكل مع الغرب انتهت بالعداون الثلاثى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وفى تلك الفترة لم تستطع الحكومة المصرية مساندة الحركة الوطنية التونسية، حيث كانت مشغولة بحربها مع فرنسا، ولكن فى ٢٥ يوليو ١٩٥٧ تم انتهاء حكم البايات فى تونس، وسادت فترة انتقال حتى قام النظام الجمهورى فى يونيه ١٩٥٩، وصارت تونس دولة رياسيه، وفاز الحبيب بورقيبه برئاسة الجمهورية فى الانتخابات بالتزكية[٢]

مصر وفرنسا وثورة الجزائر

امتد الخيال ببعض السياسيين الفرنسيين بالاستعانة بمحمد على لإعداد حملة مشتركة لاحتلال الجزائر، فقد تقدم دروفيتى Drovetti قنصل فرنسا فى مصر بمشروع لاشتراك محمد على فى حملة الجزائر مقابل تقديم مساعدات فرنسية له ولكن نتيجة لرسالة من الصدر الأعظم لمحمد على ،تذكر أن الاشتراك له فى عمل ضد الجزائر مناف للدين الإسلامى، وقد رد محمد علي، على هذه الرسالة أن لا أصل للرواية القائمة، بأنه قد عقد اتفاقاً مع فرنسا للهجوم على الجزائر فقررت فرنسا القيام بنفسها بالحملة سنة ١٨٣٠[٣]

ويبدوا أن رفض محمد علي للحملة لم يكن نتيجة لمنافاة ذلك للإسلام أو لرسالة الصدر الأعظم، ولكن لكونه لن يجنى شيئاً ذا قيمة من هذه الحملة، وقد حاولت السلطات الفرنسية منذ أن احتلت الجزائر، على ألا تكون هناك صلة بين الجزائريين ومصر، بالإضافة إلى محو الشخصية العربية فى الجزائر بكل الوسائل، وذلك عن طريق القضاء على ثقافته المختلفة ومحاربة التعليم القومى، والقضاء على الدين الإسلامى واللغة العربية، ومن هنا فقد لعب الأزهر دوراً فعالا فى مواصلة دعمه الثقافى لشعب الجزائر لإذكاء الروح الوطنية بين أبنائه[٤]

---

(١) نفس المصدر، نفس الملف والمحفظة، مذكرة عن الاجتماع الأسبوعى السادس للسفارة المصرية بباريس، الجمعة ١٥ يونيو ١٩٥٦.
(٢) عبد الله عبد الرزاق : مرجع سابق، ص ١٠٤.
(٣) نفس المرجع، ص ١٦ – ١٧.
(٤) عوده عبد الرحمن السيد الشوكى : مصر والحركة الوطنية فى الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال ١٩١٤ – ١٩٦٢ ،رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩١، ص ص ١١٠ –١١٥.

وبالرغم من الستار الحديدى الذى فرضته فرنسا على الجزائر من جهة التأثير الثقافى المصرى على الجزائر، كانت كتابات جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده تتسرب إلى الجزائر وقرئت فى حينها ،وعلى هذه الكتب قامت فى الجزائر حركة الإصلاح التى قادها عبد الحميد بن باديس[١] كما استطاع الشيخ محمد عبده فى صيف سنة ١٩٠٣ السفر إلى الجزائر واجتمع بكبار علمائها ،فتأثر عدد كبير من علماء الجزائر بتعاليمه، كما كانت الحركة الوطنية فى مصر تجد صداها فى الجزائر، مما يجعل الجزائريين يتابعون هذه الحوادث باهتمام بالغ، عن طريق الصحافة والكتب المصرية التى كانت تجد طريقها إلى الجزائر بالطرق السرية، ومن هذه الصحف جريدة المنار المصرية التى كان يصدرها رشيد رضا فى القاهرة إذ كانت هذه الصحيفة تهاجم السياسية الفرنسية فى الجزائر ،وتثير النفوس وتوقظ الهمم ضد الأوضاع التى يعيشها الجزائريون[٢]

وعند انتهاء الحرب العالمية الأولى، دخلت الحركة الوطنية الجزائرية فى مرحلة جديدة، وكان أول من نزل هذا الميدان الأمير خالد الهاشمى أبن الأمير محيى الدين وحفيد الأمير عبد القادر الجزائري، وكان ضابطا فى الجيش الفرنسى، وشارك فى الدفاع عن فرنسا ضد الأعداء، وعند إنتهاء الحرب كون وفداً برئاسته، يتكون من الضباط الجزائريين، وتقدم إلى الرئيس ولسون، وهو فى فرنسا يطالبه بتطبيق المبادئ الولسونية على الأزمة الجزائرية، وإعطاء أبنائها حق تقرير المصير، وكانت هذه هى بداية الحركة للكفاح القومى، وسيواصل غيره من الجزائريين السير على منواله.

وتعتبر هذه الحركة مقدمه للحركات السياسية الجزائرية، التى ستحاول جميعا وحتى الحزب الشيوعى الجزائرى، العودة بتاريخها للوراء والانتساب إلى هذه الحركة - وإن كانت حركته لم تمس إلا فئة قليلة من أبناء البلاد.

ورجع الأمير خالد دون نتيجة إلى الجزائر، فأنشأ هيئة سياسية، أطلق عليها "وحدة النواب المسلمين" وأقام لها جريدة أطلق عليها "الأقدام" وأخذ يطالب بضرورة إصلاح الأحوال فى الجزائر، على أساس المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وإلغاء القوانين الاستثنائية والسماح للجزائريين بدخول مجلس النواب الفرنسى، وأخذ تأثير الحركات الاشتراكية يظهر فى هذه الهيئة، ولكن الحكومة الفرنسية ازدادت عداوة لها، واتهمت الأمير خالد بالخيانة ونفته من البلاد[٣] فالتجأ إلى مدنية الإسكندرية، ولما سقطت وزارة

---

(١) حسين مؤنس : مرجع سابق ص ٤٠.

(٢) عودة عبد الرحمن : مصدر سابق، ص ص ١١٠ - ١١٥.

(٣) جلال يحيى : العالم العربى، مرجع سابق، ص ٦٧٤.

Fremeaux, Jacques: op. Cit, PP.. 151 - 154.

بوانكاريه سنة ١٩٢٤، وانتصرت كتلة اليسار بزعامة بلوم وهيريو، سُــمح للأمــير خــالد بالعودة لفرنسا، حيث أسس لجنة من أبناء الشمال الأفريقى، ضمت عدداً من الوطنيين مــن بينهم مصالي الحاج، ثم عاد الي الاسكندريه فاتهمته الحكومة الفرنسية - في عــام سـنة ١٩٢٥ - بالتآمر على فرنسا، وهجم البوليس البريطاني على منزله، وقد أعتبر الامير هــذا العمل مهيناً له، فطلب القنصل الفرنسى للمبارزة كما أعتبر الوزيــر المفــوض الفرنســى - مسيو جايار - بدوره عمل الأمير إهانة لفرنسا، فطلب من الحكومة المصرية إخراجه مــن مصر، فخرج مكبلاً بالحديد إلى سوريا، حيث بقى هناك إلى أن مات فى سنة ١٩٣٦[١]

وفى تلك الفترة، لم تكن الحركة الوطنية الجزائرية واضحة المعالم، بل كانت تزخــر بالمتناقضات بين الاندماج مع فرنسا، ومعارضة الاندماج مــع فرنســا، وتــأرجح القــادة الوطنيين بين تلك الاتجاهات، فقد كتب فرحات عباس سنة ١٩٣١ بأن فرنسا هــى وطننــا وأننا فرنسيون مسلمون وقد دافع عن تلك النظرية فى سنة بقوله١٩٣٦ :"إذا ما اكُتشــفت أمة جزائرية فسأكون وطنياً، ولكني لم أكتشف هذه الأمة، دعنا نخلص عقولنا مــن الوهــم ونربط مستقبلنا مع الجهود الفرنسية في الجزائر" وقد آثار تصريح فرحات عباس اســتياءً شديداً من الشيخ عبد الحميد بن باديس، المنتمى لأحد الأسر البربرية ودافــع عــن الأمــة الجزائرية وعارض الاندماج مع فرنسا، وذلك بقوله "لقد شُكلت بالفعل أمة جزائرية مسلمة، ولكن لم تظهر إلى حيز الوجود حتى الآن... فلدينا وحدة دينية ولغوية وثقافيــة مشــتركة، ولدنيا عادات شخصية وقومية حسنة أو سيئة مثل كل الأمم التى على ســطح الأرض، وإن الأمة الجزائرية ليست فرنسا ولن تكن فرنسا فى يوم من الأيام، ولا ترغب فــى أن تكــون فرنسا"[٢] وقد تأثر مصالي الحاج (١٨٩٨ - ١٩٧٤) بتلك الأفكار التى طرحها الشيخ عبــد الحميد بن باديس وذلك بتعبيره عن النزعة القومية الجزائرية من خلال هيئة "نجــم شــمال أفريقيا" والذى كان أحد قادتها، وكان لاتساع تأثير أفكار مصالي الحاج أن ســميت أفكــاره السياسية "المصالية" وهي تنادى بوحدة الجزائر الثقافية، والمحافظة على الشخصية القومية الجزائرية من خلال الاستقلال خارج الاتحاد الفرنسى[٣]

---

(١) علال الفاسي : مرجع سابق، ص ١٢.

(2) Barbour, Neville : Variations of Arab National Feeling in French North Afriac, The Middle East Journal, Vol. 8, No3. Summer 1954, P. 311.

(٣) محمد حرب : الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢، جبهة التحرير الوطنى، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، مؤسسة الأبحاث العربية دار الكلمة للنشر، بيروت، ط ١١، ١٩٨٣، ص ص ٢٥ - ٢٩.

ثم حاول مصالح الحاج تغيير "نجم شمال أفريقيا" فى سنة ١٩٣٧ إلى حزب نظـــامى اشتراكى ،واختار له اسم "حزب الشعب الجزائرى" وحدد بذلك برنامجه للعمل من أجل شمال أفريقيا ،وزاد نجاح مصالي الحاج فى كل من الجزائر، وبين صفوف العمال الجزائريين فـــى فرنسا، ورفع رجاله العلم الجزائرى فى مظاهرات ١٤ يوليـــو ،١٩٣٧ فـألقت السـلطات الفرنسية القبض عليه، وحكمت عليه بالسجن سنتين مع حرمانه مــن الحقـوق السياسـية والمدنية، ولكن رجاله وصلوا العمل فى الميدان.

وظهر فرحات عباس مرة ثانية فى مقدمة الحركة الوطنية فى السنوات الباقيــة مــن الحرب ١٩٤٢ – ١٩٤٥، ربما لوجود مصالي الحاج فى المنفى فى تلك الأثناء، وقــد بــدأ مرحلة جديدة من مراحل تطوره السياسى التى انتهت به وإلى جبهة التحريـــر، فقــد بــدأ بالدعوة إلى الاندماج وقد يئس منها ،بعد أن شعر بالتفرقة فى المعاملة بيـــن الجزائرييــن وأقرانهم الفرنسيين بالجيش، وكان هو نفسه يعمل بالقسم الطبى أثناء فترة القتال ١٩٣٩ – ١٩٤٠، قبل تسليم فرنسا، ومن ثم فقد نادى بفكرة قيام حكومة جزائرية مستقلة، مع إمكان ارتباطها بفرنسا بروابط لم يحددها تحديدا دستوريا[١]

أى أن فرحات قد انتقل بأفكاره الوطنية من الاندماج مع فرنسا، إلى الوطنية في إطار الاندماج، معبراً أصدق تعبير عن مدى التأرجح فى الحركة الوطنية الجزائرية من الاندمـــاج إلى الوطنية، وقد عبر الروائى محمد ديب عن فكرة التأرجح الوطنى هذه، سواء فى الأفكـــار الوطنية الجزائرية بشكل عام، أو من خلال الأفكار السياسية لمصالي الحاج بشكل خـــاص، فى روايته "البيت الكبير La grande maison"[٢]

وفى ظل تلك الظروف لم تكن الحكومة المصرية بعيدة عن التطور السياسى والوطنى الذى ينتاب أقطار الشمال الأفريقى بشكل عام، أو الجزائر بشكل خاص حيث فتحت أبوابـــها للوطنيين من هذه الأقطار العربية فاتخذوا من مصر ملجأ ومستقراً، حتي ينظموا صفوفـــهم ضد الاستعمار الفرنسى[٣]

وقد فسرت الحكومة الفرنسية نمو الحركة الوطنية التى شـــملت كــل دول الشــمال الأفريقى فى ذلك الوقت، علي أنها صراع بين الإسلام والمسيحية، أو بين المســلمين فــى الشمال الأفريقي وفرنسا المسيحية، واستبعدت أن يكون للحركة أى أبعاد وطنية[٤]

---

(١) صلاح العقاد : المغرب العربى، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(2) Barbor, Niville, op. cit , P 311.

(٣) عودة عبد الرحمن الشوكى : مصدر سابق، ص ١٤٨.

(4) H.J.B. Atkins, The French North African Background, African Affairs, Journal of the Royal African, Society, Vol 46, No .182, January PP 20- 29.

وكان لنشأة جامعة الدول العربية بالقاهرة أثره الطيب على الحركة الوطنية الجزائرية حيث أعتبر الجزائريين أن الجامعة يمكن أن تدعم الحركة الوطنية الجزائرية، وقد ظهر ذلك من خلال مؤتمر المغرب العربى بالقاهرة - فى الفترة من ١٥ فبراير ١٩٤٧ حتى ٢٢ فبراير ١٩٤٧(١) وقد مثل الجزئر في المؤتمر حزب الشعب، وكان أهم قرار تمخض عنه المؤتمر، هو عدم الاعتراف بأى حق لفرنسا فى الجزائر، وتعزيز الكفاح فى الداخل والخارج لتحقيق الاستقلال والجلاء، ومن أجل ذلك أقام ممثلو أحزاب الشمال الأفريقي داراً لتوحيد مكاتبهم بالقاهرة، طبقا لتوصية المؤتمر أطلقوا عليها "مكتب المغرب العربى" واشتمل على ثلاثة أقسام قسم للمغرب وتونس وقسم خصص للجزائر مثله "حزب الشعب"(٢) ومن خلال مكتب حزب الشعب بمكتب المغرب العربى، بدأت الحركة الوطنية الجزائرية تهاجم فرنسا من القاهرة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وتشجيع عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومن هنا فقد أصدر حزب الشعب الجزائرى بياناً فى ١٣ مايو، ١٩٤٧ كان قد قدم من نواب حزب الشعب بالجزائر إلى وزير داخلية فرنسا، جاء فيه "أن الشعب الجزائرى يتطلع إلى الحرية كغيره من الشعوب وإن الشعب الجزائرى لا يرضى بتشريع يشرعه له غيره ومن هنا يطالب أن يعطى حقه فى تقرير مصيره، وأن يضع لنفسه دستوره الخاص(٣)

كما أذاع مكتب المغرب العربى بالقاهرة بياناً رسمياً بإرسال أسلحة بشكل سرى إلى الجزائر فى حربها مع فرنسا لنيل استقلالها(٤) ولم تعلق الحكومة الفرنسية على هذا البيان حيث أنها كانت قد تقدمت من قبل باحتجاج للحكومة المصرية، للجوء الأمير عبد الكريم للقاهرة، بالإضافة إلى أن فرنسا لم تكن ترغب فى تدهور العلاقات المصرية الفرنسية أكثر من ذلك، واستمرت جهود حزب الشعب فى مناهضة الاستعمار الفرنسى من خلال مكتبه بالقاهرة حيث عقد اجتماعاً فى ٨ مايو ١٩٤٨ بدار الشبان المسلمين، بمناسبة عيد الجهاد الوطنى برئاسة أحمد أمين، تحدث فيه الشاذلى المكى سكرتير حزب الشعب الجزائرى ومندوبه فى الشرق العربى عن تأثير الاستعمار الفرنسى على الجزائر والمشرق العربى(٥)

---

(1) Fremeaux, Jacuques, op. Cit, p.206.

(٢) علال الفاسي: مصدر سابق، ص ص ٣٧٥ - ٣٧٩.
عودة عبد الرحمن : مصدر سابق، ص ١٤٨.

(٣) السياسية : ١٤ مايو ١٩٤٧

(4) Le Figaro, No 895, Mercredi, Juillet 30, 1947, P.3.

(٥) السياسية : ١٠ مايو ١٩٤٨، ص ٣.

وكان مصالي الحاج فى ذات الوقت، يجرى اتصالات من أجل اختيار مناضلين ويرسلهم إلى القاهرة لتكوينهم عسكرياً، حيث انه قد وصل إلى نتيجة مؤادها أنه لا علاج للأزمة الجزائرية إلا الإعداد للكفاح المسلح[١] وكانت الحكومة المصرية بالمقابل قد اتفقت مع الحكومة الفرنسية على إنشاء معهد مصرى للدراسات العربية فى الجزائر، وعينت الدكتور يحيى الخشاب مديرا للمعهد، ولكن فجاه طلب سفير فرنسا بالقاهرة الدكتور خشاب فى ١٣ نوفمبر ١٩٥١ ،وطلب إليه السفر لفرنسا، لإقناع الحكومة الفرنسية بالسفر إلى الجزائر، وكان خطاب العرش سيتلى فى ١٥ نوفمبر ١٩٥١، وقد نص فيه على افتتاح المعهد المصرى،ولقي السفير الفرنسي طه حسين وزير المعارف، حيث هدد السفير بإغلاق المعهد الفرنسى بالقاهرة ومنع الفرنسيين من الحفائر فى مصر، إذا لم توافق فرنسا على سفر الدكتور يحيى الخشاب للجزائر. وكان التراجع الفرنسى عن إنشاء معهد مصرى بالجزائر، راجع إلى وشاية قام بها يهودى من أعوان مكتب بوليس أمن الدولة فى فرنسا، هو جاك ماير وزير المالية حينذاك، حيث ذكر أن افتتاح معهد مصرى بالحزائر، يمكن أن يؤثر على تنامى الحركة الوطنية الجزائرية وذلك باتصال الجزائريين بإخوانهم العرب[٢]

وعند قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نالت الشعوب العربية دعماً كبيراً من السياسة الخارجية المصرية[٣] ونالت بالتالى الجزائر حيزاً كبيراً من المساعدات والدعم المصرى، من خلال إذاعة صوت العرب، والتى اتهمتها صحيفة الليموند الفرنسية بمسئوليتها عن تدهور الأوضاع فى الشمال الأفريقى[٤] ومن خلال المساعدات للإعداد والتمهيد لثورة الجزائر.

وقد أعدت الحكومة المصرية بشكل دقيق الإعداد للثورة المسلحة ،وذلك من خلال إنشاء لجنة تحرير المغرب العربى بالقاهرة فى ٣ أبريل ١٩٥٢، بتنسيق الجامعة العربية وضباط المخابرات المصرية – فتحى الديب وحسن عزت – الذين نسقا الإعداد لثورة الجزائر حيث اجتمع فتحى الديب بأحمد بن بيلا فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ ،حيث طلب الأخير المساعدات المصرية من أجل الحصول على السلاح للقيام بالثورة الجزائرية، كما اجتمع فتحى الديب مع بن بيلا مرة ثانية بعد أخذ موافقة عبد الناصر بمساعدة الثورة الجزائرية، واتفقا أن تمده مصر بالسلاح عن طريق تهريبه من مصر إلى ليبيا ومنها إلى الجزائر، وطلب من بن بيلا إعداد الطاقم الجزائرى الذى سيتولى حراسة ونقل شحنات الأسلحة عبر ليبيا، وعاد بن بيللا للقاهرة يوم ٢٢أكتوبر ١٩٥٤، وأبلغ فتحى الديب أنه تقرر بموافقة

---

[١] محمد حربى : مرج سابق، ص ص ٨٢– ٣٨.

[٢] دكتور يحيى الخشاب : فرنسا والعرب، فى العدوان الثلاثى، تحرير محمد أنيس وطه حسين، ص ٧٩.

[٣] بطرس بطرس غالى : الناصرية وسياسية مصر الخارجية، السياسية الدولية، عدد ٢٣ يناير ١٩٧١ ص ٨
جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة، دار المعارف، مصر، ١٩٥٤ – ١٩٥٥،ص ١١.

[4] Alexander, Mark : North and West of Suz, in the Tewentieth Century, Dec. 1954, P. 492.

كافة قادة الكفاح الجزائرى أن تبدأ ساعة التفجير الكفاح الجزائرى المسلح ليلة ٢٩/٣٠ أكتوبر ١٩٥٤، وبعدها غادر بين بيلا القاهرة ليواصل مهمته بليبيا حسب الاتفاق بعد أن زوده فتحى الديب بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه لشراء كميات من الأسلحة والذخيرة المتوفرة من السوق السوداء الليبية، لمباشرة عملية التهريب فوراً لحين تزويدهم بالكميات اللازمة من مخازن الجيش المصرى، وانطلقت الشرارة الأولى للثورة الجزائرية يوم ١ نوفمبر ١٩٥٤، فى صورة خبر، أنه حدث تمرد جزائرى ومحاولات تخريب وانطلق صوت العرب يثير حماس وإثارة الجماهير العربية ،لمساندة هذه الثورة وصرفت كميات من الأسلحة للثوار وفقاً لتعليمات عبد الناصر(١) ولم تكن ثورة الجزائر بطبيعة الحال يمكن أن تقوم قبل قيامه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لعدة اعتبارات أساسية :

١- أن الدول المجاورة للجزائر كانت ترزخ تحت السيطرة الاستعمارية وكان من الصعب إرسال أسلحة للثورة عن طريق هذه الدول.

٢- أن الاتحاد السوفيتى الذى كان يعتبر المصدر الوحيد والممكن لتزويد الثوار بالسلاح ،يبعد عن الجزائر آلاف الأميال، كما أن الاتحاد السوفيتى فى عهد ستالين لم يكن على استعداد لتقديم مساعدات لحركات غير شيوعية ،يضاف إلى ذلك أن الاتحاد السوفيتى لم يكن على استعداد لتفجير الموقف مع فرنسا، خاصة أن الحزب الشيوعى الفرنسى كان ضد الثورة الجزائرية.

٣- أن الوطن العربى الذى يمكن الاعتماد عليه كمصدر أساسى يقدم العون للثوار فى الجزائر، كان قبل ثورة يوليه تحت قبضة السيطرة الاستعمارية المباشرة(٢)

وكانت فرنسا قد اكتشفت منذ بداية الثورة أن مصادر تمويل الثورة الجزائرية بالسلاح يأتى من الحكومة المصرية وبشكل خاص من خلال الحدود الليبية المصرية عن طريق التهريب وأن القاهرة أصبحت المركز الرئيسى لثوار الجزائر(٣) ومن هنا بدأت تستخدم الإنجليز والأمريكيين لمساندتهم ضد الثوار، خاصة بعد أن أدركت الدور المصري فى مساندة الثوار الجزائريين، وبدأت عمليات التشديد على المعسكرات البريطانية والأمريكية فى ليبيا، ومن هنا أخذت مصر تفكر فى وسيلة لإرسال السلاح إلى الثوار،

---

(١) فتحى الديب : مصدر سابق، ص ص ٢٨-٦١

(٢) عبد الله عبد الرازق : مرجع سابق، ص ص ٤٢ - ٤٣.
أحمد حمروش : قصة ثورة يوليو ١٩٥٢، ج٣ عبد الناصر والعرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١ ابريل ١٩٧٦، ص ص ٣٧٩ - ٣٨٢.

(3) Former, Gene : The Terror in North Africa in, Life, July 9,1956, P. 80.

واستعانت بقطع الأسطول المصرى البحرى لنقل الكميات اللازمة من السلاح، وفعلا غادر اليخت "إنتصار" إلى ليبيا ومعه حوالى ١٠٠ بندقية، ٨٠،٠٠٠ طلقة، ١٢٠ قنبلة يدوية، ونجحت العملية وتسلمت القوت الجزائرية هذه الأسلحة(١)

وفى نفس الوقت شددت الحكومة المصرية حملاتها على فرنسا من خلال صوت العرب، والتي كان لها تأثير قوي في إذكاء روح النضال الثوري الجزائري، كما ذكره أحد ضباط جيش التحرير الجزائري : "عندما كنا نفتح إذاعة صوت العرب ونسمع أحمد سعيد كانت تقتلنا الحماسة فنندفع فى محاربة الفرنسيين، أن صوته كان أقوى من رصاص فرنسا(٢) وكان لنشوب ثورة الجزائر أثره على تغيير السياسية الخارجية الفرنسية فى الشمال الأفريقى وذلك من خلال إمكانية التفاوض من أجل تونس والمغرب، وإحكام السيطرة على الجزائر(٣) وإن كانت قد تغيرت السياسية الخارجية الفرنسية بعض الشئ قبل نشوب الثورة الجزائرية(٤) حيث أعلنت فرنسا أنها معركة دينية ضد الإسلام، حين أعلن جورج بيدو وزير الخارجية الفرنسية فى سبتمبر ١٩٥٣ "أن الصلب لن ينحنى أبدا أمام الهلال فلنعلنها حرباً صليبية" وفى ذات الوقت تطورت العلاقة بين فرنسا وإسرائيل تطوراً مريباً يحمل فى طياته نوايا الغدر والعدوان(٥) وذلك رداً على تطور العلاقة بين مصر وثوار الجزائر ورداً أيضا على هجوم إذاعة صوت العرب على السياسية الفرنسية فى الجزائر، التي كانت تعتبرها فرنسا جزءاً من الأراضى الفرنسية، ولذلك فقد اعتبرت هذا التصرف من الإذاعة المصرية تدخلاً سافراً فى شئونها الداخلية، وقد عبرت الحكومة الفرنسية عن استيائها البالغ من الإذاعة المصرية، وقدمت احتجاجات متعددة للحكومة المصرية حول ذلك، وهددت الحكومة المصرية بأن استمرار هذه الإذاعات بتلك اللهجة سيكون له عواقب وخيمة على العلاقات المصرية الفرنسية. ونشرت صحيفة الفيجارو المحافظة مقالاً شنت فيه حملة شديدة على إذاعة صوت العرب وقالت أن فى العاصمة المصرية جماعة من المحرضين على أعمال التخريب فى الجزائر، وأن الوطنيين الجزائريين يستمعون لإذاعة أوامر هذه الجماعة ويأتمرون بأوامرها(٦)

---

(١) عبد الله عبد الرازق، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) انشراح الشال : صوت العرب بين الأمس واليوم، القاهرة ١٩٨٩، ص ٨٠.

(3) Albert, Hourani : Histoire des peuples Arabes : Tradult de l, Anglais par Paul Chemla, Edition, duseul, Paris, Mars 1993, P. 84.

(4) W. Middlention : Mendes. France experiment, Contemporary Review, No 1064, August 1954 .PP. 66 67.

(٥) ثروت عكاشة : مذكرات، ج ١، ص ص ١٥٧ – ١٥٨.

(٦) الأهرام : عدد ٢٤٨١٦ ،الخميس ٤ نوفمبر ١٩٥٤، ص ٦.

كما بحثت الحكومة الفرنسية اتخاذ تدابير اقتصادية ضد مصر، إذا لم يظهر أى أثـــر للمساعى الدبلوماسية التى يبذلها السفير الفرنسى فى القاهرة، لمنع إذاعة صوت العرب من مواصلة حملتها على فرنسا، وتحريض العناصر الوطنية، ومن بين هذه التدابير التى تعـتزم فرنسا اتخاذها ضد مصر، وقف شرائها القطن المصرى، وهى تشترى منه ما يقـدر بنحـو ١٨ مليون جنيه سنوياً ومنع استغلال رؤوس الأموال الفرنسية فـى المشـاريع المصريـة الضخمة وخاصة مشروع السد العالى"، واتهمت جريدة الليموند الولايات المتحدة باختفائـها وراء حملة الإذاعة المصرية على فرنسا، وخاصة وأنها حانقة على فرنسا لموقفـها مـن معاهدة الدفاع عن أوربا الغربية، ومن مسألة إعادة تسليح ألمانيا، وقالت الجريدة أن علـى مصر أن تختار بين الحقيقة التى تكفل لها صدقتها مع فرنسا ومصلحتها والتضامن العربـى، وبين الدخول فى مغامرة لا تعرف نتيجتها وعواقبها، وقالت جريدة الفيجار "مـا هـو رأى البكباشي جمال عبد الناصر لو أن الإذاعة الفرنسية أيدت المدنيين والعسكريين المصريين الموجودين فى أوروبا والمناهضين لحكومته"[١]

كما صرح كلود شيسون- مدير مكتب رئيس الـوزراء الفرنسـى لشـئون الشـرق الأوسط- لثروت عكاشة - الملحق العسكرى لسفارة مصر بباريس- فى ٧ نوفمـبر ١٩٥٤ بأن "الدستور الفرنسى ينص على أن الجزائر بولاياتها الثلاث جزء من الـتراب الفرنسـى وأننا بلا جدال نعترف بالدستور الفرنسى بدليل القيام علاقات دبلوماسـية بيـن الدولتيـن، ولذلك فإن فرنسا تعتبر تشجيع إذاعتنا للجزائر على الثورة، إنما هو تحريض سـافر علـى انسلاخ أرض فرنسية من الدولة الفرنسية ،فهل ترانا نجيز لفرنسا مثـلا تحريـض أهـالى سيناء على الانسلاخ من الدولة المصرية[٢] ومن هنا فقد اقترح ثروت عكاشة على جمـال عبد الناصر بأن يكون بث برامج صوت العرب بثاً موضوعيا ينجح فى استقطاب العنـاصر المعتدلة من الفرنسيين الذين يأتى على رأسهم رئيس الوزراء الفرنسـى، وإسـناد مهمـة توجيه الدعاية بالنسبة لقضايا الشمال الأفريقيى، إلى هيئة تضـم عنـاصر مـن الخـبراء المختصين فى الشئون الأفريقية من دبلوماسيين وإعلاميين، فضـلا عـن ممثـل للقـوات المسلحة، لوزن الأمور والمصالح على أن تكون صلة رئيس هذه الهيئة برئيـس مجلـس الوزراء مباشرة، خاصة أن الهجوم على فرنسا يترتب عليه نتائج كانت تمس أحيانا مصالح وطنية هامة يأتى فى مقدمتها إمداد القوات المسلحة بالسلاح الذى كـانت قيـادة القـوات

---

(١) الأهرام : عدد ٢٤٨١٩ ،الأحد ٧ نوفمبر ١٩٥٤،.
(٢) ثروت عكاشة : مذكرات، ج ١، ص ١٦٨.

المسلحة دائمة الإلحاح على العمل ضمان وصوله، وهو ما كان يضع ثروت عكاشة فى مركز حرج ،فحين يطالب بالسلاح يطالبه الفرنسيون بوقف الهجوم على فرنسا(١)

ولم يؤخذ باقتراح ثروت عكاشة واستمرت صوت العرب فى أداء مهمتها بنفس السياسية، وفى ذات الوقت الذى شكلت فيه مشكلة الجزائر إجماعاً قومياً فى السياسية الخارجية الفرنسية، بمناهضة كل من يتعاون مع الثورة الجزائرية، وقد عبر عن تلك الحقيقة أحد السياسيين الاشتراكية فى فرنسا آنذاك بقوله "أن مشكلة الجزائر لم تكن فى صلبها مشكلة الجزائر، لم تكن فى صلبها مشكلة حزبية أو موضوعاً سياسياً يحتمل الخلاف والانقسام، وإنما كانت مصلحة قومية حيوية، وأى تدخل فيها، إنما هو بمثابة تدخل فى شئون فرنسا الداخلية وأى حليف لفرنسا يأخذ بوجهة نظر مخالفة لهذه الحقيقة، يصبح عدواً لنا، فالموقف لا يحتمل أن يكون لفرنسا حلفاء يناوؤنها فى هذا المشكلة، ومن ليس معنا فهو علينا(٢) ومن هنا فقد جاء تصريح جاك سوتيل Jacques Soustelle – حاكم عام الجزائر معبراً عن ذلك حيث صرح أنه بالعمل ضد عبد الناصر فإن فرنسا تضرب رأس الأخطبوط الذى كانت أذرعه تخنق الفرنسيين فى شمال أفريقيا، والتى يدرك الجميع أن مستقبلها معلق على ما يحدث حاليا، وما سوف يحدث مستقبلا فى مصر(٣)

وفى مساء يوم ١٧ فبراير ١٩٥٥ حضر ممثلو الهيئات والأحزاب الجزائرية بمنزل فتحى الديب، وتوصلوا إلى اتفاق لتوقيع ميثاق جبهة التحرير الجزائرية، وقامت إذاعة صوت العرب بإذاعة هذا الميثاق ،وكان لذلك أثره فى أوساط الاستعمار الفرنسى حيث أنتابه الفزع نتيجة توحيد الجيش الجزائرى، تحت لواء جيش التحرير الجزائرى، وفى إطار جبهة التحرير الجزائرية، وفى ذات الوقت قام بن بيلا باختيار عشرين طالباً جزائرياً من الدارسين بالقاهرة ومن المتطوعين، للانضمام للكفاح وتم تجميعهم بمعسكرات الحرس الوطنى بكوبرى القبة ليتم تدريبهم فى دورة خاصة على حرب العصابات، على أيدى الضباط المصريين المتخصصين واستمرت الدورة ثلاثة أشهر ،وكان ضمن هؤلاء الطلاب أبو خروبه محمد "هوارى بو مدين"- الذي أصبح فيما بعد رئيس جمهورية الجزائر(٤) ورداً على تلك الجهود المصرية أعلن جاك سوستيل أمام الجمعية الوطنية فى ٢٣ فبراير ١٩٥٥ ،برنامجه الذى كان يقوم على أساس أن الجزائر وكل شعبها جزء لا يتجزأ من فرنسا، وأن

---

(١) نفس المصدر ص ص ١٧٠ – ١٧٢.
(٢) إسماعيل صبري مقلد:الجنرال ديجول وحلف الأطلنطي، السياسية الدولية : عدد ٥، يوليو ١٩٦٦ص ٢٥
(٣) محمود منسى : فرنسا وإسرائيل،مرجع سابق، ص ١٢٤.
(٤) فتحى الديب : مصدر سابق، ص ص ٧٦ – ٧٨.

فرنسا لن تتخلى عن الجزائر مثلما لن تتخلى عن بروفانس Provence أو بريتانى، ونتيجه لذلك ازداد التقارب الفرنسى الإسرائيلى حيث كان من وجهه نظر أنصار الجزائر الفرنسية، كانت الجزائر وإسرائيل مشكلتين توأمين سياميين - أي لا يمكن فصلهما - وقد استغل الإسرائيليون هذا الشعور لدى الفرنسيين ضد مصر، فقد كان هذا الشعور هو دافع فرنسا للتحالف العسكرى الصامت بين فرنسا وإسرائيل قبل أن تصبح قناة السويس دافعا أو بالأخرى ذريعة للعمل ضد مصر[1]

وفى ٢٣ أبريل ١٩٥٥، وفى اليوم الرابع من انعقاد مؤتمر باندونج تقدمت الحكومة المصرية بمشروع تأييد حقوق شعوب شمال أفريقيا فى تقرير المصير والاستقلال، وطلبت من الحكومة الفرنسية أن تسارع بتسوية هذه المسألة تسوية سلمية بدون تأخير[2]

وكانت الحكومة المصرية قد اتخذت خطوات لعرض قضية الجزائر على الأمم المتحدة، فى نفس الوقت الذى اتخذت فيه الخارجية الفرنسية الخطوات لتحذير الدول التى اقترعت مؤيدة إدراج قضية الجزائر، من العواقب التى قد تكون لموقفها هذا على العلاقات مع فرنسا، وبعث وزير الخارجية الفرنسية بتعليماته إلى سفراء فرنسا فى هذه الدول، تقضى بلفت نظر حكومتها إلى هذه العواقب المحتملة[3] ومع ذلك نجح محمود فوزى وزير الخارجية المصرية فى الحصول على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة، بعد محاولات فرنسا وحلفائها المتكررة لعدم تمكين الوفود العربية من عرض القضية عليها، وقد انسحب مندوب فرنسا بعد قرار نظر القضية، ومن هنا اتجهت الدوائر الغربية لإرضاء فرنسا باتخاذ قرار جديد يعارض قرار النظر بصورة مباشرة أو غير مباشرة[4] ومن أجل ذلك قام السفير الفرنسى بالقاهرة بمساومة الحكومة المصرية، وذلك بعقد اتفاق سرى بين الحكومة المصرية والفرنسية، تتعهد فيه الحكومة المصرية بعدم إرسال أسلحة للمجاهدين فى شمال أفريقيا مقابل تعهد الحكومة الفرنسية بإجابة مطالب مصر من ناحية الأسلحة[5] كما عبر مسيو بيوت وزير الدفاع الفرنسى لسفير مصر بباريس أن ثورة الجزائر تأتمر بأمر لجنة تحرير المغرب بالقاهرة، وعن الأثر السيئ لصوت العرب وتهريب السلاح إلى شمال أفريقيا[6]

---

[1] محمود منسي : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق ص ١٢٥ .

[2] بطرس بطرس غالى : الناصرية وسياسية مصر الخارجية، مرجع سابق، ص ٢٠

Behr, Edward : The Algerian Problem, London, 1961, P. 79.

[3] الأهرام : ٤ أكتوبر ١٩٥٥، ص ٢.

[4] فتحي الديب : مرجع سابق، ص ١٢٣.

[5] دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ١/٧/٢٠١ ج٥ مذكرة عن لقاء السفير الفرنسى بالقاهرة، القاهرة السبت ١٥ أكتوبر ١٩٥٥.

[6] نفس المصدر، نفس المحفظة والملف، مذكرة من سفير مصر بباريس كمال عبد النبى إلى وزير الخارجية المصرية "سرى جدا" عن لقائه بوزير الدفاع الفرنسى، باريس ٢٩ أكتوبر ١٩٥٥.

ومع نهاية سنة ١٩٥٥ خصصت إذاعة القاهرة ثلاثة برامج أسبوعية للجزائر خصص لكل برنامج عشر دقائق[١] وفى نفس الوقت توصلت الحكومة المصرية والفرنسية إلى اتفاق لتحديد حدة صوت العرب على فرنسا، مقابل رفع الحظر عن تصدير الأسلحة لمصر، وزيادة فرنسا لمشترياتها من القطن المصرى، وتخفيف حدة الصحافة الفرنسية فى نقد مصر ،والسعى لحل مسألة تونس وعودة السلطان إلى مراكش، وعدم إرسال أسلحة وذخائر إلى المغرب والجزائر[٢] وقد قامت مصر بتعهدها فى تخفيف لهجة صوت العرب، غير أنها كانت هدنة مؤقتة فسرعان ما انكشف التعاون والتنسيق بين جهازى إذاعة باريس وإذاعة صوت تل أبيب وانفضح الاتفاق السرى بينهما، فعادت إذاعة صوت العرب تندد بالسياسية الفرنسية فى الشمال الأفريقى، وأن تجنبت مهاجمة الشخصيات الفرنسية الرسمية، ويصف ثروت عكاشة ذلك التغير بقوله "كان علي وأنا في موقعي في باريس أن أخفف بعبارات المجاملة والحوار الهادئ وقع حملات إذاعة القاهرة ،كلما اشتدت وطأة الهجوم على السياسية الفرنسية، إذ كان ينبغى ألا يغيب عن بالى مصالحنا العسكرية ،من حيث تزويدنا بالدبابات وأسلحة المدفعية، ومصالحنا الاقتصادية كمساهمة بنوكهم فى مشروع السد العالى وشرائهم القطن المصرى"[٣]

وقد كان ذلك التغير مصدر شكوى مسيو ماسيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية حيث ذكر لسفير مصر بباريس "أن تدريب الثوار وإرسال أسلحة وذخائر إلى الجزائر والمغرب عاد إلى ما كان عليه قبل الاتفاق الذى كان قد تم بيننا"[٤]

وكان لوصول حكومته جى موليه الاشتراكية للحكم فى يناير ١٩٥٦ ،باعثاً للأمل فى حل المشكلة الجزائرية، وخصوصا بعد إعلان بيان رئيس الوزراء الفرنسى قبل سفره للجزائر بالاعتراف بالشخصية الجزائرية Personalite Algerinne[٥] وبناء على ذلك طلب وزير الخارجية الفرنسى سفير مصر بباريس للقائه فى وزارة الخارجية الفرنسية، وقد أثار هذا الطلب مخاوف السفير المصرى كما عبر عن ذلك بقوله "أننى كنت اليوم على موعد مع مسيو كرستيان بينو وزير الخارجية الساعة الثانية عشر ظهراً وقد كنت متوجسا من هذه

---

(١) عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٤ – ١٩٦٢، القاهرة ١٩٦٨، ص ٦٠.

(٢) دار الوثائق القومية : مصدر سابق، نفس المحفظة والملف مذكرة قسم أوربا بالخارجية المصرية إلى إدارة الشئون السياسية بالخارجية المصرية.

(٣) ثروت عكاشة : مذكرات ج١، مصدر سابق، ص ص ١٧٣ – ١٧٤.

(٤) دار الوثائق القومية : مصدر سابق، نفس الملف والمحفظة، مذكرة رقم ٨ "سرى للغاية" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية، عن مقابلته لمسيو ماسيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية، ١٩٥٦/١/٢٤.

(٥) نفس المصدر، نفس المحفظة والملف، مذكرة رقم ١٨ "سرى" بشأن الأحزاب الفرنسية وموقفها بالنسبة للمشاكل الدولية وشمال أفريقيا ومصر.

المقابلة بسبب هذا الاجماع الذى اجتمعت عليه الصحافة الفرنسية، على مهاجمة مصر وتحميلها مسئوليه ما تلاقيه فرنسا فى شمال أفريقيا، والحض على منع السلاح عن مصر وإذا أضفنا إلى ذلك إيقاف تصدير شحنة الأسلحة الأخيرة لمصر، وما لاقيته من صعوبات فى سبيل حمل وزارة الدفاع الفرنسية على أن تعدل عن هذا الإيقاف، كل هذا جعلنى مشفقاً من أن تكون المقابلة عاصفة، خاصة وأننى كنت مصمماً على أن أحصل على وعد من الوزير بعدم التعرض لمنع أو تأخير صفقات الأسلحة القادمة، تنفيذاً للعقود المبرمة بيننا حتى لو اضطررت فى سبيل الحصول على ذلك إلى الاحتجاج الرسمى"[١]

وبالفعل كان اللقاء عاصفة، فقد طلب وزير الخارجية الفرنسى من السفير المصرى عقد صلح مع إسرائيل "ألا تظن أنه أن الأوان للاجتماع نحن والعرب وإسرائيل على مائدة واحدة لحل هذه المشكلة التى طال أمدها، والتى تهدد السلم والأمن الدولى فى هذه المنطقة الهامة من العالم" وكان السفير المصرى حازماً فى رده على الوزير الفرنسى وذلك بقوله: "أما عن اجتماعنا مع إسرائيل فنحن لا نعترف بها كدولة، حتى نجلس معها على مائدة واحدة ونفاوضها، أنتم الذين خلقتم هذه المشكلة باعترافكم وتشجيعكم، فإن أردتم الآن إصلاح هذا الخطأ بأن تعرضوا علينا أمراً فقد لا يستبعد أن ننظر فيه" واستطرد قائلا "ليس لدى من السلطة ما يخول إلى أن أناقشك في مشروع صلح مع إسرائيل ،وأنا بصفتى سفير مصر لديكم ليس من إختصاصى أن أبدى برأى فى هذا الأمر، مادمت غير ملكف من حكومتى، ولكن مادامت تتحدث عن الهجرة ، ففى الإمكان منعها من منابعها، فأنت تعلم أن أكبر مصدر للهجرة الآن إلى إسرائيل هم يهود شمال أفريقيا... ولعل فرنسا تستطيع أن تثبت حسن نيتها بالعمل على منع هجرة يهود شمال أفريقيا، فإن هذه الهجرة تزيد الخطر الصهيونى بزيادة إمكانيات التجنيد فى إسرائيل، ولا أظن أنه يختلف أثنان فى أن تيسير الهجرة لا يدل على ود نحو العرب"

ويبدو أن ذكر السفير المصرى لوزير الخارجية الفرنسى بعدم تحويله لمناقشة المسائل معه هو ما جعل الأخير يطلب منه تخويل حكومته له بذلك، وخصوصاً فى مسألة الجزائر، حيث ذكر وزير الخارجية الفرنسي:" أود لو أمكنك في يوم قريب أن تجلس معي لنتحدث بشأن الجزائر، فإنى أود أن أعلم سياسية مصر نحوها وقد يكون من الخير لو أنك أطلعت حكومتك على طلبى لعلها تزودك بما يمكنك التفاهم به معى بغية الوصول إلى تبادل جدى لوجهتى النظر فى هذا الأمر"[٢]

---

[١] دار الوثائق القومية : مصدر سابق، نفس المحفظة، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١ مذكرة رقم ٢٧ "سرى جدا" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية بشأن مقابلته لوزير خارجية فرنسا بباريس فى ٢٠ فبراير ١٩٥٦.

[٢] نفس المصدر : نفس الوثيقة والملف والمحفظة.

وفى نفس الوقت طلب رئيس الوزراء الفرنسى من سفير مصر بباريس أن يبعث بصديق له يدعى Georges Gorse، كسفير له فوق العادة بصفة شبه رسمية، ليتحدث فى مشكلة الجزائر مع الرئيس جمال عبد الناصر، وليحمل إليه رسالة شخصية له، باستقباله والتحدث إليه فى إطار الرغبة الفرنسية فى التفاهم مع مصر والعرب، وقد وافقت الخارجية المصرية على طلب رئيس الوزراء الفرنسى ،على أساس أنه لا ضرر من الاستماع لوجهة نظره، فيما يتعلق بالجزائر بشرط ألا يستغل مجئ جورج جورس إلى مصر، فى الدعاية التى قد يكون من شأنها تثبيط همم الجزائريين[١]

ويبدو أن طلب الوساطة هذا، لم يجئ نتيجة النية الحقيقة لفرنسا لحل مشكلة الجزائر، بل جاءت من أجل أن تمر زيارة وزير الخارجية الفرنسى للجزائر بسلام، وذلك بمنع إذاعة صوت العرب من الهجوم على فرنسا أثناء زيارته، وهو ما عبر عنه الأخير فى حديثه لسفير مصر بباريس، وكما عبر عن ذلك السفير فى رسائله لوزارة الخارجية المصرية، وذلك بقوله:" فإنه -وزير الخارجية الفرنسى- يأمل أن يمتنع صوت العرب فى إذاعاته، عن توجيه نداءات مثيرة حتى لا يقوم العرب من جانبهم بمظاهرات ضد المستوطنين الفرنسيين فى الجزائر، وفى هذا ما يساعد أو يسهل مسعى الحكومة الفرنسية فى حل هذه المسألة[٢]

وعلى الرغم من كل الاحتياطات التى إتخذتها الحكومة الفرنسية نحو زيارة وزير الخارجية الفرنسى للجزائر، إلا أنه قوبل بالقذف بالطماطم من قبل المستعمرين الفرنسيين[٣] وهو ما عبر عنه مسيو مايار رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية بباريس للسكرتير الأول لسفارة مصر محمود صلاح الدين بقوله" أبدى خجله - مسيو مايار- وعدم إرتياحه لما قام به الفرنسيون من مظاهرات فى الجزائر ضد رئيس الوزراء وأسفه لاستقالة الجنرال كاترو وأضاف أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن تستمر الحال فى الجزائر على هذا المنوال، وأنه لابد أن يتم شئ فى القريب العاجل" وكرر ما سبق أن طلبه رئيس وزراء فرنسا من لقاء المسؤولين الفرنسيين للرئيس عبد الناصر، للوصول للتفاهم بشأن المسألة الجزائرية فى نهاية شهر يناير ١٩٥٦، حيث طلب مسيو مايار بأنه "قد يكون من المناسب

---

(١) نفس المصدر، نفس المحفظة، نفس الملف مذكرة من الوكيل الدائم لوزارة الخارجية المصرية للشئون السياسية لمدير مكتب السيد الرئيس جمال عبد الناصر للشئون السياسية.

(٢) نفس المصدر، محفظة رقم ١٥٣٨ ملف ٥/٢٢/٣٤ أ إذاعة صوت العرب مذكرة من إدارة الشئون العربية بالخارجية المصرية إلى إدارة الصحافة بالخارجية المصرية تحريراً فى ١٩٥٦/٢/٧ سرى جدا.

(3) Stephens, Robert, Nasser : op. Cit, p.p. 169 170.

(١٦)

التفكير فى ترتيب لقاء شخصى بين الرجال المسئولين ،فى كل من مصر وفرنسا كأن يقابل مسيو بينو وزير الخارجية السيد الرئيس جمال عبد الناصر للتحدث عن جميع المسائل المعلقة بين مصر وفرنسا والوصول إلى اتفاق بشأنها ،نظراً لما للاتصال الشخصى من أهمية بالغة[1]

وهذا ينفى ما ذكره محمد حسنين هيكل من أن زيارة بينو جاءت نتيجة لطلب من نهرو، بأن يقابل بينو الرئيس جمال عبد الناصر، لمناقشة القلاقل التى يثيرها عبد الناصر بتشجيعه للثورة الجزائرية وذلك عند زيارة بينو للهند[2] حيث أن رئيس الوزارء الفرنسي قد تقدم بهذا الطلب لسفير مصر في باريس في نهايه شهر يناير ١٩٥٦، من أجل أن تتم الوساطة بين عبدالناصر وموليه عن طريق مسيو جورس، وتأكدت بشكل رسمي في ٢٧ فبراير ١٩٥٦،عندما طلب مسيو مايار نفس الطلب من سكرتير أول السفارة المصرية بباريس، وذلك بأخذ رأي الحكومة المصرية في زيارة مسيو بينو للقاهرة، وقد جاء ذلك الطلب قبل زيارة بينو للهند ومفاتحه بينو لنهرو بأن يقوم بالوساطة بينه وبين عبد الناصر.

وقبل أن تتم زيارة بينو للقاهرة ،أتهم مسيو جاك سوستيل – وأيده في هذا الاتهام موليه – عبدالناصر بتدبير الثورة الجزائرية، وطلب من الجمعية الوطنية سلطات استثنائية لقمع الثورة الجزائرية[3]

وفي نفس الوقت كان موليه وبينو قد أعطوا الضوء الاخضر لوزير الدفاع الفرنسي بورجس مونوري، بشحن الأسلحة الفرنسية لإسرائيل، في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة الفرنسية، مد الحكومة المصرية بثلاثمائه مدافع من طراز مورتر[4]

وبطبيعة الحال ليس هذا هو الجو المناسب لتلك التصريحات والصفقات الفرنسية، وخاصة قبل وصول وزير خارجيتها لقاهرة بأربعة أيام، إلا إذا كانت الحكومة الفرنسية ترغب في فشل مهمة بينو وتعد الجو الملائم لهذا الفشل، بحيث يكون فشلاً طبيعياً، وهو ما يدل علي أن زيارة بينو للقاهرة ما هي إلا مناورة، لكي تظهر فرنسا أمام الرأي العام العالمي، بأنها قد استنفذت كل الطرق الودية لحل الأزمة، ومن ثم تقمع الثورة الجزائرية بعنف.

---

[1] نفس المصدر، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ ج١ مذكرة رقم ٣٢ "سرى" من محمود صلاح الدين السكرتير الأول لسفارة مصر بباريس لسفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى بشأن الزيارة التى قام بها محمود صلاح الدين حسن لمسيو مايار، رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية، باريس ١٩٥٦/٢/٢٧.

[2] محمد حسنين هيكل :ملفات السويس،مرجع سابق،ص ص٤٢٠-٤٢١.

[3] الأهرام : السنة ٨٢، الخميس ١٥ مارس ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٠٨، ص ١،ص ٥.

[4] محمود صالح منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١١٤.

وكان ذلك هو الجو الذي وصل فيه بينو للقاهرة-١٤ مارس-وبعد عدة مناقشات بين بينو وعبد الناصر، أبدي الأخير رأيه في المسألة: "رغبة منه-عبد الناصر- في تسهيل الأمور وإثبات حسن النية مع فرنسا فأنه على استعداد - إذا رغبت الحكومة الفرنسية - أن يرتب لقاء بين قادة الثورة الجزائرية وبين ممثلين الحكومة الفرنسية يكون هدفه - بغير التزام على طرف- استطلاع الآراء بين الطرفين، كعملية تمهيد لاتصالات تجرى بينهما بعد ذلك مباشرة" ورد بينو "أنه لا يستطيع أن يبت وحدة فى هذا الاقتراح ،وإنما هو على استعداد لعرضه على رئيس الوزراء الفرنسى فور عودته إلى باريس"[١] مشيراً إلى القلق الذى يساور البرلمان والرأى العام الفرنسى تجاه هذه المشاكل، وفى النهاية أبدى الرئيس عبد الناصر اهتماماً بالأمر واستعداد الحكومة المصرية للمتعاون فى جميع الجهود التى تبذل لإيجاد حل سلمي لهذه المشاكل على أساس الأمانى والرغبات التى تبديها شعوب شمال أفريقيا[٢]

وعند عودة بينو لباريس صرح للصحفيين بأنه يعتقد أن عبد الناصر فهم الفرق بين الجزائر التى لم تكن فى يوم من الأيام سوى جزء من الدولة الفرنسية، وبين تونس ومراكش اللتين كانتا دولتين ذات سيادة، وأنه يعتقد أن عبد الناصر راغب فى أن يتوصل معنا لحل سلمي للمشكلة[٣] وهو نفس ما صرح به لأعضاء لجنة الشئون الخارجية فى الجمعية الوطنية الفرنسية ،ولكن مضيفا إلى ذلك أن الرئيس عبد الناصر أقسم بشرفه العسكرى أن فرق الثوار الجزائريين لم تتلق تدريباً عسكرياً فى مصر منذ يونيو ١٩٥٥[٤]

ويبدو أن بينو قد أساء فهم الرئيس عبدالناصر، حيث لم يفهم ما قال عبد الناصر من أن طرد القوميين الجزائريين معناه الإلقاء بعروبة مصر ظهرياً، وبكل مشاعر الأخوة العربية ولم يغفر وزير الخارجية الفرنسية لعبد الناصر امتهانه لكرامته، فازداد العون الفرنسى لإسرائيل عمقاً واتساعاً، وأعلنت فرنسا فى أبريل أنها سترسل لإسرائيل طائرات من نوع المستير[٥] وازداد بينو أقتناعاً بأنه لا سبيل لتصفية الثورة الجزائرية، إلا بضرب عبد الناصر[٦] كما أقتنعت أجهزة الأمن الفرنسية بأن أفضل وسيلة لإنهاء حرب الجزائر

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٤٢٢.

(٢) الأهرام : السنة ٨٢، الخميس ١٥ مارس ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٠٨، ص ١،ص ٥.
محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق ص ٤٢١.

(٣) محمود صالح منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٤) الأهرام : الجمعة ٢٣ مارس ١٩٥٦، لسنة ٨٢، عدد ٢٥٣١٦، ص١.

(٥) أرسكين تشيلدرز : مرجع سابق، ص ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٦) محمود صالح منسى : فرنسا وأسرائيل، مرجع سابق، ص ١٩٣.

لصالح فرنسا هى التخلص من عبد الناصر باغتياله أو التآمر عليه، ورصدت لذلـــك مبـالغ غير محددة[١]

واستمرت الحكومة المصرية بالمقابل تورد السلاح للثورة، وهو عكس مـــا يدعيــه محمد حربى، من أن مباحثات بينو مع عبد الناصر فى مارس، أدت إلى وقف تسليم الأسلحة للثوار الجزائريين[٢] حيث يذكر فتحى الديب ضابط المخابرات المسئول عن توريد الأســلحة لثورة الجزائر، أنه تم تهريب عدد ٦٥ بندقية صنف ٣،٣، ١٠رشاش فيكرز متوسط ٣٠٣، ٣٠ رشاش لانكستر، ٢١٦ قنبلة يدوية، ٦٠ خزنة للانكستر، ٢٠ خزانة للفيكــوز، ٦٠٠٠ طلقة ٩مم على دفعتين، ما بين ٢٢مارس و٢٧ مارس ١٩٥٦[٣]

وفي ٢٨ مارس قام الأسطول الفرنسى بهجوم واسع على مواقع الثورة الجزائريـــة، وفي يوم ٣٠مارس انفجرت قنبلة فى السفارة المصرية بباريس[٤] وقد اســتنكرت الجامعــة العربية إعتداء فرنسا على الجزائر، واتخذ قرار بتقديم المعونة لشعب الجزائر وتأييده فـــى جهاده وكفاحه ضد العدوان الفرنسى، وقد احتجت فرنسا على الجامعة العربية مبررة ذلـــك بأن الجزائر جزء منها، وأن ذلك يعد تدخل فى المسائل الداخلية الفرنسية، والتى تهم فرنسا وحدها[٥] وقد حدث ذلك فى وسط الترتيبات التى كانت تعدها الحكومة الفرنسية مع الحكومــة المصرية لإرسال وفد فرنسي، لمقابلة قادة الثورة الجزائرية بالقاهرة، من خلال الترتيبـــات التى كان يجريها بباريس ثروت عكاشة الملحق العسكرى المصـــرى بالســفارة المصريــة بباريس، ومسيو بيير كومان Commin نائب السكرتير العام للحـــزب الأشــتراكى، وعضــو مجلس الشيوخ، والذى اعترف "بوجود بعض السياسيين الراغبين رغبة أكيدة فى مســاعدة إسرائيل والذين يضمرون هدفاً بعيداً هو إشعال نار حرب صليبية ضـــد مصـــر، وأنـــهم لا ينفكون يرددون أن السياسية العليا التى ينبغى اتباعها فى مواجهة مصـــر، هـــى سياســية القوة، بينما يمضى غلاة المتطرفين إلى أبعد من ذلك، مطالبين بتسليح إسرائيل وتشــجيعها على محاربة مصر والدول العربية، حتى تستنزف جهودهم، وبهذا تتخلص فرنسا نهائياً مـن التدخل المصرى فى الشمال الأفريقى[٦]

---

(١) ثروت عكاشة : مذكرات، ج١، ص ٢٥١.

(٢) محمد حربى : مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٣) فتحى الديب : مصدر سابق،ص ١٧٦.

(٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٤٢٥.

(٥) الأهرام : عدد ٢٥٣٢٤، السنة ٨٢، ٣١ مارس ١٩٥٦.

(٦) ثروت عكاشة : مذكرات، ج١ ، ص، ص ١٨١ – ١٨٢.

ووسط هذا الجو، وصل الوفد الفرنسى للقاهرة فى ١٢ أبريل ١٩٥٦، للاجتماع بقادة الثورة الجزائرية بقادة الثورة الجزائرية والممثلين الشرعيين لها وهم محمد خيضر، أحمد بن بيللا، وحسن آية أحمد ،وتكون الوفد الفرنسى من جورج جورس - أحد مساعدي جى موليه - وجوزيف بيجار سكرتير الحزب الاشتراكى الفرنسى بالجزائر، ممثلا عن المستوطنين الجزائريين، وعقد الاجتماع، وطلب الفرنسيون وقف العمليات العسكرية فى الجزائر، لإثبات حسن النيه فى الاتصالات، ورفض الرئيس عبد الناصر هذا الاقتراح، عند عرضه عليه، مبنياً أن هذا الاقتراح يمكن بحثه عندما تبدأ المفاوضات الرسمية التى سيعلن عنها الطرفان، أما فى مجرد لقاء استكشافى، فإن وقف العمليات العسكرية ميزة تعطى للطرف الفرنسى بدون مقابل من جانبهم، وكان ذلك هو رأى القادة الجزائريين أيضا، وأبدى الطرف الفرنسى أنه مضطر للسفر لفرنسا للتشاور، وأنه سوف يعود للقاهرة بعد أسبوع، ولم يعد الفرنسيين للقاهرة، وتوقفت الاتصالات، وقد فشلت هذه المباحثات لعدة أسباب منها:

١- ضغط جماعات المستوطنين وممثليهم فى باريس، على حكومة بينو بحجة أن الاتصال مع الثوار يؤدى إلى إضعاف الروح المعنوية للمستوطنين الفرنسيين.

٢- احتجاج الجنرال شال القائد العام للقوات الفرنسية بالجزائر، بحجة أن قواته على وشك تصفية معاقل الثورة الجزائرية، وأن تسرب اتصالات الحكومة الفرنسية بالثوار يضعف معنويات الجيش الفرنسى.

٣- عدم رضا شركة قناة السويس، خصوصا أن كريستيان بينو، فشل فى إقناع جمال عبد الناصر، بمقابلة رئيس مجلس إدارتها مسيو شارل رو.

٤- عدم اقتناع إسرائيل وأصدقائها بباريس، بجدوى الاتصالات مع مصر، بدعوى أن هذه هى ميونخ أخرى، وأنه لا فائدة من استرضاء عبد الناصر، وأن "الدكتاتور المصرى" لن يكف إلا إذا رأى "العين الحمراء".

٥- وشاركت فى الضغوط عناصر أخرى متعددة، تجمعت فى باريس وتعاونت مع المخابرات الفرنسية، للعمل ضد مصر وضد جمال عبد الناصر، كما خصصت إحدى موجات "أوروبا رقم ١من مونت كارلو" ووضعت تحت تصرف أسرة أبو الفتح[١]

ويبدو أن المحادثات الفرنسة مع قادة الثورة الجزائرية ،لم يكن هدفها إلا وقف إطلاق النار، حتى تستفيد الحكومة الفرنسية من ذلك، ولم تكن تهدف إلى تسوية المسألة

---

[١] محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق،ص ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

الجزائرية بدليل انسحاب الوفد الفرنسى، وعدم عودته للقاهرة عند رفض الوفد الجزائرى هذا المطلب.

ونتيجة للإجراءات العنيفة التى قامت بها السلطات الفرنسية لقمع ثورة الجزائر طالبت الحكومة السورية بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وهو ما آثار استياء مسيو مايار رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية، وعبر عنه عند حديثه مع السكرتير الأول للسفارة المصرية بباريس محمود صلاح الدين حسن، الذى أظهر استياءه هو الأخر من الحكومة الفرنسية وذلك بقوله: "أن الشعوب العربية تظهر استياءها من الإجراءات التى تتبع فى الجزائر، والخطوات التى تتخذها فرنسا فى كبت الحركات التى تطالب بتحرير شعب الجزائر" فرد مسيو مايار "أنه فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة المصرية مشكورة بتهدئة الحال تجاه فرنسا داخل الجامعة العربية، نجد الحكومة السورية تقف ضعيفة تجاه الشعب السورى وذلك بالرغم من أن فرنسا لا تضمر لهذه الشعوب إلا كل محبة وصداقة، وأنها ترجو منها تعاوناً فى سبيل حل مشكلات تلك المنطقة"[١]

ولم يكن حديث مسيو مايار يدل على ترجع الحكومة المصرية عن مساندة الثورة الجزائرية، بل أن هذا الحديث جاء فى إطار سلسلة المحاولات الفرنسية المتتالية، لمحاولة استقطاب الحكومة المصرية لصالحها، فعند زيادة المارشال بينو لرئيس جمهورية فرنسا، صرح بقوله "يجب على فرنسا أن تفهم سياسية مصر الخارجية على حقيقتها، وأنها ليست معادية لفرنسا، وأن مساعدة مصر للوطنيين الجزائريين أمر منطقى، فهى لايمكنها – بالرغم ما أعرفه من رغبتها فى إقامة أواصر الود مع فرنسا – أن تضحى فى سبيل ذلك بالعرب الذين ينتظرون منها الكثير للوصول إلى أهدافهم[٢]

وقد أرسل تيتو بتفاصيل لقائه فى باريس لجمال عبد الناصر، مبيناً له ضرورة حل مشكلة الجزائر بشكل تدريجى، لصعوبة تحقيق ما يطلبه الثوار الجزائريين وعدم تنازل حكومة جى موليه عن مصالحها فى الجزائر، وقد كان الاقتراح الذى تقدم به بينو لعبد الناصر والذى طرح عليه فى باريس، هو التسليم بالشخصية الفردية للجزائر فى إطار فرنسا، حيث يحصل الجزائريون وفقا لذلك على حد معين من الشخصية الفردية، وإجراء انتخابات بالجزائر مع وضع حد للقتال المسلح قبل إجراء ذلك[٣] وهو نفس الحل الذى طرحه

---

(١) دار الوثائق القومية : مصدر سابق، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ١/٧/٢٠١ ج٥، مذكرة من محمود صلاح الدين حسن السكرتير الأول للسفارة المصرية بباريس،عن حديثه مع مسيو مايار رئيس قسم الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية، باريس ١٩ أبريل ١٩٥٦.

(٢) نفس المصدر : نفس المحفظة والملف ٢٧/٢٠١/ج١ مذكرة من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية "سرى جدا" بخصوص زيارة المارشال تيتو لرئيس جمهورية فرنسا، باريس ٤ مايو ١٩٥٦.

(٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٧٩٣، ٧٩٤، وثيقة رقم ٢٦، من الرئيس تيتو إلى الرئيس جمال عبدالناصر، بلغراد ٢٣ مايو ١٩٥٦ "سرى".

الوفد الفرنسى فى ١٢ أبريل ١٩٥٦، ورفضه عبد الناصر وقادة الثورة الجزائرية بالقاهرة، وهو ما عبر عنه عبد الناصر فى رده على رسالة تيتو، وذلك بطلب الاستقلال لشعب الجزائر وذلك بقوله "وفى ظل هذه الظروف، تكون مبادرة الحكومة الفرنسية، من أجل التوصل الي حل حقيقي وحر للمشكلة الجزائرية، ذات أهمية حاسمة، وإنني لعلى يقين عميق، بأن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق العمل المتضافر، من جانب أولئك المهتمين بتحقيق السلم وتدعيم قضية الشعوب التابعة ولا ينطبق هذا على الجزائر فقط، ولكنه ينطبق أيضا على قبرص وجميع البلدان التى تجاهد من أجل تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة[١]

وهو ما يعد عدم تراجع عن السياسية المصرية فيما يتعلق بدعم الثورة الجزائرية، وفى ذات الوقت امتنع عمال الشحن والتفريغ فى ميناء بور سعيد طبقاً لقرار اتخذته نقابتهم بمقاطعة السفن الفرنسية أو تفريغها احتجاجاً على السياسية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر، وعلى أثر ذلك امتنع عمال بورسعيد بعدم تفريغ أو شحن ثلاث سفن فرنسية ،واتخذ عمال التفريغ بالإسكندرية نفس القرار تضامناً مع زملائهم فى بور سعيد[٢]

وفى نفس الوقت شكلت جمعية برئاسة مسيو بياجى BIAGGI تحت أسم Comps Francs الغرض منها إشعال حرب العصابات فى الجزائر، والتدخل بالقوة لمنع كافة الاجتماعات التى تعقد فى فرنسا وتعطف على أمانى الجزائر القومية، وشكلت لها فرعاً فى الجزائر باسم Commite de Salut public لجنة السلام العام، وتتلقى الجماعة مساعدات من وزارة الحربية كما يلتقى أفرادها تدريباً فى معسكرات الجيش الفرنسي ولا تتدخل قوات البوليس لرد اعتداءات هذه الجماعة ،وذلك بمساعدة بورجيس مونورى وزير الدفاع آنذاك ،والذى كان وزيراً للداخلية فيما سبق – وهو المعروف بعدائه الشديد للعرب بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة وآرائه المعارضة لإجراء أى تعديل فى وضع الجزائر، باعتبارها أرضاً فرنسية ،فضلا عن أنه لما كان وزيرا للداخلية كان يعاونه Abel Thomas الصهيوني المعروف بعدائه للعرب حيث بث معاونيه فى إدارات الوزارة المختلفة، وهو ما سمح بانتشار الجماعة وعدم تعرض الشرطة الفرنسية لها[٣]

وفى ذات الوقت أسس جماعة من الفرنسيين هيئة باسم الاتحاد الفرنسي لنصرة، وبعث الجزائر الفرنسية، هدفها معارضة كل خطة تهدف إلى التسليم أو التنازل عن الجزائر

---

(١) نفس المصدر : وثيقة رقم ١٢٧ ، رد الرئيس عبد الناصر على الرئيس تيتو، القاهرة يونيه ١٩٥٦، ص ص ٧٩٥ – ٧٩٦.
(٢) الأهرام : الأحد ١٠ يونيه ١٩٥٦، عدد ٢٥٣٩٢، لسنة ٨٢، ص ١.
(٣) دار الوثائق القومية : مصدر سابق محفظة رقم ٦٥٥،ملف ٢/٧/٢٠١ ج١، مذكرة رقم ٤٨ "سرى" من وزارة الخارجية المصرية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تحريراً فى ١٩٥٦/٥/١٦.

الفرنسية ويرفضون المفاوضة أو الوساطة بشأن الجزائر، وقد طبعت هـــذه الجماعـــة آلاف النسخ الملخصة لكتاب الرئيس جمال عبدالناصر "فلسفة الثورة" تحت عنوان ضخـــم "إنـــذار عن الاستعمار الناصرى "Alerte a L, imperialism Nasserien"، ووزعـــت علـــى السـفارات والمفوضيات فى جميع أنحاء فرنسا، ولفتت هذه النسخة أنظار الفرنسيين إلـــى "الفوهـــرر" الجديد وقالت أن هدف عبد الناصر تحقيق زعامة مصر على العالم العربى أولا ، والأفريقـــى ثانيا والإسلامى ثالثا وأخيراً، وشبهت خطته للوصول إلى أهدافه الثلاثة بالمثل الشعبى القائل "قم من مكانك هذا كى أجلس فيه" ثم قارنت بين عبد الناصر وهتلر(١)

ووسط هذا الجو الملئ بعدم الثقة الفرنسية المصرية، قابل البكباشي عبـــد القـــادر حاتم مدير عام مصلحة الاستعلامات، وزير الخارجية الفرنسى مسيو بينو ،والـــذى صـــرح للبكباشي بتصريح فى غاية البساطة والسذاجة والغرابة معا، وذلك بقولـــه "يمكننـــا تحديـــد موقف الرأى العام المصرى والفرنسى كل من الآخر فى كلمات قليلـــة، الشـــعب الفرنســـى غاضب لأن مصر تساعد الجزائر، والشعب المصرى يأخذ على فرنسا مساعدتها لإســـرائيل، وكلاهما يبالغ فى الدور الذى يقوم به الأخر، فلا مصر تساعد الجزائر كما يتوهم الرأى العام الفرنسى، ولا فرنسا تساعد إسرائيل كما يذهب المصريين ،فقد حددنا نهائياً مـــا سترسـله فرنسا الآن وفى المستقبل بالـــ١٢ طائرة مستير ولن نرسل غيرها "وأستطرد قائلا بضرورة لقائه بجي موليه، حيث قرأ كتاباً لعبد الناصر، والظاهر أنه فسره تفسيراً شبه فيه الرئيـــس جمال بهتلر" واستطرد بينو قائلا" فقلت لموليه أنى رأيت الرجل وحدثته وهو أبعد ما يكون عـــن ذلك، وهنا فلتت من لسان الوزير كلمة لم يكملها وهو يقول لاشك أن بعض الي (يقصد اليـــهود) فسروا له هذا الكتاب تفسيراً مغرضاً وعليك أنت عندما تراه أن تزيل من ذهنه هذا الفهم(٢)

وكان مسيو موليه قد وقع فعلا تحت تأثير جبهة مكونة من روبير لاكوســـت المقيـــم الفرنسى العام بالجزائر، وفرانسو متيران وزيرالعدل-ورئيس الجمهورية الفرنســـية فيمـــا بعد- وموريس بورجس مونورى وزير الدفاع، تهدف إلى إنتهاج سياسية أشد صلابة مـــع مصر(٣) ولذلك فقد أعلن فى الجمعية الوطنية الفرنسية أغرب بيان يمكن تصوره من رئيـــس حكومة وذلك بقوله: "أن الجزائر لن تكون دولـــة عربيـــة ولا دولـــة إســـلامية ولا دولـــة

---

(١) نفس المصدر : نفس المحفظة، نفس الملف، مذكرة رقم ٢٤ "سرى" أعدها عثمان أرناؤوط السكرتير بالسفارة المصرية ببـــاريس بخصوص "الاتحاد لإنقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية"، باريس ٢٣ يونيه ١٩٥٦.

(٢) نفس المصدر : نفس الملف والمحفظة مذكرة رقم ٨٢ سرى من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النـــبى إلـــى وكيـــل وزارة الخارجية الدائم عن مقابلة البكباشى عبد القادر حاتم لوزير الخارجية الفرنسية.

(٣) الأهرام : ١٣ يونيو ١٩٥٦، ص ٦.

فرنسية... أن للجزائر طابعاً خاصاً لا مثيل له فى العالم، لذلك وجب أن تكون له شخصية خاصة، ولا بد لنا من الاعتراف بهذه الشخصية، بشرط أن تكون مرتبطة مع فرنسا برباط لا ينفصم[١]

وخلال مؤتمر بريونى ١٨ – ١٩ يونيه ١٩٥٦، قدمت جبهة التحرير الجزائرية إلى تيتو ونهرو وعبدالناصر، مذكرات أكدت فيها أهدافها السلمية ،وطالبت بعودة السيادة الجزائرية وممارسة هذه السيادة بصورة حرة وكاملة والاستقلال الكامل، وعقدت جبهة التحرير خمسة اجتماعات متعاقبة، بداية من شهر يوليو من نفس العام ،مع ممثلى رئيس وزراء فرنسا جى موليه فى بريونى وروما بعد ذلك[٢]

وكان لقرار مجلس الأمن برفض إدراج قضية الجزائر أثره السيئ على الجامعة العربية حيث صرح عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية، بأن قرار مجلس الأمن يؤسف له لأنه يظهر فرنسا بمظهر المتعنت الذى لا يريد تفهم المسائل على حقيقتها، ولكن هذا القرار لن يؤثر البته فى قضية الجزائر ولا فى كفاح الجزائريين"[٣] وهو الأمر الذى جعل بير لاكوست المقيم الفرنسى بالجزائر يصرح بأن ثورة الجزائر قامت بإيحاء من الجامعة العربية التى تسيطر عليها مصر[٤]

وتم لقاء بين مسيو بير كومان وثروت عكاشة، وذلك بهدف محاولة مساعدة الحكومة الفرنسية لعمل اتصال بالممثلين الحقيقيين لجبهة التحرير الجزائرية، من أجل وضع حد للحرب فى الجزائر، وقد وضع الطرفان كل الترتيبات اللازمة، كى لا تفشل هذه الوساطة، كما فشلت وساطة ثروت عكاشة لجورج جورس فى أبريل ١٩٥٦، ولكن الظروف الدولية لم تعط هذه الوساطة فرصة النجاح، حيث أعلن عبد الناصر تأميم قناة السويس، وذلك بعد أسبوع واحد من لقاء عكاشة بالمسيو كومان فتوارت تلك المبادرة وسط ضجيج الغضب الحانق الذى تملك حكومة فرنسا، ووجدت فيه ما يبرر لها توجيه الرأى العام الفرنسى ضد حكومة مصر[٥]

وفى ١٦ أكتوبر ١٩٥٦ ضبطت فرنسا سفينة تدعى أتوس Athos تحمل الأسلحة من مصر إلى ثورة الجزائر، وسحبت فرنسا سفيرها من القاهرة احتجاجاً علي ذلك[٦] وقد بلغت

---

(١) دار الوثائق: مصدر سابق، نفس المحفظة، والملف مذكرة عن طرح الثقة بالوزارة الفرنسية أمام الجمعية الوطنية الفرنسية "سرى"

(٢) جوار فيلب : ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقى، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٧.

(٣) الأهرام : الخميس ٢٨ يونيه ١٩٥٦، عدد ٢٥٤١٠ لسنة ٨٢، ص ص ١، ١١.

(٤) الأهرام : السبت ٣٠ يونيه ١٩٥٦، عدد ٢٥٤١ لسنة ٨٢، ص١.

(٥) ثروت عكاشة : مذكرات، ج١، ص ص ١٩٢، ١٩٥.

(٦) مذكرات إيدن "القسم الثانى" ترجمة خيرى حماد، دار الحياة بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٦٩.
Canille Paule, Suez au la Haute France du Vaincu triomphante Nouvelles, edition, debresse, Parise, 1957, P.76.

قيمة الأسلحة التى تحملها السفينة ٦٠٠ مليون جنيه بسعر المصنع ويحتمل أن تمثل ٢ مليار جنيه بسعر البضائع المهربة وتمثل أحدث الأسلحة الإنجليزية والإيطالية والتشيكية[1] وتقدمت فرنسا بشكوى إلى مجلس الأمن باتهام للرئيس عبدالناصر بتدخله فى شئون فرنسا الداخلية[2] وكان الملك محمد الخامس قد وضع طائرة خاصة لنقل الزعماء الجزائريين أحمد بيللا ومحمد خضير ومحمد بوضياف وآية أحمد، لحضور مؤتمر بتونس الذى تقرر فى نوفمبر ١٩٥٦ لتأييد كفاح الشعب الجزائري، وفى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦، انطلقت الطائرة المغربية المقلة للزعماء الجزائريين سراً إلى باريس، وكان رد الحكومة المصرية أعداد عملية تهريب لهم من السجن وكلف الرئيس عبد الناصر فتحى الديب بتنفيذها، وكان الرئيس عبد الناصر قد طلب من فتحى الديب عدم تنفيذ الخطة إذا كان هناك خطر على الزعماء، وبالفعل قرر فتحى الديب عدم تنفيذ العملية ورغم عدم تنفيذ العملية إلا أنها رفعت من الروح المعنوية لبن بيللا[3]

وبادرت الحكومة المصرية باستنكار الجريمة التى ارتكبتها فرنسا، وقالت فى بيانها "قوبل نبأ الإجراء التعسفى الذى قامت به السلطات الفرنسية ضد الزعماء الجزائريين، بأسف بالغ من الحكومة المصرية، فهو فضلاً عما يتسم به من مخالفة للقيم الخلقية ومبادئ الشرف يطبعه بطابع الغدر، الذى يدفع تصرفات الاستعمار على الدوام"[4] وعندما قررت الحكومة الفرنسية محاكمة زعماء الجزائر أمام محاكمة عسكرية، أعلنت الحكومة المصرية وقوفها صفاً واحداً مع البلاد العربية ضد الاستعمار الفرنسي، وساد الإضراب يوم ٢٨ أكتوبر جميع المرافق فى البلاد فأغلقت جميع المحال العامة وتوقفت حركة المواصلات توقفا تاما"[5]

وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عدوانها على مصر فانشغلت الحكومة المصرية طوال سنة ١٩٥٦ – ١٩٥٧ بالعدوان الثلاثى، ولكن الحكومة المصرية قدمت – فى نفس الوقت – مساعدتها للثورة الجزائرية، وذلك فى شكل خدمات طبية قامت بها جمعية الهلال الأحمر[6] كما أصدر مجلس الأمة بجلسته المنعقدة فى يوم

---

(1) Le Figaro 20 21 October 1956.

(٢) فتحى الديب : مرجع سابق، ص ص ٢٥٨ – ٢٦٠.

(٣) جلال يحيى : السياسية الفرنسية فى الجزائر، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٩، ص ٣٣٤.

Brace, Richard and Joan, Ordeal : in Algeria, London 1960, P. 85.

(٤) عمرو أحمد عمر، عبد الرؤوف أحمد عمرو : أحمد بين بيللا أبن شمال افريقيا، القاهرة ١٩٦٣، ص ص ٢٢ – ٢٣، الأهرام : الخميس ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٥٢٧ لسنة ٨٢، ص ١.

(٥) الأهرام : الأثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، العدد ٢٥٥٣١، لسنة ٨٢.

(٦) دار الوثائق : مصدر سابق، محفظة رقم ٦٥٠، ملف ٣/١٤٠/١٤ ج٢ "سرى جد" اجتماعات مجلس الجامعة العربية، مذكرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إلى وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، ٢٤ أغسطس ١٩٥٦.

الاثنين ٣ فبراير ١٩٥٨، استنكاره للأعمال الوحشية التى ترتكبها السلطات الفرنسية في حربها ضد الوطنيين في الجزائر، مخالفة بذلك مواثيق حقوق الإنسان كما ناشدت هيئة الأمم المتحدة بالتدخل لإيقاف تنفيذ الإعدام فى المناضلة الجزائرية "جميلة بوحريد" وزميلاتها[١]

وبقيام الجمهورية الخامسة الفرنسية عام ١٩٥٨، وتشكيل حكومة ديجول، بدأت المشكلة الجزائرية فى طريقيها للحل، ومن الجدير بالذكر أن ديجول اتبع أسلوب الحكومات السابقة بمضاعفة المجهود الحربى فى الجزائر، ولم يكن فى تصوره عند تسلمه السلطة أن تنتهى الثورة الجزائرية إلى الاستقلال التام ووحدة الأراضى الوطنية، ولكن يمكن القول بأن ديجول لم تكن له فى البداية سياسية محددة، ولكن كان له إدارة تطورت بسبب ضغط الظروف وبخاصة صمود الثورة الجزائرية، إذ كان ديجول لا يؤمن بمبدأ تحرير المستعمرات، وإنما اضطرته الظروف إلى ذلك، فقد توصل إلى نتيجة مؤداها، أن السيطرة السياسية والعسكرية على المستعمرات، سوف تؤدى إلى ضعف فرنسا ذاتها فى النهاية، وبالتالى تعوقه عن الوصول إلى هدفه الأساسى، وهو جعل فرنسا دولة عظمى مرة أخرى، ذلك أن حرب العصابات وحشد القوات فى المستعمرات، من شأنه أن يقض على الأمل فى بناء جيش قوى مزود بأسلحة حديثة، ورأي ديجول أنه من الأفضل أن يفقد الجزائر، بدلاً من أن يفقد الجيش الفرنسى، ولذلك قرر قبول مبدأ المفاوضات مع جبهة التحرير فى أبريل ١٩٦١، وهى المفاوضات التى بدأت فى ٢٠ مايو ١٩٦١، وانتهت بتوقيع اتفاقات إيفيان Evian فى مارس ١٩٦٢[٢] التى منحت الاستقلال للجزائر.

---

[١] نفس المصدر، محفظة رقم ٢٥٦، ملف ٥،١٠٣٧/٣٦٣ ج٢ مشكلة الجزائر ١٩٥٧ – ١٩٥٨ مذكرة من رئيس مجلس الأمة إلى وزير الخارجية المصرية.

[٢] محمود صالح منسى : فرنسا وإسرائيل، مرجع سابق، ص ٢٠٦ – ص ٢٠٨

الفصل السادس

فرنسا وأزمة السويس

فرنسا وأزمة السويس

فرنسا وتمويل السد العالي

تعد أزمة السويس ١٩٥٦ أحد حلقات الباردة، خصوصا الموقف الأمريكى والسوفيتى من الأزمة، والواقع أن أزمة السويس لم تبدأ بالعدوان الثلاثى على مصر وإنما سبقتها عدة أحداث شكلت مقدمة أساسية لهذه الأزمة، أعنى بذلك تمويل مشروع السد العالى وتأميم قناة السويس.

والواقع أن فكرة بناء السد عند أسوان لم تكن وليدة أفكار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وإنما تقدم لهذه الفكرة مهندس من أصل يونانى يدعي دانينوس Daninos عام ١٩٤٧[١] ولم يلق مقترح دانيوس نجاحاً بعد أن درسته الحكومة المصرية وتقرر حفظ الاقتراح[٢]

وعند قيام ثورة يوليو جرت عدة بحوث لدراسة فكرة إقامة سد عند أسوان ولكن كانت العقبة الأولى لتنفيذ هذا المشروع، هو احتياجه إلى تمويل فوق طاقة الحكومة المصرية[٣] ولكن جمال عبد الناصر كان متحمسا للمشروع وطلب دراسته، وتلقى تقارير تشير إلى أهمية تنفيذه، ولذلك فقد تقرر أن يخصص فى البرنامج العاجل للتنمية عام ١٩٥٣ اعتماد خاص لاستكمال دراسة المشروع، وعلم السير رالف ستفنون السفير البريطانى بالقاهرة بتلك المعلومات لأول مرة فى شهر فبراير ١٩٥٣ من وزير المالية المصرية الدكتور عبد الجليل العمرى، وكانت تلك أول مرة يسمع فيها السير رالف ستفنسون بشئ عن سد عال عند أسوان[٤]

وانتهزت فرنسا فرصة ظهور مشروع السد العالى لكى تساوم الحكومة المصرية عليه، وذلك بأن تسوى العلاقات المصرية الفرنسية، فى مقابل أن تساهم فرنسا فى تمويل مشروع السد العالى، فقد عرض رئيس الوزراء الفرنسى منديس فرانس فى لقائه مع السفير المصرى بباريس محمود صالح الفلكى، بأن تساهم الحكومة الفرنسية بمبلغ عشرين

---

(1) Erskin ,Childes : op. Cit , PP. 152 153 .

طاهر أبو فاشا ،قصة السد العالى ،القاهرة ١٩٦٠ ، ص ص ٥٥-٥٦

(٢) حسن يوسف: القصر ودورة فى الحياة السياسية ، مرجع سابق ،ص ٢٨٤.

Mansfield , Peter : Nasser , London , 1970 , P.102 .

(٣) محمد فرج (مقدم): العدوان الثلاثى وقائعه وأهدافه ، سلسلة كتب قومية عدد ١٨٧ ، د .ت ،ص ٥

(٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، ص ٢١٩ .

مليار فرنك فى تمويل مشروع السد العالى، مقابل تحقيق التعاون فى السياسية العامة للبلدين فى نطاق المنظمات الدولية، والمحافظة على الأستقرار السياسى في منطقة الشرق الأدني، وبقاء الوضع كما هو عليه فى الشرق الأدنى، وبطبيعة الحال كان رئيس الوزراء الفرنسى يقصد تحويل خط الهدنة بين العرب واليهود كخط حدود دائم، بالإضافة إلى وقف إذاعات راديو القاهرة وإرسال الأسلحة والإعانات لشمال أفريقيا، وإيقاف تدريب ثوار الشمال الأفريقى ضمن التشكيلات النظامية المصرية، وأن تتعهد الحكومة المصرية بأن تتخذ سياسية اكثر تفاهماً تجاه فرنسا فى الجامعة العربية والأمم المتحدة[١]

ولم تقبل الحكومة المصرية هذه المساومة، اعتقاداً منها، بأنه إذا كانت فرنسا تزود إسرائيل بالسلاح والمعدات الحربية الحديثة، وبالتالى تهدد الأمن القومى المصرى، فإن الحكومة المصرية هى الأخرى، تقدم السلاح والتدريب والرعاية لثوار شمال أفريقيا، لخلق اضطرابات لفرنسا هناك، كما تحاول أن تخلق فرنسا اضطرابات لمصر على حدودها الشرقية، ومن هنا فإن المساومة الفرنسية لم تحمل عوامل نجاحها.

ولم تكن الولايات المتحدة بأقل مساومة من مساومة من فرنسا، ولذلك فقد وعدت الحكومة المصرية بمزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية، فى إطار برنامج الأمن المتبادل، وحاولت عن طريق سفيرها بالقاهرة هنرى بايرود Henry Byrood ، أن يحصل على ثقة عبد الناصر لوضع العلاقات بين البلدين على أفضل الأسس[٢]

ولم تكن بطبيعة الحال المساعدات الأمريكية المقترحة لمصر بدون ثمن، فقد كانت الولايات المتحدة ترغب بالدرجة الأولى إلى إحلال الطريقة الأمريكية فى الاستعمار بدلا من الطريقة البريطانية والفرنسية القديمة، أو أسلوب القرن التاسع عشر فى الاستعمار، وذلك بأن تحل محلهم فى المنطقة، بالإضافة إلى التوصل إلى معاهدة سلام بين العرب واليهود وتسوية مشكلة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ودخول مصر الأحلاف العسكرية الغربية، ولذلك فقد إنتهز دالاس Dulles وزير الخارجية الأمريكية مشروع السد العالى كوسيلة لزيادة النفوذ الأمريكى وتصعيد الصراع بين الشرق والغرب لصالح الولايات المتحدة[٣]

---

[١] دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٦٥٥، ملف ٢/٧/٢٠١ جـ١ مذكرة بشأن المحادثة الفرنسية المصرية ، ١٦ ديسمبر ١٩٥٤ .

[2] Campbell ,John ,Defense of the Middle East Problems of American Policy ,A.Praeger , New York , 1960 , P. 68 .

[3] Burns William: op.cit . P. 36 .

ومن أجل هذا فقد أرسل دالاس خلال المراحل الأولى من مناقشات السد العالى روبرت أندرسون المليونير الأمريكى، كمبعوث له إلى منطقة الشرق الأوسط، كى يقنع عبد الناصر وبن جوريون باحتمالات الوصول إلى تسوية[١] ووصل أندرسون إلى مصر ٨ ديسمبر ١٩٥٥، فى نفس الوقت الذى وصلت فيه البعثة المصرية برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسونى إلى واشنطن، للتفاوض حول تمويل السد العالى، وأجتمع اندرسون بالرئيس عبد الناصر ،فقد بدت له العلاقة بين تمويل السد العالى والصلح مع إسرائيل مباشرة وبطريقة فجه وفشلت مهمة اندرسون، ولكن لم تتراجع الولايات المتحدة عن فكرة تمويل السد العالى[٢] وشاركتها بريطانيا وفرنسا فى الرأى وذلك بإشراك البنك الدولى فى التمويل، وتضامنت فى ذلك الوقت شركات بريطانية وفرنسية فى اتحاد مؤقت لتنفيذ المشروع، وأعربت حكوماتيهما عن مساندة شركاتها المتعاقدة بعون مالى والمساعدة فى مواجهة الأخطار، وتضامنت الولايات المتحدة وبريطانيا اكثر من فرنسا، لتمويل السد العالى فيذكر إيدن فى مذكراته: " تم وضع خطة تتضمن إسهامنا جمعيا فى هذا المشروع وكانت الخطة على الرغم من تكاليفها عملية وقابلة للتنفيذ[٣]

وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٥٥ قام البنك الدولى وكذا كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بإعلان انهم سيعملون على توفير قيمة النقد الأجنبى اللازم للمشروع فى مرحلة الأولى من التنفيذ، كما أعلنوا أنهم يضمنون أيضا المساعدة فى تمويل فى المراحل الأخرى، لإتمام تنفيذه وتقدمت الولايات المتحدة بمنحة مالية قدرها عشرون مليوناً من الجنيهات، وكذا بريطانيا بمنحة مقدارها خمسة ملايين من الجنيهات، وقد كان على مصر أن تقوم بتوفير النقد المحلى اللازم لتكمله تمويل المشروع[٤]

وكان السبب الذى جعل بريطانيا وأمريكا وفرنسا تتحمس لدراسة تمويل السد العالى هو إعلان السفير السوفيتى بالقاهرة دانيال سولود Daniel Solod فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٦ استعداد بلاده لتمويل مشروع السد العالى[٥]

---

(١) صلاح نصر: مذكرات ثورة ٢٣ يوليو، بين المسير والمصير، جـ١ الأصول، مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، مايو ١٩٨٦، ص ٢٥٤.

(٢) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٣٨٩ – ٣٩٠.

(٣) مذكرات إيدن: القسم الثانى، ترجمة خيري حماد، بيروت ١٩٦٠، ص ٢٢٨، جورج فوشيه: جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ،بيروت ط١، ١٩٦١، ص ٢٧٧.

(٤) عبد اللطيف البغدادى: مذكرات، جـ١، ص ٣١٣.

(٥) طاهر ابو فاشا: مرجع سابق، ص ص ٦٣– ٦٤.

Burns , william , op. Cit, p 43 .

ويبدو أن إيدن كان يرى بأن الدعم الأمريكى البريطانى لمشروع السد العالى ضروريا، أولا لأنه يمنع السوفيت من تقويه مركزهم فى مصر، وتوسيع نفوذهم فى أفريقيا، وثانيا: لأنه يضع ناصر تحت تجربة التعاون مع الغرب فى الشرق الأوسط، ولذلك كان يكرر على مسمع انطونى ناتنج – وزير الدولة للشئون الخارجية فى وزارته– قوله "بأى ثمن يا عزيزى انطونى يجب أن نبعد الدب الروسى عن وادى النيل[١]

وخشيت فرنسا من التعاون الأمريكي البريطاني في مسألة السد العالي، وخصوصا وأنها كانت تشعر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأن الخطوط الأساسية للسياسية الأمريكية والبريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ،هى إبعاد فرنسا عن تلك المنطقة، وكان لذلك أثره في اهتمام فرنسا بدعم مشروع التمويل، ولذلك فقد وعدت بأن تقدم مساعدة لتمويل السد العالى على غرار بريطانيا والولايات المتحدة، وذلك فى حديث جرى بين مسيو ماسيجلي– سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية – وسفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، حيث أكد الأول بأنه : "يعلم أن رئيس الجمهورية المصرية يود أن يرى فرنسا تتقدم بمنحة لمشروع السد العالى على غرار المنحة الأمريكية والبريطانية... إننا ندرس هذا باهتمام فإن اعترضتنا صعوبات تمنع المنحة الظاهرة فسنجد السبيل للمساعدة فى شكل أخر له نفس النتيجة[٢]

وفى نفس الوقت تقدمت فرنسا بمذكرة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تطالب فيها الدولتين أن تكون فرنسا على علم وصلة بكل ما يدور حول السد العالى من محادثات وما يتخذ بشأنه من قرارات[٣]

وفى ذات الوقت كان مدير البنك الدولى يوجين بلاك Black مشغولاً منذ أبريل ١٩٥٣ ،بدراسة مشروع السد العالى ،وقدم تقريراً للرئيس إيزنهاور فى أبريل ١٩٥٣ أقترح فيه بأن تكون مساعدة الولايات المتحدة لمشروع السد العالى جزءاً من صفقة شاملة، من خلالها تقدم الحكومة الأمريكية تمويلها لمشروع السد العالى، مقابل التعاون المصرى فى مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط وحل الصراع العربى الإسرائيلى وقد أعجب إيزنهاور و

---

(١) وثائق ندوة السويس الدولية: معركة السويس ثلاثون عاما ، جـ١ ،١٩٨٩ ، دار الشروق ، ص٢١.

(٢) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٦٥٥ ، ملف ١/٧/٢٠١ جـ٥ ، مذكرة رقم ٨ "سرى للغاية" ، بشأن مقابلة سفير مصر بباريس لمسيو ماسيجلى سكرتير عام وزارة الخارجية الفرنسية ، باريس ٢٤ يناير، ١٩٥٦ من سفير مصر بباريس لوكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم للشئون السياسية.

(٣) نفس المصدر ، نفس المحفظة ، ملف ٢/٧/٢٠١ ط١، مذكرة رقم ١٣ "سرى جدا" من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، لوكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم للشئون السياسية، بشأن الحديث الذى تم بين السفير المصرى، وسكرتير عام وزارة الخارجية المصرية، وذلك بشأن مذكرة فرنسا لإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية باريس ٢٨ يناير ١٩٥٦.

وزير خارجيته برجاحة عقل مستر بلاك[1] ومن أجل ذلك ذهب بلاك لزيـارة عبد النـاصر ومناقشته فى قيمة القرض وشروطه - فى فبراير ١٩٥٦- وكان البنك يطالب بأحقيته فى مراقبة الميزانية المصرية متعللاً بضرورة اطمئنان البنك على استقرار الاقتصاد المصرى[2] ورفضت الحكومة المصرية مثل هذه الشروط فقرض البنك كان مقيداً بقيود مباشرة تتصل باستراتيجية الدول الغربية وسياستها فى الشرق الأوسط[3]

ونلاحظ أنه كلما تقدمت بريطانيا ولولايات المتحدة خطوة فى مشروع السـد العـالى تذمرت فرنسا من عدم إشراكها فى تلك الخطوة، فلقد كان هناك عامل ارتبـاط قـوى بين التوتر الفرنسى البريطاني والأمريكي، وتقدم مساعى الدولتين نحو مشروع السـد العـالى، ويؤكد ذلك أن فرنسا نصحت الولايات المتحدة وبريطانيا ،بعدم إقامة العراقيل فى سبيل تنفيذ مشروع السد العالى، وتمسكت باشتراكها فيه، وفى ذات الوقت طالبت بريطانيا والولايـات المتحدة بأن لا تصدر سياسية فى الشرق الأوسط، إلا وأن تكون مصر موافقة عليـها، وإلا كان الأمر عبثا، وأن الولايات المتحدة وبريطانيا لن تستطيع تنفيذ سياسية دائمة فى الشـرق الأوسط دون اشتراك مصر فيها[4]

وفى ٢٠ يونية ١٩٥٦ زار بلاك القاهرة مـرة أخـرى لاسـتكمال محادثاتـه مـع عبدالناصر، وعند عودته للولايات المتحدة الأمريكية، أرسل مذكرة بتاريخ ٩ يوليـو ١٩٥٦ لوزارة المالية المصرية، أكد فيها عزم البنك على تمويـل المشـروع، واتخـاذ الخطـوات النهائية لتنفيذه، وأكد على سلامة الاقتصاد المصرى وقدرته على الوفاء بالتزاماتـه نحـو القروض التى قد تحتاج إليه مصر، للتمويل الخارجى لمشروع العالى، وقدرتـها علـى تدبير التمويل الداخلى اللازم للمشروع[5]

وفي ذات الوقت كان أحمد حسين سفير مصر بواشنطن، فى زيـارة للتشـاور فـى القاهرة، وألح على الرئيس جمال عبد الناصر، أن يقبل الشروط الأمريكيـة لتمويـل السـد العالي، وكان رد حمال عبد الناصر بأن الولايات المتحدة لن تشترك في تمويل المشروع[6]

---

(١) رضا أحمد شحاته: تطور السياسية الأمريكية، مرجع سابق ، ص٤٠٣

Burns , william: op .cit,p.42

(٢) عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، جـ١، مرجع سابق ص ص ٣١٣- ٣١٤ .

(٣) ارسكين تشيلدرز: الطريق للسويس، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٤) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٦٥٥ ، ملف ١/٧/٢٠١ جـ٥، مذكـرة رقم ١٨ سرى بشأن الأحزاب الفرنسية وموقفها بالنسبة للمشاكل الدولية وشمال أفريقيا.

(٥) طاهر ابو فاشا: قضية السد العالى، مرجع سابق ،ص ص ١٠٢ – ١٠٣.

Litlle ,Tom:High Dam at Aswan .Methuen &Co.,London ,first Published 1965 ,PP 45

(٦) محمد حسين هيكل: ملفات السويس ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤٨ – ٤٤٩.

أن هذا الإصرار من جانب عبد الناصر من أن أمريكا لن تمول السد العـالى يجعلنـا نتساءل ما الذى جعل عبد الناصر متأكداً من أمريكا لن تمول السد العالى؟ وهل كـان عبـد الناصر يدرك أن أمريكا ستسحب عرضها؟

الواقع أن هناك معطيات أساسية تجعل عبد الناصر يصر على عدم تمويل أمريكا للسد العالى. فقد رفضت مصر الانضمام إلى الأحلاف العسكرية وحاربت حلف بغداد، بالإضافة إلى رفض مصر الصلح مع إسرائيل، إضافة إلى ذلك فأن سياسية عبد الناصر المتجه إلى الحياد الايجابى، وهو ما كان يزعج مستر دالاس.

وسافر أحمد حسين لواشنطن وطلب موعداً عاجلاً مع جون فوسـتر دالاس، وتحـدد الموعد فى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٩ يوليو، ورد دالاس بـأن الولايـات المتحدة غيرت رأيها فى موضوع السد العالى، وأنها الأن تعتذر عـن المضـى فـى أيـه مفاوضات تتعلق بتمويل المشروع[١]

وعندما حاول أحمد حسين أن يساومه بقوله بأن الولايات المتحدة إذا لم تقدم علـى تمويل المشروع، فسيقوم الاتحاد السوفيتى بالتمويل رد عليه دالاس بأن الولايات المتحدة لا تخضع لمثل ذلك الابتزاز التهديدى وأن عرضنا للتمويل قد سحب[٢]

وفى تلك الليلة سجل دالاس فى أوراقه الخاصة: "لقد كنت أرثى للسفير المصرى، كان المسكين وكأنه تلقى ضربة حجر كبير فوق رأسه، ولكننى سعيد باتخاذ هذا القرار وإعلانـه لقد توصلت إلى ضرورة إعلان قرارنا بسرعة، فقد كنت قد اطلعت علـى تصريـح للسـفير المصرى بأن حكومته قبلت كل شروطنا وكان لا بد أن نسبق قبل أن يتمكنوا من إحراجنا... أن ناصر كان مجتمعاً فى بريونى مع نهرو وكان هؤلاء ينادون بما يسمونه عدم الانحيـاز، ويملئون الدنيا طنينا، وكان مناسبا أن نضرب رأس جمال عبد الناصر بهذا الحجر ونكسـره حتى يفيق، ويفيق معه نهرو وتيتو[٣]

ولكن ما هى الأسباب التى جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تسحب تمويل مشـروع السد العالى؟

الواقع أن هناك أراء متعددة حول الذرائع التى دفعـت الولايـات المتحـدة لسـحب التمويل منها غضب مستر دالاس من اعتراف عبد الناصر بـالصين الشـعبية فـى يونيـو

---

(١) محمد حسنين هيكل: نحن وأمريكا ،دار العصر الحديث،١٩٦٧،ص ص ١١٥-١١٦.

(٢) نفس المرجع: ص ١٥٠

(3) Murphy ,Robert :Diplomat Among Warriors Doubleday &Company,Inc.Garden City New,

١٩٥٦[١] معارضة وزير الخزانة الأمريكية مستر جورج همفرى George Humphery الوثيق الصلة بالرئيس الأمريكى إيزنهارو، وكانت معارضة همفرى لمشروع السد العالى، ذات أثر قوى على الرئيس ايزنهاور[٢] بالإضافة إلى وجود فئة قوية من أعضاء الكونجرس الأمريكى خصوصا من الصهيونيين الذين يمارسون ضغطهم لاستمرار ناصر فى إغلاقه لقناة السويس أمام السفن الإسرائيلية وكانت الانتخابات الأمريكية على الأبواب وكانت الإدارة الأمريكية تقدر بشكل تام الأصوات اليهودية فى الانتخابات[٣] ولذلك وقف رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى، يعارض اشتراك الولايات المتحدة، فى قبول المشروع بحجة أنه ليس من الحكمة مساعدة أحد الطرفين المتحاربين مصر وإسرائيل فى منطقة نزاع لا يوجد فيها ضمان لإقرار السلام[٤] كما وقع دالاس تحت ضغط عنيف من أعضاء الكونجرس الجنوبيين الذين رأوا أنه لو تم بناء السد العالى فإن مصر ستتمكن من زراعة ملايين من الأفدنة قطنا وهو ما يكفى لإغراق الأسواق العالمية، وهو ما يعرض شراء القطن من الولايات الجنوبية بالخراب[٥]

كما يذكر جورج فوشيه أن دالاس قد وقع تحت تأثير بينو- وزير الخارجية الفرنسي - عند زيارته فى يونيو ١٩٥٦، حيث صرح بينو بعد عدوته من واشنطن قائلا: "لقد أفهمت دالاس حقيقة عبد الناصر " والمرجح، كما كتب جان لا كور، أن بينو قد عمل مع البريطانيين لإبطال قرض البنك الدولى إلى مصر ،ولكن ربما تكون جهود بينو فى واشنطن وراء الإسراع فى اتخاذ قرار سحب عرض التمويل الأمريكى، وقد تأكد لدى الحكومة المصرية على حد تعبر جورج فوشيه بأن وزير الخارجية الأمريكي قد وقع تحت تأثير الضغوط الفرنسية والبريطانية والصهيونية[٦]

ورغم وجاهة هذه الآراء إلا أن السياسية الخارجية الأمريكية، تسير وفق المصالح الأمريكية، وليس وفق ضغوط حلفائها البريطانيين أو الفرنسيين، ولذلك فأنى استبعد أن يكون هناك استجابة من دالاس للضغوط البريطانية أو الفرنسية، ولكن فى ذات الوقت لا أستبعد وجود هذه الضغوط.

---

(١) توماس أ. برسون: العلاقات الدبلوماسية مع الشرق الأوسط من ١٧٨٤- ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس،دمشق، ط١، ١٩٨٥، ص٤٦٥- ٤٦٦.

(2) Burns , William :op. Cit P.46

(3) Mousa, Suwwan : The Suiz Crisis of 1956, Al - Karmel Auman Jordan 1989, P.41, Giniewski, Paul, L, Egypt A.t. elle .Le Droit de Controler Le Golfe d, Akaba, La Politique Etrangere No.,5 .1955 PP 565, 602.

(٤) طاهر أبو فاشا : مرجع سابق، ص ص ٩٤- ٩٥.

(5) John, Paul The Suiz War, New York, 1957.PP. 2-3.

(٦) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء، مرجع سابق ،ص ص ٢١٢ – ٢١٤.

ولكن هل كان دالاس يدرك أنه برفضه تمويل مشروع السد العالى يؤدى إلى تأميم القناة؟ الواقع أن الأجابة على هذا السؤال تحدد إلى أى مدى دفعت الولايات المتحدة الأمريكية الغرب ومصر إلى أزمة السويس.

الواقع أن دالاس قد أستشار سفير فرنسا بواشنطن كوف دى مورفيل Couve de Murville فى المسألة، وعارض مورفيل هذا الأجراء، وذكر لدالاس أن رفض التمويل يعنى رد فعل خطير، وأنه يعرف الرئيس عبد الناصر، وأن أكثر النتائج احتمالاً هى استيلاء مصر على قناة السويس[١] وحذر دالاس بقوله: "عالجوا الموقف بحذر لأنى أعرف أن أرفض تقديم القروض يترتب عليه تأميم شركة قناة السويس فإني أعرف ماذا سيكون عليه رد الفعل لدى عبد الناصر، من خلال خبرتى كسفير لفرنسا فى القاهرة لعدة أعوام مضت[٢] كما توقع سفير فرنسا بالقاهرة الكونت أرمان دى شايلا بالضربة التى من الممكن أن يرد بها عبد الناصر على دالاس، ومع ذلك فالراجح أنه لم يكن متأكداً من صدق حدسه فهو لم يخطر شركة قناة السويس، سواء فى مقرها الرسمى فى الإسماعيلية، أو فى مركزها فى القاهرة، وقد اكتفى السفير الفرنسى بأن بعث بصورة لما يمكن أن يفعله جمال عبدالناصر، فى برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، ووصلت البرقية، وجرى حل شفرتها بعد أن كان جمال عبدالناصر قد أعلن فعلا تأميم شركة قناة السويس، وأشر كريستيان بينو على التقرير بكلمتين كتب فيها" متأخر جداً Trop tard [٣]

ولكن قبل أن تصدر أمريكا قرارها بسحب عرض تمويل السد العالى، كان عبدالناصر قد أعد عدته لتأميم القناة[*] فقد ناقش عبد الناصر قضية التأميم ثم طلب تأجيلها حتى ينتهى من إخراج الإنجليز من مصر وحدد موعداً لذلك عام ١٩٦٠[٤] ثم كلف مجموعة من الخبراء القانونيين على رأسهم الدكتور حلمى بهجت بدوى، بأن يعد له دراسة قانونية عن إمكانية

---

(١) صلاح بسيونى : ، مرجع سابق ، ص ٢٨.

(٢) عبد الرءوف أحمد عمرو : مرجع سابق، هامش ص ٣٧٣.

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٤٦٦.

(*) كان تأميم قناة السويس أحد المطالب الأساسية فى برنامج الحزب الشيوعى المصرى منذ عام ١٩٢١، لمزيد من التفاصيل أنظر، شهدى عطية الشافعى : الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢- ١٩٥٦ ، ط١، ١٩٥٧ ، ص ٤٣.

(٤) عبد الله أمام : حكايات عبد الناصر ، دار الشعب ١٩٧١ ، ص ٩٠.

تأميم قناة السويس وفرغ الخبراء القانونيون من دراستهم وقدموها لعبد الناصر، الذى عكف بدوره على دراستها ثم أودعها أحد أدراج مكتبة فى انتظار إشارة الأيام بالتنفيذ، وعندما فعلت أمريكا فعلتها وجدها فرصة لا تعوض[١] للحصول على الاستقلال الاقتصادى كما حصل على الاستقلال السياسي[٢] ولكى يستطيع الحصول على التمويل اللازم لمشروع السد العالى.

وقبل أن يصدر جمال عبد الناصر قرارة بالتأميم درس الموقف جيداً، من احتمالات استخدام القوة تجاه مصر، وبني ناصر تقديره على أن الولايات المتحدة لن تقدم على تدخل عسكرى لان ذلك بالنسبة لها إفلاس سياسي أمام دولة صغيرة كمصر، وفرنسا لا تستطيع أن تتدخل بمفردها فهى مشغولة بحرب الجزائر ،ووضعها العالمى بعد هزيمتها فى الهند الصينية، وإسرائيل قد تفكر فى التدخل، ولكنها لا تستطيع اتخاذ تأميم قناة السويس ذريعة لشن الحرب، والطرف الذى خشى عبد الناصر من تدخله كان بريطانيا[٣]

ومن الواضح أن تقدير عبد الناصر للموقف بنى على أساس حسن نية الغرب، ولم يفترض للحظة سوء نية الغرب، فإسرائيل على سبيل المثال من الممكن أن تخلق ذريعة للتدخل، بعيدة كل البعد عن التأميم، بل ومن الممكن أن تستخدم التأميم فى حد ذاته كذريعة.

وكانت استراتيجية عبد الناصر أن يكسب الوقت، حتى تهدأ الأزمة ويتعود العالم على التأميم[٤] وبالتالى تقل فرص التدخل العسكرى، وهي عكس استراتيجية الغرب فى تعامله مع الأزمة، وهو كسب الوقت للاستعداد للحرب.

وهذا التقدير لا يدل بطبيعة الحال على قصر النظر السياسى لعبد الناصر، وبالمقابل بعد النظر السياسى للدول الغربية، وإنما يدل فى التحليل الأخير، على عدم الخبرة الدبلوماسية والسياسية لعبد الناصر، ولان عبد الناصر كان أستاذ فى الاستراتيجية والتاريخ العسكرى في الكلية الحربية، فقد تعامل مع المسألة على هذا الأساس، ولم يفكر في البدائل المختلفة للموقف، كما فكر فيها سياسيو الغرب الذين يملكون على عكسه خبرة دبلوماسية وسياسية كبيرة.

---

[١] حلمى سلام : أنا وثوار يوليو ،دار ثابت، القاهرة ، ط٢، نوفمبر ١٩٨٦، ص ٧٤

[2] Mabro, Robert: The Egyptian Economy 1952 - 1972, Oxford Univ - Press 1971, P. 126.

[٣] محمد حسنين هيكل : قصة السويس أخر المعارك في عصر العمالقة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٢، ١٩٨٢،ص ١٢٣
البغدادى : مذكرات ، جـ١، ص ص ٣١٩ -٣٢٠.

[٤] محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٤٦١.

ودون الدخول فى التفاصيل الكثيرة التى تزخر بها المراجع المختلفة، حول الاستعدادات والمناقشات المختلفة التى أجراها عبد الناصر لتأميم قناة السويس، فقد اختار يوم ٢٦ يوليو، ١٩٥٦ موعداً لإعلان تأميم شركة قناة السويس وهو ذكرى اليوم الذى رحل فيه الملك فاروق عن مصر ،وقد أصبحت العادة منذ عام ١٩٥٣، أن يوجه رئيس الجمهورية خطاباً من شرفة مبنى البورصة فى ميدان المنشية بالإسكندرية ،وتم الاتفاق على أنه عندما يصل الرئيس فى خطابه إلى اسم دى لسبس يقوم المهندس محمود يونس- الذى رأس بعد ذلك هيئة قناة السويس المصرية - بقيادة جماعته المتواجدة فى الإسماعيلية(*) للاستيلاء على مقر الشركة وإدارة القناة(١)

وصحب قرار التأميم، اقتراح لتعويض المساهمين القدامى لشركة قناة السويس، على أساس سعر السهم فى بورصة باريس فى اليوم السابق للتأميم(٢) كما تعهدت الحكومة المصرية بالالتزام بمعاهدة ١٨٨٨(*)

التي تنص علي حرية الملاحة فى القناة (٣) وحين علمت واشنطن بأنباء التأميم كان دالاس فى بيرو يشهد تنصيب رئيس جديد للجمهورية، ورأت وزارة الخارجية الأمريكية، أنها لا تعتبر تأميم القناة أمراً يستلزم استخدام القوة، وأخبرت السفيرين الفرنسى والبريطانى بذلك، وأرسل إيزنهاور روبرت مورفي وكيل وزارة الخارجية إلى لندن لكى ينصح بعدم اللجوء للقوة، وقد وصل مورفى لندن فى ٢٨ يوليو ١٩٥٦(٤)

وبعد التأميم بيومين فقط، أرسل أيدن رسالة سرية لإيزنهاور يخبره بأنه قرر أن الطريقة الوحيدة لتحطيم ناصر هي استخدام القوة دون تأجيل ودون محاولة للمناقشة "(٥) وكان رد إيزنهاور "أن إمكانية اللجوء للقوة فى النهاية يمكن أن يصبح ضرورياً من أجل حماية الحقوق الدولية"(٦)

(*) تألفت لجنة للاشراف على شركة قناة السويس من دكتور حلمى بهجت بدوى رئيساً، والمهندس محمود يونس نائباً للرئيس، وعضو منتدب بالهيئة بالإضافة ،إلى الدكتور محمود الحفناوى وآخرون،نظر لمزيد من التفاصيل: ميشال سليمان القناة لمصر، بيروت، د ت هامش ص ٩٧ .

(١) دكتور محمود فوزى: حرب السويس ١٩٥٦ ، ترجمة د. مختار الجمال ،دار الشروق، ط١، ١٩٨٧ ، ص١١.

Garret,Sean:TheSuez Canal ,Harrap World History Programm, London 1974, P. 30.

(2) The ecoomic of the Suez canal . Middle East Journal, Vol 4, No2 ,Spring 1960 , P.139 .

(*) نص الاتفاقية أنظر د. راشد البراوى: مجموعة الوثائق السياسية، جـ١ المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، ط١ ١٩٥٢، مكتبة النهضة المصرية ، ص ص ٨٢- ٨٥.

(٣) مجموعة من كبار الكتاب السوفيت: السياسية الخارجية السوفيتية من عامى ١٩٥٥-١٩٦٥ ، تعريب وتعليق خيرى حماد ، دار الكتاب العربى للطبع والنشر ١٩٦٨ ، ص ١٢٥.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ، مرجع سابق ، ص ١٢٦.

(5) Nutting, Antnony, No End of Lesson, the Story of Suez, Constable, London 1967, PP. 48 49.

(6) Carlton, David: Britain and the Suez Crisis, Bazil Blackwell, Oxford, NewYork, Frist Published ,1968, PP. 114 – 115.

وكان قرار التأميم صدمة عنيفة للرأى العام الفرنسى، حيث وصفها أحد الكتاب الفرنسيين أنها وقعت علينا كالصاعقة[١] وخاصة على المساهمين فى الشركة، حيث كان القرار شديد المساس بمصالحهم، فإذا أخذنا فى الإعتبار أن جانباً كبيراً من هؤلاء ومن يرتبط بهم من رجال البنوك ينتمى إلى الجماعة اليهودية الفرنسية، لأدركنا كيف كان من المتوقع أن يستثمر هؤلاء مناخ الكراهية للنظام الناصرى، الذى كان مخيماً على فرنسا آنذاك، وذلك للتأثير على الحكومة الفرنسية حتى تتورط فى عمل عسكرى ضد مصر[٢] يحققون من جرائه هدفاً مزدوجاً، وهو إسقاط النظام الناصرى، وتأمين الدولة اليهودية بالإضافة إلى أن الخارجية الفرنسية كانت ترغب هى الأخرى فى العمل العسكرى لإعادة الحقوق الفرنسية على قناة السويس، وتغير النظام القائم فى مصر، حتى تتوقف المساعدات المصرية لشعب الجزائر[٣] بالإضافة إلى أن لقناة السويس أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لفرنسا، وخاصة فى المجالات التجارية والاقتصادية لدولة بحرية مثل فرنسا، خاصة وأن البترول كان يمثل عصب الحياة بالنسبة للاقتصاد الفرنسى، حيث ينقل ٤٨% من تمويل فرنسا من البترول عن طريق قناة السويس[٤]

ولذلك فقد مثل التأميم خطراً على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، ومما كان يزيد من سوء الأمر أن الطريق البحرى البديل لقناة السويس، وهو طريق رأس الرجاء الصالح، كان أطول من حيث المسافة، وأكبر كثيراً فى تكاليفه من القناة، كما كان يتطلب تشغيل أعداد إضافية من ناقلات البترول التى لم تكن متاحة لفرنسا فى ذلك الوقت[٥] بالإضافة أيضا إلى أن قناة السويس كانت كل ما يهم فرنسا فى مصر[٦]

وأما بالنسبة لموقف شركة قناة السويس من التأميم فيذكر جورج بيكو George Picot مدير الشركة، أنه لم يتوقع ضربة عبد الناصر بتأميم القناة، بل على العكس كان يضع خططاً للسنوات العشر القادمة، تهدف إلى تهيئة القناة لزيادة عدد السفن وأحجامها، ومنع تحويل ناقلات البترول إلى رأس الرجاء الصالح بكل وسيلة ممكنة[٧] ويقول بيكو أنه فى يوم ٢٦

---

[1] Herfort, Paul : Gamal Abdel Nasser et Conseil de la Revolution Egyptienne L, anee Politique et Economique, Aout - Oct. 1956 PP. 384 - 390.

(٢) نيفين عبد المنعم مسعد:الصهيونية والقوي الضاغطة في فرنسا،رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،١٩٨٣،ص٢٧٠

[3] Trukhanovrky, Anthony, Eden, Progress PublishesrsMoscow, 1974,P.327.

[4] Moussa, suwan, The Suez Crisis : op.cic , P.54

(٥) ثناء فؤاد عبد الله: مصدر، ص ص ٥١-٥٢

(٦) محمد الثابت : مصر ما قبل ثورة يوليو من أسرار السياسة والسياسيين ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ص٣١٢ .

(٧) فطين أحمد فريد : الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس حتى وقوع العدوان الثلاثى ، ٢٦ يوليو – ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩، ص ١١٧.

يوليو راح فى النوم ليلاً عندما أيقظه رنين تليفون من أحد موظفى الشركة فى لندن، وفى بادئ الأمر فاجأة الخبر الذى سمعة، لدرجة أنه تساءل هل الأمر سوء تفاهم أو خدعة ،وسرعان مازالت شكوكه عندما تلقى مكالمة تليفونية من السفير الفرنسى فى لندن جان شوفيل يؤكد أنباء التأميم التى تلقاها لتوه رسميا(١)

وعلى الرغم من المخابرات الفرنسية كانت تعلم أن ناصر سيؤمم قناة السويس قبل التأميم بأسبوعين(٢) إلا أن بينو يدعى فى مذكراته أن وقع التأميم كان مفاجأة كبيرة له(٣) فلابد أن تكون المخابرات الفرنسية قد أطلعت الخارجية الفرنسية على ما ينوى ناصر عمله بالنسبة لقناة السويس وخصوصاً وان لقناة السويس أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا.

وفى ٢٧ يوليو ١٩٥٦ طلب وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى، وأبلغه احتجاج الحكومة الفرنسية على قرار التأميم، وقرأ أمام السفير الاحتجاجات دون أن يسمع له بالجلوس، وقال بينو أن جمال عبد الناصر لم يكتفى بعدم الوفاء بوعده لفرنسا بعدم التدخل فى قضية الجزائر، فجاء يغتصب قناة السويس، وأذاع سفير مصر بباريس، بياناً فى الصحف، وصف فيه كلام الوزير بأنه غير معقول ويستحيل السماح به وأنه سيبلغه إلى الحكومة المصرية، ويعتقد أنها ستعيد النظر فى علاقات البلدين، وأنه رفض تسلم الاحتجاج واستنكر اللهجة العنيفة التى خوطب بها.

ورد جمال عبد الناصر على احتجاج وزير الخارجية الفرنسي، فى خطاب بالإسكندرية فى٢٨ يوليو وقد جاء فى هذا الخطاب "سأترك فرنسا وإهانتها وقلة حيائها، حدث أمس أن وزير خارجية فرنسا قل حياءه على السفير المصرى فى باريس سأترك هذا الكلام كله لمجاهدة الجزائر لكى يلقنونه درس فى الأدب"(٤)

وكانت باريس تتابع أخبار لندن باهتمام وبشئ من الدهشة أنها تقدر دعوة السفير الفرنسى بلندن إلى دوانتج ستريت ليشترك فى المناقشات الأولى، ولكنها تخشى تكوين جبهة إنجلو أمريكية، تطلب منها الانضمام إليها كشريك أقل سلطاناً، أن الحكومة الفرنسية تريد أن تسير إلى نهاية الشوط ،وترى أنه يمكنها أن تجر معها إسرائيل، ولذلك أتصل موليه رئيس الوزراء الفرنسى – فى الحادية عشرة من صباح يوم ٢٧ يوليو– بايدن وأكد

---

(١) محمود فوزى : مرجع سابق، ص ص ٥٠-٥١.

(2) Bar- Zohar ,Michel,Suez , op.cit. P. 130.

(3) Pineau ,Christain , op.cit. P. 71 .

(٤) فطين أحمد فريد ، مصدر سابق ص ١٨٨

له رغبة فرنسا فى الاشتراك فى الهجوم الذى يعتزم إيدن أن يشنه على مصر، وعرض عليه اشتراك إسرائيل أيضا وقبل إيدن مساعدة فرنسا، ولكنه رفض بشدة اشتراك إسرائيل فى الخطة، وتم الاتفاق على أن يسافر إلى لندن لإجراء محادثات ثلاثية مع سلوين لويد ومبعوث أمريكى من المفترض أن يكون دالاس[١]

كما أعرب السفير الفرنسى بلندن مسيو شوفي Chauvel – إجتماع فى نفس اليوم ضم القائم بالأعمال الأمريكية ووزير الخارجية البريطانية سلوين لويد Selwyn Lioyed عن موقف حكومته على النحو التالى – أن فرنسا قد احتجت على القرار المصرى وتريد أن تعرف ماذا ستفعله المملكة المتحدة، بالنسبة لتجميد الأرصدة الإسترلينية لمصر، وأن فرنسا تتخذ الإجراءات لحماية مواطنيها ومصالحهم فى شركة القناة، وأنها تريد شحن طائرات عسكرية إلى إسرائيل وتسأل عن وجهات النظر البريطانية فيما يتصل باحتمال إتخاذ عمل عسكرى ضد مصر[٢]

وتلقى دالاس فى مساء يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٦ تقريراً من دوجلاس ديلون Dugllas السفير الأمريكى بفرنسا، يوضح فيه مدى رد الفعل الفرنسي إزاء قرار التأميم، وأشار كذلك إلى موقف كريستيان بينو الذى أعلن أن ما فعله عبد الناصر لا يقل عما فعله هتلر من أعمال أدت فى النهاية إلى إشعال الحرب العالمية الثانية، ونصح بينو الغرب أن يتحدوا لمواجهة هذا الموقف، وإلا وجد الغرب نفسه لا يعتمد إلا على حسن نوايا العرب " وكان بينو فى طريقه إلى لندن لبحث العمل السريع الواجب على فرنسا وبريطانيا اتخاذه[٣]

وقررت الحكومة الفرنسية اتخاذ موقف صلب، نظراً لما تشعر به من تأييد من جانب قطاع كبير من الرأى العام ومن الصحافة[٤] ومن العسكريين بصفة خاصة المؤيدين لإسرائيل والذين كانوا يقولون عن إسرائيل "أنها أخر مستعمرة لنا" ولكن اغلب الفرنسيين يرون أن الأمر لا يتعلق بمغامرة للدفاع عن القناة أو لحماية دولة إسرائيل التى لا تهم إلا قلة منهم ولكنها تمثل أقصر طريق لإنهاء حرب الجزائر، فكثيراً ما تردد على أسماعهم أن البند الأول للثورة الجزائر هو ناصر "ذلك الذئب الكبير" وأنه ما إن يقْضى عليه حتى تنتهى الثورة بلمسة سحرية[٥]

---

(١) هنرى أزو ، مرجع سابق ، ص ١٤٩.
(٢) رضا أحمد شحاته : الدبلوماسية المصرية والصراع الدولى حول قناة السويس ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٩.
(٣) عبدالرءوف أحمد عمرو: مرجع سابق ، ص ٤٠٠.
(٤) نيفين عبد المنعم مسعد: مصدر سابق ، هامش ص ص ٢٨٠– ٢٨٢.
(٥) هنرى أزو: مرجع سابق ، ص ص ١٥٠– ١٥١.

وفى نفس الوقت أرسل إيزنهاور روبرت مورفى وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى لندن فى ٢٨ يوليو لمقابلة بينو ولويد- نظراً لتغيب دالاس عن واشنطن - وكانت المحادثات يشوبها شئ من الضيق مرجعه إلى أن مورفى لم يكن الرجل الذى كانوا ينتظرون من واشنطن وأن مجرد تغيب دالاس كان يبدو للمسئولين الفرنسيين دليلاً على موقف متحفظ من جانب الحكومة الأمريكية، وأكد لويد وبينو لمورفى استعداد حكومتهما للالتجاء للقوة إذا دعت الحاجة ويعلق مورفى على الاجتماع بقولة " لم ينتظر من وزيرى خارجية البلدين أى تأكيدات محددة ولكنهم كانوا مقتنعين بأن الولايات سوف تشترك فى مخططهم، لقد سألت أسئلة قليلة ولكنى كنت أغلب الوقت أستمع لهم، لقد كانت المحادثات مثبطة للهمة ولم يصل لعلمى أى شئ محدد[١]

واتخذت بريطانيا أول خطوة عدائية إزاء قرار التأميم، بأن جمدت بريطانيا منذ ٢٨ يوليو الأرصدة الإسترلينية المصرية ببريطانيا - ومقدارها ١١٢ مليون- ووضعت تحت الرقابة جميع رؤوس الأموال المصرية، وجمدت الولايات المتحدة أرصدة مصر وقيمتها ٦٠ مليون دولار كانت مصر قد جعلتها وديعة لديها لسداد ما تشتريه منها[٢] وحذت فرنسا حذوهما، ففى ٢٨ يوليو وافقت الجمعية الوطنية على الزيادة المطلوبة للنفقات العسكرية وفى ٢٩ يوليو أصدرت الحكومة الفرنسية أوامرها بتجميد أرصدة مصر وممتلكاتها[٣] وفى نفس اليوم ناقش بينو مع إيدن وعدد من الخبراء العسكريين الفرنسيين، العمل على اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر ووصل بينو إلى طريق مسدود مع إيدن أو على حد تعبير إيدن فقد كانت النتيجة لكلا الطرفين محبطة [٤]

وفى ذات الوقت كانت القنصليات البريطانية والفرنسية فى منطقة القتال (الإسماعيلية - السويس - بورسعيد) تقوم بأعمال مريبة تؤثر على سير الملاحة فى القناة بالإضافة إلى بث الكراهية للحكومة المصرية بين أعضاء الجالية الفرنسية ، بالإضافة إلى جمعها للمعلومات عن القناة وسير العمل فيها وهو أمر يهدد سلامة القنال، ولذلك أوصت إدارة غرب أوربا بالخارجية المصرية رداً على تجميد الأرصدة المصرية بالآتى :

١- النظر فى إغلاق القنصليات البريطانية والفرنسية الموجودة فى منطقة فى منطقة القناة مباشرة أو اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الإغلاق رداً على أى إجراء تال قد

---

(1) Murphy , Robert, op.cit , P. 379 .

(٢) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق ،ص ٢٦٦.

(٣) فطين أحمد فريد: مصدر سابق ، ص ١٨٩.

(4) Eden , Anthony , Full Circle ,London.1960 P.435 .

تتخذه الحكومة البريطانية والفرنسية ويثتثنى من ذلك القنصلية البريطانية بالإسماعلية التـى أنشئت فى عام ١٩٥٥ لأغراض تتعلق بتنفيذ معاهدة الجلاء.

٢- وجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية قامت بإغلاق القنصليات البريطانية فى أنحاء إيران كاجراء مضاد لموقف الحكومة البريطانية منها فى النزاع على تأميم شركة البـترول الأنجلو- إيرانية فى عام ١٩٥١.

٣- إذ أعتبر تنفيذ إغلاق القنصليات أجراء شديد، لا يتمشى مع السياسـية المتبعـة حاليا تقترح الإدارة لفت نظر الحكومة الإنجليزية والفرنسية إلى أن استمرار قناصل الدولتين فى القيام بنشاط مريب فى منطقة القناة – الأمر الذى قد يؤثر على سلامة الملاحة ستضطر الحكومة المصرية إلى النظر فى إغلاق القنصليات وأبعاد القناصل عن المنطقة[١]

وبطبيعة الحال لم تتخذ الحكومة المصرية مثل هـذا القـرار الخطـير خاصـة وأن استراتيجية عبدالناصر فى التعامل مع أزمة السويس كانت كسب الوقت لتفويـت أى عمـل عدوانى ضد مصر وهذا العمل يمكن أن يستفز بريطانيا وفرنسا، أو على الأقل تعتبره ذريعة للتدخل ضد مصر، بالإضافة إلى أن ناصر كان لا يود الاصطدام ببريطانيا وفرنسا فى ذلـك الوقت.

وفى نفس الوقت أذاعة الصحافة المصرية، أن رئيس مجلس إدارة قنـاة السـويس فرانسو شارل رو قد أخذ أجازة مفتوحة ،وكذلك اثنان من مساعديه وختمـت كـل مكـاتب الشركة بالقاهرة بالشمع الأحمر ووضعت مبانيها تحت حراسة عسكرية[٢]

وفي اجتماع بينو في لندن فى ٢٩ يوليو ١٩٥٦ القي باللوم علي الولايات المتحـدة فى أزمة السويس، والتى جاء قرار عبد الناصر بتأميم الشـركة نتيجـة مباشـرة لسـحب الولايات المتحدة لعرض تمويل السد العالى، وقال أن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحـدة لا تواجه مسألة قانونية، بلتواجه مشكلة سياسية، وأنه لم يكن من المتوقـع أن يلـتزم عبـد الناصر بقرار قانونى يصدر ضده فى القضية المطروحة، كما لم يلتزم من قبل بقرار سـابق من مجلس الأمن يحظر على مصر إلا تمنع مرور السفن الإسـرائيلية، وصـارح الولايـات

---

(١) دار الوثائق القومية :الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٣٨٦، ملف ٤٣/٩/٣٨ حـ٢ ،اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ،مذكرة من إدارة غرب أوربا بالخارجية المصرية بشأن القنصليات البريطانية والفرنسية فى منطقـة قنال السويس. القاهرة ، ٢٩ يوليه ١٩٥٦ .

(2) Le Figaro , Juillt 30 , 1956, P.3 .

المتحدة بأنها إذا لم تكن على استعداد للاشتراك فى العمل العسكرى، فإن فرنسا والمملكة المتحدة لابد أن تعد الخطة العسكرية وكشف لبريطانيا والولايات المتحدة، أن فرنسا تفكر فى احتلال منطقة قناة السويس، وأنه يتعين على الدول الثلاثة بعد الاجتماع الحالى، أن ترسل مذكرة مشتركة لعبد الناصر يتلوها عقد مؤتمر للدول المنتفعة بقناة السويس[١]

وأتضح أن ما اتفق عليه بينو في لندن، لا يتفق ورأى الجمعية الوطنية الفرنسية التى طالبت باتخاذ إجراء حاسم ضد مصر، وكانت قد بدأت تتساءل ،إذا لم يكن الزعماء الفرنسيون موليه وبينو وبورجس مونوري دعاه حرب كلا ميه فقط، وأنهم فى الطريق إلى شن حرب لفظية فحسب ،كما علق الصحفى جان فابيانى "أن أربعة أيام مضت ونحن لم نقم بغزو مصر" وعبر عضو مجلس الشيوخ مشيل دوبريه- المدافع المتحمس عن السيادة الفرنسة فى الجزائر -عن رأيه فى سياسية مولية - بينو - مونورى، فى كلمتين إذا يقول" تخاذل إجرامي"[٢]

وأرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرة إحتجاج إلى الحكومة المصرية فى ٣٠ يوليو ١٩٥٦ وقد استنكرت الدولتان قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس، وأن مثل هذا العمل يعد انتهاكاً خطيراً لحرية الملاحة فى مجرى مائى ذا أهمية دولية، ورفضت الحكومة المصرية المذكرة[٣]

ونتيجة لذلك استدعت فرنسا سفيرها بالقاهرة الكونت ارمان دى شايلا فى ٢ أغسطس ١٩٥٦، وطلبت منه الحضور إلى باريس فى أقرب وقت، للمساهمة فى وضع السياسية الفرنسية المراد اتباعها نحو مصر[٤] كما عقدت الحكومة الفرنسية اجتماعاً عاجلاً وافقت فيه بالإجماع على اتخاذ تدابير فعالة ضد مصر[٥]

وأعلن جمال عبد الناصر رداً علي ذلك أن القناة كانت دائماً ملكاً لمصر، وأن الشوكة كانت مكونة من كونتات فرنسيين ولوردات بريطانيين عاطلين، وأن مصر تحترم حرية الملاحة فى القناة، وأن مصر ترفض بشكل قاطع الأشراف الدولى على قناة السويس[٦] وهو ما كان يقترحه دالاس فى ذلك الوقت.

---

(١) رضا أحمد شحاته : الدبلوماسية المصرية والصراع الدولى ، مرجع سابق ، ص ص ٣١- ٣٢ .
(٢) هنرى أزو: مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ - ١٦٣.
(٣) عبد الرؤوف أحمد عمرو: ، مرجع سابق، ص ٤٠٤.
(4) Le Figaro, Jeudi :Aout 2 , 1956, P.3 .
(٥) الأهرام: الخميس ١٢ أغسطس ١٩٥٦، السنة ٨٢ ،العدد ٢٥٤٤٣، ص ١.
(6) Le figaro , Aout 3 , 1956 , No 3702 , P 3 .

وعلى الرغم من عدم ثقة فرنسا بالمساعدة الأمريكية فى الأزمة، إلا أنها من الناحية الشكلية، كانت تطالب دائما بالتضامن الغربى، ولكنها كانت تستبعد ذكر الولايات المتحدة عندما يكون الحديث عن عمل عسكرى ضد مصر، ففى ٣ أغسطس ١٩٥٦ خطب بينو أمام الجمعية الوطنية الفرنسية مستعرضاً العلاقات المصرية الفرنسية منذ الستة أشهر الماضية، ثم تحدث عن المؤتمر الذى سيعقد فى لندن يوم ١٦ أغسطس لبحث أزمة السويس، وقال أنه يجب إسناد الملاحة فى قناة السويس إلى هيئة دولية تعينها الدول التى يعنيها الأمر، ولمدة غير محددة وينبغى لإدارة القناة تعويض حملة الأسهم وتعويض مصر، وسيكون لهذه الهيئة سلطات واسعة منها تأمين سلامة القناة، وقال بينو أنه إذا لم يقبل الرئيس عبد الناصر هذه الأوضاع الجديدة فإن يجب اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة لإرغامه على قبوله، كما قررت الحكومة الفرنسية دفع رسوم سفنها المارة فى القناة إلى الشركة القديمة وليس للشركة المؤممة وإذا طلب إليها أن تدفع للشركة المؤممة فإنه يجب عليها أن تغير طريقها. ولم تخرج خطبة جى موليه فى الجمعية الوطنية عن نفس عبارات بينو[1]

وقد حاول عبد الناصر أن يكسب إلى صفة مجموعة دول عدم الانحياز وقد نجح فى ذلك إلى حد كبير، مما جعل نهرو يخطب فى مدينة بونا الهندية مشيراً إلى أن تأميم قناة السويس دليل على أن الاستعمار الغربى فى أسيا وأفريقيا يقارب النهاية[2]

وحاول عبد الناصر أن يجس نبض الاتحاد السوفيتى في المؤتمر المزمع عقده في لندن وهل سيقف بجانب مصر، وللتشاور أيضا فى إمكانية استخدام القوة ضد مصر، ومن هنا فقد تقابل مستشار السفارة المصرية بطهران ببازاروف القائم بأعمال السفارة الروسية بطهران حيث صرح الأخير بأنه لا ينتظر أن تعمد إنجلترا وفرنسا إلى استعمال القوة وأن أقصى ما يمكن أن تصنعاه الضغط الاقتصادى والسياسى على مصر، وأنه من الممكن أن تعمد فرنسا إلى إمداد إسرائيل بالأسلحة وإلى دفعها للقيام بأعمال عدوانية ضد مصر، فى الوقت الذى تكون مصر مشغولة فيه بحماية القناة -وهى الخطة التى نفذت بالفعل - وقال أنه يعتقد شخصياً أن روسيا ستحذو حذو مصر فيما يتعلق بقبول أو رفض الدعوة لحضور المؤتمر، الذى دعيت إليه في لندن، للبحث فى مسألة قناة السويس وأضاف أن قناة السويس قناة صناعية أنشئت بإذن مصر وأمرها وهى جزء لا يتجزأ من بلادها، فالنظر فى

---

(١) الأهرام: عدد ٢٥٤٤٥ ، السبت ١٩٥٦/٨/٤ ، ص ١ ، ص ٧ .

(٢) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٥٠١ ، ملف ١٥/٤٥/٣٠/جـ٣ مذكرة من سفارة مصر بمدينة نيودلهى ، تحريراً فى ١٩٥٦/٨/٢.

تدويلها ليس منطقيا ،وقد يكون المنطقى هو النظر فى تدويل المضايق الطبيعة مثل الدردنيل وعدن[1]

ثم اجتمع كل من وزير خارجية فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة وأصدروا فى ٥ أغسطس ١٩٥٦ بياناً جاء فيه أن قرار التأميم الصادر من جانب الحكومة المصرية يهدد حرية الملاحة فى القناة، ويهدد الأمن فيها وفى ذلك مخالفة لأحكام اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ لذلك يرون إقامة مؤتمر فى ١٦ أغسطس بلندن ،تدعى إليه الدول التى وقعت على معاهدة القسطنطينية أو التى حلت محلها فى الحقوق والالتزامات المقررة لها فى تلك الاتفاقية، طبقا لقواعد التوازن الدولى وهذه الدول هى مصر – فرنسا – إيطاليا – هولندا – أسبانيا – تركيا – بريطانيا – الاتحاد السوفيتى والدول التى تدعى بإعتبارها من مستخدمى القناة: النمسا – سيلان (سرى لانكا الآن) – الدانمارك – أثيوبيا – ألمانيا الغربية – اليونان – الهند – أندونسيا – إيران – اليابان – نيوزلندا – النرويج – باكستان – البرتغال – السويد – الولايات المتحدة الأمريكية[2]

وفى ذات الوقت كان سفير مصر بباريس يراقب بذكاء الأوضاع الدولية ويكتب تقديره للموقف للرئيس عبد الناصر، وقد قدر الموقف بأوربا فى أغسطس ١٩٥٦ بأن السياسة (وهو يقصد إنجلترا وفرنسا وأمريكا) تجاه مصر تهدف إلى أشياء ثلاثة أولها ظاهر، وهو التفرقة بين عبد الناصر والشعب المصرى، وثانيها التفرقة بين مصر والعرب، وثالثها التفرقة بين العرب والإسلام، وأختتم تقريره بتلخيص الحالة العسكرية فى أوربا فى النقاط الآتية:"

١ – إنتهاز فرصة تأميم شركة قناة السويس للنيل من الرئيس، بل دون نظام الحكم الحالى فى مصر، فإن إنجلترا – خاصة – لا فرنسا فحسب لم ترغب قط في حاكم قوي على ضفاف القناة، لذلك كان استعدادها قوياً، وحماسها شديداً، لمحاولة ضربه تعيد لها نفوذها فالحذر شديد والحيطة واجبه، ومصر لا تخلو من ضعاف النفوس.

٢ – إقناع القوم بأن الوحدة العربية ستصبح حقيقة واقعة، فهم يحاولون وأدها قبل اشتداد عودها فينبغى لنا أتباع سياسية تقترب من شمال أفريقية شعوباً وحكاماً، فلعله قد أن الأوان لإزالة تلك الفرقة وضم العراق إلى صفوف العرب الموحدة.

---

[1] دار الوثائق القومية: مصدر سابق، محفظة رقم ١٥٠١ ، ملف ١٥/٤٥/٣٠/جـ٣ ، تأميم شركة قناة السويس، مذكرة من مستشار السفارة المصرية بطهران " سرى جدا " بتاريخ ٥ / أغسطس ١٩٥٦ .

[2] ثناء فؤاد عبد الله : مصدر سابق ، ص ٤٤ – ٤٥ .

٣- يشيع الفرنسيون والأمريكيون فكرة خبيثة مؤادها أن الرئيس جمال سيعمل قريبا على تغير نظام الحكم فى مراكش وتونس، ويختار لهذين القطرين حكاماً يأتمرون بأمره.

٤- خوف الناس هنا من نهضة الإسلام ووحدته فهم يودون التفرقة بين العرب والمسلمين فسياسية المؤتمر الإسلامى يجب تشجيعها وهى خير دعاية لجمع شمل المسلمين فى أفريقيا وأسيا... وأكرر أن هذه حرب صليبية أخرى من طراز جديد وقبلة القوم هنا اليوم هو القضاء على قوة مصر وعلى نهضة الإسلام ووحدة العرب[١]

وفى هذا التقرير الذكى، حدد كمال الدين عبد النبى الأهداف الأساسية للسياسة البريطانية والفرنسية نحو مصر، فلم تكن المسألة تأميم شركة قناة السويس التى توقعت المخابرات الفرنسية تأميمها قبل أسبوعين من التأميم، وإنما المسألة هى وجود حاكم قوى على ضفاف قناة السويس بإمكانه توحيد العرب والمسلمين، وبالتالى ضرب المصالح الغربية وهو ما كانت تخشى عليه بريطانيا منذ تقرير كامبل بانرمان Campbell Bannerman- رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٠٧- الذى أوصى بعدم السماح بالوحدة العربية أو الإسلامية[٢]

ولم ينتظر عبد الناصر طويلاً للرد على البيان الثلاثى للدعوة لمؤتمر لندن، فقد رفض الدعوة للمؤتمر واشتراك مصر فيه [٣]

وقد بنى عبد الناصر رده على البيان، بأن البيان فى أغطي الشركة صفة غير صفقتها الحقيقية، حتى تخلق الأسباب التى تسوغ التدخل فى شئون من صميم السيادة المصرية، وأن أى محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة فى القناة، أمر يدعو للمزيد من الشك فإن شركة قناة السويس لم تكن مسئولية فى أى وقت من الأوقات عن حرية الملاحة فى القناة واتفاقية ١٨٨٨ وحدها هى التى تنظم الملاحة فى القناة، والحكومة المصرية هى التى تصون هذه الحرية بمقتضى سلطانها على أرضيها، التى تمر بها القناة وأن اقتراح تأليف لجنه دولية ليس إلا تعبراً مهذباً عما ينبغى تسميته بالاستعمار الدولى، وأن المؤتمر المشار إليه والظروف التى يجتمع فيها، لا يمكن أن تكون بأى حال من الأحوال مؤتمراً دولياً مختصاً بإصدار قرارات، كما أن هذا المؤتمر ليس من حقه بأى حال

---

(١) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٤٠٠، ملف ١/٧/٢٠١ جـ٦، عليه ٥٩٧، التقارير السياسية للسفارة المصرية بباريس مذكرة رقم ١٥٥ سرى من سفير مصر بباريس كمال الدين عبد النبى إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم للشئون السياسية بشأن الموقف السياسى، فى أوروبا ، باريس ١٤ أغسطس ١٩٥٦.

(٢) عمر عبد العزيز: مرجع سابق ، ص ٤٩٢

(3) Fullik Roy and Pawell Geoffrey : Suez : the Double War. London 1979 (re- issued 1990),P.25

من الأحوال أن يبحث فى أى أمر يتعلق بسيادة مصر، أو يمس سيادة جزء من أرضيها ،وبناء علي ذلك فإن الدعوة لمثل هذا المؤتمر لا يمكن أن تقبلها مصر[١] واقترح عبد الناصر اقتراحاً بديلاً لمؤتمر لندن، بأن تدعو مصر إلى مؤتمر أوسع نطاقاً لإعادة النظر في معاهدة ١٨٨٨ ،والوصول إلى اتفاق جديد يتضمن حرية الملاحة فى القناة ويسجل فى الأمم المتحدة[٢]

المناورات السلمية الفرنسية

فرنسا ومؤتمر لندن الأول

ولم تكن بريطانيا أو فرنسا فى دعوتها للمؤتمر راغبة فى حل أزمة السويس وإنما اتخذت المؤتمر للبرهنة أمام مستر دالاس - الداعى للمؤتمر- علي التضامن الغربي مع الولايات المتحدة، وهى يعلمون أن عبد الناصر سيرفض الفكرة وبالتالى يضمنون تعاون الولايات المتحدة لهم فى العمل العسكرى الذى يعدون له بعد فشل المساعى الدبلوماسية ،وهو ما كان يدعو إليه إيزنهاور، باستنفاذ كل المساعى الدبلوماسية ثم للجوء للقوة ،ومن جانب أخر استغلال المؤتمر كفرصة لاستهلاك الوقت، حتى تتم الاستعدادات العسكرية البريطانية والفرنسية لإعداد الحملة العسكرية، فالمؤتمر كان بالنسبة للدولتين لكسب الوقت وكسب صف مستر دالاس، أما بالنسبة لعبد الناصر فهو لكسب الوقت لتفويت فرصة العمل العسكرى ضد مصر، ومن هنا كان اقتراح عبد الناصر البديل لمؤتمر مضاد، ومن هنا أيضا ظهرت المناورات الفرنسية البريطانية فى المؤتمر لإضاعة الوقت، ومن هنا كذلك بنى عبد الناصر تفكيره لاحتمالات مواجهة لندن من القاهرة، وليس من لندن ،إعتماداً على الدول الصديقة لمصر.

فقد قسم عبد الناصر الدول التى ستحضر المؤتمر إلى مجموعات طبقا لدرجة قربها من السياسية المصرية، فوضع الهند والاتحاد السوفيتى فى قائمة وحدها - كلاهما يستطيع تبنى وجهة النظر المصرية كاملة - بعد ذلك مجموعة من الدول الصديقة جداً كسيلان وأندونسيا ودول هذه المجموعة يمكن الاعتماد عليها فى إدخال تعديلات تكون بمثابة حلول وسط تستطيع مصر أن تقبلها، مجموعة دول تربطها بمصر علاقات تقليدية رغم انتمائها للمعسكر الغربى أو نفوذة مثل أثيوبيا وباكستان وأسبانيا، ودول هذه المجموعة يمكن إقناعها بالامتناع عن قبول ما يسئ لمصر، وبدأت الاتصالات بهذه الدول، ثم قرر عبد

---

[١] عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو ، مرجع ، ص ص ٢٦٩ - ٢٧١

[٢] فؤاد المرسى خاطر: مرجع سابق، ص ٢١٤

(١٨)

الناصر إرسال على صبرى إلى لندن، ومهمته قاصرة على التواجد فى السفارة المصريـــة، ليكون همزة الوصل بين عبدالناصر فى القاهرة وبين الوفد الهندى والسوفيتى فى المؤتمر[١]

كما حاول الاتحاد السوفتيى هو الأخر أن يقدم اقتراحاً بديلاً ،فلم ترفـــض الحكومـة السوفيتية أساساً فكرة المؤتمر، ولكنها أرادت أن يعقد المؤتمر فى القاهرة بدلا من لنـــدن، وقدمت لائحة بأسماء الدول الواجب دعوتها إلى المؤتمر وهى تختلف تمام الاختــلاف عـن القائمة التى اقترحها الوزراء الغربيون[*] حيث أرادت موسكو دعوة جميع دول أوربا الشــرقية، وجميع الدول العربية والصين الشعبية[٢] كما مثلت إسرائيل معارضة أخرى للمؤتمــر المزمـع عقدة حيث احتجت لعدم دعوتها للمؤتمر على أساس إنها من الدول البحرية[٣]

واستهدف إيدن من المؤتمر هدفين ،هما أن يصل إلى اتفـــاق بالأغلبيـــة للأشــراف الدولى على القناة ،والثاني تقرير الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وقـــد حصــل علـــى تصريح من المؤتمر، بأنه فى حالة رفض مصر توصيات المؤتمـــر بشـــأن الإدارة الدوليـــة للقناة، فإن الدول المنتفعة ستمتنع عن دفع رسوم المرور إلى الشركة المصرية، وكما يقـول إيدن فى مذكراته "وبذلك نكون قد جمعنا فى يدنا عقوبة رادعة، إذ أن ناصر كان فـــى هـذا الوقت يحصل ٣٥% من الرسوم معظمها من مصادر أمريكية [٤] بالإضافة إلى أنـــه إذا لـم نتلق رداً مرضياً من مصر سنكون متأهبين لدعم مطالبنا المشتركة بعمل عسكرى[٥]

وفى ذلك الوقت بدأت تظهر على السطح التناقضات الأمريكية البريطانية فـــى النظـر لأزمة السويس، وعكس هذه التناقضات البغض المتبادل بين إيدن ودالاس[٦] فقد وصف إيدن دالاس فى مجلس الوزراء البريطاني، بأن مشكلته هو أنه منافق ومخادع وغشاش[٧] كمـــا كانت هناك أيضا تناقضات بين توجهات إيزينهاور وإيدن والتى عبر عنها الأول فى خطـــاب لإيدن، ولم يكن التناقض على أساس التوجهات السياسية الأساسية لكلا الدولتيـــن بالنسبة

---

[١] محمد حسنين هيكل: قصة السويس، مرجع سابق ، ص ص ١٥٦- ١٥٧ .

[*] ضمت قائمة الدول الغربية الثلاث ١٢ دولة عضوًا فى حلف الأطلنطى، وثلاث دول فى حلف بغداد وخمـــس دول أعضـــاء فـــى الكومنولث، حتى تضمن نتائج المؤتمر لصالحها لمزيد من التفاصيل أنظر محمود فوزى: حرب السويس مرجع سابق ص ٦٩.

[٢] ولتر لاكور : الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ترجمة لجنة من الأساتذة، بيروت ١٩٥٨ ، ص ٢٥٨

[3] La Bourse Egytienne , Lundi , Aout , 1956 , P. 6 .

[٤] مذكرات إيدن ، القسم الثانى، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧.

[٥] نفس المصدر: ص ٢٦٨.

[6] Finer, Herman, Dulles Over Suez :The Theory and Practice of his Diplomacy, Quadrangle Books, Chicago 1969 .P.84 .
Mansfield, Peter, The British in Egypt, Newtown Abbot 1973, P.306 .

[٧] محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٤٩٦.

للأزمة، ولكن فى أسلوب التعامل مع الأزمة، وقد حاول إيدن إسترضاء إيزنهاور فى محاولة لإظهار التضامن البريطانى الأمريكى، بأن أوضح السياسة التى يجب أن يتعامل بها الغرب مع ناصر وذلك بقولة "لا أعتقد إننا مختلفون فيما يتعلق بأهدافنا الأساسية بخصوص ما اقترحه ناصر أو إنشاء نظام دولى لقناة السويس، لم أنظر مطلقا لناصر على أنه هتلر بل هو قريب الشبه بشكل أكبر بموسولينى، أن القضاء على ناصر، وتأليف نظام فى مصر يكون أقل عدائا للغرب، يجب أن تكون أيضا من بين اهدافنا العليا، أننا نأمل كما قلت فى رسالتك بأن يكون المؤتمر المزمع عقده سيعطى هذا الضغط للمستقبل، وإذا ما حدث ذلك فإن كلا منا سيستريح، وسوف لا يكون هناك حاجة لاستخدام القوة،علاوه علي أنه إذا ما إجبرنا ناصر علي تقيئ ما بلعه، فإنه سيكون من المستحيل عليه أن يدعم وضعه الداخلى وسنكون فى هذا الحالة قد حققنا هدفنا الثانوى ... وإذا ما أستمر ناصر في السلطة فسنكون تحت رحمته "(١)

وكان لدى الحكومة الأمريكية ما تخشي عليه في المؤتمر، وهو أثارة قناة بنما ومحاولة الربط بين مشكلة قناة السويس وقناة بنما، وهو شئ فى محله تماما كما عبر عن ذلك مستر إيدن ولذلك فكان الأمريكيون يجزمون بأن مشكلة قناة السويس تختلف فى طبيعتها تمام الاختلاف عن أيه مشكلة يمكن أن تنشأ حول قناة بنما، فقناة السويس مسألة دولية أما قناة بنما فهي قضية خاصة تنظمها معاهدة معقودة بين الولايات المتحدة وجمهورية بنما وحدها(٢)

ولذلك كانت خطة دالاس بالنسبة للمؤتمر ألا يفرض على ناصر شئ وكان يرى كذلك أن الغرب سيكون غبياً إذا ما حاول فرض مقترحات المؤتمر عليه(٣)

أما بالنسبة لفرنسا فقد اعتبرت المؤتمر كجلسة محكمة، ولذلك فعقب نزول بينو من الطائرة أبدى أسفه على تخلف مصر عن الحضور، وقال أن المتهم ينبغى عليه أن يدافع عن نفسه، وكان يشير بهذا إلى أنه لم يحضر إلى لندن لإجراء مفاوضات، وإنما حضر كمدع وقاض، وأنه لا ينظر إلى المؤتمر كوسيلة للوصول إلى إتفاق، وأنما كجلسة محكمة سوف تفرض حكمها حتما على ناصر(٤)

---

(1) Carlton , David , op. Cit , P.116.

(2) Siegried, Andre: Suez Panama, et Les Route Maritines Mondiales, Libraire Armand Colin, Paris 1940, P. 223, P.P. 277- 278.

مذكرات إيدن, القسم الثانى ، مرجع سابق، ص ص ٢٤٩.

توماس بريسون : مرجع سابق، ص ٤٨٢، هنرى أزو: مرجع سابق،ص ص ٢١٢- ٢١٣.

(3) Life, Oct. 15,1956, International Edition, Policy in Suez P.25.

(٤) هنرى أزو: مرجع سابق، ص ٢٠٤.

Pineau, Christian, op.cit , PP.96 97 .

وبدأ مؤتمر لندن جلساته فعلا يوم ١٦ أغسطس، واشتركت فيه ٢٤ دولة بحرية، وكان رئيس المؤتمر سلوين لويد رئيس وفد الدولة المضيفة، وكان رئيس الوفد السوفيتى ديمترى شيبلوف Shepilov، وكان رئيس الوفد الهندى هو وزير الخارجية "كريشنا مينون" واقترح سلوين أن يلتزم المؤتمر بلوائح العمل فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبأن يكون هناك تصويت بين أغلبية وأقلية، ورفض شيبلوف ذلك على اعتبار أن الأمم المتحدة تعمل وفق ميثاق معروف للجميع أما بالنسبة للمؤتمر فالوضع مختلف[١]

ثم تقدم دالاس بمشروع يؤدى فى النهاية إلى تدويل قناة السويس تحت إدعاء إبعادها عن سياسية أى بلد واحد، كما ينص على إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس، تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها ،وطرح مشروع دالاس للتصويت ونال ١٨ صوتاً، وأصبح مشروع الأغلبية، ثم اقترح دالاس أن يكلف المؤتمر وفداً يمثل الأغلبية تشترك فيه وفود خمس دول يسافر إلى مصر لكى يعرض عليها مشروع الثمانية عشر دولة لإدارة قناة السويس، وتقدم وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا باقتراح اسم روبرت منزيس Robert Menzies رئيس وزراء استراليا ،لكى يرأس بعثة الخمسة إلى مصر[٢]

والتي ضمت مندوبى إيران والسويد والولايات المتحدة وأثيوبيا وأستراليا، وفى نهاية المؤتمر صرح مستر دالاس بأنه إذا رفض ناصر المقترح الأمريكى فسنبحث عن حل أخر[٣]

وهذا التصريح زاد من التناقضات السياسية الأمريكية الفرنسية البريطانية وشجع عبدالناصر لرفض المقترحات طالما أن ذلك سيؤدى للبحث عن حلول أخرى، ولكسب الوقت أيضا كما دفع الأطراف الثلاثة بريطانيا وفرنسا ومصر إلى الأزمة.

وفى ذات الوقت كانت الدبلوماسية المصرية تبذل جهودها خارج مؤتمر لندن قبل وصول بعثة منزيس إلى القاهرة، فى محاولة لإزالة عدم الثقة البريطانية الفرنسية المصرية وفى هذا الشأن تقابل سفير مصر بأسبانيا بسفيرى بريطانيا وفرنسا بنفس البلد، وأبدى السفيران أن لبريطانيا وفرنسا ومصر مصالح مشتركة فى منطقة الشرق الأوسط، وأن محور الخلاف هو أن بريطانيا لا تثق فى مصر فى الوقت الحالى فرد السفير المصرى بأن الحكومة المصرية هى الأخرى تعوزها الثقة فى بريطانيا[٤]

---

(1) Shipilou : Suez Problem, Moscow. 1956 PP.10- 16 .

(٢) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٢ – ٤٩٣.

(3) Lavergne, Bernard : L, Affaire De Suez ou la derniere infidelite des etates Unis La fine du Pacte Alantique dans L, Annee et ecnomique, Aout, Oct, 1956 .P .360

(٤) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة ١٥٠١ ، ملف ٥/٤٥/٣٠ جـ٣، مذكرة رقم ١٠٨ سرى، من سفير مصر بأسبانيا على مرعى، إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم ، تحريراً فى ١٧ أغسطس.

وفى نفس الإطار تحدث سكرتير أول السفارة المصرية بباريس محمود صلاح الدين مع مسيو جى سكالابرا المستشار بوزارة الخارجية الفرنسية، وأبدى الأخير بأنه كان يجب على مصر أن تعلن عن التأميم قبل أسبوع أو أثنين من صدور القرار، وتعلن أنها تزمع إجراء مفاوضات حيث أن ذلك يعطى فرصة للدول الغربية لإيقاف مشروع مصر أو الاستعداد لنتائجه وأن تقوم بالتأميم خلال المدة التى أعلنت عنها، سواء قبلت الدول صاحبة الأسهم أم لم تقبل، لأن التأميم حق شرعى ثابت لها لا يمكن أن يقبل الجدل "كما أبدى أسفه لأن التأميم جاء رداً على رفض الولايات المتحدة تمويل مشروع السد العالى وهو الأمر الذى أثر على المصالح الفرنسية والبريطانية دون تأثيره على المصالح الأمريكية[١]

ومن الواضح أن الدبلوماسية المصرية لم تنجح فى إزالة عدم الثقة البريطانية الفرنسية، ولكنها كشفت عن التناقضات الفرنسية الأمريكية، من ناحية النظر لأزمة السويس، وهو ما كان يحذر منه دائما بيكو مدير شركة قناة السويس، حيث قال "بأن فرنسا تركت نفسها لتأثير الولايات المتحدة مثل إنجلترا[٢]

ومن أجل ذلك حاولت الشركة الضغط على الحكومة الفرنسية والضغط على الصحافة الفرنسية للقيام بحملة ضد مصر والتأميم ومن أجل ذلك رشت صحف فرنسا مقابل نشر أخبارها ضد قرار التأميم[٣]

فرنسا وبعثة منزيس

ناقشت الحكومة الفرنسية الإجراءات التى ستتبعها إذا رفض ناصر مقترحات دالاس لتدويل القناة، التى يحملها إليه منزيس، والذى تقرر أن يجتمع بالرئيس عبد الناصر[٤] بالقاهرة في سبتمبر ١٩٥٦ ولم تكن هناك نية لإنجاح مهمة منزيس، وكان أيدن والفرنسيون يريدون من منزيس أن يقدم إقتراح الدول الثمانية عشر، على أساس قاطع من خذه أو أتركه، ليضمنوا أن يرفضه عبدالناصر، ولهذا فبالإضافة إلى اختيار منزيس، مع أن تصريحاته العلنية ضد عبدالناصر كانت يجب أن تستبعده من المهمة، ومرابطة القوات الفرنسية في قبرص، وإصدار البريطانيون والفرنسيون ضوءاً أخضر لتحذير مواطنيهم في

---

[١] نفس المصدر، محفظة رقم ٦٥٥ ، ملف ٢/٧/٢٠١ جـ١، مذكرة رقم "سرى" من السكرتير الأول للسفارة المصرية بباريس إلى سفير مصر بباريس بتاريخ ١٩٥٦/٨/٢١.

[٢] محمود فوزى: مرجع سابق ، ص ٦٦ .

[٣] الأهرام: الجمعة ٣١ أغسطس ١٩٥٦ ، السنة ٨٢ ، عدد ٢٥٤٧٢.

[٤] الأهرام: السبت ٣١ أغسطس ١٩٥٦، السنة ٨٢ ، عدد ٢٥٤٦٦، ص١.

٣٠ أغسطس وأول سبتمبر لمغادرة مصر، وقد غضب إيزنهاور من هذه التصرفات التى تعرض مهمة منزيس للفشل وهو يتذكر ذلك بلطف في مذكراته قائلا " إنني أتساءل من آن لأخر هل كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية مهتمين حقاً بنجاح أو فشل مهمة منزيس[١]

واجتمعت اللجنة بجمال عبد الناصر يوم ٣ سبتمبر وتقدم منزيس بالاقتراح وأوضح بأن عليه أن يقبل الاقتراح كما هو أو يرفضه كما هو، أي ليس هناك حق للمناقشة أو المفاوضة بشأنه، وقد أشار منزيس في حدثيه على أن تحركات القوات البريطانية والفرنسية ليس الغرض منها التهويش، ولكنها جادة في تسوية الأمر مع مصر، وأعتبر جمال عبد الناصر هذا القول منه تهديداً سافراً ،فطوى الأوراق التى أمامه وأعلن لأعضاء اللجنة عدم استعداده في الاستمرار تحت هذا التهديد وأعلن انتهاء الاجتماع، ولكن مندوب الولايات المتحدة وزملاؤه بذلوا جهداً في إقناعه بعدم إنهاء الاجتماع[٢] وفى اليوم التالى لوصول بعثته منزيس، أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية، بأن فرنسا ليست مقيدة بنتيجة مناقشات لجنة منزيس بالقاهرة[٣] كما صرح وزير الاستعلامات الفرنسية عقب اجتماع مجلس الوزراء الفرنسى في ٦ سبتمبر ١٩٥٦، بأن مجلس الوزراء بحث في اجتماعه جميع الاحتمالات بما فيها الموقف إذا فشلت مهمة منزيس في القاهرة وقال أن فشلها لا يعنى استخدام القوة[٤]

واستمرت بعثة منزيس بالقاهرة حتى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ،دون أن تصل إلى نتيجة محددة فلم يكن عبد الناصر يقبل فكرة تدويل القناة وهو المقترح الذي كان يحمله منزيس، كما أثر سلوك منزيس على عبد الناصر، وجعل المفاوضات تفشل بسهولة، فعبد الناصر كان يرى منزيس كرجل يتصرف مثل بغل استرالي أرسله ايدن كى يخيفه[٥] وفعل ناصر كما كان يتوقعه منه أيدن بأن رفض المقترحات، وبالتالى أعطي فرصة لبريطانيا وفرنسا لاستخدام القوة[٦] وقد كان أصدق تعبير لفشل منزيس ما وصفة محمود فوزى وزير خارجية المصرية "كان أسوأ أختيار يمكن تصوره ليرأس مهمة ناجحة، ولكنه كان أفضل اختيار لمهمة يراد لها الفشل"[٧]

---

(١) محمود فوزى: مرجع سابق، ص ص٧٣ –٧٤.
(٢) عبداللطيف البغدادى: مذكرات، جـ١، ص ص ٣٣١ – ٣٣٢ .
(٣) الأهرام: الأربعاء ١٩٥٦/٩/٥، السنة ٨٢، عدد ٢٥٤٧٧ .
(٤) الأهرام: الجمعة ١٩٥٦/٩/٧، السنة ٨٢ عدد ٢٥٤٧٩، ص١، ص ١٠ .
(٥) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٤٩٨ .
(6) Nutting , Anthony, No End of Lesson, op.cit, P. 55 .
(7) Fawzi, Mohamoud : Suez 1956, An Egyptian Perspecitve , Shorouk Inter national , first Published, London 1986, PP. 57 58 .

وكان دالاس عندما علم باحتمال فشل لجنة منزيس في القاهرة، قد اقترح على بريطانيا، أن يُنشأ نادى للمنتفعين يستأجر المرشدين وينظم الملاحة في قناة السويس، ويدير القناة ويجبي رسوم المرور، ثم أستدعى دالاس السفير الفرنسى، وعرض عليه الاقتراح، كما قدم دالاس مشروعة لإيدن على أنه شئ لا تحبه مصر وأقل عرضه لتقبله[1] من مقترحات الدول ١٨، التى سبق لعبد الناصر أن رفضها ،وكانت حجة دالاس أنه مادام المصريون قد رفضوا تلك المقترحات، فليس لهم أن يتوقعوا مثل هذه الشروط الطيبة مرة أخرى[2]

وفى ١٠ ستبمبر ١٩٥٦وصل إلى لندن جى موليه وكريستيان بينو، لإجراء مباحثات مع أيدن وسلوين لويد، حول المشروع الأمريكى المقترح، وكانت وجهة نظر بينو، أن قبول الفكرة الأمريكية أو التباحث بشأنها مضيعة للوقت، وأن هدف دالاس هو منع استخدام القوة ضد مصر، وأنتهت المباحثات في١١ سبتمبر بقبول الاقتراح الأمريكى والدعوة إلى مؤتمر جديد لبحث نظم وعمل نادى المنتفعين[3] ولذلك فقد نظر بينو لهيئة المنتفعين Canal Users Suez Association (SCUA) على أنها ما هى إلا مكيدة للتأجيل وليست محاولة عبقرية لإيجاد تسوية[4]

واتفق دالاس مع بينو وإيدن على التصريح الذي سيقدمانه لمجلس العموم والجمعية الوطنية لعرض اقتراح نادى المنتفعين، واتفقا على أن يكون ذا عبارات واحدة، ونقل دالاس نفس الفكرة الشئ في واشنطن، ولكنه رداً على أسئلة الصحفيين أصدر مستر دالاس بياناً أثار حفيظة أيدن فقد قال " إننا لا نعتزم شق طريقنا في القناة بالقوة، وقد يكون من حقنا أن نفعل ذلك، ولكن فيما يختص بالولايات المتحدة فأننا لن نفعل ذلك، أما العمل البديل بالنسبة للولايات المتحدة، فهو إرسال بواخرنا حول رأس الرجاء الصالح، وعلي حد قول أيدن– "فقد كانت هذه الكلمات إعلاناً لعبد الناصر بأنه في وسعة أن يرفض المشروع بصلف وشده، ولم يكن أحد قد أخبرنا على الإطلاق بأن بياناً من هذا النوع سيصحب إعلان

---

(١) فؤاد المرسى خاطر: مرجع سابق، ص ٢١٩.
Longgood, F. William, Suez Story : Key to the Middle East, New York, 1957,P.151.

(٢) مذكرات إيدن: القسم الثانى، مرجع سابق ص ٣٠٩.

(٣) صلاح بسيونى: مرجع سابق، ص ١٠٨.

(4) Finer, Herman, oP.cit P.262.

تأسيس جمعية المنتفعين، فإذا عرفنا أن مثل هذا البيان سيصدر ويرافق الإعلان الأمريكى لما قبلنا المشروع مطلقا ووافقنا عليه... فقد تأكدت وتأكد العالم معى أن المصريين مهما عملوا فعليهم أن لا يخافوا من شئ(١)

وقد صدق حدس أيدن حين أعلن جمال عبد الناصر في خطاب له في ١٥ سبتمبر ١٩٥٦، بأن اقتراح نادى المنتفعين انتهاك لأتفاقية ١٨٨٨، ولا يمكن أن يكون هناك جهازان لإدارة القناة وتنظميها، وهل من المعقول أن تؤلف جمعية لهيئة ميناء لندن لتحصيل رسوم من هناك(٢)

أن الإجراء الذي اتخذه دالاس مع بريطانيا وفرنسا ،وتصريحه المضاد حول نادى المنتفعين، وعدم استخدام القوة ،ورد فعل عبد الناصر، كما توقعها أيدن ،تؤكد أن دالاس كان يدفع مصر والغرب نحو أزمة السويس أي نحو استخدام القوة.

وفى صباح يوم الأربعاء ١٢ سبتمبر ١٩٥٦، توجه بول ريموند مدير إدارة الملاحة بشركة القناة إلى المهندس محمود يونس مدير الشركة وأبلغه أن جميع المرشدين الأجانب وغيرهم من الفنين والعمال ماعدا اليونانيين منهم، قد أعربوا عن رغبتهم في التقاعد إبتداء من مساء ١٥ سبتمبر، لعدم رضائهم عن المعاملة التى يتلقونها من الإدارة العربية، وفى هدوء قال محمود يونس أنه يوافق على استقالتهم وكذلك استقالة ريموند(٣)

ولم يخف بينو في مذكراته أن سحب بريطانيا وفرنسا مرشديها من قناة السويس جاء نتيجة لاقتراح من جورج بيكو مدير الشركة السابق وبتواطؤ مع المرشدين، كما أعترف موليه هو الأخر بأغراء الحكومة الفرنسية للمرشدين بترك أعمالهم في شركة القناة(٤) وقد كشف محمود يونس عن خطابات كتبها جورج بيكو للمرشدين الذين يقضون إجازاتهم، عارضاً عليهم منحهم مرتب من سنة إلى ثلاث سنوات إذا رفضوا العودة إلى عملهم(٥)

وبدأ الاعتقاد بأن انسحاب المرشدين، يوقف حركة المرور، كما يظهر عجز الحكومة المصرية عن إدارة القناة، ولكن الحكومة المصرية عرفت كيف تحبط هذه المؤامرة، فإن المرشدين المصريين واليونانيين، والمرشدين الذين وفدوا من اليونان

---

(١) مذكرات إيدن: القسم الثانى، مرجع سابق، ص ٣١٥ ، ص ٣١٧.
(٢) صلاح بسيونى: مصر وأزمة السويس، مرجع سابق، ص ١١٢.
(٣) محمود فوزى: مرجع سابق، ص ص ٥٨ – ٥٩.
(٤) الأهرام : عدد ٢٥٤٨٥، الخميس ١٣ سبتمبر ١٩٥٦.

(5) Pineau, Christain, op. cit , P. 107.

ويوجوسلافيا وروسيا وألمانيا الذين عينتهم الإدارة المصرية، تغلبوا على هـذه المؤامـرة، واستمرت الملاحة في القناة ولم تنقطع[١] وهو الأمر الذي أحبط أمال أيدن ومولیه، مـن أن نقص المرشدين سوف يخلق فوضي تعطيهم الذريعة للتدخل فـي قنـاة السـويس بـالقوة العسكرية[٢]

وفى نفس الوقت كانت الدبلوماسية تتحرك بذكاء لكسب الدول العربية والإسلامية إلى جانبها، وتحاول أن تضغط على الحكومة الفرنسية للتخفيف من غلوائها، فقد أعلن صـبري العسلى- رئيس مجلس الوزراء السورى - لسفير فرنسا بدمشق أن سوريا تعتـبر أن أي اعتداء على مصر يعتبر اعتداء على سوريا[٣] كما اجتمع مجلس الوزراء الفرنسي لمناقشـة الإنذار الذي وجه الحبيب بورقيبه لجى موليه، والذى نص أنه إذا استخدمت فرنسـا القـوة ضد مصر بشأن القناة، فإن تونس ومراكش ستقفان إلى جانب مصر ضد فرنسا[٤]

وقد تركت الخارجية المصرية أمر التنسيق مـع البـلاد الإسـلامية للمملكـة العربيـة السعودية، ولذلك فقد أبلغت العربية السعودية السفير الباكستانى بجدة ما يتطلبه الموقـف فـي قناة السويس من تضافر الجهود الإسلامية والشرقية، وأوضحت له ما يجـره اقـتراح هيئـة المنتفعين التى اقترحتها بريطانيا وفرنسا للأشراف على الملاحة في قناة السويس من خطورة[٥]

فرنسا ومؤتمر لندن الثاني

وانعقد مؤتمر لندن الثانى في ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ لمناقشة الاقتراح الأمريكي وهـو إقامة هيئة المنتفعين[٦] وكانت المباحثات تدور حول نقطة واحدة تبدو صغيرة في مظـهرها وهى : هل سيكون تسديد رسوم المرور إلى جمعية المنتفعين إجباريـاً أو اختياريـا وكـان الإنجليز والفرنسيون متفقين على أن يكون تسديد رسوم المرور لجمعية المنتفعيـن بصفـة إجبارية وفى هذه الحالة سيحرم عبد الناصر من معظم الرسوم[٧]

---

(١) عبد الرحمن الرافعى: ثورة ٢٣ يوليو، مرجع سابق، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(2) Nuttin, Anthony, Nasser, op.cit, p. 158.

(3) Le Figaro , Mecredi , Sep., 12, 1956 , P. 3 , No. 3737 .

(٤) الأهرام : الخميس ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦، سنة ٨٢، عدد ٢٥٤٩٢، ص١.

(٥) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٤٥٣، ملف ٣١/٥٢/٤ جـ١، مؤتمـر القاهرة لبحث أزمة قناة السويس مذكرة رقم ٢٣٢/١/١/٢ من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة المصرية بجدة ، تحريـراً فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٦ .

(٦) هنرى أزو: مرجع سابق ، ص ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .

(٧) صلاح بسيونى: مرجع سابق ، ص ١٢١ .

ولكن هيئة المنتفعين في حد ذاتها لم تلق قبولا من الحكومة الفرنسية، لأن الحكومة الفرنسية لم تتوقع أن تغير الولايات المتحدة سياستها وتشترك في أعمال عسكرية بجانب بريطانيا وفرنسا، حيث أظهرت عدم رغبتها في استخدام القوة العسكرية، فقد كتب إيزنهاور لإيدن أن الرأى العام الأمريكي يرفض استخدام القوة، وقال دالاس بأنه إذا ما رفض ناصر هيئة المنتفعين وإذا منع ناصر حركة المرور في القناة، فإن الولايات المتحدة ستحول سفنها حول رأس الرجاء الصالح[1] وهو ما أظهر فشلاً أولياً للمؤتمر، حيث لم يصل دالاس وأيدن وبينو، إلى اتفاق محدد بشأن القناة[2] وتحول المؤتمر إلى حالة من الفوضى، حتى أن ممثلى فرنسا وصفوه بأنه أسوأ هزيمة للغرب منذ ميونخ، وهو ما أدى إلى تناقض بين السياسية الأمريكية والفرنسية، زادها تصريح دالاس لأحد الصحفيين بقوله: " أن كل ما يفعله بينو هو أن يجلس هناك ويقول لا جدوى من أي شئ يثار[3] وهو الأمر الذي جعل مسيو بينو يصرح بأن فرنسا تحتفظ بحريتها الكاملة ،لاتخاذ ما تراه من التدابير، ولن تشترك في أي عمل بشأن قناة السويس يتعارض ومصالحها[4]

ونتيجة لهذا التصريح فقد سافر مستر أيدن وسلوين لويد لباريس، في محاولة لإزالة استياء فرنسا، الناتج عن الاعتقاد بأن نتائج محادثات قناة السويس تعنى الهزيمة أمام مصر وإفهام المسئولون الفرنسيون، أن نتائج هذه المحادثات ستكون على عكس ذلك ،وفى نفس الوقت، هدد الوزراء الذين ينتمون إلى حزب ديجول بالاستقالة من الوزارة إذا وافقت فرنسا على قرارات مؤتمر لندن[5]

ووصل مؤتمر لندن إلى طريق مسدود وفشل ولكنه أنهى أعماله بثلاثة بيانات :

١- بيان الدعوة إلى عرض الأزمة على الأمم المتحدة ،في وقت مناسب مادام الاتصال المباشر مع مصر لم ينجح، كما أثبتت فشل بعثة منزيس.

٢- بيان بالمضى في تأليف هيئة للمنتفعين بقناة السويس، تتصل بمصر وتتفاوض معها إذا أمكن.

٣- بيان برغبة الولايات المتحدة في الانضمام لهيئة المنتفعين.

---

(1) Mousa, Suwwan, op.cit, P. 56 .

(٢) الأهرام: الخميس ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦، العدد ٢٥٤٩٢، ص ٥.

(٣) محمد فوزى : حرب السويس، مرجع سابق، ص ٩٦.

(4) iner, Herman, op.cit, PP. 265 266 .

(٥) الأهرام: الاثنين ٢٤ سبتمبر ١٩٥٦، عدد ٢٥٤٩٦، ص١.

وسجل بينو في المؤتمر رسمياً، أن فرنسا تري أن مؤتمر لندن الثانى قد تصـــرف على نحو يؤدى إلى تمييع الموقف، وكل ما نجح فيه هو أن يعطى فرصة للكولونيل نـــاصر ليكسب وقتاً جديداً وأرضاً إضافية[١]

وكانت الأسباب الرئيسية لفشل المؤتمر هى :

١- أن جمعية المنتفعين لا تستطيع أن تعمل إلا بالتعاون مع مصر، وقد رفضت مصر هذه الهيئة.

٢- أن قيمة الهيئة تتحق بحصولها على الرسوم من الشركات التابعة للدول الأعضاء وقد تحفظت اكثر من دولة على هذا الالتزام.

٣- أن الهيئة لم تتمكن من أن تفرض على سفن الأعضاء الاستعانة بمرشـديها، وأن أصبح لهم حق الاستعانة بمرشدى هيئة القناة.

٤- الشعور الذي ساد أغلبية الدول في المؤتمر ،هو أن الدعوة لهذا المؤتمر لطبـــخ القرارات" كما ذكر وزير خارجية أسبانيا.

٥- أن التحالف أو صورة التعاون التى قامت بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا انتهت بتصريح دالاس في ٢٨ سبتمبر الذي قال فيه :" أن الولايات المتحـــدة لا يتوقـــع أن تؤيد مائة في المائة القوى الاستعمارية أو القوى التى يهمها فقط الحصول على الاســـتقلال في أكمل صورة وأسرع وقت " وقد كان هذا التصريح حاسماً حيث تأكد لدى أيدن ومولية الشكوك التى ثارت عندهما حول موقف الولايات المتحدة في هذه الأزمة[٢]

الموقف الفرنسي في مجلس الأمن

وعلى الرغم من تأكيد كلا من إنجلترا وفرنسا بعدم الدعم الأمريكى لهم مسبقا، بعـــدم اللجوء إلى عرض القضية على مجلس الأمن، حيث وصف أحد مستشارى المســـتر دالاس مجلس الأمن لإيدن بأنه كالرمال الناعمة متى دخلها الإنسان لا يعرف مدى عمقها أو طريـق الخروج منها، أما مسيو بينو فقد وصف القوة التى تملكها الأمم المتحدة، بأنها ذات طـــابع "اسعافى"[٣] فقد تقدمت إنجلترا وفرنسا بشكوى لمجلس الأمن في ٢٣ سبتمبر ١٩٥٦ حيـــث

---

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق ، ص٥٠٧ .
(٢) صلاح بسيونى: مرجع سابق، ص ص ١٢٢ – ١٢٣.
(٣) مذكرات أيدن، القسم الثانى، مرجع سابق، ص ص ٣٠٣ – ٣٠٥ .

أصدرت الحكومة البريطانية بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية، تعليماتها إلى ممثليها الدائمين في الأمم المتحدة، ليقدما رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، يطلبان فيها دعوى المجلس إلى الاجتماع يوم الأربعاء ٢٦ سبتمبر، لبحث الموقف الناشئ عن العمل الذي قامت به الحكومة المصرية من جانب واحد ، ووضعت به حداً لنظام الإدارة الدولى لقناة السويس ،وهو النظام الذي كان متبعاً وقائماً بمحض اتفاقية ١٨٨٨[١]

وفى ٢٥ سبتمبر تقدمت الحكومة المصرية لمجلس الأمن، بطلب عقد المجلس لبحث الأعمال المدبرة ضد مصر، من جانب بعض الدول وخاصة فرنسا والمملكة المتحدة، مما يشكل خطورة على السلام والأمن الدوليين، ويعتبر انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة، وكان من المفترض أن هذا جزء من مجهود لضمان تسوية سلمية، ولكن أيدن أرسل من باريس رسالة إلى لندن ،يذكر فيها أنه يشعر أن الفرنسيين وخاصة بينو في حالة نفسية لإلقاء اللوم على أحد، بما فيها إلقاء اللوم علينا، إذا لم يتم العمل العسكرى، قبل نهاية أكتوبر، وقد ادعوا أن الجو سيكون عائقا فيما بعد، وأعلن ارتيابه في رغبة موليه في التوصل إلى تسوية بشروط معقولة، إذا استطاع، ولكن أبدى شكه في أن بينو لا يريد تسوية سلمية على الإطلاق[٢]

ورغم توقع الفشل في الأمم المتحدة، بسبب ما كان واضحاً من أن الاتحاد السوفيتى سيقدم على استخدام الفيتو ضد أي مشروع ضد مصالح مصر، فإن الدولتين لجأتا إلى مجلس الأمن وفى نيتهما، أن تظهرا أمام الرأى العام العالمى، وقد استنفذتا كل الوسائل السلمية، وأن مصر تتصرف في حماية الاتحاد السوفيتى الذي يعرقل الوصول لتسويه ،وأنه لا سبيل إلا التصرف خارج الأمم المتحدة[٣]

وانعقد مجلس الأمن في ٢٦ سبتمبر لوضع جدول الأعمال النهائى لقضية السويس، وقد تحدث مندوب فرنسا بالمجلس*مسيو برنار كورنو جنتيل بقولة: "وقد التجأنا إلى مجلس الأمن ونحن متذرعون بالصبر، فيما يتعلق بالوسائل المؤدية إلى التسوية المنشودة، وبالعزم فيما يتعلق بتحقيق هدفنا "وأيد مندوب فرنسا مندوب بريطانيا، فيما يتعلق بدعوة مصر للاشتراك في المناقشات، كما طالب تأجيل الجلسة إلى الاسبوع القادم، حتى يتمكن وزير الخارجية من الحضور، ثم تحدث المندوب السوفيتى شيبلوف، فأيد وجهة النظر

---

(١) وزارة الخارجية المصرية الشئون السياسية، إدارة الصحافة، النشرة الأسبوعية العدد رقم ٩، خاصة بموضوع تأميم قناة السويس، ص٥.
(٢) محمود فوزى: مرجع سابق، ص ص ١٣٠ – ١٣١.
(٣) فؤاد المرسى خاطر: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

المصرية، حيث أيد ادراج شكوى مصر في جدول الأعمال ثم قال: إن الطريق التى قدمت بها شكوى بريطانيا وفرنسا يفهم منها أنهما تحاولان إلقاء اللوم على مصر، وقال أن من رأى روسيا أن ينظر المجلس أيضا في الطلب الإنجليزى الفرنسى، على أن يتعهد المجلس بالاستماع إلى الفريقين وقال:" إنه يرى الأولوية في البحث، للشكوى المصرية ،وقرر المجلس بالإجماع على إدارج الشكوى الإنجليزية الفرنسية، أما فيما يتعلق بالشكوى المصرية، فقد وافق المجلس على إدراجها بأغلبية سبعة أصوات[١]

وفى ٥ أكتوبر ١٩٥٦ اجتمع المجلس وقدمت بريطانيا وفرنسا اقتراحاً من خمس نقاط:

١- أن يعاد مبدأ حرية الملاحة عملاً باتفاقية ١٨٨٨.

٢- أن يؤكد المجلس أن تكون إدارة القناة من هيئة ذات صفة دولية.

٣- أن يوافق المجلس على الإجراء الذي اتخذته الدول الثمانية عشرة.

٤- أن يوصى المجلس الحكومة المصرية بأن تتفاوض على أساس تلك المقترحات.

٥- أن يوصى المجلس الحكومة المصرية بأن تتعاون مع هيئة المنتفعين[٢]

وقد أيد دالاس الاقتراح الإنجليزي الفرنسى،ورفض الاقتراح المندوب السوفيتى في جلسة ٨ أكتوبر ١٩٥٦، وقدم اقتراحاً بديلاً، وهو تأليف لجنة من مندوبى ثمان دول للمفاوضة مؤلفة من مصر وإنجلترا والهند وفرنسا وروسيا وأمريكا ودولتين أخرتين تختاران بحيث لا يغلب عليها صيغة معينة، ونادى بعقد مؤتمر دولى يضم جميع الدول التى تستخدم القناة لإقرار مشروع معاهدة جديدة تحل محل اتفاقية ١٨٨٨، وهاجم فكرة هيئة المنتفعين على اعتبار أنها تدخل صريح في شئون مصر الداخلية[٣]

وعقد المجلس ثلاثة جلسات سرية دارت بين ممثلى مصر وإنجلترا وفرنسا - وأستبعد من الاشتراك فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وكانت تدور في مكتب همرشولد، سكرتير عام الأمم المتحدة، وفى جلسة مجلس الأمن بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٥٦ وافق أعضائه على ست مبادئ، جُعلت أساساً للوصول إلى حل سلمى للأزمة، وتقرر أن

---

(١) وزارة الخارجية المصرية، الشئون السياسية، إدارة الصحافة النشرة الأسبوعية، العدد التاسع، تأميم قناة السويس فى مجلس الأمن، ص ص ٨٣ – ٨٧.

(2) Fawzi, Mohmoud, op.cit, P 63.

(٣) وزارة الخارجية المصرية، الشئون السياسية، إدارة الصحافة النشرة الأسبوعية، العدد الحادى عشر، تأميم قناة السويس أمام مجلس الأمن ص ١٢ – ١٣.

تدور مفاوضات بشأنها مباشرة بين بريطانيا وفرنسا مصر وهى:

١- أن يكون المرور في القناة حراً ومباحاً للجميع دون تميز صريح أو ضمنى.

٢- احترام سيادة مصر.

٣- عزل إدارة القناة عن سياسية أي دولة.

٤- تقرير طريقة تحديد الرسوم بالاتفاق بين مصر والدول التى تستخدم القناة.

٥- تحديد نسبة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة.

٦- في حالة النزاع يجب حل الشئون المعلقة بين شركة القناة السابقة وبين الحكومة المصرية، عن طريق هيئة للتحكيم ،تحدد مهمتها واختصاصاتها تحديداً واضحاً على أن تحدد التدابير المناسبة لدفع المبالغ التى تكون مستحقة(١)

وأعلن الدكتور فوزى وزير الخارجية المصرية ،موافقة مصر على هذه المبادئ وأضاف أن مصر توافق أيضا على تكوين هيئة استشارية دولية تمثل مستخدمى القناة ،على أن تكون مهمتها التأكد من أن إدارة القناة المستقبلية تسير طبقاً لهذه المبادئ الستة، وقد وافق مجلس الأمن بأغلبية الأصوات على هذه المبادئ، واتفق كل من وزراء خارجية الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا ومصر على عقد اجتماع في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، لمناقشة التفاصيل المرتبطة بهذه المبادئ، ولكن سرعان ما عاد سلوين لويد وبينو إلى مجلس الأمن مطالبين بالتصويت على حل أخر، وهو لم يكن يختلف في مضمونة عما كان تقدم به منزيس لجمال عبد الناصر في القاهرة، واستخدمت روسيا الفيتو ضد هذا الحل الجديد المقترح، والذى سبق أن رفضته مصر(٢)

ويبدو أن هدف هذا الاقتراح هو استخدام الاتحاد السوفيتي للفيتو، وبالتالي تصل التسويه إلي طريق مسدود، فسقوط هذا الحل المقترح منها، كان يعطى كلا من بريطانيا وفرنسا المبرر من وجهة نظرهما أمام الرأى العام العالمي، في استخدام القوة العسكرية ضد مصر وخصوصا أن إنجلترا وفرنسا وإسرائيل كانوا يعدون في ذلك الوقت الحملة العسكرية ضد مصر، ولذلك فعندما ترك لويد وبينو مبنى الأمم المتحدة في مساء يوم ١٤ أكتوبر ١٩٥٦ لم يكن في نيتهما استكمال المفاوضات مرة أخرى.

---

(1) Fawzi Mohmoud, op. cit, P. 76.

(٢) البغدادى: مذكرات، مرجع سابق، ص ٣٣٥ .

فطبقاً لروايه بينو:" لم يكن هناك نيه على الإطلاق لرؤية فوزى مرة أخرى أو العودة لنيويورك"[١] وفى نفس الوقت كانت الحكومة الفرنسية تظهر رغبتها في التفاوض، لإخفاء نيتها الحقيقية، وكلما تقدم محمود فوزى بمقترحات ،ترد بأنها ليس بها جديد، ولا يمكن أن تكون أساساً مرضياً لاستئناف المفاوضات المباشرة في جنيف كما اقترحت مصر[٢]

كما فعلت بريطانيا نفس الشيء فقد صرح سلوين لويد أمام مجلس العموم البريطاني في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦، أن الحكومة المصرية لم تقترح حتى الآن أية مقترحات، ولكن يبدو أن هناك فجوة بين القبول المصري للمبادئ – الستة – وتحديد الحكومة المصرية من جانبها عن وسائل تطبيقها... ونحن نحتاج إلى مقترحات وليس فقط قبول مبادئ ومازلنا ننتظر تلك المقترحات[٣] وفى اليوم المحدد لإجراء المفاوضات المصرية البريطانية الفرنسية، في جنيف فى٢٩ أكتوبر شنت إسرائيل هجوماً على سيناء بالاتفاق مع بريطانيا وفرنسا.

التواطؤ و دوافعه

لقد كان السير رو برت بوثبى Sir Robert Bothby دقيقاً تماماً عندما كتب في التايمز في ٢٤ ديسمبر١٩٥٦ بأن التواطؤ يعرف في القاموس كأتفاق سرى أو تفاهم لغرض الخداع أو الحيلة[٤] وهو ما فعلته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، فبعد تأميم عبد الناصر للقناة بيوم واحد، أرسل أيدن لإيزنهاور برقية أوضح فيها "أنه وزملائه، على أتم الاستعداد وكملجأ أخير لاستخدام القوة لإعادة ناصر إلى صوابه، فمن ناحيتنا فنحن مستعدون لعمل ذلك فقد أمرت هيئة أركان الحرب في صباح اليوم بأن تجهز خطة عسكرية لذلك[٥] وهى ما عرفت بالخطة ٧٠٠ ، وكان الهيكل العام هو القيام بعملية غزو سريعة باحتلال الإسكندرية ثم التقدم للقاهرة لاحتلالها لإسقاط نظام عبد الناصر[٦] وفى نفس اليوم تحدث مستر أيدن مع مسيو موليه في محادثة تليفونية، وكان مجمل المحادثة يدور حول اتخاذ عمل عسكرى ضد مصر، من أجل إسقاط نظام عبد الناصر وبأقصي سرعة ممكنة، وكانت الوسيلة العملية لتنفيذ ذلك بالتهديد بالقوة أو باستخدام القوة[٧]

---

(1) Rebertson , op.cit, P. 144 .

(٢) الأهرام : عدد ٢٥٥٢٢ ، السبت ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦، ص١.

(3) Great Britain, The Parliamentary Debats, House of Commons, 23 oct. 1956 Cols 491 496

(4) Wilson , Keith (ed): op.cit, PP. 142 143.

(5) Carlton, David, op, cit, P. 39 .

(٦) أمين هويدى: حروب عبد الناصر، ط٣، دار الموقف العربى، القاهرة ١٩٨٢، ص٤٤.

(7) Johnson, Paul, op.cit, PP. 43 44 .

ولم يكن الفرنسيون هم الآخرون صامتين، ففرنسا كانت اكثر حدة، بالنسبة لاستخدام القوة، فقد التقى وفد فرنسا في شقة فخمة قريبة من غابة بولونيا بوفد إسرائيلى في ٢٨ يوليو وكان هذا الاجتماع أكثر الاجتماعات سرية في حرب السويس، وكانت نقطة البداية في المناقشات، هى أن تأميم قناة السويس يقدم ذريعة لم تكن متوقعة لعمل عسكرى ضد ناصر وكانت فرنسا لا تثق ثقة تامة في مستر أيدن وتوجهاته، ولكنها لم تستبعد الاشتراك معه في حملة ضد عبد الناصر ،وانتهى الاجتماع على أنه يجب أن تشترك إسرائيل في الضربة ضد مصر، وأتخذ قرار بإرسال وفود مختلفة متتالية إلى بريطانية مهمتها جميعا الضغط عليها لإقرار الفكرة[1]

وبتكليف من الحكومة الفرنسية سافر بينو إلى لندن يوم ٢٨ يوليو، وأجرى مفاوضات مع سلوينلويد ،وكتبا رسالة مشتركة إلى دالاس، يدعوانه فيه إلى الانضمام إليهما، بينما كتب أيدن خطابًا شخصياً إلى إيزنهاور يذكره، بأن الوقت قد حان لعمل حاسم ينهى مشكلة ناصر وإلا فإن المصالح الغربية في الشرق الأوسط تصاب بنكسة، كما أن مصالح الدول البحرية سوف تتدهور بحجة أن المصريين يفتقدون الكفاءة، التى يمكنهم من إدارة مرافق معقدة كقناة السويس ،وأختتم أيدن رسالته قائلا:" أن التحديات التى تواجه الغرب تفترض إعادة ناصر إلى صوابه بالقوة وإرغامه على تقيئ القناة التى حاول بلعها[2]

وعند حلول ٣١ يوليه كان الفرنسيون يستطيعون تحديد القوات التى يزمعون تخصيصها للعملية فرقة للمظلات (الفرقة العاشرة) وفرقة مدرعات (الفرقة السابعة) وقوات الكوماندوز البحرية، ومجموعتان من الطائرات ف – ٣٥،٨٤ طائرة نقل، وأخيراً جميع وحدات البحر المتوسط تقريباً، وأعد الإنجليز من جانبهم قوات أكثر ضخامة، كان أهمها من غير شك عدداً من تشكيلات السلاح الجوى الملكى يمثل نحو ٣٠٠ طائرة، من بينهما قاذفات القنابل التى لم تكن تملكها فرنسا، ومن ناحية القوات البرية كانت بريطانيا تزمع حشد فرقة من المشاة، وفرقة من المدرعات غير كاملة، ولواءين أحدهما من المظلات، والأخر من الكوماندوز[3] أي أن بريطانيا وفرنسا قد أعدت الإجراءات الأولية للحملة المشتركة، قبل مناقشة الخطط المشتركة للعمل العسكرى.

---

(١) هنرى ازو: مرجع سابق، ص١٥٥ .

(٢) د. صابر عرب: الثلاثى بحت فى كتاب حرب السويس بعد أربعين عاما، تحرير رؤف عباس ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٧ ، ص ١٨٥ .

(٣) هنرى ازو: فخ السويس، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥

وفى أوائل أغسطس ١٩٥٦ بينما كان الميجور مئير اميت Meir Amit رئيس العمليات بهيئة الأركان الإسرائيلية، يقوم بزيارة لباريس، ليعجل بشحن الأسلحة المتفق عليها مع فرنسا، إذ بالفرنسيين يسألونه عما إذا كانت إسرائيل على استعداد للتعاون مع الحلفاء الإنجليز والفرنسيين، في حالة قيامهم بعمليات عسكرية ضد مصر، وعندما أبرق مئير اميت لحكومته جاءته الموافقة الفورية(١)

وفى نفس الوقت تم تسريب الاتفاقات الفرنسية البريطانية لإسرائيل، على الرغم من تشدد أيدن مع الفرنسيين، بعدم إبلاغ أي شئ لإسرائيل وذلك عن طريق أبل توما Abel Thomas مدير عام وزارة الدفاع الفرنسية، واليهودي المتحمس لإسرائيل، حيث كتب لشيمون يبريز Shimon Perese مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلى في ٣ أغسطس أن :

١ - البريطانيين والفرنسيين قرروا إرسال حملة عسكرية مشتركة لفتح قناة السويس.

٢ - الوقت المحدد للقيام بتلك الحملة سيكون في غضون ثلاثة أسابيع .

٣ - أشترط الإنجليز بعدم اشتراك إسرائيل في الحملة، أو حتى أخبارها بها في تلك المرحلة، من أجل منع الدول العربية من الاتحاد حول ناصر.

وعند مناقشة شيمون بيريز لابل توما حول اشتراك إسرائيل في الحملة، اقترح الأخير إرسال وفد عسكرى إسرائيلى لفرنسا لمناقشة تلك المسألة(٢)

ومن هنا سافر شيمون بيريز إلى باريس في ٥ أغسطس، وفى أول لقاء له مع وزير الدفاع الفرنسى بورجس مونورى ،سأله بشكل محدد كم من الوقت يحتاج جيشكم لعبور سيناء والوصول إلى السويس، وعندما أجابه بيريز بأن ذلك لن يستغرق أكثر من خمسة أو سبعة أيام صاح ديفيد بن جوريون، الذى تسلم تقريراً بالمحادثات من بيريز قائلا: "لقد وجدت إسرائيل أخيراً حليفًا على استعداد لخوض الحرب معنا ضد الديكتاتور(٣)

ويذكر بن جوريون في يومياته: "أن ابل توما قد أخبرنا فى٥ أغسطس ١٩٥٦ بأن رئيس المخابرات العسكرية في باريس أخبرهم (الحكومة الفرنسية) بأنهم يعرفون نية ناصر

---

(١) صابر عرب: مرجع سابق، ص ص ١٤٨ - ١٨٥

(2) Toren, Selwyn: Ben Gurion, Diary: the Suez Campaign .in Shemesh, Moshe, Troen, Selwyn, Eds: The Suez, Sinai Crisis 1956 Retrospective and Reappaisal, Published in co operation with the Ben Gurion Research Center, Ben Gurion Univ. of the Negev Sede Boye 1990. PP .90-91.

(٣) صابر عرب : مرجع سابق ص ١٨٦

بتأميم قناة السويس منذ فبراير ١٩٥٦، وأتضح أن بريطانيا وفرنسا قررتا أن تتخلصا من عبد الناصر، وقد خشيت فرنسا من أن تراجع عبد الناصر سيكون حائلاً مشؤوماً لهم من استغلال الفرصة.

وحددت التجهيزات بعد ٢ أغسطس، بعد أن دعا دالاس وبينو وأيدن لمؤتمر لندن الأول، ووعد الأسطول السادس الأمريكي، بمساعدة نقل الجنود وإيوائهم وتموينهم ولم يقرر الاشتراك من أجل عدم نشوب حرب يهودية عربية[١]

والواقع أن يوميات بن جوريون تعكس - من بين أشياء أخرى - عدم ثقة إسرائيل بأيدن نظراً لارتباط بريطانيا باتفاقية دفاع مشترك مع الأردن، وهو الأمر الذي من أجله كان أيدن متردداً في الاشتراك في الحملة، حيث أنه إذا ما شنت إسرائيل هجوماً على الأردن سيكون أيدن مضطراً وفقاً للاتفاقية العسكرية بأن يشن حرباً على إسرائيل في سرية تامة[٢]

ولم تكن الاتفاقية الإسرائيلية الفرنسية خافيه على أحد ،بل أن الاتفاقات لشن حملة عسكرية مشتركة لم تكن هى الأخرى خافيه على أحد، حتى أن الجزائر تناولت الخلافات البريطانية الفرنسية الخاصة باختلاف وجهات نظرهم المتعلقة بإدارة الحملة المشتركة[٣] بل أن فرنسا قررت ترحيل رعاياها من مصر في نهاية الأسبوع الثالث من أغسطس[٤]

وعاد شيمون بيريز من باريس، وأجرى محادثات مع السفير الفرنسى بإسرائيل بيير يوجين جيلبير Pierre Eugene Gilbert ، حيث بين الأخير أنه متشائم من تأميم قناة السويس، ومن وجهة نظره أن حكومته ستكون قاسية بعد فشل مؤتمر لندن وأنهم سيشنون عملاً عسكريا، وسيتوجهون نحو اشتراك إسرائيل، ويعلق بن جوريون على ذلك، بأنه لا يعتقد أنه حتى بمساعدة فرنسا وحدها، يمكن أن يحدث شئ، فلابد من موافقة الولايات المتحدة، فمن وجهة نظر جيلبير أن فرنسا يجب أن تغزو شبه جزيرة سيناء ،وحينئذ ستصبح قناة السويس دولية، وأكد بن جوريون أن هذا هو رأى الأميرال البريطاني لويس مونتباتن Admiral Louis Mountbatten عندما كان بإسرائيل[٥]

وهو ما يؤكد بأن فرنسا ليست وحدها التى حاولت التعاون مع إسرائيل، وعرض الخطة التى نفذت فيما بعد في العدوان على مصر - عرض غزو شبة جزيرة سيناء أولا من قبل الإسرائيليين-وهو نفس ما اقترحه السفير الفرنسى بإسرائيل مسيو جيلبير في١٢أغسطس ١٩٥٦.

---

[1] Treon, Selwyn,op .cit, PP. 293 294 .
[2] Erskin, Childers : op.cit, P.174

[٣] الأهرام: عدد ٢٥٤٢٥، السبت ١١ أغسطس ١٩٥٦.

[4] Le Figaro, No 3712 . Lundi, 13, Aout 1956, P .5 .
[5] Troen , Selwyn, op.cit , P.295.

وفى نفس الوقت تمت مناقشات متعددة بين بريطانية وفرنسا، لإعداد الحملة المشتركة واقترح تغير الخطة ٧٠٠ إلى الخطة هاميلكار ،وكانت هذه الخطة تتخذ من الخطة ٧٠٠ أساساً لها، واتفق في تلك المرحلة على تعين قيادة مشتركة بريطانية فرنسية، تشرف على تنفيذ الخطة وعين الجنرال هيو ستوكويل General Hugh Stockwell قائداً للقوات البرية المشتركة وكان نواب القادة من الفرنسيين[١] وبدأت الاجتماعات الأولى للتخطيط العسكرى المشترك في ١٥ أغسطس ١٩٥٦، وقد رأس الوفد الفرنسى الجنرال بوفر Beaufre، وظهر من خلال المناقشات، مدى اختلاف وجهات النظر الفرنسية البريطانية، فالبريطانيون يخرجون مشروعات معدة على أساس المقتضيات التى يرونها، أما الفرنسيون فكانوا على العكس من ذلك، يعدون تحديد متطلبات العملية تبعا للنتيجة النهائية المستهدفة[٢] ولكن في الاجتماعات المتتالية تم الاتفاق في ١٥ أغسطس على الخطة موسكتير الأولى (الفارس) والتى بنيت على نفس أساس الخطة هاميلكار بالهجوم على الأسكندرية لتجنب تدمير المنشات والمخازن في القاعدة البريطانية في قناة السويس، ثم تكون القاهرة هى الهدف النهائى للاطاحة بنظام عبد الناصر وتحدد يوم ١٥ سبتمبر يوما للهجوم على الإسكندرية، وكانت الخلافات بين الإنجليز والفرنسيون قد زادت، بسبب أسلوب تنفيذ الخطة، فالفرنسيون اعترضوا على النزول في الإسكندرية للكثافة العالية للسكان، وكثرة المبانى، إلا أن البريطانيون لم يوافقوا على ذلك كما وجه إلى الخطة – انتقاد أخر هو طول المسافة بين قاعدة مالطة والشواطئ المصرية، ولذا جرى تغير الخطة إلى الخطة موسكتير المعدلة[٣] التى استهدفت بورسعيد بشكل مباشر، ثم الزحف منها نحو السويس ،وتبريراً للعملية رأت الحليفتان أنه من الأفضل إرسال قافلة من السفن لتعبر القناة، وترفض دفع الرسوم للهيئة الجديدة، فيقبض عليها المصريين مما يعد مبرراً مقبولا للقتال، واقترح البعض أن تكون إحدى السفن الإسرائيلية من بين القافلة واستكمالاً للعملية، ذهب الجنرال ستكويل القائد المعين لخطة الغزو المقترحة، لمقابلة أيدن الذي اقترح عليه أن يكون الأميرال الفرنسي" بارجو" Barjot قائداً مشاركاً له في العملية ويليه الجنرال الفرنسي بوفر قائداً للعمليات البرية، وأصبح اسم الخطة Musketeers (أي الفرسان) بدلا من الفارس، ثم طلب أيدن تأجيل موعد الغزو من ١٥ سبتمبر إلى موعد أخر يحدد فيما بعد[٤]

---

(١) أمين هويدى: مرجع سابق، ص ٤٥

(٢) هنرى أزو: مرجع سابق ، ص ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .

(٣) د. ممدوح أنيس فتحى: ديناميكية إدارة الحرب والنتائج ، رؤف عباس (محرر) حرب السويس ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ .

(٤) د. صابر عرب: مرجع سابق ، ص ١٨٧.

ولكي يكتمل الإطاحة بالنظام المصرى نهائياً بعد تنفيذ الخطة موسكتير حاول الإنجليز والفرنسيين، البحث عن محمد نجيب ومقابلته للاعتماد عليه بعد الإطاحة بجمال عبد الناصر[١] وتمشياً مع ذلك أخذ رأي الجنرال ديجول في عملية قناة السويس، وكان وقتها خارج السلطة فقال: إننى أوافق على مبدأ التدخل في السويس، ولكن لا أريد أن تكون هناك سيطرة بريطانية على مسار العملية، أما عن الحكومة الأمريكية، فإننى أقول: هذا ما نريد أن نفعله وإذ لم توافقوا حسناً[٢]

وحدثت كل هذه الاتفاقات العسكرية في الوقت الذي لم ينته مؤتمر لندن من جلساته في الوقت الذي يتظاهر فيه مستر أيدن وبينو، بالحرص على الوصول للتسوية، من خلال قبول مصر لمقترحات مستر دالاس بتدويل القناة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل قد أحيطت علماً بكل هذه الترتيبات الثنائية بين بريطانيا وفرنسا، فقد ذكر موشي ديان Moshe Daya رئيس هيئة أركان الحرب الإسرائيلى في يومياته، يوم أول سبتمبر ما يلى "عقد اجتماع كامل صباح اليوم لهيئة القيادة العامة بالاشتراك مع بن جوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وفى وسط الاجتماع وأثناء المناقشة وصلنى تقرير من ملحقنا العسكرى في باريس عليه تأشيرة عاجل جدا، به معلومات عن الخطة الانجلو فرنسية للاستيلاء على القناة، وأبلغنى أن الهدف من العمل الأنجلو فرنسى هو احتلال قناة السويس، وإلغاء قرار التأميم، وأن الخطة المعدة لذلك باسم موسكتير بقيادة السير تشارلى كتيلى البريطاني والادميرال بارجو الفرنسى كنائب له"[٣] وأضاف التقرير أن القائد الفرنسى بارجو طالب بدعوة إسرائيل للاشتراك في العمليات[٤]

ومن هنا سأل بن جوريون موشى ديان، ماذا ستكون عليه قواتنا إذا ما نشبت الحرب؟[٥] وذلك بناء على الاتصال الفرنسى بإسرائيل في الأول من سبتمبر، والذى تم فيه عقد اجتماع بين الطرفين في باريس في ٧ سبتمبر ١٩٥٦[٦] في الوقت الذي كانت فيه بعثة منزيس تعرض مقترحات مؤتمر لندن الأول على عبد الناصر بصلف، وهو ما يؤدى إلى

---

(1) Bar Zohar Michel, op.cit, P. 134 .

(٢) محمود فوزى: مرجع سابق ، ص ص ١٠٥- ١٠٦.

(3) Dayan, Moshe (General) Journal de la Compagn du Sinai traduit de l,Anglais par Denis, Meunire,Le grand Etudes Contemparires , Fayard 1966 , P. 30.

(4) Fullk, Roy and Paul Geoffry:op. Cit P.69 .

(5) Troen, Selwyn, op.cit, P.296

(٦) موش ديان : قصة حياتى، جـ١ ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، رقم ٧٣٠،ص ص ٢٠٨ – ٢١٢.

الربط بين صلف منزيس مع عبد الناصر والاستعدادات العسكرية الأنجلو فرنسية الإسرائيلية بحيث تؤدى البعثة إلى الفشل مما يؤدى إلى التدخل العسكرى وفقا للاستعدادات العسكرية الجارى إعدادها بين الأطراف الثلاثة "وطلبت إسرائيل من فرنسا الانضمام إلى التحالف وأن تدعى رسمياً من فرنسا للانضمام للتحالف بشروط ثلاثة:

١- أن تدعى رسمياً إلى المشاركة في كل تفاصيل المحادثات حتى تكون كحليف ذو حقوق متساوية.

٢- ألا تؤدى الحرب إلى توريط إسرائيل في نزاع مع بريطانيا التى تربطها بالأردن معاهدة دفاع مشترك.

٣- تلتزم بريطانيا بتسليم بعض المواقع في سيناء لإسرائيل وكذا حق المرور إسرائيل في قناة السويس بعد انتهاء الأزمة[١]

ووافقت فرنسا على تلك الشروط، وكان الفرنسيون علي تمام العلم بعد انتهاء مقابلتهم مع الوفد الفرنسى في ٧ سبتمبر ١٩٥٦ ،أن أيدن قد وصل إلى درجة من عدم ثقته من التضامن الأمريكى في المساعدة، إذا نشبت حرب ضد مصر، وفى ذات الوقت كانت فرنسا تعلم جيداً عدم ثقة أيدن بدالاس، وكذلك انتهزت الحكومة الفرنسية بعد انتهاء المحادثات الفرنسية الإسرائيلية يأس أيدن من أمريكا وأجرت معه محادثات في ١٠،١١ سبتمبر ١٩٥٦ فيما يتعلق باشتراك إسرائيل في الحملة، وكان أيدن في ذلك الوقت لا يعارض المشاركة الإسرائيلية، وعرض بينو ومولية والخبراء العسكريون الفرنسيون على أيدن وهو في باريس الخطة الجديدة، والتى تقوم على اشتراك إسرائيل في الحملة على مصر، وقد تم اقتراح الخطة المعدلة في هذا الاجتماع وتقرر أن يبدأ التنفيذ في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٦[٢]

وسافر وزير الدفاع الفرنسى بورجس مونورى إلى إسرائيل في ٢٠سبتمبر ١٩٥٦ والتقى مع بن جوريون وموشي ديان، ولكن بن جوريون صمم على ألا يبدأ، إلا بأخذ ضمانات من بريطانيا نفسها، حتى لا يتم توريط إسرائيل في الحرب وحدها، وبسبب مطالب بن جوريون وبمؤازرة من موليه وبورجس مونورى تم تعديل للخطة موسكتير المعدلة، وابتداً من سبتمبر ١٩٥٦ يصبح الاسم الرمزى للخطة الجديدة "خطة موسكتير المعدلة النهائية" وقد انحصرت التعديلات التى أدخلت على الخطة في زيارة حجم المعاونة البحرية

[1] Fullk, Roy and Paul Geoffry:op. Cit PP.71-73.

[٢] صلاح بسيوني:مرجع سابق،ص ١٨٢.

والجوية البريطانية لإسرائيل، وزيادة مطالبها من الأسلحة والمعدات الحربية، وترك تحديد بدء العدوان لمشيئة إسرائيل[١]

وحاول أيدن أن يعرض على الشعب البريطاني خططه بشكل تدريجي، بأن أعلن في مجلس العموم البريطاني في ١٢ سبتمبر ١٩٥٦ ،أن المملكة المتحدة ستفعل ما في وسعها بالتنسيق مع حلفائها لضمان حقوقها بطريقة المفاوضة ،ولكن إذا ما فشلت تلك الجهود فسوف تكون الحكومة البريطانية حرة في اتخاذ أي خطوات متاحة أمامها لإعادة الموقف إلى ما كان عليه[٢] أي إعادة الحال للقناة كما كانت، أي استخدام القوة العسكرية.

والواقع أن هذا البيان كان قد طرح في الوقت الذي اتفق فيه أيدن مع دالاس على قبول هيئة المنتفعين والتى لن يقبلها عبد الناصر ،لأنها أسوا من مقترحات الدول الثمانية عشر التى رفضها عبد الناصر، عندما عرضها عليه منزيس بالقاهرة، أي أن الخطة أعدت بأحكام، مقترحات يرفضها عبدالناصر ويوافق عليها أيدن، وبيان من أيدن في مجلس العموم البريطانى أنه إذا ما فشلت الطرق التفاوضية فسيكون الحل هو اللجوء للقوة العسكرية، وفى الوقت الذي أعلن فيه إيزنهاور بأن: "الولايات المتحدة توافق على حق المملكة المتحدة وفرنسا في استخدام القوة إذا ما فشلت الجهود السلمية الأخرى لتسوية مسألة قناة السويس"[٣]

وبطبيعة الحال لم يكن دالاس يخفى على إيزنهاور أن هيئة المنتفعين التى اقترحها على بريطانيا وفرنسا ومصر، لن تلقى ترحيباً من مصر، حيث لم تلق ترحيباً فرنسياً على الاطلاق أي سيلقى المقترح الأمريكى الفشل ،بالتالى اللجوء للقوة طالما استنفذت الوسائل السلمية، أي أن الولايات المتحدة قد أعدت حلبه الملاكمة ،ولم يعد ناقصاً إلا تحديد وقت المباراة واستعداد اللاعبين.

وفى نفس الوقت أمر ديان رؤساء أركان حرب الجيش الإسرائيلي بدراسة الخطط العسكرية المختلفة على الجبهة المصرية، في شبه جزيرة سيناء كلها، من أجل السيطرة على مضيق تيران، اجتمع مع أعضاء مكتب العمليات الإسرائيلى ومع كبار الضباط الجويين والبحريين[٤]

---

(١) ممدوح أنيس: مرجع سابق، ص ٣٨٤

(2) Great Britain, The Parliamentary Debats, House of Commons, Official Report .5 th series Vol 558.No 206 . Cols 2 15

(3) Troen, Selwyn, op.cit, P.298

(4) Dayan, Moshe :op.cit. P.32

وعندما عاد بيريز من زيارته لباريس، التقى ببن جوريون وموشي ديان، وقد أخبر بيريز بن جوريون أخباراً مفرحة -على حد تعبيره - عند لقائه بوزير الدفاع الفرنسي، الذى اخبره بعد انتهاء مؤتمر لندن الثانى بأن الحكومة الفرنسية لا تستطيع قبول هيئة المنتفعين وأنه يستعد للعمل ضد عبدالناصر، بمعرفة بريطانيا وموافقتها، وأنها قررت التعاون مع إسرائيل وذلك أيضا بالاشتراك مع بريطانيا واشترطت الأخيرة بأنه يجب إلا تهاجم إسرائيل الأردن[١] وعلى أثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلى في ٢٥ سبتمبر وصرح بن جوريون أمام المجلس "بأن أمام إسرائيل قراراً استراتيجياً من أخطر القرارات مثل تأسيس الدولة، وفرصة تعاوننا مع فرنسا قد لا تتاح لنا مرة أخرى[٢]

وفى واقع الأمر لم يكن أيدن متسرعا في تنفيذ الحملة العسكرية في سبتمبر، لعدة أسباب أولها استنفاذ كل الوسائل السلمية، وعدم وجود ذريعة تتدخل على أسسها بريطانيا في الحرب، ولذلك قررت بريطانيا اللجوء إلى مجلس الأمن، وتأجيل الخطة العسكرية بعض الشئ وليس إلغائها، وكان على مستر أيدن أن يقنع حلفائه الفرنسيين بهذه الخطة، وسافر أيدن وسلوين لويد إلى باريس في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦، والتقى مع موليه بينو، وحاول إقناعهما بصعوبة بتأجيل العمل العسكرى ،واللجوء لمجلس الأمن، ثم بعد ذلك يمكن اللجوء للحل العسكرى[٣] وبالرغم من تبرم فرنسا من ذلك إلا أنها وافقت كارهة.

ولكن يمكن القول أن اجتماع ٢٥، ٢٦ سبتمبر بباريس قد أحيا الوفاق الودى الإنجليزي الفرنسى، فى الوقت الذي أضعف فيه التحالف الأنجلو فرنسى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى مساء يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦ قرر بن جوريون إرسال وفد إلى فرنسا يستوضح من الحكومة الفرنسية مجالات العمل المشترك ضد مصر[٤] وكانت توجيهات بن جوريون للوفد أن "إسرائيل لن تشن حرباً وحدها وإذا بدأ اصدقاؤنا فسننضم إليهم، وأن تكون الولايات المتحدة على علم بالعملية المرتقبة، ويجب أن لا يكون لها اعتراض عليها[٥]

وسافر الوفد لباريس يوم ٢٨ سبتمبر، وبدأ محادثات يوم ٢٩ سبتمبر وكان برئاسة موشي ديان رئيس الأركان الإسرائيلى، ومعه جولدا مائير Golda Meir وزيرة الخارجية وموشيه كارمل وزير النقل وشيمون بيريز، لمناقشة المشروع برمته، وكانت في مقدمة

---

(1) Troen, Selwyn, op.cit, P.299

(٢) صابر عرب : مرجع سابق، ص ١٨٨

(3) Finer, Herman, op.cit, PP. 265 286

(4) Troen, Selwyn, op.cit, P.3oo

(٥) دافيد بن جوريون: تاريخ شخصي، ج ٢، ترجمة المخابرات العامة، ١٩٧٠، ص ص ٨٩-٩١

المحادثات المطالب الإسرائيلية من الأسلحة، حيث أشـــترط الوفـد الإســرائيلى وصولــها لإسرائيل قبل أي عمل عسكرى، وقد تعهد الجنرال "ايلى"Ely رئيس الأركان الفرنسى بتقديم احتياجات إسرائيل من الدبابات والطائرات والشاحنات في أقرب فرصة، كما تساءلت جولـدا مائير، عما إذا كان من الضرورى اطلاع واشنطن على هذه المحادثات؟ وأجاب بينـو قـائلا "ينبغى الا نضعهم في موقف يسمح لهم بألا يقولـوا لا، ونعـم نظـراً لان لوبـى البـترول سيجعلهم يقولون لا مما يضعنا في موقف أصعب بكثير، ومن الأفضل عدم التشاور معـهم، وفى الوقت الذي كانت فيه المحادثات تتم بشكل منظم، وإدارة العمليات العسكرية في الجيش الفرنسى والإسرائيلى تضع الخطط والبرامج، كان الإسرائيليون يستكملون احتياجاتهم مـن الأسلحة الفرنسية التى راحت تتدفق على إسرائيل[١] بالإضافة إلى ترك موشى ديان قائمـة كاملة بالمطالب الإضافية التى قد يحتاجها الجيش الإسرائيلى للجنرال جيلوم Guillaume وعاد الوفد الإسرائيلى من باريس مساء يوم الأول من أكتوبر[٢] باتفاق على شـن الحـرب ضـد مصر إما بتنسيق ثنائى إسرائيلي – فرنسى أو ثلاثى بانضمام بريطانيا، لذلك قـام موشـى ديان في الثانى من أكتوبر ١٩٥٦ على الفور بعقد اجتماع لهيئة الأركان ليصدر لهم إنـذار مبكر بأحتمال قيام إسرائيل بحملة مشتركة مع فرنسا وربما بريطانيا ضد مصر[٣]

وفى صباح ٨ أكتوبر ١٩٥٦ أثناء الجلسة الثانية لعرض مســألة السـويس علـى مجلس الأمن ناقش مجموعة من القادة العسكريين الإسرائيليين بوضوح الحملة على سيناء والتى أعطى لها اسم رمزى قادش kadesh [٤]

وفى نفس الوقت شعر الفرنسيون بقدر من القلق بسـبب عـدم وضـوح الموقـف البريطاني ولذلك عندما انتهى عرض القضية في مجلس الأمن ١٣ أكتوبـر ١٩٥٦ بفيتـو سوفيتى، التقى سلوين لويد مع بينو في واشنطن، وكانت جلسة مصارحـة، حيـث طـرح الأخير مطالبة بشكل محدد قائلا: كل الخطط جاهزة والإسرائيليون مسـتعدون، وهـم علـى وشك أن يفقدوا كل ثقة فينا وأجاب لويد: المشكلة أن الحكومة البريطانية في حاجـة إلـى ذريعة يقبلها الرأى العام البريطانى ولا يغضب لها الكومنولث[٥]

وفى ١٤ أكتوبر ١٩٥٦ عقد بينو اجتماعاً عاجلاً للجنة الوزارية الخاصة بالتنسيق مع إسرائيل، وفى هذا الاجتماع وجه بينو إلى بيريز سؤالاً قال فيه: "لنفـرض أن بريطانيـا

---

(١) صابر عرب: مرجع سابق، ص ص ١٨٩-١٩٠

(2) Dayan, Moshe :op.cit. P.42

(٣) ممدوح أنيس: مرجع سابق، ص ٣٨٤ .

(4) Dayan, Moshe :op.cit. P.52

(٥) صابر عرب:مرجع سابق،ص ص ١٩٠

تراجعت فهل إسرائيل على استعداد لدخول الحرب ضد ناصر بالتحالف مع فرنسا؟ وكان ديان هو الذي تولى الرد فقال: "بسرعة من صميم قلوبنا" وكانت جولدا مائير مشغولة بسؤال أخر... لنفرض أننا انتهزنا فرصة الحرب مع ناصر وقمنا باحتلال الضفة الغربية للاردن، فهل تعتقد أن الحكومة البريطانية، سوف تساعد الأردن ضدنا التزاماً بالمعاهدة البريطانية الأردنية، وكان رد بينو على جولدا مائير "سيدتى انك تطلبين منى أن أقرأ الغيب" وكان السؤال الثانى، لجولدا مائير هل ترون إخطار دالاس باتفاقنا وكان رد بينو "لا أظن أن هناك داعياً لذلك، وإذا تصرفنا بسرعة وحزم فإن دالاس لن يعلق في رقبته ربطة عنق سوداء حزنا على ناصر[١]

ونظراً لذلك إتخذت الحكومة الفرنسية المبادرة ،وذهب وفد فرنسى مكون من البير جازيه Albert Gazier – الذي كان يعمل وزير للخارجية بالإنابة في غياب بينو – وموريس شال Mauric Chaille – رئيس أركان القوات الجوية الفرنسية – لمقابلة أيدن في مقره الصيفى في تشيكرز Chequers بناء على رغبته، وحضر اللقاء مع أيدن مستر ناتنج وزير الدولة للشئون الخارجية، وطبقا لروايه ناتنج فإنالجنرال شال عرض خطة محتملة للعمل تمت الموافقة عليها في النهاية، من أجل تمكين بريطانية وفرنسا من السيطرة الفعلية على قناة السويس، والخطة هى أن إسرائيل ترغب في أن توجه إليها دعوة لمهاجمة مصر عبر شبه جزيرة سيناء، وأن فرنسا وبريطانيا بعد أن تتيحا للقوات الإسرائيلية وقتاً كافياً للاستيلاء على كل سنياء أو معظمها ،توجهان أمراً إلى الجانبين لسحب قواتهما من قناة السويس، للسماح لقوة بريطانية وفرنسية أن تتدخل وتحتل القناة، بزعم إنقاذها من التدمير بسبب القتال[٢]

ولم يكن بن جوريون راضيا تماماً عن الترتيبات البريطانية الفرنسية، وكان بن جوريون قد فقد أعصابه من النفاق البريطانى، وقال لشيمون بيريز أنهم يريدون أن يعاملونا كالنبلاء الذين يمارسون غرامهم مع الوصيفات في المطبخ دون أن يسمحوا لهن بالدخول إلى غرف النوم، ثم عدد بن جوريون الضمانات التى يريدها، للوفد الفرنسى الذي زار إسرائيل ضمن عملية التنسيق وهى ما يلى :

١- أريد أن أطمئن بطريقة قاطعة أن بريطانيا معنا.

---

[١] محمد حسنين هيكل:ملفات السويس ،مرجع سابق،ص ص٥٢١-٥٢٢
[4] Fullk, Roy and Paul Geoffry:op. Cit PP.71-73

٢- لست مستعداً أن نكون وحدنا في المعركة ضد ناصر أكثر من ساعات محدودة.

٣- قبل أن تنتهى هذه الساعات، أريد تعهداً مكتوباً بأن سلاح الطيران المصري سوف يتم تدميره فور إنتهاء هذه الساعات الأولى[١]

ووفقا لذلك بدأت فرنسا تغير من مخططها، وأرسلت تصورات جديدة لبن جوريون، من خلال يوسف نخميس Yosef Nachmias نائب المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية ووضعت بدائل خمسة للحملة، إنذار للمصريين، عملية عسكرية في مصر، عمل عسكرى فرنسى إسرائيلى من قبرص، عمل عسكرى فرنسى إسرائيلى من إسرائيل، عمل إسرائيلى مع فرنسا وضمانات بريطانية، وطرح بن جوريون البدائل الثلاثة الأولى جانباً، ورفض الرابع وأعتبر الخامس هو البديل المعقول، كما طرح بن جوريون خطة لمعالجة كل قضايا الشرق الأوسط، ووافقت فرنسا على إجبار بريطانيا عليها، وكانت الخطة عبارة عن أنه بدون اشتراك بريطانيا في الخطة، فالخطة لا يمكن أن تنفذ، والخطة بشكل عام، هى التخلص من عبد الناصر، تقسيم الأردن الجزء الشرقى يضم للعراق، وفى هذه الحالة ستعقد إسرائيل سلاماً مع العراق تمكن اللاجئين من الاستيطان هناك في الجزء الشرقى الأردنى الذي ضم للعراق بمساندة الأموال الأمريكية ،تقلص حدود لبنان وتصبح دولة مسيحية، وبالنسبة لسوريا لم يقرر بن جوريون بوضوح ماذا سيفعل بصددها[٢] -وهو نفس ما عرضه بن جوريون في محادثات سيفر يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦- وعلى ضوء ذلك صرح أيدن في مجلس الوزراء البريطانى أن الهجوم الإسرائيلى على مصر أصبح وشيكاً ومحتملاً، وإذا ما هاجمت إسرائيل مصر فإن بريطانيا وفرنسا ستتدخل لحماية القناة[٣]

ويبدو أن أيدن كان يمهد لمجلس الوزراء لما سيحدث ،ولم يستطع صراحة أن يصرح بما اتفق عليه مع فرنسا، اتفقت فرنسا بشأنه مع إسرائيل، وأن كان مازال متردداً حتى الآن بشان اشتراك بريطانيا مع إسرائيل.

وفى ١٨ أكتوبر وصلت برقية من جى موليه رئيس وزراء فرنسا، يدعو فيها بن جوريون إلى باريس، ورتب بن جوريون السفر لباريس مساء يوم الأحد ٢١ أكتوبر، فى نفس الوقت سلم البريطانيون للفرنسيين، في أحد الاجتماعات التى جرت بينهما في باريس يوم ٢٠أكتوبر ورقة مكتوبة بخط أيدن تحتوى على فقرتين، وطلب من الفرنسيين تسليمها

---

(١) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مرجع سابق، ص ص ٥٢٤ -٥٢٥.

(2) Treon, Selwyn; op.cit , PP. 303- 305

(٣) صابر عرب : مرجع سابق ،ص ١٩٣

للإسرائيليين،وكانت الفقرة الأولى: تقرر أن بريطانيا وفرنسا تطلبان من مصر وإسرائيل، أن تبتعدا بقواتهما عن منطقة قناة السويس، وانه إذا رفض أحد الطرفين الاستجابه، فإن القوات البريطانية والفرنسية، سوف تتدخل ضده لضمان سلامة المرور في القناة، وكان الهدف من هذه الفقرة إيجاد المبررات القانونية والسياسية والأخلاقية لغزو مصر، بواسطة قوات بريطانيا وفرنسا، وكانت الفقرة الثانية تعلن أن بريطانيا لن تقوم بمساندة مصر إذا قامت الحرب بينهما وبين إسرائيل، "ولم يكن بن جوريون أيضا مستعداً لتقسم الأدوار على نحو يجعل إسرائيل على حد تعبيره تنحدر في حمأة العار في حين تقوم بريطانيا وفرنسا بغسل إيديهما في مياه الطهارة[١]

اتفاق سيفر

وفى صباح يوم ٢١ أكتوبر١٩٥٦ وصلت طائرة فرنسية الي إسرائيل لنقل الوفد الإسرائيلي الي باريس، ودعت فرنسا لاجتماع تنسيق ثلاثى بدأ في سيفر Sevres بالقرب من باريس عصر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦، بين الفرنسيين والإسرائليين، حضره كل من موليه رئيس وزراء فرنسا، وبن جوريون رئيس وزراء إسرائيل، وأعضاء الوفدين من وزراتى الخارجية والدفاع، ثم تكرر الإجتماع في اليوم التالى، وتم الأتفاق على أن تؤمن القوات الجوية الفرنسية المدن الإسرائيلية، والقوات البحرية الفرنسية بحماية السواحل الإسرائيلية وتعلن إسرائيل التعبئة العامة يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦[٢]

وقد ذكر ناتنج أن أيدن قد بعث موظفاً كبيراً من وزارة الخارجية البريطانية، إلى باريس يوم ٢٤ أكتوبر، والتقى بشيمون بيريز، الذى كان حاضراً مع بن جوريون في اجتماعات سيفر، وأنه قدم كل الضمانات لطمأنة بيريز، وتعهد بأن بريطانيا ستفعل كل ما يطلبه منه الاسرائيليون، من حيث توجيه ضربات جوية إلى المطارات المصرية، وإحكام الحصار على الشواطئ الإسرائيلية، وتكثيف العمليات بهدف إنجاز المهام في اقرب وقت مع التعهد بتقديم كل الضمانات لإسرائيل[٣]

كما أنضم سلوين لويد وباتريك دين وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى محادثات سيفر السرية[٤] وفى إحدى الاجتماعات التى تمت بين بن جوريون وميوليه، اشترطت إسرائيل

---

(١) محمد حسنين هيكل: قصة السويس أخر المعارك فى عصر العمالقة ن مرجع سابق، ص٢٠٧
(٢) عاطف السيد: القرارات المصرية والأسرار الخفية فى الصراع العربى الإسرائيلى، القاهرة ، ١٩٥٨ ص ص ١٠٢ – ١٠٣
(٣) صابر عرب : مرجع سابق، ص ١٩٣
(٤) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٥٢٨.

إبرام اتفاقية مكتوبة، توقعها الدول الثلاث، ضماناً لعدم تراجع بريطانيا ،وراح بن جوريون يطلب من حلفائه الإنجليز والفرنسيين ،إبلاغ الولايات المتحدة بالهجوم تقديراً لصداقة الرئيس إيزنهاور الذي يقود حملته الانتخابية على أساس السلام، وعلق موليه على كلام بن جوريون بلهجة تنم عن قدر من السخرية قائلا: "أن الولايات المتحدة تحتاج إلى سنوات لكى تستوعب مشاكل العلاقات الخارجية ،فخلال الحرب العالمية الأولى لم تدخل الحرب، إلا في سنة ١٩١٧ وانتظرت في الحرب العالمية الثانية حتى سنة،١٩٤١ ولذا فإن واشنطن في حاجة إلى عامين أخريين، حتى تفهم خطورة تأميم ناصر لقناة السويس[١]

وفى نهاية الأمر اتفقت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على اتفاق عرف ببروتوكول سيفر، في٢٤ أكتوبر ١٩٥٦، وقعه عن بريطانيا باتريك دين، وعن فرنسا كريستيان بينو، وعن إسرائيل دافيد بن جوريون وجاء في الاتفاق ما يلى :

١- في مساء يوم ٢٩ أكتوبر تقوم القوات الإسرائيلية بهجوم واسع النطاق على القوات المصرية بهدف الوصول إلى منطقة القناة في اليوم التالى .

٢- توجه بريطانيا وفرنسا يوم ٣٠ أكتوبر نداءاً إلى مصر وإسرائيل، يتضمن أن يقبلا إيقاف إطلاق النار ،مع سحب قواتهما، أميال بعيدا عن القناة، بواسطة قوات بريطانيا وفرنسا، لضمان حرية المرور في القناة لكل البواخر، لحين الوصول إلى ترتيبات نهائية مضمونه، وإذا لم توافق مصر على ذلك فتتخذ الحكومتان الترتيبات الضرورية للتأكد من طلباتها ومعنى ذلك قيام القوات البريطانية والفرنسية بالهجوم على القوات المصرية فى الساعة الأولى من صباح يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦.

٣- للقوات الإسرائيلية الحق فى احتلال الشواطئ الشرقية لخليج العقبة وجزر تيران وصنافير، لكى تضمن حرية الملاحة فى الخليج.

٤- لا تقوم إسرائيل بالهجوم على الأردن، أما إذا قام الأردن بالهجوم على إسرائيل، فإن بريطانيا لن تساعد الأردن فى ذلك الوقت[٢]

وفى نهاية الاجتماع الأخير قام بن جوريون بتطبيق نسخته من الاتفاق مرتين ووضعها فى جيب جاكته الداخلي، ثم كان تعليقه الأخير "إن إيدن لم يحسن التصرف، ولست

---

(١) صابر عرب : مرجع سابق، ص ص ١٩٤ – ١٩٩.
(٢) أمين هويدى: مرجع سابق، ص ص ٥٥ – ٥٦.



مديناً له بشئ ومع ذلك فقد حققنا هنا فى سفير جميع أهداف إسرائيل[١] ووعد بن جوريون مستر إيدن، بعدم نشر أى شئ عن ملابسات اشتراك إسرائيل فى التواطؤ إلا بعد وفاه إيدن[٢]

ويذكر موشى ديان أنه فور خروجه من قاعة الاجتماعات، كتب برقية عاجلة جدا إلى مدير العمليات فى الجيش الأسرائيلى، نصها "سوف تنفذ العملية قادش بأسرع وقت، تتم التعبئة على الفور، تأكد من سرية التعبئة، أبدا بتنفيذ خطة الخداع، لخلق الإنطباع بأن التعبئة موجهة ضد الأردن – سوف نغادر هنا (سيفر) منتصف الليل، سنصل صباح غدا[٣]

ثم بدأت القوات المسلحة الإسرائيلية التعبئة فى ٢٦ أكتوبر وأعلنت إسرائيل رسمياً التعبئة العامة يوم ٢٨ أكتوبر وإمعانا فى التموية البريطانية ،سلم الممثل البريطانى فى تل أبيب مذكرة لوزير الخارجية الإسرائيلي، تنص على أن أى هجوم إسرائيلى على الأراضى الأردنية سيجيز لبريطانيا تلقائياً استخدام الاتفاقية الأردنية البريطانية للدفاع المشترك، ولم تذكر المذكرة أى شئ عن هجوم إسرائيل على مصر[٤]

أى أن إسرائيل قد بدأت بالفعل فى تنفيذ ما أتفقت عليه فى سفير، بتنفيذ الخطة قادش بل أنه فى مساء يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦، راجعت القيادة المشتركة لقوات التحالف، كل تفاصيل الخطة ،فى البيان الذى سوف تذيعه إسرائيل عقب الهجوم، والذى يبرر الهجوم الإسرائيلى باعتباره رداً على اعتداء الجيش المصرى، وبالطبع لم يكن الجيش المصرى قد قام بأى أعمال عدوانية ،لكنها كانت ذريعة لحفظ ماء الوجه فقط[٥]

العدوان الثلاثي

وفى الساعة الخامسة من مساء ٢٩أكتوبر ١٩٥٦ بدأ الهجوم الإسرائيلى على سيناء حسب الخطة المرسومة فى سفير، حيث أسقطت إسرائيل قوات مظلاتها عند الطرف الشرقى من ممر متلا، وفى التاسعة مساء صدر بيان عسكرى إسرائيلي، أعقبه بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية، عن اختراق قوات الدفاع الإسرائيلية للحدود المصرية لتطهير قواعد

---

(١) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس مرجع سابق، ص ٥٢٩ .

(2) 1956, the Crisis and its Consequences, Clarendon Press Oxford 1991, P.146.

(٣) محمد حسنين هيكل: قصة السويس، مرجع سابق، ص ص ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(4) Johnson, Paul, op. cit, P. 95.

(٥) صابر عرب: مرجع سابق ص ١٩٩ .

الفدائيين عند الكنتلا ورأس النقب وإلى الغرب من نخل فــى طــرف الاقــتراب مــن قنــاة السويس[١]

وعند بدء إسرائيل بتنفيذ التزاماتها وفقا للاتفاق، كان علـــى بريطانيـا وفرنسـا أن يبدءوا بتنفيذ التزاماتهما ،وبالفعل أصدرت بريطانيا وفرنسا إنذاراً لمصر وإسرائيل لوقــف القتال فى الحال، وانسحاب قواتهما المسلحة إلى مسافة عشــرة أميــال بعيـداً عـن قنـاة السويس، وقبول مصر بصفة مؤقتة باحتلال المواقع الرئيسية على القناة "الاســماعيليه - السويس – بورسعيد" بواسطة قوات بريطانية وفرنسية لحماية القناة وحرية الملاحة بــها، وأنذرت القوات المتحاربة على قبول الإنذار خلال اثنتى عشرة ساعة، وإلا فــإن الدولتيـن ستتخذان الإجراءات الضرورية لضمان إذعانهم للإنذار[٢] وأعلن عبد الناصر رفضه للإنـذار الانجلو فرنسى، فى الوقت الذى أعلنت فيه إسرائيل إذعانها للإنذار[٣]

وتبادل إيدن وإيزنـهاور عدة برقيات، إيدن يحاول إظهاره للتضامن الانجلــو أمريكـى وإيزنـهاور يحاول إقناع إيدن باللجوء لمجلس الأمن ويخبره بأنه: "يعلــم أن فرنســا أمـدت إسرائيل بالأسلحة والمعدات العسكرية، ومنها الطائرات بالموافقة الرسمية الأمريكيـــة، وأن ذلك كان انتهاكاً للإعلان الثلاثى ١٩٥١، وأن هذه التطورات يمكن أن تقود فرنسا إلى حرب عربية شاملة، وهو ما يجعل حكومتنا فى وضع محزن جدا من الفوضي، ولم يخف إيزنـهاور أن تدخله فى المسألة ليس لمساعدة مصر ضد إسرائيل بــل مــن أجــل ألا تطلــب مصـر المساعدة السوفيتية، وبالتالى سيصبح الشرق الأوسط كله تحت فوهة والنار" وعلى الرغــم من إظهار إيدن لإيزنـهاور بعدم معارضته مبدئيا اللجوء لمجلس الأمن، إلا أنه بعد مشـاورته مع بينو ومولي كتب لايزنـهاور بأنه: "على الرغم من اتفاقه التام من خلال رسائله السابقة، بأنه يجب اللجوء لمجلس الأمن، ولكن كما تعلم أن مجلس الأمن لا يتحــرك بســرعة فــى الحالات الحرجة، وأننا نشعر أن من حقنا التدخل لحماية مصالحنا ومواطنينا، ومن الممكــن أن نقول أنه يجب أن ننتظر حتى يطلب منا مجلس الأمن أن يتحرك، ولكن بالطبع لا يمكــن أن يكون هناك اتفاق حول هذا المطلب[٤]

ولكن إيدن قد استجاب فى النهاية لمطالب إيزنـهاور، واجتمع مجلس الأمن للنظر فــى العدوان الإسرائيلى والإنذار الفرنسى البريطاني، وأصدر قراراً يطلب من القوات الإســرائيلية

---

(١) محمد حافظ إسماعيل: مرجع سابق، ص٥٩

(2) Longgood, F.William, Suez Story , op.cit, P. 152.
(3) Le Figaro , ,No. 3780. Jedui ,Nov.1. 1956, P.4.
(4) Carlton , op cit , PP. 128 130.

الأنسحاب إلى ما وراء خطوط الهدنة، كما يطلب من الدول الأخرى، أن تمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ،إلا أن بريطانيا وفرنسا قد استخدمتا حق الفيتو للحيلولة دون إصدار القرار[١]

وعند غسق يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ بدأت العمليات العسكرية الأنجلو فرنسية ،بهجمات جوية كما ضربت المدمرات الفرنسية حزاماً بحرياً لحماية الشواطئ الإسرائيلية، وتمكنت إحدى القطع البحرية الفرنسية، من تصويب أهدافها صوب المدمرة إبراهيم الأول، قبل ساعة من انتهاء مهلة الإنذار، ثم أعقب ذلك هجوم بالطائرات البريطانية والفرنسية، التى انطلقت من مالطة وقبرص، واستمر قصف المطارات المصرية متواصلا لمدة ثمان وأربعين ساعة، وقرر عبدالناصر سحب القوات المصرية من سيناء لكى يشكل منها حزاماً حول القاهرة، ومنطقة الدلتا مكتفيا بالدفاع عن منطقة القناة، من خلال حرب غير نظامية، كما تم إغلاق قناة السويس بإغراق بعض السفن المحملة بالأسمنت، فى الوقت الذى توجه بن جوريون إلى الكنيست والقى خطابا استفزازياً معلناً ضم سيناء إلى إسرائيل، وأن سيناء لم تعد أرضًا مصرية، وأن اتفاقيات الهدنة مع مصر قد ماتت إلى غير رجعة[٢]

وأدركت مصر والدول العربية مدى التواطؤ الإنجلو فرنسى الإسرائيلى ،ومن هنا قطعت مصر علاقتها الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا وتبعتها سوريا، وفى ٢ نوفمبر قطع العراق والأردن علاقتهما مع فرنسا[٣] ولم تقطع العراق والأردن علاقتهما مع بريطانيا نظراً لأن الأولى ترتبط مع بريطانيا بحلف بغداد، والثانية ترتبط مع بريطانيا باتفاقية الدفاع المشترك.

وفى نفس الوقت أعلن عبد الناصر حربا دعائية هو الأخر من خلال راديو القاهرة، فقد أعلن فى ٢ نوفمبر بأن بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، تأمروا ضد مصر وهاجموها دون مبرر وأن هدف الإنجليز والفرنسيين والإسرائيلين تدمير قواتنا العسكرية[٤] وفى نيويورك وفى ضوء عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرا، ر دعيت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ظهر أول نوفمبر للانعقاد، وفى ٢ نوفمبر تقدم الوفد الأمريكى بمشروع قرار يدعو إلى:

١- وقف إطلاق النار فوراً ووقف التحركات العسكرية إلى المنطقة.

---

(١) ثناء فؤاد عبد الله: مصدر سابق، ص ص ٦٢ – ٦٣

(٢) محمد صابر: مرجع سابق، جـ ٢٠٢ – ٢٠٣

(٣) محمد حافظ إسماعيل: مرجع سابق، ص ٦٤

(4) Le Figaro, No 3781 Nov. 2 , 1956, P.5 .

٢- الانسحاب دون تأخير وراء خطوط الهدنة ومراعاتها بكل دقة.

٣- إمتناع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة عن إدخال معدات عسكرية فى منطقة الحرب، وأى عمل يعطل أو يمنع تنفيذ هذا القرار، ورغم قبول مصر فى ٢ نوفمبر وإسرائيل فى ٣ نوفمبر لهذا القرار، فقد طالبت بريطانيا وفرنسا بتأجيل تنفيذه[١]

وفى ذات الوقت كانت المعارضة البريطانية على أشدها ،خصوصا من حزب العمال فقد أعلن جاتيسكل Gaitskell فى ٢ نوفمبر" أن الحزب من خلال نفوذه على الرأي العام سيقوم بضغط لإجبار الحكومة البريطانية على الانسحاب من الوضع السئ الذى وضعتنا فيه[٢] وفى الرابع من نوفمبر كان الزعيم العمالى أنورين بيفان قد أعلن "إنه إذا كانت حكومتنا ترغب فى إحياء شريعة الغاب فعليها أن تتذكر أن بريطانيا وفرنسا ليست الحيوان الأقوى فى الغابة فهناك مخلوقات أخطر منها بكثير تتربص بها -يقصد الاتحاد السوفتيى-" وبالفعل وجه المارشال بولجانين رئيس الوزراء السوفيتى رسالة إلى موليه وإيدن رئيسا وزراء بريطانيا وفرنسا فى الخامس من نوفمبر - فى الوقت الذى كان المظليون البريطانيون والفرنسيون يحاولون اقتحام مدينة بورسعيد - يهدد فيها بقصف الاتحاد السوفيتى لبريطانيا وفرنسا بالصواريخ إذا ما استمرتا فى عدوانها ضد مصر[٣] كما وجه بولجانين رسالة فى نفس اليوم لإسرائيل أتهم فيها الحكومة الإسرائيلية بالعمل كأداة للقوى الامبرياليه، وأنها تتلاعب بمصير شعبها على نحو إجرامى مما سيترك أثاره على مستقبل إسرائيل، ويضع علامة تساؤل بالنسبة لوجودها كدولة[٤]

وفى باريس كان رد الفعل الأول للإنذار هو التحدى، فقد اتصل بينو بسلوين لويد وقال له"إن الروس يهوشون" ورد عليه لويد : "بأنه كان يتمنى لو كان فى استطاعته أن يجارى زميله الفرنسى فى تفاؤله ثم أضاف "لقد انتهى الأن اجتماع لمجلس الوزراء وتقرر فيه إيقاف إطلاق النار"وصرخ فيه كرستيان بينو قائلا: "لا يعقل أن نتوقف فى وسط العملية" ورد سلوين لويد بأن "ما هو ضررورى يجب أن يسبق ما هو معقول" وطلب بينو أن يعمل على إقناع إيدن بمواصلة القتال يوماً أو يومين رد لويد"أن ذلك فوق طاقته [٥]

---

(١) محمد حافظ إسماعيل: مرجع سابق ، ص ٦٤ – ٦٦

(2) Spstein Leon :British Politics in Suez Crisis London 1964.P .47

(٣) جورج فوشيه: جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨ – ٢٥٩

(٤) محمد حافظ إسماعيل: مرجع سابق، ص ص ٦٤ – ٦٦ .

(٥) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٥٥٦

أما بالنسبة لموليه فقد استقبل كونراد إديناور مستشار المانيا الغربية عند وصول الأنذار السوفيتى، ولاحظ موليه قلق ضيفه الالمانى الشديد، من صيغة الإنذار ومعناه، وقال لرئيس وزراء فرنسا : "أرجوكم كصديق لفرنسا أن تنظرو فى هذا الموضوع دون أى محاولة لخداع النفس أن الأمريكيين لن يهرعوا لمساعدتكم بالرغم من حلف الأطلنطى" وقلق جى موليه وأرسل برقية عاجلة إلى سفير فرنسا فى واشنطن هرفيه الفان Alphand يطلب فيها: "استطلاع رأى الحكومة الأمريكية على أعلى المستويات فى الإنذار السوفيتى" وعندما قابل السفير الفرنسى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وجده شاحب الوجه عصبي المزاج إلي أبعد درجة وكرر للسفير الفرنسي أكثر من مرة أنه من الواجب عليكم أن تنسحبوا من مصر، ولا سبيل أمامنا إلا أن نلتزم بميثاق الأمم المتحدة ثم قال للسفير: "أسمح لى أن أقول لك هذا ياسيدى السفير، أننى أعتقد أن الحياة مثل سلم بدايته على الأرض، وطرفه العلوى يصعد إلى السماء وأنا قريب من نهاية السلم، وأريد أن أقابل خالقى بأيد نظيفة بأيد لم تلوثها جريمة حرب نووية عالمية[1] وبالفعل أعلنت الحكومة البريطانية والفرنسية قبولها لوقف أطلاق النار، ولسحب قواتها من مصر فى ٦ نوفمبر ١٩٥٦.

وبالنسبة لإسرائيل فقد تكهرب الموقف فى مجلس الوزراء بعد ظهر يوم ٧ نوفمبر، عندما وصلت تقارير الوفد الإسرائيلى من باريس كاملة، ومعها إضافة جديدة تتمثل فى نسخة من تقرير كتبه "بوهلن" السفير الأمريكى فى موسكو، قال فيه " أن السوفيت يعتزمون تسوية إسرائيل بالأرض فى اليوم التالى" وحصل الفرنسيون على نسخة من التقرير وأعطوها للوفد الإسرائيلى فى باريس، واحتدمت المناقشات بالمجلس، واضطر رئيس دولة إسرائيل " بن زفاى "إلى التوجه عند الفجر إلى اجتماع مجلس الوزراء حيث طلب بسرعة اتخاذ قرار وقف إطلاق النار، لأن الموقف لا يحتمل الانتظار، وابلغه بن جوريون أن مجلس الوزراء قرر قبول وقف إطلاق النار وقبول مبدأ الانسحاب من سيناء[2]

ويمكن تفسير استجابة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للإنذار السوفيتى، بعدم استجابه الولايات المتحدة بتدعيم التحالف الغربى، لأن الولايات المتحدة فى محافظتها على مصالحها الأساسية فى الشرق الأوسط، كانت لا ترغب فى التدخل السوفيتى فى المنطقة، وهو ما أظهره إيزنهاور لايدن فى ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦، كما يفسر سبب التدخل السوفيتى فى الأزمة لدرجة تهديده لقوات التحالف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، بمحافظة السوفيت على مصالحهم

---

(١) أمين هويدى : مرجع سابق ، ص٨١

(٢) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مرجع سابق، ص ٥٧٧، ٥٩٩ ، ٦٠٠

(٢٠)

فى الشرق الأوسط والتى بدءوا يبنونها مع مصر وسوريا منذ الصفقة التشيكية ١٩٥٥، كما يفسر أيضا بالضرر الذى يمكن أن تتعرض له المصالح السوفيتية، إذا ما أغلقت قناة السويس وبالتالى تتعرض التجارة السوفيتية للضرر "حيث يفرض إغلاق القناة على رحلة الأسطول الأمريكى من الأطلسي أو المحيط الهادى نحو ٢٠٠٠ ميل فقط بطريق رأس الرجاء الصالح فإنه يفرض علي الأسطول السوفيتى عبئ نحو ٩٠٠٠ ميل إضافية - أى نحو خمسة الأمثال - سواء من البلطيق أو من البحر المتوسط أى أن إغلاق القناة يفرض على الأسطول السوفيتى أن يدور إما دورة كاملة أو نصف دورة حول العالم القديم[١]

وفى أول يناير ١٩٥٧ صدر القرار الجمهوري بانقضاء اتفاقية أكتوبر ١٩٥٤، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح لمصر الحق الكامل فى مصادرة كل ما يوجد فى قاعدة قناة السويس من معدات ومنشأت ومخازن، وانتهزت مصر فرصة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع بريطانيا وفرنسا، وصادرت أموال وممتلكات ورعايا الدولتين وفرضت الحراسة عليها[٢] وفى ٧ مارس ١٩٥٧ انسحبت إسرائيل من قطاع غزة وفى ١٦ مارس عبرت قواتها المتجه من شرم الشيخ الحدود المصرية عند رأس النقب ،وفى ١٩ مارس سمحت مصر ببدء الملاحة فى قناة السويس، وفى ٢٤ أبريل أصدرت أعلاناً باحترامها لنص وروح اتفاقية ١٨٨٨ وسرعان ما تغيرت الخريطة السياسية ففى ٩ يناير استقال إيدن رئيس وزراء بريطانيا من منصبه، وفى مايو ١٩٥٨ سقطت الجمهورية الرابعة فى فرنسا وبدأ عهد جديد تمارس فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مسئولية إدارة الصراع فى الشرق الأوسط[٣] وانتهى العصر الذى كانت تدير فيها فيه بريطانيا وفرنسا مسئولية ذلك الصراع.

دوافع التواطؤ

إذن هل كانت الولايات المتحدة على علم بالتواطؤ وهل كانت الحكومة المصرية على علم؟ وما هى الدوافع الأساسية للتواطؤ، هل هو تأميم قناة السويس أم مساعدة ناصر للثورة الجزائرية؟ أم ماذا؟

الواقع أن جزءاً كبيراً من اندفاع إيدن بالذات، نحو استخدام القوة هو تصريحات مستر دالاس ومستر أيزنهاور المتضاربة والمتناقضة فى ذات الوقت، كما عبر عن ذلك مستر إيدن فى مذكراته حيث ذكر" وبدأ المستر دالاس أحيانا كالواعظ فى دنيا السياسية لا

(١) جمال حمدان: شخصية مصر، جـ٢، مرجع سابق ، ص ص ٨٠٤ - ٨٠٥

(٢) أمين هويدى: مرجع سابق، ص٨٩

(٣) محمد حافظ إسماعيل: مرجع سابق، ص ص ٦٦

يكترث بعواقب ما يخرج عنه من ألفاظ(١) ففى الوقت الذى يشجع مستر إيدن على استخدام القوة يرجع مرة أخرى ويحبطه فقد أعلن دالاس حتى الأول من أغسطس بأنه يجب توجيه ضربه لإجبار عبد الناصر على تقيئ ما بلعه وأنه يجب استخدام القوة ،ولكن يجب تهيئة الرأى العام العالمى لذلك وفى نفس الوقت أعلن مستر إيزنهاور فى ٨ أغسطس أنه لا يستبعد على الإطلاق استخدام القوة ضد مصر للاطاحة بعبد الناصر(٢)

وعاد دالاس وصرح مرة أخرى، بأنه يتفق مع بريطانيا فى كل شئ، ماعدا استخدام القوة، وأن استخدام القوة لا يجب أن يكون الملجأ الأخير(٣) وهو ما جعل جورج ماكاي يصف سلوك الولايات المتحدة بالنفاق الماكر فقد كانت واشنطن تعلم كل شئ عن الاستعدادات للعدوان لكنها لم تفعل شيئا لمنعها، رغم أن الأسطول السادس الذى كان على مشارف موقع الأحداث، كان أضخم قوة موجودة بالبحر المتوسط كانت الامبرياليون الأمريكيون يمسكون فى وقت واحد بثلاث عصا فى النار، كانوا يأملون أولا: أن توجه لندن وباريس ضربه قاتلة للقوى العربية المعادية للامبريالية، التى كانت تهدد مراكزهم فى العربية السعودية أيضا، وثانيا : أن تولد المغامرة العسكرية كراهية العرب لبريطانيا وفرنسا، ومن ثم يمكن أن تملأ الولايات المتحدة الفراغ الذى سيظهر شبحه لضعف نفوذهما، بوصفها الصديق الحقيقى للشعب العربى، الذى أوقف العدوان ضده، ثالثا: أن يؤدى نقص البترول الناتج عن شل حركة قناة السويس إلى تنشيط أعمال الاحتكارات الأمريكية التى لديها مخزون هائل من البترول وتقوية موقفها فى غرب أوربا(٤)

كما كانت الولايات المتحدة على علم تام بالتحركات السرية من جانب الفرنسيين والبريطانيين، وذلك لأن مستر إيزنهاور قد أشار منذ ١٢ سبتمبر فى مؤتمر صحفى" أنه ليس بمعصوب العينين "وفى ١٣ سبتمبر أدلى دالاس بتصريحه العنيف للغاية عن أزمة السويس وهو أنه" – دالاس – إذا وجد نفسه أمام عدوان مصرى أيا كانت صورته فإن الولايات المتحدة ستعلن أن بريطانيا وفرنسا ليس أمامهما من وسيلة أخرى غير استخدام القوة(٥) وفى نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تعلم بالترتيبات العسكرية الإسرائيلية الفرنسية، لإعداد الهجوم على مصر، حتى أن الولايات المتحدة كانت تعلم بالميعاد المحتمل

---

(١) مذكرات إيدن ترجمة خيرى حماد، القسم الأول من مرحلة ١٩٥١ – ١٩٥٧ ، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٠٨

(2) Eisenhower ,Dowight:The White House years ,Vol .2 .Waging Peace 1956-1961.London.pp.43-44

(3) Kirk:Contemporary Arab.op.cit.P .69

(٤) جورج ما كاى: مرجع سابق، ص ص ١٩٤ – ١٩٥

(٥) هنرى أزو، فخ السويس، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠ – ٢٧١

الذى حددته فرنسا وإسرائيل للهجوم- قبل تقرير بريطانيا الاشتراك معهم - كما أغمض مستر إيزنهاور عينيه عن توريد فرنسا لإسرائيل بالأسلحة اللازمة لتنفيذ الحملة العسكرية على مصر، وفى ذات الوقت كان الان دالاس Allen Dulles رئيس المخابرات الأمريكية C. I A. وشقيق فوستر دالاس وزير الخارجية، علي علم بأن فرنسا وإسرائيل ستهاجم مصر، والتاريخ المحدد للهجوم هو بعد الانتخابات الأمريكية بيوم واحد أى فى الأسبوع الأول من نوفمبر، وكانت الخارجية الأمريكية والمخابرات الأمريكية تعلم منذ ١٨، ١٩ أكتوبو ١٩٥٦، بالاتفاقات السرية بين فرنسا وإسرائيل للهجوم على مصر، كما أبلغ أحد أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية السفارة الأمريكية بباريس بالاستعدادات الإسرائيلية الفرنسية للهجوم على مصر[1]

وبناء على تلك المعلومات حذر دالاس محمود فوزى وزير الخارجية المصرية بقوله "يجب أن تكونوا على حذر يبدو أن الفرنسيين على وشك أن يشنوا الحرب الجزائرية فى مصر وذلك فى منتصف أكتوبر ١٩٥٦[2] كما كانت المخابرات الروسية هى الأخرى على علم بالتواطؤ منذ ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦، ولم تخف ذلك حيث نشرت البرافدا Pravda الصحيفة الرسمية الروسية، بأن قراراً قد أخذ في لندن من قبل بينو وإيدن، وقد أخبرت المخابرات العسكرية الأمريكية فى إسرائيل ووزارة الخارجية الأمريكية منذ ٢٥ أكتوبر، بالاستعدادات العسكرية الإسرائيلية وتعبئه الجيش الإسرائيلى[3]

وبناء على ذلك أرسل دالاس رسالة إلى بن جوريون يقول فيها بعدم اتخاذ خطوات تهدد السلام فى الشرق الأوسط وهذه الرسالة أرسلت إلى بريطانيا وباريس[4] والمنطق يفرض على دالاس إرسال رسالة لبن جوريون، لأنه هو الذى قام بالتعبئة، ولكن المنطق لا يسمح بإرسال رسالة إلى لندن وباريس لأنهما لم يقوما بالتعبئة، إلا إذا كان مستر دالاس على علم تام بالتواطؤ الثلاثى.

كما أبلغ روبرت أمرى نائب رئيس المخابرات الأمريكية مستر دالاس بناء على معلومات مؤكدة "بأن الإسرائيليين سيهاجمون سيناء بعد منتصف ليله غدا ،وأنه على استعداد لفقد وظيفته، إذا لم يحدث ذلك" وفى مساء يوم ٢٨ أكتوبر تجمعت دلائل لدى المخابرات الأمريكية، تجعلها تجزم بأن أهداف التحركات الإسرائيلية هو الهجوم على مصر،

---

(1) Finer:op.cit, PP. 327,333 334

(٢) محمود فوزى: مرجع سابق، ص ١٢٩

(3) finer:op. cit , P. 342, 348 .

(٤) محمود فوزى: مرجع سابق ، ص ١١٠

وتم إبلاغ إيزنهاور، وكان ذلك قبل ٢٤ ساعة من الهجوم الأسرائيلى، وفى الوقت نفسه كان همرشولد يتسلم برقية من مصادرة الخاصة تؤكد أن إسرائيل على وشك الهجوم على مصر بمساندة فرنسا(١)

فلم يكن العدوان مفاجئاً لمستر دالاس ولا لمستر إيزنهاور وعندما وقع العدوان أغلق الفرنسيون والإسرائيليون فمهم، ولكن عملياً كان كل جنرال أو أميرال أو مارشال جو في القوات المسلحة البريطانية ،يبلغ رؤساء الأركان الأمريكية عن كل تحرك يقومون به(٢)

ووفقا لشهادة بورجس مونورى وزير الدفاع الفرنسى، وأحد مهندسي التواطؤ "بأنه من الحماقة التامة بالنسبة للأمريكيين أن يستمروا فى القول بأنهم كانوا فى الظلام بالنسبة لخططنا فمستر ديللون Dillon السفير الأمريكى بباريس رجل نشيط ولا يمكن أن يخدع(٣) أى أن الولايات المتحدة كانت تعلم كل شئ عن التواطؤ الثلاثى ولم يضعها حلفائها فى الظلام كما إدعت.

أما بالنسبة لمعرفة مصر بالتواطؤ، فإن هيكل الذى كان وثيق الصلة بعبد الناصر يقول "بأن عبد الناصر كان مستبعداً إحتمال التواطؤ إلا بعد الأنذار البريطانى الفرنسى لمصر(٤) ولكن هل بالفعل كان عبد الناصر على غير علم بالتواطؤ ،كما ذكر هيكل ؟

الواقع أنه من أوائل سبتمبر ١٩٥٦ كان لدى الحكومة المصرية معلومات بالتواطؤ وناقشت القيادة العامة للقوات المسلحة هذه المعلومات، وهى تدخل إسرائيل خلال هجوم بريطانى فرنسى على مصر(٥) وكان الرئيس عبد الناصر يعلم ذلك، وكان عبد الحكيم عامر يعلم ذلك جيداً، بل أنه من التقارير الهامة التى كتبها كمال عبد النبى سفير مصر بباريس كان هناك تقرير بعنوان"تنظيم الحملة العسكرية على مصر" أوضح فيها الاستعدادات العسكرية البريطانية الفرنسية وخطة الهجوم على مصر، وبطبيعة الحال لم تكن إسرائيل مطروحة لأنه حتى ذلك الوقت لم تقرر بريطانيا اشتراك إسرائيل فى الحملة المرتقبة على مصر، وتحدث التقرير عن القيادة العسكرية للحملة والقوات البرية والبحرية والجوية التى ستشترك فى الحملة وأرسلت صورة من هذا التقرير إلى رئاسة الجمهورية، وصورة إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، ويعلق كمال عبد النبى فى نهاية التقرير تعليقاً ذا دلالة

---

(١) محمد صابر عرب: مرجع سابق ، ص ص١٩٤ -١٩٥

(٢) محمود فوزى : مرجع سابق ، ص ٩٥

(3) Ternce , Robertson : op. cit P. 149 .

(٤) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ، مرجع سابق، ص ٥٣٣

(٥) محمد حافظ إسماعيل: مرجع سابق،ص ص ٥٧ – ٥٨

مكتوب يخط يده بقوله" وبعد هذه بيانات استقيتها من الصحف ونشرات التحليل، وأفوه الناس، ليس فيها سراً ولا خفاء أوردها دون أن أستطيع أن أقرر صدقها قاطعا ،ولكنى رأيت من الخير أن تكون تحت نظركم عند بحث الأمور[١] وتاريخ كتابة هذا التقرير غير مذكور، ولكن مؤشر عليه بتاريخ ٢٠سبتمبر١٩٥٦، ومن هنا فإن تاريخ كتابته قبل ذلك بقليل، أى من الممكن أن تكون منتصف سبتمبر، كما أرسل الملحق العسكرى المصرى بالسفارة المصرية بأنقره برقيه يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٦ نصها الحرفى "ستوجه إنجلترا وفرنسا إنذاراً نهائياً لمصر يعقبه اعتداء جماعى، بالتعاون مع إسرائيل فى منتصف نوفمبر، إلا أن الظواهر تدل على أن الهجوم سيكون قبل أخر شهر أكتوبر[٢] وفى ١٢ أكتوبر ١٩٥٦ أبلغ المحلق العسكرى لمصر بباريس القائمقام ثروت عكاشه، المخابرات الحربية المصرية، بأن ثمة اجتماعات حربية تتم بين مسئولين فرنسيين وإسرائيليين ،منذ أوائل سبتمبر، يشتم منها تدابير موجهة ضد مصر، أما عن اجتماع سيفر" فى ٢٢أكتوبر ١٩٥٦ فإن الملحق العسكرى المصرى لم يعلم به على الإطلاق[٣] ولكن ثروت عكاشه علم- فى ٢٧ أكتوبر ١٩٥٦ من صديق فرنسى له يحتل منصباً حساساً- بتفصيل الحملة العسكرية على مصر، والخطة البريطانية الفرنسية الإسرائيلية على مصر، أى ما أتفق عليه الثلاثه فى سيفر، وأرسل تلك المعلومات لعبد الناصر مع عبد الرحمن صادق الملحق الصحفى بالسفارة المصرية بباريس، حيث قابل عبد الناصر بعد ظهر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ،وكان تعليق عبد الناصر على تلك المعلومات "مش معقول الكلام ده مش معقول ينزلوا - بريطانيا وفرنسا- للدرجة دى "ويذكر ثروت عكاشه فى مذكراته عن هذه الواقعة قوله: "واذكر بعد عودتى إلى مصر فور انتهاء العدوان الثلاثى، أن بادرنى جمال عبد الناصر حين لقيته بقولة ضاحكا " لقد نفذنا من ثقب ابره بأذن الله، ثم أردف قائلا الحق إننى لم أصدق مبدأ الأمر إمكان حدوث مثل هذا التواطؤ الثلاثى برغم ما أبلغتنى به، إذا كان حدوث هذا مستحيل فى تقديرى[٤] إذن لم يفاجئ عبد الناصر بالتواطؤ كما يدعى هيكل. إذن ما هى دوافع التواطؤ بالنسبة لفرنسا وبريطانيا وإسرائيل ؟

أما بالنسبة لدوافع فرنسا وهى الطرف الأكثر إلحاحاً على استخدام القوة منذ نشوب الأزمة، فالواقع أن سوء الفهم الفرنسى المصرى بدأ قبل ثورة يوليو١٩٥٢، عندما أوقفت

---

(١) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٤٠٠ ، ملف ٢٠١ / ٧ / ١ جـ٦ علبه ٥٩٧، التقارير السياسية للسفارة المصرية بباريس مذكرة رقم ١٦٧ من كمال الدين عبد النبى سفير مصر بباريس بعنوان " تنظيم الحملة العسكرية على مصر"

(٢) أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو، جـ٤ ، شهود ثورة يوليو، مرجع سابق، ص١١٩ .

(٣) فطين أحمد فريد: مصر سابق، ص ١٩٢.

(٤) ثروت عكاشه: مذكرات، جـ١ مصر سابق، ص ص ٢٠٩ – ٢١٧.

مصر علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا عام ١٩٤٢، وعندما اعترفت فرنسا بإسرائيل ثم عندما حاولت فرنسا بالاشتراك مع بريطانيا بإعادة احتلال مصر سنة ١٩٥١ عند إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩. وكان الموقف الفرنسى ينبع أساساً من:

١- أهمية قناة السويس بالنسبة لفرنسا ،كأحد المصالح الأساسية الفرنسية فى مصر ولأهمية قاعدة قناة السويس فى الدفاع عن القناة[١] وعند قيام الثورة توترت العلاقات المصرية الفرنسية نتيجة لموقف الحكومة المصرية من حركات التحرر الوطنى فى شمال. افريقيا.

٢- الدعاية المضادة التى قامت بها حكومة الثورة من خلال إذاعة صوت العرب ضد فرنسا، مما هدد بإنهيار مصالحها فى شمال أفريقيا ،لدرجه أن جروسو عضو الجمعية الوطنية الفرنسية اقترح على حكومة فى مارس ١٩٥٤، توحيد جهودها مع بريطانيا للمحافظة على المصالح الفرنسية فى قناة السويس ولاتخاذ سياسية مشتركة إزاء مصر[٢]

٣- كما توترت العلاقات بين البلدين نتيجة تلكأ فرنسا فى إعادة تسليح الجيش المصرى فى الوقت الذى تتدفق الأسلحة الفرنسية على إسرائيل منذ ١٩٥٤.

وقد مرت بعلاقات البلدين فى تلك الفترة عده متغيرات أثرت بشكل أساس على دفع فرنسا نحو التواطؤ ضد مصر.

<u>المتغير الأول</u> : ازدياد مساعدة مصر للثورة الجزائرية منذ نشوبها فى نهاية ١٩٥٤.

<u>والمتغير الثانى:</u> رفض مصر مد امتياز شركة قناة السويس، حيث نشرت الصحف المصرية فى سبتمبر ١٩٥٤ أن الحكومة المصرية قد قررت تشكيل لجنة خاصة للإعداد لنقل ملكية الشركة حين ينتهى امتيازها بعد ١٤ عاما، وقد أبلغ ممثل الشركة السفير الأمريكى بالقاهرة أنه لا يحتمل أن توافق مصر على تجديد امتياز الشركة بعد عام ١٩٦٨[٣]

<u>والمتغير الثالث</u> : فشل زيارة بينو لعبد الناصر بالقاهرة فى مارس ١٩٥٦ ،والتى مثلت أمتعاضاً شديداً له ضد عبد الناصر.

<u>والمتغير الرابع</u> : تأميم مصر لشركة قناة السويس، والذى اتخذ كذريعة للعدوان ،وليس السبب الرئيسى له.

---

(1) schonfield Hugh, The Suez Canal in World Affaires , First Pubulished , London 1952 , P. 136 .

(٢) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية محفظة رقم ٦٥٥ ، ملف ٢٠١ /٢/٧/ جـ١، مذكرة رقم ١٣٧ من سفير مصر بباريس محمود صالح الفلكى ،إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم باريس فى ٩ مارس سنة ١٩٥٦

(٣) نفين عبد المنعم مسعد ،مصدر سابق، ص ٢٨٩

والمتغير الخامس : استغلال الجماعة اليهودية الفرنسية تأميم القناة لشن حرب على مصر، فقد كانت هذه الجماعة تؤيد منذ البداية البديل العسكرى لإنقاذ مصالح ٨٠,٠٠٠ من المساهمين الفرنسيين في الشركة، معظمهم من اليهود، وأن إدعت هـذه الجماعة إنقاذ الجزائر الفرنسية، عن طريق السويس، كتبرير لغزو مصر، حسبما روج لها عملاؤها، حيث ذكر جورج لاكوست حاكم عام الجزائر، أن إرسال فرقة واحدة إلى مصر أفضل من إرسال أربع فرق إلى الجزائر[١] ومن هنا زادت رغبة مسيو موليه للتخلص من عبد الناصر[٢] ولذلك فقد تجمعت تلك المتغيرات لدفع فرنسا نحو التواطؤ ضد مصر.

وبالنسبة لدوافع بريطانيا فهى تشعر منذ نهاية العالمية الثانية بمدى ضعفها فى الشرق الأوسط ومصر على وجه الخصوص ،ولذلك حاولت أن تعيد وفاقها الودى مع فرنسا سنة ١٩٤٧[٣] ومنذ نشوب الثورة المصرية وبريطانيا تتوقع تدهور وضاعها فى مصر[٤] ولذلك حاولت التعاون مع الولايات المتحدة للمحافظة على مصالحها فى مصر، والتى كانت تتمثل فى قاعدة قناة السويس، ولكن منذ وصول عبد الناصر للسلطة ١٩٥٤ ،تشاءم إيدن من مجريات الأمور فى مصر، وبالتالى على المصالح البريطانية، ومن هنا بدأ العداء يتنامى بين إيدن وعبدالناصر، حيث وصفه بأنه "ديكتاتور" وتنبأ بالفوضي السياسية فى مصر، نتيجة لحكم هذا "الديكتاتور" على حد تعبيره[٥] وقد حدثت ثلاث متغيرات أساسية فى السياسية الخارجية المصرية جعلت بريطانيا تندفع إلى التواطؤ ضد مصر، الأول رفض مصر الانضمام لحلف بغداد ،بل ومحاربه هذا الحلف ،وقد حاول إيدن فى زيارته لمصر فى ٢٠ فبراير ١٩٥٦ أن يقنع مصر بالدخول للحلف ،أو تلقى وعد من عبد الناصر بعدم مهاجمة الحلف والعراق إذا ما أنضمت اليه، ووافق عبد الناصر على ذلك[٦] والمتغير الثانى كان طرد جلوب باشا Glubb من رئاسة الجيش الأردنى فى١مارس ١٩٥٦، وكان هذا يعنى لإيدن تحطيم السياسية البريطانية فى الشرق الأوسط[٧] وقد ازدادت مرارة إيدن من عبد الناصر نتيجة لتلك الحادثة حيث اعتبرها مكيدة شخصية من عبد الناصر، وأن جلوب باشا

---

(1) Nutting , Anthony , Nasser , op . cit , P.124

(٢) جمال حمدان: شخصية مصر ، جـ٢ ،مرجع سابق ص ٨٠٥

(٣) دار الوثائق القومية ، الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ١٥١٩، ملف ٣٨ / ٩ / ١٨ ، معاهدات إنجلترا ، الاتفاق البريطانى الفرنسى.

(4) Sablier, Edward, Propagande Et Realites. Politques Etrangere, 5 6 Dec. 1954, PP 381 383.

(5) Walker, Gordon, Suez and the Sudan : the Politcal up Heaval in Egypt and its Reperecussion, . African World , April, 1954, P.9.

(٦) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق ، ص ص ٣١٦ – ٣١٧ .

(٧) راندولف تشرشل: سقوط إيدن ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعين ، ط١، بيروت ١٩٥٩ ، ص ١١٥ .

قد طرد من الأردن نتيجة ضغط من عبدالناصر على الملك حسين لطرده، ولعل شهادة نـلتنج عن ردود فعل طرد جلوب من الأردن هى أدق تعبيراً عن الحالـــة، حيــث ذكــر أن دراما السويس بدأت عندما طرد جلوب باشا من الأردن[١] وكـــان إيـــدن مصممـــاً علـــى تحطيم عبدالناصر وعندما اقترح عليه ناتنج ضرورة ايجاد حل بديل ،وإلا فإن سقوط عبد النـــاصر سينجم عنه فوضي مما يستحيل معه إمكانية السيطرة على مصر، صـــرخ إيـــدن قـــائلا: "لا يهمنى ما يحدث من فوضي واضطراب، كل ما يهمنى هو أن أراه مقتولا "، وقام إيدن بعـــد ذلك باستدعاء السير جون سينكلير رئيس إدارة المخابرات البريطانية(M.16) وطلب منـــه أن تتولى إدارته تصفية جمال عبد الناصر فى أسرع وقت[٢] وكان المتغير الثالث تـــأميم قنـــاة السويس، حيث أعتبرته بريطانيا ذريعه للتخلص من عبدالناصر، ولذلـــك وجـــدت بريطانيـــا المتغيرات الأساسية فى السياسية الخارجية المصرية على طرفـــى نقيـــض مـــن توجـــهات السياسية الخارجية البريطانية ، هذا بالاضافه الي ضمان تدفق البترول العربى كما صـــرح إيدن بأن البترول العربى يمكن أن يكون تحت يد عبد الناصر إذا سمحنا له بزيـــادة نفـــوذه، وبالتالى تكون بريطانيا تحت رحمة عبد الناصر[٣] وهكذا قرر إيدن بأن العالم لم يعد يتسع له ولعبد الناصر لذلك اشتراك فى مغامرة السويس.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد اثارت اتفاقية الجلاء بواعث القلق لـــدى السـلطات فـــى إسرائيل لإنهاء حيث وجدتها مخلة بتوازن القوى في الشرق الأوسط[٤] ولذلك أعلنت فرنســا عقب توقيع الاتفاق المصرى البريطانى، بأن فرنسا تتعهد بحماية الحدود الإسرائيلية[٥] ومن البديهى بأن حماية فرنسا لحدود إسرائيل هو حماية لقناة السويس وكانت إســـرائيل تســـعى قبل نشوب الثورة نحو استخدام قناة السويس، ولم تقبل الحكومة المصرية هذا الطلب ولهذا حاولت بتواطئها إعادة قناة السويس لاستخدام سفنها، وقد شـــكل هـــذا الدافـــع الرئيســـى لإسرائيل، كما كان عقد الحكومة المصرية لصفقة الأسلحة التشيكية فـــى ســـبتمبر ١٩٥٥ دافعا أخر لتواطؤ إسرائيل، حيث خشت أن استخدام مصر لهذه الأسلحة التشيكية يمكـــن أن يهدد أمنها القومي.

---

(1) Nutting , Anthouny , No End of Lesson , op. cit ,P . 119 .

(٢) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس ،مرجع سابق، ص ٤١٨

(3) Carlton , David , op. cit , PP . 121 123 .

(٤) ثناء فؤاد عبد الله: مصدر سابق ،ص ص ٣٤ – ٣٥

(٥) ثروت عكاشة: مذكرات فى السياسية والثقافة، جـ١ ص ص ١٥٦ – ١٥٧

محمد فرج : مرجع سابق ،ص ١٥

ومن هنا فقد قرر بن جوريون شن حرب وقائية ضد مصر[١] وكـان الدافـع الثـالث والأخير لإسرائيل هو قرار عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٥ بغلق مضيق تيران[٢] ولذلك فقـد أصدر بن جوريون أوامره لموشي ديان بإعداد حمالة عسكرية ضد مصر تسـتهدف فتـح مضيق تيران، وأعدت خطة وفقاً لذلك ،اطلق عليها أسم "قادش "[٣] فالنسبة لبن جوريـون فمنذ خريف ١٩٥٥ لم تكن المسألة هل سيكون هناك حرب ضد مصر بل متى ستكون هـذه الحرب[٤]

ومن هنا فقد تشكلت الدوافع الأساسية للدول الثلاثة - البعض منها تشكل قبل ثـورة يوليو والبعض الأخر بعد ثورة يوليو- لضرب مصر والتواطؤ ضدها.

---

(1) Michael Walzer : Just and Unjust Wars, New York, 1972, PP. 80 85
Brecher, Michael : Decision in Israel Foreign Policy. London 1974, PP.. 372 374.

(2) Shimon Peres: The Road to Suze. Sevres : Franco - Israel Startegic Cooperation in Treon Selwyn op cit, P.141.

(3) Donvan, John : U.S & Soviet Policy in the Middle East 1945 1956, New York 1972, P. 119.

(4) Treon, Selwyn: the Suez, Sinai, Crisis, op. cit .P.181.

الفصل السابع

العلاقات الاقتصادية

العلاقـات الاقتصاديـة

إن العلاقات الاقتصادية بين بلدين، تعكس إلى حد كبير، مدى قوة وضعف العلاقـــات بين هذين البلدين بشكل عام، كما تعكس أيضا، مدى قوة العلاقـــات السياســية وفعاليتــها، انطلاقاً من أن التجارة دائما تسبق العلم، أى أن قوة تجارة دولة ما وفعاليتها، تحدد استقرار علمها مع الدولة، التى لها علاقات تجارية وطيدة معها.

ويمكن دراسة العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا، من خلال محوريـــن رئيســين الأول: التبادل التجارى وهذا المحور مقسم إلى ثلاث محاور فرعية، هى تشجيع التجارة بين البلدين، القطن فى العلاقات بين البلدين، حركة التجارة والميزان التجارى بين البلدين، أمـــا المحور الثانى : الاستثمارات الفرنسية فى مصر ،وهو يشمل استثمار رأس المال الفرنســى فى مصر، والاستثمار البشرى الفرنسى فى مصر، أى العنصر المادى والبشري، وينقسم هذا المحور إلى ثلاث محاور فرعية، هى حركة رأس المال الفرنسى فـــى مصـــر، المؤسســات الاستثمارية الفرنسية فى مصر، الوجود الفرنسى فى مصر.

أولاً – التبادل التجارى بين البلدين

١– حركة التجارة والميزان التجاري

لا يمكن بطبيعة الحال تتبع حركة التجارة والاستيراد والتصدير بين مصـــر وفرنســا عاماً بعد عام، لأن ذلك سيكون عرضاً مملا تقريراً،وإن كانت إمكانية تحقيق ذلك ممكنة مــن ناحية توفير الأرقام والبيانات والإحصائيات.

ولأن الاقتصاد يعتبر كقاطرة والسياسية كعربات لهذه القاطرة، فلذلك سأقوم بـــالربط بين السياسية والاقتصاد، أو بمعنى أدق بمقارنة العلاقات السياسية بالاقتصادية بين البلدين، فيما يخص التبادل التجارى، لعل ذلك يعطى دلالات على مدى تأثير العلاقات السياسية بيـــن البلدين على العلاقات الاقتصادية، والعكس بالعكس صحيح.

ومن هنا فقد قسمت التبادل التجارى بين البلدين إلى خمس مراحل تاريخية مختلفـــة ترتبط بالتطور السياسى فى مصر أولا، وترتبط بالعلاقات السينسية بين البلدين ثانيا.

المرحلة الأولى : تمتد منذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ،وصدور دستور ١٩٢٣ وتنتهى سنة ١٩٢٩، بداية الكساد العالمى، الذى أصاب العالم ،لاختبار مدى تأثير استقلال الحكومة المصرية على علاقتها الاقتصادية مع فرنسا.

أما المرحلة الثانية : فتمتد منذ صدور قانون التعريفة الجمركية ١٩٣٠، حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وهذه المرحلة ،تدمج ما بين التطور السياسى والاقتصادى المصرى وبين العلاقات السياسية بين البلدين، فتزخر هذه المرحلة بصدور قانون التعريفة الجمركية ١٩٣٠، وإبرام معاهدة ١٩٣٦، وإلغاء الامتيازات بعقد مؤتمر مونترو ١٩٣٧، وذلك لاختبار مدى تأثير قانون التعريفة الجمركية، فى العلاقات التجارية بيد البلدين، وأثر عقد معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية على حركة التجارة.

أما المرحلة الثالثة : فهى فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٤٠ – ١٩٤٥، فخلال تلك الفترة أوقفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام١٩٤٢ ،وذلك لاختبار مدى تأثير وقف العلاقات، ونشوب الحرب الثانية على التبادل التجارى بين البلدين.

أما المرحلة الرابعة (١٩٤٦ – ١٩٥٢) : فخلال تلك الفترة، رُفع التمثيل الدبلوماسى بين مصر وفرنسا إلى درجة سفارة، كما توترت العلاقات السياسية بين البلدين نتيجة لأزمة الطوافة، ولجوء الأمير عبد الكريم لمصر، وذلك لاختبار مدى تأثير رفع التمثيل الدبلوماسى وتوتر العلاقات السياسية بين مصر وفرنسا، على العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

أما المرحلة الخامسة : فتبدأ مع ثورة يوليو ١٩٥٢ وتنتهى مع أزمة السويس ١٩٥٦ وتزخر تلك الفترة بالتوترات السياسية المصرية الفرنسية ،وذلك لاختبار مدى تأثير ثورة يوليو وأزمة ١٩٥٦، وتوتر العلاقات السياسية على حركة التبادل التجارى بين البلدين.

وفى المرحلة الأولى بطبيعة الحال لابد من الأشارة إلى وضع الاقتصاد المصرى المصرى قبل تلك المرحلة ومركز فرنسا من التجارة المصرية، حتى يمكن الحكم على تطور مركز فرنسا خلال تلك الفترة بالمقارنة بالفترة سبقتها، فخلال الفترة ١٨٥٠ إلى ١٨٨٥ زادت تجارة مصر الخارجية من مليون جنيه إلى ٢٤ مليون جنيه[1] أى زادت التجارة الخارجية المصرية بنسبة ٣٨٠٠% كما استمرت زيادة صادرات وواردات مصر باطراد كما يوضح الجدول التالى[*]

---

[1] د.على الجرتلى : التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ – ١٩٦٦، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤، ص ص ١٧ – ١٨

[*] مصدر الجدول د. محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى، ط٢، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٤، ص ١٦٢.
ملكية عريان : مركز مصر الاقتصادى : بحث دقيق فى أحوالنا الزراعية والصناعية والتجارية والمالية مع بيان عوامل الضعف فيها والعلاج الناضج لها. مطبعة رعميس، القاهرة مايو ١٩٢٣، ص ١٧.

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الواردات
١٨٥٠	٢،٠٤٣,٥٧٩	١,٦٢١،٣٦٩
١٨٥٥	٣،٢٨٦،٤٣٦	٢,٥٢٦,١٣٣
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٦٥١	٢,٦٠٤,٩٢٣
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٦٦١	٥,٧٥٣,١٨٤
١٨٧٠	٨,٦٨٠,٧٠٢	٤,٥٠٢,٩٦٩
١٨٧٥	٣,٣٢٣,٣٣٤	٤٦٧،٥,٦١٩
١٨٨٠	١٢.٩٨٣,٢٠٤	٦,٥٤٩,٩٣٣
١٨٨٢	١٢,٩٤٣,١٨١	١٠,٣٥٥,٢٩٨
١٨٩٢	١٥,٥٥٤،٢٧٠	١٢,٩١٧,٨٧٤
١٩٠٠	١٩,٧٢٦,٩٦٤	١٨,٢٢٦,٩٨٢
١٩٠١	٣٢,٧٤٩،٣٧٤	٣٣,٩٨٨,٩٧٣

ومن الجدول السابق نلاحظ :

١- أن قيمة الصادرات قد زادت في الفترة ١٨٥٠ – ١٨٥٥ بنسبة ٥١,٣% وهبطت قيمة الصادرات فى الفترة من ١٨٥٥ – ١٨٦٠ إلى ٢٢,٨% وزاد أكبر معدل لها فى الفترة ١٨٦٠ – ١٨٦٥ إلى ٤١٤,٥% ، ثم انحدرت مرة أخرى فى الفترة من ١٨٦٥ – ١٨٧٠ إلى ٣٣,٥% ، ثم عادت إلى الهبوط مرة أخرى فى الفترة من ١٨٧٠ – ١٨٦٠ بنسبة- ٦١،٧% ، ثم ارتفعت مرة أخرى فى الفترة ١٨٧٥ – ١٨٨٠ بنسبة ٢٩٠,٧% ثم انخفضت انخفاضاً ضئيلاً فى الفترة من ١٨٨٠ – ١٨٨٢ بنسبة -٠,٣% ، ثم عادت إلى الارتفاع تدرجيا فى الفترة من ١٨٨٢ – ١٨٩٢ بنسبة ٢٠,٢% وفى الفترة من ١٨٩٢ – ١٩٠٠ بنسبة ٢٦,٨% وفى الفترة من ١٩٠٠ – ١٩٠١ بنهبة ٦٦,١%.

٢-نلاحظ أنه بالنسبة للواردات قد زادت فى الفترة من١٨٥٠ – ١٨٥٥ بنسبة ٥٥,٩% ثم زادت فى الفترة من١٨٥٥ – ١٨٦٠ بنسبة ٣,٨% ثم سجلت أعلى معدل لها فى الارتفاع فى الفترة من ١٨٦٠ – ١٨٦٥ بنسبة ١٢٠,٨% ،ثم سجلت أعلى هبوط لها فى الفترة من ١٨٦٥ – ١٨٧٠ بنسبة- ٢١,٧% ،ثم عادت إلى الارتفاع التدريجى فى الفترة من ١٨٧٠ – ١٨٧٥ بنسبة ٢٤،٨% وفى الفترة من ١٨٧٥– ١٨٨٠ بنسبة

١٦,٦% وفى الفترة من الفترة من ١٨٧٠ – ١٨٨٢ بنسبة ٥٨,٩% وفى الفترة من ١٨٨٢ – ١٨٩٢ بنسبة ٢٤,٧% وفى الفترة من ١٨٩٢ – ١٩٠٠ بنسبة ٤١,٩% وفى الفترة من ١٩٠٠ – ١٩٠١ بنسبة ٨٦,٥%.

٣- غالباً كان الميزان التجارى فى صالح مصر، ماعدا سنوات ١٨٦٠، ١٨٧٥، ١٩٠١، حيث شكل العجز فى الميزان التجارى المصرى مبلغ -٠,٠٦٩,٢٧٢، -٢،٢٩٦,١٣٣ -١,٢٣٩,٥٩٩ على التوالى، كما شكل الزيادة فى الميزان التجارى سنة ١٨٥٠ مبلغ ٤٢٢,٢١٠ جنيه ،وسنة ١٨٥٥ مبلغ ٠,٧٤١,٣٠٣ جنيه وسنة١٨٦٥ مبلغ ٧،٧٠٣,٤٢٦ وسنة ١٨٧٠ مبلغ ٤,١٧٧,٧٣٣ وسنة١٨٨٠ مبلغ ٦,٤٣٣,٢٧١،وسنة ١٨٨٢ مبلغ ٢,٥٧٨،٨٨٣ وسنة ١٨٩٢ مبلغ ٢,٦٣٦,٣٩٦ وسنة ١٩٠٠ مبلغ ١,٤٩٩,٩٨٢.

أما عن مركز فرنسا فى التجارة المصرية خلال تلك الفترة فقد كانت فرنسا تحتل المركز الرابع من بين الدول التى تصدر إليها مصر، وخلال عصر إسماعيل وصلت إلى المركز الثانى ،وبلغ نصيبيها ١٠% من جملة الصادرات المصرية ،وبعد الاحتلال البريطانى أخذت حصة فرنسا من الصادرات المصرية فى الهبوط، يتخللها شئ من الصعود، فبعد أن كانت حصتها فى سنة ١٨٧١ حوالى ١٣% من جملة الصادرات ،هبطت إلى ٨,٧% فى سنة ١٨٨٢ وارتفعت إلى ٩% فى سنة ١٨٩٤[١]

ومن خلال استقراء تقارير المعتمدين البريطانيين فى مصر تبين "أن نصيب فرنسا من الواردات المصرية ١٠,٢% سنة ١٩٠٣" أى احتلت المركز الثالث من جملة الواردات المصرية "بعد بريطانيا التى تحتل ٤٢,٥% وتركيا التى تحتل ١٢,٤%" وكان نصيب فرنسا من الصادرات المصرية ٨،٨% فى نفس العام "أى احتلت المركز الثانى من جملة الصادرات المصرية" بعد بريطانيا التى احتلت ٥٢,٨%"[٢] "واحتلت فرنسا نسبة ١٠,٩% من جملة الواردات المصرية سنة ١٩٠٥" حيث كان ترتيبها الثانى " بعد بريطانيا التى احتلت هى ومستعمراتها نسبة ٣٨,٦% كما احتلت نسبة ٨,٥% من جملة الصادرات المصرية فى نفس العام" أى احتلت المركز الثانى بعد بريطانيا التي احتلت نسبة ٥٤,٣% هى ومستعمراتها[٣] أما فى عام ١٩٠٧ فاحتلت فرنسا ١٢,١% من تجارة الواردات المصرية

---

[١] د.احمد الشربينى : تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠ – ١٩١٤، هيئة الكتاب ١٩٩٥، ص٣٨٨.

[٢] كرومر "اللورد" : تقرير عن المالية والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣، ترجمة المقطم سنة ١٩٠٤، ص ٤٣.

[٣] كرومر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٥، ترجمة المقطم سنة ١٩٠٦، ص ص٤٧– ٤٩.

أى احتلت المركز الثانى بعد إنجلترا ومستعمراتها، التى كان نصيبها ٣٢,٥% ،ثم هبط مركزها إلى المركز الرابع من تجارة الصادرات المصرية "حيث شكلت نسبة ٧,٣% بعد إنجلترا التى احتلت ٥٤,٥% وألمانيا ٨,١% وأمريكا ٧,٥%"[١]

وخلال تلك الفترة وحتى سنة ١٩١٣ ازداد الصادرات المصرية والواردات المصرية أربعة أضعاف، ولم تكن مصر الوحيدة التى زادت صادرتها ووارداتها بهذه النسبة، بل شاركتها فى ذلك معظم دول الشرق الأوسط كتركيا وسوريا والعراق بنسب متفاوتة[٢] إلا أن الشئ اللافت للنظر، هو أنه بالرغم من أن فرنسا تحتل المركز الثانى من جملة تجارة الواردات المصرية، والمركز الثانى أو الثالث من جملة الصادرات الفرنسية لمصر، إلا أن مصر بحد ذاتها لم تحتل مركزاً كبيراً بالنسبة للتجارة الفرنسية، فجملة الواردات الفرنسية من مصر سنة ١٩١٣ لم تمثل أكثر من ١،١% من جملة الواردات الفرنسية، وجملة الصادرات الفرنسية لمصر لم تمثل أكثر من ٠,٧% من جملة الصادرات الفرنسية[٣] وهى نسبة ضئيلة بالمقارنة بالتجارية الفرنسية ،وهى نسبة عالية أيضا ،إذا ما قورنت بالتجارة المصرية، التى تحتل فيها فرنسا المركز الثانى أو الثالث فى الواردات الصادرات المصرية ،بنسبة تتراوح بين ١٠% للواردات و٠,٨% للصادرات المصرية تقريباً.

وفى عام ١٩٢١ كانت مجموع الصادرات المصرية ٣٦,٣٥٦,٦٢ جنيه مصرى احتلت بريطانيا ومستعمراتها مبلغ ١٧,٣٥٢,٠١٤، وفرنسا ومستعمراتها مبلغ ٢,٨٤٤,٧٣٤ وبلغت جملة الواردات المصرية فى نفس العام ٥٥,٥٠٧,٩٨٤، كان نصيب بريطانيا ومستعمراتها من الواردات المصرية ٢٢,٧٠٧,٠١٩، وفرنسا ومستعمراتها ٤,٢٥٥,٣٤٠، والولايات المتحدة ٨,٣٥٥,٥٠٠[٤]

أى أنه كان نصيب بريطانيا من الصادرات المصرية ٤٧,٧% وفرنسا ٧,٨% حيث احتلت المركز الثانى من جملة الصادرات المصرية، كما كان نصيب بريطانيا من الواردات المصرية ٤٠,٩% محتلة المركز الأول، وتلتها الولايات المتحدة بنسبة ١٥,٥% ،وكان نصيب فرنسا المركز الثالث من الواردات المصرية بنسبة ٧,٦٧% .

---

(١) جورست "سير" : تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٧، ترجمة المقطم سنة ١٩٠٨، ص ٢٩.

(2) Issawi, Charles : The Middle East in the World economy : A Long Ronge Historical View, Center for Contemporary Arab Studies, Georgertown. Univ. washington D.C. Jun 1985. P.10.

(3) Abdalla El Hassain Touik : op. Cit, P. 336.

(٤) ملكية عريان : مرجع سابق، ص ص ١٠٩ – ١١٢.

وعلى الرغم من حدوث هبوط فى التجارة الدولية فى الفترة من ١٩١٩ - ١٩٢٣ بنسبة ١٩,٤% للصادرات ٢٢ ٥% للواردات[١] وحدوث تدهور فى الاقتصاد البريطانى والفرنسى[٢] إلا أن فرنسا احتفظت بالمركز الثالث من جملةالصادرات المصرية بعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٢٥[٣]

وأستمرت فرنسا تحافظ على هذا المركز حتى نهاية تلك المرحلة سنة ١٩٢٩، حيث احتلت نسبة ١١,٨٤% من الصادرات المصرية بلغ قدره ٦,٥٥٢٨مليون جنيه محتلة المركز الثالث بعد بريطانيا، التي كان نصيبها٣٢,٨١% والولايات المتحدة ١٣,٤٢%، كما احتلت المركز الثانى بعد بريطانيا فى الوردات المصرية بنسبة ٩,٨%، بمبلغ قدره ٦,٢٩٤ مليون جنيه[٤]

ويلاحظ أنه خلال الفترة من ١٩١٣ - ١٩٢٩، حافظت فرنسا على مركزها فى التجارة المصرية ،سواء فى تجارة الوردات المصرية (المركز الثانى) أو تجارة الصادرات (المركز الثالث) بعد الولايات المتحدة التى احتلت المركز الثانى بعد بريطانيا، ونافست فرنسا على المركز الثانى، التى كانت تحتله فرنسا سابقًا، مما يدل علي أن تصريح ٢٨ فبراير واستقلال مصر الاسمي، لم يؤثر علي التبادل الاقتصادى بين البلدين، بل ظلت فرنسا تحتفظ بنفس المركز التى كانت تحتفظ به قبل التصريح وبعده.

وفى ١٧ فبراير ١٩٣٠ أصدرت الحكومة المصرية قانون التعريفة الجمركية لحماية الصناعة المصرية[٥] ولتحقيق استقلال فى السياسية التجارية الخارجية[٦] ويبدوا أن الحكومة المصرية كانت متأثرة إلى حد ما بتجارب التعريفة الجمركية الأمريكية، خصوصاً سنة ١٩٢٢[٧].

---

[1] Abdall Ehossain Toufik : op. Cit, P. 339 .

[2] Blanchard, Georgers : du Redressement de la Balance Commerciale de L. Egypte En Temps de Crise.. L, Egypt Conpomaraine No. 157, Mai 1935PP, 617 618.

[٣] دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٩٢ ملف بعنوان تقارير وإحصائيات وجداول عن التصديرات ١٨٨٦ - ١٩٧١/١٩٧٢.

[٤] عبد المنعم القيسونى "دكتور" بعض مظاهر التجارة الخارجية للإقليم الجنوبى فى نصف قرن، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩ - ١٩٥٩، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة ١٩٦٠، ص ص ١٤٩، ١٥٣.

[٥] جمال الدين محمد سعيد : مشاكل مصر الاقتصادية، مطبعة لجنة البيان العربى، ط١ ١٩٥٦، ص ٨٧.

[6] Radwin, Samir, Mobro : Robert : The Industrialization of Egypt 1939 1973, P.62.

[7] Tassig : The Tariff History of the United States, G.P. Putnam,s Sons, New York, London 1966 .PP. 447 525.

ونتيجة لأزمة الكساد العالمى الذى أصاب العالم بانخفاض التجـارة الدوليـة بنسـبة ٣٦,٥% بشكل عام وبنسبة ٤٥% للواردات و٢٩,٢% للصادرات[١] وتأثرت مصر بطبيعـة الحال نتيجة لهذه الأزمة، فانخفضت أسعار القطن من ٢٠ريال سنة ١٩٢٩ -١٩٣٠، إلـى ١٢ ريالاً لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١، ثم ١٠ ريـالات سـنة ١٩٣١- ١٩٣٢، أى أن نسـبة انخفاض أسعار القطن كانت ٥٠%، ونتيجة لهذا الانخفاض فإن قيمة الصادرات المصرية قد هبطت من ٥٣،٨ مليون من الجنيهات فى سنة ١٩٢٩إلى ٣٢ مليونا سنة ١٩٣٠ أى نسبة إنخفاض حوالى ٣٧% تقريبا ،وهبطت نسبة المصدر من القطن وبذرته إلى مجمـل قيمـة الصادرات من ٨٤% فى سنة ١٩٢٩ إلى ٦٨% سنة ١٩٣٢[٢]

ونتيجة للأزمة انخفضت كمية الصادرات البريطانية بنسبة ٢٢% والأمريكيـة ٢٦% والألمانية ٣٨% والفرنسية ٤٥%[٣] ونتيجة لذلك انخفضت قيمة الصادرات الفرنسية لمصر ،ويعلل بسكال فردريك أسباب الخسارة الفرنسية للسوق المصرى، بعدة أسباب منها نـوع البضاعة الفرنسية المباعة فى مصر، والتى تمثل أفخر المنتجات الصناعية، بالإضافة إلـى جودتها العالمية مثل الحرير، والذى أحل محله الحرير اليابانى متوسط الجودة، بالإضافة إلى أن أسعاره فى متناول يد الجميع، وبالتى كسبت اليابان السوق المصرى بالنسـبة للحريـر وخسرت فرنسا نفس السوق، والسبب الثاني الذى يذكره مسيو باسكال، هو تطبيق التعريفة الجمركية المصرية علي المنتجات الفرنسية مثل الشمبانيا Chompagne والملابس والمنسوجات ذات الجودة العالمية، والتى تأثرت أسعارها نتيجة تطبيق التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠[٤]

وفى عام ١٩٣٥ بلغت جملة الصادرات المصرية ٣٤,٤٢٤ مليون جنيه، وبلغ نصيب فرنسا ٣,٧٧٧ مليون جنيه، كما بلغت قيمة الصادات المصريـة سـنة ١٩٣٦، ٣٢,٩٧٢ مليون جنيه، بلغ نصيب فرنسا فيها ٣,٢٩٨ مليون جنيه ،واحتلت المركز الثانى من جملـة الصادرات المصرية، وفى عام ١٩٣٥ بلغت جملة الـواردات المصريـة ٣٢,٢٢٠ مليـون جنيه، بلغ نصيب فرنسا فيها ١,٦٩٤ مليون جنيه، وبلغت جملة الواردات المصريـة سـنة ١٩٣٦ ٣١,٤٩٧ مليون جنيه بلغ نصيب فرنسا منـها ١,٦٥٠ مليـون جنيـه ،واحتلـت الترتيب السادس من جملة الصادرات المصرية فى عامى ١٩٣٥ - ١٩٣٦[٥]

---

(1) Abdalla El Hossain Toufik : op.cit, P. 339.

(٢) محمود متولى "دكتور" : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، هيئة الكتاب ١٩٤٧، ص ص ١٤٠ - ١٤١.

(3) Lewis, William Arthur : Economic Survey 1919 1939, London, 1949, P.122.

(4) Fredric: Pascal: Les Relations Commerciale Franco Egyptiens enter les deux Guerres, Paris 1964, P.140.

(5) F.o. 407/ 221-J1023/ 611 -16 No, 247. Sir M. Lampson to Mr. Eden Received March 8, 1937.

ويلاحظ أن مركز فرنسا قد تدهور بالنسبة للتجارة المصريـــة، خصوصـــاً تجـــارة الواردات، ومن خلال تحويل هذه الأرقام إلى نسب مئوية، ومقارنتها بالفترة السابقة يتضـح ذلك فلقد حافظت فرنسا على المركز الثانى او الثالث من تجارة الصادرات المصرية بمتوسط نسبة ٩% إلى ١٠%، وهو ما استمرت فرنسا تحافظ عليها خلال عـامى ١٩٣٥- ١٩٣٦، حيث احتلت المركز الثانى، وكانت نســبتها فــى تجــارة الصــادرات المصريــة ١٠,٩% و١٠,٢% على التوالى.

كما حافظت فرنسا فى الفترة السابقة على عام ١٩٢٩ على المركز الثانى فى تجـارة الواردات المصرية بمتوسط نسبة يتراوح بين ٨%و ٩%، إلا ان مركز فرنسا قد انخفــض خلال عامى ١٩٣٥ – ١٩٣٦، إلى المركز السادس كما انخفضـــت نســبتها فـــى تجـــارة الواردات المصرية من ٥،٣% إلى ٥,٢% على التوالى.

وفى عام ١٩٣٨ بلغ اجمالى الصادرات المصرية ٣٠،١ مليون وإجمـــالى الـــواردات ٣٦,٩ مليون جنيه، وسجلت فرنسا ٢,٥ مليون جنيه من الصـــادرات المصريـــة، بنســبة ٨,٢% وانخفض مركزها إلى المركز الثالث ،بعد المملكة المتحدة وألمانيا (١١،٣%) كمـــا سجلت مبلغ ٢ مليون جنيه من جملة الواردات بنسبة ٥,٣% واحتلت المركز السادس مـــن الواردات المصرية بعد المملكة المتحدة وألمانيـــا (١٠،٢) وإيطاليـــا والولايـــات المتحـــدة وبلجيكا[1]

ويلاحظ أن فرنسا قد تدهور مركزها عن عام ١٩٣٦، من المركز الثانى فى تجـــارة الصادرات بعد بريطانيا، إلى المراكز الثالث بعد بريطانيا وألمانيا ،ومن نسبة ١٠,٢% مـــن تجارة الصادرات المصرية إلي نسبة ٨,٢% من تجارة الصادرات المصرية ســـنة ١٩٣٨، كما حافظت علي نفس النسبة والمركز تقريباً في تجارة الواردات المصرية حيـــث احتلـــت المركز السادس فى تجارة الواردات المصرية سنة ١٩٣٦، وسجلت نفـــس المركـــز ســـنة ١٩٣٨، وبنسبة ٥,٢% سنة ١٩٣٦، وبنسبة ٥,٣% سنة ١٩٣٨، وذلك يؤكـــد تدهـــور التبادل التجارى التدريجى بين مصر وفرنسا، وكذلك تأرجحه مرة لصالح تجـــارة الـــواردات (سنة ١٩٣٦) ومرة لصالح تجارة الصادرات (سنة ١٩٣٨) ونلاحظ أيضا أن المركز الـــذى كانت تحتله فرنسا بعد بريطانيا سواء فى تجارة الواردات أو الصادرات المصرية (الثـــانى أو الثالث) قد احتلته ألمانيا، سواء فى تجارة الصادرات أو الواردات المصرية، حيـــث ســـجلت

---

[1] The Egyptian Economic Political Review, Mach 1956, P.23.

المركز الثانى فى تجارة الصادرات المصرية بنسبة ١١,٣% ، والمركز الثانى فـــى تجـارة الواردات المصرية بنسبة ١٠,٢%، وهى نفس النسب التى كانت تحتلها فرنسا تقريبا قبـل الكساد العالى.

ويفسر شارل عيسوي هبوط مركز فرنسا فى السوق المصرى والتجـــارة المصريـة بالرسوم الخاصة، التى أصدرتها الحكومة المصرية سنة ١٩٣٦[1] إلا أن هذا التفسير بعيـد عن الحقيقة لأن تدهور مركز فرنسا بدأ مع بداية من عـــام ١٩٣٠مع الأزمـــة الاقتصاديـة العالمية وانخفاض الصادرات المصرية (٤٥%) كما ذكر ويليام أثر لويس أى أن تدهور مركـز فرنسا سابق على الرسوم التى فرضتها الحكومة المصرية سنة ١٩٣٦ ،بست سنوات تقريبا.

وخلال الفترة من ١٩٣٥ - ١٩٣٨ كان ٩٥% من صادرات مصر لفرنسا من القطـن ٥% الباقية من البصل والأرز والجلود الخ، أما الصادرات الفرنسية خلال تلـــك السـنوات، فكانت ٢٠% منتجات الغزل و١٥% منتجات التعدين ١٥% من الأدوات الميكانيكيـــة ١٥% من السلع الكمالية ١٢% من المواد الكميائية والعقاقير الطبية ١٢% من المـــواد الغذائيـة و١١% من الأثاث والمصنوعات الزجاجية ومصنوعات الفخار[٢]

وفى عام ١٩٣٩ كان إجمالى الصادرات المصرية ٣٢,٧٠٤ مليون جنيـــه حصلـت فرنسا منها على ٣,٥٣ مليون جنيه من إجمالى الصادرات المصرية، وسجلت المركز الثانى فى تجارة الصادرات المصرية البالغة ٣٤,٢٣ مليون جنيه، حصلت فرنســا منـــها ١,٩٩٠ مليون جنيه، وسجلت المركز الخامس بعد المملكة المتحدة والولايـــات المتحـدة وألمانيـا وإيطاليا فى تجارة الواردات المصرية[٣]

ونلاحظ أنه عند تحويل الأرقام السابقة إلى نسب مئوية يتبين أن فرنسا قـــد احتلـت ١٠,٧% من جملة الصادرات المصرية بزيادة قدرها ٢,٥% عن سنة ١٩٣٨، كما ارتفـــع مركزها من المركز الثالث إلى المركز الثانى (بعد المملكة المتحدة) فى تجـــارة الصــادرات المصرية، كما سجلت نسبة ٥,٨% من تجارة الواردات المصرية ،بزيادة قدرها ٩٥% عــن سنة ١٩٣٨ ،كما ارتفع مركزها إلى المركز الخامس بدلا من المركز السادس سـنة ١٩٣٨، وهو مؤشر طفيف لإعادة تحسن التبادل التجارى بين فرنسا ومصر، خصوصا فـــى تجـارة

---

(1) Issawi, Charles : Egypt An economic and Social analysis, Oxford Univ. Press, 1947,P. 118.

(٢) الأهرام : فى خدمة التجارة والصناعة العدد ١١ أكتوبر ١٩٥١، ص ١٨.

(3) F.o 407/ 224. J.1218/ 29-16 No, 366 Sir M.Lampson to Viscount Halifax, Cairo April 10, 1940, Received .

الصادرات المصرية، وهو ما يدل على مدى تأثير قانون التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠، وأزمة الاقتصاد العالمى سنة ١٩٢٩ ،وإبرام مؤتمر الامتيازات سنة ١٩٣٧ على حركة التبادل التجارى بين البلدين، وان كانت حركة التبادل التجارى بين البلدين قد تأثرت بشكل أكبر من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩.

ومنذ سنة ١٩٤٠ حدث عجزت فى الميزان التجارى المصرى، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية[١] وقد كان إجمالى الصادرات المصرية سنة ١٩٤٠، ٢٧,٨١٢ مليون جنيه حصلت فرنسا منها ٤,٣٥٣ مليون جنيه، واحتلت بذلك المركز الثانى فى تجارة الصادرات المصرية، كما كان إجمالى الواردات المصرية ٣١,٣٣٧ مليون جنيه، حصلت فرنسا على ١,٢٦٦ مليون جنيه ،واحتلت المركز الثامن فى تجارة الواردات المصرية[٢]

ونلاحظ أن فرنسا قد زاد نصيبها من جملة الصادرات المصرية من ١٠,٧% سنة ١٩٣٩ إلى ١٥,٧% سنة ١٩٤٠، بزيادة قدرها ٥%، واحتفظت فرنسا بنفس المركز الذى كانت تحتله سنة ١٩٣٩ (المركز الثانى) ،وعلى النقيض من ذلك هبط مركز فرنسا من تجارة الواردات المصرية من المركز الخامس سنة ١٩٣٩، إلى المركز الثامن ١٩٤٠ كما هبطت نسبتها فى تجارة الواردات المصرية من ٥,٨% سنة ١٩٣٩ إلى ٣,٩ % سنة ١٩٤٠.

وقد توقف النشاط التجارى بين مصر وفرنسا إبان فترة الحرب العالمية الثانية، واستعاد، نشاطه، بداية من عام ١٩٤٥ ،وقد بلغت صادرات مصر لفرنسا سنة ١٩٤٦ ٥,٢٥٨,٠٠٠ جنيه، وبلغت قيمته واردات مصر من فرنسا فى نفس العام ٢,٢٧٩٠٠٠ جنيه[٣] وبلغ إجمالى الصادرات المصرية ٦٩ مليون جنيه، وبلغت قيمة الواردات المصرية ٨٣ مليون جنيه[٤]

ونلاحظ أن نصيب فرنسا قد انخفض من جملة الصادرات المصرية، فبعد أن كان سنة ١٩٤٠، ١٥,٧% أصبح ٧،٦% سنة ١٩٤٦، بانخفاض قدره ٨,١٧%، وبنسبة انخفاض قدرها ١٠٦,٥%، كما هبط نصيب فرنسا من تجارة الواردات المصرية من ٣,٩% سنة ١٩٤٠ إلى ٢,٧% سنة ١٩٤٦، بانخفاض قدرها ١،٢% وبنسبة إنخفاض قدرها٤٤،٤%، وهو ما يؤكد استمرار هبوط التبادل التجاري بين البلديين منذ عام ١٩٢٩.

---

(١) د.عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية، دار الكتاب الجامعى، ط٢، ١٩٨١، ص١٨٩.

(2) F.0 407 / 225 J 858/ 3116 No. 181 Sir M.Lampson to Mr. Eden, Cairo February 16, 1941 Received April 8. 1941.

(٣) الأهرام فى خدمة التجارة والصناعة، عدد ١٦أبريل ١٩٥٢، ص ١٠ – ١١.

(٤) أحمد سويلم العمرى : الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحديثة ،مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة ١٩٥٠،ص ١٧٣.

ويبدو أن انخفاض واردات مصر من فرنسا ناتج لطبيعة البضائع التى تصدرها فرنسا لمصر من البضائع الترفيهية إلخ فعند فحص جدول الواردات المصرية مـن فرنسـا خـلال عامى ١٩٤٨و ١٩٤٩، اتضح أن أغلب المواد التى صدرتها فرنسا إلى مصر خـلال تلـك الفترة من البضائع الترفيهية[١] وفى ذلك الوقت كانت الحكومة المصرية تحاول إعادة بنـاء اقتصادها الأمر الذى جعلها تقلل من استيراد تلك البضائع، الأمر الذى جعل هبـوط مركـز فرنسا فى تجارة الواردات المصرية أمراً حتمياً، بالإضافة إلى المنافسة الألمانية لفرنسا فـى الأسواق المصرية، خصوصا فى البضائع التى تحتاجها الحكومة المصرية مثـل المحطـات الكهربائية وتوريد حديد الزهر والقطبان الحديدية والأدوات اللازمـة فـى صنـع أنـابيب البترول[٢] وهو الأمر الذى قلل من طلب البضائع الفرنسية الترفيهية ،وبالتالى هبطت نسـبة فرنسا فى تجارة الواردات المصرية، وعلى الرغم من ذلك فقد أصبـح المـيزان التجـارى لصالح فرنسا منذ سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٥١ ،وقد كان لصالح مصـر فـى السـنوات السابقة للحرب العالمية الثانية[٣]

ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٥٠ استعادت فرنسا بعض من تفوقها فى التجارة الخارجيـة المصرية[٤] وفى عام ١٩٥١ كانت صادرات مصر لفرنسا ١٤,٧ مليـون جنيـه، وواردات مصر من فرنسا ٢٠,٨مليون جنيه، وفى عام ١٩٥٢، كانت ١٨,٢مليـون جنيـه و١٤,١ مليون جنيه على التوالى[٥] وكانت جملة الواردات المصريـة ٢١٨,٣٤٦ مليـون جـنية سنـة ١٩٥٠، وجملة الصادرات ١٧٨,٤٩٠ مليون جنيـه، وفـى سـنة ١٩٥٢ كـانت الواردات المصرية ١٥٠,١٧١ مليون جنيه، وجملة الصادرات المصرية ٢٣,٠٠٧مليـون جنيه على التوالى[٦]

ونلاحظ أن نصيب فرنسا من تجارة الصادرات المصرية قد ارتفع من ٧،٦% سـنة ١٩٤٦إلى ٨,٢% سنة ١٩٥٠ ثم إلى ١٢,١% ١٩٥٢ وبالمثل ارتفع نصيب فرنسا مـن تجارة الواردات المصرية من ٢,٧% سنة ١٩٤٦ إلى ٩,٥% سنة ١٩٥٠ ثم انخفض مـوة

---

(١) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٤٥٣، ملف ٢٠١/٧/٤، وثيقة بعنـوان الواردات من فرنسا خلال سنة ١٩٤٩ مقارنة بسنة١٩٤٨.

(٢) نفس المصدر، نفس المحفظة، ملف ٢٠١/٧/٥ ج٢ مذكرة رقم ٧٠ بعنوان تنافس ألمانيا وفرنسا على أسواق الشرق الأوسـط، باريس ١٩٤٩/١٢/١٧

(٣) الأهرام : فى خدمة الصناعة والتجارة، عدد ١٦ أبريل ١٩٥٢، ص ص ١٠ – ١١.

(4) AlFred, Michaelis : The Middle East economy in 1950. The Middle East Journal, Spring 1951, Vol 5, No 2 .PP. 223 225.

(5) 1954, P. 202.

(٦) محمد سعيد : النظام الجمركى فى مصر فى الخميس سنة الأخير الجمعية المصرية للاقتصاد السياسـى والإحصـاء والتشـريع، بحوث العيد الخمسين، مرجع سابق،ص ٤٣٩.

أخرى إلى ٦,١% سنة ١٩٥٢ بالإضافة إلى أن الميزان التجارى كان لصالح فرنسا سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٢.

ولقد تأثر التبادل التجارى بين البلدين نتيجة لرفع درجة التمثيل الدبلوماسى إلى درجة سفارة سنة ١٩٤٦، ونتيجة لعودة العلاقات التجارية، بعد توقفها نتيجة للحرب، ولموقف مصر من حكومة فيشى، وأزمة وقف لعلاقات الدبلوماسية، بحيث استعادت فرنسا بعضاً من مركزها التجارى فى التجارة الخارجية المصرية، وأصبح الميزان التجارى فى صالح فرنسا مما يدل على أثر العلاقات السياسية فى العلاقات الاقتصادية أو العكس، فى حركة التبادل التجارى بين البلدين.

ولم يكن غريباً أن تستمر توجهات ثورة يوليو ١٩٥٢ ،من الناحية الاقتصادية على نفس مبادئ العهد السابق، خصوصاً فى الفترة الأولى من قيامها وحتى سنة ١٩٥٦[١] خصوصا فى مجال الاتفاقات الثنائية وتوسيع سوق الصادرات المصرية[٢] ولكن الشئ اللافت للنظر أن العجز فى الميزان المدفوعات استمر فى تزايد من نهاية الحرب العالمية الثانية تحديداً منذ سنة ١٩٤٦ وحتى نهاية فترة الدراسة سنة ١٩٥٦، باستثناء سنتى ١٩٤٩، ١٩٥٤ والتى كان الميزان فى صالح مصر نتيجة لزيادة الواردات من السلع الإنتاجية اللازمة للتنمية الاقتصادية[٣]

كما تعرضت فرنسا لنفس الأوضاع الاقتصادية بداية من عام ١٩٥٣ فبالإضافة إلى مشاكلها الأوربية ومشاكلها فى شمال أفريقيا والهند الصينية، تعرضت إلى عجز فى ميزانيتها وعجز ميزان مدفوعاتها الدولية، وتعرضت تجارتها للركود[٤] ونتيجة لذلك فقد تعرضت تجارتها الخارجية مع مصر إلى بعض الهبوط، بالإضافة إلى أن الحكومة المصرية قد علمت من مصادرها الرسمية أن فرنسا تمون إسرائيل بالقطن المصرى المعاد تصديره إليها[٥] ومن هنا حدث نوع من التخوف من تصدير القطن لفرنسا، حتى لا يعاد تصديره إلى إسرائيل مرة أخرى.

---

(1) Issawi, Charles : Egypt in the Revolution : An economic analysis, Greenwood Press 1986,P.52.

(٢) أوبريان ، باتريك : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر، من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠، ص ٩٥.

(٣) جمال الدين محمد سعيد : مشكلة ميزان المدفوعات فى مصر، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة ١٩٥٦، ص ص ١٠ – ١١.
د. راشد البرواى : الفلسفة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعملية، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٥، ص ٧٠ – ٧٨.

(4) W.L M.ddleton : French Politics. Contemporary Review No. 105. July 1953 7.

(٥) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة ٦٥١، ملف ١٤٠/١٢٣/٣ج١ "سرى جدا" النشاط الاقتصادى لإسرائيل مذكرة من سفير مصر بأثينا أحمد جلال الدين عبد الرازق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية الدائم للشئون السياسية، تحريراً فى ٨ فبراير ١٩٥٥.

ويمكن رصد التبادل التجاري بين مصر وفرنسا خلال تلك الفترة من خـــلال اختيـار سنوات بعينها لتعطى دلالة على أثر تدهور العلاقات السياسية بين البلديـــن علـــي التبـادل التجاري بينهما، وتم أختيار سنة ١٩٥٣، علي أساس أنها السنة التالية للثــورة المصريـــة لإختبار أثر الثورة علي العلاقات التجارية بين البلدين، وسنة ١٩٥٥ وهى السنة الســـابقة للعدوان الثلاثى، وسنتى ١٩٥٧، ١٩٥٨، السنتين التاليتين للعدوان لاختبار أثـــر العـدوان الثلاثى على التبادل التجارى بين البلدين، وقد اخترت سنتين بعد العدوان، لأتمكن من دراسة الظاهرة ونتيجتها، بعد مرور مدة كافية عليها، ومن خلال الجدول التالى يمكن تبين نصيـب فرنسا فى الصادرات والواردات المصرية فى السنوات الآنفة الذكر(*)

السنة	جملة الصادرات بالمليون جنيه المصرى	نصيب فرنسا من الصادرات		جملة الواردات المصرية بالمليون جنيه	نصيب فرنسا من الواردات	
		النسبة	الترتيب		النسبة	الترتيب
١٩٥٣	١٤٢,٥٥٣	%١٨,١	الأول	١٧٩,٩٦٢	%١١٥,٤	الرابع
١٩٥٥	١٤٦,٠٠٥	%١٢,١	الثانى	١٨٧,٢٥٨	%١٥.٩	الرابع
١٩٥٧	١٧١,٥٥٢	%٣,٢١١	السادس عشر	١٨٣,٥٦٢	%٢,٠٦٠	السادس عشر
١٩٥٨	١٦٦,٢٩٩	%٤,٦١٢	الثالث عشر	٢٤٠,١٧٠	%٤,٤٣٧	الثالث عشر

ومن الجدول السابق يتضح أن :

١- نصيب فرنسا زاد من تجارة الصادرات سنة ١٩٥٣، فبعد أن كان نصيبـــها فـــى سنة ١٩٥٢، ١٢,١% أصبح سنة ١٩٥٣، ١٢,٧%، ثم انخفض نصيبها سنة ١٩٥٥ إلـــى ٨,٣% فى السنة السابقة على العدوان الثلاثى، وسجل أعلى هبوط فى العام التالى للعــدوان بنسبة ١,٩% ثم ارتفع قليلا فى العام التالى(١٩٥٨) بنسبة ٢,٨%، وأن كانت تلك النسبة بمقارنتها بنصيب فرنسا من الصادرات المصرية تعتبر نسبة ضئيلة.

٢- تدهور ترتيب فرنسا فى تجارة الصادرات المصرية فى نهاية الفترة، فبعد الثـورة بعام كان ترتيبها الأول فى تجارة الصادرات المصرية، وقبل أزمة الســـويس بعــام أصبـح

(*) مصادر الجدول أرقام مجمعة من مصادر مختلفة هى دكتور عبد المنعم القيسونى : بعض مظـــاهر التجـارة الخارجيـة للأقليـم الجنوبى فى نصف قرن، مرجع سابق، ص ص ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، محمد سعيد : النظم الجمركى فى مصــر الخمســين ســنة الأخيرة، مرجع سابق ص ٤٣٩.
The Egyptian economic and Political Review, August 1955. PP. 49 50 Ibid March 1956. P.24.

ترتيبها الثانى، وبعد أزمة السويس بعام أصبح ترتيبها السادس عشر، مما يؤكد أثر أزمة السويس علي تدهور حصة فرنسا من تجارة الصادرات المصرية، وعلي نسبتها المئوية من تلك التجارة.

٣ - ارتفاع حصة فرنسا فى تجارة الواردات المصرية، قبل أزمة السويس، فبعد أن كانت نسبة فرنسا فى تجارة الواردات المصرية سنة ١٩٥٢، ٦,١% أصبحت ٨،٦% بعد الثورة بعام و ٨,٥% قبل أزمة السويس بعام، هبطت تلك النسبة إلى ١،١% بعد أزمة السويس بعام، ثم ارتفعت بنسبة ٧,% فى سنة ١٩٥٨، حيث أصبحت نسبتها ١,٨% من تجارة الواردات المصرية فى ذلك العام.

٤- كان ترتيب فرنسا فى تجارة الواردات المصرية فى تدهور عن الفترة السابقة، فقد سجلت المركز الرابع بعد ثورة يوليو بعام، وحافظت على نفس المركز قبل أزمة السويس بعام ثم انحدرت انحداراً شديداً بعد أزمة السويس بعام، لتصل إلى المرتبة السادسة عشر، وتؤكد نسبة حصة فرنسا فى تجارة الواردات المصرية مع ترتيبها فى تلك التجارة، أثر أزمة السويس على تدهور وضع فرنسا فى تجارة الواردات المصرية.

٥- كان الميزان التجارى لصالح مصر فى ثلاث سنوات ١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٥٨ بفارق ٢,٧مليون جنيه، ٢،١مليون جنيه ، ١٨, مليون جنيه على التوالى، ولصالح فرنسا مرة واحدة فى سنة ١٩٥٥ بفارق ٣,٨مليون جنيه.

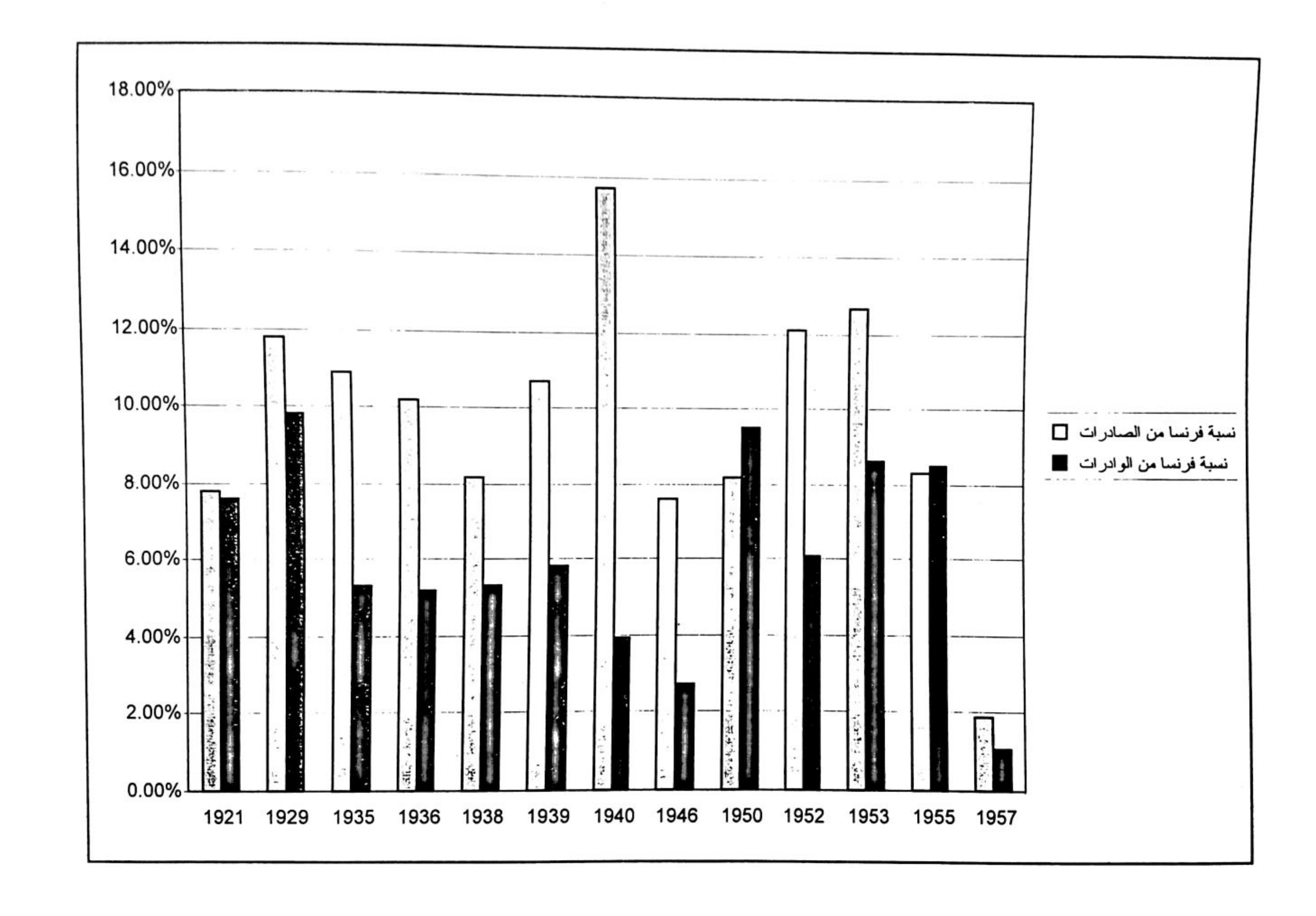
٦-أكد تحليل بيانات الجدول مدى تأثير العلاقات السياسية على التبادل التجارى بين مصر وفرنسا.

والواقع أنه للوصول إلى رؤية شاملة للتبادل التجارى بين مصر وفرنسا وارتفاعه وهبوطه فى الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٥٦، يمكن تجميع الأرقام المتفرقة، ذات الدلالة من العرض السابق، ورسم جدول يوضح هذا المسار، ثم يوضح ذلك برسم بيانى يوضح مدى الصعود والهبوط فى حركة التبادل التجاري بين البلدين.

التبادل التجارى بين مصر وفرنسا ١٩٢٣ – ١٩٥٧(*)

السنة	نسبة فرنسا من الصادرات	الترتيب	نسبة فرنسا من الواردات	الترتيب	الميزان التجارى بالمليون جنيه
١٩٢١	%٧,٨	الثانى	%٧,٦	الثالث	١.٤-
١٩٢٩	%١١,٨	الثالث	%٩,٨	الثانى	,٢٣ +
١٩٣٥	%١٠,٩	الثانى	%٥,٣	السادس	٢,١ +
١٩٣٦	%١٠,٢	الثانى	%٥,٢	السادس	٢،٢ +
١٩٣٨	%٨,٢	الثالث	%٥,٣	السادس	,٥+
١٩٣٩	%١٠,٧	الثانى	%٥,٨	الخامس	١,٥+
١٩٤٠	%١٥,٧	الثانى	%٣,٩	الثامن	٣,٨ +
١٩٤٦	%٧,٦	؟	%٢,٧	؟	٢,٩ +
١٩٥٠	%٨,٢	الثالث	%٩,٥	الثانى	٦,١ –
١٩٥٢	%١٢,١	الأول	%٦,١	الرابع	٤,١+
١٩٥٣	%١٢,٧	الأول	%٨,٦	الرابع	٢,٧ +
١٩٥٥	%٨,٣	الثانى	%٨,٥	الربع	٣,٨ –
١٩٥٧	%١,٩	السادس عشر	%١,١	السادس عشر	١,١ +

(*) الجدول من تصميم الباحث وفق النسب المئوية التى استخرجتها من البيانات التى ذكرت فى المتن وقد آثـــرت أن أبـــدأ بيانـــات الجدول بعام سابق عن سنوات الدراسة، وبعد عام من إنتهاء الدراسة، لمعرفة مدى التحويل.
+ لصالح مصر، – لصالح فرنسا.


18.00%
16.00%
14.00%
12.00%
10.00%
8.00%
6.00%
4.00%
2.00%
0.00%
1921
1929
1935
1936
1938
1939
1940
1946
1950
1952
1953
1955
1957
نسبة فرنسا من الصادرات
نسبة فرنسا من الوادرات

٢- القطن والتبادل التجارى

يمثل القطن المصرى بأنواعه المختلفة أهم محصول نقدى فـــى قائمـــة الصـــادرات المصرية، وعامل هام لتحديد النسبة المئوية لإسهام الدول الأجنبية فى تجـــارة الصـــادرات المصرية "ونظراً الارتباط القطن المصرى بالقطن الأمريكى، سواء من حيـــث المنافســـة أو تحديد الأسعار العالمية للقطن"[١] فقد تأثرت الصادرات المصرية لفرنسا فيما يخص القطـــن نتيجة لذلك، وهو ما أثر بطبيعة الحال فى حصة فرنسا فى تجارة الصادرات المصرية، وأثـــو ذلك على الميزان التجارى بين البلدين.

وكانت حصة فرنسا من صادرات القطن المصرى خـــلال الفـــترة (١٨٩٠ – ١٨٩٤) ٦,٣% وكان ترتيبها الثالث فى تجارة صادرات القطن بعد إنجلترا وروسيا، وخلال الفـــترة من ١٨٩٠ – ١٨٩٩ ارتفعت نسبتها إلى ٧,٩ % واحتفظت أيضا بالمركز الثالث، وكـــانت نسبتها فى الفترة من (١٩٠٠ – ١٩٠٤) ٨,٣% واحتفظت كذلك بالمركز الثالث، وخـــلال الفترة من ١٩٠٥ – ١٩٠٩ كانت ٨,١% وكان ترتيبها الثالث بعد إنجلترا وألمانيا، وخـــلال الفترة من ١٩١٠ – ١٩١٣ كانت نسبتها ٨،٨% وكان ترتيبها الرابع بعد إنجلترا والولايات المتحدة وألمانيا"[٢]

وفى عام ١٩١٣ كان القطن المصرى يأتى فى المرتبة الثانية بعد القطن الأمريكى فى الصادرات الفرنسية الدولية للقطن، حيث استوردت فرنسا من مصر ٢٩٠ ألف قنطار ســـنة ١٩١٣ مقابل ٢٥٠٠ ألف قنطار من القطن الأمريكيى، واستوردت ٤٢٠ ألف قنطـــار مـــن القطن المصرى سنة ١٩١٣ مقابل ٢٢٦٠ ألف قنطار من القطن الأمريكيى وفى ذلك العـــام كان ترتيب مصر الثالث فى ورادات فرنسا من القطن، وفى عام ١٩١٣ ارتفع ترتيبها مـــرة ثانية إلى المركز الثانى بعد الولايات المتحدة التى وردت لفرنسا ٢٢٦٠ ألف قنطار مقـــابل ٤٢٠ ألف قنطار مصرى فى نفس العام[٣]

---

[1] Schere : James : Cotton as a World Power, A study in the economic, interpretation of History, Negro Univ. Press, New York 1969, PP. 335 375.
Crouchley : The economic Development of Modern Egypt, Longmans Green and co, London,New York, Torento, first Published 1938, P. 214.
جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر : القاهرة، ط١ ١٩٥٠، ص ص ٣٥ – ٣٦.

[2] Dwen, Roger : The Middle East in the World Economy 1800 1914 London 1981, P. 199.

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ١٤٨٢ ملف رقم ٤٥/٤/١٠ج١، المسائل المالية – مشروع مارشال الإنعاش أوربا. مذكرة من القنصلية المصرية بباريس تحريراً فى ١٩٤٩/١/١٦.

وفى خلال نفس العام انخفض سعر القطن من ٤,٧٢ إلى ٢,٥١٠ جنيه[١] وهو الأمر الذى جعل الحكومة المصرية تتحرك على محورين دوليين : الأول محاولة التفاوض مع الحكومة الأمريكية لضبط سعر القطن وعقد مؤتمر دولى لذلك[٢] والثانى محاولة الحكومة المصرية التفاوض مع الحكومة الفرنسية لزيادة مشترواتها من القطن المصري، نظراً لمنافسة القطن الامريكي للقطن المصري في الاسواق الفرنسية، وبالفعل سافر أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية المصرية للترويج للقطن المصري، ولحضور مؤتمر القطن الدولى الخامس عشر بباريس[٣] وخلال تلك الزيارة ،وعد رئيس غرفة التجارة بمدينة مرسيليا أحمد عبد الوهاب باشا بزيادة ما يصدر من القطن المصرى لمرسيليا[٤] كما تباحث أحمد عبد الوهاب فى مسألة إدخال أسعار القطن المصرى فى جدول بورصة القطن فى ميناء الهافر الفرنسى[٥] ووعد رئيس نقابة القطن بالميناء أحمد عبد الوهاب بإيجاد سوق للقطن المصرى[٦]

وعلى الرغم من تلك الرحلة، التى تدل نتائجها على النجاح من الناحية الرسمية، وعلى الرغم أيضا من إنشاء خط بحرى جديد لسفر البواخر من ثغر دنكرك الفرنسى إلى الإسكندرية[٧] لنقل اقطن مباشرة من الإسكندرية لفرنسا ،إلا أن أصحاب المصالح الحقيقة فى تجارة القطن المصري من الفرنسيين، والتى تمثلهم نقابة الغزالين، كان رأى لهم مختلف، وهو استعمال القطن المصرى بدلا من القطن الأمريكى فى حالة تساوى الأسعار فقط، فقد صرح مسيو روجر سيريج رئيس نقابة الغزالين فى المناطق الشرقية من فرنسا،بأن لمسألة الأسعار أهمية كبيرة فى نظر المصانع التى تشترى القطن المصرى، وستتمكن من استعمال القطن المصرى بدلا من القطن الأمريكى، كلما تساوت الأسعار بين القطنيين"[٨]

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه نسبة فرنسا من صادرات القطن المصرى تهبط كانت نسبة القطن المصرى من الصادرات المصرية فى إزدياد مطرد، خصوصاً خلال الفترة من ١٩٢٨ - ١٩٣٨[٩] فقد كانت جملة صادرات القطن المصرى ١٩,٨٦٦ مليون جنيه من

---

(١) التجارة والصناعة، العدد الثامن، أغسطس ١٩٣١، ص ١٢.

(2) Department of State .Foreign Relation of the United States, 1931, Vol. II, Tel. No. 93, The Minister in Egypt (Jardin) to the Acting Secretary of State, PP. 161 162.

(٣) الأهرام : ١٢ يونيو ١٩٣١، عدد ١٦٧٠٥، ص٤.

(٤) الأهرام : ١٨ يونيو ١٩٣١، عدد ١٦٧١١، ص ٣.

(٥) الأهرام : ٢٢ يوليو ١٩٣١، عدد ١٦٧٤٥، ص ٤.

(٦) الأهرام : ٢٥يوليو ١٩٣١، عدد ١٦٧٤٨، ص ٤.

(٧) الأهرام : ١٤ مارس ١٩٣١، عدد ١٦٦١٩، ص١.

(٨) الأهرام : الجمعة ١٤ أكتوبر ١٩٣٢، عدد ١٧١٨٩، ص١.

(٩) حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ط١، ١٩٦٢، ص ٣٥٦.

جملة الصادرات المصرية فى عام ١٩٣١ البالغة ٢٥,٦٦٠ مليون، وبلغت ١٧,٨٦٦ من جملة الصادرات المصرية البالغة (٢٥،٢٧٣) سنة ١٩٣٢، وبلغت ٢١,١٨٩ من جملة الصادرات البالغة ٢٩،٣٤٢مليون جنيه عام ١٩٣٨[١]

أى بنسبة ٧٧,٤% سنة ١٩٣١ من جملة الصادرات وبنسبة ٧,٧٢% سنة١٩٣٢، وبنسبة ٧٢,٢% سنة ١٩٣٨، وبالرغم من تلك الزيادة العالمية فى نسبة القطن من جملة الصادرات المصرية –وهو يحدد نسبة الدول أيضا فى تجارة الصادرات المصرية بحيث كلما ازداد نصيب الدولة من شراء القطن المصرى كلما زاد نصيبها فى تجارة الصادرات المصرية (حيث يمثل القطن فيها المحصول الرئيسى) والعكس بالعكس طبعا – إلا أن فرنسا قد أصبحت لا تشترى القطن المصرى منذ سبتمبر ١٩٣٩" لانشغال البواخر الفرنسية بنقل الجنود ومنع خروج النقد الفرنسى للخارج[٢]

والواقع أن ظروف سنة ١٩٣٩ ظروف استثنائية لا يمكن الحكم على أساسها بمدى المساهمة الفرنسية فى تجارة الصادرات المصرية من القطن بأنها صفراً ،إذ أنه على النقيض من ذلك فقد احتلت المرتبة الثانية من صادرات القطن المصرى بعد بريطانيا سنة ١٩٤٠ حيث كان نصيب بريطانيا من القطن المصرى ٣٤,٤ % وبلغ نصيب فرنسا ١٣,٢%[٣]

وبعد الحرب العالمية الثانية ارتفعت النسبة العالمية لمصر فى إنتاج القطن، وأصبحت تأتى بعد الولايات المتحدة مباشرة، ومثلت مصر بنسبة ٩,٢%، ١٥،٤٢%، ١٨,١٢%، ١٥,٧%، ١٣,٤% من الإنتاج العالمى فى مواسم (١٩٤٥- ١٩٤٦)، (١٩٤٦ – ١٩٤٧)، (١٩٤٨ – ١٩٤٩)، (١٩٤٩ – ١٩٥٠) على التوالى[٤]

وفى ذات الوقت كانت الحكومة المصرية قد أصدرت أمراً عسكرياً سنة ١٩٤١، بحذر تصدير المحاصيل المصرية إلى فرنسا[٥] فانحصرت بذلك الصادرات المصرية لفرنسا، ولم تعود تلك الصادرات إلا فى نهاية سنة ١٩٤٥[٦] وبطبيعة الحال كان قرار الحكومة المصرية ناتج عن الضغوط البريطانية على مصر بظروف الحرب العالمية الثانية.

---

(1) Abbas, Mohamed Hosny : Essai Sur L, Evolution en Commerce, Exterieur, Egyptien, development Historique et Situation Contemporaine, imp. C. Tsuoms & Co. Le Caire, 1956, P. 150.

(٢) عاصم محروس (دكتور) : القطن فى العلاقات المصرية البريطانية، هيئة الكتاب، ١٩٩٣، ص ٥٤.

(٣) الأهرام : ٢٢ مارس ١٩٤٠، ص ٨.

(4)

Economique, Libraire .D 103, Geneve 1964, P. 51.

(٥) الأهرام : السبت ١٦ فبراير ١٩٤٥، عدد ٢١٥٦٨.

(٦) الأهرام : الثلاثاء ٧ أغسطس ١٩٤٥، عدد ٢١٧١٥.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سنة ١٩٥٢، أثر على نصيب فرنسا من صادرات القطن المصرى، مشروع مارشال Marshall لإنعاش أوربا[١] والذى يعتبر في جزء منه، أحد أوجه المنافسة بين القطن المصرى والقطن الأمريكى على الأسواق الدولية وعلى الرغم من أن الملحق التجارى بالسفارة المصرية بباريس، قد أكد فى آخر تقاريره أن المشروع لن يؤثر على القطن المصرى طويل التيلة المصدر إلى فرنسا ،وأن القطن المصرى القصير التيلة هو وحده الذى سيتأثر تصديره إلى فرنسا[٢] إلا أنه عاد مرة أخرى واستشعر مدى خطورة المشروع على الاقتصاد المصرى، وخصوصاً على القطن، فأكد أن الولايات المتحدة هى المنافس الأول لمصر فى تصدير القطن لفرنسا، وأن الأقطان الأمريكية القصيرة والمتوسطة التيلة بدأت تحمل محل الأقطان المصرية، نظراً لرخص أسعار القطن الأمريكى وللتسهيلات التى يعطيها مشروع مارشال لفرنسا، وأن فرنسا تشتري قطن طويل التيلة من بيرو بسعر أقل من القطن المصري طويل، ثم ناشد الحكومة المصرية بدراسة السوق دراسة مباشرة، إذا ما ظل مشروع مارشال يعلب دوره فى إمداد دول أوربا بما تحتاجه لتغذية مصانعها من الأقطان ،وناشد الحكومة بأن تراعى عند عقد الاتفاقات التجارية، على أن تنص على مبدأ تصدير أكبر كمية ممكنة من القطن برتبة المختلفة، بالإضافة إلى تحديد أسعار القطن المصرى، بحيث تتماشى مع أسعار القطن الأمريكى، حتى تحفظ نسبة الصادرات القطنية بشكل عام ولفرنسا بشكل خاص[٣]

وفى عام ١٩٥١ حقق إنتاج محصول القطن المصرى لأول مرة عشرة ملايين قنطار أى بعد أكثر من قرن وربع من دخوله مصر[٤] وازدادت حصته كذلك فى تجارة الصادرات المصرية ،حتى وصل ٨٥% من مجموع الصادرات المصرية[٥] وكانت الحكومة المصرية قد شعرت بمدى انخفاض استيراد فرنسا من القطن المصرى، خلال السنوات التى سبقت الثورة ١٩٥٢، وهو ما جعل الحكومة المصرية تعد برنامجاً شاملاً للدعاية للقطن المصرى بباريس

---

[١] لمزيد من التفاصيل حول مشروع مارشال وأثره على فرنسا وتجارة القطن الدولية أنظر:
Gromyko, Andre : The Over Seases Expansion of Capital, Past and Present, Progress. Publisher, Moscow, 1985, P. 202 .Beaumont, Guerinde, Le bilan France - Amerique, La Revue de Paris, Juin 1952, PP.42 - 43. La Revue d, Egypte Economique & Financiere, Samedi, 7, Juin, 1947, No. 773,P.7.

[٢] دار الوثائق القومية : مصدر سابق، محفظة رقم ١٤٨٢، ملف ١٠/٤/٤٥، ج١ تقرير عن نواحى تأثير مشروع مارشال على الاقتصاد المصرى.

[٣] نفس المصدر : محفظة رقم ٤٥٣ ملف ٤/٧/٢٠١ تقرير عن أهم الحاصلات التى تصدرها مصر لفرنسا.

[٤] جمال حمدان : شخصية مصر، ج٣، عالم الكتب يناير ١٩٨٤، ص ٢٣٢.

[٥] جمال الدين محمد سعيد : السياسية القطنية فى مصر، ١٩٥٢– ١٩٥٥، مطبعة لجنة البيان العربى، د.ت، ص٩
د. جاد لبيب : بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥، ص ٢٢٤.

فقد تقرر أن يسافر أحمد نجيب وكيل وزارة المالية لشئون القطن، وصلاح الجزار وكيل مصلحة القطن إلى فرنسا في سبتمبر ١٩٥٣ للدعاية للقطن المصرى[١]

ويبدو أن مساعى الحكومة المصرية قد نجحت فى هذه الخطوة، فبالنظر إلى الإحصائيات المختلفة التى تعطى بيانات عن إسهام الدول المختلفة فى تجارة القطن المصرى تبين أن نسبة فرنسا سنة ١٩٥٣ فى تجارة صادرات القطن المصرى كانت ١٦% ،حيث احتلت الترتيب الأول من الدول التى تستورد القطن المصرى، تليها بريطانيا فى الترتيب الثانى بنسبة ١٣,٦%، كما كانت فرنسا فى الترتيب الأول فى تجارة الصادرات المصرية بشكل عام سنة ١٩٥٣ بنسبة ١٢,٧% كما سبق ذكره ،كما احتلت فرنسا سنة ١٩٥٤ من تجارة صادرات القطن المصرى نسبة ١٢,٦% ،وجاءت أيضا فى الترتيب الثانى فى صادرات القطن المصرى بعد الهند وتشيكوسلوفيكا وألمانيا ،وكانت بريطانيا فى المرتبة السابعة[٢]

وتزامن مع زيادة الواردات الفرنسية للقطن المصرى أيضا الدعاية الفرنسية للمنتجات القطنية والمنسوجات والأقمشة[٣] ولكن الشئ اللافت للنظر ،أنه بالرغم من الحصار الاقتصادى الذى تقرضه فرنسا على مصر بسبب مسألة تأميم قناة السويس، فإن الحكومة الفرنسية قد سمحت للمستوردين الفرنسيين بالتعاقد مع الحكومة المصرية على شراء القطن المصرى، وأن كانت الكمية التى تعاقد عليها المستوردين الفرنسيين تقل عن الكمية التى تستوردها فرنسا كل عام من مصر[٤] وقد استوردت فرنسا فى شهر سبتمبر ١٩٥٦ وحده ٢٦ ألف باله، كما صرح محمد أبو نصير وزير التجارة المصرية[٥]

ويبدو أن شراء فرنسا للقطن المصرى جاء نتيجة للضغوط القومية التى مارسها أصحاب مصانع النسيج فى فرنسا.

٣- تشجيع التجارة

الواقع أن الحكومتين الفرنسية والمصرية، قد أدركتا الفائدة التى يمكن أن تُجنى لكليتهما من تدعيم العلاقات التجارية بين البلدين، ولذلك فقد اتخذت الحكومتان خطوات إيجابية لتشجيع التجارة بين البلدين، وقد اتخذ هذا التشجيع محورين : الأول – الدعاية

---

(١) الأهرام : ٢٧ أغسطس ١٩٥٣.

(2) The Egyptian Economic and Political Review, Dec. 1954, PP. 32 33.

(٣) الأهرام الاقتصادى : عدد ٣٤، يناير – فبراير ١٩٥٤، ص ٢.

(٤) الأهرام الأحد ٧ أكتوبر ١٩٥٦، العدد ٢٥٥٠٩.

(٥) الأهرام : الخميس ١١ أكتوبر ١٩٥٦، العدد ٢٥٥١٣.

للتجارة بين البلدين والبعثات الاقتصادية التى ترسلها الدولتيــن لدراســة طبيعــة الســوق وإمكانات التبادل التجارى، والمحور الثانى – المعاهدات التجارية لضبط مسار العلاقات بيــن البلدين.

الواقع أنه منذ صدور قانون التعريفة الجمركية المصرية فى فبراير ١٩٣٠، أحســت الحكومة المصرية بالخسارة، التى عانت منها التجارة الفرنسية فــى الأســواق المصريــة، ولذلك حاولت منذ ذلك التاريخ، بشكل جدى، فى الدعاية للتجارة بين البلدين، وحث الحكومة الفرنسية على زيادة علاقاتها التجارية مع الحكومة المصرية، وهو ما أكده قنصل مصر فــى مرسيليا عندما تحدث أمام لجنة العلاقات الدولية بمدينة مرسيليا فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣١ "من الأرباح الاقتصادية التى يمكن أن تجنيها الحكومة المصرية والفرنســية بزيــادة المبــادلات التجارية وتحسين العلاقات التجارية بين البلدين[١]

وفى نفس الوقت أرسلت غرفة التجارة الفرنسية ،مسيو فرانسيس انطون ديفور إلــى مصر، حيث قضى هناك ستة أشهر، درس خلالها الوضع التجارى لمصر، وحالــة التجــارة الفرنسية، ونصيبها فى التجارة المصرية ،ثم خرج بتقرير ضمنه ملاحظات وجهها إلى رجال الأعمال الفرنسيين، مؤداها أن مصر تتقبل الواردات الفرنسية، وأنه لابد أن تزاحم البضــائع الفرنسية البضائع الأجنبية الأخرى فى مصر، وأنه مما يسهل تعامل فرنسا مع مصر، أنــها لاتبتعد أكثر من أربعة أيام عن مرسيليا، خصوصاً وأن البواخر الفرنسية تسير سيراً منتظماً بين البلدين[٢]

كما كان لإشتراك مصر فى المعارض والأسواق الدولية ،التى تنظمها فرنسا والتــى تنظمها السفارة المصرية بباريس، له أثر كبير فى الدعاية وتشجيع التجارة بيــن البلديــن، ومن هنا كان اشتراك مصر فى سوق ليون الدولى، وذلــك لتعزيــز العلاقــات الاقتصاديــة وإنمائها بين مصر وفرنسا[٣] ومن هنا أيضا ،كان تنظيم قنصلية مصر ببــاريس، لمعــرض النماذج التجارية المصرية، والتى أثنت عليه جريدة الديبــا الفرنســية، وأقتطفــت حديــث لرمسيس شافعى قنصل مصر بباريس، الذي يدعو إلى تحسين التبادل التجارى بين البلديــن، والتى أظهرت أهميته للعلاقات التجارية بين البلدين[٤]

---

(١) دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ١١٦، حديث لقنصل مصر فى مرسيليا عن العلاقات المصرية الفرنسية.

(٢) الأهرام :عدد ١٦٩٦٢،٢٦فبراير ١٩٣٣، ص ٧.

(٣) الأهرام : ٦ مارس ١٩٣٢، عدد ١٦٩٧١، ص ٤.

(٤) الأهرام : ٢٨ أكتوبر ١٩٣٢، عدد ١٧٢٠٣، ص ٤.

ويبدو أن قرب عقد مؤتمر مونترو لإلغاء الامتيازات سنة ١٩٣٧ ،هو الدافع الـذى جعل فرنسا، ترسل بعثة اقتصادية على أعلى مستوى إلى مصر، وذلك لدراسة الحالة الاقتصادية فى مصر، وللبحث عن وسائل زيادة توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا، وتألفت البعثة من أعضاء مجلس الشئون الاقتصادية الخارجية ،وبرئاسة مسيو ماكس هيمانز عضو مجلس النواب الفرنسى - والعضو الفرنسي فيما بعد في مؤتمر مونترو- وتحت رعاية وزير الخارجية ووزير التجارة الفرنسى[١] وقد كان برنامج هذه البعثة، زيارة الغرفة التجارية الفرنسية وكبار التجار الفرنسيين، وزيارة مكابس القطن، وبورصة مينا البصل ،وزيارة دار الجمارك المصرية وزيارة الغرفة التجارية[٢]

ويبدو أن السلطات البريطانية قد انزعجت من أمر هذه البعثة، لدرجة أن مستر مايلز لامبسون - المندوب السامى البريطانى بالقاهرة -أرسل لمستر أيدن يقول: "أن هذه هى الفرصة الذهبية لجعل مصر حقلاً خالصاً لبريطانيا واستثماراتها، وطرد المزاحمة الفرنسية والبلجيكية من مصر"[٣]

ولكن يبدو أن نتائج البعثة كانت مخيبة للآمال ،بالنسبة لبريطانيا وفرنسا ومصر، حيث ازداد تدهور التبادل التجارى بين مصر وفرنسا ،فبعد أن كان نصيب فرنسا فى تجارة الصادرات المصرية سنة ١٩٣٦ "قبل البعثة بعام" ١٠،٢% وكان ترتيبها الثانى ونصيبها فى تجارة الواردات ٥،٢% فى نفس العام، وكان ترتيبها السادس، هبط ترتيبها إلى المرتبة الثالثة فى تجارة الصادرات المصرية سنة ١٩٣٨، وهبطت نسبتها إلى ٨,٢% ،وأن كان معدل الزيادة فى تجارة الواردات المصرية بنسبة ضئيلة هى ٠،١% ،حيث كانت نسبتها سنة ١٩٣٨ ٥،٣%.

وقد مثلت سنوات الحرب العالمية الثانية فترة ركود فى العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا، وأن كانت قد عادت تلك العلاقات إلى سابق عهدها فى نهاية سنة ١٩٤٥. وكانت الحكومة المصرية والفرنسية منذ شهر أبريل سنة ١٩٤٤، تتفاوض من أجل إعادة العلاقات التجارية ووضع أسس وقواعد يقوم عليها التبادل التجارى بين البلدين[٤] ولذلك فقد أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة اقتصادية فى شهر يونيه ١٩٤٤ لهذا الغرض أيضا ،ولمفاوضة

---

[١] المصرى : الاثنين ١٨ يناير ١٩٣٧، العدد ٩٩.

[٢] المصرى : ٩ فبراير ١٩٣٧، عدد ١٢١.

[3] F.O. 407/221. J 585/61/16. No. 35 M.Lampson to Sir Eden, Cairo, January 28, 1937, Received February 8, 1937.

[٤] الأهرام : الأربعاء ١٢ أبريل ١٩٤٤، عدد ٢١٣٠٧، ص ٢.

الحكومة المصرية لإنشاء علاقات اقتصادية وتجارية، مع مستعمراتها فى شمال أفريقيا، وكانت هذه البعثة برئاسة مسيو ليكوبيه الوزير الفرنسى المفوض بالقاهرة[١] ولم يمض أكثر من عامان حتى أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة اقتصادية أخرى برئاسة مسيو نشمت للتباحث مع الحكومة المصرية بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية بين مصر وفرنسا[٢] وقد جاءت هذه البعثة بعد استئناف العلاقات التجارية بين البلدين، وقد حققت هذه البعثة بعضاً من النجاح، حيث ازدادت العلاقات التجارية بين البلدين، زيادة طفيفة.

وبعد رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بين مصر وفرنسا إلى درجة سفارة فى نوفمبر ١٩٤٦، وتمشياً مع السياسية الاقتصادية المصرية، التى رغبت فى استيراد الآلات والمعدات لإقامة بنية اقتصادية للتقليل من حجم بضائع الترفيه، والتى كانت فرنسا أحد أهم الدول المصدرة لها، أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة صناعية على أرفع مستوى لزيادة المؤسسات الصناعية المصرية، وكانت المهمة الأساسية للبعثة، الاتصال بكبار موظفى الحكومة المصرية القائمين بالأمر فى الصناعات المصرية، ليشرحوا لهم قدرة المصانع الفرنسية فى إنتاج الآلات، ولمعرفة ما تحتاج إليه مصر من تلك الآلات ،وتوثيق العلاقات التجارية بين البلدين، وكانت هذه البعثة تضم أثنتى عشر عضواً من كبار رجال الاقتصاد والصناعة الفرنسيين، بالإضافة إلى رئيسها الكونت سليه Comte Cellier [٣]

وقد حققت البعثة بعض من نتائجها، حيث زاد معدل التبادل التجارى بين البلدين حتى وصل نصيب فرنسا من الصادرات ٢،٨% سنة ١٩٥٠، وكان ترتيبها الثالث، وكان نصيبها فى تجارة الواردات الصرية فى نفس العام ٩,٥% وكان ترتيبها الثانى.

وعند قيام الثورة المصرية -فى سنة ١٩٥٢- حققت فرنسا نسبة كبيرة فى تجارة الصادرات المصرية، حيث كانت هذه النسبة ١٢,١% فى عامى ١٩٥١، ١٩٥٣، على التوالى وحصلت على الترتيب الأول من تجارة الصادرات المصرية ،وبالمقابل انخفضت نسبتها فى تجارة الصادرات المصرية ٩,٥% سنة ١٩٥٠ إلى ٦,١% سنة ١٩٥٣ على التوالى.

---

(١) الأهرام : الجمعة ٩ يونيه ١٩٤٤، عدد ٢١٣٠٧، ص٢.

(٢) الأهرام : الأربعاء ٥ يونيه ١٩٤٦، عدد ٢١٩٧١، ص ٢.

(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٦٩٢، ملف ١٣٠/٤/٨/ج٥ المسائل التجارية والعلاقات بين مصر وفرنسا،مذكرة من:
Ambassader de France en Egypt a son Excellence Mohmoud Fahmi el Nokrachy Pacha, President du Conseil, Le Caire 12, Dec, 1946.

ويبدو أن انخفاض الواردات المصرية من فرنسا سنة ١٩٥٢، سنة ١٩٥٣ كان من الأسباب التى دعت فرنسا لإرسال بعثة مصرفيه إلى مصر فى يونيه سنة،١٩٥٤ بالإضافة لاختبار مقدرة الاقتصاد المصرى وقدرته على تحمل مشروع السد العالى، وبالتالى أسهام رأس المال الفرنسى فى المشروع، وقد قابلت البعثة -بصحبة السفير الفرنسى فى القاهرة كوت دى مورفيل- الرئيس جمال عبد الناصر، وأثنت فى نهاية الرحلة على الاقتصاد المصرى ووعدت بتوثيق العلاقات التجارية بين البلدين[١]

ويبدوا أن هذه البعثة مسئولة عن التسهيلات التى أعطتها الحكومة المصرية للغزالين بفرنسا، بشأن استرداد القطن المصرى فى شهر فبراير ١٩٥٥[٢] ومنذ ذلك التاريخ وحتى أزمة السويس ١٩٥٦ ،كانت العلاقات متواترة بين مصر وفرنسا، فلم تحاول الحكومتين تشجيع التبادل التجارى.

أما المحور الثانى التى قامت به الحكومتان لتشجيع التجارة بينهما، فهو عقد الاتفاقات التجارية بين البلدين. وقد صار لمصر منذ سنة ١٨٨٤ الحق فى إبرام اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى، إلا أن الدول ذات النفوذ فى تجارة مصر الخارجية مثل إنجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة لم تقبل التعامل، على أساس لائحة الجمارك المصرية، إلا بعد منحها حق الدولة الأولي بالرعاية، وقد أدي أنتشار هذا البند في الاتفاقات التجارية، إلى سريان التعريفة الأقل على معظم الدول[٣] وعلى نفس هذا الأساس عقدت فرنسا اتفاقاً تجارياً مع الحكومة المصرية فى ٢٦ نوفمبر ١٩٠٢، على أساس مبدأ الدولة الأولى بالدعاية، وقد قنعت فرنسا بهذا الامتياز من مصر، وقد نصت الاتفاقية على تمتع التجارة المصرية بهذا الامتياز في فرنسا، كما نصت الاتفاقية علي ألا تضع الحكومة المصرية رسماً يتجاوز ٨% علي المحاصيل الفرنسية بحسب قيمتها ما عدا الكحول وغاز البترول والحيوانات، واشترطت أن تكون رسوم الحكومة المصرية ١٥%، ونصت الاتفاقية على ألا تؤخذ رسوم ترانزيت على البضائع الفرنسية، ونصت الاتفاقية على استثناء الدخان بجميع أنواعه وملح البارود والنطرون والحشيش من أحكام الاتفاقية، وأعطت الاتفاقية فرنسا حق الاعتراض على زيادة الرسوم الجمركية، كما اشترطت أن تسرى نصوصها على فرنسا والجزائر والمستعمرات والممتلكات الفرنسية وعلى بلاد الهند الصينية وتونس، وكانت مدة سريان الاتفاقية ١٢سنة[٤]

---

(١) الأهرام : الخميس ١٠ يونيه ١٩٥٤، عدد ٢٤٦٧١، ص ١ ، ص ٧، ص٩.
(٢) الأهرام : ٢٢ فبراير ١٩٥٥، ص٦.
(٣) محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى، مرجع سابق، ص ١٩١.
(٤) الحكومة المصرية : وزارة الخارجية، ترجمة الاتفاقية التجارية المنعقدة فيما بين مصر والجمهورية الفرنساوية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ص ص ١ – ١٥.

واستمرت هذه الاتفاقية تنظيم العلاقات التجارية بين البلدين إلى أن جددتها الحكومة الفرنسية ٢٥ أكتوبر ١٩٢٧ لمدة سنة تبدأ من ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧، ونصت فى تجديد الاتفاقية، أن الاتفاقية تجدد من تلقاء نفسها لمدة سنة على التوالى، إلى أن يصدر إخطار يغير ذلك، وأنه يحق لكل من الحكومتين - فى أى وقت -حق إبطال الاتفاق بإخطار سابق بثلاثة أشهر، وقد جدد هذا الاتفاق أيضا على أساس مبدأ الدولة الأولي بالرعاية[١] وقد وافق مجلس الوزراء المصرى على تجديد العمل بهذا الاتفاق[٢]

وكان من أهم نتائج صدور قانون التعريفة الجمركية، أن الحكومة المصرية أصبح لها الحق فى أن تبرم مع الحكومات الأجنبية اتفاقات جمركية بشأن تبادل الاتفاق بمعاملة الدول الأولى الأولي بالرعاية لمدة لا تتجاوز عام، مع تبادل تثبيت الرسوم أو بدون تبادل تثبيت الرسوم[٣] وقد أرسلت الحكومة المصرية مذكرة دورية للممثلين الدبلوماسيين الأجانب بالقاهرة اقترحت فيها عقد معاهدات مؤقتة فى الحال على أساس حق الدولة الأولي بالرعاية حتى يتم عقد معاهدة دائمة، واشترطت الحكومة المصرية فى مذكرتها، فى أن لها الحق طبقاً للمادة الثانية من قانون التعريفة الجمركية، أن تجبى رسوم مضافة على البضائع، التى تأتى من الدولة التى ليس لديها الرغبة لإبرام تلك المعاهدات المؤقتة[٤]

وكانت الحكومة المصرية متأكدة من رضوخ الدول الأجنبية لرغبتها، لأنها كانت تجدد الاتفاقات الجمركية مع الدول الأجنبية فى موعد أقصاه ١٦ فبراير ١٩٣٠، حيث تنتهى مدة الاتفاق الجمركى بين مصر والحكومة الإيطالية[٥] وبعد هذا التاريخ لن يكون لأى دولة أجنبية اتفاقية تجارية مع مصر، إذا لم تبرم اتفاقية تجارية مؤقتة مع الحكومة المصرية، على أساس قانون التعريفة الجمركية الجديد، ولكن كان مبعث إلحاح الحكومة المصرية على إبرام تلك المعاهدات التجارية المؤقتة، هو إقرار الدول بسريان قانون التعريفة الجمركية المصرى الجديد على أساس عينى، أى حسب نوع البضاعة المستوردة، وليس على أساس قيمتها، أى بنسبة

---

(١) الحكومة المصرية : وزارة الخارجية المذكرتان المتبادلتان بين وزارة الخارجية ومفوضية الجمهورية الفرنسية بالقطر المصرى، بشأن إطالة العمل بالمعاهدة التجارية بين فرنسا ومصر، ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٢٧، ص ١ – ٣.

(٢) الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب، الهيئة النيابية الثالثة، بشأن إطالة العمل بالمعاهدة التجارية بين فرنسا ومصر، ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧، المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٢٧، ص ١ – ٣.مجموعة مضابط الانعقاد العادى الأول ج١ من المضبطة الأولى إلى الأربعين ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ – ١٧ مارس ١٩٢٨ مضبطة الجلسة ١٩، ٢٠ فبراير ١٩٢٨، المطبعة الأميرية بالقاهرة ص ١٩٢٨، ص ٤٥٠.

(٣) نفس المصدر: الهيئة النيابية الرابعة، دور الانعقاد العادى الأولى، ج١، جلسة الأربعاء، ١٢ فبراير ١٩٣٠، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٣١، ص١٣١، ص١٣٨.

(4) F.O 407 /210 .J 495/16 No.9. Sir Loraine to Mr. Henderson Received Feb.11,1930.

(٥) مضابط مجلس النواب :المرجع السابق، جلسة ١٢ فبراير ١٩٣٠، ص ١٣١.

ثابتة، مثل اتفاق سنة ١٩٠٢ بين مصر وفرنسا ٨% للواردات ١٥% لبعض الواردات، ومن هنا فعقد الدول هذه الاتفاقات ،هو إقرار قبول التعريفة الجمركية المصرية وسريانها.

وعلى نفس هذا الأساس عقدت الحكومة الفرنسية اتفاقاً تجارياً مؤقتاً مع الحكومة المصرية فى ١٩ مارس ١٩٣٠ ،على أساس مبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية، باستثناء المعاملة الخاصة بالمحاصيل السودانية، واشترط الاتفاق أن يسرى على الجزائر والمستعمرات والممتلكات الفرنسية والبلاد الواقعة تحت الحماية الفرنسية، وهى الهند الصينية ومراكش وتونس[١] وعقدت الحكومة الفرنسية اتفاقاً تجارياً مؤقتاً أخر بين الحكومة المصرية وبين البلاد التى تقع تحت الانتداب الفرنسي ،سوريا ولبنان في ١١مارس ١٩٣٠، يحمل نفس شروط الاتفاق الفرنسى مع مصر[٢] وظل هذا الاتفاق يجدد عاما بعد عام[٣]

واستمرت الاتفاقية التجارية المؤقتة تنظيم العلاقات التجارية بين مصر وفرنسا واستمرت تجدد عاماً بعد عام، إلى أن أبرمت الحكومة المصرية مع الحكومة الفرنسية، اتفاقية تجارية وأخرى للدفع فى ٩ يونيه ١٩٤٨، على أن تجدد هاتان الاتفاقيتين سنوياً، ونصت على أن يفتح البنك الأهلى المصرى حساباً بأسم بنك فرنسا، ويفتح بنك فرنسا حساباً باسم البنك الأهلى المصرى، وكان من أهم الشروط المصرية، أن تصدر فرنسا لمصر مواد أساسية، مثل الحديد المبروم وعدد وآلات وأدوات السكك الحديدية وأدوات المبانى الصحية وقد وافقت فرنسا على ذلك[٤] وكان من أهم نتائج الاتفاق بالنسبة لفرنسا، أنه يتيح لها أن تشترى مقادير أوفر من الأقطان المصرية[٥]

واستمرت العلاقات التجارية بين الحكومة المصرية والفرنسية تسير وفق هذين الاتفاقيتين، واستمرت الحكومتين تجددهما عاما بعد عام أيضا[٦] وكان لهذا الاتفاق أثره فى تشجيع التبادل التجارى بين البلدين وزيادته، كما يدل على ذلك نسب مساهمة فرنسا فى تجارة الصادرات والوردات المصرية منذ عام ١٩٥٠ وحتي عام ١٩٥٥.

---

[١] الحكومة المصرية وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، اتفاق تجارى مؤقت بين مصر وفرنسا ١٩ مارس ١٩٣٠، المطبعة الأميرية، القاهرة، ص١، ص ٤.

[٢] نفس المصدر : ملحق بالاتفاق التجارى المؤقت المعقود بين مصر وبلاد الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسى "سوريا ولبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز" فى ١١ مارس ١٩٣٠، المطبعة الأميرية ١٩٣١، ص ص ١-٤.

[٣] دار الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ١٤٣ إلى مجلس الوزراء مراسيم وقرارات سلطانية وملكية من ١٨٩٠/١/١ إلى ١٩٥٢/٠/٠ مذكرة مرفوعة من وزير الخارجية إلى مجلس الوزراء، ٢ أكتوبر ١٩٣٤ ،وكذلك محفظة رقم ٣ مجلس الوزراء، محاضر جلسات من ١٩٣٣/١١/١٢ إلى ١٩٣٤/١٢/١٨.

[٤] فرغلى على حسن هريدى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر ١٩٣٧ – ١٩٥٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، كلية الآداب بسوهاج، قسم التاريخ، إشراف د. عاصم الدسوقى، سمير محمد طه، أنتونى سوريال سنة ١٩٩٢، ص ٣٥٦.

[٥] الأهرام : السبت ١٤ يناير ١٩٤٩، عدد ٢٢٧٨١، ص ٤.

[٦] درا الوثائق القومية : محافظ عابدين، محفظة رقم ١٠، مجلس الوزراء محاضر جلسات من ١٩٥٠/١/٢٩ حتى ١٩٥١/١٢/٣٠.

وعند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت فترة مدة تجديد اتفاقية الدفع والاتفاقية التجارية قد انتهت، وبناء عليه تقدمت الحكومة الفرنسية بطلب لتجديد الاتفاقيتين لمدة عام ينتهى فى يونيه ١٩٥٣ ،وبالفعل وافقت الحكومة المصرية على التجديد ولكن وفق أسس جديدة وهى:

١- أضيفت إلى قائمة صادرات مصر إلى فرنسا بعض المنتجات مثل المنجنيز وخامات الرصاص والزنك وبعض الزيوت العطرية والتى رأت الحكومة المصرية عدم إخضاعها لنظام الترخيص بالتصدير.

٢- تتعهد الحكومة الفرنسية، بأن تمنح فى مدة تجديد الاتفاق، وفى حدود أربعة ملايين من الجنيهات المصرية، تراخيص إستيراد للمنتجات المصرية، زيادة عما تستورده فرنسا من القطن.

٣- أن تكون مشتريات فرنسا من القطن المصرى خلال مدة تجديد الاتفاق ثلاثين مليون جنيه مصرى .

٤- أن تسمح الحكومة المصرية بتصدير الأرز لفرنسا، بشرط أن يكون هناك فائضاً فى المحصول، وأن يكون للحكومة المصرية حرية تحديد سعره.

٥- تتعهد الحكومة الفرنسية بتشجيع تصدير السلع الضرورية للاقتصاد القومى المصرى، وذلك بكميات تفوق ما صدرته فرنسا لمصر من تلك السلع فى السنتين السابقتين.

٦- تشجيع تجارة العبور، وأبدت الحكومة المصرية استعداها لبحث الطلبات بعمليات المقاصة متى سمحت بذلك الظروف[1] وقد وافق مجلس الوزراء المصرى على الأسس الجديدة التى جددت بها الحكومة المصرية اتفاقى الدفع والتجارة مع فرنسا[2]

كما قامت الحكومة المصرية تجديد اتفاقيتى الدفع والتجارة وفق الأسس التى اتفق عليها فى يونيه ١٩٥٢، وفى ٣٠ يونيه ١٩٥٥ لمدة عام حتى يونيه ١٩٥٦[3] ولكن بتغير طفيف فيما يتعلق بطريقة الدفع التى تضمنها الخطاب السرى للاتفاق والذى نص على :

١- تنازل الحكومة الفرنسية مؤقتاً عن مطالبة الحكومة المصرية بأن تسوي بالإسترلينى المبالغ التى تزيد عن حدة المديونية، الذى قرر فى المادة الخامسة من اتفاق الدفع، بأربعة ملايين من الجنيهات المصرية.

٢- وفى حالة ما إذا تعدى رصيد مصر المدين حتى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ سبعة ملايين من الجنيهات المصرية، تقوم الحكومة المصرية بتسوية الزائد عن حد المديونية بالجنيهات الإسترلينية.

---

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ٢٣ مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء "سرى جدا" من وزير الخارجية على ماهر باشا فى ١٩٥٢/٨/١٩.

(٢) نفس المصدر : محافظ عابدين، محفظة رقم ٧ مجلس الوزراء، محاضر جلسات .

(٣) وزارة الخارجية المصرية : جدول المعاهدات، ملحق رقم ٢، المطابع الأميرية ١٩٦٠، ص ٦١.

٣- إذا تعدى رصيد مصر المدين فى ٨ يونيه ١٩٥٦، مبلغ ٥ جنيهات مصرى، تقوم الحكومة المصرية، بناء على طلب الحكومة الفرنسية، بتسوية الزائد عن المديونية بالجنيهات الإسترلينية، ومع ذلك لها أن تتم هذه التسوية على قسطين، يدفع أولهما فى يونيو سنة ١٩٥٦ وثانيهما فى ديسمبر ١٩٥٦[١] وهذا الشرط كان موجود ضمن شروط تجديد الاتفاق فى يونيو ١٩٥٢، ولكنه ليس بدقة وتحديد هذه الشرط السالف الذكر، ويعد هذا الاتفاق هو آخر اتفاق للدفع والتجارة خلال فترة الدراسة، وهو آخر المحاولات المصرية الفرنسية لتشجيع وضبط التبادل التجارى بين البلدين.

ثانياً- الاستثمارات الفرنسية في مصر

١- حركة رأس المال الفرنسى

منذ عقد معاهدة لندن ١٨٤٠ ،وأصبحت مصر سوقاً مفتوحاً لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية[٢] والتى لم تجد لها فرصاً للاستثمار فى القارة الأوربية، فخرجت خارج حدودها، لتحقيق أكبر قدر من فرص الاستثمار والأرباح فى أرض بكر، وكانت فرنسا منذ الحملة الفرنسية تعتبر مصر جزءاً من نفوذها الخاص، ولذلك كانت الاستثمارات الفرنسية بعد معاهدة ١٨٤٠ متفوقة عن غيرها من الاستثمارات الأجنبية الأخرى، وخصوصا فى الفترة من ١٨٦٠ - ١٨٨٠[٣]. وكان المجال الذى عمل فيه رأس المال الأجنبى فى مصر، هو المجال غير المنتج، انطلاقا من استغلال ظروف مصر فى ذلك الوقت فقد "تركز في بنوك الأقراض العقارية ذات الصلة الوثيقة بالزراعة، وكذا بنوك الودائع والتجارة، فيما يتصل بالقطن والاستثمار فى ميدان المرافق العامة، وقد شجع على الاستثمار فيها أنها كانت فى حكم العدم، وخاصة فى المدن الكبرى التى أصبحت مركز النشاط الجاليات الأجنبية، والتى أصبحت تخدم كبار الملاك الزراعيين[٤]

---

(١) الأهرام : ١ يوليو ١٩٥٥، ص١٢.

(2) Naulleau Gerard: Le Mangement des enterprise Conjointes Fracno - Egyptiennes, Analyse de la Confrontation des Cods Socio - culturels, These pour l, obtention du titre de docteur de L, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales, Sous La direction de Gilbert Grand Guillume, Jury, G Blanc (HEC), P.Fridenson (EHESS), J.F.Rycx (CNRS), Annee de la Suoutenance: 1990, P.40.

(3) Crouchley: The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Pulblic debt, Univ Press Bulay, Cairo, 1936, P.10.

(٤) محمد السعيد أدريس : مرجع سابق، ص ١٦١.

وأن نظرة بسيطة على طبيعة الاستثمار الفرنسى تؤكد ذلك، فقد كان رأس المال الفرنسى بأكمله يستثمر فى الدين العام وصناعة السكر وإمداد المدن الرئيسية بالكهرباء والغاز والمياه وفى الرهن العقارى[1] وفى عام ١٩٠٢ زاد رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر بشكل عام وزاد بعض الشئ رأس المال الفرنسى المستثمر فى مصر، والجدول الآتى يوضح نصيب فرنسا من رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر سنة ١٩٠٢[*]

الشركة	إنجلترا		فرنسا		بلجيكا		دول أخرى		الجملة	
	عدد	رأس المال بألف جنيه المصرى	عدد	رأس المال بألف جنيه المصرى	عدد	رأس المال بألف جنيه المصرى	عدد	رأس المال بألف جنيه المصرى	عدد	رأس المال بألف جنيه المصرى
شركة الدهونات	٢	٢,٨٠٢	١	٨,٣١٧	–	–	–	–	٣	١٠,٥٢٥
نوك والشركات المالية	٣	٢,٩٦	١	٠,٠٦٣	–	–	١	١٥	٥	٢,١٧٤
شركات الأراضى	٣	٠,٩٠٣	١	٠,٥٥٩	٣	٠,٩٣٣	–	–	٧	٣,٣٩٥
شركات الفصل	٣	١,٧٢٥	–	–	٣	١,٣٨٤	١	٥٣٦	٧	٣,٦٤٦
الشركات الصناعية والتجارية	١٦	٣,٠٤٥	٣	٢,٦٠٩	٤	٠,٢٤٩	–	–	٢٣	٥,٩٠٣
المجموع	٢٧	٩,٩٧٧	٦	١١,٥٤٨	١٠	٢,٥٦٦	٢	٥٥١	٤٥	٢٤,٦٤٢

ومن الجدول السابق يتبين :

١- أن هناك ثلاث دول تتقاسم الاستثمارات الأجنبية فى مصر فرنسا، بريطانيا وبلجيكا بنسبة ٤٦,٩% لفرنسا، ٤٠,٥% لبريطانيا، ١٠,٤% لبلجيكا من إجمالى رأس المال الأجنبى العامل فى مصر.

٢- نسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى شركات الرهن العاملة فى مصر ٧٩,٢% مقابل ٢٠,٩% لبريطانيا، ونسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى البنوك ٢،٩% مقابل

[1] Crouchley : op. Cit, P 10.

[*] مصدر الجدول : دكتور أحمد الشربينى، مرجع سابق، ص ٢٣١.

٩٦,٤% لبريطانيا، وشركات الأراضى ١٦,٥% مقابل ١٦,٦% لبريطانيـــا، وشـــركات النقـــل صفر% مقابل ٤٧,٣% لبريطانيا، والشركات الصناعية والتجاريـــة ٤٤,٢% مقـــابل ٥١,٦% لبريطانيا.

٣- نسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى شركات الرهن فى مصر بالنسبة لإجمالى رأس المال الفرنسى المستثمر فى مصر ٧٢,٢% مقابل ٢٢,١% لبريطانيا، وفـــى البنـــوك ٥٤,٠% مقابل ٢١% لبريطانيا وشركات الأراضى ٤,٨% مقابل ٩,٥% لبريطانيا، شركات النقل صفر% مقابل ١٧,٣% لبريطانيا، مما يدل علي أن شركات النقل كانت حكـــر أعلـــى بريطانيا ولم يستثمر أى رأس مال فرنسى فى هذا الشركات، والشركات الصناعية والتجارية ٢٢,٦% مقابل ٣٠,٥% لبريطانيا.

٤- نسبة الشركات الفرنسة بالنسبة لعدد الشركات العاملة فى مصر ١٣,٣% مقـــابل ٦٠% لبريطانيا.

٥- نسبة رأس المال الفرنسى بالنسبة لإجمالى رأس المال الأجنبى المســـتثمر فـــى مصر ٤٦,٩% مقابل ٤٠،٥% لبريطانيا.

٦- تركز رأس المال الفرنسى فى شركات الرهن والشركات الصناعيـــة والتجاريـــة وشركات الأراضى، وتركز رأس المال الإنجليزى فى كافة مجالات الاستثمار بنسب متفاوتـــة أى ان فرنسا تستثمر بشكل رأسى وبريطانيا تستثمر بشكل أفقى.

وأعتقد أن السبب فى تركز راس المال الفرنسى فى شركات الرهن العقارى بـــالذات (٧٢,٢) هو نسبة الربح العالمية التى تعطيها شركات الرهن العقارى لأصحاب أسهمها كمـــا أكد ذلك أيضا مسيو دوكريه حيث ذكر أن شركات الرهن تعطى ٩% متوسط ربح فى الوقـــت الذى تعطى فيه البنوك ربح ٧،٧% والشركات التجارية ٥,٨% والشركات الأخـــرى تعطـــى ٢%[١] وقد كان الوفاق الودى – ١٩٠٤ –فرصة كبيرة لزيادة رؤوس الأموال الأجنبية فـــى مصر بشكل عام والفرنسية بشكل خاص، فأنشئت فى الفـــترة مـــن ١٩٠٠ – ١٩٠٧، ١٦ شركة برأسمال قدره ٤٣ مليون جنيه وزيدت رؤوس الأموال من ٢١,٢٨٠,٠٠جنيها ســـنة ١٩٠٣ إلى ٨٧,١٧٦,٠٠ سنة ١٩٠٧، هذا خلاف رأسمال قناة السويس[٢]

---

(1) Ducruet: Les Capitaux Europeen au Proch Orient, Paris 1964, P.291.

(٢) فوزى جرجس : مرجع سابق، ص ٩٤.

فمنذ عام ١٩٠٥ شهد حجم رأس المال الفرنسى طفرة فى مصر، عبر عدة شـــركات مالية تأسست فى تلك الفترة، كشركة مرسيليا للتسليف، التى أسهمت فى تأسيس بنك مصـــر للأراضى والاتحاد العقارى المصرى، وفى عام ١٩٠٥ أيضا، دخل بنك الاتحـــاد البـــاريس كشريك فى البنك المصرى للرهونات، وبدعم من بنك التسليف، وتأسس عـــام ١٩٠٥ بنـــك التسليف الفرنسى المصرى، وفى أعوام ١٩٠١و ١٩١١ بلغ حجم إصدار أسهم بنك مصـــر للأراضى ٢٥ مليون فرنك ،وحجم إصدار بنك التسليف العقارى المصرى ١٠٠ ميلون فرنـــك فى السوق الباريسى وحده ،وهى إصدارات تدل علـــى توظيفـــات ناجحـــة لـــرأس المـــال الفرنسى(١)

ويرجع ذلك إلى اقتناع الأوساط الصناعية وألمانية الفرنسية فى استثمارات مربح فى ظل الأمبريالية البريطانية، كضامنة للنظام والأمن، الذى من خلالهما تزيد فـــرص اســـتثمار وأرباح رأس المال الفرنسى فى مصر.

وطبقاً لتقدير فرانسوا شارل رو، فقد بلغ مجموع رؤوس الأموال الفرنسية ٣ مليار فرنك عام ١٩١١، بما فى ذلك ديون ورؤوس أموال شركة قناة السويس(٢) بينما حددت وزارة الماليـــة الفرنسية، رأس المال الفرنسى المستثمر فى مصر فى نفس العام بمقدار ٤،٤٢٦,٤٣٧(٣)

ويبدو أن الفارق بين الرقمين يأتى من أن تقديرات فرانسو شارل أجريت على أساس رأس المال الأسمى(٤) بينما تقدير وزارة المالية الفرنسية أجرى على أســـاس رأس المـــال الفعلى.

ومنذ سنة ١٩٠٤ حقق رأس المال الفرنسى زيادة بالمقارنة برأس المـــال الأجنبـــى بشكل عام وبرأس المال البريطانى بشكل خاص، والجدول التالي(*) يوضح ذلك بالألف جنيـــه مصرى.

(١) جاك توبى : مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) أنور عبد الملك : نهضة مصر، مرجع سابق، ص ص ٧٤- ٧٥.

(3) Archives du Ministere de Finances Francaises B.31615 F. 30691 - Sous Doussier .4, Note Sur Les Capitaux Francais en Egypte Annex 3.

(٤) أنظر طريقة فرانسو شارل فى حساب رأس المال الفرنسى فى مصر على أساس راس المال الأسمى فى:
Roux, Francois Charles: Le Capital Francais en Egypt. L, Egypt Contemporaine, No 8. November 1911, PP. 465 - 502.

(*) مصدر الجدول : Crouchley : op. Cit .P.72

نوع النشاط	بريطانيا	فرنسا	بلجيكا	آخرون	المجموع
شركات الرهن العقارى	١٣,٤٩٣	٣٩,١٠٢	١,٩٧٤	–	٥٤,٥٦٩
البنوك والشركات المالية	٣,٧٨٨	١,٤٨٥	٣٨٦	٣٤١	٦,٠٠٠
الشركات الزراعية والأراضى	٢،٧٦٥	١,٢٣٧	١,٣٣٠	–	١٢,٣٣٢
شركات النقل	٢,٧٢٤	–	٢,٤٩٥	٥١٤	٥,٧٣٣
شركات الصناعة والتعدين	٧,٤٨٠	٤,٤٤٣	١,١٠٩	٣٧٣	١٣,٤٠٥
الاجمالى	٣٠,٢٥٠	٤٦,٢٦٧	١٤,٢٩٤	١,٢٢٨	٩٢,٠٣٩

ومن الجدول السابق يتضح أن:

١- نسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى شركات الرهن بالنسبة لإجمالى رأس المال الأجنبى المستثمر فى شركات الرهن الأجنبية ٧١,٦% مقابل ٢٤,٧ لبريطانيا، والبنوك والشركات المالية ٢٤،٧% بزيادة قدرها ٢١,٨ عن عام ١٩٠٢ (٢,٩%)، وذلك بسبب إنشاء عدد من البنوك الفرنسية فى تلك الفترة، نتيجة لإثر الوفاق الودى، مقابل ٦٣،١% لبريطانيا، وشركات الأراضى ١٠,٣% بانخفاض ٦,٢% عن نسبة سنة ١٩٠٢ (١٦,٥%) مقابل ٢٢,٤% لبريطانيا، وشركات النقل صفر% لفرنسا مقابل ٤٧,٥% لبريطانيا، وهى نفس نسبة سنة ١٩٠٢، حيث احتكرت بريطانيا الاستثمار فى شركات النقل، والشركات الصناعية والتجارية ٣٣,١ % بانخفاض قدرة ١١,١عن سنة ١٩٠٢ (٤٤,٢) مقابل نسبة ٥٥,٨% لبريطانيا، بزيادة قدرها ٤,١% لبريطانيا عن سنة ١٩٠٢.

٢- نسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى شركات الرهن بالمقارنة بإجمالى رأس المال الفرنسى العامل فى مصر ٨٤,٥ % بزيادة قدرها ١٢,٣ % عن نسبة عن سنة ١٩٠٢ (٧٢,٢%) مقابل نسبة ٤٤,٦% لبريطانيا بزيادة قدرها ٢٢,٥ % لبريطانيا عن نسبة سنة ١٩٠٢ (٢٢,١%)، البنوك والشركات المالية نسبة ٣,٢% مقابل ٠,٠٠٤ % عن عام ١٩٠٢، ومقابل ١٢,٥ % لبريطانيا وبالخفاض قدره ٢,١% عن عام ١٩٠٢ (٤,٨%)، مقابل ٩,١% لبريطانيا بانخفاض قدره ٠,٤ % عن نسبة سنة ١٩٠٢ (٩,٥%) شركات الأراضى صفر% مقابل بريطانيا ٩% بانخفاض قدره ٨,٣ % عن نسبة سنة ١٩٠٢ (٩%) الشركات الصناعية ٩,٦% بانخفاض قدره ٢٣,٥% عن نسبة سنة ١٩٠٢ (٣٣,١%).

٣- نسبة إجمالى رأس المال الفرنسى العامل فى مصر بالنسبة لإجمالى رؤوس الأموال الأجنبية المستمرة فى مصر ٥٠,٣% مقابل ٤٦,٩% سنة ١٩٠٢ ومقابل ٣٢,٩% لبريطانيا مقابل ٤٠,٥% سنة ١٩٠٢.

وخلال الفترة ١٩١٤ – ١٩٣٤ قدم رأس المال الفرنسى خمسة شركات جدد كـــانت إحدى تلك الشركات فرع لبنك الرهن الفرنسى French Mortgage، وشركة أخرى هى شـــركة التأمين على الحياة، والتى أسست تحت رعاية شركة التأمين الوطنية فى باريس La Vie de Paris، والثلاث شركات الأخرى شركات تجارة صغيرة أنشـــئت تحت إشـــراف الشركات الأم فى فرنسا[١]

وفى سنة ١٩٣٣ انخفض رأس المال الإجنبـــى العـــامل فـــى مصـــر حتـــى وصـــل ٨١,٣٦٥,٠٠٠ جنيه[٢]. بعد أن كان ٩٢,٠٣٩ مليون جنيه في سنة ١٩١٤. والجـــدول[*] الآتى يوضح تطور رأس المال الأجنبى والفرنسى فى مصر سنة ١٩٣٣.

الشركة	إنجلترا		فرنسا		بلجيكا		سويسرية		إيطالية		شركات آخرى		الأجمالى	
	عدد	جملة رأس المال	عدد	جملة رأس المال	عدد	جملة رأس المال	عدد	جملة رأس المال	عدد	جملة رأس المال	عدد	جملة رأس المال	عدد	جملة رأس المال
شركة رهن	٢	٩,٧٢٤	٣	٤٣.٣٤٦	–	–	١	٢٤٠	–	–	–	–	٦	٤٤.٣١٠
بنوك وشركات مالية	١	٢,٩٢٥	٢	٠,٢٤٥	٢	٠,٥٨٠	–	–	٣	١,٣٣٥	–	–	٨	٥,٠٨٥
شركات الأراضى	١٠	٢,٤٣١	–	–	٧	٤,٢٨٠	–	–	٢	٠,٠٣٤	–	–	١٩	٦,٤٥٧
شركات النقل	٤	٢,٧٣٤	–	–	٤	١,١٣٣	–	–	١	٠,١٢٠	١	٠,٤٥٨	١٠	٤,٤٤٥
شركات صناعية وتجارية	٢٨	١٤,٠٨٦	١١	٤,١٧٢	٥	٠,٦٥٨	٧	١,٣٩	٥	٠,٤٣٤	١٠	٠,٢٩١	٦٦	٢٠,٧٨٠
الاجمالى	٤٥	٣١,٩٠٠	١٦	٣٨,٧٦٣	١٨	٦,٦٥١	٨	١,٣٧٩	١١	١,٩٢٣	١١	٠,٧٤٩	١٠٩	٨١,٣٦٥

(1) Crouchley : op. Cit, P. 88.
(2) Issaw Charles : Egypt at Mid - Century, P,296.

(*) مصدر الجدول : Crouchley : op. Cit, P. 95.

ومن الجدول السابق يتضح أن :

١- نسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى شركات الرهن بالنسبة لإجمالى رأس المال المستثمر الرهن ٧٧,٥% مقابل ٢١,٩% لبريطانيا ،وفى البنوك والشركات المالية ٤،٨% مقابل ٥٧,٥% لبريطانيا، وفى شركات الأراضى صفر% بعد أن كانت ١٦,٥% سنة ١٩٠٢و ١٠,٣% سنة ١٩١٤، مقابل ٣٧,٦ لبريطانيا، وهو ما يدل على تدهور رأس المال الفرنسى المستثمر فى شركات الأراضى منذ سنة ١٩١٤ حتى وصل إلى لاشئ سنة ١٩٣٤، وشركات النقل صفر%، وهى نفس نسبة رأس المال الفرنسى منذ سنة ١٩٠٢، مقابل ٦١,٥% لبريطانيا شركات صناعية وتجارية ٢٠% مقابل ٤٤,٢سنة ١٩٠٢، ٣٣,١% سنة ١٩١٤ وهو ما يدل على تدهور رأس المال الفرنسى المستثمر فى الشركات الصناعية والتجارية، وذلك مقابل ٦٧,٨% لبريطانيا ومقابل ٤٧,٥% لبريطانيا سنة ١٩١٤، وهو ما يدل على أن النقص فى انخفاض رأس المال المستثمر لفرنسا فى الشركات المالية والصناعية، عاد بالزيادة على الشركات الصناعية والتجارية البريطانية.

٢- نسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى شركات الرهونات بالنسبة لإجمالى رأس المال الفرنسى المستثمر فى مصر ٨٨,٦% مقابل ٨٤,٥% سنة ١٩١٤، ومقابل ٣٠,٥% لبريطانيا، البنوك والشركات ٦,% مقابل ٣,٢% سنة ١٩١٤، ومقابل ٩,٢% لبريطانيا، شركات الأراضى صفر% مقابل ٢,٧% سنة ١٩١٤، ومقابل ٧,٦% لبريطانيا، شركات النقل صفر % مقابل صفر% سنة ١٩٠٢و سنة ١٩١٤، مقابل ٨,٦ لبريطانيا وهو ما يدل على عزوف استثمار رأس المال الفرنسى فى مجال النقل، الشركات التجارية والصناعية ١٠% مقابل ٩,٦%سنة١٩١٤، ومقابل ٤٤,١% سنة ١٩٣٤ ،ومقابل ٢٤,٧%لبريطانيا سنة١٩١٤.

٣- نسبة رأس المال الفرنسى المستثمر فى مصر بالنسبة لإجمالى رؤوس الأموال الأجنبية العاملة فى مصر ٤٧,٦% مقابل ٤٦,٥% سنة ١٩٠٢، ٥٠,٣% سنة ١٩١٤، وهو ما يدل على ثبات رأس المال الفرنسى فى مصر، مقابل ٣٩,٢% لبريطانيا مقابل ٤٠,٥% سنة ١٩٠٢، ٣٢,٩% سنة ١٩١٤ وهو ما يدل على الزيادة التدرجية لرأس المال البريطانى، ويدل أيضا على تفوق رأس المال الفرنسى فى مصر على رأس المال البريطانى بشكل عام، وعلى كافة رؤوس الأموال الأجنبية العاملة فى مصر منذ سنة ١٩٠٢ حيث يأتى رأس المال الفرنسى فى المرتبة الأولى منذ سنة ١٩٠٢.

٤- نسبة إجمالى عدد الشركات الفرنسية العاملة فى مصر بالنسبة لإجمالى عدد الشركات الأجنبية العاملة فى مصر ١٧,٦% مقابل ٤١% لبريطانيا.

٥- تركز رأس المال الفرنسى فى حقليين فقط، هما شركات الرهونات والشركات الصناعية والتجارية، حيث مثلت نسبة شركات الرهونات الفرنسية بالنسبة لإجمالى رأس المال الأجنبى العامل فى مصر نسبة ٤٢,٢% ،أى نصف رأس المال الأجنبى - تقريباً - العامل فى مصر، هو رأس مال فرنسى ،يعمل فى شركات الرهن، مقابل نسبة ٥,١% بالنسبة للشركات الصناعية والتجارية، مقابل اتساع وانتشار رأس المال البريطانى فى كافة حقول النشاط الاستثمارى فى مصر، وهو ما يؤكد أن الفرنسيين يستثمرون بشكل رأسي، والبريطانيون يستثمرون بشكل أفقى، والجدول التالى يوضح تطور رأس المال الفرنسى فى مصر بالمقارنة برأس المال البريطانى حتى سنة ١٩٣٣ :

(*) رأس المال الفرنسى بالمقارنة برأس المال البريطانى ١٩٠٢ - ١٩٣٣

حقل النشاط	١٩٠٢				١٩١٤				١٩٣٣			
	فرنسا		بريطانيا		فرنسا		بريطانيا		فرنسا		بريطانيا	
	ح١	ف١	ح٢	ف٢	ح١	ف١	ح٢	ف٢	ح١	ف١	ح٢	ف٢
شركات الرهن العقارى	٧٩,٢%	٧٢,٢%	٢٠,٩%	٢٢,١%	٧١,٦%	٨٤,٥%	٢٤,٧%	٤٤,٦%	٧٧,٥%	٨٨,٦%	٢١,٩%	٣٠,٥%
البنوك والشركات المالية	٢,٩%	٥٤%	٩٦,٤%	٢١%	٢٤,٧%	٣,٢%	٦٣,١%	١٢,٥%	٤,٨%	٠,٦%	٥٧,٥%	٣,٢%
شركات الأراضى	١٦,٥%	٤,٨%	٢٦,٦%	٩,٥%	١٠,٣%	٢,٧%	٢٢,٤%	٩,١%	صفر%	صفر%	٣٧,٦%	٧,٦%
شركات النقل	صفر%	صفر%	٤٧,٣%	١٧,٣%	صفر%	صفر%	٤٧,٥%	٩%	صفر%	صفر%	٦١,٥%	٨,٦%
الشركات الصناعية والتجارية	٤٤,٢%	٢٢,٦%	٥١,٦%	٣٠,٥%	٣٣,١%	٣٣,١%	٥٥,٨%	٢٤,٧	٢٠%	١٠%	٦٧,٨%	٤٤,١%
ح٣	٤٦,٥%		٤٠,٥%		٥٠,٣%		٣٢,٩%		٤٧,٦		٣٩,٢%	

(*) الجدول من عمل الباحث وصمم وفق النسبة المئوية التى استخرجتها من بيانات الفصل والمذكورة بالمتن
ح١ : النسبة المئوية لحقل النشاط الفرنسى بالنسبة لإجمالى رأس المال الأجنبى المستثمر فى ذلك الحقل.
ف١ : النسبة المئوية لحقل النشاط الفرنسى بالنسبة لإجمالى رأس المال الفرنسى المستثمر فى مصر.
ح٢ : النسبة المئوية لحقل النشاط البريطانى بالنسبة لإجمالى رأس المال الأجنبى المستثمر فى ذلك الحقل.
ف٢ : النسبة المئوية لحقل النشاط البريطانى بالنسبة لإجمالى رأس المال البريطاني المستثمر فى مصر.
ح٣ : النسبة المئوية لرأس المال البريطانى والفرنسى بالنسبة لإجمالى رأس المال الأجنبى المستثمر فى مصر.

وكانت معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية، سبباً فى إفســـاح المجـــال أمـــام الرأسمالية الوطنية لتنافس الرأسمالية الأجنبية فى مصر، وكان لذلك أثـــره فـــى منافســـة الصناعة الوطنية للصناعات الأجنبية القائمة فى مصر[١] ودخول فئة كبار الملاك المصريين لاستثمار أموالهم فى مجال الصناعة[٢] وذلك لتوظيف فائض رأسمالهم من مجال الزراعة فى مجال الصناعة وبالتالى "ارتفاع رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات الصناعية مـــن ١٥ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليون سنة ١٩٤٥[٣] وارتفاع إجمالى رأس المـــال المصـــرى المستثمر من ١٤،٨٧٦،٠٠٠جنيه سنة ١٩٣٣ إلـــى ٤٦،٨٠٣،٨٢٣جنيـــه فـــى ١٩٤٨[٤] وكان لذلك أثره أيضا فى حركة رأس المال الفرنسى فى مصر، فقد قدر جاك بيرك المبـــالغ الفرنسية المستثمرة فى مصر سنة ١٩٤٣- فيما عدا المبالغ المستثمرة في شـــركة قنـــاة السويس- بحوالى ١٠٠ مليون جنيه، وأكد أن هذا المبلغ يقل بمقدار الثلث عما كـــان قبـــل الحرب العالمية[٥]

وقد قدر شارل عيسوى – طبقا لمصادر رسمية – رأس المال الأجنبى المستثمر فـــى مصر سنة ١٩٤٨ بحوالى ١٠٠ مليون جنيه مصرى، وكانت حصة رأس المال الفرنسى فى هذا المبلغ ٤٥ مليون جنيه تقريباً ولبريطانيا نفس الحصة، أما العشرة ملايين الباقية فـــهى لسويسرا والولايات المتحدة[٦] أى أن نسبة رأسمال الفرنسى ٤٥% من إجمالى رأس المـــال الأجنبى المستثمر فى مصر، ولبريطانيا نفس النسبة تقريباً.

ويبدو أن تنافس الرأسمال الوطنى – من خلال بنك مصـــر ومؤسســـاته الاقتصاديـــة المختلفة، أو من خلال الاستثمار الفردى – مع رؤوس الأموال الأجنبية العاملة فى مصـــر، هو المسؤول –إلى حد كبير –عن القرار الذى أصدرته الحكومة الفرنسية فـــى ٢ ســـبتمبر ١٩٤٩ باستثمار رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر ،والمستعمرات الفرنسية[٧] حيث يجـــد رأس المال الفرنسى فرصاً أكثر إتاحة للاستثمار والربح.

---

(١) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦، ط١ ١٩٥٧، ص ٥٧.

(٢) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ – ١٩٥٦، ط١ ١٩٥٧، ص ٥٧.

(٣) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية مرجع سابق، ص ٣٦.

(٤) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ – ١٩٥١، الهيئة المصرية العامـــة للكتاب ١٩٨٢، ص٧٩.

(٥) جاك بيرك : مصر الأمبريالية والثورة، مرجع سابق، ص ص ٣٢١ – ٣٢٢.

(6) Issawi, Charles : Egypt At Mid century, op.cit, P. 206.

(٧) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصريةمذكرة عن القرار الذى أصدرته الحكومة الفرنسية يـــوم ٢ سبتمبر ١٩٤٩ بالترخيص بتوظيف رؤوس الأموال أجنبية فى فرنسا وبعض ممتلكاتها" سرى جدا".

ويبدو أن عزوف رأس المال الأجنبى بشكل عام عن الاستثمار فى مصر، هو سبب الحملة الصحفية التى تنبتها بشكل خاص الصحف التجارية والاقتصادية المصرية، لتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار فى مصر لتطور الاقتصاد المصرى[١]

وعند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حاولت الحكومة المصرية تشجيع الاستثمارات الأجنبية لإنعاش الاقتصاد الوطنى[٢] وكان للثورة فى البداية اتجاه ليبرالى، فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية فى مصر، ومن هنا كان صدور عدد من القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبى فى سنة ١٩٥٣، سنة ١٩٥٤[٣] ولذلك فقد زادت الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، بداية من عام ١٩٥٤، وساهمت رؤوس الأموال الفرنسية فى مشاريع مصايد الأسماك والتعليب والصناعات الكهربائية[٤] واستعان مجلس الانتاج المصرى ،بهيئة كهرباء فرنسا فى عمل الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بشئون الكهرباء[٥] كما زار القاهرة وفد اقتصادى فرنسى على أعلى مستوى، وناقش الوفد مع وزير المالية المصرى الدكتور عبد المنعم القيسونى، استثمار رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر، خاصة فى المشروعات المصرية[٦]

وعند عودة مسيو بينو من زيارته للقاهرة فى مارس ١٩٥٦، تحدث أمام الجمعية الوطنية الفرنسية ع،ن أهمية المصالح الاقتصادية التى تمتلكها فرنسا فى مصر، مشيراً إلى أن هناك ١٥ شركة فرنسية كبرى فى مصر، وأنَ هناك ٤٠٠ مليار فرنك قيمة رؤوس الأموال الفرنسية الموظفة فى مصر[٧] وهو ما يعادل ٤٥٠ مليون جنيه مصرى[٨]

وقد ترتب على حرب ١٩٥٦ شراء مؤسسات الأعداء ،كما ترتب عليها تمصير البنوك وهيئات التأمين والوكالات التجارية، وترتب علي ذلك تقلص رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى المشروعات المصرية[٩] وعلى وجه الخصوص رؤوس الأموال الفرنسية والبريطانية.

وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال هو : هل كان لاحتلال بريطانيا لمصر، أثر فى الاستثمار الفرنسى، وما هو مدى التنافس بين البلدين على فرص الاستثمار فى مصر؟

---

(١) نبيل عبد الحميد : مرجع سابق، ص ١٠٤.

(2) Radwan, Samir, Mabro, Robert, op. Cit.P.. 65.

(3) Issaw Charles : Egypt in Revolution , op. Cit, P. 53.

(4) The Egyptian Economic & Political Reviw, September, 1954, PP. 29 30.

(٥) حسين خلاف : مرجع سابق، ص ٢٣٣.

(٦) الأهرام : ٧ ديسمبر ١٩٥٤، ص ٩.

(٧) جورج فوشيه : جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء، مرجع سابق، ص ص ٢١٠ – ٢١١.

(٨) صلاح العقاد : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(٩) حسين خلاف : مرجع سابق، ص ٤٢٦.

الواقع أنه منذ البداية، وقد شجعت بريطانيا الحرية الاقتصادية فى مصر[١] معتقدة أنها بذلك تسقط الادعاءات الفرنسية بتحديد موعد لاجلاء الجيوش البريطانية عن مصر، ولكن بعد زيادة المصالح الفرنسية عن المصالح البريطانية فى مصر، والتى حددها أحد الباحثين بنسبة بعشرة أو أثنتي عشرة المصالح البريطانية[٢] اتجهت بريطانيا وجهة أخرى، وذلك بقصر فرص الاستثمار عليها فى مصر، دون اشراك رؤوس الأموال الأجنبية الأخرى، ويقدم جاك بيرك عدة أمثلة على الاحتكار البريطانى لفرص الاستثمار فى مصر ،ومدى التنافس بين البلدين فكتب قائلا "أن بريطانيا احتكرت لنفسها تسليح مصر واحتكار إدارة السكك الحديدية ورداً على ذلك احتكرت فرنسا أسهم شركة قناة السويس، التى كان يمتلك الفرنسيين ٥/٤ أسهمها، كما احتكرت نشاط الرهن العقارى، فقد كان البنك العقارى فرع لبنك الكريدى ليونيه وقد كان الفرنسيون يملكون ٥/٤ أسهمه البالغة ٤٠٠,٠٠٠ سهم، وضرب مثلا آخر بالتنافس البريطانى الفرنسى، لإنشاء عملية للمياه فى الفيوم، بين شركة موسون الفرنسية، وشركة ستانتون البريطانية، ونجاح الشركة البريطانية بضغط من السفارة البريطانية على الحكومة المصرية[٣]

وظهر الاحتكار البريطانى فى للاستثمار بشكل سافر، عندما قصرت الحكومة البريطانية تقدم المناقصات لبناء سد جبل الأولياء بالسودان، على شركات بريطانية فقط، وذلك بالضغط على الحكومة المصرية، حيث سمحت الأخيرة لسبع شركات بريطانية فقط بإرسال عطاءهم[٤] وقد أثار هذا الاتجاه البريطاني أصحاب المصالح الاجنبية في مصر، وقد أتبعت بريطانيا نفس الاتجاه في مشروع توليد الكهرباء وصناعة السماد من مساقط خزان أسوان، فبالرغم من أن الحكومة المصرية، قد كونت لجنة دولية لدارسة المشروع، كان منهم مسيو أندريه كونيه Andre Conye أحد خبراء الحكومة الفرنسية فى هذا المجال[٥] إلا أن الأفضلية كانت بطبيعة الحال للخبرة البريطانية والاستثمار البريطانى، وذلك بضغط من الحكومة البريطانية.

---

(١) د.لبيب شقير : تاريخ الفكر الاقتصادى، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١١٤ – ١١٥.

(2) Mostaf, Youssef : La Formation Historique de la dependanc de LEgypte 1820 - 1930, essai d, interpretation a Paritr du Surplus Agricole, these, 3 eme, Cycle Montpellier, 1980.PP. 348 - 349.

(٣) جاك بيرك : مصر الأمبريالية والثورة، مرجع سابق، ص ص ٢٩٦ – ٢٧٠.

(4) Department of State (Foreign Relation of the United States 1933) Vol II .No. 544, the Minister in Egypt (Jardine) to the Secretary of State, Cairo, November 19, 1932, Received December 14, PP,945 - 846.

(٥) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية، محفظة رقم ٧٨١، ملف ٥٢/٤٣/٦، مذكرة من: M.Conye, ingenieur enchef de Ponts & Chaussees, Chef du Service Techique des Grands Barrage a M. Serry .Piemier Secrtaire a la Legation Royal d, Egypte Paris, Le 31 Mai, 1937.

٢- المؤسسات الاستثمارية الفرنسية فى مصر :

بعد استعراض حركة رأس المال الفرنسى فى مصر صعوداً وهبوطاً، فمن الضرورى استعراض المؤسسات الفرنسية، التى وظفت رؤوس الأموال تلك، وهذه المؤسسات تنقسم إلى قسمين : أولهما الشركات، وثانيهما: البنوك. وسأقتصر في هذا العرض علي أهم الشركات والبنوك، دون تتبع كل الشركات والبنوك الفرنسية الموجودة في مصر.

شركة الأمونيوم الفرنسية

الواقع أنه منذ القرن التاسع عشر والمؤسسات والشركات الفرنسية تعمل بجد، فى حركة الإنشاءات المصرية من كبارى وغير ذلك[١] وتستثمر رؤوس الأموال فى تلك الجهود، وكان من أهم الشركات الفرنسية التى استثمرت رؤوس أموالها فى مصر فى القرن العشرين هى شركة الأمونيوم، وقد بدأت هذه الشركة نشاطها فى مصر، عندما أسس أحد الإيطاليين سنة ١٩٣٠، شركة الغاز المصرية ،ولم تمض شهور قليلة حتى أجرت شركة الأمونيوم الفرنسية اتصالات معها، انتهت بمساهمة شركة الأمونيوم الفرنسية برأسمال كبير فى شركة الغاز المصرية، وشركة الأمونيوم الفرنسية شركة عالمية مركزها باريس ،ولها خمسة عشر فرعاً فى مختلف دول البحر المتوسط ،ورأسمالها مليار فرنك، وهى لا تقوم بنفسها بأعمال تكرير البترول، ولكنها عبارة عن إدارة عليا للأعمال البترولية المختلفة ،وبعد أن ساهمت شركة الأمونيوم الفرنسية فى رأسمال شركة الغاز المصرية، زاد رأسمالها بدرجة كبيرة وأصبحت الشركة فرنسية بموجب هذه المساهمة ،حيث تمتلك ما يزيد عن ٥٤% من رأس المال وقل نصيب المؤسس الأيطالى إلى ٣٨% ،وهكذا أصبحت شركة الغاز المصرية، تكاد تكون فرعاً من شركة الأمونيوم، وقد أرسلت شركة الأمونيوم منذ سنة ١٩٣١، مندوباً عنها ليرأس أعمال شركة الغاز المصرية، واستمر ذلك حتى سنة ١٩٤٦ ،عندما عينت الشركة إسماعيل صدقى رئيسا لمجلس إدارتها، وكان هذا التعيين ضرورياً للاستفادة من اتصالاته، من تهريب بعض أموالها إلى خارج مصر، إلا أن الشيء اللافت للنظر بالنسبة لهذه الشركة، هو تعاملها المشبوه مع إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، عندما قامت الشركة بعمل اتفاق مع إسرائيل، تتسلم إسرائيل بموجبة موجودات شركة الغاز الأهلية، أحد فروع شركة الغاز المصرية وإدارتها، وهو اتفاق خطير بالنظر إلى الأهمية الكبيرة للبترول ودوره فى المجهود الحربى وتمويل الجيوش بالوقود وهى مسألة خطيرة تهدد الاقتصاد المصرى وأمن البلاد[٢]

---

(١) فاطمة علم الدين عبد الواحد : تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤،هيئة الكتاب ١٩٨٩، ص ص ٧٩ - ٨٣.

(٢) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : مرجع سابق، ص ص ٢٤٣، ٢٤٥.

الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية

منذ أواخر القرن الماضى، وضع الفرنسيون أيديهم على صناعة السكر فـــى مصـــر، وأصبحت حكرا عليهم[1] وذلك عندما أسسوا مصنعين للسكر بالشيخ فضل ونجع حمادى منذ عهد إسماعيل، ثم اندماجا عام ١٨٩٧ فى شركة واحدة، هى الشركة العامة لمصانع السـكر والتكرير المصرية، وابتداء من عام ١٩٣٧ اتسعت أعمال الشركة حتى أصبحت تملك عـدة معاصر فى الوجه القبلى، مثل مصنع أرمنت، بجانب مصانع الشيخ فضل ونجع حمادى، وفى عام ١٩٤٢ أسست مصنع أبى قرقاص، وفى بداية عام ١٩٤٣ أسست مصنع السكر بكـــوم أمبو وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بلغ عدد المصانع الكبيرة والصغير التابعة للشـــركة نحو ٦٨ مصانعا منها ١٩ مصنع كبير، ١٤ مصنع متوسط، ٥٣ مصنع صغير، أغلبها فـــى أسيوط لاشتهارها بزراعة قصب السكر، هذا بالإضافة إلى مصنع تكرير الحوامديـــة، الـــذى بلغت طاقته الإنتاجية ٧٠٠,٠٠٠كجم يوما[2]

شركة الأقطان المتحدة

وهذه الشركة أدار أعمالها أندريه وهنرى رينيه طوربيل، وهم من أسرة فرنسية معروفـــة، عملت فى تجارة الأقطان وبذرة القطن فى مصر، وأسست هذه الشركة بمدنية الأســـكندرية سنة ١٩١٩، واستمرت طوال فترة الدارسة وباشرت أعمالها فى تجـــارة القطـــن وبذرتـــه بالبيع والشراء والتصدير للخارج، وبلغ رأســـمالها فـــى ســـنة ١٩٥٠ ١٠٠,٠٠٠ جنيـــه مصرى، ولاقت الشركة روجاً كبيراً فى أعمالها، وربحت أرباحاً كبيرة، فقد بلغ نصيب السهم الواحد من أرباحها، سبعة جنيهات ونصف جنيه فى سنة، ١٩٤٧وفى ســـنة ١٩٥٠ كـــان نصيب السهم من الأرباح ستة جنيهات مصرية وخمسة وسبعين قرشا، وكان لأسرة طوربيل الفرنسية شركة أخرى أسستها فى مدينة ميت غمر سنة ١٩٢٣ وهذه الشركة تاجرت أيضـــا فى الأقطان وكانت لها معامل للحلج واستخراج الزيوت من بذرة القطن[3]

الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف

صدر مرسوم تأسيس هذه الشركة سنة ١٩٣٧، لعدد من أفراد أسرة يوليو الفرنســية وساهم معهم بعض المتمصرين والمصريين، ورغم كل الصعوبات التى واجـــهت الشـــركة،

---

(١) حسين خلاف : مرجع سابق، ص ٢١٨.
(٢) فرغلى على تمن هريدى : مصدر سابق، ص ١٣٤.
(٣) نبيل عبد الحميد سيد احمد : مرجع سابق، ص ٢٣١.

بسبب الحرب وتعذر استيراد المواد لأولية، فإن الشركة تمكنت من مواصلة أعمالها بنجاح واستوردت آلات جديدة من الخارج، لزيادة انتاجها إلى ثلاثة أضعاف، وأصبح إنتاجها لا يقل عن الإنتاج الأوربى فى الجودة والإتقان، وكان شيئاً طبيعياً، أن تزيد أرباح الشركة، نتيجة لهذا النشاط إلى أن وصلت ١٣٢,٦٦٧ جنيه مصرى فى ميزانية سنة ١٩٥١[١]

شركة سكك حديد الحكومة المصرية

الواقع أن هذه الشركة يمكن اعتبارها شركة فرنسية خالصة من الناحية الرسمية إلا فقط من حيث تشغيل الشركة وإدارة رأسمالها، فالشركة بالأساس قد أسسها الإنجليز وعملوا على تشغيل خطوطها لحساب الحكومة المصرية وتحت إشرافها، إلا أن الحكومة المصرية استعانت بشركة فرنسية لتدعيم هذه الخطوط هى "شركة عربات النوم الدولية"، وكان من أهم التزامات الشركة الفرنسية لشركة سكك حديد الحكومة المصرية، إجراء جميع أعمال الصيانة والترميم والتجديد لعربات الشركة على نفقاتها، على أن تضع المصلحة تحت تصرف الشركة محطات مصر والأقصر وأسوان والقنطرة، ومقابل ذلك تحصل الشركة الفرنسية مبلغ بقدر مليم ونصف على التذاكر لكل كليلو متر، بشرط ألا تقل عن خمسين قرشا بالليل و٢٥ بالنهار وكانت الشركات تقوم بتقديم الخدمات اللازمة للركاب ،وبذلك حققت الشركة أرباحاً هائلة، وكان للشركة عدة خطوط تسير عليها قطاراتها السريعة، مثل خطوط القاهرة والأسكندرية وأسوان وبورسعيد وكانت الشركة الفرنسية تقوم دائما بتزويد الخطوط بعربات البولمان وعربات النوم[٢]

وكان هناك انفصام بين الشركة الفرنسية والحكومة المصرية، خصوصاً من حيث الإدارة والحسابات والأرباح، التى كانت تجرى فى باريس دون علم الحكومة المصرية عنها شئيا ولا تخضع لرقابتها، وتأكيداً لذلك فقد حصلت شركة سكك حديد الحكومة المصرية على أرباح سنة ١٩٥٢ مبلغ قدره ٢٠٦٤ جنيه مصرى،بينما حصلت الشركة الفرنسية على نفس المبلغ ربحاً صافياً لها، إضافة إلى مبلغ ٦٩٣٠جنيه مصري، طبقا لاتفاق سابق مبين الحكومة المصرية والشركة الفرنسية بأنه إذا زادت الإيرادات على المصروفات بمقدار ٦٩٣٠ جنيه مصرى أو أكثر تختص الشركة الفرنسية بربح قدره ٦٩٣٠ جنيهاً مصرياً، وتقسيم الباقي مناصفة بينها وبين المصلحة[٣]

---

(١) نفس المرجع : ص ١٧٦.

(٢) فرغلى على تسن هريدى : مصدر سابق، ص ص ٢٤٩ ، ٢٥٠.

(٣) دار الوثائق القومية : محافظ مصلحة الشركات، محفظة رقم ٢٢٣، ملف ١٨٤ – ٧٧-٦

شركة ليبون الفرنسية للغاز

فى سنة ١٨٧٣ حصل مسيو ليبون Lebon صاحب مؤسس ليبون الفرنسية الشهيرة على امتياز مد مدينة القاهرة بالغاز والكهرباء لمدة ٧٥ سنة، كما أعطى نفس الامتياز لمسيو ليبون سنة ١٨٦٥ لمد الإسكندرية بالغاز والكهرباء[١] وعملت الشركة بالفعل على مد مدينة القاهرة بالغاز والكهرباء، وكان للشركة محطة كبيرة لتوليد الكهرباء وتوزيعها على الأحياء المختلفة، وفى سنة ١٩٤٩ بدأت المفاوضات بين الحكومة المصرية والشركة على إنهاء امتياز عملها بالقاهرة، والاستيلاء على كافة أعمالها من شبكات توزيع الكهرباء ومصابيح الإنارة بالغاز، وبالفعل سُلمت كافة أدوات ومنشآت الشركة للحكومة المصرية سنة ١٩٤٩، وفقا لشروط الامتياز، ولكن استمرت الشركة تقوم بنشاطها فى مدينة الإسكندرية وذلك لأن امتياز عملها قد حدد انتهاؤها فى سنة ١٩٦٩[٢]

شركة مياه القاهرة

منح امتياز تأسيس هذه الشركة لمسيو كورديه بك Cordier سنة ١٨٦٥ لمدة ٩٩ سنة وذلك لمد القاهرة بالمياه، وكان رأس مال الشركة ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فرنسى[٣] وقد دأبت الشركة منذ تأسيسها على مد القاهرة بالمياه، وكانت هذه الشركة منذ تأسيسها وحتى سنة ١٩٥٢ مصدر شكوى من المصريين، خصوصاً المشتركين فى الشركة لمد منازلهم بالمياه بالإضافة إلى الطريقة التى كانت تعامل بها الشركة المصريين العاملين بها، والتى كانت مصدر شكوي هى الأخرى، بالإضافة إلى اشتراط الشركة، بقبول موظفين يجيدون اللغة الفرنسية، الأمر الذى جعل أغلب موظفيها من الفرنسيين أو المصريين الذين يجيدون اللغة الفرنسية، والذين يتقاضون مرتبات ضئيلة بالمقارنة بنظائرهم الفرنسيين[٤] بالإضافة إلى هذه الشركات الكبرى، هناك عدد من الشركات الفرنسية الصغيرة، تملكها أسر فرنسية يهودية، ومن أهم هذه الشركات، شركة شملا ،ومحلات الملكة الصغيرة، وشركة شكورييل وهم متخصصون فى تجارة الأزياء والملابس والخردوات والأدوات المنزلية.

---

[1] Croucley : The Investment of Foreign Capital ; op.cit, PP. 35 36.

[٢] نبيل عبد الحميد سيد أحمد : مرجع سابق، ص ص ٣٨٣ – ٣٨٥.

[3] Croucley : : The Investment of Foreign Capital ; op.cit, P .36.

[٤] دار الوثائق القومية : محافظ مصلحة الشركات، محفظة رقم ٢٢٨، ملف ١٨٢/-٣/١ج١.

شركة شملا للمنسوجات

أسست هذه الشركة أسرة شملا اليهودية الفرنسية، وهى شركة قديمة وقـــد صـــدر مرسوم بتشكيلها كشركة مساهمة سنة ١٩٤٦، برأسمال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى، وذلـــك لتجارة المنسوجات والآثاث والزخرفة، ومركز الشركة الرئيسى بالقاهرة، وقد أسست لذلـــك محلات وفروع أطلقت عليها Grand Magsins Chemala محلات شملا الكبرى[١]

محلات الملكة الصغيرة Maison de La Petite reine

وقد قام بتأسيسها وإدارتها عدد من اليهود الفرنسيين، وأسست بالقاهرة سنة ١٩٢٩ كفرع لشركة مساهمة فرنسية، مركزها مدينة ليون بفرنسا ولها فروع فى بـــاريس ومـــدن أوروبية أخرى، وعندما أسست الشركة فروعها بالقاهرة، كان بغرض تصريـــف منتجـــات الشركة الفرنسية من الحرير والأصواف، وافتتحت الشركة فروعاً أخرى لـــها بالإســـكندرية وبورسعيد، للتجارة فى الأزياء والملابس، أما عن رأسمال هذه المحلات فقد بلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٤٨ ،وواصلت أرباحها ٢٤,٦٩٥ جنيه مصرى سنة ١٩٥٢، ولـــهذا فإن مساهميها الفرنسيين قد حصلوا على أرباح تصل قيمتها إلى ٣٥٤ قرشا للسهم الواحـــد فى أحدى السنوات[٢]

محلات شيكوريل الكبرى Grand Magaisns Cicurel

وقد أسست هذه المحلات أسرة شيكوريبل، وهى أحدى العائلات اليهودية المشـــهورة فى مصر منذ القرن التاسع عشر، وقد أعيد تأسيس هذه المحلات فى ٧ مايو ١٩٣٨ لمـــدة ٥٠سنة وشارك فى تأسيسها عائلة طوربيل الفرنسية[٣] ومارست هذه المحـــلات التجـــارة بالجملة والقطاعى، فى جميع أصناف الأقمشة والملابس والخردوات والأحذيـــة والقبعـــات وأثاث المنازل والمطاعم والأدوات المنزلية الأخرى، وسيطرت هذه الشركة علـــى الســـوق المالى والتجارى فى مصر، واشترطت الشركة بالنسبة لمستخدميها، أن يكونوا علم باللغـــة الفرنسية، كما كان مستخدميها حاصلين على شهادات فرنسية، أمـــا عـــن رأســـمال هـــذه المحلات، فقد بلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٤٩، ووصل صافى الأرباح فى نفـــس العام ١٦٣,٩٢٦ جنيه مصرى[٤]

---

(١) فرغلى على تسن هريدى : مصدر سابق، ص ص ١٧٦ – ١٧٨.

(٢) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٣) فرغلى على تسن هريدى :مصدر سابق، ص ١٧٧.

(٤) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : مرجع سابق، ص ٢٤٠.

وبالإضافة إلى الشركات والمحلات الفرنسية فى مصر، كان لفرنسا عدد من البنوك الهامة، والتى استثمرت قدراً كبيراً من رأس المال الفرنسى المستثمر فى مصر، وكان أغلب تلك البنوك يعمل فى مجالات الرهن العقارى والزراعى.

بنك الخصم الأهلى الباريسى Comptoir Nationale d, escompte de Paris

يعتبر هذه البنك، أقدم البنوك الفرنسية التى زاولت نشاطها المصرفى فى مصر، وقد أفتتح البنك أول فرع له فى مصر سنة ١٨٦٩، ولكنه صفى أعماله سنة ١٨٧٣، بعد أربع سنوات فقط من افتتاحه، ثم عاد لمزاولة نشاطه مرة ثانية سنة ١٩٠٥، وأصبح له ثلاثة فروع بمصر(١) وفى فترة ما بين الحربيين، اتسعت أعمال بنك الخصم، بمعاونة التسهيلات المصرفية التى قدمها مركزه الرئيسى بباريس، وساهم بنصيب كبير بتجارة القطن وعمليات المقاولات وفى تنفيذ العمليات النقدية الثلاثية Triangular(٢) وقد استمر يزاول نشاطه حتى اشتراه بنك القاهرة سنة ١٩٥٧(٣)

بنك الكريدي ليونيه

افتتح هذا البنك أول فرع له بمدينة الإسكندرية سنة ١٨٧٤، وتبعه فرع آخر فى القاهرة، ثم بعد ذلك فرع أخر فى بورسعيد(٤) وأهتم البنك بالعمليات المالية الحكومية فى عهد الخديو إسماعيل، عن طريق ممثليه فى مصر، وإقباله على الاستثمار فى إذونات الخزانة وسندات الحكومة لحسابه، والاقتراض بضمانتها تشجيعاً لعملائه على اقتنائها ،ولم يجازف البنك بتاتاً بالعمل فى الريف، بل قصر نشاطه على تمويل التجار وأرباب الأعمال فى المدن كما كان البنك الرئيسى لصندوق الدين ومصلحة الجمارك، وقد اجتذب البنك مصدري القطن والشركات الفرنسية مثل البنك العقاري وشركة قناة السويس وشركة ليبون، فضلا عن شركات التأمين والبترول، وأصاب البنك بعض النجاح فى اجتذاب الودائع المحلية(٥) واستمر البنك يزاول نشاطه إلى أن اشتراه بنك القاهرة سنة ١٩٥٧(٦)

---

(1) The Egyptian Economic & Poictiacl Review : op. Cit, P. 24.

(٢) على الجريتلى (دكتور) : تطور النظام المصرفى مصر، الجميعة المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، بحوث العيد الخمسين، مرجع سابق،ص ٢٣٩.

(٣) أحمد الشربينى : مرجع سابق، ص ١٨٠.

(4) Egyptian Economic & Polical Review, March , 1995, P.24.

(٥) على الجريتلى: مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٦) أحمد الشربينى : مرجع سابق، ص ١٧٩.

البنك التجارى المصرى

تأسس برأسمال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٠٥ وفى سنة ١٩٣٨ حلت عناصر أجنبية متمصرة محل الفرنسيين، ولكن تكبد البنك خسائر فادحة بلغت ٥٦،١٤٤ جنيه مصرى فى نفس السنة، وهى خسارة تزيد قليلا عن نصف رأس المال، مما دعا البنك إلى أن يقدم دفاتر حساباته إلى المحاكم المختصة فى سبتمبر ١٩٣٩، وانعقدت الجمعية العمومية فى ديسمبر ١٩٣٩، وقررت سحب دفاتر حسابات البنك لمتابعة أعماله، وقد صدقت المحكمة التجارية بالأسكندرية على ذلك فى فبراير سنة ١٩٤٠، أما عن رأسمال البنك فقد تغير صعوداً وهبوطاً اكثر من مرة، ففى سنة ١٩٤٢ هبوط إلى ٢٥٠،١٠٧ ألف جنيه مصرى بسبب الخسائر التى لحقب به، ثم زاد إلى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٤٥ ثم إلى ٩٠,٠٠٠ جنيه مصرى سنة ١٩٤٦، وهذه الزيادة كانت بسبب الارباح التي حققها من الحرب العالمية الثانية وكثرة الأموال فى البلاد بسبب الحرب، ويلاحظ أن البنك كان دائماً يحقق أرباحاً سواء فى حالة ارتفاع رأسمالة أو إنخافضه، وكانت أرباحه سنة ١٩٤٥ نحو ١١٢,٦٠٠ ألف جنيه مصرى، وهى أرباح كبيرة بالنسبة لرأس المال[١]

البنك الشرقى

تأسس سنة ١٩٥١، وهو يعد أحدث البنوك الفرنسية فى مصر، وتأسس بأموال فرنسية كبنك يتبع لأحد البنوك الأربعة المؤممة فى فرنسا، وهو البنك الوطنى للتجارة والصناعة، وكان هناك بنك فرنسى أخر، هو البنك الفرنسى لكنه صفى أعماله سنة ١٩٢٩[٢] أى أنه كان هناك خمسة بنوك فرنسية منذ بداية فترة الدراسة، ثم واصلت إلى أربعة بنوك فى نهاية فترة الدراسة، وكلها بنوك تجارية، أما عن البنوك المتخصصة الزراعية والصناعية وبنوك القرض العقارى، فقد كان لفرنسا بنكان في مصر هما البنك العقارى المصرى والبنك العقارى الشرقى، وبنك مشترك مع بريطانيا، هو بنك الأراضى المصرى.

---

[١] فرغلى على تسن هريدى : مصدر سابق، ص ص ٢١٤ – ٢١٥.

[٢] نبيل عبد الحميد سيد أحمد : مرجع سابق، ص ٢٨٢.

البنك العقارى المصرى

انشأ هذا البنك سنة ١٨٨٠ بأموال فرنسة[١] وبإشراف البنوك الفرنسية الكبرى مثل الكريدى ليونيه والشركة العامة، وكان رأس ماله الابتدائى ٦٧٥٠٠ جنيه مصرى تقريباً زيد تباعاً إلى ٤ مليون سنة ١٩٥٩، وقد جرى البنك على إصدار السندات العادية وذات النصيب بفائدة تراوحت بين ٣%، ٥% وقد زاد رصيدها من ٦٣مليون فرنك سنة ١٨٨٢ إلى ٧٤٥ مليون سنة ١٩١٩، كما نجح فى تسويقها فى مصر بكميات متزايدة، وزادت مجموع قروض البنك من ١،٥ مليون جنيه سنة ١٨٨٣ إلى ٢٧ مليون جنيه سنة ١٩١٤، ويشمل الرقم الأخير ديون الدائرة السنية وقدرها ٨مليون جنيه ،التى اشترها فى مستهل القرن، خوفاً من قيام بنك منافس لإدارتها ،وكان البنك يقصر معاملاته على كبار الملاك، إذا بلعت القروض القائمة ٤٥٠٠جنيه تقريباً سنة ١٩٣٠[٢]

وظلت البنوك الفرنسية (الكريدي ليونيه والشركة العامةِ وبنك الخصم الأهلى الباريسى، هى المتحكمة فى توجيه سياسة هذا البنك حتى سنة ١٩٥٢، وعن تشغيل البنك فى داخل مصر، فقد تحكم فيه إدارة فرنسية، وساعدها فى ذلك عدد أخر من الأجانب ذوى الجنسيات الأوربية المختلفة، فرئيس مجلس إدارة البنك فى سنة ١٩٥١ فرنسى يعاونه عدد آخر من الفرنسيين كأعضاء فى مجلس الإدارة، كما كان المدير المسئول عن نشاط البنك وكافة عملياته فرنسى أيضا، ويسيطر على الوظائف الرئيسية عدد من كبار الموظفين الفرنسين، وهم أكبر عدد للإجانب فى إدارة البنك يليهم البريطانيون فاليونانيون[٣]

البنك العقارى الشرقى onicer d' Orient

تأسس بالقاهرة، وهو أحد فروع البنك الوطنى للتجارة والصناعة الفرنسى، وكان البنك يعرف باسم البنك العقارى الشرقى (للقطر المصر) الكرديديه فونسيه[٤] وظل البنك منذ تأسيسه سنة ١٩٣١ وحتى ١٩٤٧ فرنسياً فى إدارته وطريقه عمله[٥] وفى سنة ١٩٤٩ تم إدماج فرع البنك الوطنى للتجارة والصناعة بباريس ببيروت وحلب، فى البنك العقارى الشرقى للقطر المصرى، وذلك بناءاً على قرار من مجلس إدارة البنك الوطنى للتجارة والصناعة بباريس ومنذ ذلك التاريخ تحول البنك إلى بنك تجارى، وكان قبل ذلك التاريخ

---

(١) راشد البراوى : محمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٢، ص ١٧٥.
(٢) على الجريتلى : مرجع سابق، ص ٢٣١.
(٣) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : مرجع سابق، ص ٣٠٨.
(٤) فرغلى على تسن هريدى : مصدر سابق، ص ص ٢١٤ – ٢١٥.
(٥) نبيل عبد الحميد : مرجع سابق، ص ٣٠٩.

يقوم بأعمال رهونات على العقارات فقط، أى أنه لم يكن بنكاً تجارياً، وبعد الإندماج فى سنة ١٩٤٩، مارس نشاطه فى عقد القروض والسلفيات وفتح الاعتمـــادات، مقـــابل ضمانـــات عقارية ومنقوله، كرهن عقارى ورهن السندات والتنازل عن الديون والايجارات والإيـرادات وحقوق الانتفاع والأقساط السنوية[١] ويلاحظ أن نشاط البنك تداخل مع نشاط البنوك العقارية بعد أن تغير إلي بنك تجارى منذ سنة ١٩٤٩.

بنك الأراضي المصرى

وهو بنك بنك فرنسى – بريطانى مشترك، تأسس فى سنة ١٩٠٥، وكـــانت النقابـــة التى أشرفت على انشائه تشمل عدداً من الممولين الإنجليز والفرنسيين بالاشتراك مـــع رودو كانكى وزافير وبولو وزاريفى وسلفاجو وزرفوداكى، وفى سنة ١٩٠٦ بلغت مـــوارده مـــن رأسمال وسندات حوالى ٢,٥مليون جنيه[٢] وبمرور الوقت دخلت عناصر مصرية فى هـــذا البنك، منهم محمد احمد فرغلى تاجر الأقطان المصـــرى المشـــهور، وأحـــد الرأســـماليين المصريين، ويوسف ذو الفقار باشا ومحمد أمين شهيب ،وأصبحـــوا ضمـــن مجلـــس إدارة البنك[٣] ومن الجدير بالذكر أن البنك ظل يسيطر عليه الفرنسيين واليونـــانيين، ففـــى عـــام ١٩٤٨ سيطر الفرنسيين على إدارة البنك، فقد كان مدير عام البنك والمنفـــذ الفعلـــى لكـــل عملياته فرنسى الجنسية، هو مسيو أرمان لبرا، وظل فى هذا المنصب من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩٥٢، وعاون المدير الفرنسى فى أعماله عدداً كبيراً مـــن الموظفيـــن الفرنســـيين، فالسكرتير العام للبنك فرنسى، ورئيس الموظفين فرنسى، وخبير البنك فرنســـى، وهـــؤلاء المديرين الفرنسيون تولوا هذه المناصب لفترة طويلة بدأت قبل سنة ١٩٢٢، واستمروا فـــى أعمالهم حتى بعد سنة ١٩٤٨، وعاونهم عدد آخر من الفرنسيين فى وظائف مختلفة، أمـــا اليونانيين فقد تولى كثيراً منهم أيضا وظائف رئيسية وغير رئيسية مـــع عـــدد آخـــر مـــن الإنجليز والإيطاليين[٤]

والواقع أنه نظراً للمنافسة الحادة التى لاقتها الشـــركات والمؤسســـات الاســـتثمارية المصرية من الشركات الأجنبية، فقد إصدرت الحكومة المصرية قوانيـــن عديـــدة للســـماح

---

[١] فرغلى على تسن هريدى : مصدر سابق، ص ص ٣٦٥ – ٣٩٦.
[٢] محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٨، ص ١٧٠.
على الجريتلى : مرجع سابق، ص ٢٣٢.
[٣] دار الوثائق القومية : أرشيف مصلحة الشركات، محفظة رقم ٩، ملف ٢٦/٣/١٨٢ ج١ بنك الأراضى المصرى.
[٤] نبيل عبد الحميد سيد : مرجع سابق، ص ص ٣٠٨ – ٣٠٩.

للرأسمال الوطنى للاستثمار، واعطائه فرصة للوجود، بجانب رأس المال الأجنبى، ومن هنا كان إصدار الحكومة المصرية للقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧، وترجع أهمية هذا القانون فى المادة الرابعة والخامسة والسادسة، والتى تنظم سير عمليات المؤسسات الأجنبية فى مصر، فالمادة الرابعة تنص على أن يكون ٤٠% من أعضاء مجلس أدارة الشركات من المصريين والمادة الخامسة نصت على إلا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ % من مجموع المستخدمين ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من مرتبات عن٦٥%من مجموع الأجور والمرتبات التي تدفعها الشركة، ولا يجوز أن يقل عدد المصريين عن ٩٠% من مجموع العمال، ولا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠%، ونصت المادة السادسة على تحديد نصيب مساهمة المصريين فى رؤوس الأموال[١] الشركات المساهمة عن نسبة ٥١% على الأقل من أسهم الشركة.

إذن فكيف تعاملت الشركات والبنوك الفرنسية مع هذا القانون، الواقع أن أرشيف مصلحة الشركات زاخر بعد من الأمثلة حول تعامل الشركات والبنوك الفرنسية مع هذا القانون فالنسبة للشركة المصرية لغزل ونسج الصوف، فعند فحص أعضاء مجلس إداراتها فى ٣١ يناير ١٩٥٥ ،وجد أنه يتكون من أربعة أعضاء من المصريين، وخمسة أعضاء من الفرنسيين[٢] أى بنسبة ٤٤,٤ للمصريين، أى حققت النسبة التى نص عليها القانون، ولكن يبدو أن الأعضاء المصريين فى مجلس الإدارة، قد وضعوا فقط من جانب الشركة الفرنسية لإرضاء الحكومة المصرية، ويؤكد ذلك فحص أعضاء مجلس إدارة شركة معامل الخليج والزيت المتحدة، فقد وجد أن ثلاث أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة (عددهم سبعة) من المصريين، وثلاثة من الفرنسين وعضو إيطالى[٣] أى أن نسبة المصريين ٤٢,٨ % أي أكثر مما ينص عليه القانون، ولكن بالنظر لهؤلاء الأعضاء المصريين، وجد أن اثنين منهم من المتمصرين اليهود، كما تدل أسمائهم على ذلك، حصلوا حديثاً على الجنسية المصرية، وهو ما يدل على تلاعب الشركة بالقوانين المصرية المنظمة للاستثمار فى مصر، نفس الشئ اقترفته محلات الملكة المصرية، التى بلغ عدد أعضاء مجلس إدراتها ستة، جميعهم أجانب من اليهود والفرنسين، ولكى يتجنبوا هذا القانون ،حصل خمسة منهم على الجنسية المصرية والسادس ظل أجنبيا وهو رينيه رولى Rene Rouly حيث ظل يحمل الجنسية الفرنسية.

---

(١) نفس المرجع : ص ٤٣٧ ، ص ٨٧.
(٢) دار الوثائق القومية : محافظ مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٥٠ ملف ٢٥٥/٣/١٨٢ جـ٢ الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف.
(٣) نفس المصدر : محفظة ٦٩ ،ملف ٨٢/ ٩٢/٣ ، شركة معامل الجنح الزيت المتحدة.

وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٦ أجتمع مجلس الإدارة بمقر الشركة برئاسة ريمـــون كوهيـــن Raymond Cohen بشأن فصل العضو الأجنبى رينيه – السابق الذكر – وذلك لأنه من دولـــة معادية هى فرنسا[١] ويبدو أن هذا التصرف كان بالاتفاق مع كل أعضاء مجلس الإدارة حتى يمتصوا غضب الحكومة المصرية، ويضمنوا استمرار الشركة.

أما بالنسبة لشركة مياه القاهرة، فلكى تتهرب من هذا القانون ولا تصطدم بالحكومـــة المصرية وقرارتها، فقد عينت عدداً من كبار موظفى الحكومة المصرية، وعدداً من المنتمين للأسرة المالكة المصرية مثل على الشمسى باشا، اراكيل نوبار باشا محمود فخرى باشـــا – سفير مصر بفرنسا، وزوج بنت الملك فؤاد – وشريف صبرى باشا[٢] وذلك حتى تستفيد من اتصالاتهم الحكومية الواسعة، لتيسير أمور الشركة مع الحكومة المصرية، وحتى لا تغضـب الحكومة المصرية من عدم تطبيق الشركة لقانون الشركات.

فكأن قانون الشركات قد أتى بالفائدة لكبار موظفى الحكومـــة المصريـــة والـــوزراء السابقون، لكى يحصلون على مناصب فى مجلس إدارة الشركات الأجنبية، ويستفيدوا بذلـــك بنسبة عالية من الأرباح التى تحققها الشركات، ولم تستفيد الحكومة المصريـــة شـــيئاً و لا الشعب المصرى بشئ ،ولا حتى حقق المشروع الأهداف التى صيغ من أجلها، بفتح مجـــال الاستثمار للرأسمالية الوطنية للعمل جنباً إلى جنب مع الرأسمالية الأجنبية، ويفتـــح فرصـــة للعمال وللموظفين المصريين فى الشركات الأجنبية.

ولكن الشركة الفرنسية الوحيدة التى خالفت القانون بدون مواربة كانت شركة هاشيت سواء من حيث نسب الموظفين العاملين بالشركة، أو من حيث مرتبات المصريين العـــاملين وذلك بعجز قدرة ١,٧٥ % ، ١٠,٦ % على التوالى[٣]

أما بالنسبة لموقف شركة قناة السويس من القانون، فصحيـــح أن الشـــركة ليســـت فرنسية خالصة، بل هى شركة دولية، يشارك فيها عدد من الدول بأســـهم مختلفـــة، لكـــن الحكومة الفرنسية كانت تملك عدد لا بأس به من أسهمها، بالإضافة إلى أن إدارتها كـــانت بباريس، بالإضافة إلى السيطرة الفرنسية على مجلس إدارتها[٤] فمنذ عقد معـــاهدة ١٩٣٦، وتحاول الحكومة المصرية الاتفاق مع الشركة لتعين أعضـــاء مصرييـــن بمجلـــس الإدارة،

---

(١) فرغلى على تسن هريدى : مصدر سابق ،ص ص ٤٧٩ – ٤٨٠ .

(٢) دار الوثائق القومية : أرشيف مصلحة الشركات ، محفظة رقم ١٨٨ ،ملف رقم ١٣٨ ، شركة مياه القاهرة

(٣) نفس المصدر محفظة رقم ٨٩ ، ملف ٣٢٥/٣/١٨٢ مذكرة تفسيرية بشأن المحضر المحرر ضد شركة هاشيت

(4) Hoskinsl Holdford : The Guardianship of the Suez Canal A view of Anglo, Egyptian Relation. The Middle East Journal, April 1950, Vol. 4. No. 2, P. 144.

وبالفعل اتفق الطرفان سنة ١٩٣٧ على تعين عضويين مصريين بمجلس الإدارة[١] ولذلك حين صدر قانون ١٩٤٧ عارضت الحكومة الفرنسية والشركة على حد سواء هذا القانون، بل أن الصحافة المصرية تساءلت عن مدى امتداد هذا القانون وتطبيقه على شركة قناة السويس[٢] بل أن وزير الخارجية الفرنسى مسيو شومان ،قد ناقش المسألة مع أحمد محمد خشبه باشا وزير الخارجية بباريس، حيث أكد مسيو شومان اهتمام الحكومة الفرنسية بالشركة وقلقها من اتجاه الحكومة المصرية، التى تريد أن تطبق قانون الشركات عليها، مؤكداً أن تطبيق قانون الشركات على شركة قناة السويس يعرقل حسن سير عملها من الناحيتين الإدارية والفنية[٣] بل أن الحكومة البريطانية تدخلت هى الأخرى لدى الحكومة المصرية لمعرفة ما إذا كان قانون الشركات سيطبق على قناة السويس أم لا[٤]

وفى النهاية اتفقت الحكومة المصرية مع الشركة سنة ١٩٤٩، على تعيين عضوان جدد بالشركة، ليصبح عدد المصريين بمجلس الإدارة خمسة أعضاء، وان أختلفت الحكومة المصرية مع إدارة الشركة فى تعين الأشخاص الذين رشحتهم الشركة، مع الأشخاص الذين رشحتهم الحكومة المصرية[٥]

هذا بالنسبة للشركات الفرنسية، أما بالنسبة للبنوك الفرنسية، فكانت أكثر تلاعباً ومناورة، فالبنك العقارى المصرى لكى يستوفى النسبة القانونية المطلوبة بالنسبة لمجلس الإدارة، عين عدد من كبار الموظفين المصريين، مثل محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ، وعدد من كبار الرأسماليين المتمصرين مثل رينيه قطاوى بك[٦] حتى يستفيد من اتصالاتهم الحكومة من ناحية، ولكى لا يناصب الحكومة العداء من جهة أخرى.

الوجود الفرنسى فى مصر

الوجود الفرنسى فى مصر، هو العلاقة بين تركز الجالية الفرنسية والنشاط الاقتصادى الفرنسى فى مصر، فمن خلال الاستقراء السابق للنشاط الاستثمارى الفرنسى فى مصر، وجد أن الرأسمال الفرنسى فى مصر يعمل فى مناطق معينة، هى القاهرة والاسكندرية ومدن القنال والوجه القبلي، من خلال الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية.

---

(١) د. محمد رفعت : التيارات السياسية فى عوض البحر المتوسط ، لجنة البيان العربى ، ١٩٤٩ ، ص ١٢٠
(٢) الأهرام : الأربعاء ٢٢ سبتمبر ١٩٤٨ ، عدد ٢٢٦٨٤ ، ص ٤
(٣) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ، محفظة ٤٥٣ ، ملف ٢٠١ /٢/٧/ جـ١ التقارير السياسية للسفارة المصرية بباريس
(٤) نفس المصدر : محفظة ٦٥٥ ، ملف ٢٠١ ، ٧، ٢ ط١ ، مذكرة رقم ٤٣٥ من مستشار مجلس الدولة عمر لطفى إلى وكيل وزارة الخارجية ، القاهرة ، ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨
(٥) مذكرات حسن يوسف : مرجع سابق ، ص ص ٢٨ – ٢٨٣ . محمد حسنين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية ، جـ١، المعارف ١٩٧٨ ، ص ص ٢١٠ – ٢١١
(٦) دار الوثائق المصرية : أرشيف مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٤، ملف ١٨٢ /٣/٢٤ ط١ البنك العقارى المصرى

إذن فهل حقق تركز الجالية الفرنسية في مصر توازناً مع نشاطهم الاقتصـــادى فـــى مصر؟ أن الإجابة على هذا السؤال تستدعى مراجعة إحصاءات تعداد الفرنسيين فى مصــــر، من سنة ١٩١٧ أى قبل بدء الدراسة (هو أول تعداد قبل بدأ الدراسة) وحتى ســـنة ١٩٥٦. ففي سنة ١٩١٧ كان عدد الفرنسيين المقيمين فى مصر ٢١,٢٧٠[١] بنسبة ٨,١ % مـــن إجمالى تعداد الجاليات الأجنبية بمصر[٢] وكان أكبر تركـــز للفرنســـيين فـــى مـــدن القنـــال (١٤,٤١) تليها الاسكندرية (٨٥٥٦) تليها القاهرة (٨٢٥٢)[٣] وكان طبيعياً أن تتركز الجـــالية الفرنسية فى منطقة قناة السويس،حيث توظف شركة قناة السويس عدداً كبيراً من الفرنسيين[٤]

وحسب تعداد ١٩٢٧، كان عدد الفرنسيين المقيميـــن فـــى مصـــر ٢٣,٥٧٩ منـــهم ٩,٥٤٩ بالقاهرة ٩,٤٢٩ بالاسكندرية و٢١١ ببورسعيد، ٢٨٤ بالسويس، ٠٠٦, بمصـــر السفلى و١،١٠٠ بالصعيد[٥]

أى بنسبة ٤٠,٥% يتركزون فىالقاهرة وبنسبة ٤٠% بالاسكندرية و٢٠% يتركزون فى منطقة القنال ومصر السفلى والصعيد، والواقع أن هذا الرقم لا يدل على أن كل أعضـــاء الجالية الفرنسية ذو إصول فرنسية، فقد كان عـــدد كبـــير مـــن المصريـــين والفرنســـيين والمراكشين والسوريين متمتعين بالحماية الفرنسية، وبالتـــالى أصبحـــوا ضمـــن الجاليـــة الفرنسية، وقد بلغ نسبة التابعين للجالية الفرنسية ٥٨% من جملة الفرنسيين ســـنة ١٩١٧ ،ثم زادات نسبتهم فى سنة ١٩٢٧ إلى ٦٧% من مجمل عدد الفرنســـيين[٦] وكـــان أغلـــب المنضمين للحماية الفرنسية، من اليهود سواء المصريين أو يهود شمال أفريقيا[٧] وقد بلـــغ عدد اليهود المنضمين للحماية الفرنسية سنة ١٩٢٧ (٥,٧٦٤)[٨] أى بنسبة ٢٤,٤% مـــن إجمالى عدد الفرنسيين المقيمين فى مصر.

وتدل احصائيات سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٧ ،على اتساق تركز الجالية الفرنسية مـــع النشاط الاقتصادى الفرنسى فى مصر، حيث تتركز الجالية الفرنسية فى القاهرة والإسكندرية والصعيد ومدن القناة، ويتركز نشاطهم الاقتصادى فى تلك المنطقة.

---

(١) أنور عبد الله: نهضة مصر ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

(٢) جمال حمدان : شخصية مصر ، جـ٢، مرجع سابق ، ص ٦٨٣.

(٣) محمود محمد سليمان : مصدر سابق ، ص ٥٠.

(٤) فتحى محمد أبو عيانه : سكان الاسكندرية دراسة جغرافية وديموغرافية، رسالة دكتوراه غير منشـــورة كليـــة الاداب، جامعـــة الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٧.

(5) Kitreef , Alexander: The Greeks in Egypt 1919 1937 , ethnicity and class, Ithaca Press, London 1989 , P. 21

(٦) محمود محمد سليمان : مصدر سابق ، ص ٧٠ .

(٧) جاك بيرك : مصر الامبريالية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧

(8) Kitrofe , Alexander : op. Cit . P . 23 .

فى تعداد سنة ١٩٣٧ بلغ إجمالى الجالية الفرنسية ١٨,٨٢١ منهم ٧,٥٠٩ بالقاهرة ٧,٣١٨ بالإسكندرية و٢,٢٤٣ بمنطقة القناة[١]

أى بنسبة ٣٩,٣ % بالقاهرة وبنسبة ٣٨,٩ بالاسكندرية وبنسبة ١١,٩ بمنطقة القنال وهو ما يدل على أن الجالية الفرنسية حافظت على نسب تركزها فى القاهرة والإسكندرية منذ سنة ١٩١٧.

ووفقا لتعداد سنة ١٩٤٧ كان عدد الجالية الفرنسية بمصر ٩,٧١٧ منهم ٤,٥١٥ بالقاهرة و٣,٢٥٩ بالإسكندرية و ٤١٠ وبمنطقة القناة[٢] أى بنسبة ٤٥,٥ % فى القاهرة و٣٣,٥ للإسكندرية و١٤,٥ % المنطقة القنال.

ولم تذكر الإحصاءات عدد الفرنسيين سنة ١٩٥٦ بمصر، وأن كان عددهم قد زاد سنة ١٩٦٠، ووصل إلى ٣٣,١٨٩، من مجموع الأجانب البالغ ١٤,٣٣١٢[٣] أى بنسبة ٢٣,٢ % من إجمالى عدد الأجانب بمصر، ومن العرض السابق يتضح أن :

١- هناك توازن بين تركز الجالية الفرنسية فى أماكن معينة، وبين تركز نشاطهم السكانى.

٢- ظلت الإسكندرية والقاهرة ومنطقة القناة مناطق جذب للفرنسيين، بالإضافة إلى أن القاهرة هى العاصمة السياسية والاقتصادية الأولى فى مصر، والإسكندرية هى العاصمة الثانية فإن النشاط الاقتصادى الفرنسى تركز فى تلك المنطقتين، بالإضافة إلى أن منطقة القناة، التي بها أهم المؤسسات الفرنسية بمصر، وهى شركة قناة السويس.

---

(١) محمود محمد سليمان : مصدر سابق ،ص ٤٠ ، ص ٥٤
(٢) نفس المصدر ، ص ٤٢ ، ص ص ٥٦ – ٥٨
(٣) محمود متولى : مرجع سابق ، ص ٢٣٨

الفصل الثامن

أثر الفكر الفرنسى

فى الفكر المصرى

أثر الفكر الفرنسي في الفكر المصري

١ – مرجعية الفكر الفرنسي في مصر

يرتبط الفكر الفرنسي واثره في مصر بعدد من الإشكاليات[١] التي ترتبط بشكل أدق بالأطر المفاهيمية كلفظ ثقافة ومثقف وفكر ومفكر، والعلاقة والفرق بين تلك الألفاظ، وما هي المرجعية الفرنسية والمصرية لكلمة فكر؟ ومدي العلاقة بينهما ولماذا أثرت لفظ فكر علي لفظ ثقافة في عنوان الفصل؟

الواقع أن المرجعية الفرنسية للفظ مثقفين تعود الي بيان المثقفين Manifeste Des Intellectuels الذى نشرته جريدة لورور الفرنسية في ١٤يناير ١٨٩٨ الذي يعتبر المرجعية السياسية والتاريخية والفكرية للفظ مثقفين Les Intellectuels، ذلك أن هذا اللفظ استعمل لأول مرة كأسم في عبارة بيان المثقفين ولقد كان هذا اللفظ الذي يقابله بالعربية "فكريون" يستعمل كوصف ونعت، ثم استعمل كأسم علي جماعة من الناس هم المفكرون والأدباء، ومن هنا فالمثقف بهذا المعني يتحدد وضعه ليس فقط من حيث علاقته بالفكر والثقافة، ولكن أيضا من خلال الدور الذي يقوم به في المجتمع كمشروع معترض ومبشر بمشروع، أو علي الأقل كصاحب رأي أو قضية[٢]

أما المرجعية العربية للفظ ثقافة ومثقف فان تاريخ استعمال أو علي الأقل أنتشار لفظ ثقافة قد لا يتجاوز نصف قرن ،وهي بصيغتها المعاصرة "المثقفون" كلمة مولدة إذ هي ترجمة للكلمة الفرنسية Intellectuel ، التي يرجع تاريخ استعمالها كاسم الي قرن تقريباً، ومع أن الترجمة موفقة في مضمونها العام، إلا أنها تقدم حدثا لغويا /فكريا لا يخلو من مفارقة فلفظ Intellectuel مشتق من لفظ Intellect بمعني العقل أو الفكر، وبالتالي فهو يدل عندما يستخدم وصفاً لشئ علي إنتماء أو ارتباط هذا الشئ بالعقل كملكة للمعرفة، أما عندما يستعمل أسماً فهو يحيل إلي الشخص الذي لديه ميل إلي شئون الفكر[٣]

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الاشكالية، أنظر علي سبيل المثال : محمد عابد الجابري (دكتور): إشكاليات الفكر العربي المعاصر ،مركز دراسات الوحدة العربية ط ١،يونيه ١٩٨٩ ص ١٥.

(٢) محمد عابد الجابري:المثقفون في الحضارة العربية الإسلامية ،حفريات استكشافية، مقال في كتاب ،المثقف العربي همومه وعطاؤه تحرير دكتور انيس صايغ ،مركز دراسات الوحدة العربية ،مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، ط ١، ديسمبر ١٩٩٥،ص ص ٤٢-٤٣.

(٣) نفس المصدر ، ص ٤٠

ولذلك فقد آثرت استخدام لفظ فكر في عنوان الفصل بدلا من لفظ ثقافة استناداً إلـــي المرجعية الفرنسية، التي أخذت عنها المرجعية العربية، وبالتالي المرجعية المصرية للفظة.

أما اللفظ العربي "مثقف" الذي وضع ترجمة لكلمة Intellectuel فهو لا يحيل إلي الفكر بل لفظ "الثقافة" المترجم عن لفظ Culture التي تدل في معناها الحقيقي علي فلاحـــة الارض وما يرتبط بها، أما معناها المجازي فتدل علي تنمية الملكـــات العقليـــة، بواســطة تدريـــب وممارسات، ومجموعة المعارف المكتسبة التي تمكن من تنمية ملكة النقد، والمثقف بـــهذا المعني سيكون من اكتسب بالتدريب والتعليم جملة المعارف التي تنمي فيه هذه الملكة، وهذا المعني لا يتطابق مع مفهوم Intellectuel الذي يدل علـــي الشـــخص الـــذي يمتـــهن العمـــل الفكري[1]

ومن جهة أخري لابد من الإشارة إلي أن لفظ" مثقف"-وهو لفظ مولد - فـــي اللغـــة العربية المعاصرة لا نكاد نعثر له علي أثر في الخطاب العربي القديم؛ وهو أسم مفعول مـــن "ثقف" بمعني حذق، أما لفظ ثقافة فقد ورد كمصدر بمعني الحذق ولذلك فالثقافة التي يحيـــل إليها لفظ مثقف في خطابنا المعاصر، ليست هي الثقافة في الخطاب العربي القديم، وليســـت هي الثقافة بمعناها في اللغات الأوروبية[2]

ولأن اللفظة لم تستخدم في الخطاب العربي القديم بنفس ما نفهمه منها الآن ســـواء في الخطاب الاوروبي أو الخطاب العربي المعاصر، فقد حدث نوع من الخلط في الاجتـــهادات المختلفة، لوضع أطار تعريفي لتلك الالفاظ، وهو مـــا حـــدث مـــن محيـــي الديـــن صـــابر، والمستشرق الفرنسي جاك بيرك ،عند خلطهما بين لفظ حضارة وثقافة وأعتبرهما اللفظـــان كشئ واحد[3]

وعلي الرغم من المحاولة الجادة للدكتور الجابري من نحت مفـــهوم لكلمـــة ثقافـــة ومثقف، انطلاقاً من المرجعية الفرنسية، فقد وقع في خلط بين الثقافة والفكر فقـــد أكـــد أن المعني العربي لكلمة ثقافة يتميز بعلاقة عضوية لغوية اشتقاقية بين لفظ ثقافـــة ومثقـــف، وهي علاقة لا نجدها في اللغات الاوروبية، حيث تنفصل الكلمة الدالة علي ثقافة "كولتـــور" (Culture)عن الكلمة الدالة علي مثقف "انتلكتويل" (Intellectuel) انفصالاً لغويـــاً تامـــاً، أي لا

---

[1] حول المفاهيم المختلفة Intellectuel,Culture انظر:
Webster s Encyclopedic Unabridged Dictionary Of The English Language,New York1989 PP535-738-739

[2] لمزيد من التفاصيل حول مفهوم مثقف وثقف وثقافة انظر :المعجم الوجيز،طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، ١٩٩٠ص ٨٥

[3] محيي الدين صابر:الثقافة العربية وتحديات المستقبل،مقال في كتاب المثقف العربي همومه وعطاؤه، مرجع سابق ،ص ٢٩١-٢٩٣ ، ٣٠٠
جاك بيرك (وآخرون):الناصرية والنظام العالمي الجديد،ندوة باريس ،تقديم دكتور أنيس صايغ، دار الوحدة،ط ١، ١٩٨١ ص ٥٩

يشتركان في جذر لغوي واحد، ونظراً لهذا الخلط، فقد عرف الثقافة بأنها الفكر كمحتوي وكأداة، أي استهلاك وإنتاج الثقافة، والمثقف هو من ينتج أو يستهلك الثقافة[١]

أما سمير أمين فقد عرف المثقف من خلال الدور الذي يقوم به في إنتاج مشروع مجتمعي[٢] وهذا التعريف يقدم إقتراباً معرفياً بدرجة ما بتعريف جرامشي للمثقف[٣] ويعرف عبد الله العروي الثقافة بشكل استرجاعي استنادا إلي المفهوم الأنثروبولوجي بأنها"الرموز التي تعكس الحياة الجماعية... لذلك يكون كل عضو من أعضاء المجتمع حامل ثقافة، علي الرغم من وجود متخصصين كالشاعر أو القصاص..."[٤] وعلي الرغم من أن الدكتور عبدالله عبد الدائم قد أختلف في المقدمات مع العروي في الاستناد علي الانثروبولجيا لتحديد مفهوم الثقافة، إلا أن تعريفه للثقافة لم يخرج عن التعريف المتداول ،وهو أن كلمة ثقافة تعني كل ما يتصل بالإبداع الثقافي الرفيع من فكر وأدب وفن[٥]

كما يقدم زكي نجيب محمود تعريفاً يوازن به بين التعريف الأنثروبولوجي والتعريف الوظيفي للمثقف بشكل توفيقي، حيث عرف الثقافة بأنها طريقة العيش في شتي نواحيه، وقصرها علي ما يتصل بالذوق وحده - دون العقل من أدب وفن[٦] وهذا التعريف يقترب إلي حد بعيد من تعريف مصطفي عبد الغني، وأن كان تعريف مصطفي عبد الغني أكثر قرباً من تعريف جرامشي، حيث عرف عبد الغني المثقف بالشخص الذي يوظف معرفته في إتخاذ موقف عملي من قضايا مجتمعه[٧]

الواقع أن هذا الطرح للأفكار المختلفة حول تعريف المثقف والثقافة والفكر ليست فقط من أجل استعراض الأفكار المختلفة حول ذلك، بل من أجل استخلاص مفهومي الخاص حول تلك المفاهيم، وهذا الاستخلاص هو الذي سيحدد الإطار العام للدراسة، من خلال تحديد فهمي لتلك المفاهيم، وقد بينت منذ بداية الطرح أنني أفضل استخدام لفظ فكر بدلا من لفظ ثقافة ولفظ مثقف ومثقفين بدلا من لفظ مفكر ومفكرين، استنادا الي المرجعية الفرنسية

---

(١) محمد عابد الجابري:وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر،المركز الثقافي العربي ،المغرب،ط ١، أغسطس،١٩٩٢ ص ١٨٢

(٢) سمير أمين:نحو نظرية للثقافة،نقد التمركز الاوروبي والتمركز الاوروبي المعكوس، معهد الانماء العربي ط ١،١٩٨٩،ص ١٧٣

(٣) عرف الفيلسوف الماركسي الايطالي جرامشي Gramsci المثقف بأنه المشارك مشاركة فعلية في صنع التاريخ من خلال التحدث بأسم الطبقات الاجتماعية التي تشترك في واقع الجدلية التاريخية، وهو ما اطلق عليه المثقف العضوي، لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر علي سبيل المثال: انور عبد الملك،ريح الشرق،دار المستقبل العربي،ط ١،١٩٨٣، ص ٢٩

(٤) عبد الله العروي : ثقافتنا في ضوء التاريخ ،المركز الثقافي العربي ، المغرب، الدار البيضاء، دار التنوير للطباعة والنشر ،ط ١،١٩٨٣ ،ص ص ١٧٢-١٧٣

(٥) عبد الله عبد الدائم(دكتور): المسألة الثقافية بين الاصالة والمعاصرة، مقال في كتاب التراث وتحديات العصر في الوطن العربي، تحرير: سيد يس ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط ١،أغسطس ١٩٨٥، ص ٦٨٧

(٦) زكي نجيب محمود: تجديد الفكر العربي،دار الشروق، ط ٨،١٩٨٧، ص ٦٩

(٧) مصطفي عبد الغني(دكتور):المثقفون وعبد الناصر،دار سعاد الصباح،ط ١،١٩٩٣، ص ص٣٩-٤٠

للفظيين، وهو ما تأثر بهما الخطاب العربي في مرجعيته، في استخدام تلك الألفاظ، وعلي الرغم من الاجتهادات المختلفة التي مرت لنحت ألفاظ ما لتحديد تلك المفاهيم، ومن الضروري هنا أن اطرح مفهومي وتصوري للفظ فكر ومثقف، إذا كنت قد آثرت استخدامها.

فالمثقف في تصوري هو من له تصور عام للمجتمع والعالم الذي يعيش فيه - استنادا إلي المرجعية الفرنسية - وهو من له القدرة علي استهلاك الأفكار المتداولة والقدرة علي إنتاج وإعادة إنتاج أفكار جديدة تسهم في تطور مجتمعه هذا بالإضافة إلى المشاركة الإيجابية في الحوار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الذي يعيش فيه.

أما لفظ فكر :فهو أسلوب التفكير ولكل شعب من شعوب العالم له أسلوب في التفكير لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن الفكر السائد في المجتمعات الأخرى، إلا في العناصر الثانوية ،مثل أسلوب الفهم والمساهمة في التنمية، فعندما نتحدث عن أسلوب الفكر الفرنسي مثلا، فأننا نتحدث عن الأسلوب الفرنسي في التفكير وعندما نتحدث عن الفكر المصري، فأننا نتحدث عن الأسلوب المصري في التفكير وبالطبع هذه تعريفات تجريبية، مقصود منها وضع أطار عام للدراسة من خلال تحديد المفاهيم الأساسية، ومن هنا فأن هذه التعريفات تخضع للنقد والحذف والإضافة أو الرفض التام لها أو تعديلها إذ لزم الأمر.

مصر وأفكار الثورة الفرنسية

مثلت الحملة الفرنسية[1] أول احتكاك لمصر بأفكار الثورة الفرنسية من الناحية النظرية، ولكن هل تصلح الحملة بما قدمته لمصر كمرجعية للفكر الفرنسي؟

الواقع أن حملة نابليون نقلت الدعائم الثلاثة التي قامت عليها الحداثة الاوروبية[2]: القوة، المنافسة، المعرفة، وإذا شئنا التعبير عن هذه العناصر بما يعكس علاقتها مع المشروع النهضوي المصري في شكل معادلة، فأن القوة = التوسع الاستعماري، المنافسة = التنافس الانجليزي الفرنسي، المعرفة = الفكر التحديثي[3]

(١) لمزيد من التفاصيل حول ما قدمته حمله نابليون من أفكار، انظر علي سبيل المثال: إدوارد سعيد :الاستشراق ،المعرفة،السلطة،الإنشاء ،ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية،ط ١، ١٩٨١ ،ص ١٠٨
Dukay,Piere:Les Francecais En Egypte,Paris,1933,PP.1-20
Ghorbal,Shafik,The Beginning Of The Egyptian Question And The Rise Of Mohemet Ali London1928,PP .33-53

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الحداثة الاوروبية أنظر علي سبيل المثال:أنور عبد الملك، وأنيس الزمان(محرران):الثقافة والفكر، ترجمة فؤاد كامل، هيئة الكتاب١٩٨٤ ص ٣٤-٣٦
سلمي الخضرا الجيوشي:عطاء المثقف العربي في الإبداع الأدبي،في المثقف العربي همومه وعطاؤه،مرجع سابق ص ٢٨١
Vatikiotis:The Egyptian Army And Politics,Indian Univ.Press,1961 ,P.211

(٣) محمد عابد الجابري: المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية،مركز دراسات الوحدة العربية،ط ١،ديسمبر ،١٩٩٦ ،ص ص١٩-٢٠
محمد عابد الجابري: التراث والحداثة،دراسات .. ومناقشات،مركز دراسات الوحدة العربية،ط ١،يوليو ،١٩٩١ ،ص ١٦ .

وقد مثل نابليون في التحليل الاخير المشروع النهضوي الاوروبي، عندما قام بتنفيذ جانبي القوة والمنافسة، أي الاستعمار الفرنسي لمصر (القوة)، والتنافس الانجليزي الفرنسي(المنافسة)، وأن كان قد نفذ الجانب الثالث من المشروع النهضوي (المعرفة) بشكل معكوس، وذلك بجلب عدد من الباحثين الفرنسيين لدراسة مصر، من أجل تنفيذ الوجه الأول من المشروع النهضوي، أي أستعمار مصر،"وإذا كانت حركة الاستشراق الفرنسية، التي بدأت قبل الحملة الفرنسية، قد قدمت الجانب النصي لتنفيذ مشروع الحملة، فان نابليون من طرف أخر يعتبر مستشرقاً بالقوة مؤيداً بالنص"[١] ولذلك فمن الضروري معرفة وجهة نظر نابليون من الحملة، ومدي ما قدمته للفكر المصري ،من حيث صلاحية مرجعيتها للفكر الفرنسي في مصر، ثم كيف أستقبل المستنيرين المصريين ما أتت به الحملة من أفكار؟ وكيف أثر ذلك علي وضع بذور الفكر الفرنسي في مصر؟

الواقع أن نابليون كان يدرك جيداً الأثر الذي ستحدثه الحملة الفرنسية علي مصر ،من خلال ما أتت به إلي مصر علماء ومعدات علمية لم تكن معهودة في مصر آنذاك[٢]

ولأن نابليون كان يدرك مدي المعارضة التي يمكن أن تواجه مشروعة من جانب رجال الدين، فقد حاول أن ينتزع موافقة مشايخ الأزهر، وذلك بدعوتهم لمشاهدة التجارب العلمية التي يجريها العلماء الفرنسيون في المعهد ، من أجل جذبهم إلي العلم والمدنية الفرنسية، وقد حدث ما كان يتوقعه نابليون، فقد أدرك الشيخ العطار(أستاذ الطهطاوي)،والشيخ الشرقاوي،والجبرتي، من خلال احتكاكهم بالفرنسيين ،مدي تخلف بلادهم وشجعوا طلاب العلم فيما بعد علي التعليم الاوروبي،بل أن الشيخ العطار درس اللغة الفرنسية علي يد أحد الفرنسيين[٣]

الواقع أن أهمية الشيخ العطار لا تأتي من خلال مؤلفاته، بل من خلال تعليمه الملهمه لشباب الازهر- وكان واحداً منهم رفاعة رافع الطهطاوي-الذي قدم للفكر المصري أحد مرجعيات الفكر الفرنسي في مصر(الطهطاوي) وإذا كان أستاذ جيل المثقفين المصريين في العصر الليبرالي المصري احمد لطفي السيد، قد استمد مرجعيته الأساسية من الشيخ محمد عبده ،فان الشيخ محمد عبده بدوره قد أستمد إلهامه ومرجعيته من الطهطاوي، الذي أستمده هو الأخر من الشيخ العطار، الذى تأثر هو الآخر بأفكار الثورة الفرنسية من الحملة

---

(١) إدوارد سعيد : مرجع سابق،ص ١٠٨

(٢) ثروت عكاشة(دكتور):مصر في عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء في القرن التاسع عشر،ج١،هيئة الكتاب ،١٩٨٤،ص ص ١٩-٢٠

(3) Vatikiotis:The History Of Egypt,Third Edition ,London,1985,PP.91-93

الفرنسية، ومن هنا يمكن البرهنة علي أن الحملة الفرنسية تعد مرجعية أساسية للفكر الفرنسي في مصر، كما يعد الشيخ العطار والشيخ الطهطاوي والشيخ محمد عبده وأحمد لطفي السيد مرجعية للفكر الفرنسي في مصر، وذلك بأفكارهم الملهمة، وخصوصاً تلك المستمدة من الفكر الفرنسي.

الطهطاوي كمرجعيه للفكر الفرنسي

أتاحت فرنسا لعدد من المصريين التعلم بها كجزء من التنافس الاستعماري الإنجليزي الفرنسي علي مصر[١] وكانت رحلة رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) كإمام للبعثة التعليمية التي أرسلها محمد علي إلي باريس أول اتصال فكري بالغرب اخصب الفكر المصري[٢] وقد عكست هذه الرحلة في حراكها محاولة التبلور الوطني كتعبير أيديولوجي عن فكرة النهضة[٣] وحفرت في الفكر المصري ازدواجيته بين مرجعية تراثية إسلامية ومرجعية أوروبية[٤] وقد تركت هذه الازدواجية بصماتها علي الطهطاوي وتلميذه، وقد استمرت إقامة الطهطاوي بباريس خمس سنوات، أتقن خلالها اللغة الفرنسية، وقرأ بها التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع والأدب والفلسفة[٥]

وعلي الرغم من إعجاب الطهطاوي بالثقافة الفرنسية، إلا انه عندما قدم هذه الثقافة إلي قرائه قد حذرهم منها[٦]

وقد ترجم الطهطاوي عدداً من أمهات كتب الفكر الفرنسي،وألف عدداً من الكتب تدل علي مدي تأثره بالفكر الفرنسي[٧] وتدل علي مدي مرجعيته للفكر الفرنسي في مصر،بل إن مجرد إستقراء أولي لكتب الطهطاوي المؤلفة والمترجمة تدلنا علي الكيفية التي أخل بها الطهطاوي أفكار الثورة الفرنسية الي الفكر المصري" فكتابه"تخليص الابريز..."علي سبيل

---

(1) Marlowe,John:The Orignis Of Anglo- French Rivalary In The Levant, London,1971,PP. 140-141

(٢) حسين فوزي(دكتور):سندباد مصري،دار المعارف،١٩٦١،ص ١٠٨

(٣) سمير أمين(دكتور):ما بعد الرأسمالية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط ١ ،يناير١٩٨٨،ص ١٥

(٤) محمد عابد الجابري:بنية العقل العربي ،دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية،سلسلة نقد العقل العربي ج ٢ ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،ط ١ ،يونيه،١٩٨٦ ،ص ٥٦٧

(٥) فتحي رضوان:دور العمائم في تاريخ مصر الحديث،دار الزهراء للاعلام العربي،ط ١، أبريل ،١٩٨٦،ص ص ٢٩-٣٠ .

(6) Abbas,Raouf:The Japanese And Egyptian enlightement, A compartive Study of Fukichi and Rifaah al Tahtaawi,Takyo,1990,P141

(٧) جاك كرابس جونيور:كتابة التاريخ في مصر في القرن التاسع عشر،دراسة في التحول الوطني،ترجمة دكتور عبد الوهاب بكر ، هيئة الكتاب،١٩٩٣،ص ١٠٢-١٠٣

غالي شكري(دكتور): النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث، دار الطليعة، بيروت، ط ٢ ،فبراير ١٩٨٢، ص ص ٢٨٣-٢٨٥ .

Lewis,Bernard: The Middle East and the West Indiana Uinv. Press, Third Printing 1967 P.76

المثال خطاب واضح لشعارات الثورة الفرنسية (حرية-إخاء-مساوٰاة)"[١] كما كان كتابه" مناهج الالباب..." يمهد لفكرة الوطن ويوضح أفكار الحرية والعدالة ويقدم تحليلات اقتصادية واجتماعية من النمط الاشتراكي التي استمدها من خلال مناقشاته مع السان سيمونيين[٢]

ولم يستطع الطهطاوي رغم إطلاعة الواسع علي الفكر الفرنسي، أن يتجاوز الاطار الثيولوجي لفئة علماء الدين، خاصة فيما يتعلق بالمفهوم السياسي للدولة المركزية والحاكم المطلق، "فرغم ما تعلمه من الليبرالية الفرنسية، فقد ظل يعتبر الحاكم غير مسئول عن أعماله أمام أحد من الرعية وإنما هو مسئول فقط أمام الله"[٣] إلا أن الطهطاوي بتنوعات مختلفة قد قدم أفكار الثورة الفرنسية، واستمر تأثيره علي عدد من المثقفين المصريين سواء في جناحهم المقرب من تركيا (مصطفي كامل) أو في جناحهم المقرب من الإنجليز(احمد لطفي السيد) وربما كان الأول يميل الي روبسبير والأخر إلي جان جاك روسو، ولكنهما يميلان معا إلي فكرة حقوق الإنسان[٤] - وهي أحد أفكار الثورة الفرنسية- التي بثها الطهطاوي من خلال مؤلفاته وترجماته.

محمد عبده كمرجعيه للفكر الفرنسي

يعد الأفغاني الأستاذ المباشر للإمام محمد عبده ،ولذلك فمن الضروري توضيح كيف تأثر الأفغاني بالأفكار الفرنسية، وكيف أثر بتلك الأفكار علي تلميذه محمد عبده ؟

فالأفغاني كان يؤمن بالحكم الدستوري كما نادي بأفكار الثورة الفرنسية من حرية وإخاء ومساواة[٥] كما امتدح مطالبة الشعب الفرنسي بالحرية[٦] وأن كان قد هاجم الثورة الفرنسية فيما بعد[٧] كما تأثر الأفغاني تأثيراً عميقاً بالمؤرخ الفرنسي جيزو Guizot الذي يدعو لحرية الفكر وتحرير العقل البشري[٨] وقد تأثر محمد عبده بجيزو عن طريق

---

[١] غالي شكري:المثقفون والسلطة في مصر،دار أخبار اليوم،ط ١، ١٩٩٠،ص ٦٤

[٢] أنور عبد الملك:الفكر العربي في معركة النهضة ، ترجمة بدر الدين عردوكي ، دار الآداب ، بيروت ط ٣، ١٩٨١ ،ص ص ٨٦-٨٧
علي الدين هلال (دكتور) : التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث،أصول الفكرة الاشتراكية ١٨٨٢-١٩٢٢ ،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،١٩٧٥،ص ١٦ .

[٣] طاهر عبد الحكيم (دكتور) : الشخصية الوطنية المصرية قراءة جديدة لتاريخ مصر،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة/باريس ،١٩٨٦ ،ص ١٤٦.

[٤] غالي شكري: النهضة والسقوط ،مرجع سابق،ص ١٣٩

[٥] لطيفة سالم: القوي الاجتماعية في الثورة العرابية،هيئة الكتاب،١٩٨١،ص ص ٧٤-٧٥

[٦] أنور عبد الملك:الفكر العربي في معركة النهضة ،مرجع سابق،ص ٨٩

[٧] محمد عمارة(دكتور): الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ،ج١، الله.. العالم.. والإنسان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١،١٩٧٩، ص ٤٠

[8] Berque,Jaques: Les Arabes,Torisieme Edition,Sindbad, 1979,P 72.

الأفغاني[١] وأن كان قد بدأ الاحتكاك بنفسه بالفكر الفرنسي عندما تعلم الفرنسية وهو في سن الرابعة والاربعون[٢] والتي أ تاحت له قراءة أهم الأدبيات الفرنسية مثل ديكارت ورينان وتين وماكس نوردو وليبنتز وغيرهم[٣] وبدأ يستشهد بالأفكار الفرنسية في مؤلفاته وآرائه، مثل استشهاده بآراء فولتير عند حديثه عن الطلاق، واستشهده بلابرويز عند حديثه عن فكره الوطن[٤] كمّا أن مقالاته عن الخلافة والحكومة المدنية ونظام فصل السلطات، والتي استقاها من الفكر الفرنسي قد تطورت في الفكر المصري فيما بعد "عندما تناول علي عبد الرازق هذه النظرية بكل براعة في كتابة الإسلام وأصول الحكم"[٥]

وبدأ محمد عبده مشروعه الإصلاحي[٦] مستنداً في بعض جوانبه علي الفكر الفرنسي وخصوصاً أفكار جيزو، وأن كان البعض قد نفي تأثر الأمام بجيزو[٧] فقد أكد البعض الأخر مرجعيه الأمام علي الفكر الأوروبي في مشروعه الإصلاحي[٨] وقد كان مشروع الأمام ذو شقين الأول إصلاح اللغة العربية، والثاني إصلاح الأزهر ولم يمر إصلاح الأزهر بسلام[٩] أما إصلاح اللغة العربية فان محمد عبده عندما فكر فيه كان واضعاً نصب عينيه التجربة الفرنسية[١٠]

وقد تباينت الآراء حول مشروع محمد عبده[١١] إلا إنني أتبني الرأي القائل بالفلسفة التوفيقية لمشروع محمد عبده، المعتمد علي الاستقراء والتحليل العقلي من ناحية والتسليم بالحقائق الإيمانية من ناحية أخري، أي الانشطار بين الفلسفة المثالية والفلسفة المادية، إلا

---

(١) ينفي الدكتور محمد عماره تأثر الأمام كلية بالفكر الاوروبي ، لمزيد من التفاصيل انظر، محمد عماره : الأعمال الكاملة للأمام محمد عبده، الأعمال السياسية،ج ١،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ط ١، أغسطس ،١٩٧٢، ص ص ١٤٤-١٤٩

(٢) محمد عماره:الأعمال الكاملة للأمام محمد عبده،ج ٢، الأعمال الأجتماعية،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ط ١، سبتمبر١٩٧٢ ،ص ص ٣٣٥-٣٣٦

(٣) أنور عبد الملك:نهضة مصر،تكون الفكر والأيدلوجية في نهضة مصر الوطنية،هيئة الكتاب ١٩٨٣،ص ٣٨٩

(٤) محمد عمارة:الأعمال الكاملة للأمام محمد عبده،ج ٢ ،مرجع سابق، ص ص ١١٦،١٢٧ ، ٣٤٣،

(٥) أنور عبد الملك:نهضة مصر ،مرجع سابق،ص ٤٢٨
أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ،هيئة الكتاب،١٩٩٥، ص ١٤٣
محسن محمد : أصول الحكم، دار المعارف،،١٩٨٠ صفحات متفرقة
محمد عمارة : معركة الإسلام وأصول الحكم، دار الشروق،ط ١،١٩٨٩، صفحات متفرقة

(٦) يعقد محمد البهي مقارنة في غير محلها بين مشروع محمد عبده بمصر ومشروع محمد أقبال في الهند،انظر علي سبيل المثال، محمد البهي (دكتور):الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالأستعمار الغربي ،ط ١١،مكتبة وهبه ١٩٨٥، ص ١٧

(٧) مجيد خدوري (دكتور): الأتجاهات السياسية في العالم العربي ودور الأفكار والمثل العليا في الساسية، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٧٥

(٨) مكسيم رودنسون: الإسلام والرأسمالية، ترجمة نزيه الحكيم،دار الطليعة، ط ٤، بيروت، فبراير، ١٩٨٢، ص ١٤١

(٩) حسين مخلوف (الشيخ) : مذكرات داعية، الهيئة العامة لقصور الثقافة،١٩٩٦،ص ص ١٧٥-١٧٦

(١٠) محمد عمارة : الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٣، الإصلاح الفكري والتربوي والإلهيات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سبتمبر ١٩٧٢،ص ١٤٧

(11) Khaldun s Alhusry:Three Reformers,Beirut,1966,p ,119
عبد العروي العروي: أزمة المثقفين العرب تقليدية أم تاريخانية؟ ترجمة ذوقان قرقوط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ١، يناير، ١٩٧٨،ص ص ٩٨-٩٩

ان إدخال الأفكار الوافدة بعد تعديلها ضمن المركب التوفيقي لا يضمن أنها ستبقي دون تأثر، لكونها جزئيات من حضارة أخري تتحرك وفق منطقها الذاتي وقوانينها الحركية الوافدة معها من كيانها الحضاري الأول إلي أن تخلق دينامية مستقلة، تؤثر علي المركب التوفيقي كله، وتوجهه وجهه جديدة لم تكن في حسبان التوفيقيين، أو تخل بالمعادلة كلها لتشق طريقها في تيار متميز خارج مجري التوفيق، هذا إذا لم تنشطر إلي نقيضها، وهذا ما يفسر خروج أشهر الليبراليين في الفكر المصري مثل لطفي السيد وطه حسين من العباءة التوفيقية للشيخ محمد عبده[١] ومن هنا فقد قدم الأمام محمد عبده في بعض مرجعيته الفرنسية تأثيراً علي أحمد لطفي السيد وطه حسين وغيرهم.

السوريون كمرجعية للفكر الفرنسي

مع نهاية عهد الخديو إسماعيل وخلال الاحتلال البريطاني، أرتفع معدل الهجرة السورية إلي مصر، وكان أغلب الوافدين متأثرين بالثقافة الأوروبية والفرنسية علي وجه الخصوص، وسرعان ما بدأ تأثيرهم علي الفكر المصري، فقد دافع يعقوب صروف (١٨٥٢-١٩٢٧) -محرر مجلة المقتطف عن العقلانية Rationalism، وحاول شبلي شميل أن يدخل أفكار داروين Darwin إلي الفكر المصري[٢]

وكان أهم هؤلاء السوريون يعقوب صنوع الذي كتب شعراً باللغة الفرنسية وكان يفضل أن يكون فرنسياً في كل شئ حتي أفكاره السياسية[٣] أي أنه كان لديه إلتزام سياسي تجاه فرنسا[٤] ونظراً لتأثر صنوع بالفكر الفرنسي، وتمركز كل جهده في المسرح نقلاً عن الأدباء الفرنسيين، فقد لقبه الخديو إسماعيل بموليير المصري[٥]

ومن أبرز هؤلاء السوريون أيضا فرح أنطوان الذي أصدر المجلة العثمانية التي اعتمدت بشكل أساسي علي الفكر الفرنسي، كما قام بترجمة عدد من الأدبيات الفرنسية مثل "أميل" لجان جاك روسو "وحياة المسيح" لرينان، "وابن الشعب" لدوماس[٦] وكان لتأثر فرح أنطوان برينان[٧] وخاصة نظرته إلي الدين سسبباً في نقاش حاد مع الامام محمد عبده[٨]

---

[١] محمد جابر الأنصاري :الفكر العربي وصراع الأضداد،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، بيروت، ١٩٩٦، ص ص ١٣٧-١٣٨،١٥٢-١٥٣،٢٥٧-٢٦٠

[٢] جاك كرابس جونيور:مرجع سابق،ص ص ٢٥١-٢٥٢

[3] Gendzier,Iren:James Sanua And The Egyptian Nationalism.The Middle East Journal,Winter,1961,PP. 18-19

[٤] أنور عبد الملك: نهضة مصر، مرجع سابق، ص ٣٤٦

[5] Gendzier,op.cit.P.21

[٦] علي الدين هلال:التجديد في الفكر المصري ،مرجع سابق،ص ص ٤٥-٤٦

[٧] محمد عبد السلام الشاذلي(دكتور): تطور الفكر العربي، ج ٢، هيئة الكتاب، ١٩٩٣، ص ١٤٤

[٨] محمد عبد السلام الشاذلي(دكتور): تطور الفكر العربي، ج ١، هيئة الكتاب، ١٩٩٣، ص ١٥-٩٣
فرح أنطوان: الدين والعلم والمدنية،هيئة الكتاب ،١٩٩٥،ص ٧

وفي هذا النقاش ادخل فرح أنطوان لأول مرة كلمة العلمانية إلـــي الفكــر المصـــري، ذات المرجعية الفرنسية من (Laique)[١]

كما شكلت صحيفة الأهرام ومحرروها السوريون المتأثرين بتعاليم طائفة الجـيزويت Jesuit الفرنسيين منبراً للفكر الفرنسي[٢]

وبشكل عام فقد أثر السوريون تأثيراً قوياً علي عدد من المثقفيـــن المصرييـــن لعــل أبرزهم إسماعيل مظهر(١٨٩١-١٩٦٢) والذي تأثر بيعقوب صروف حيث أشـــترك معــه لبعض الوقت في تحرير مجلة المقتطف[٣]

٢ - قنوات الفكر الفرنسي في مصر

اللـــغـة الـفــرنـسـيـة

كما يقول الدكتور مجدي وهبه"أن تتكلم الفرنسية معناها أن تعرف القـــاهرة وطنـــا ، ولكن عليك أن تؤمن أن باريس هي عاصمة الدنيا"[٤] تدليلاً علي عالمية اللغــة الفرنســية، ولأن اللغة لها تأثيرها علي الأفكار والعـــادات وتكويـــن العقليـــة ،فقــد تنـــافس الإنجلـــيز والفرنسيون في نشر لغتهم في مصر، اعتقادا منهم بأن من تحدث لغة بلد تعصب في الغالب لهذا البلد[٥] وقد دخلت فرنسا صراعاً لغوياً من قبل مع إيطاليا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية والقرن التاسع عشر، حيث كانت الإدارة المصرية كلـــها بشــكل عـــام فـــي أيـــدي الإيطاليين، وكانت اللغة الفرنسية لغة من الدرجة الثانية، وكانت الإيطالية هي اللغة الأولـــي في مصر، وكان لابد أن يقوم الفرنسيون بشيء لإحـــلال النفـــوذ الفرنســـي محـــل النفـــوذ الإيطالي[٦] وذلك بإحلال اللغة الفرنسية محل اللغة الإيطالية، وقد كسب الفرنسيون الصـــراع مع إيطاليا، وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الأولي في مصر، وكانت فوق ذلك هي اللغـــة الدبلوماسية في مصر[٧] رغم وجود الاحتلال البريطاني.

---

(١) محمد عابد الجابري : وجهه نظر نحو إعادة بناء الفكر العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص ١٠٩-١١١

(2) Kitchen,Helen: AL-Ahram.The Times of the Arab World,The Middle East Journal,April,1950,VOL.4,NO,2,PP.162-163

(٣) مجيد خدوري: مرجع سابق،ص ص ٥٩-٦٠

(٤) كوبر،أرتيمس:القاهرة في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ١٩٤٥ ،ترجمة محمد الخولي، دار الموقف العربي، ١٩٩٦ ، ص ٣٠

(٥) أحمد أمين: الشرق والغرب، مكتبة النهضة المصرية،١٩٥٥،ص ٥٨-٦٣

Kirk,George:A short history of the Middle East form the rise of Islam to Modern times,First published ,Londo,1948,P.28

(6) Kitroeff,Alexander:op.cit PP.21

(٧) يختلف الباحثون في تاريخ التحول من اللغة الإيطالية إلي اللغة الفرنسية في مصر ،فيؤكد فيتاكيتوس،انه تم في عام ١٨٣٠، بينما يؤكـد انور عبدالملك انه تم في عام ١٨١٨، انظر لمزيد من التفاصيل، أنور عبد الملك، نهضة مصر، مرجع سابق، ص ١٤٠

Vitikiots:The Modern History Of Egypte :op.cit,PP. 96-97

وقد أرتبط انتشار اللغة الفرنسية في مصر بزيادة عدد الموظفيـــن الفرنســيين فـــي الحكومة المصرية[١] وهو الأمر الذي زاد من المخاوف البريطانية، وكان للورد ســالزبوري رأي في هذه المسألة، فكما قال"حين يكون لديك حليف قوي ومصمم علي التدخل في بلد أنت عميق الاهتمام به فأمامك ثلاثة سبل للتصرف، فقد تشجب، أو تحتكر أو تشارك.أما الشـجب فسيؤدي إلي وضع الفرنسيين عبر طريقنا إلي الهند،والاحتكـــار ســيؤدي إلـــي المخـــاطرة بالحرب، وهكذا عقدنا العزم علي المشاركة[٢] أي أن بريطانيا اختارت أن تشارك فرنسا فـــي نفوذها اللغوي والثقافي في مصر إلي أن تم الاحتلال البريطاني لمصر، فحـــاولت بريطانيـــا بشتي الطرق إزاحة اللغة الفرنسية عن موقع الصدارة، من خلال فرض لغتها علي الثقافـــة والتعليم المصري[٣] فقامت بحذف اللغة الفرنسية من مدرســـة المعلميـــن[٤] بـــل وتصـــدت للمثقفين المصريين بالثقافة الفرنسية، ليس داخل مصر فحســـب، ولكـــن داخـــل الأراضـــي الفرنسية أيضا[٥]، ورغم ذلك ظلت اللغة الفرنسية في موقع الصدارة فـــي الفكـــر والثقافـــة المصرية، وأصبحت اللغة الدولية المشتركة للأجانب Lingua Franca[٦]

ويبدو أن تفضيل المصريين للغة الفرنسية، يرجع إلي الرغبة الوطنية من المصريين في مقاومة لغة المحتل، وأن تم ذلك في اللأشعور الوطني المصري.

ورغم النظرة الدونية العنصرية التي نظرها اللورد كرومـــر للفرنســـين،حيـــث كـــان يعتبرهم مرحلة انتقالية بين العرب والسود[٧] – عاكسا بذلك الصراع الأنجلـــو سكســـوني- اللاتيني علي الثقافة المصرية-إلا أنه لم يستطع رغـــم سياســـته المتشـــددة تجـــاه اللغـــة الفرنسية[٨] إزاحة تلك اللغة عن مركز الصدارة في مصـــر، نظـــراً لأن اللغـــة الإنجليزيـــة، بالإضافة إلي أنها لغة الدولة المحتلة، فقد كانت تفرض من السلطة وبالقوة، الأمر الذي جعل مشروع إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة الفرنسية يحمل في طياته الفشل[٩]

(1) Hunter, Robert Egypt under the Khedives1805-1879 from Household to modern Bureacracy ,uinv,of Pittsburgh. Press,1984.P.98

(٢) إدوارد سعيد: مرجع سابق، ص ٧٢

(٣) نعمات أحمد فؤاد : شخصية مصر, عالم الكتب، يناير ١٩٦٨ ص ١٥٧

(٤) مصطفي النحاس جبر يوسف: سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية المصرية ١٩٠٦-١٩١٤، مرجع سابق، ص ٤٩

(٥) مركز وثائق تاريخ مصر: أوراق مصطفي كامل، المقالات، مرجع سابق، ص ١٧٩

(6) Broman , Humphery : Midlle East Window,Longman, first published,1942, P.55

(٧) سمير أمين: نحو نظرية للثقافة، مرجع سابق ،ص ٩٦

(٨) عن مساعي اللورد كرومر لفرض اللغة الإنجليزية وإزاحة اللغة الفرنسية ،أنظر علي سبيل المثال،صليب سامي: ذكريات١٨٩١-١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٥٣،ص ٢٥

(٩) سمير أمين: الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الإمبريالية، ترجمة هنريت عبودي ، دار الطليعة، بيروت، ط ١،سبتمبر ١٩٨٠، ص ٣٣

وقد جري اللورد كليرن -المندوب السامي البريطاني في مصر- علي نفس سياسة اللورد كرومر في احتقاره للغة الفرنسية، حتي أنه تحدث مع كل رؤساء الوزراء الذي عاصرهم بما في ذلك النحاس باشا- لإحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة الفرنسية في المدارس المصرية[١]

ويبدو أن المسئول عن السياسة البريطانية المتشددة، سواء التي أتبعها اللورد كرومر أو اللورد كليرن، هو التزايد الحاد لأعداد المتحدثين باللغة الفرنسية في مصر، ويظهر ذلك من خلال عدد الطلاب المصريين في المدارس الفرنسية "حيث وصل العدد سنة ١٩٢٦ إلي ٤٢٠٠٠ طالب، وكان ذلك العدد أعلي من أي معدل للالتحاق بالمدارس الأجنبية في مصر"[٢]

ونظراً لأهمية اللغة الفرنسية كلغة دولية، حيث تعد اللغة الأولي المستخدمة في المصارف والشركات والمحاكم المختلطة في مصر، فقد أعدت وزارة المعارف مشروعا لإيفاد عدد من البعثات إلي باريس للتخصص في اللغة الفرنسية، من أجل أن يجد هؤلاء الطلاب عملاً مناسباً لهم في المؤسسات التي يستعمل أغلبها اللغة الفرنسية كلغة أولي في التعامل[٣]

ويبدو أن ذلك أيضا كان مسئولا عن اهتمام الحكومة المصرية بكل الاقتراحات لتطوير تعلم وإجادة تلك اللغة[٤]

وحتي عام ١٩٤٧ كانت اللغة الفرنسية تحتل مركز الصدارة في مصر- بعد اللغة العربية-ثم تأتي اللغة الإنجليزية بعدها[٥]، وكانت الفرنسية تنتشر بشكل أساسي في القاهرة والإسكندرية وبورسعيد[٦] وهما ثلاث مركز هامة لتركز الجالية الفرنسية والمصالح الفرنسية في مصر، وهما أيضا مركز تجمع الطبقة الأرستقراطية المصرية التي نمت - نتيجة للجهود الفرنسية - علي التحدث باللغة الفرنسية كلغة أولي، وأصبح أطفال هذه الطبقة يتحدثون الفرنسية مع أبائهم وأنزوت اللغة العربية كلغة للخدم[٧]

---

(١) مذكرات اللورد كليرن١٩٣٤-١٩٤٦ ،ج ١: إعداد تريفوز إيفانز، ترجمة عبد الرءوف أحمد عمرو، هيئة الكتاب،١٩٩٤، ص ص ٥٦-٥٧
(٢) جاك كرابس، مرجع سابق: ص ص ٢٧٦-٢٧٧
(٣) البصير القضائي: السنة١٢ ،عدد١٨١٣، الأربعاء ،١٩ أغسطس١٩٣٦
(٤) الأهرام: عدد٢٠٠٠٥ ،الاثنين ٢٠ مايو ١٩٤٠
(5) Le Figaro: Juillet,6-7 ,1947,PP.4-5
(6) Le Figaro: Juillet,30 ,1947,PP.1-3
(7) Mansfield ,Peter: the British in Egypt ,op.cit ,PP.16-17
Mansfield,Peter:Nasser,London,1970,P.74

ويبدو أن المشروع الحداثي الأوروبي ،قد القي بظلاله علي الثقافة المصرية، فقد أختزلت الدولتان اثنين من أوجهه الحداثة، القوة المنافسة، ودمجتهما في الوجه الثالث للحداثة، أي المعرفة، وذلك من خلال محاولة كل دولة فرض لغتها علي الثقافة والفكر المصري، ليس من أجل نشر المشروع الحداثي، وأن تعللت الدولتان بذلك، ولكن من أجل خلق طبقة من المتعلمين والمثقفين ثقافة إنجليزية أو فرنسية تكون لهم عوناً في مصر، كنموذج أمين عثمان، فكما بين اللورد كليرن أنه "توفر لدي أمين عثمان تفهم وتعاطف مع بريطانيا، من خلال تعليمه في كلية فكتوريا وجامعة اكسفورد"[١]

الترجمة:

الواقع أن محمد علي أعتمد في مشروعه علي الترجمه،فإن نظره بسيطه إلي موضوعات الكتب المترجمة،تبين أهداف مشروع محمد علي، فقد أولي أهتمامه إلي ترجمة الكتب العلمية وكتب القانون والفنون العسكرية، وكانت أغلبها باللغة الفرنسية[٢]

وقد اعتمدت حركة الترجمة من الفرنسية علي تلاميذ رفاعة الطهطاوي في ترجمة الأدبيات الفرنسية، فقد ترجم عثمان جلال قصة "سان بيير بول Saint Pierre Paul" وفيرجينيا Virginie وحكايات لافونتين ،وبعض مسرحيات موليير الكوميدية إلي العامية المصرية[٣]

واستمرت حركة الترجمة في فترة الاحتلال البريطاني مركزة حول أعمال لافونتين، موليير Moliere ، راسين Racine ،روسو Rousseau، وبرنارد دي سان بيير Bernardin De Saint Pierre ، وأناتول فرانس Anatol France وهوجو Hugo[٤]

وأن نظرة بسيطة إلي دوريات الفترة تبين كيف أصبحت الترجمة قناة من أهم قنوات الفكر الفرنسي في مصر، فقد ترجم حافظ إبراهيم روايه "البؤساء" لفيكتور هوجو[٥]، وترجم طه حسين كتاب روح التربية لجوستاف لوبون[٦]، كما ترجم عمر فاخوري كتاب"أراء أناتول فرانس[٧]، وترجم الأمير شكيب أرسلان كتاب"أناتول فرانس في مباذلة"[٨]، وترجم عبد

---

(١) محسن محمد: التاريخ السري لمصر، مرجع سابق، ص ٨٩

(٢) لويس عوض: ثقافتنا في مفترق الطرق، دار الآداب، بيروت، ط٢، يونيه١٩٨٣، ص ١٤٩

(3) Vitikiots:The Modern History Of Egypt :op.cit,P.106

(4) Nadaf, Safran :Egypt in search of political community, Harvard unv .press, second printing,1981,P.58

(٥) الهلال: السنة ٣١،ج ٤،أول يناير،١٩٢٣، ص ٤٣٣

(٦) الهلال: السنة ٣١،ج ٨،أول مايو،١٩٢٣، ص ٨٥٧

(٧) الهلال: السنة ٣٢،ج ٢،أول نوفمبر، ١٩٢٥، ص ١٣٨

(٨) الهلال: السنة ٣٤،ج ٩،أول يونيه، ١٩٢٦، ص ٩٩٧-٩٩٨

الرحمن صدقي كتاب"في ضوء القمر" للروائي الفرنسي موباسان[١]، وترجم صلاح ذهني قصة"المشعوذ الخاص"[٢]، وترجم حسن لطفي المنفلوطي قصة "عفوا" للروائي الفرنسي موباسان[٣]، كما ترجمت عدد من المصطلحات العلمية المشتقة عن اللغة الفرنسية وأدخلت إلي الخطاب العلمي المصري[٤]

وعلي الرغم من أن الروايات والقصص لا تعكس كل ما ترجم عن الفرنسية في فترة البحث–لان ليس من طبيعة البحث تتبع تلك الأعمال – إلا أنها تعكس في التحليل الأخير مدي حراك وانتشار الفكر الفرنسي في الخطاب الثقافي المصري من خلال حركة الترجمة من الفرنسية إلي العربية، حيث أزكت تلك الحركة روح القومية المحلية والعربية بشكل غير مباشر[٥]

المسرح :

بدأت الحركة المسرحية المصرية بالاقتباس عن الروايات الفرنسية، والتي تقوم بتمثيلها الفرق المسرحية المصرية، فقد اقتبس عثمان جلال مسرحية "طرطوف" من موليير، تحت أسم "الشيخ متلوف" وهو رجل أزهري فاسق يتخفي تحت إلقاء المواعظ في الوقت الذي يسعي فيه وراء المغامرات الغرامية والكسب الحرام ،وفي تلك الفترة كان الإقتباس نوعاً من الأبتكار، إلي أن عاد جورج ابيض أحد الممثليين المصريين من باريس الذي التحق بمسرح "الكوميدي فرانسيز" وتتلمذ في باريس علي يد الممثل الفرنسي المشهور– بأسلوبه الخطابي– سليفيان والذى تأثر به جورج أبيض كثيراً، وأحضر جورج أبيض معه من باريس مسرحيات راسين[٦] في الوقت الذي تقيم فيه الجالية الفرنسية مسرحيات فرنسية في دار الأوبرا المصرية[٧]

كما سافر أحد تلاميذ جورج ابيض، الأستاذ زكي طليمات، والذي يمثل أدوار الشاب الاول "جان برمبير" في فرقة جورج أبيض، إلي باريس ليتخصص في المسرح وعمل في

---

[١] الكاتب: العدد السادس،السنة الأولي، ٢٥ مايو، ١٩٣٧، ص ٢٠

[٢] الكاتب: العدد الثاني عشر،السنة الأولي، ٦ يوليه، ١٩٣٧، ص ١٨–١٩

[٣] الكاتب: العدد الخامس عشر،السنة الأولي،٢٧ يوليه،١٩٣٧،ص ١٧–١٩

[4] Masharrafa, Cultue suvery of Medern Egypt,Part.2,Longman1974,PP.56-57

[٥] زكريا سليمان بيومي: التيارات السياسية والأجتماعية بين المجدديين والمحافظين، هيئة الكتاب،١٩٨٣، ص ٢٦

[٦] بيرك :مصر الإمبريالية والثورة، مرجع سابق، ص ص ٨٢–٨٦

عبد العال الحمامصي: أقلام في مواكب التنوير، هيئة الكتاب ١٩٩٦، ص ص ٣٧–٣٨

[٧] المصور: عدد ٣٠، الجمعة ٨ مايو ١٩٢٥، ص ٥

مسرح "الأوديون" تحت إشراف مسيو "جمييه"[1] وكانت رحلة جورج أبيض وزكي طليمات إلي باريس ذات أثر كبير علي تطور المسرح المصري من ناحية، وعلي تأثرهم بالمسرح الفرنسي، والذي مثل بالنسبة لهم إلهاما مستمراً.

واستمرت حركة الاقتباس عن المسرح الفرنسي علي قدم وساق ،علي الرغم من البعثات الحكومية لدراسة المسرح في باريس، فقد اقتبس علي سبيل المثال-بشارة واكيم رويه "للحصول علي ادرين" "Pour avoir Adrienne" وقدمها الي فرقة الأزبكية بأسم "أنا وهو"[2] كما عرب الشاعر أحمد رامي روايه" النسر الصغير"L, aiglon" وعرضتها فرقة رمسيس وقامت فاطمة رشدي بنفس الدور الذي قامت به الممثلة الفرنسية سارة برنار وقد أثنت فرقة فرنسية – كانت تقوم بتمثيل نفس المسرحية علي مسرح الكورسال – بالإخراج والتمثيل المصري[3]، كما مثلت فاطمة رشدي رواية مترجمة عن الفرنسية ترجمها حبيب جاماتي بعنوان "الحب" وقد مثلت نفس المسرحية سارة برنار في باريس[4] والتي تأثرت بها فاطمة رشدي في كل شئ، فعندما مثلت وأخرجت ساره برنار مسرحية ثيودورا للكاتب الفرنسي فكتوريان ساردو قامت فاطمة رشدي بإخراج نفس المسرحية،ومثلت فيها نفس الدور الذي لعبته ساره برنار[5] وفي أطار أهتمام فاطمة رشدي بإخراج وتمثيل المسرحيات الفرنسية، قامت بإخراج مسرحية "أنا كارنينا"والتي أنتجتها لجنة التمثيل بوزارة المعارف[6]

وفي إطار اهتمام وزارة المعارف المصرية، بتطوير المسرح المصري ليكون علي نسق المسرح الفرنسي، استدعت مسيو أميل فابر مدير مسرح "الكوميدي فرانسيز" لبحث حالة المسرح المصري[7]، في الوقت الذي اتفقت فيه الحكومة المصرية مع وزارة المعارف الفرنسية علي إرسال بعثة فرنسية من كبار رجال المسرح الفرنسي للعمل علي مسرح الأوبرا الملكية[8]، كما قامت الفرقة الفرنسية للرقص والموسيقي"باليه دي شانزايليزيه" بعرض برامجها علي مسرح الأوبرا الملكية كجزء من التعاون المصري الفرنسي في مجال المسرح[9].

---

(1) المسرح: عدد،٥٠، الاثنين ٦ ديسمبر ١٩٢٦، ص ١٢-٢٣
(2) المسرح: عدد،٥٩، الاثنين ٧ فبراير ١٩٢٧، ص ١٠
(3) المسرح: عدد،٦٣، الاثنين ٧مارس ١٩٢٧، ص ٤
(4) المسرح: عدد،٧٢، الاثنين ١٦ مايو ١٩٢٧، ص ٦
(5) المسرح: عدد،٧٦، الاثنين ٢٠ يونيه ١٩٢٧،ص ٤
(6) المصور: عدد ٣٣٩، الجمعة ١٠، أبريل ١٩٣١، ص ١٦
(7) المصري، عدد ٢٠٨،الأربعاء ٢٧ يناير ١٩٣٧، ص ٨
(8) الكاتب: عدد ١٢ ،٦ يوليه ١٩٣٧، ص ٣٠
(9) الأهرام: عدد ٢٢٤٤٩ ،الأحد ٢١ ديسمبر ١٩٤١ ،ص ٤

وكما مر يتبين أن المسرح كان من القنوات التي نقلت الفكر الفرنسي إلي الفكر المصري في شكل روايات مترجمة أو مقتبسة يقوم بتمثيلها الفنانون المصريون المتعلمون في باريس أو المتأثرون بحركة المسرح الفرنسي، كفاطمة رشدي، أي شكل المسرح تقديم الفكر الفرنسي في شكل دينامي متحرك "تمثيل".

الماسونية – الشيوعية :

يعتبر الأفغاني أول من أقام محفلاً ماسونياً تابعاً لمحفل الشرق الفرنسي، الذي ينادي بشعارات الثورة الفرنسية، حرية – إخاء – مساواة[١]، ويبدو أن الأفغاني قد انشأ هذا المحفل كجزء من نضاله ضد بريطانيا وهذا ما يفسر أن الحركة الماسونية في مصر نبعت من المحافل الفرنسية وليس البريطانية[٢]

وبفحص الوثائق المتوفرة الخاصة بالحركة الماسونية، يتضح أن سعد زغلول كان الرئيس الفخري الأعظم للماسونية، وأن كان قد قدم استقالته عام ١٩٢٤[٣]، وأن حسن نشأت باشا كان عضو بالمحفل الأكبر الوطني المصري المرتبط بالمحفل الفرنسي، حيث حمل المحفل شعار الثورة الفرنسية، كما كان توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكي عضواً بنفس المحفل، كما شمل الملك فؤاد المحفل برعايته كما بينت الوثائق[٤]

كما أهتم حزب الأحرار الدستوريين وصحيفته بالحركة الماسونية وأثنت عليها، وربطت بين شعارها وشعار الثورة الفرنسية ،بل أن صحيفة السياسة الأسبوعية لسان حال الحزب بينت أن معظم رجال الثورة الفرنسية كانوا من الماسون[٥]

ويتهم البعض الحركة الماسونية في محافلها الفرنسية والتي ترفع شعار الثورة الفرنسية "بأنها تخدم اليهود والحركة الصهيونية[٦] ولكن ليس هناك دليل علي ذلك من خلال فحص الوثائق المتوفرة عن الحركة الماسونية، ولكن ربما يكون هناك علاقة بين الحركة الماسونية والحركة الصهيونية علي اعتبار أن عدداً كبيراً من اليهود كانوا أعضاء في

---

[١] رفعت السعيد :الأساس الاجتماعي للثورة العرابية،هيئة الكتاب ،ط ٣ ،١٩٩٤،ص ص ٨٨-٨٩

[2] Steele,David:Britain and Egypt1882-1914,The containment of Islamic Nationalism.In The Anglo-Egyptian Eperience1882-1982,Ed.Wilson,Keith,First Published,London,1983,P.8

[٣] دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، محفظة٣٦٩، تلغرافات المسألة المصرية ١٩٢٣-١٩٢٦، تلغراف من سكرتير محفل قارون، لوقا مطر إلي معالي كبير أمناء جلالة الملك، رقم ١١٨٧ ك بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٢٤

[٤] نفس المصدر: محفظة رقم ٥٧٩، المحفل الماسوني ١٩-٣-١٩٢٢ /٣-٣-١٩٣٤، ملف ١٧ ديسمبر ١٩٢٤، رسالة من سكرتير محفل الغربية عطيه شمس الدين إلي دكتور حسن نشأت، رقم ٢٥٥، بتاريخ، ١٧ ديسمبر١٩٢٤، طنطا.

[٥] أنور الجندي: يقظة الفكر العربي في مواجهة التغريب ،مرحلة بين الحربين ،القاهرة ،١٩٧٢ ،ص ١٥٨ .

[٦] أحمد غلوش: الجمعية الماسونية حقائقها وخفاياها،الدار القومية للطباعة والنشر،د-ت،ص ١٥

المحافل الماسونية، ولكن الشئ الهام أن الماسونية في محافلها الفرنسية قد قدمــت للفكــر المصري أفكار الثورة الفرنسية.

أما بالنسبة للشيوعية ،فقد كان عزيز ميرهم، الذي تلقي تعليمه في بـــاريس وتــأثر بالأفكار الاشتراكية الفرنسية، أول سياسي حوي برنامج حزبه – الذى ضم مصطفــي عبـد الرازق محمد حسين هيكل ومنصور فهمي–علي أفكار اشتراكية[١]

وقد عمل اليسار الماركسي المصري بإلهام من تراث الثورة الفرنســـية وخصوصــا أفكار "اليعقوبيه"وخصوصاً روبسبير وسان جوست[٢]، وأبرز دليل علي ذلك اليسار الوفــدي الذي تزعمه عزيز فهمي ومحمد مندور وصحيفتا صوت الأمة والمصـــري[٣]، فقــد بحـث هؤلاء المثقفون في الثورة الفرنسية وطابقوا بينها وبين وضع بلادهم، وتوصلوا إلي أنه قد آن الآوان الذى يحتل فيه سان جوست وروبسبير واليعاقبة المكـــان الأول ،مـــادام اليســـار المصري يثور هو الأخر ضد ضعف وتلوث جيرونديه وتبرز نصوص مقالاتهم مستنده إلــي أفكار بالغة التنوع في الفكر الفرنسي منها أفكار الفونس أولار وجـــورج لوفيفــر والــبرت متيينر وغيرهم[٤]

وقد مثل هنري كورييل – الذي قاد الحركة الشيوعية المصرية حتي ثــورة١٩٥٢ ارتباط الحركة الشيوعية المصرية بالحركة الشيوعية الفرنسية،فقد صرح :"بأن فرنسا هـــي الوطن الوحيد الذي أشعر بالارتباط به"ولكن الشيء الهام هو سفر هنري كورييل إلي باريس سنة،١٩٣٧ وتأثره بالاتجاهات الاشتراكية في باريس مـــن خـــلال شـــقيقه راؤول المقيـــم بباريس[٥]

وفي نفس الوقت قام أقطاب المجموعات الشيوعية ذو الثقافـــة الفرنســـية –والذيـــن ينظرون إلي الحزب الشيوعي الفرنسي باعتباره "الأخ الأكبر" – بمحاولـــة إقنـــاع الحـــزب الشيوعي الفرنسي بأنهم ممثلوا "الشيوعية المصرية"وقد باءت محاولاتهم بالفشل، فقد ظـــل الحزب الشيوعي الفرنسي ينظر إلي أولئك البورجوازيين الأجـــانب الذيـــن يدعـــون تمثيـــل

---

(١) مجيد خدوري: مرجع سابق،ص ١١١
يونان لبيب رزق: الأحزاب السياسية في مصر١٩٠٧-١٩٨٤، كتاب الهلال ، عدد ديسمبر،١٩٨٤، ص ٧٧
حافظ محمود: أسرار الماضي١٩٠٧-١٩٥٢ في السياسة والوطنية، كتاب روز اليوسف، يوليه١٩٧٣، ص ٥٤

(٢) أنور عبد الملك: الفكر العربي ،مرجع سابق،ص ص ١٠٦-١٠٩

(٣) إسماعيل زين الدين،الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ -١٩٥٢،هيئة الكتاب ١٩٩٦، ص ص ١٢٣-١٣٤

(٤) أنور عبد الملك: الفكر العربي ،مرجع سابق،ص ص ٩٨-٩٩

(٥) أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية ، ترجمة عزة رياض، مراجعه رعوف عباس، دار سينا للنشر ،ط ١،١٩٨٨، ص ص ٢٠-٢١

الشيوعية المصرية نظرة إرتياب، وخاصة أنهم منشقون علـــي أنفســهم فـي عـدد مـن التنظيمات، تدعي كل منها تمثيل الشيوعية المصرية، وهو مـا أقلـق الحـزب الشـيوعي الفرنسي، الذى كان يحذر دائما المنشقين عن البورجوازية الكبري، فلم يفعل أكثر من حثـهم علي الوحدة[١]، وفي ذات الوقت قبل الحزب الشيوعي الفرنسي حضور وفد شيوعي مصري في مؤتمر اتحاد العمال المنعقد في باريس سنة١٩٤٥[٢] وفي نفس العام تكونت في بـاريس مجموعة من المصريين كانت لهم صلة بالحزب الشيوعي الفرنسي، أغلبـها مـن اليـهود المتمصرين وعدد قليل من طلاب البعثات، وبدايه من عام ١٩٤٨ بدأو يلحون علي "تمصـير القيادة" في الحركة الشيوعية المصرية والدعوة لانسحاب الأجانب واليهود من قيـادة هـذه الحركة، وأيد الحزب الشيوعي الفرنسي هذه الدعوة بعد حملة الإعتقـالات التـي واجهـها الشيوعيون في مصر مع حرب فلسطين ١٥ مايو١٩٤٨[٣]

ونتيجة لهذا التفاهم مع الحزب الشيوعي الفرنسي حضر في عام١٩٤٩ مسيو ميشيل بورجيه عضو حركة السلام الفرنسية وعضو الحزب الشيوعي الفرنسي فـي ذات الوقـت، وقابل عدد من اليساريين المصريين مثل سلامه موسي ومحمـد منـدور وعزيـز فـهمي ويوسف حلمي وسعد كامل ودعاهم للسفر لإنجلترا لحضور مؤتمر السلام، ولم يحضر هـذا المؤتمر إلا سعد كامل[٤]

ولما طرد هنري كورييل من مصر سنة١٩٥٠ حاول الاتصـال بـالحزب الشـيوعي الفرنسي عن طريق مارتي كون، أحد أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي، ولم علم الحـزب بتلك العلاقة طرد مارتي من الحزب واتهمه بالجاسوسية ،وأصدر المكتب السياسي للحـزب تقريراً ذكر فيه أن مارتي كان علي علاقة بأثنين من المصريين مشكوك في أمرهمـا همـا كورييل وزوجته[٥]

وقد أتخذ الحزب هذا الموقف لأنه (الحزب) -علي حد قول كورييل نفسه - يرتـاب فيهم دائما وينظر إليهم باعتبارهم مثقفين بورجوازيين يزعمون أنهم شيوعيون، ويقضـون أوقاتهم في تبادل الشتائم.

---

[١] أوراق هنري كورييل والحركة الشيوعية المصرية، مرجع سابق، ص ص ٢٩-٣٠

[2] Laqueur, Walter:Communism and Nationalism in the Middle East,Second edition,New York,1957,PP.33-34

[٣] طارق البشري: الحركة السياسية في مصر، رجع سابق،ص ص ٤٤٥-٤٤٥

[٤] أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو،ج٤، شهود ثورة يوليو،المؤسسة العربية للدراسات والنشـر،ط١،يونيـه،١٩٧٧،ص ص ١٧٤-١٧٥

[٥] طارق البشري: المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، مرجع سابق،ص ٦٠٨

علي أيه حال أقام كورييل في باريس وكون عام١٩٥١ "مجموعة روما "التي كانت تضم نحو خمسين من الشيوعيين المصريين[١]

ومن هنا يتضح أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يرتاع من مجموعة كورييل، وشك في صدق انتماءاتها، الأمر الذي جعل الحزب يرفض التعاون معهم، كما أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يرغب في تمصير الحركة الشيوعية المصرية، وطرد اليهود منها كشرط أساسي للتعاون التنظيمي بين الحزب الشيوعي الفرنسي والشيوعيين المصريين.

ويبدو أن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يخشي من مساعدة حزب شيوعي مصري يضم في صفوفه كثير من اليهود، حتي لا يتهم من جانب العالم العربي بالصهيونية، الأمر الذي أدي إلي فشل العلاقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي والحركة الشيوعية المصرية علي المستوي التنظيمي، وأنحصر التأثر من جانب الحركة الشيوعية المصرية في مجال الأفكار فقط خصوصاً أفكار روبسبير، وسان جوست ولوفيفر وغيرهم.

المدارس والبعثات

من الضروري الإشارة الي العبارة بالغة الدلالة التي وردت في مجلة الرسالة الاستعمارية Depeche Colonial "المدرسة هي الأداة الحديثة للتدخل والغزو"،وفرنسا كباقي الدول الإمبريالية تهدف من وراء التعليم إلي خلق طبقة من المثقفين ثقافة فرنسية تكون عوناً لها في الشرق، وهو ما يؤكده أحد الدبلوماسيين الفرنسيين[٢]

ولذلك دعمت الحكومة الفرنسية التعليم الفرنسي في مصر لأنه بمثابة الراية الأولي للإمبريالية الفرنسية، ولذلك فقد أكثرت الحكومة الفرنسية من افتتاح المدارس المجانية، حتي تساعد غير القادرين علي التعلم علي الطريقة الفرنسية، ويتبين هذا الغرض الأخير في مدارس الليسيه، فقد كانت هذه المدارس تمنح المجانية الكاملة ونصف المجانية إلي عدد كبير من تلاميذها، وغرضها من ذلك جذب أكبر عدد من التلاميذ لنشر الثقافة الفرنسية بينهم[٣] ولذلك كانت الإعانات التي تقدمها الحكومة الفرنسية إلي المدارس والمؤسسات

---

(١) أوراق هنري كورييل: مرجع سابق، ص ٤٥

(٢) جاك توبي: الامبريالية الفرنسية والولايات العربية في السلطنة العثمانية ١٨٤٠-١٩١٤ ،ترجمة فارس غضوب، مراجعة وتقديم دكتور مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت ط ١٩٩٠،١،ص ص ١١٩، ١٣٥

E.R J. Hussey : Eductional policy and political Development in Afirca .Afircan Affaires :Journal of the Royal Afircan Society,Vol,45,NO,179,April1946,PP.72-80

(٣) جرجس سلامه:تاريخ التعليم الأجنبي في مصر في القرن التاسع عشر والعشرون،المجلس الأعلي لرعاية الفنون والآداب والعلوم والأجتماعية ١٩٦٣،ص ١٢٥

الفرنسية بمثابة الاعتراف التقليدي بدور تلك المؤسسات والغاية التي ترجوها فرنسا من أستمرار دعمها لذلك القطاع[١]

ولم تسلم المدارس الفرنسية من محاربة بريطانيا على أساس أنها أولا : تنافس المدارس الإنجليزية، ثانياً : لأنه حتى المدارس الوطنية في مصر كانت مؤسسة على الطريقة الفرنسية في التعليم مما أثار ضغينة بريطانيا[٢] ولذلك فقد عين اللورد على كرومر- الذى يبغض النفوذ الفرنسي - دوجلاس دنلوب مفتشاً بوزارة المعارف العمومية ليحارب انتشار التعليم الفرنسى، إلا أنه فشل وأستمر تفوق التعليم الفرنسى على التعليم الإنجليزي[٣] ونظراً لخوف فرنسا من تكرار تجربة اللورد كرومر فى محاربة التعليم الفرنسى فانتهزت فرصة عقد الوفاق الودي ١٩٠٤ واشترطت في الوفاق بوجوب تمتع المدارس الفرنسية بالحرية[٤] ونتيجة لذلك أستمر عدد طلاب المدارس الفرنسية فى الإزدياد، كما يبن الجدول الآتى :

تطور عدد طلاب المدارس الفرنسية فى مصر ١٩١٢

نوع التعليم	عدد الطلاب
المدارس العليا	٤٠٨
مدارس ثانوية	٥٤٢٤
مدارس ابتدائية وما قبل الثانوية	١٤٥٣
الإجمالى[٥]	٢٠٣٦٩

وقد تطور عدد مدارس وطلاب الفرنسية فى العام الدراسى ١٩٢٧/١٩٢٨ وفقاً للجدول التالى :

(١) جاك توبي،مرجع سابق، ص ص ١٢٦-١٢٨

(2) Galt : Conflict of French and English Eductions Philosophy in Egypt, Cairo, 1933, PP 52 - 53.

(٣) أنور عبد الملك، نهضة مصر، مرجع سابق ص ٣٨٥.

(٤) جرجس سلامه:تاريخ التعليم الأجنبي، مرجع سابق، ص ١١٣

(5) Thobip : Ali et les qaarante voleaurs, imperalismes et Moyen orient de 1914 ion nessidor 1985 P 25.

عدد المدارس والطلاب الفرنسية بالمقارنة بالمدارس الأجنبية ١٩٢٧/١٩٢٨ (١)

نوع المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلاب			عدد المدرسين		
		ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الأمريكية	٧٨	٢٧٩٢	٤١٢٢	٦٩١٤	١٧٠	٢٣٨	٤٠٨
الإيطالية	٩١	٤٧٣٤	٥٠٧٥	٩٨٠٩	٢٤٧	٣١١	٥٥٨
البريطانية	٧٤	١٩٥٣	٢٣٦٩	٤٣٢٢	٩٢	١٨٣	٢٧٥
الفرنسية	٢٧٩	١٦٧١٧	١٦٠٩٥	٣٢٨١٢	٧٦٧	٨٦٠	١٦٥٧
اليونانية	٨٨	٦٠٩٣	٥٣٠٣	١١٣٩٦	٢٥٢	١٨٠	٤٣٢
مدارس أخرى	٢٧	٢٨٧١	٦٩٩	٣٥٧٠	١٠٧	٥٢	١٥٩
الإجمالي	٦٣٧	٣٥،١٦٠	٣٣،٦٦٣	٦٨،٨٢٣	١،٦٣٥	١،٨٥٤	٣،٤٨٩

ويتضح من الجدول أن المدارس الفرنسية شملت ٤٣،٧٩% والمدارس البريطانية ١١،٦١% والمدارس الإيطالية ١٤،٢٨% والمدارس الأمريكية ١٢،٢٤%، كما أرتفع عدد الطلاب في المدارس الفرنسية بنسبة ٣٠% سنة ١٩٣٤ عن عددها فى سنة ١٩١٢ "حيث بلغ عددهم ٣٢،٤٨٥، وسجلت القاهرة والإسكندرية أكبر نسبة في عدد المدارس الفرنسية حيث كان بالقاهرة ١٦ مدرسة، وكان بالإسكندرية ٤٣ مدرسة فرنسية(٢) وقد زاد عدد التلاميذ في المدارس الفرنسية سنة ١٩٤٧ إلي ٦١،٠٠٠ بزيادة قدرها ٣،٠٠٠ تلميذ عن عام ١٩٤٦، وبزيادة قدرها ١٧،٠٠٠ عن عام ١٩٤١(٣)

وشكل عام ١٩٤٩ انخفاضا ملموساً في عدد المدارس الفرنسية عن عددها ١٩٢٨ حيث بلغ عددها ١٦٣ مدرسة، بسبب إلغاء الامتيازات الأجنبية والحوداث التبشيرية، كما يتضح من الجدول الآتى:(٤)

(1) Boktor, Amir, School and Society in the Valley of the, Nile , Elis Modern Press Cairo 1936, P.137.

(2) Mohamed Hassan, of cit, P.342.

(3) Politique Etrangere . Metellus (6) Dec .1955 .P .682

(٤) محمود سليمان : مرجع سابق، ص ١٥٦.

نوع المدرسة	عدد المدارس	جنسية الطلاب		
		مصريون	أجانب	جملة
فرنسية	١٦٣	٢٧٩٦٧	٨٧٢٧	٣٦٦٩٤
أمريكية	٣٦	٧٨٢٤	٤٨٦	٨٣١٠
إيطالية	٤٧	٧٨٢١	٣٣٤٧	١١٦٨
يونانية	١٥	٢٥٠	٨٩٤٥	٩١٩٥
بريطانية	٣٥	٥٤٧٣	٣٦٤٠	٩١١٣
مدارس أخرى	١٦	١٩٩٤	٦٤٧	٢٦٤١
جملـــــة	٣١٢	٥١٣٢٩	٢٥٧٩٢	٧٧١٢١

وعلى الرغم من انخفاض عدد المدارس الفرنسية، إلا أنـــها سـجلت ارتفاعــا بينــاً بالنسبة لعدد المدارس الأجنبية الأخرى، حيث شكلت ٥٣% من نسبة المدارس الأجنبية فــى مصر، وشكل عدد طلابها نسبة عالية من مجموع عدد الطلاب بشكل حيـــث بـــالغ عددهــم ١،٤٨١،٠٥١[١] وقد شكلت مدارس الإرساليات الدينية ١١٣ مدرسة و٤١ مدرسة تابعـــة للجالية الفرنسية و ٩ مدارس حرة أنشأها أفراد من الفرنسية المقيمين بمصر[٢]

وقد بلغ عدد المدارس الفرنسية ١٦٥ مدرسة من مجموع عدد المدارس الأجنبيـــة البالغ عددها ٢٨٤ مدرسة، وذلك فى العام الدارسى١٩٥٥- ١٩٥٦ ، كمـــا يتضـــح مـــن الجدول التالى:

---

[1] Owen Roger : State : Power & Political in the making of the Modern Middle East, Routledge, London and New York , First Published 1992, P, 16.

[٢] محمود سليمان، مرجع سابق ص ١٦٦.

عدد المدارس الفرنسية بالمقارنة بالمدارس الأجنبية ١٩٥٥/١٩٥٦[1]

نوع التعليم	عدد المدارس	عدد التلاميذ	عدد التلميذات	التلاميذ المصريون	التلاميذ الأجانب
مدارس فرنسية	١٥٦	٢٤١٨٧	٣٢٨٣٠	٤٧١١٤	٩٩٠٣
مدارس إيطالية	٢٦	٢٧٨٤	٥٩٨٣	٥٦٣٦	٣١٣١
مدارس أمريكية	٢١	٢٢٨١	٤٦٦٦	٦٦٥١	٢٩٦
مدارس إنجليزية	٢٨	٤٥١٤	٤٧٢٦	٦٠٣٨	٣٢٠٢
مدارس يونانية	٤٤	٦١١٦	٤٨٩٩	١٧٦١	٩٢٥٤
مدارس مارونية	١	١٠٦٨	٣٠	٩٨٦	١١٢
مدارس نمساوية	١	٤٨	٧	٥٣	٢
مداس ألمانية – سويسرية – وروسية	٦	٢٧٧	١٣٣٩	٩٠٤	٧١٢
مدارس هولندية	١	٢٣٨	١٣٠	٣٦٦	٢
المجموع	٢٨٤	١٥١٣	٥٤٦١٠	٦٩٥٠٩	٢٦٦١٤

ويتضح من الجدول أن مجموع تلاميذ المدارس الفرنسية كان ٥٧٠١٧ من مجموع تلاميذ المدارس الأجنبية البالغ عددهم ٩٦،١٢٣، وكانت غالبية تلاميذ المدارس الفرنسية من المصريين، إذا بلغ عددهم ٤٧،١١٤ وأن عدد المدارس الفرنسية قد قل عن عددها فى إحصاء ١٩٢٧–١٩٢٨ ،إذا بلغ عدد المدارس الفرنسية ٢٧٩ مدرسة من مجموع عدد المدارس البالغ عددها ٩٣٧ مدرسة، وكان عدد التلاميذ ٣٢٨١٢ من مجموع تلاميذ وتلميذات المدارس الأجنبية، البالغ عددهم ٦٨،٨٢٣، ونخلص من ذلك، أن عدد المدارس الفرنسية وإن كان قد نقص عن ذى قبل إلا أن نسبتها لازالت عالية بالنسبة للمدارس الأجنبية وعدد تلاميذها كذلك.

ونتيجة للعدوان الثلاثى ١٩٥٦ وضعت المدارس الفرنسية والإنجليزية تحت الحراسة، وبدأت الحكومة المصرية تضع هذه المدارس تحت إشرافها، بعد أن غادر

---

(١) جرجس سلامة : التعليم الأجنبى، مرجع سابق، ص ٣١٠

المشرفون عليها البلاد أثناء العدوان، وبدأت وزارة التربية والتعليم تنتقى مديرين ومدرسين لهذه المدارس[١].

وبعد استعراض تطور عدد طلاب المدارس الفرنسية، من الضرورى دراسة أنواع المدارس الفرنسية، لكن السؤال المنهجى هو: ما هو تحديد مفهوم المدرسة خلال تلك المرحلة؟ فالذين عاشوا تلك الفترة أو كتبوا عنها يدرجون تحت عنوان المدرسة الفرنسية، ليس فقط المؤسسات الفرنسية، بل جميع المؤسسات من مختلف الجنسيات التى تخضع للحماية الفرنسية، أو تقدم لها الحكومة الفرنسية إعانات مادية، ومن الطبيعى أن يدخل فى عداد هذه المؤسسات الثقافية مدارس لا يديرها فرنسيون، لكن لغة التدريس بها هي الفرنسية، وطبقا لذلك سأتخذ مفهوم المدرسة، وفقاً لما كان يستخدمه المعاصرون، أى كل مدرسة لغة التدريس بها هى الفرنسية، على اعتبار أنها تقدم اللغة الفرنسية كقناة من قنوات الفكرة الفرنسى، وطبقا لفحص أنواع المدارس الفرنسية يمكن طرحها فى نوعين من المدارس :

١ – البعثة العلمانية الفرنسية (مثل مدارس الليسيه)

٢ –مدارس الإرساليات الدينية (مثل مدارس الراهبات والفرير والجزويت)

١ –مدارس البعثة العلمانية الفرنسية

تأسست البعثة العلمانية الفرنسية عام ١٩٠٢، بهدف نشر التعليم العلمانى والعمل من خلاله علي توسيع دائرة النفوذ الفرنسى فى الخارج، وقد دققت البعثة فى اختيار المعلمين والمعلمات الفرنسيين للعمل بها، كما آلت على نفسها الدفاع عن المؤسسات العلمانية ودعمها، وكان شعارها هو نشر اللغة الفرنسية ، ونشر أفكار فرنسا الحديثة "فالبعثة العلمانية كانت تعمل على نشر صورة فرنسا العلمانية فى الخارج وكانت تلقى الدعم الكامل من الحكومة الفرنسية لتعميق هذه الاتجاه، وقد عبر مسيو ليون برجوز Bourgois وزير الخارجية الفرنسية عن هذا الدعم فى خطاب القاه أمام مجلس الشيوخ الفرنسي فى ١١ أبريل ١٩٠٦ قال فيه "أعتقد أنه بالإمكان تقديم دعايا وطنية حقا ،وذات فائدة كبيرة، فى بلدان الشرق، إذا ما دعمنا بقوة البعثة العلمانية، التى تقم أعداد كبيرة من القوى المتنورة " وقد لعب رئيس هذه البعثة البروفسور أ. أولار : A.Aulard الأستاذ بالسوربون دوراً هاماً في تطور هذه البعثة، فقد قام برحلة إلى الشرق سنة ١٩٠٧، جرى

[١] جرجس سلامة : تاريخ التعليم ٢ مرجع سابق ص ٢٨٦.

الأعداد لها منذ ١٩٠٦، وساعدت تلك الرحلة رئيس البعثة العلمانية، علـى فـهم أوضـاع المؤسسات التبشيرية بدقة بالغة، ومكنته من توجيه معركة عنيفة في فرنسا، إذا أصبحـت لديه المعطيات الكافية والأدلة الملموسة، على أن المدارس المسيحية لا تعلم سـوى أبنـاء الأقليات، في حين أن التعليم العلمانى ينفتح على الجميع، وأن أبناء المسلمين بشكل خـاص يجيدون أنفسهم فى متسع من الحرية تمكنهم من اكتساب الأفكار الليبرالية والتقدمية فـى الثقافة الفرنسية[1] أى أن أهداف البعثة كما وضعها مسيو ليون ومسيو أولار هـي تقديـم دعاية وطنية ضد الحكم العثمانى فى الشرق العربى من خـلال نشـر الأفكـار الليبراليـة والتقدمية فى الثقافة الفرنسية من خلال المدارس العلمانية بين المسلمين بشكل أساسي.

ومن هنا أنشئت أول مدرسة ليسيه تابعة للبعثة العلمانية الفرنسـية سـنة ١٩٠٢، غير أن نشاطها الفعلى بدأ عام ١٩٠٦ بعدد ٤٠ تلميذ فى العـام الدراسـى سـنة ١٩٠٧/ ١٩٠٨، ثم أنشئت ليسيه باب اللوق سنة ١٩٢٩، وتم افتتاحها ١٩٣٠ وقد أنتشـر نشـاط البعثة العثمانية فأنشأت عدة مدارس أخرى، فى المعادى والزمـالك والظـاهر والشـاطبي بالإسكندرية، وأنشئت عام ١٩٣٧ مدرسة أخرى بمصر الجديدة سـميت مدرسـة الليسـيه المصرية الفرنسية Lycee Fance - Egyptien وذلك بفضل التعاون من المصريين والفرنسيين، حيث أكتتبوا بمبلغ ٢٠ ألف جنيه لشراء قطعة الأرض، التى أقيمت عليها المدرسة، وكـان عدد تلاميذ المدرسة ٣٣ تلميذ سنة ١٩٣٧.وقد بين السكرتير العام للبعثة العلانية الفرنسية بمصر، أغراض المدارس التى انشأتها هذه البعثة فقال "أن الغرض الأساسى الذى نسعى إليـه، هو نشر الثقافة الفرنسية، فى أجمل صورها فى مصر، حيث توجد مدارس ومعاهد البعثة[2]

وقد بلغ عدد مدارس الليسيه بمصر سنة ١٩٥٩ نحو ٩[*] مدارس، يلتحق بـها ١٠ ألف تلميذ وتلميذة.

٢- مدارس الإرساليات الدينية

كان الهدف الأساسي من هذه المدارس هو نشر المذهـب الكـاثوليكى[3] والثقافـة الفرنسية، وكانت هذه المدارس تمثل أغلبية المدارس الفرنسية، حيث كان عددها فـي ٩٦ مدرسة سنة ١٩٢٢، وكانت تمثل ٨٣% من جملة المـدارس الفرنسـية، وكـان عددهـا

---

(١) جال توبى، مرجع سابق ١٣٠ ١٣١والمصور عدد ٤٣٩، ١٠ مارس ١٩٣٣ ص ٤.
Bloncpain, Marc: Les Francaisal, Etrangeres, Reuve de Jeux Mondes Sep 1959. P 488.
(٢) محمود سليمان : مرجع سابق ص ١٧٢، الأهرام ، عدد ٢٠٨، ٢٤ نوفمبر ٢٩ ص ٨.
(*) دار الوثائق القومية : الأرشيف السرى الحديث بوزارة الخارجية المصرية ، محفظة رقم ٤٦١ ملف رقم ٨/٧/٢٠٠ ج٣
(٣) جرجس سلامه : التعليم الأجنبي،مرجع سابق، ص ١٦٢

١٦٧مدرسة سنة ١٩٣٧، أي ما يقرب من ٨٨% من جملة المـــدارس الفرنســية البــالغ عددها ١٨٩ مدرسة، ووصل عددها عام ١٩٥٢ إلى١١١ مدرســة أى ٩٢% مــن جملــة المدارس الفرنسية البالغ عددها ١٢١[١]

وكان أهم هذه المدارس فى مصر مدارس الراهبات ،وتنقسم إلى راهبـــات الراعــى الصالح Bon pasteur وراهبات سيدة الرسل Dame des Apoter ورهبات الميردى ديو La Mere de Dieu ورهبات القلب المقدس Sacre Coeur[٢] وأنتشرت فروع هذه المدارس فـــى جميــع أنحاء القطر المصرى.

وبعد مدارس الراهبات يأتي نوعاً أخر من مدارس الإرسالية الدينية، وهــو مــدارس الفرير Freres "الأخوة" وبدأ نشاط هذه المدارس بمصر ســـنة ١٨٤٧ وخصوصــاً بمدينــة الإسكندرية[٣] وهناك نوع آخر من مدارس الإرساليات الدينية، وهو المعروف بمدارس الأباء الجيزويت Les Pere Jesuites، ومن أهم مدارسها، مدرسة العائلة المقدسة بالفجالـــة، التــي تأسست عام ١٨٨٩، وأفتتح لهذه المدرسة فرعان، الأول أنشئ بالقبيسي، وتديره راهبــات نوتردام، والآخر في مصر الجديدة أنشئ سنة ١٩٣٣، وتديره أيضا راهبات نوتردام، وفـــي عام ١٩٤٣ بلغ عدد التلاميذ في مدارس العائلة المقدســـة ١١٩ فـــي روضـــة الأطفـــال، ١٤٨تلميذ بالابتدائي، ٢٢ تلميذ بالثانوي التجاري وبلغ عدد تلاميذ مدرسة العائلة المقدســـة بالخرنفش ٢٧٣ تلميذاً، وفي مدرسة العائلة المقدسة بالقبيسي٢٢٤ تلميذاً[٤]

وقد ارتبطت بمسألة المدارس الفرنسية في مصر كقناة من قنوات الفكـــر الفرنســـي، بمسألة أخري هي البعثات المصرية إلي فرنسا، وكان هدف البعثات التعليمية إلـــي أوروبـــا بشكل عام، هو توفير جهاز حديث فعال للدولة من الناحية العسكرية والصناعيـــة، وكـــان الهدف الثانى يرمى إلى استعادة ماضى مصر الطبي كما يرمى إلى تكوين الدولـــة الوطنيـــة بوسائل محدودة ودقيقة بالاتصال بأوربا تتألف من جهاز فعال من المترجمين[٥]

وكان تأثير هذه البعثات على النهضة الوطنية والثقافية فى مصر الحديثة حاسماً، فقــد كان رفاعة بسفرة من طهطا إلى باريس يمثل فى الواقع مصر بأكملها تنتقل مــن القـــرون

---

(١) محمود سليمان ، مرجع سابق ص ١٧٣- ١٧٤
Guerin , Victor : La France Catholique Egypte, Tours S.D . P .71-72.
(٢) جرس سلامة : مرجع سابق ، ص ١٣٨ – ١٣٩.
(3) Souvenir, Du Centenaire , De L, Arrivee des Freres En Egypte 1847- 1947 . Le Caire . 1947, PP 91 - 92.
(٤) محمود سليمان : مرجع سابق، ص ١٧١- ١٧٥
(٥) أنور عبد الملك : مرجع سابق؛ ص ١٣٦

الوسطى إلى الحياة العصرية، وهذه العبارة الموفقة لا شك أنها تصف الحقيقة، ودراسة هذه التأثيرات قد سبق شرحها، وسوف نراها تمتد متداخلة مع العمل الوطنى، على مدى الدراسه في سائر المجالات الثقافية والفكرية والأساسية والاقتصادية والاجتماعية أيضا.

وكانت وزارة المعارف المصرية تنفق ١٠،٠٠٠ آلاف جنيه سنة ١٩٢٤ على البعثات المصرية بأوربا، وهو مبلغ ضخم فى ذلك الوقت، يكفى لإنشاء خمس مدارس للمعلمين على أو لإنشاء ستين مدرسة أولية، ولكن الشيء اللافت للنظر هو تناقص عدد طلاب البعثات[١] إلى فرنسا فى فترة الاحتلال البريطانى ،حيث كانت سلطات الاحتلال توجه طلاب البعثات إلى الدراسة ببريطانيا، ويوضح الجدول التالى عدد الطلاب المصريين بباريس مقارنه بالدول الأجنبية الأخرى[٢] :

أنواع الطلبة	مكاتب البعثة بأوربا			الجملة
	إنجلترا	فرنسا	سويسرا	
طلبة بعثات حكومية	٢٢٠	٥٦	٤	٢٨٠
طلبة على نفقة أهليهم ولكنهم تحت الإشراف الحكومى	٢٣٥	٢٠٣	٢١٢	٦٥٠
طلبة ليسوا تحت الإشراف	٣٩	٨٩	١٤٦	٢٧٤
الإجمالى	٢٩٦	٣٤٨	٣٦٢	١٢٠٤

كما انخفض الاعتماد المقرر للبعثات العلمية بأوربا، ويبدو أن ذلك رجع للازمة الاقتصادية فى مصر فى الثلاثينات، فقد بلغ الاعتماد المقرر للبعثات العلمية فى مشروع الميزانية ٩٧, ٧٥٠ جنيه، مقابل ١٤٠،٠٠٠ فى سنة ١٩٢١ - ١٩٣٢ بانخفاض قدره ٤٢،٢٥٠.[٣]

وخلال الفترة من ١٩٢٠ - ١٩٣٧ نقص عدد طلاب البعثات المصريين إلي فرنسا حيث وصل عددهم إلي ٢٢٩ طالبا[٤]

(١) مضابط مجلس النواب، مجموعة دور الانعقاد الأول، ١٥ مارس - ١٠ يوليه ١٩٢٤ المطبعة الأميرية ١٩٢٤، مضبطة الجلسة السادسة والأربعين، السبت ١٤ يونيه ١٩٣٤ ص ٥٧١.

(٢) مصدر الجدول : نفس المصدر، جلسة الثلاثاء ٢٧ مايو ١٩٢٤ ص ٤١٥.

(٣) نفس المصدر : الهيئة النيابية الخامسة، مجموعة محاضر الانعقاد العادي الثانى،ج ٢، من محضر الجلسة الحادية والثلاثين، إلى محضر الجلسة الخامسة والخمسين ،١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ - ٨ يونيه سنة ١٩٣٢ ،المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣٢ ص ٩٩٥.

(4) Issawi, Charles: Egypt At Mid- Century An economic survey, Revised Edition of Egypt : An Economic Social Analysis. Published under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford Univ, Press 1954 . P, 105.

كما بلغ عدد الطلاب البعثات لأوربا ٥٦٦طالباً سنة ١٩٤٩، منهم ٢٦٦ ببريطانيا، ٢٠٤ بالولايات المتحدة الأمريكية و٥٩ بفرنسا، والباقى فى دول أخرى [١]

وارتبطت قنوات الفكر الفرنسى بمصر بالأساتذة الفرنسيين العاملين فى الجامعة المصرية، والطلاب الفرنسيين فى نفس الجامعة، فقد بلغ عدد الطلاب الفرنسيين فى الجامعة المصرية ٢٨ طالباً، وهو أكبر نسبة لعدد الطلاب الأجانب بالجامعة المصرية البالغ عددهم ٧٥٤ سنة ١٩٠٩[٢] وأرتبط بذلك أيضا تعيين عدد من الأساتذة الفرنسيين بالجامعة المصرية، على سبيل المثال مسيو سانياك الأستاذ بالسوربون، الذي عين أستاذاً للتاريخ الحديث كلية الآداب بالجامعة المصرية سنة ١٩٢٦[٣] كما بلغ عدد الأستاذة الفرنسيين بالجامعة المصرية ١٦محاضراً وأستاذاً سنة ١٩٣٣، مقابل ١٥ محاضر وأستاذ بريطاني، وفى الوقت الذى زاد عدد الفرنسيين بالجامعة المصرية عن البريطانيين، قل عددهم إلي أقل من النصف فى وزارة المعارف المصرية، حيث كان عدد الموظفين البريطانيين ٢٢٦ موظفاً، وكان عدد الموظفين الفرنسيين ١٢٥ موظفاً[٤]

وفى العام الدراسى ١٩٣٨/١٩٣٩ قل عدد الأساتذة الفرنسيين فى الجامعة المصرية بالمقارنة بالبريطانيين، كما يتضح من الجدول التالى:

---

(١) دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الحديث لوزارة الخارجية المصرية ،محفظة رقم ٤٦١ ،ملف رقم ٨/٧/٢٠٠ ج ٣ ، تقارير السفارة الملكية بلندن.

(٢) سامية حسن إبراهيم: الجامعة المصرية بين النشأة والتطور، هيئة الكتاب ١٩٨٥ ص ٨٩.

(٣) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين، مجلس الوزراء محفظة رقم ٢ محاضر جلسات مجلس الوزراء، جلسة يوم الخميس ١٤ أكتوبر ١٩٢٦

(4) F.O. 407/217, No 15, Sir, Lorain to Sir John Simon Cairo, Jan, 14, 1933.

الكليات	عدد الأجانب وجنسياتهم[1]							جملة
	بريطانيا	فرنسا	بلجيكا	ألمانيا	سويسرا	روسي	نمسا	
الآداب	٢٤	٨	٣	١	٢	١	–	٣٩
العلوم	١	١	–	١	–	١	١	٥
الطب	٣	–	–	–	–	–	–	٣
الحقوق	١	٥	–	–	–	–	–	٦
الهندسة	٦	–	–	–	–	–	–	٦
التجارة	١٤	٨	–	–	٣	–	–	٢٥
الجملة	٤٩	٢٢	٣	٢	٥	٢	١	٨٤

وبالإضافة إلى الأساتذة الفرنسيين بالجامعة المصرية، فقد استعادت الحكومة المصرية بعدد من كبار العلماء الفرنسيين، كأعضاء فى المجمع اللغوى المصري والذى قام على نفس نسق الأكاديمية الفرنسة[2] مثل مسيو ماسينيون Massignon، وجاستون فييت Gaston Wiet وغيرهم، وقد بلغ عدد الأعضاء الأجانب بالمجموع ٢٣عضو كان منهم ٦ من الإنجليز، و٦ من الفرنسيين، و٣ من الألمان، و٦ أعضاء من الأمريكيين، وعضوين إيطاليين[3] وفى النهاية قامت جمعية الصداقة المصرية الفرنسية، التى أنشئت سنة١٩٢٥، كحلقة وصل بين المثقفين بالثقافة الفرنسية بمصر والفرنسيين، من خلال معارض المكتب التى تقيمها الجمعية، وتدعوا إليها كبار مثقفى وكتاب فرنسا [4]

وبعد هذا العرض سأقوم بدارسة أهم المثقفين المصريين المتأثرين بالفكر الفرنسي فى مجال العلوم الإنسانية، كالتاريخ والفلسفة والأدب والفكر الاجتماعى إلخ، مثل أحمد لطفى السيد، محمد حسين هيكل، طه حسين، مصطفى عبد الرزاق، عثمان أمين، محمد صبرى السوربوني،عبد الرزاق السنهورى، إسماعيل مظهر.

---

[1] محمود سليمان: مرجع سابق، ص ٢١٥.

[2] أحمد عصام الدين: مرجع سابق ج ١٣٧.

[3] دار الوثائق القومية، محافظ عابدين، تعليم ،محفظة رقم ٢٩٣، أبحاث مجمع اللغة العربية عام ١٩٢٩.

[4] Brin, Morik, Les amis De la culture Francaise En Egypte, 1925- 1945 . Le Caire 1945 PP . 7.

٣- المتأثرون بالفكر الفرنسى فى مصر :

أحمد لطفي السيد ١٨٧٢-١٩٦٣

من المهم أن نطرح عدة قضايا خاصة بالتأثير والتأثر في الفكر بشكل عام، تنحصر في:

١- أن التكوين الفكري والمعرفي لأي إنسان لا ينبع من مصدر فكري واحد، ففكر الإنسان ومعرفته حصاد تفاعل وتركيب لمتغيرات ومواقف وتأثيرات، يصعب حصرها في مصدر واحد، أي أن التأثير الفكري لأي مثقف مصري - مثلا لا يأتي من ثقافة واحدة؛ بل من خلال ثقافات متعددة، وهذا يؤكد تعدد المرجعيات الثقافية المؤثرة علي أي مفكر مصري، ولذلك فحين أتحدث عن أثر الفكر الفرنسي علي المفكريين المصريين، فأنني بذلك لا أحصر التأثر علي الفكر الفرنسي فقط، ولكنني أعالج التأثير الفرنسي فقط علي الفكر المصري، مع الوضع في الاعتبار، تعدد المرجعيات الفكرية لكل مفكر كما تقدم.

وتدليلا علي ذلك، فقد ذكر فتحي رضوان، تعدد مرجعياته الثقافية من مرجعية عربية إسلامية إلي تأثره بالثقافة الانجليزية، وتأثرة بالثقافة الفرنسية، من أفكار الثورة الفرنسية ورسو وفولتير...[١] كما عكس كتاب نوابغ الشباب تعدد وتنوع المرجعيات الفكرية للمثقف[٢]

ولذلك مثلا-فعند دراسة أحمد لطفي السيد، أركز فقط علي الفكر الفرنسي وأثره علي تطور أفكاره الأخري، مع الاعتراف الضمني أن هذا الفكر ليس المؤثر الوحيد علي تطور أفكاره ؛ذلك لتنوع مرجعياته الفكرية.

٢- أن التأثيرات الفكرية التي من الممكن أن تكون غالبة علي مثقف ما - ليكن الثقافة الفرنسية مثلا - لا تظهر بشكل ميكانيكي، وعبر تجسيدات مباشرة، بل تظهر متفاعلة مع التأثيرات المختلفة التي تأثر بها.

٣- أن المثقف الذي تأثر بثقافة ما - لتكن الثقافة الفرنسية - غالبا ما يتجاوز مرحلة التقليد والنقل، إلي مرحلة التعامل مع منهج الثقافة التي تأثر بها، في عملية قبول ورفض بعض الأفكار المُستلهمه من الثقافة المؤثرة، وطرح أفكار بديلة، من خلال منهج تلك الثقافة، وليس من خلال تقليد تلك الثقافة أي أن المثقف المتأثر مثلا بالثقافة الفرنسية،

---

(١) غالي شكري: المثقفون والسلطة: مرجع سابق، ص١٩٤

(٢) أحمد قاسم جوده: نوابغ الشباب: دار الهلال ، ١٩٣٨، ص ٢٠

بعد أن يمر بمرحلة إعادة الإنتاج، من خلال التقليد والمحاكاة يتجاوزها إلي مرحلة الهضم والاستيعاب، من خلال عملية إعادة إنتاج جديدة، تستلهم المنهج فقط الذي تأثر به، وأحيانا يتجاوز مسألة المنهج طرحاً منهجاً جديداً.

وبتطبيق تلك الملاحظات علي أحمد لطفي السيد، نجد أنه قد تأثر بمحمد عبده والأفغاني[١] وقرأ لروسو ودوركاييم Durkheim من الفرنسيين، وسبنسر Spencer وميل Mill ولوك Locke من الإنجليز، وتولستوي Tolstoy من الروس[٢] وأستلهم المبادئ التي تعترف بالطبيعة والخير للإنسان ، من أفكار الثورة الفرنسية ومن روسو[٣] كما أثرت أفكار فولتير ورينان عليه، خاصه أفكار الأخير حول ضرورة تولي النخبة القيادة والحكم[٤] وهي الأفكار التي ظلت تؤثر علي لطفي السيد وعلي تلاميذه من حزب الأحرار الدستوريين حتي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

وقد كان لأرسطو أبلغ الأثر علي لطفي السيد خاصة في دعوته لليبرالية والحكم النيابي[٥] ولكن الشئ اللافت للنظر، أن ترجمة لطفي السيد لمؤلفات أرسطو المختلفة، لم تأت من الأصل اليوناني، وإنما كانت من الترجمة الفرنسية - التي قام بها بارتملي سنتهلير- والتي ترجمها لطفي السيد إلي اللغة العربية[٦] أي أن أفكار أرسطو اليونانية قد أثرت علي لطفي السيد من خلال قناة اللغة الفرنسية كأحد قنوات الفكر الفرنسي، وذلك بكل ما تحمله اللغة من تأثيرات عليه، هذا بخلاف تأثيرات فلسفة أرسطو عليه.

وقد جاءت ترجمة لطفي السيد لارسطو، انطلاقاً من المركزية الاوروبية للحداثة، فيما يتعلق بترجمة الكلاسيكيات اليونانية، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الإبداع والإنتاج الفكري، وهو ما كان يود لطفي السيد أن يطبقه علي الثقافة المصرية، بل وبدأ في ذلك بترجمة الكلاسيكيات اليونانية من الترجمة الفرنسية إلي اللغة العربية.

وقد استخدم لطفي السيد الوضعية الفرنسية Positivism - من بين أشياء أخري - في تحديد الوطنية المصرية Egyptianism وقد أعطته قراءاته في الفكر الاوروبي مرجعية منطقية، وخصوصاً أفكار الثورة الفرنسية وشعارها "حرية-إخاء-مساواة"[٧]

---

(1) Ahamed,Jamal Mohmmed:op.cit.pp.86-87
(2) Al-Syyid (Marsot) Afif Lutfi : Egypt and Cromer.London.1968.P.162
Al-Syyid (Marsot) Afif Lutfi : Egypt and Cromer.London.1968.P.162
Vitikiots : History of Egypt,op.cit.P.240

(٣) حسين فوزي النجار: أحمد لطفي السيد، أستاذ الجيل،هيئة الكتاب، ط ٢، ١٩٧٥، ص ص ٢٠٢

(4) Smith,Charles:op.cit.p.27

(٥) حسين فوزي النجار : مرجع سابق،ص ص ٢٠٦-٢٠٩

(6) Nadaf.Safran.op.cit.p92
(7) Ahamed , Jamal Mohmmed:op.cit.P.92

ولكن الوطنية التي عبر عنها لطفي تختلف عن الوطنية التي عبرت عنها أفكار الثورة الفرنسية وشعاراتها المختلفة" فهي عند لطفي السيد قومية نخبويه "(١)

كما استلهم لطفي السيد الفلسفة الوضعية الفرنسية فيما يتعلق بإصلاح التعليم وهو ما كان يؤرقه(٢) وعلي الرغم من أن تلك الفلسفة كانت تستند علي نظم فكرية، ترفض الدين كأساس للمعرفة، وتعتمد علي الأسس العلمية وحدها في المعرفة، وهو ما كانت تطلق عليه دين البشرية، إلا أنه رفض التنصل من الدين كمصدر من مصادر المعرفة ،وأتفق مع الأسس العامة للوضعية، فيما يخص التعليم دامجاً معها الفلسفة النفعية الإنجليزية Utilitarianism مع عدم إهمال الدين في المسألة التعليمية(٣)

والواقع أن المرء تصيبه الدهشة عند استخدام لطفي السيد لمبدأ الحقوق الطبيعية للفرد – المستمدة من أفكار الفيلسوف الفرنسي روسو – فقط عندما تخص تلك الحقوق فئة النخبة– وهو أحد أفرادها – انطلاقا أيضا من أن المجتمع مؤسس علي منافع متبادلة وأن البشر يمكن أن يتخلوا عنها، عندما تتوقف عن تحقيق أهدافهم انطلاقاً من فلسفة نفعية(٤)

ومن الواضح أن أفكار لطفي السيد حول الحقوق الطبيعية، قد جاءت متناقضة، ويبدو أن موطن التناقض، نتج من أن تلك الأفكار قد نشرت علي فترات كمقالات في الصحف، الأمر الذي جعل من الصعب عليه تحديد موضع التناقض وتصويبه، ويرجع التناقض من جهه أخري إلي أن تلك الأفكار كانت مجرد تكتيك سياسي لا أكثر ولا أقل.

ويجب التأكيد أيضا إلي أن لطفي السيد من خلال ترجماته لإعمال أرسو، وعنايته الشديدة بالنزعة العقلانية عند المفكرين الفرنسيين، وعنايته أيضا بأفكار الثورة الفرنسية؛ قد خلق مناخاً فكرياً، ذلك المناخ الذي هيأ لتلاميذه طه حسين وهيكل وعلي عبد الرازق، من إنتاج أعظم وأهم مؤلفاتهم الليبرالية كما مثلت أفكاره عوده إلي ينبوع الطهطاوي في زمن مختلف، رافضاً الثنائية التوفيقية بين الإسلام– والغرب الليبرالي، بل أتجه مباشرة الي أوروبا، صياغاً تركيباً جديداً من أفكار الطهطاوي والسوريون، وهو التركيب الذي يركز علي الوطن، كما دعي إليه الطهطاوي، والحريه التي نقلها عن الفرنسيين، كما يركز علي العلم، وفصل الدين عن الدولة، كما دعي إليها السوريون، ناظراً إلي الإسلام لا كدين يصلح للعالم أجمع كما كان يري محمد عبده – بل كأحد مراحل التاريخ المصري، مستلهما أفكار رينان عن الدين.

---

(١) طاهر عبد الحكيم: مرجع سابق، ص ٢١١

(٢) أحمد لطفي السيد: قصة حياتي، هيئة الكتاب،١٩٩٣،ص ٧

(3) Ahamed,Jamal Mohmmed:op.cit.P.102

(4) Nadaf.Safran.op.cit.P .96

طه حسين ١٨٨٩-١٩٧٦

من الضروري الإشارة إلي العبارة البالغة الدلالة التي ذكرها طه حسين عن باريس "فأنا من عشاق المدن ومن عشاق باريس بنوع خاص"[١] ولكن علي الرغم من شغف طه حسين بباريس إلا أن باريس مثلت المرحلة الثانية من جملة المؤثرات التي كونته فكرياً، حيث كانت المرحلة الأولي ١٩٠٠-١٩١٠، أي منذ دخوله الأزهر وحتي خروجه منه، وفي تلك المرحلة تأثر بلطفي السيد[٢] الذي كان يوجه إلي دراسه فولتير وروسو ومونتسكيو، ويوجهه إلي تعلم اللغة الفرنسية[٣] وفي تلك المرحلة تعمق في أفكار محمد عبده[٤]

وكانت المرحلة الثانية ١٩١٠-١٩١٩، وهي تستمر منذ دخوله الجامعة المصرية وحتي عودته من باريس، وفي الجامعة المصرية أقترب من الثقافة الفرنسية، عن طريق أساتذته الفرنسيون من أمثال ماسنيون[٥] وحصل علي الدكتوراه عن أبي العلاء المعري، ولم تسلم رسالته من النقد، ولكن تدخل سعد زغلول حسم المسألة وماتت الضجة في مهدها[٦] ثم سافر إلي باريس في بعثة، فارتبط بالثقافة الفرنسية، وأرتبط بصداقة العديد من المفكرين الفرنسيين، مثل أندريه جيد وسارتر وبول فاليري وماسنيون[٧]

وتتميز المرحلة الثالثة من حياته ١٩٢٠-١٩٣٠، بالنضج الفكري وبصياغة عدد من الأفكار والمساهمات الهامة.

أما المرحلة الرابعة ١٩٣٠-١٩٧٦، وهي أهم مرحلة في حياته حيث دافع عن استقلال الجامعة وعن مجانية التعليم[٨]

وعند عودته من باريس بدأ يقدم إسهاماته الفكرية بشكل منظم، والتي تؤكد محوريه تأثره بالأدب الفرنسي، فعلي سبيل المثال فقد أستلهم في كتابة حديث الأربعاء، أفكار المدرسة العقلانية الفرنسية الخاصة بالصراع الفكري بين القديم والجديد، وحاول تطبيقها علي الأدب العربي[٩] وأضاف إلي ذلك حتمية انتصار المجددين علي التقليديين، وهو نفس ما

---

(١) أحمد الصاوي محمد : باريس، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣٣، ص ١٥

(٢) لويس عوض : ثقافتنا في مفترق الطرق، مرجع سابق، ص ١٢١

(٣) عبد العزيز شرف : طه حسين وزوال المجتمع التقليدي،هيئة الكتاب،١٩٨٨،ص ٣٩

(4) Hourani Albert:La pensee Arabe et L, Occident, Traduit de l, Anglais par Sylvie Besse Ricord, Naufil, P 355

(٥) عبد العزيز شرف: مرجع سابق، ص ٣٩

(٦) طه حسين: تجديد زكري أبي العلاء، ط ١، دار المعارف، ١٩٨١، ص ٤

(٧) عبد العزيز شرف: مرجع سابق، ص ٤٠

(٨) لم يكن طه حسين أول من نادي بسياسة مجانية التعليم ، فقد نادي الحزب الشيوعي المصري بذلك في عشرينيات القرن، أنظر لمزيد من التفاصيل: سليمان نسيم (دكتور) صياغة التعليم المصري الحديث، ودور القوي السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢،هيئة الكتاب، ١٩٨٤، ص ١٩-٥١

(٩) طه حسين : حديث الأربعاء، ج١، ط ١٣، دار المعارف، ١٩٨١، صفحات متفرقة.
طه حسين : حديث الأربعاء، ج٢، ط ١٣، دار المعارف، ١٩٨١، صفحات متفرقة.
طه حسين : حديث الأربعاء، ج ٣، ط ١١، دار المعارف، ١٩٨١، صفحات متفرقة.

تدعو إليه المدرسة الفرنسية[١] وذلك وفق المنهج الذي تعلمه من المدرسة العقلانية الفرنسية، ومن المدرسة الوضعية الفرنسية من بيكو وحتي أوجست كونت، فبدأ كل بحث برفض كل المسلمات جانباً، حتي تثبت بالأدلة العقلية[٢] وهو ما يعد مقدمة نظرية لكتابه "في الشعر الجاهلي" الذي نشر لأول مرة سنة ١٩٢٦.

وقد تعددت الآراء حول المنابع الفكرية التي أستقي منها طه حسين أفكاره حول نظرية الشك، فبينما يؤكد البعض تأثره بالجاحظ وأبن خلدون، علي أساس أنهما سبقا ديكارت في صياغة هذه النظرية[٣] يري البعض الأخر غير ذلك.

ولكن بالرجوع لأفكار الكتاب حول تلك الإشكالية، بين المؤلف دون مواربه تأثره بديكارت في معالجة منهج الكتاب، حيث أكد"أريد أن أصطنع في الأدب هذا المنهج الفلسفي الذي أستحدثه ديكارت... يجب أن نستقبل البحث عن الأدب العربي وتاريخه، بأن ننسي عواطفنا القومية والدينية[٤]

ولكن يجب عدم التقيد بما يقوله الكاتب عن نفسه، حيث أن مقولة التخلي عن العواطف الدينية والقومية عند استقبال موضوع البحث، هي مقولة دوركايمية[٥] وهو ما يؤكد تأثر الكاتب بدوركايم، ولكن لا ينفي عنه تأثره بديكارت، ويؤكد أيضا خلط طه حسين بين فلسفة ديكارت وفلسفة دوركايم.

وعند نشر الكتاب أثر موجه من الاستياء من رجال الأزهر وبعض المثقفين المحافظين[٦] ويبدو أن الكاتب كان يدرك ما سيحدث له من جراء نشر الكتاب وهو ما أشار إليه في صحيفه السياسة[٧] بل أن مسألة الكتاب قد أثيرت في مجلس النواب أكثر من سبع مرات في الفترة من ١٩٢٦-١٩٥٠، وكان أبلغ رد علي هذه الحملة رد وزير المعارف علي الشمسي باشا، الذي أكد علي حريه الجامعة في البحث العلمي[٨] وكان علي طه حسين أن يظل لسنوات هدفاً لهجمات رجال الدين ،وفي المقابل لم يخفف هو أيضا من ازدرائه لهم[٩]

---

[١] مجيد خدوري: مرجع سابق،ص ٢٣١-٢٣٢
[٢] لويس عوض : ثقافتنا في مفترق الطرق، مرجع سابق، ص ١٢٥
[٣] سامح كريم : ماذا يبقي من طه حسين؟ دار الشعب، ١٩٧٥، ص ٧٨
[٤] مجيد خدوري: مرجع سابق، ص ٢٣٢
[5] Thompson : Emile Durkheim, Ellis Horrword London 1982.P169
[٦] جابر عصفور: التنوير يواجه الإظلام، هيئة الكتاب، ١٩٩٣، ص ص ١٢-١٣
[٧] مصطفي عبدالغني، طه حسين والسياسة، دار المستقبل العربي، بيروت، ط١ ،١٩٨٦، ص ٤٣.
جمال سليم، البوليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠-١٩٥١، القاهرة ١٩٧٥، ص ٨٠
[٨] نجاح عمر: طه حسين أيام ومعارك، دار الموقف العربي، ط ٢، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٦
[٩] مارسيل كولمب: تطور مصر ١٩٢٤-١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، د-ت، ص ١٦٢-١٦٣

إلا أن الشئ الهام هو أن طه حسين ظل مفكراً مثالياً بالمعني الفلسفي كديكارت، وإن كان لم يتخذ من ديكارت ولا أوجست كونت سوي بعض العناصر المنهجية غير المترابطة عضوياً في نظام فلسفي متسق، أي أنه أستلهم الشعار أكثر من استلهامه لأسس البناء المنهجي، فقد أخذ عن هذان الفيلسوفان شكهما في المسلمات واعتمادهما علي العقل[١]

ولذلك فقد بلور طه حسين في كتابه"في الشعر الجاهلي"المرحلة الثانية من عصر النهضة الفكرية المصرية، فإذا كانت المرحلة الأولي قد أنتهت بالتوفيق بين الدين والعلم، فقد بدأت المرحلة الثانية بالفصل بين الدين والدولة"علي عبدالرازق" وأنتهت بالفصل بين الدين والعلم"طه حسين" .

وتأكيداً لذلك فقد نشر طه حسين عدداً من المقالات بعنوان "بين الدين والعلم" في مجلة "الحديث" – ثم أعاد نشرها فيما بعد في كتاب بعنوان"من بعيد" أكد في تلك المقالات أن سبب التعارض بين الدين والعلم أو بين الدين والعقل هو السياسة[٢] مكرراً إحدي مقولات أوجست كونت، والتي أستمدها بدوره من السان سيمونيين "أن المجتمع الناجح هو الذي يقوده العلماء"[٣] وهو أيضا نفس ما كانت تدعو إليه الفلسفة الوضعية من نزعة عقلانية خالصة، وفصل بين الدين والعلم، والتي يبدو أنه قد أستمدها من دوركايم.

ثم قدم طه حسين إسهاماً آخر من خلال نشر فصول من كتابه "علي هامش السيرة" في مجلة "الرسالة" – ثم نشر الكتاب كاملاً لأول مرة سنة ١٩٣٣، وقد كان يدرك أن الكتاب سيلقي هجوماً حاداً من الذين يعتمدون علي العقل وحده في استنباط الحقائق[٤] حيث أنتقل من اصطناع الشك الديكارتي والنقد التاريخي الصارم في غربلة نصوص التراث إلي نفحة أسطورية رومانسية إيمانية، هدفها إبراز ما في الميثولوجيا الشعبية التراثية من جمال وبساطة وخيال وإمتاع في آن واحد ،مبيناً أن العقل ليس كل شئ.

وقد صدق ما توقعه طه حسين، فقد هاجم الكتاب هيكل باشا هجوماً حاداً، وذلك لاعتماد طه حسين علي الأساطير القديمة في كتابه[٥]

والواقع أن هناك تشابه كبير بين كتاب طه حسين وكتاب "علي هامش الكتب القديمة" للمفكر الفرنسي "جيل لوميتر" Jules Le maitre[٦] وبتأثير أكبر من أفكار هنري برجسون[٧]

---

[١] غالي شكري: النهضة والسقوط، مرجع سابق، ص ٢٥٣
[٢] سامح كريم: ماذا يبقي من طه حسين، مرجع سابق، ص ١٨٧
[٣] محمد جابر الأنصاري: الفكر العربي، مرجع سابق، ص ٧٥
[٤] طه حسين :علي هامش السيرة، ج ١، ط ٣٠، دار المعارف،١٩٨٤، ص
[٥] سامح كريم: معارك طه حسين الأدبية والفكرية،مرجع سابق،ص ١٣٧
[٦] نفس المرجع : ص ٢٩٦
[٧] وائل غالي: تأملات ديكارت العربية، القاهرة، عدد ١٦٧-١٦٨، أكتوبر- نوفمبر، ١٩٩٦، ص١٢

وإذا كان طه حسين قد قبل إغراء الغرب وفرنسا باستخدام منهج الشك الديكارتي، فقد خفف من حدة هذا الإغراء وعاد إلي الفكر التقليدي Traditional Pensee مثل باقي جيله[١] فإنه قد عاد مرة ثانيه، بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ إلي الاتجاه الليبرالي العقلاني، وذلك بنشر كتابه "في مستقبل الثقافة"[٢] الذي أستلهم فيه أفكار الثورة الفرنسية[٣] حيث فضل في الكتاب النظام الفرنسي في التعليم[٤] وبين تأثر الفكر المصري بحضارة البحر المتوسط[٥] وكان بطبيعة الحال يقصد بحضارة البحر المتوسط "فرنسا".

ولهذا رأي طه حسين أن المصري يجب أن يكون جزءاً من الحضارة الاوروبية ،وأن ذلك لن يتم إلا بالاقتباس الواسع من الحضارة الأوروبية[٦]

ويمكن القول أن هناك تشابه علي الأقل من خلال الموضوع المطروح، بين كتاب طه حسين وبين كتاب رينان "مستقبل العلوم"[٧] والذي من المحتمل أن يكون طه حسين قد أحتفظ بهذا النموذج من الكتابة في ذاكرته[٨]

وعلي الرغم من تحفظي من بداية الطرح علي تأثر طه حسين برينان، إلا فقط من الناحية الظاهرية"مستقبل العلوم – مستقبل الثقافة"، إلا أنه من الضروري الإشارة إلي تأثره بأفكار عالم الاجتماع الفرنسي دوركايم[٩] خصوصاً في صياغة الفصل الخامس والخامسون من كتابه، عندما تحدث عن وسائل الاتصال الجماهيري، كالصحافة والإذاعة، وخاصة أستفادته من أراء دوركايم عن دور الدولة تجاه النقابات والجماعات المهنية.

كما شكل كتابه"الوان" – الذي نشر في عام ١٩٤٦ تأثره الشديد بأوجست كونت وفولتير وسارتر وبول فاليري[١٠]

---

[١] عبد الله العروي : أزمة المثقفين العرب، تقليدية أم تاريخانية، ترجمة نوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ١، يناير ١٩٧٨، ص ص ١١٨ – ١١٩
عبد الله العروي: ثقافتنا في ضوء التاريخ، المركز الثقافي العربي،المغرب،الدار البيضاء،دار التنوير للطباعة والنشر،ط ١، ١٩٨٣، ص ١٦١

[٢] ربط كثير من المؤرخين بين معاهدة ١٩٣٦ ،وكتاب مستقبل الثقافة، أنظر لمزيد من التفاصيل:
Hourani ,Albert:Arabic thought in the liberal age 1798-1939,Cambridge Univ.Press ,1991,P.328
Vitikiots:The history of Egypt ,op.cit,P .312

[٣] أنور عبد الملك: الفكر العربي، مرجع سابق، ص ٩٧

[٤] طه حسين: في مستقبل الثقافة، مطبعة المعارف، ج ٢، ١٩٣٨، ص ٤٠٧

[٥] طه حسين: في مستقبل الثقافة، مطبعة المعارف، ج ١، ١٩٣٨، ص ص١١–١٤

[٦] سامح كريم: معارك طه حسين الأدبية والفكرية،مرجع سابق،ص ٢٣٨

[7] Renan : L, Aventue de la sience,Paris,S.D.Passim
وهناك ترجمة إنجليزية دقيقة للكتاب ، أنظر : The Future of Sience ,by Harriet ,Martineay,Boston ,1881

[٨] جاك بيرك : مصر الإمبريالية والثورة، مرجع سابق، ص ص ٣٦٢–٣٦٣

[9] Thompson:op.cit. Passim

[١٠] طه حسين: الوان، دار المعارف،ط ٦، ١٩٨١،صفحات متفرقة.

وإذا كنت من البداية قد تبنيت فكرة تأثر طه حسين من الناحية الظاهرية برينان، وتأثره الفعلي بدوركايم، فنفس الشيء قد حدث بالنسبة لرواية "المعذبون في الأرض"[١] والذي تأثر فيها من الناحية الظاهرية بروايه فيكتور هيجو "البؤساء"، ولكن التأثير الجوهري عليه كان من خلال أفكار دوركايم، وخصوصاً أفكاره حول الشخصيات كظواهر اجتماعية وحتمية الانتقام للشرف وصياغته للجريمة والانتحار كظواهر طبيعية[٢]

وفي تلك الفترة نشبت معركة فكرية حادة بين أنصار الثقافة اللاتينية الفرنسية، وأنصار الثقافة الانجلو سكسونية[٣] وقد مثل الفئة الأولي: طه حسين وهيكل، ومثل الفئة الثانية: العقاد والمازني وسلامه موسي[٤]

وقد بدأت تلك المعركة الفكرية عندما كتب أنطوان الجميل نقداً حول شعر شوقي، ورد عليه العقاد بمقال في جريده الجهاد، بين فيه أن هناك مدرستان للنقد، هما المدرسة اللاتنية وشعارها الأناقة وهي مدرسة صالونات، ومدرسة أنجلو سكسونية، وشعارها البساطة أو الفطرة، وأتهم أنطوان الجميل بعجزه عن نقد شعر شوقي لتمسكه بأسس النقد اللاتينية[٥] وكانت هذه المقالة بداية لمعركة عنيفة بين الطرفان، حيث نشر طه حسين مقالاً بعنوان "لاتينيون وسكسونيون" أتهم فيه العقاد بالانتقاء بين ما يعجبه من المدرسة اللاتينية[٦] وعلي أثر ذلك توالت المقالات والاتهامات بين أنصار المدرستين، حول تحمس وتعصب كل طرف لمدرسته الفكريه، وحول أفضلية مدرسة كل طرف، سواء في الثقافة والفكر بشكل عام أو في النقد الأدبي بشكل خاص، وهو الموضوع المطروح علي ساحة المعركة[٧]

وقد تزامن مع تلك المعركة الفكرية، ظاهرة هامة في الفكر المصري، وهي ظاهرة الكتابات الإسلامية للمفكرين المصريين، وقد عبر عن تلك الظاهرة أصدق تعبير طه حسين من خلال كتابه "علي هامش السيرة".

---

[١] طه حسين :المعذبون في الأرض، سلسلة أقرأ، دار المعارف، د.ت، صفحات متفرقة.

[2] Aron:Main curents in sociological thought ,Penguin Books ,1970.PP.104-105,Passim.
Swingwood: Ashort history of sociological thought ,MacMillan,1984,PP,98-99,Passim.
Thompson:op.cit.PP112-114

[٣] أحمد أمين : قصة حياتي، دار النهضة المصرية، ط ٦،١٩٧٨، ص ١٧٨-١٧٩

[4] Nadaf ,Safran:op.cit.P135

ومن الضروري الإشارة إلي أن أنصار المدرسة السكسونية كانوا متأثرون بعدد من المؤثرات الفكرية الأخرى منها الفكر الفرنسي أنظر علي سبيل المثال: سلامه موسي:حرية الفكر،ج ٢،هيئة الكتاب،١٩٩٦،ص ص١٢١-١٥٨
سلامه موسي: ما هي النهضة،هيئة الكتاب،١٩٩٣،ص ٦٧-٩٨
غالي شكري: سلامه موسي وأزمة الضمير العربي،بيروت،ط ٤،١٩٨٣،٩٠-٩١

[٥] الجهاد: الثلاثاء،١٧ يناير ١٩٣٣

[٦] الرسالة : ٢٩ يناير ١٩٣٣

[٧] أنظر باقي تفاصيل المعركة بشكل مفصل في: الجهاد :٣١ يناير ١٩٣٣،الرسالة: ٥ يناير ١٩٣٣

وقد تعددت الآراء حول أسباب تحول طه حسين إلي الكتابة الإسلامية، فبينما يؤكد الدكتور عبدالعزيز شرف، أن سبب هذا التحول هو رغبة طه حسين في محاربة الحملات التبشيرية التي اجتاحت مصر آنذاك[١] يؤكد الدكتور مصطفي عبد الغني أن سبب التحول هو مراجعه طه حسين لأفكاره وليس تراجعاً عن أفكاره الليبرالية العقلانية ،ويؤكد علي ذلك باسهاماته الليبرالية في الخطاب الثقافي والفكري المصري فيما بعد[٢]

وعلي الرغم من ذلك فمن الصعب تبني واحد من الأسباب السابقة كسبب للظاهرة،لكن يمكن إضافة سبب أخر أعتقد أنه كان السبب الرئيسي لكتابات طه حسين الإسلامية، وهي أن الأزمة الاقتصادية التي مر بها الغرب منذ ١٩٢٩ ،والتي أدت إلي بعض الخلل في نظامه الرأسمالي،والتي تفاقمت بوصول الفاشية والنازية إلي الحكم في إيطاليا والمانيا،وهو الأمر الذي أدي إلي صراع فكري ثلاثي بين الأفكار الشيوعية والليبرالية والفاشية،كما طرح مصير الحضارة الغربية -في هذا النقاش الصراعي-وإفلاس خطابها العقلاني الليبرالي، وهو ذات الخطاب الذي أستمد منه طه حسين مرجعيته هو والمفكرون المصريون، كجزء من الخطاب العقلاني الفرنسي بشكل خاص، وكجزء من الخطاب العقلاني الأوروبي بشكل عام، والذي فضل خطاب العقل علي خطاب الروح.

ولذا وجد طه حسين أمام عجز الغرب وإفلاسه أنه لا سبيل إلا بالرجوع إلي روحانية الإسلام محاولاً دمج عقلانية الغرب في الروحانية الإيمانية الصوفية للإسلام، منطلقاً من مركزية العقل الاوروبي الناقد الشاك، وخاصة الأفكار الفرنسية، وخاصة أفكار برجسون الثيوصوفية، مع بعض التخفيف في العبارات.

محمد حسين هيكل١٨٨٨-١٩٥٦

كان هيكل كغيره من رفاق عصره ذو مرجعيات فكرية مختلفة، وقد كان التأثير الأكبر عليه من لطفي السيد الذي لفت نظره إلي أهمية الفكر الأوروبي[٣]

وأن كان التأثير الأكبر علي هيكل قد جاء نتيجة لسفره إلي باريس علي نفقته الخاصة سنه١٩٠٩- والتي قضي بها ثلاث سنوات أثرت علي مجري تفكيره[٤]

---

[١] عبد العزيز شرف : مرجع سابق، ص ص ٢٢٦-٢٢٧. ولمزيد من التفاصيل عن التبشير وطريقة محاربته في مصر: ريتشارد، ميتشل :الأخوان المسلمين، ج ١، ترجمة مني حسني، عبدالسلام رضوان،مكتبة مدبولبي، ط١ ،مايو ١٩٧٧، ص ٤٦ ريتشارد، ميتشل:الأخوان المسلمين ايدلوجيه جماعه، ج ٢، ترجمة عبد السلام رضوان، مكتبة مدبولي، د-ت، ص ٣٢٧

[٢] مصطفي عبد الغني: طه حسين ،مرجع سابق،ص ٢٠٨

[٣] محمد حسين هيكل: مذكرات في السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، ١٩٥١، ص ٣١

[٤] محمد حسين هيكل: ثورة الأدب، دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٦، ص ص ٢١٢-٢١٤

وفي باريس تأثر هيكل بأناتول فرانس، وظهر هذا التأثير من خلال كتبـــه ومقالاتـــه المختلفه، مثل كتاب" في أوقات الفراغ"[1] كما تأثر بمؤلفات المفكـــر الفرنســـي تيـــن Taine وفلسفة كونتComte الوضعية[2]

وعند عوده هيكل من باريسي بدأ في نشر مؤلفاته ومقالاته المختلفة، وكانت بـاكورة أعماله رواية "زينب"وليس هناك أدني خلاف علي تأثر هيكل بـــالأدب الفرنســـي فـــي هـذه الروايه، ولكن الخلاف ينبع فقط عمن تأثر بهم هيكل.

فيذكر يحيي حقي أن "قصة زينب ثمرة قراءة بول بورجيه وهنري بـــوردو[3] بينمـا يؤكد شارل سميث ان القصة ثمرة من قراءات هيكـــل لقصـــة هلويـــزLa Nouvelle Heloise لروسو Rousseau والبؤساء Les Miserable لفكتور هوجوHugo[4]

وكان لاهتمام هيكل بالعدالة الاجتماعية وبشكل تدريجي عن طريق التعليم، أثره فـــي اهتمامه بأفكار روسو، وقد بلغ من هذا الاهتمام أن أصدر كتاباً عن روسو[5] ومـــن خـــلال صفحة الإهداء نلمس دعاية واضحة لأفكار الثورة الفرنسية: "إلي القلوب الخفاقـــة بمعـــاني الحرية، والعدالة والإخاء..."[6]

وقد كانت الأفكار التي يعبر عنها روسو كما بين هيكل نفسه،هي المساواة التامة بيـن البشر وإلغاء الملكية الخاصة وإزالة الفروق بين الطبقات[7]

أي الدعوة باختصار إلي الشيوعية، ولكن هل كان هيكل بانتمائه الـــي طبقـــة كبـــار الملاك يدعو إلي مثل ذلك؟ يبدو أن هيكل نفسه قد تنبه إلي ذلك التناقض بين ما يدعو إليـــه وبين مسئوليته أمام طبقته، وذلك بتخريجه أفكار مختلفة عما يدعو إليه روسو، مما يشـــكل مهرباً معرفياً أمام مسئوليته الطبقية، وكانت تلك التخريجة تنص علي: "لن تحقـــق العدالـــة الاجتماعية إلا إذا قامت علي... الإيمان بالعمل"[8]

ويفسر محمد جابر الأنصاري هذا التناقض والتأرجح الذي وقع فيه هيكل، بأنـــه قـــد تأرجح بين المادية الوضعية العقلانية لاوجست كونت (١٧٩٨ ١٨٥٧)، الذي اهتم هيكل

---

(١) نبيل فرج (إعداد): محمد حسين هيكل في عيون معاصريه، حديث الدكتور محمد غلاب، دار الكتب المصرية، ١٩٩٦، ص ص ١٤٥-١٥٥

(٢) حسين فوزي النجار: هيكل وتاريخ جيل ١٨٨٨-١٩٥٦،هيئة الكتاب،١٩٨٨،ص ص ١١٢-١١٣

(٣) نبيل فرج (إعداد): محمد حسين هيكل في عيون معاصريه، حديث يحي حقي،مرجع سابق ،ص ١٦١

(4) Smith,Charles:op.cit.p.48

(5) ibid.pp.55-56

(٦) محمد حسين هيكل: جان جاك روسو ،حياته وكتبه،دار المعارف، ط ٣،١٩٧٨، صفحة الإهداء

(٧) نفس المصدر: ص ١٠

(٨) نفس المصدر: ص ١٤

لفتره بنقل أفكاره إلي اللغة العربية، وبين إيمانية روسو(١٧١٢-١٧٧٨) وبحثه عن الديانه الطبيعية الإنسانية، واندمجت أفكار روسو وكونت لديه في النهاية في شكل توفيقي بين العقل والإيمان، حيث وازن بين المثالية والمادية مع تغليب ضمني للثانية في أطار الإيمان الإسلامي الذى تحول إليه فيما بعد[١]

ويمكن القول أن التأرجح لم يكن بين كونت وروسو وإنما بين الفيلسوف الانجليزي ميل الفيلسوف الفرنسي كونت والفيلسوف الفرنسي روسو، خاصة أفكار ميل حول الفكر كحافظ للتغير الاجتماعي، وعن التطور الاجتماعي كقانون تاريخي[٢] وبين أفكار كونت الذي كان يري أن التاريخ هو الحافز للتغيير الاجتماعي، وهي النظريه الوضعية[٣] التي تأثر بها هيكل، والتي تعني بانتصار مرحلة العقل علي مرحلتي اللاهوت والميتافيزيقا، وجاء التأرجح والتناقض بين تلك الأفكار عند هيكل، فجاءت آراؤه عبارة عن توفيق بين آراء ميل في مسألة الفكر كأساس للتغير الاجتماعي، وعن التطور الاجتماعي كقانون تاريخي ،وبين آراء كونت العقلانية، مع عدم إهمال آراء روسو عن الدين الطبيعي، وعن الفطرة والوحي وغيرها، والتي أعتقد أنها ثمرة لعلاقة هيكل بلطفي السيد، حيث أهتم الأخير بمسألة الدين الطبيعي كما عبر عنها روسو.

والواقع أن هذا التناقض ظل ملازماً لهيكل، وأن كان قد حاول تجاوزه-من خلال كتابه ثورة الأدب – من أجل إظهار التحام بطبقته وبالدين الاسلامي، وذلك من خلال نقده لآراء روسو في الديانة الطبيعية وآراء كونت في دين البشرية، والذي قرر أنهما أثبتا فشلاً ذريعاً، الأمر الذي جعل فلاسفة أوروبا يبحثون عن المثل الروحية العليا من خارج منابع الفكر الغربي، ومؤكداً أن الإسلام يملك مثل تلك الطاقة الروحية[٤]

وعلي الرغم من نقده الحاد لروسو إلا انه قد ظل مغرما بالفكر الفرنسي بشكل عام وبروسو بشكل خاص مبينا ان الأدب.والثقافة الفرنسية قد عكست الصراع بين العقلانية

---

(١) محمد جابر الأنصاري: الفكر العربي: مرجع سابق، ص ١٧٩

(٢) لمزيد من التفاصيل حول أفكار ميل، أنظر علي سبيل المثال :
Mill.John ,Stuart:On Liberty.London1963.Passim.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول نظرية أوجست كونت الوضعية، أنظر علي سبيل المثال:
Comte,August:Systeme de Poilitique Positive ou Traite de Sociologie Instituant la Religion de L humanite .4 Vol.Paris 1851-1854, Passim

وهناك ترجمة انجليزية دقيقة للكتاب بعنوان:
System of Positive Policy or Treatise on Sciology Instituting the Religion of Humanity.translated by .J.Bridges.4 Vol.London 1875-1877

(4) Smith,Charles:op.cit. PP.103-104

والدين وهو ما أدي إلي صياغة كونت لنظريته الوضعية وان الأدب الفرنسي دائم الصلة بين الدين والعلم[١]

وبالرغم من كل الانتقادات والتناقضات التي تفاعل معها هيكل، وكان عنصر الفعل فيها أيضا، إلا انه قد استفاد من أفكار كونت، حول إبعاد رجال الدين عن السلطة، أي فصل السلطة الدينية عن السلطة الزمنية، وهو ما كانت تنادي به الثورة الفرنسية.

ويمكن القول أن كتاب ثورة الأدب قد قدم لهيكل الإطار النظري لكتابه "حياة محمد" الذي كان ثمرة من ثمرات تأثره بالفكر الفرنسي، خاصة أفكار المؤرخ الفرنسي آميل دارمنجهام Emile Darmengham صاحب كتاب حياة محمد، والذي نسج هيكل كتابه مستلهما أفكار الكتاب وعنوانه أيضا[٢]

وقد بين هيكل تأثره بالكتاب ومؤلفة، حتي أنه قد نشر مقالات عن الكتاب في صحيفة السياسة الأسبوعية[٣]

وعلي الرغم من إعتراف هيكل نفسه بتأثره بدارمنجهام، وتأكيد الدكتور حسين فوزي النجار علي تلك العلاقة، من خلال دراسته عن كتاب حياة محمد، إلا أنني أعتقد أن هناك علاقة اقوي بين الكتاب وفلسفة وأفكار الفيلسوف الفرنسي هنري برجسون Henri Bergson ١٨٥٩-١٩٤١، من خلال كتابيه "التطور المبدع "و "الطاقة الروحية".

وقد انطلقت فلسفة برجسون من إشكالية أساسية ،هي أن العلم غير قادر علي توحيد الأفراد في الوجود، وأن الإنسان يجب أن يلجأ للفطرة ،من أجل خلق روحانية للعامة، والتي من الممكن أن تكون ثقافة جديدة، مستلهما تلك الأفكار من الفكر الديني الهندي، ومقدماً نظرية فلسفية أطلق عليها الثيوصوفيا Theosophie التي تدعو إلي الرغبة في إيجاد قاعدة روحانية للعامة، ووحدة بشرية في رباط واحد، باستلهام النشاط العلمي للغرب، والقوة الروحانية للشرق[٤] أي الربط بين علم الغرب وروحانية الشرق.

---

(١) محمد حسين هيكل : ثورة الادب، دار المعارف، ط ٢، ١٩٨٦، ص ص ٢١٢-٢١٤

(2) Darmengham,Emile:La vie du Mohamet,Paris.1928. Passim

(٣) حسين فوزي النجار: هيكل وحياة محمد، منهج في دارسة التاريخ الإسلامي، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٧٠، ص ص ٥٢-٥٣

(٤) لمزيد من التفاصيل حول فلسفة برجسون، انظر علي سبيل المثال:

Bergson,Henri: L Evolution Cretrice,Paris.1905. Passim

Bergson,Henri:L Emergie Spirtuelle,Paris.1913. Passim

وهناك ترجمة انجليزية دقيقة للكتابين بعنوان (علي التوالي) :

Creative Evolution,trans.by .Arthur Mitchell.New York.1911.

Mind -Energy,trans.by .Arthur Mitchell.New York.1920

وقد دعي هيكل إلي تلك الفلسفة في كتابة "حياة محمد" حيث أكد هيكل إلي أنه لا يمكن الكشف عن روح الإسلام، إلا باستلهام روح القرآن، الذي يمثل في نفس الوقت روح الإسلام وذلك باستخدام علم الغرب[١] وتلك الأفكار تمثل، صدي لأفكار برجسون وهذا ما يؤكد إنطلاق هيكل في كتابه من أفكار برجسون.

وفي هذا الكتاب لم يتبع هيكل أسلوب التوفيق بين الحضارة الغربية والإسلام، إنما أنطلق من الخطاب الاوروبي مباشرة، من خلال كتاب برجسون، أي أن هيكل لم ينفصل عن مركزية الخطاب الفرنسي.

ولكن الشئ اللافت للنظر، هو وجود عدد من الاختلافات والتماثل بين أفكار هيكل ومحمد عبده، فقد تأثر هيكل منذ بدايه حياته الفكرية بالشيخ محمد عبده[٢] ويظهر تأثير محمد عبده علي هيكل في كتاب "حياة محمد" من خلال اتفاق الاثنان، حول انتقاد صلابة وجمود رجال الدين، وتأكيد الاثنين علي بساطة الإسلام، المبنية علي الإيمان، وأن العلاقة مباشرة بين العبد وربه، دون الإعتماد علي السلطة الثيوقراطية لرجال الدين.

أما أوجه الاختلاف فترجع إلي أن محمد عبده يعتمد في إستلهام الإسلام علي القرآن والسنة، بينما يعتمد هيكل علي القرآن فقط، في إستلهامه للإسلام، بالإضافه إلي إختلافهم حول طبيعة المجتمع وهدفة، فبينما ركز محمد عبده علي الأمة الإسلامية، لم يذكر هيكل شيئاً عن الأمة الإسلامية، حيث كان هدفه المجتمع المعاصر والنظام الاجتماعي، وخلق مبادئ والامتثال للسلطة[٣]

واخيراً كيف عبر هيكل عن فكرة الديمقراطية، علي أعتبار أنه ينتمي إلي حزب يرفع شعار الحرية والدستور علي الأقل، من خلال اسمه "الأحرار الدستوريين".

وهنا يجب التأكيد أيضا علي أن "هيكل من جيل المثقفين العرب الذين خرجوا من أوساط الأرستقراطية والفئات الليبرالية صاحبة الأملاك، أي الفئات المميزة في المجتمع"[٤] ومتأثراً بأفكار الشيخ محمد عبده والفكر الفرنسي[٥]؛ متأثراً بأفكار كونت عن الوضعية

---

(1) Smith,Charles:op.cit.pp.134-135

(٢) حسين فوزي النجار: هيكل وتاريخ جيل: مرجع سابق، ص ٥

(3) Smith,Charles:op.cit.pp.139-140

(٤) ز. أ. ليفين : تطور الفكر الاجتماعي العربي١٩١٧-١٩٤٥، ترجمة دكتور أنور محمد إبراهيم، دار العالم الجديد، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٨.

(٥) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف، ط ١، ١٩٧٩، ص ص ١٠٤-١٠٥

وفكرة الديمقراطية[١] ولكنه كان يبغض اشتراك العامة في السياسة، ويفضل أن تكون الزعامة في المجتمع للنخبة المتعلمة، كما يفهمها من أفكار الفلسفة الوضعية لكونت، وكما تنطبق علي أفكار طبقته، والحزب الذي ينتمي إليه حيث كان أفراده من النخبة المتعلمة في ذلك الوقت.

ولذلك فعندما سقط الحزب في الانتخابات الأولي أعلن عبد العزيز فهمي أن الدستور ثوب فضفاض[٢] حيث كان الحزب ينظر إلي الدستور والبرلمان، علي أنه وسيلة للحزب في حكم البلاد، وأن لم يفعل ذلك، فالعيب في الدستور والبرلمان، الذي يجب أن يفصل بحيث يطابق أوصاف السادة أصحاب الامتياز[٣]

ولذا فقد كانت الأفكار الديمقراطية لهيكل، توظف بحسب مقتضي الحال، فالحديث عنها يقرب الشباب المثقف نحو الحزب، والهزيمة في الانتخابات تعني انتكاس الديمقراطية[٤]

ولذلك لم يعارض هيكل إسماعيل صدقي باشا،عندما عرض عليه الأخير رغبته في تعديل دستور ١٩٢، بمنح الملك سلطات اكبر[٥] علي الرغم من دفاع هيكل عن دستور ١٩٢٣.

بل أن الأحرار الدستوريين -ومنهم هيكل - قد تحدوا الدستور أكثر من مرة فلا كانوا أحراراً ولا كانوا دستوريين، كما ذكر عبد الرحمن الرافعي[٦]

وهذا ما يؤكد فرضية لازويل Laswell التي تنص علي أن:" المثقفين في الدول النامية يتجهون إلي أن يصبحوا قادة الحركات غير الديمقراطية، وحكاماً لنظم استبدادية"[٧]

ويؤكد أيضا تناقض هيكل مع منطلقاته الفكرية، وأن كان هذا التناقض قد جاء في نوع من الإندماج أي إندماج هيكل مع أفكار طبقته، ومصلحتها في السيادة وحكم البلاد، علي أساس أنها النخبة المتعلمة في المجتمع، ولعل ذلك يؤكد امتداد أفكار لطفي السيد، من خلال تلميذه هيكل، فيما يخص مسألة الديمقراطية وحكم النخبة.

---

(1) Williamson Bill: Eduction and social change in Egypt and Turkey .A study in Historical sociology. Macmillan press.1987.P.108

(٢) عبد العظيم رمضان: تاريخ مصر الاجتماعي، الكتاب الأول، صراع الطبقات في مصر، مرجع سابق، ص ١٠٥

(٣) محمد زكي عبد القادر : أقدام علي الطريق، دار الكاتب العربي،١٩٦٧،ص ٢٣٣

(٤) أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣، ط ١، دار المعارف،١٩٨٢ ، ص ١٠٦

(٥) إجلال محمود رأفت: مرجع سابق، ص ١٩٠

(٦) علي شلبي، مصطفي النحاس جبر يوسف: الانقلابات الدستورية في مصر١٩٣١-١٩٣٦، هيئة الكتاب ، ١٩٨١، ص ٤٠

(٧) روبرت بريم: مرجع سابق، ص ٨٢

ولا يمكن بطبيعة الحال الاندهاش من هذا التوحد في الأفكار بين لطفي السـيد وهيكـل، فكلاهما أبناء طبقة واحدة، وكلاهما من فئة النخبة، هذا بالإضافة إلي أن هيكل أحـد تلاميـذ لطفي السيد، المتأثرين بفكره، والمنتمين إلي مدرسة حزب الآمة ثم مدرسـة حـزب الأحـرار الدستوريين.

مصطفي عبد الرازق١٨٨٢-١٩٤٧

إذا كان الدكتور هيكل قد مهد لعودة التوفيق بين الدين والعلم من حيث المبـدأ وفـي عموميات المسألة، فإن الشيخ مصطفي عبد الرازق[١] قد نقل المسألة بعد ذلك إلي مسـتوي التخصص فعالجها من زاويه نشوء تيار الرأي في الفكر الإسلامي وعلي الأخص في الفقـه، وذلك في محاولة منهجية ملتزمة بالحقائق التاريخية لإثبات أن العقل كـان لـه دوره فـي الإسلام[٢]

وذلك بإسهاماته في مجال الفلسفة الإسلامية منطلقا من مركزية العقـل الأوروبـي، وعلي الأخص المرجعية الفرنسية، وتدليلاً علي ذلك فقد تبني رأي الفيلسوف الفرنسي اميـل بوترو Emile Boutroux فيما يخص العلاقة بين الدين والعلم، والذي يفسرها بوجود صـراع دائم بين الاثنين، يريد كلا منهما أن يدمر الأخر[٣] وكان ذلك مـن تجليـات فلسـفة كونـت الوضعية[٤]

ومن خلال مداخلاته العديدة في تحديد أصل الدين، تبني رأي الفيلسـوف الفرنسـي ماكس مولر Max Muller من خلال كتابه "مقالات في تاريخ الأديان"Essaie sur L Histoire des Religions كما تبني رأي اميل دوركاييم في تعريف الدين، من خلال كتابـه "الصـور الاولي للحياة الدينية" والذي قسم الدين الي عقائد وعبادات[٥] وتبني رأي مسيو لالاند La Lande من

---

[١] ولد مصطفي عبد الرازق في قرية "أبو جرج" من أعمال مركز بني مزار عام ١٨٨٢ ، وكانت له سمات أهل الصعيد، وكان يجمع بين تعمقه في أمور الدين والثقافة الغربية ، التي حصل عليها من خلال إقامته في فرنسا عامين ،حيث كان يحاضر في الشـريعة الإسلامية في جامعة ليون ،وحين عاد إلي مصر تولي العديد من المناصب، إلي أن أصبح أسـتاذاً للفلسـفة الإسـلامية فـي الجامعة المصرية١٩٢٧-١٩٣٧ ،ثم عين وزيراً للاوقاف عام ١٩٣٧ ،ثم شيخاً للأزهر عام ١٩٤٧ .لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر علي سبيل المثال:

دار الوثائق القومية ،محافظ عابدين ،محفظة رقم ٧ ،مجلس الوزراء "محاضر جلسات من ٢٦-٥-١٩٤٥ حتي٢٦-١٠-١٩٤٦

محمود المقداد : تاريخ الدراسات العربية في فرنسا ،سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٦٧، نوفمبر١٩٩٢، ص ص ٢٥٥-٢٦٠

بيرك ،جاك : مصر الإمبريالية والثورة ، مرجع سابق، ص ص ٢٣٩-٢٤٠

[٢] محمد جابر الأنصاري: مرجع سابق، ص ص ١٥٦-١٥٧

[٣] مصطفي عبد الرازق: الدين والوحي والإسلام، هيئة قصور الثقافة، ط ١٩٩٧،٢(ط ١ -١٩٤٥) ص ٩

Emile Boutroux:Sience et Religion,Paris.1922. Passim

[4] Comt, August,op,cit. . Passim

[5] Durakheim:Les formes elementaires des la vie Religieus.Paris.1925. Passim

خلال كتابه "معجم اصطلاحي ونقدي للفلسفة"وهذا الرأي، عبارة عن توفيق بين رأي دوركاييم ورأي برونتير Brunetiere في مسألة الطبيعي والخارق للطبيعة، ومبينا أن رأي دوركاييم في المقدس وغير المقدس، هو نفس رأي برونتير في الطبيعي والخارق للطبيعة، مؤكدا علي رأي لالاند، ومستنتجا من ذلك، التدليل على صحة مسألة الوحى[١]

ولم يكن الإسهام الفكري الثاني لمصطفي عبد الرازق[٢] بأقل من الإسهام الأول، استفادة من الفكر الفرنسي فقد تأثر إلي حد كبير بجيلسون خصوصاً المجلد الرابع من كتابه" عقائد وآداب العصور الوسطي"[٣] كما تأثر بماسنيون المستشرق الفرنسي من خلال كتابه" الصوفية في بلاد الإسلام"[٤] خاصة عندما تعرض لأفكار الفيلسوف العربي الكندي[٥]

إلا أن الشئ الهام، هو أن مصطفي عبدالرازق قد حاول تقديم فلسفة ديكارت، من خلال تلاميذه "فقد حث الشيخ مصطفي عبدالرازق تلميذه محمود الخضيري علي ترجمه كتاب "مقال في المنهج" لديكارت وهو أول كتاب ترجم باللغة العربية لديكارت، كما ترجم عثمان أمين كتاب "تأملات ميتافزيقية" لديكارت أستجابه لرغبه الشيخ مصطفي عبد الرازق[٦]

وقد أختلف الباحثون حول أصالة فكر مصطفي عبدالرازق، فبينما يري مجيد خدوري أن أفكاره لم تكن لها تأثير حقيقي في الرأي العام الإسلامي، مع أن إسهامه الفكري كان أكثر أصالة، ويضعه من حيث "تقدمية" فكرة مع خالد محمد خالد وملك بن نبي المفكر الجزائري[٧] نجد المستشرق كينيث كراج Gragg يعتبره محافظاً من طراز الشيخ رشيد رضا، ويري أنه متأثر بخاصية إنعدام الحسم الفكري كما تمثلت لدي أستاذه محمد عبده، فعلي الرغم من تطورات عصره ظل متأرجحاً بين الترحيب بالحداثة مع التمسك بالمحافظة التقليدية، دون المعالجة الصريحة الحاسمة للمشكلات الإيمانية الوجودية المعاصرة، كما أن كتابته تعتمد اعتمادا كبيراً علي النصوص والإستشهادات بحيث يصعب اعتبارها أعمالاً تركيبية بنائية خلاقة[٨]

---

(1) La Lande :Vocabulaire Technique et critique de la Philosophie . Paris .1926 . Passim

(٢) مصطفي عبد الرازق: فيلسوف العرب والمعلم الثاني، هيئة قصور الثقافة ط ٢، ١٩٩٧(ط ١-١٩٤٥)

(3) Gilson : Archives d histoire doctrinale et litteraire de Moyen age ,Vol. IV. Paris 1930. Passim

(4) Massignon, Louis: Recueil de textes inedist concernant Lhistoire de la Mystique en pays d Islam .Paris 1929. Passim

(٥) مصطفي عبد الرازق: فيلسوف العرب،مرجع سابق،ص ص ١١-٧٠

(٦) وائل غالي، مرجع سابق، ص ١٢

(٧) مجيد خدوري : مرجع سابق، ص ص ٢٥٦-٢٥٧

(٨) محمد جابر الأنصاري: مرجع سابق، ص ص ١٦٣-١٦٥

وعلي الرغم من وجاهة هذه الآراء ،إلا أنه يمكن الاتفاق مع بعضها والاختلاف مع بعضها الأخر، صحيح أن مصطفي عبد الرازق لم يؤثر علي الرأي العام، إلا أن أفكاره لم تصل إلي تقدمية أفكار خالد محمد خالد، كما انه لم يكن من طراز رشيد رضا، إلا أنه في نفس الوقت كان متأثراً بخاصية عدم الحسم الفكري، وظل متأرجحاً بين العقلانية الغربية وروحانية الإسلام،ولم تكن أعماله الفكرية أعمالاً تركيبية بنائية كأفكار شقيقه علي عبدالرازق خاصة في كتابه"الإسلام وأصول الحكم"، ولكن من الممكن القول أنه تأثر إلي حد كبير بأفكار محمد عبده ولم يستطع تجاوز تلك الأفكار خصوصاً مسألة التوفيق بين الإسلام والفكر الغربي، ولكن من الممكن القول أيضا أن أفكار مصطفي عبد الرازق كانت القنطرة لأفكار خالد محمد خالد، خصوصاً في كتابه الأول "من هنا نبدأ" الصادر عام ١٩٥٠.

عثمان أمين ١٩٠٨-١٩٧٨

يعتبر عثمان أمين[١] رائد الدراسات الديكارتية الفلسفية المتخصصة العربية في العصر الحديث[٢]

وقد سبق الإشارة إلي أن عثمان أمين قد ترجم كتاب "تأملات ميتافزيقية " لديكارت عام ١٩٥١ وترجم كتاب "مبادئ في الفلسفة " ديكارت عام ١٩٦٢ كما ألف كتاباً عن ديكارت عام١٩٤٢.

وبالجملة كان عثمان أمين من أشد المعجبين بفلسفة ديكارت، وقد عبر عن ذلك بقوله: "أن فلسفة ديكارت ليست من قبيل ما يتطلع إليه الباحث أو الراغب في المعرفة فحسب، بل هي روح الفلسفة والعلم في العصر الحاضر"[٣]

ونتيجة لإعجاب عثمان أمين بفلسفة ديكارت، فقد حاول أن يربط بينها وبين الفلسفة الإسلامية، حيث ربط بين فلسفة ديكارت وفلسفة الغزالي، وقارن بين كتاب ديكارت "مقال في المنهج" وكتاب الغزالي "المنقذ من الضلال" موضحاً أنه بينما يقف الشك المنهجي عند

---

[١] كان عثمان أمين من الرعيل الأول من أستاذه الفلسفة بالجامعة المصرية إلي جانب يوسف كرم وزكي نجيب محمود وعبد الرحمن بدوي ويوسف مراد، ،ولد عام ١٩٠٨ بقرية "فرعونة" بمحافظة الجيزة وتخرج عام ١٩٣٠ من جامعة فؤاد "القاهرة الآن" وسافر إلي باريس للحصول علي الدكتوراه في الفلسفة، وحصل عليها عام ١٩٣٧ من جامعة السوربون، عن أطروحه عن "الإمام محمد عبده"، وعمل منذ ذلك الوقت في بوظائف التدريس المختلفة في جامعة القاهرة حتي وفاته في شهر مايو ١٩٧٨، أنظر لمزيد من التفاصيل :
وائل غالي: تأملات ديكارت العربية ،مرجع سابق، ص ١٣
الأهرام: عدد ١٦٨٠٤، الجمعه ١٨ سبتمبر١٩٣١، ص ١

[٢] وائل غالي (دكتور) : تأملات ديكارت العربية ، مرجع سابق، ص ١٢

[٣] عثمان أمين: ديكارت، مكتبة النهضة المصرية،١٩٤٢،ص ١٠٠،٢٩٨

ديكارت عند اكتشاف حقيقة يقينية، نجد الشك المطلق عند الغزالي يفضي إلي حال "الاشراق الصوفي"[١] وهو عكس ما توصل إليه دكتور وائل غـــالي "أن عثمـــان أميـــن وفورولونـــي وجيلسون... ربطوا ديكارت بأبن سينا"معتمداً علي مقالة محمد ســـبيلا "ديكـــارت العربـــي" المنشورة في صحيفه الحياة اللندنية لإثبات ذلك الربط[٢]

والواقع أن الفلاسفة والشراح قد أختلفوا حول تحديد مبدأ فلسفة ديكـــارت، وكـــثرت التفسيرات لهذه الفلسفة، وقد ساهم عثمان أمين في تلك المناقشة، وكان تفســـيره لفلســـفة ديكارت أقرب إلي فكر فيكتور كوزان Victor Cousin حيث جمع بين التيار الروحي الجـــامعي الفرنسي السائد حينذاك، وبين تيار توفيقية الإصلاح الديني عند محمد عبده.

والطابع الخاص الذي يلقيه عثمان أمين علي فلسفة ديكارت هو "التحفظ"علي تحـــرر ديكارت من قيود الدين ،حيث يميل عثمان أمين إلي تقيد حرية النظر العقلي بحيث لا تمتـــد إلي كل شئ، خصوصاً المجلات الدينية، حيث يعجز العقل الفلسفي علي فهم "غايه الخليقـــة" أي عن الإحاطة بإراده الخالق وتدبيره،حيث التقط هذه الفكرة من رأي ديكارت أن الإنســـان عاجز عن إدراك الله[٣]

إلا أن الإسهام الأكبر لعثمان أمين كان كتابه "الجوانيه أصول عقيدة وفلســـفة ثـــورة" وقد عرف عثمان أمين فلسفته الجوانيه علي أنها "فلسفة تحـــاول أن تـــزواج بيـــن الـــذات والموضوع وأن تجمع بين العقل والقلب وأن تؤلف بين النظـــر والعمـــل واســـتواء الســـر والعلانية، وتعتد بتربية الشخصية وتهذيب النفس بالقدوة الحسنة والمثل الطيب[٤]

وحاول أن يطبق فلسفته الجوانيه علي كل الظواهر، فاستنتج أن اللغة العربيـــة لغـــة جوانية، وأن روح الاشتراكية العربية فكرة جوانية، وأن العقاد في دراسته ومؤلفاته يصـــدر من روح فلسفة جوانيه، خصوصا قصة "سارة" ودراسته عن "أبن الرومي" وأن "الصوفيـــة" فلسفة جوانيه وأن محمد عبده وجمال الدين الأفغاني يصدرا من روح جوانيه[٥]

وهو الأمر الذي جعل الدكتور محمد جابر الأنصاري يربط بين فلسفة عثمـــان أميـــن الجوانيه والفلسفة المثالية الالمانية[٦]

---

(١) عثمان أمين: ديكارت، مرجع سابق، ص ص ١٤٥-١٥٥
(٢) وائل غالي: تأملات ديكارت العربية،مرجع سابق، ص ١٢
(٣) نفس المصدر:ص ص ١٤-١٦
(٤) عثمان أمين: الجوانيه أصول عقيدة وفلسفة ثورة ،دار القلم،١٩٦٤ص ص ٢٦٢-٢٦٣
(٥) نفس المصدر :ص ١٦٣ وما بعدها
(٦) محمد جابر الأنصاري: مرجع سابق،ص ص ١٩٠-١٩١

إلا أنه بفحص كتابي الفيلسوف الفرنسي هنري برجسون "الطاقة الروحية" و"التطور المبدع" - السابق الإشارة إليهما - نجد أن عثمان أمين كان متأثراً بفلسفة برجسون الثيو صوفية[١] التي تقف علي طرفي نقيض مع فلسفة كونت الوضعية.

ويمكن التدليل علي هذا الرأي، من خلال تعريف عثمان أمين لفلسفته الجوانيه: "المزاوجه بين الذات والموضوع والعقل والقلب" وهو نفس ما تدعو إليه الفلسفة البرجسونية الثيوصوفية، ويؤكد ذلك أيضا تأكيد عثمان أمين علي ارتباط فلسفته بالفلسفة البرجسونيه قائلا: "ونستطيع أن نقول مع الفيلسوف برجسون أن الإنسان" حيوان ديني"وأن الذين لا يشعرون بذلك البعد الجواني فيهم كمثل من يعجزون عن تقدير روائع الفن الجميل لفقدانهم التذوق الجمالي"[٢]

إذن فقد أنطلق عثمان أمين في فلسفته الجوانيه من الهام الفيلسوف الفرنسي برجسون وليس من الفلسفة المثالية الألمانية.

إسماعيل مظهر ١٨٩١-١٩٦٢

كان إسماعيل مظهر قد قضي عشر سنوات في دراسة مذهب داروين عن التطور، ترجم خلالها كتاب "أصل الأنواع"و "أصل الإنسان" لداروين[٣] وقدم إسهامه الفكري الأول عن نظرية التطور من خلال كتابه "ملتقي السبيل في مذهب النشوء والإرتقاء" وفي الكتاب يقدم نقداً لجمال الدين الأفغاني، لمعارضته نظريه التطور، في كتابه "رساله الرد علي الدهريين" ونقداً لشبلي شميل لاستخدامه نظريه التطور كمدخل للشيوعية التي يعارضها إسماعيل مظهر[٤]

إلا أنه من اللافت للنظر أن مظهر قد أستخدم في نقده لأفكار الأفغاني وشميل، أفكار الفلسفة الوضعية للفيلسوف الفرنسي أوجست كونت، من حيث تقسيم المراحل الفكرية إلي ثلاث لاهوتيه، ميتافزيقية، وضعية "عقلية"، مؤكداً أن العرب مازالو في المرحلة الميتافزيقية الغيبية، ولم يصلوا بعد إلي المرحلة الوضعية وأن رسالة الأفغاني هي تأكيد للعقل الميتافزيقي العربي[٥]

---

[1] Bergson , Henri.op.cit. Passim

[٢] عثمان أمين: الجوانيه ،مرحع سابق، ص ص ٢٥٥-٢٥٦

[٣] إسماعيل مظهر: ملتقي السبيل في مذاهب النشوء والإرتقاء وأثره في الانقلاب الفكري الحديث، المطبعة العصرية، القاهرة،١٩٢٤، ص ص ٣-٤

[٤] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ٩١

[٥] مجيد خدوري، مرجع سابق، ص ص ١٢٨-١٣٧

كما أستخدم أفكار الفيلسوف الفرنسي رينان الذي يقسم العالم إلي نسقين فكريين:

الأول: يتمثل في الشخصية السامية، ذات البعد التركيبي الإجمالي

والثاني: نسق الشخصية الآرية: ذات الطبيعة التخيلية التخصيصيــــة، فـــي محاولــة لإثبات عدم قدرة العرب علي التفلسف، وهي نفس الأفكار التي تبناها مظهر(١)

وسعياً وراء نفس الهدف الفكري، نشر في مجلة المقتطـف عـــام ١٩٢٦- مقـــالا بعنوان "النمط العلمي في التفكير" مستلهماً أفكار الوضعية الكونتية ليخلص إلـــي القـــول أن المفكرين العرب لم يستخدموا الوضعية لبحـــث القضايـــا المعـــاصرة، وأن ثـــورة عرابـــي وثورة١٩١٩ لم تعلن مبادئ تجسد نظرة وضعية للحياة كتلك التي أدخلتها الثورة الفرنســـية علي الفكر الأوروبي،إلا أنه استلهم الفكر الفرنسي في التصادم بين الفكر القديم والحديـــث، في توقعه التصادم بين الأفكار الغيبية الميتافزيقية في الفكر المصـــري، وانتصـــار الأفكـــار الوضعية في النهاية كما حدث في فرنسا(٢)

وفي عام ١٩٢٧أصدر العدد الأول من مجلة "العصور" وكتب فـــي مقدمتـــها أفكـــار استلهمها من كتاب الفيلسوف الفرنسي ديكارت "مقال في المنهج"(٣) حيث ذكـــر أن المجلـــة تبحث في العلوم والآداب والفلسفة بغض النظر عن الآراء والنظريات الســـــابقة(٤) وهـــي نفس الأفكار التي عبر عنها ديكارت في كتابه مع الفارق.

وكما ناقش كونت العلاقة بين الله والإنسان، والدين والعلم، في القرن التاسع عشر(٥) ناقش مظهر- بجرأة شديدة فاقت كل مفكري عصره المعتقدات الدينية ففي مقال له عـــن "علاقة الإنسان بالله" أشار أن من المفاهيم الخاطئة لدي الإنسان، اعتقاده أن الله خلقه علـــي صورته مع أن الحقيقة هي أن الإنسان هو الذي تصور الله بطريقة تعكس صورته هو، أمـــا بصدد الأنبياء فذكر أن الله أختار أنبياءه من منطقة واحدة تقع بين جبال طوروس والمحيـــط الهندي والخليج العربي، فلماذا أختارهم من هذه الديار؟ لأن سكانها كانوا "الشعب المختـــار" أم لأنهم كانوا سادرين في الضلال والكفر إلي الحد الذي جعل الله يرسل لـــهم العديـــد مـــن الأنبياء ليهديهم سواء السبيل؟(٦)

---

(١) نفس المصدر: ص ص ١٤٠-١٤١

(٢) محمد جابر الأنصاري: مرجع سابق، ص ص ٥٩-٦٠

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أفكار ديكارت من خلال كتابه مقال في المنهج ،أنظر علي سبيل المثال:
Gilson : Discours de la Methode, texte et commentaire , paris , 1925, passim .
وترجم هذا الكتاب، محمود الخضيري بعنوان "المقال في المنهج" مع مقدمة وتعليقات ، القاهرة ١٩٣٠.

(٤) مجيد خدوري، مرجع سابق ،ص ص٢٣٦-٢٣٧

(5) Comt, August,op,cit.Passim .

(٦) مجيد خدوري:مرجع سابق،ص ص ٢٣٧-٢٣٨

والواقع أن مجلة العصور قد وضعت لنفسها معايير حادة جدا في النقد بحيث أصبحت بالضرورة في صراع حاد مع فئات المجتمع المختلفة، من متدينين ومعتدلين ومجددين،ففي السنوات الأربع من عمر العصور لم ينج كاتب معروف من النقد، ولذلك فقد فشل مظهر رغم كونه عالماً ومحرضاً من الطراز الرفيع في أن يكسب مؤيدين لحملته لتعزيز الفكر الحر، ذلك لأنه كان مثالياً رفض أي مساومه مع الواقع، بالاضافه إلي فشله في قراءة الحوار السياسي الاجتماعي المصري آنذاك، لكي يستطيع أن ينفذ بأفكاره في هذا الحوار بطريقه ما تكون مقبولة لدي الجمهور، ومتناغمة مع الحوار السياسي الاجتماعي المصري.

وفي نفس العام الذي أصدر فيه مجلة العصور، نشر كتابه "الاشتراكية تعوق ارتقاء النوع البشري"منتقداً في الكتاب النظرية الاشتراكية وإلغاء رأس المال والمادية التاريخية، وغيرها من مبادئ الفكر الاشتراكي، الذي اعتقد خاطئاً أن الفكر الاشتراكي علي طرفي نقيض من نظرية التطور التي يؤمن بها[١] متناسياً وهو المجادل البارع أن القبول بالمادية التطورية الدارونية يمثل منتصف الطريق من واقع التطور التاريخي للغرب نحو إمكانية القبول بالمادية الجدلية الماركسية أو بشئ قريب منها في النظر إلي تطور الحياة والمجتمع[٢]

وفي العام التالي أصدر مظهر كتابه "معضلات المدنية الحديثة " شرح فيه نظريه التطور، ومظهراً إعجاباً وتأثراً شديدين بالفيلسوف الفرنسي رينان، والذي يسميه أحد عظماء القرن الماضي[٣]

وقبل أن ينشر طه حسين كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" ليؤكد ارتباط مصر بحضارة البحر المتوسط، وبالتالي ارتباطها بفرنسا، نشر مظهر كتاب "مصر في قيصرية الاسكندر المقدوني" مؤكداً نفس الفكرة، ولكن بدون طرح نظرية متماسكة كما طرحها طه حسين في كتابه[٤]

واستكمالا لجهد الطهطاوي وقاسم أمين في مجال حقوق المرأة، قدم مظهر كتابه "المرأة في عصر الديمقراطية" ناقش فيه قضايا المرأة بشكل أشد جرأة من قاسم أمين، حيث أعتبر حقوق المرأة أصل من أصول نظرية التطور[٥]

---

(١) إسماعيل مظهر: الاشتراكية تعوق ارتقاء النوع الإنساني،القاهرة ١٩٢٧ ص ص ٣-٥

(٢) محمد جابر الأنصاري: مرجع سابق،ص ٢٤٨

(٣) إسماعيل مظهر: معضلات المدنية الحديثة،دار العصر للطبع والنشر،١٩٢٨،ص ١٩٢

(٤) إسماعيل مظهر: مصر في قيصرية الاسكندر المقدوني ،مكتبة النهضة المصرية ١٩٣٧،ص ص ٥-٧

(٥) إسماعيل مظهر:المرأة في عصر الديمقراطية ، بحث حر في تأييد حقوق المرأة، مكتبة النهضة المصرية ،١٩٤٩، ص ص ٦-١١ وما بعدها

وقبل وفاة إسماعيل مظهر بعام واحد، نشر كتابين استكمالا لمشروعه الفكري الذي بدأه في عام١٩٢٧ في نقد الاشتراكية، الأول بعنوان "الإسلام لا الشيوعية" أنتقد في هذا الكتاب الشيوعية وأيد الأفكار الإسلامية وعارض فكرة فصل الدين عن الدولة، وأعترف بخطئه في أتباع الأفكار الأوروبية في صدر شبابه[١]

والكتاب الثاني بعنوان "التكافل الاشتراكي لا للنظم الشيوعية"، قدم فيه نظرية للتكافل الاجتماعي، وفقاً لنظرّية التطور الدارونية، تستند علي دعامتين:

الأولي: قانون يضمن الحريات، وحريات تؤيد القانون وتطوره وتدعمه وتكيفه.

والثانية: أخلاق ترتكز علي فضائل مدنية عملية، ومعنويات تجعل تحقيق الفضائل أمراً واقعاً بالفعل[٢]

ومن الواضح أن مظهر ظل طوال عمره مخلصاً لأفكار دارون، ومناهضاً للأفكار الشيوعية، إلا أنه من المهم مناقشة، لماذا فشلت نظرية دارون في مصر عندما قدمها شبلي شميل ومظهر وسلامه موسي، ونجحت عندما مزجها العقاد عام ١٩٤٧مع المعطيات القرآنية؟عندما وفق بين المعطيات الدارونية والمعطيات القرآنية، في مسألة نشوء الطبيعة والإنسان، في كتابه "الإنسان في القرآن" بل لم يثر في وجهه أي معارضة من رجال الدين، بل ظل في نظر الكثيرين المفكر المسلم الذي أبلي بلاء حسناً في ردة علي غائلة المذاهب المادية عن الإسلام[٣]

الواقع أن السبب يرجع إلي أن العقاد استطاع أن يقرأ الحوار السياسي الاجتماعي المصري، وخاصة الخطاب الديني لهذا المجتمع، وأستطاع أن ينفذ ببراعة بأفكاره في هذا الحوار في الوقت المناسب، بينما فشل مظهر وسلامه موسي وشبلي شميل فيما نجح العقاد فيه.

ولكن من المهم القول أيضا أن هذا المفكر النهضوي قد قام بدور ضخم علي صعيد الموقف العصروي، ومن ثم في نطاق تقديم أجابه عصروية عن إشكالية العلاقة بين الأصالة والمعاصرة، فقد أنطلق من حيث أنطلقت المركزية الاوروبية، ممثلة برهط من الباحثين والمستشرقين والمفكرين الغربين، في مقدمتهم أرنست رينان، وأكتسبت تلك المركزية شخصيتها عبر التأكيد علي وجود نسقين فكريين كبيرين في العالم الإنساني، الأول يتمثل في الشخصية السامية بالمعني الإثني العرقي، والثانية، متمثلة في الشخصية الآرية بالمعني الإثني العرقي أيضا.

---

(١) إسماعيل مظهر: الإسلام لا الشيوعية،دار النهضة العربية،١٩٦١،ص ص ٤٨-٤٩ وما بعدها
(٢) إسماعيل مظهر: التكافل الاجتماعي لا الشيوعية ،دار النهضة العربية،١٩٦١،ص ص ٥-٦،٨٥ وما بعدها
(٣) محمد جابر الأنصاري: مرجع سابق، ص ص ٢٤٨-٢٥٤

ولكن لابد من الإشارة إلي أن ذلك الموقف لدي رينان، قد فقد الكثير من عنفه العرقي حين تبنه إسماعيل مظهر، فلقد تحول الموقف علي يديه إلي ضابط ذهني منــــهجي للتعبــير عن إشكالية كبري أحاطت به وبسواه من ممثلي الفكر العربي الحديث ،نعني بذلك إشـــكالية العلاقة بين الغرب المتمدن والشرق المتخلف[١]

محمد صبري السوربوني١٨٩٠-١٩٨٧

كان محمد صبري من عشاق باريس ولذلك فمن الضروري هنا الأشارة إلي الكلمــــة البالغة الدلالة التي وصف بها باريس "أعود إلي باريس فتعاودني الذكري وأعود إلي مصــر فتعاودني الذكري، وكلما فارقت أحدهما راعتني إنتيابة الحالم من لذيذ الكري.."[٢]

وهو مواليد ١٨٩٠ علي وجه التقريب، وبعد حصوله علي البكالوريــا ســنة١٩١٣، سافر إلي باريس علي نفقته لتحصيل العلم، فحصل علي ليسانس الآداب عام ١٩١٩، وعمل سكرتيراً لسعد زغلول باشا عندما سافر الأخير إلي باريس لعرض القضية المصريــة علــي مؤتمر الصلح المنعقد هناك[٣] ومما كان يردده صبري لسعد زغلول قولــه "إذا كنــت تريــد استمرار الثورة فلابد قبل السلاح أو الحماسة أن تكتب تاريخ مصر " وفهمــها سـعد ولـم يسخر وقال له "ما تكتبه يا فالح حا كتبه أنا" ،وكانت هذه الكلمات من زعيم الأمــــة حــافزاً ودافعاً له علي كتابه تاريخ مصر، فأصدر في باريس-عام١٩١٩- باللغة الفرنسية الجـــزء الأول من كتابه "الثورة المصرية" La Revolution Egyptienne الذي قدم له أولار Aulard أستاذ الثورة الفرنسية بالسوربون، وقد صودر هذا الكتاب في مصر ثلاث مرات لأنه قال فيه عــن الملك فؤاد أنه ملك لا شعبية له.

ثم أصدر بالفرنسية عام ١٩٢٠ كتاب" المسألة المصرية " تناول فيه القضية المصرية من نابليون حتي ثورة ١٩١٩، وقد قال أولار في وصف الكتاب أن المؤلــف أتبـع طـرق البحث التاريخي التي تعلمها في السوربون.

ثم أصدر في عام ١٩٢١ الجزء الثاني من كتاب الثورة المصرية ،تناول فيه مقاطعــة لجنة ملنر MIilner ، ثم نال دكتوراه الدولة في الآداب مع الشرف من جامعـــة الســوربون عام١٩٢٤ عن رسالة بعنوان " نشأة الروح القومية في مصـــر "La Genese de L Esprit Nationale، ونشرت في باريس في نفس العام[٤]

---

[١] الطيب تيزيني(دكتور): إشكالية الأصالة والمعاصرة في الوطن العربي ، في سيد يس ، الترث وتحديات العصر، مرجع سابق، ص ٩٤

[٢] المصور: عدد ٥٣ ، الجمعة١٦ أكتوبر ١٩٢٥ ، ص ١٠

[٣] أحمد حسين الطماوي : صبري السوربوني ، سيرة تاريخية وصورة حياة ، أعلام العرب،رقم ١٢٣ ،هيئة الكتاب،١٩٨٦،ص ص ٢١-٤٦

[٤] نفس المصدر:ص ص ١٣٧-١٦٠

ويؤسس محمد صبري بهذا الكتاب الاتجاه الوطني الراديكالي بحثاً عن بدايات الروح الوطنية، كما أن العرض الذي يقدمه صبري في الكتاب، كما في سائر كتبه الأخري ،هو الإلحاح علي الجانب الراديكالي الشعبي لأفكار الثورة الفرنسية، ويأمل في تحليله لها أن تستمر في هذا الاتجاه[١]

ومن خلال دراسات محمد صبري بين أهمية الفكر الفرنسي في نهضة مصر الحديثة، فقد كتب في عام ١٩٢٦، أن محمد علي قد لمح من خلال أعمال الفرنسيين في مصر أهمية الحضارة الأوروبية وأثرها في تكوين الأمم والنظم الحديثة فبدأ سياسته الإصلاحية في مصر، مستعيناً بالعقول الفرنسية في تنفيذها[٢]

وفي كتاب محمد صبري "أدب وتاريخ ونقد" الصادر ١٩٥٠، ظهر تأثره الواضح بالفكر الفرنسي، وأفكار الثورة الفرنسية بشكل خاص، فقد لاحظ مثلا أن وصف حافظ إبراهيم للقاطرة، هو نفس وصف الشاعر الفرنسي الفرد دي فيني لها في قصيدة "بيت الراعي"، كما قارن بين بيت من قصيدة البارودي :

زال فيما بكت الدنيا لفرقتهم ولا تعطلت الأعياد والجمع

وقول الشاعر الفرنسي فيكتور هوجو :

Je m en irai bientot au milieu de la fete sans que rien manque au monde immense et iodieux

وقارن بين شعر إسماعيل صبري وشعر لامارتين وشعر امرؤ القيس، والشعر الذي يسميه الفرنسيون Impressions de Voyages "شعر الرحالة"، كما قدم سان بيف، أحد النقاد الفرنسيين إلي القراء، وقدم موليير ولافونتين، ووصفهم بأنهم يمثلون الفكرة اللاتنية والروح الفرنسية، كما شبه الجيل المصري بالجيل الفرنسي والشعب المصري بالشعب الفرنسي، وربط مصر بحضارة البحر المتوسط، وبين مدي الارتباطات المصرية بفرنسا[٣]

وفي واقع الأمر فأن المجال لا يتسع لعرض كتب محمد صبري المتعددة لكن يكفي الإشارات السابقة، لتوضيح كيف تأثر بالفكر الفرنسي، ولكن الإشكالية الأساسية في دراسة محمد صبري، وتأثره بالفكر الفرنسي تنبع من سؤال أو إشكالية أولي هو: هل أثرت كتابة محمد صبري بالفرنسية علي أفكاره؟ فمن المعروف أنه كتب أغلب مؤلفاته بالفرنسيه، ومن

---

(١) أنور عبد الملك:الفكر العربي، مرجع سابق، ص ٥٦
(٢) محمد صبري: تاريخ العصر الحديث، مصر،الولايات المتحدة، الأستعمار الاوروبي، مطبعة مصر، ط ٢، ص ٣٨
(٣) محمد صبري: أدب وتاريخ واجتماع، مطبعة مصر، ١٩٥٠، ص ص ٥٨-٤١٢

المعروف أن اللغة لها تأثير علي الفكر،وقد عبر عن ذلك المفكر الالماني هيردر Herder ١٧٤٤ ١٨٠٣، الذي حاول ضبط العلاقة بين اللغة والفكر، وقال بأن للغة دور أساسي في تشكيل نظرة الإنسان للكون ،وبأنها ليست أداة للفكر بل أيضا القالب الذي يشكل فيه الفكر[١] وبرغم ظاهرية أنطباق هذه النظرية علي محمد صبري إلا أن ما ينفي انطباقها عليه هو تعدد مرجعياته الثقافية، فصبري جزء من أمة عربية " تتميز بتعدد مرجعياتها الثقافية، ما بين تراثية عربية إسلامية ومرجعية أوروبية انجلو سكسونية - لاتنية، بالإضافة لمرجعية ثالثة هي مزيج بين المرجعيتين التراثية والاوروبية"[٢] وهي المرجعية التي يمثلها صبري .

فقد درس محمد صبري بعمق الحوار السياسي المصري وعبر باللغة الفرنسية كجزء من نضال الحركة الوطنية المصرية عن هذا الحوار، بحيث كانت اللغة أداة توصيل جيدة لأفكاره ونضال الوطن "وهذا ما يؤكد أن الأفكار لا تتناسل مع بعضها تلقائيا بعملية إنتاج معرفية معزولة عن الآثار المادية الفعلية لحركة الواقع الاجتماعي"[٣]

ولذلك فاهتمامه بحضارة البحر المتوسط وفرنسا لم يكن أصيلا لديه، بل كان أحد وسائل النضال السياسي، ويؤكد ذلك "موقفه الوطني من تأميم قناة السويس وتنديده بسياسه فرنسا إزاء التأميم والعدوان الثلاثي"[٤] وهذا يدعونا لاستخدام مفهوم "فك الارتباط" لسمير أمين- لكن بشكل مختلف علي محمد صبري فبرغم تعلم محمد صبري بباريس وأتقانه لغة شعبها وتأثره أيضا بالفكر الفرنسي؛ إلا انه فك أرتباط كل هذه المؤثرات عند معالجته لقضايا أمته الوطنية، ومن هنا لم يتأثر فكر محمد صبري نتيجة لكتابته باللغة الفرنسية.

والإشكالية الثانية أو السؤال الثاني هو :هل كان صبري مثقفاً عضوياً بمفهوم جرامشي أم مثقف ملتزم بمفهوم سارتر؟

"فالمثقف عند جرامشي يتحدد وضعه من خلال المجموعة الاجتماعية التي يخدمها، والدور الذي يقوم به في السياسة والصيرورة التاريخية.

أما المثقف عند سارتر فهو يتدخل ويدس أنفه فيما لا يعنيه وهو نتاج تاريخي للمجتمع الذي يعيش فيه، وبهذا المعني لا يحق لأي مجتمع أن يتذمر من مثقفيه، دون أن يضع نفسه في قفص الاتهام، ويفهم سارتر الالتزام حصراً بأنه التزام المثقف بقضايا الشعب

---

(1) Schaff, Adam:Langage et Connaissance,Anthropos.Paris,1987.PP.5-6

(٢) محمد عابد الجابري:مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط ١،أبريل،١٩٩٥،ص ص ٣٦-٣٧

(٣) عبد الاله بلقزيز:عطاء المثقف في التوجيه الاجتماعي والسياسي ،في المثقف العربي همومه وعطاؤه، مرجع سابق، ص ٢٠٣

(٤) أحمد حسين الطماوي : مرجع سابق، ص ص ١٦٦-١٦٨

والطبقات الكادحة"[١] أي مثقف يعبر عن الحوار السياسي، وبهذا المعني؛ ولأن السوربوني عبر عن الحوار السياسي المصري وأهتم بقضايا الشعب والطبقات الكادحة من خلال مواقفه من ثورة ١٩١٩ وتأميم قناة السويس، علي سبيل المثال لا الحصر، فأنه مثقف ملتزم بمفهوم سارتر وليس مثقفا عضوياً بمفهوم جرامشي.

عبد الرازق السنهوري ١٨٩٥-١٩٧٢

من الضروري الإشارة إلي المنابع الفكرية التي أستقي منها القانونيون المصريون زادهم القانوني والتي يمكن إجمالها في ثلاث منابع.

المنبع الأول: المحاكم المختلطة ،فقد أعتبر القضاء المختلط نصاً كاملاً للقضاء الفرنسي[٢] فعلي الرغم من أن اللغات الرسمية المستخدمة في المحاكم المختلطة هي الفرنسية والانجليزية والإيطالية والعربية، فقد احتفظت اللغة الفرنسية والقانون الفرنسي بتفوقهم فيالمحاكم المختلطة[٣] كما استلهمت المحاكم المختلطة النظام القضائي الفرنسي، فعلي سبيل المثال فقد اقتبست وظيفة النائب العام Procureur General ونظام محكمة الإسناد Tribunal De Referes ،من النظام الفرنسي[٤]

المنبع الثاني: مدرسة الحقوق الفرنسية[٥] وقد أنشأها الخديو إسماعيل عام١٨٦٨، وحملت تلك المدرسة الطابع الفرنسي وتمصرت في عام ١٩٢٣ وأدمجت في الجامعة المصرية وأسندت العمادة إلي مسيو ديجيه Duguet عميد كلية الحقوق ببوردو بفرنسا،وعلي الرغم من تمصر المدرسة إلي أنها صارت علي النهج الفرنسي في الدارسة.

المنبع الثالث : القانون الفرنسي، فمن الملاحظ أن المشرع المصري أستمر في استلهام القانون الفرنسي، في وضع المجموعات القانونية المصرية، فقد صدر قانون للعقوبات وقانون لتحقيق الجنايات في عام ١٨٧٦-عند إنشاء المحاكم المختلطة -مستلهماً القانون الفرنسي، كما صدرت مجموعة القوانين التجارية الأهلية المصرية، ومجموعة المرافعات المدنية، بشكل يكاد منقول حرفياً من القانون الفرنسي، وأن كان المشرع قد

---

(١) أنور عبد الملك:ريح الشرق ، مرجع سابق، ص ٢٩

(٢) لطيفة سالم :المؤثرات الاوروبية في القضاء المصري، في مصر وعالم البحر المتوسط ، مرجع سابق، ص ١٠٦

(٣) لطيفة سالم :تاريخ القضاء المصري الحديث،هيئة الكتاب ١٩٩١،ص ٧٦

Brinton:op.cit.pp.132-133

(4) Ibid.pp.89-93,128

(٥) لمزيد من التفاصيل حول مدرسة الحقوق الفرنسية أنظر علي سبيل المثال: كرومر (لورد):تقرير عن المالية والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦ ترجمة المقطم ١٩٠٧ ،ص ١٦١.

جورست (سير) : تقرير عن المالية والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩٠٩ ، ترجمة المقطم ١٩١٠ص ٧٨

جورست (سير) : تقرير عن المالية والحالة العمومية في مصر والسودان سنة١٩١٠ ، ترجمة المقطم ١٩١١ص ٩٥

أختصر وحور بعض الشئ[١] كما أثر القانون الفرنسي في القانون المدني الأهلي في جميع مواده وفروعه[٢]

وأنشئت محكمة النقض والإبرام الأهلية عام ١٩٣١، علي نفس نسق محكمة النقض والإبرام الفرنسية، وعندما أدخل القضاء المستعجل للمحاكم الأهلية، أدخل وفق نظيره الفرنسي، وعندما شكل مجلس الدولة المصري عام ١٩٤٦، وضع علي نفس نسق مجلس الدولة الفرنسي[٣]

وكان لاقتباس القانون المصري من نظيره الفرنسي أثره السيئ علي بريطانيا ،التي بذلت قصاري جهدها لنجلزه القانون المصري ، ولم تنجح في هذا المسعي[٤]

وكان السنهوري الذي سافر إلي فرنسا للحصول علي الدكتوراه من جامعة ليون، من أشد المتأثرين بالفكر القانوني الفرنسي، فبينما كان الجدل قائماً حول نظرية علي عبد الرازق في الخلافة، كان السنهوري يعد رسالته للدكتوراه حول نفس الموضوع، ومتصدياً للقضية ذاتها، أي العلاقة بين السلطات المدنية والدينية ورفض قول علي عبد الرازق، بأن السلطات السياسية لم تكن جزءاً عضوياً في الإسلام، وأكد انه ليس هناك من سبب يحول دون استمرار الخلافة، بحيث تتحول إلي عصبة للأمم الشرقية[٥]

وفي عام ١٩٣٤ دعا السنهوري إلي تمصير القانون، وتخليصه من البصمة الفرنسية المؤثرة فيه، وذلك من خلال العناية بالشريعة الإسلامية[٦]

وكان السنهوري يأمل في أتباع أسلوب معتدل جديد، يجمع بين القانون الغربي والفقه الإسلامي أملاً أن يؤدي الجمع في النهايه، إلي تأليف منهج منسجم منهما، وقد أيده في ذلك

---

[١] شفيق شحاته: تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١ ص ص ١٤٦-١٥٩

[٢] حلمي بهجت بدوي(دكتور): تأثير القضاء الفرنسي في القضاء المدني الأهلي، مجلة القانون والاقتصاد ،السنة الخامسة، العدد الرابع، أبريل ١٩٣٥ص ص ٣٩٥-٤٣٠

[٣] لطيفة سالم :المؤثرات الاوروبية في القضاء المصري ،في مصر وعالم البحر المتوسط، مرجع سابق،ص ١١٨-١١٩ شفيق شحاته :مرجع سابق ص ص ٨٦-٨٧

[4] J.N. Anderson :Law Reform in Egypt1850-1950.in Political and social change in Modern Egypt .Edited by Holt .London 1968 PP.205-230

[٥] مجيد خدوري :مرجع سابق،ص ص ٢٤٧-٢٤٨

[٦] طارق البشري: المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، في السيد يس،التراث وتحديات العصر، مرجع سابق، ص ص ٦٢٧-٦٢٨

النقاد الذين رأوا أنه يستحيل علي المفاهيم القانونية والدستورية الغربية إذا ما غرست في بيئة اجتماعية جديدة، أن تعطي نتائج مشابهة لما أعطته في الغرب[١]

وعند إلغاء الامتيازات الأجنبية (١٩٣٧) شُرع في إعداد مشروع قانون جديد للقانون المدني، وكان للسنهوري السهم الغالب في هذا الجهد، حيث أعد مسودته الأولي، وشارك بجهد كبير في اللجان الفنية التي تداولته بالمناقشة والمراجعة[٢] وشارك في أعداد هذا القانون مع السنهوري مسيو لامبير عميد كلية حقوق ليون ولكنه لم يتمكن من مواصلة مهمته، بسبب الحرب العالمية الثانية، فأتم السنهوري المهمة في عام ١٩٤٦، ونشر القانون بالغتين العربية والفرنسية، وأحتفظ مشروع القانون أجمالاً بأحكام القانون الفرنسي، مع عدم إهمال القانون الانجلو سكسوني وأحكام الشريعة الإسلامية[٣]

ويمكن القول أن كتابة السنهوري للقانون باللغة الفرنسية، تبين مدي تأثره بالفكر القانوني الفرنسي، حتي في لغة الكتابة.

وقد جسدت أعمال السنهوري تلك الطاقة التوفيقية العملية الخصبة والمرنة الكامنة في التشريع الإسلامي منذ الأصل، فقد أستوعب السنهوري المبادئ النظرية التوفيقية التي طرحها كلا من محمد عبده ورشيد رضا وعلي عبد الرازق، وحولها إلي تطبيق عملي بالملاءمة المرنة بين القانون الغربي والشريعة الإسلامية، مؤصلاً بذلك التقليد التوفيقي العريق للشرع الإسلامي، منذ أن واجهه فقهاء النهضة القانون الاوروبي (تشريع بونابرت)، فقد تبين من الثنائية التشريعية التي رافقت الثنائية الفكرية والحضارية منذ أواخر القرن الماضي، وحتي قبيل الحرب العالمية الثانية-أن تقابل القانون الغربي والشريعة الإسلامية؛ تقابل صدام وصراع لحسم المسألة لصالح أحدهما، أمراً لا جدوي منه ،وأثبتت التجربة في مصر خاصة في فترة بين الحربين، أن القانون الغربي الخالص أو القانون الإسلامي الخالص دون إجراء تعديلات عليهما لا يفيان بالغرض المطلوب[٤]

ويمكن القول، أن السنهوري نجح ليس فقط حيث أخفق علي عبد الرازق وإنما حيث أنكفأ الإصلاح النظري في أضيق حدوده.

---

(١) مجيد خدوري : مرجع سابق،ص ص ٤٥٠

(٢) طارق البشري: المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مرجع سابق، ص ص ٦٢٨-٦٢٩

(٣) لطيفة سالم : النظام القضائي،مرجع سابق ،ص ص ٤٠٣-٤٠٥

(٤) محمد جابر الأنصاري : الفكر العربي، مرجع سابق، ص ص ٢١٤-٢١٦

من الضروري الإشارة إلي الكلمة البالغة الدلالة التي قالها توفيق الحكيم عن تأثر الأدب المصري بالأدب الأوروبي بشكل عام، والتي خرج منها إلي أن الأدب المصري والعربي ،كان لابد أن يتأثر بالآداب الأوروبية، في مجال القصة القصيرة والرواية والمسرحية، لأن تلك الفنون بلا جذور في الآداب العربية[١]، ومن هنا فقد أتجه أدباؤنا إلي النهل من الآداب الاوروبية وخاصة الأدب الفرنسي.

ولذلك فقد تأثر محمود تيمور-أحد رواد القصة القصيرة في مصر-بالكاتب الفرنسي جي دي موبسان[٢] كما تأثرت أشعار بيرم التونسي بالفكر الفرنسي[٣] وعكست كتابات توفيق الحكيم خاصة في المسرح ،تأثره بالفكر الفرنسي، خاصة أفكار الثورة الفرنسية[٤] بل أن أقتراح توفيق الحكيم إلي إيجاد لغة ثالثة، تكتب بها المسرحيات، وتكون وسطاً بين العامية والفصحي، كانت مجرد إستلهام لما حدث في فرنسا في وقت ما، حول لغة الكتابة المسرحية[٥] وكان لتماثل أفكار توفيق الحكيم مع الأفكار الفرنسية، أكبر الأثر في ترجمة أعماله إلي اللغة الفرنسية في فترة مبكرة[٦]

وقد بين يوسف السباعي أنه تأثر في روايته "نائب عزرائيل" بقصة الأديب الفرنسي أناتول فرانس "الميزان" كما بين فتحي غانم أن أهم المؤثرات في حياته الأدبية، كانت من كتاب الاتجاه الوجودي الفرنسي ،مثل البير كامي وسارتر[٧]

كما تأثر يوسف إدريس هو الأخر بالمدرسة الفرنسية في الأدب ،وانحصر تأثره في زولا والبير كامي وسارتر وأنطوان دى سان أكوبري[٨]

---

[١] غالي شكري :مذكرات ثقافة تحتضر ،هيئة الكتاب ١٩٩٥،ص ٢٥١

[٢] غالي شكري: ماذا أضافوا لضمير العصر ،دار الكاتب العربي ، القاهرة،د-ت،ص ١١٦

أحمد هيكل(دكتور):الأدب القصصي والمسرحي في مصر من أعقاب ثورة ١٩١٩ إلي قيام الحرب الكبري الثانية، دار المعارف، ط ١٩٨٣،٤ ،ص ص ٣٤-٣٥

[٣] مختارات من أشعار بيرم التونسي:تحقيق رشدي صالح ، هيئة الكتاب ، ١٩٩٦، ص ص ١٠-١٣،٨٨-٩٠

نعمان عاشور:مع الرواد،هيئة الكتاب،١٩٩٦،ص ١٢٨

[٤] توفيق الحكيم :شجرة الحكم السياسي في مصر ١٩١٩-١٩٧٩، مكتبة الآداب بيروت ،١٩٨٥،ص ١٢٥

Nadaf,Safran:op.cit.p.134

[٥] جورج فوشيه: جمال عبد الناصر وصحبه، ج ١، بدون اسم للمترجم ، دار المعارف ،١٩٦٠، ص ٧٥

بيرك، جاك: العرب تاريخ ومستقبل، مرجع سابق ،ص ص ٢٥٩-٢٦٠

[6] Institute du Monde Arabe:Les Mond Arabe dans la vie intellectuelle et culturelle en France,Paris1989,PP.36-38

[٧] غالي شكري : مذكرات ثقافة تحتضر، مرجع سابق، ص ص ٣٦١-٣٦٢

[٨] نفس المصدر: ص ص ٣٣١-٣٣٧،٢٧٨

الزعماء والقادة

منذ بداية حركة النهضة المصرية، إستلهم الفكر المصري الأفكار والخبرة الفرنسية[١] وظهرت حركة الاستلهام بشكل واضح من خلال القادة والزعماء المصريين، فقد كان محمد علي يتشبه بنابليون في كل شئ ،حتي في مشيته العسكرية، وتشبيك ذراعيه خلف ظهره[٢]

كما استلهم عرابي أفكار الثورة الفرنسية من خلال ما قدمه الطهطاوي[٣] فقد تأثر بالأفكار الثورية الشعبية (كوميونه باريس) Commune de Paris وقد أشارت إلي ذلك صحيفة الطانLeTemps في أغسطس ١٨٨٢قائلة : "في اجتماع اشتراكي عقد في باريس في ٣٠يوليو١٨٨٢ ،تحدث كلوفيس هوج، عن أثنين من أنصار الكومونه في باريس، قاما بتلقين عرابي مبادئ ثورة١٧٨٩"كما كتب جبريل شارل أن أثنين من الدعائم القديمة للكومونه كانا في خدمه عرابي[٤] وقد بلغ من تأثر عرابي بالنظام الجمهوري الفرنسي، أشارته في مذكراته إلي عزل الخديو وإعلان النظام الجمهوري[٥] كما كان مصطفي كامل متأثراً هو الأخر بالفكر الفرنسي وخاصة فكرة الوطن[٦]

أما عبد الرحمن الرافعي ، فقد بدأ ينشر منذ عام ١٩٢٩،أربعة عشر جزءاً تحت عنوان"تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر "أما منهجه في الكتابة فهو منهج التدوين والروح الجيروندية الفرنسية[٧]

كما كان سعد زغلول من جهة أخري متأثراً بأفكار الثورة الفرنسية[٨] كما استمدت الطليعة الوفدية أفكارها من الأحزاب اليسارية الفرنسية[٩] كما تأثرت أحزاب الأقلية المصرية بالأفكار الفرنسية، فقد كان عدلي باشا، ذو ثقافة فرنسية حيث كانت تربيته ونشأته وعاداته فرنسيه، بل كان أقدر علي الكلام بالفرنسية عن العربية[١٠] وتأثر علي ماهر بالفكر الفرنسي

---

[١] حلمي أحمد شلبي: الموظفون في مصر في عهد محمد علي،هيئة الكتاب ،١٩٨٨،ص ٩٤

[٢] ثروت عكاشه:مصر في عيون الغرباء ،ج ١،مرجع سابق،ص ص ٤٥-٤٦

[٣] محمد عبد السلام الشاذلي :تطور الفكر العربي ،ج ١،هيئة الكتاب ،١٩٩٣،ص ٣٣

[٤] أنور عبد الملك: نهضة مصر ،مرجع سابق،ص ٤٧٧

[٥] علي الدين هلال: السياسة والحكم في مصر،العهد البرلماني١٩٢٣-١٩٥٢،مكتبة نهضة الشرق،جامعة القاهرة ،١٩٧٦،ص ٦٧

[٦] جاكوب لاندو : الحياة النيابية والأحزاب في مصر ١٨٦٦-١٩٥٢، ترجمة سامي الليثي ، مكتبة مدبولي ، د ت، ص ١١٨
أحمد عبد الرحيم مصطفي :تاريخ مصر من الاحتلال إلي المعاهدة ، دار المعارف،١٩٦٧،ص ص ٣١-٣٢
صبحي وحيده: في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي ،د ت،ص ص ٢٤٣-٢٤٤

[٧] أنور عبد الملك:نهضة مصر ،مرجع سابق،ص ص ٩٥-٩٦

[٨] بيرك،جاك:مصر الإمبريالية والثورة،مرجع سابق،ص ص ١٠٣-١٠٤

[٩] إسماعيل محمد زين الدين:الطليعة الوفدية والحركة الوطنية١٩٤٥-١٩٥٢،هيئة الكتاب، ص ص ٢٤-٢٥

[10] F.O 407-217 List of leading personalities in Egypt,Despatch.No28.Jan 9,1933,Received Jan 24,1933.

نتيجة لتعليمه الفرنسي[١] وكان واصف بطرس غالي ذو ميول فرنسية[٢] كما كـان صدقـي باشا هو الأخر ذو ميول فرنسية واضحة ،حيث تلقي تعليمه في مدرسة الفريـر الفرنسـية، ودرس القانون في باريس، وذكر صدقي باشا في مذكراته أن الثقافة الفرنسية هـي أولـي الثقافات التي يقبل عليها الناس[٣]

واستلهم أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة مشروع القرش مما رأه في باريس في صيف عام ١٩٣٠[٤]

كما كان القصر يفضل الثقافة الفرنسية عن الثقافة الانجليزية، وهـو مـا بينـه مـايلز لامبسون سفير بريطانيا بالقاهرة[٥] ويبدو أن ذلك كان مرتبطاً برفض ثقافة ولغة دولة الاحتـلال؛ وهو الأمر الذي جعل لامبسون يعترض علي تعيين محمود خليل وزيراً للقصر، مبرراً ذلك بأنـه من أنصار النفوذ الفرنسي[٦] ومدللاً علي ذلك، بأنه أعتاد أن يقضي نصف العـام فـي بـاريس والنصف الأخر بالقاهرة، وعلي حصوله علي وسام اللجيون دونـير أي "وسـام الشـرف"مـن فرنسا[٧]

ولم يكن ضباط ثورة يوليه بعيدين عن التأثير بالثقافة الفرنسـية، فقـد بيـن علـي صبري، أثر الثقافة الفرنسية عليه بقوله "كنت في السادسة حين التحقت بمدرسـة الفريـر الفرنسية... أن الأثر الأقوي الذى أتذكره في بناء وجداني وتفكيري أثناء الدراسة هو أثـر الثورة الفرنسية... أن الفرنسيين يهتمون بالآداب والتاريخ اهتماما كبـيراً، فكنـت التقـي بالثورة الفرنسية في دواوين الشعر وقصص الروائين وكتب المؤرخين... وبهذه المناسـبة فقد أحببت الأدب الفرنسي لعمقه وشفافيته، ولكن راسين وكورني همـا الأبلـغ والأعمـق والأكثر تأثيراً في ثقافتي"[٨]

---

[١] سامي أبو النور:دور القصر في السياسة في مصر،ج ١،١٩٣٧-١٩٥٢، مكتبة مدبولي ١٩٨٨، هامش ص ٤٥

[٢] جلال يحي، خالد نعيم:الوفد المصري ،مرجع سابق ، ص ص ٢٠٢-٢٠٣

[٣] إسماعيل صدقي(باشا): مذكراتي،دار الهلال،١٩٥٠،ص ٧

محمد زكي عبد القادر: أقدام علي الطريق ، مرجع سابق،ص ٣١١

Terry Jamice.op.cit.p.45

[٤] علي شلبي (دكتور) مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية١٩٣٣-١٩٤١،ط ١، دار الكتاب الجامعي١٩٨٢، ص ص ٥٨-٥٩

(5) F.O 407-217 No209,Lampson to Eden.Feb16,1937

محمد جمال الدين المسدي (وآخرون) : مصر في الحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،١٩٧٨، ص ٤٢

[٦] مذكرات حسن يوسف: مرجع سابق، ص ٩٠

(7) F.O 407-219 No433,Lampson to Eden.May15,1936

محسن محمد،التاريخ السري لمصر، دار المعارف،١٩٧٩،ص ٩٧

[٨] غالي شكري:المثقفون والسلطة،مرجع سابق،ص ١٤٨

وقد بين جورج فوشيه مدي تأثر جمال عبد الناصر بالفكر الفرنسي، وذلك بفحص قائمة استعارته من مكتبة الكلية الحربية، فقد كان جمال عبد الناصر حتي قبل دخوله الكلية الحربية، مهتم بالفكر الفرنسي فقد قرأ لفولتير ورسو وقرأ قصة البؤساء لفكتور هوجو، التي عربها حافظ إبراهيم وقرأ روايه "قصة مدينتين" لتشارلز ديكنز، والتي تقع أحداثها في باريس عام ١٧٩٣، وكتب مقالاً في صحيفة المدرسة بعنوان "فولتير رجل الحرية"، وأطلع وهو في الكلية الحربية علي سيرة نابليون، كما رواها لودفيج وشارل روبيك والجود وأعجب بهذا الضابط الشاب.

كما بين أنور السادات في كتابه " ثورة علي النيل" مدي الهام الثورة الفرنسية علي تفكيره هو وجمال عبد الناصر بقوله "كانت رؤيه الثورة الفرنسية المتأججة تشعل خيالنا... الاستيلاء علي الباستيل وقوي الشعب المتدفقة... هرب الملك... سقوط الملكية وأبطال تلك المأساة العظيمة روبسبير ودانتون وسان جوست وأخيراً وثبه نابليون،لقد بدت لنا عظمة الثورة الفرنسية في تصرف غير متعقل لشعب متعقل"وأستطرد قائلاً "تجري إعادة المجتمعات الحديثة علي هدي الثورة الفرنسية، ووسائلها الفنية المتقدمة، وإليها تعود المكانه التي تصل في أيامنا هذه لأفكار الحرية والمساواة[١]

ومن هنا يتضح كيف تأثر ضباط ثورة يوليه بأفكار الثورة الفرنسية، الأمر الذي جعل الأديب الفرنسي "اندريه مالرو" يعقد مقارنة بين نابليون وجمال عبد الناصر، مستنتجاً أن عبدالناصر كان متأثراً بنابليون، وأن هناك أوجه شبه عديدة بين الرجلين[٢]

وبالرغم من ذلك لم تؤثر الثقافة الفرنسية في التوجه السياسي لرجال الثورة ولم تمنع جمال عبدالناصر مثلا، من تأميم قناة السويس الشريان الروحي لفرنسا في مصر.

ولم تؤثر تلك الأفكار أيضا علي تكوين الأيديولوجية السياسية لرجال الثورة فعلي سبيل المثال عندما أراد عبد الناصر أن يضع تعريفاً للامة، لم يستند إلي المرجعية الفرنسية لتعريف هذا اللفظ، والتي قرأ عنها في أعمال رينان بل استلهم تعريف ساطع الحصري[٣]

وفي النهاية يمكن القول أن فرنسا كانت بالنسبة لكل واحد من هؤلاء شغفا أصيلا، وبالنسبة للجميع هي دفع بالغيبة، بمعني أن هؤلاء كانت بطنهم في القاهرة، وقلبهم وعقلهم في باريس، وكان الهضم مناسباً هكذا.

---

(١) جورج فوشيه:مرجع سابق،ص ص٥٢ ، ١٠٤-١١٤

Stphens , Robert: Nasser A Political Biography. New York pp.32-33

(٢) محمد حسنين هيكل :لمصر لا لعبد الناصر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ،١٩٨٢ ، ص ١٩٢

(٣) مادلين نصر(دكتور) : التطور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢-١٩٧٠ دراسة في علم المفردات والدلالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط ١، سبتمبر ١٩٨١،ص ١٣٥


الملاحق

ملحق رقم (٢)

بسم الله العلي الكبير

من فؤاد بعون الله ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور

الى حضرة صاحب الفخامة الكسندر مليران رئيس جمهورية فرنسا

عزيزي وصديقي العظيم

لما لي من شديد الرغبة في توطيد وتنمية علاقات المحبة التي تربط لحسن الحظ مملكتينا قد اخترت حضرة صاحب المعالي محمود فخري باشا (الحائز للوشاح الاكبر من نشان النيل ولرتبة الامتياز الرفيعة) ليكون مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا من قبلي لدى فخامتكم

وان ما خبرته من اخلاصه في خدمتي وما رأيته من مقدرته في المناصب العالية التي تقلدها لمما يجعل لي وطيد الرجاء في ان يكون النجاح نصيبه في تأدية المهمة التي عهدت اليه فيها ولاعتمادي على غيرته وعلى ما سيبذل من صادق الجهد ليكون اهلا لعطف فخامتكم وحسن تقديرها ارجو فخامتكم ان تتفضلوا فتحوطوه بتأييدكم وتولوه رعايتكم وتتلقوا منه بالقبول وتمام الثقة ما يبلغه اليكم من جانبي ولا سيما اذا كان له الشرف بان يعرب لفخامتكم عما اتمناه لشخصكم من السعادة ولبلادكم من الرغد

واني أيها العزيز الوفي

صديقكم الوفي

(فؤاد)

تحريرا بسراى عابدين الملكية بالقاهرة في اليوم الثالث عشر من شهر جمادى الاولي لسنة الف وثلثمائة واثنين واربعين من هجرة خاتم المرسلين

(٢١ ديسمبر ١٩٢٣)

ملحق رقم (٤)

مذكـرة
مرفوعة الى مجلس الــوزراء

ادت الاعمال الحربيــة الاخيرة فى فرنسا الى انحلال حكومة فيشى ، فقد اعلنــت الصحف فى ٢٣ اغسطس ان المارشال بيتان عندما غادر مدينة فيشى ابلغ القاصـــــد الرسولى عميد السلك السياسى انه يعتبر مهمتــه منتهيــة .

وقد استعمل مثل هذه العبارة ايضا ممثلو حكومة فيشى السياسيون وبخاصــــة المسيو بول موران وزير حكومة فيشى فى برن عندما تركوا وظائفهم .

ومن ناحية اخرى اتخذت الحكومة السويسرية القرار الآتى ، وقد اذاعته وكالات الانباء :

" اخذت الحكومة المركزيــة علما بان المارشال بيتان قرر انه اجبر بالقـــــوة على مغادرة فيشى وبالتالى وضع فى حالة لا يستطيع فيها مباشرة سلطاته كرئيس للدولة الفرنسيــة " .

ولهذا فلا محل لوجود مفوضيــة سويسريــة معتمدة لديه وستتولى مفوضيــــــة سويسرا فى برلين من الآن فصاعدا رعاية المصالح السويسريــة فى مناطق فرنسا الـــتى تحتلها الجيوش الالمانيــة " .

ويترتب على ذلك انه لا يمكن ان تستمر مفوضية سويسرا فى مصر فى تمثيل حكومــة فيشى فى مصر ما دام ان حكومتها ليس لها علاقات سياسيــة مع حكومة فيشى ويتعـــين اذن ، على ضوء هذه الحالة الجديدة ، تعديل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ يوليه سنة ١٩٤٤ بشأن تمثيل حكومة فيشى فى مصـــر .

وحيث ان الحكومة المؤقتــة للجمهوريــة الفرنسيــة لم يعترف بها الا كسلطـــــة محلية فان الحل المناسب هو ان ترعى الحكومة المصرية موقتا اموال الحكومة الفرنسيــة التى تتولى مفوضيــة سويسرا ادارتها فى الوقت الحاضر ، وبخاصة دار المفوضيــــــة بالقاهرة والعقارات وغيرها من الاموال ومحفوظات القنصليات لتسلمها فيما بعـــــد الى السلطات الفرنسيــة المختصــة .

وعلى وزارة الخارجيــة ان تتصل بمفوضيــة سويسرا لاجراء هذا التسليم .

على انه يتعين تمكين الادارات القنصليــة التابعة لمندوبيــة الحكومة المؤقتــة للجمهوريــة الفرنسيــة من استعمال محفوظات القنصليات بصفــة مستمرة ، لذلــــك يحسن ان يرخص مجلس الوزراء لوزير الخارجيــة ان يتخذ من الآن جميع الاجــراءات التنفيذيــة اللازمة التى تكفــل استعمال المستندات المذكورة لصالح الجالية الفرنسيــة بمصر .

اما مصالح مصر فى الاراضى الفرنسيــة التى لا يزال الالمان يحتلونها فتستمـــــر الحكومة السويسريــة التى تتولى مصالح مصر لدى الحكومة الالمانية نفسها فى السهر عليها .

(٢٨)

والامر معروض على مجلس الوزراء ليتفضل بالموافقة على :

١) اعتبار قيام المفوضية السويسرية بتولى مصالح حكومة فيشى منتهيـــا نظرا الى انحلال الحكومة المذكورة ،

٢) قيام الحكومة المصرية مؤقتا والى حين الاعتراف بحكومة فرنسية بصفة نهائية ، برعاية الاموال الفرنسية التى كانت المفوضية السويسرية تتولى ادارتها وبخاصة دار المفوضية بالقاهرة والعقارات وغيرها من الاموال ومحفوظات القنصليات .

٣) تخويل وزير الخارجية اتخاذ ما يلزم من الاجراءات لتمكين الادارات القنصلية التابعة لمندوبية الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية من استعمال محفوظات القنصليات المشار اليها لصالح الجالية الفرنسية بمصر وذلك تحت اشراف وزارة الخارجية المصرية .

٤) استمرار الحكومة السويسرية فى رعاية المصالح المصرية فى الاراضى الفرنسية التى لا يزال الالمان يحتلونهـــا ،،

وزير الخارجيــة

(مصطفى النحاس)

تحريرا فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤

MINISTERE DES AFFAIRES
ETRANGERES
-:-
Direction d'Afrique-Levant

Paris, le 15 Février 1949

Le Ministère des Affaires Etrangères présente ses compliments à l'Ambassade Royale d'Egypte et a l'honneur, en réponse à sa note en date du 4 de cemois, d'attirer son attention sur les points suivants :

A la différence de beaucoup d'autres gouvernements, le Gouvernement français n'a pris la décision de ne reconnaître le Gouvernement provisoire d'Israel qu'après que le Gouvernement Egyptien eût lui-même engagé à Rhodes avec le Gouvernement de Tel-Aviv des pourparlers d'armistice et que d'autres Gouvernements arabes eussent jugé opportun d'engager des conversations officieuses avec les autorités israeliennes.

De plus, le Gouvernement de la Republique Française n'a pas reconnu l'Etat d'Israel. Il s'est borné à reconnaître le Gouvernement provisoire d'Israel comme Gouvernement de fait et a pris soin de spécifier que sa décision ne préjugeait pas "la délimitation définitive par les Nations Unies du territoire sur lequel le Gouvernement d'Israel exercera son autorité". Par ces deux réserves, le Gouvernement français a entendu marquer le fait, signalé à juste titre par la note de l'Ambassade Royale, que le problème palestinien n'est pas encore résolu et que, malgré l'arrêt des hostilités, la paix n'est pas encore définitivement établie en Palestine.

Le Ministère des Affaires Etrangères saisit cette occasion pour renouveler à l'Ambassade Royale d'Egypte l'expression de sa haute considération.

AMBASSADE ROYALE D'EGYPTE
A PARIS.

(copie conforme : R.P.)

ملحق رقم (٨)

TOP SECRET

SUEZ CANAL

I attach a record of an interview with M. Le Roy of the French Embassy, following on the interview between the French Ambassador and Sir William Strang.

2. On the whole I am inclined to think that there would be advantage in agreeing to the French proposal. What the French are really worried about is the position of the Suez Canal Company. They are afraid lest the Egyptian Government may take reprisals upon it for having continued to operate, when once the present Anglo-Egyptian crisis is over. They hope to avoid this by putting the Egyptians on notice that the major maritime Powers will not allow their interests in the Canal to suffer. It does not seem to me that this in fact runs counter to our own interests, though it is perhaps arguable whether it is the best way of protecting the Suez Canal Company for the future.

3. In any case, if we can persuade the maritime Powers -

(a) not to link their démarche specifically to a failure of the Company which has not yet taken place;

and

(b) to provide the technicians we need without waiting for such a failure;

there might be considerable advantages for us now in the French plan.

4. We must, I think, give the French an early reply to the memorandum which the Ambassador left with Sir William Strang.

Roger Allen.

17th January, 1952.

/ The

Suez Canal

Yes. They are not doing what we asked. AE [Flag A]

The French have evaded our request for assistance now to help us to deal with shipping through the Canal in the absence of non-Company Egyptian labour. Their present proposal is intended to meet the situation which would arise if the Company's Egyptian employees should also be withdrawn. Their proposal has already been put to the U.S., Netherlands, Norwegian and Italian Governments.

I agree that we should accept the French proposal, which may well offer the best way of dealing with what will be an extremely awkward situation. I suggest therefore that we should tell the French that we accept the proposal in principle; that we are informing the other Governments concerned accordingly; that we suggest a meeting in London to discuss the proposal, but that the details of the proposal to be discussed will have to be carefully considered, and that we think it may be necessary to include points (a) and (b) in paragraph 3 of Mr. Allen's minute.

[Flag B]

We should inform Sir Gilmour Jenkins, of the Min. of Transport.

17th January, 1952.

Sir W. Strang

Subject to the agreement of the Ministry of Transport and any other interested departments, I think we should do well to have a meeting in London, using the French proposal as a basis of discussion, to which we agree in principle.

W. Strang 17/1

Yes AE Jan 18

SECRET

22nd January, 1952.

As I think you will be aware, we recently approached the French, United States, Netherlands and Norwegian Governments with the suggestion that they might contribute technical personnel to help the Royal Navy in the handling of international commercial shipping in the terminal ports of the Suez Canal. In the case of the first two we actually suggested that they should send a warship as well.

The French Government have now come back at us with the proposals, described in the attached memorandum which was left with us by the French Ambassador on the 15th January. This memorandum has since been amplified in the course of discussions on an official level with the French Embassy, and what the French have in mind is as follows:-

(i) There should be a meeting of representatives of the Powers principally concerned as users in the Suez Canal, viz., France, U.K., U.S.A., Netherlands, Norway and Italy. Presumably the meeting would be secret.

(ii) The Powers should work out a comprehensive plan for the provision of the necessary assistance and

/control

Sir Gilmour Jenkins, K.C.B., K.B.E., M.C.

Also addressed to: Sir John Lang, K.C.B.

control to keep the Canal open in the event that the withdrawal of Egyptian labour or any other development led to a breakdown in the Canal Company's essential services.

(iii) The Powers should make a joint approach to the Egyptian Government with the object of emphasizing their common interest in the maintenance of the freedom of traffic through the Suez Canal.

It was clear from the start that the French Government did not visualise intervention on an international basis until the situation had got so bad that the Canal Company was no longer in a position to function effectively. They simply skipped over the question of providing personnel now to help the Royal Navy in Suez and Port Said. When we pointed this out, the French Embassy intimated that they would rather discuss this problem at the proposed conference. In practice I think that we shall have some difficulty over this in view of French anxiety to avoid compromising the Suez Canal Company in the eyes of the Egyptian Government.

After careful consideration we decided that the balance of advantage lay in accepting the French Government's proposals as a basis for a 5-Power meeting, but that we should endeavour to persuade the maritime Powers concerned -

/(a)

(a) not to link their démarche to the Egyptian Government specifically to a failure of the Company which has not yet taken place; and

(b) to provide the technicians we need without waiting for such a failure.

We also think that the proposed conference should take place in London. This has been made clear to the French Embassy, who have not demurred. The Foreign Secretary agrees generally with the foregoing, but before replying to the French Embassy (which we must try to do within a very few days), he felt that we should make sure that other departments concerned saw no objection. I should be grateful, therefore, if you would let me know your views on these proposals as soon as possible.

I am writing in similar terms to Lang and sending copies of this letter to Bridges and General Maclean.

WILLIAM STRANG

4. The French Government has therefore decided to make an immediate approach to the governments of the United States, the Netherlands, Norway and Italy in order to obtain their agreement in principle to such a scheme and to make arrangements for its practical application in consultation with the British Government.

5. In the eventuality foreseen, a brief interruption of traffic might provide the clearest justification for the measures contemplated, and the necessary instructions should be given to ensure that the Royal Navy while securing the safety of the Canal should not at that stage take the place of the company's personnel.

6. Should the maritime powers reach agreement on the procedure outlined above, they would doubtless be willing to consider instructing their Ambassadors in Cairo to represent to the Egyptian Government their grave concern at the situation likely to arise as the result of any interruption of traffic in the Canal. These preliminary démarches should avoid the appearance of being a collective approach, and no allusion should be made to the proposed plan of action. They would have the virtue of facing the Egyptian Government clearly with its responsibilities, while there was still time.

22nd January, 1952.

وزارة الخارجيـــــــــية

ملحق رقم (١٦)

الادارة الاقتصادية

افسطس سنة ٥٢

رقم الملف ٣١٧٥

مذكرة
مرفوعة الى مجلس الـــــوزراء

عقدت مصر مع فرنسا اتفاقا تجاريا وآخر للدفع فى ٩ يونيو سنة ١٩٤٨ يسريان لمدة سنة قابلة للتجديد مالم يخطر احد الطرفين الآخر برغبته فى تعديل او انهاء العمل بالاتفاقـــين قبل نهاية السنة بشهرين .

ولقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٩ يوليو سنة ١٩٤٩ على تجديد هذيـن الاتفاقين مع بعض التعديلات لمدة سنة انتهت فى ٨ يونيو سنة ١٩٥٠ ـ ثم وافق بجلسته المنعقدة فى ١٧ افسطس سنة ١٩٥٠ على تجديده مع بعض التعديلات كذلك لمدة سنة اخرى انتهت فـى ٨ يونيو سنة ١٩٥١ ـ كما وافق بجلسته المنعقدة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ على تجديـــده لمدة سنة انتهت فى ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ مع بعض التعديلات ايضا .

ثم دارت مباحثات بين اللجنة المتفرعة من اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية والسفـــارة الفرنسية بالقاهرة لتجديد هذين الاتفاقين لمدة سنة جديدة تنتهى فى ٨ يونيو سنة ١٩٥٣ .

ولقد اسفرت هذه المباحثات التى روعى فيها زيادة تشجيع تصدير المنتجات المصريـــة وبخاصة القطن الى الاسواق الفرنسية ومد السوق المصرية بما تحتاج اليه من المنتجات الفرنسيـــة الضرورية للاقتصاد القومى من اقرار المبادىء الآتية :

اولا : اضيفت الى قائمة صادرات مصر الى فرنسا المرافقة للاتفاق التجارى بعــــض المنتجات المصرية التى رأت الحكومة المصرية اخيرا عدم اخضاعها لنظـــــام الترخيص بالتصدير او الترخيص بتصديرها فى حدود حصة معينة او دون تحديد حصة معينة كالمنجنيز وخامات الرصاص والزنك ومعدن المنيت وبعض الزيـــوت العطرية .

ثانيا : تعهدت الحكومة الفرنسية بان تمنح فى مدة تجديد الاتفاق وفى حــــدود اربعة ملايين من الجنيهات المصرية تراخيص استيراد للمنتجات المصرية زيادة عما تستورده فرنسا من القطن ـ وقد بينت هذه المنتجات فى القائمة المنـــوه عنها فى الفقرة الاولى من هذه المذكرة واهمها الملح والبصل والثوم والنشـــاء والاحذية والمصنوعات الجلدية والاسفنج والطرابيش وغزل القطن والكتـــان والحناء واهماء الماشية والاكلمة .

../..

وستمنح السلطات الفرنسية تراخيص استيراد هذه المنتجات بطريقة آلية وفى حدود المبلغ السابق ذكره — على ان يكون منحها بطريقة منسقة حتى تتناول مختلف المنتجات المبينة فى القائمة مع مراعاة ما كان منها ذا صفة موسمية .

ثالثا : ذكر الجانب الفرنسى ان مشتريات فرنسا من القطن المصرى فى خلال مدة تجديد الاتفاق قد تصل قيمتها الى ثلاثين مليونا من الجنيهات المصرية .

رابعا : تم التفاهم بناء على الرأى الذى وافقت عليه وزارة التموين المصرية على ان تسمح الحكومة المصرية بتصدير ارز الى فرنسا فى الحالة التى تتضح فيها ان ثمة فائضا فى المحصول الجديد يمكن اعداده للتصدير بصفة عامة — وفى هذه الحالة تتفق الحكومتان على تحديد الكمية التى يمكن تصديرها لفرنسا على ان يكون للحكومة المصرية حرية تحديد السعر .

خامسا : قبلت الحكومة الفرنسية ان تتعهد بتشجيع تصدير السلع الضرورية للاقتصاد القومى المصرى وذلك بكميات تفوق الكميات التى سبق لفرنسا ان صدرتها من تلك السلع الى مصر خلال السنتين السابقتين — وقد تبلغ قيمة السلع السالفة الذكر خمسة وعشرين مليونا من الجنيهات المصرية او ما يعادلها بالفرنكات الفرنسية

سادسا : لتشجيع تجارة العبور اتفق على ان تسوى المدفوعات الناتجة عن عمليات الترانسيت فى نطاق احكام اتفاق الدفع المبرم بين البلدين على شريطة ان توافق السلطات المختصة فى كلا البلدين على كل عملية من عمليات الترانسيت قبل اجرائها .

سابعا : لما كان المتوفر لدى مصر فى الوقت الحالى من الجنيهات الاسترلينية قليلا وقد لا يساعد على تسوية رصيد مصر المدين بهذه العملة طبقا لاحكام المادتين الخامسة والثامنة من اتفاق الدفع والمادة الاولى من البروتوكول السرى المرافق لهذا الاتفاق — فقد اتفق على اضافة فقرة الى الكتاب الذى سيتم تبادله بين الطرفين لتجديد الاتفاق تتضمن الأحكام الآتية :

لا تستطيع الحكومة الفرنسية فى خلال المدة الحالية للاتفاق المطالبة بتسديد رصيد مصر المدين بالجنيهات الاسترلينية وفقا لاحكام المادتين الخامسة والثامنة من اتفاق الدفع والمادة الاولى من البروتوكول السرى الا بعد الاتصال بالسلطات المصرية المختصة والحصول على موافقتها على القيام بهذا التسديد بالجنيهات الاسترلينية .

ويمكن استعمال رصيد مصر المدين فى شراء بضائع مصرية يمكن تصديرها الى فرنسا او الى جميع البلاد الاخرى مع استثناء البلاد ذوات العملة الصعبة او ذوات النقد القابل للتحويل الى الدولارات الامريكية — كما يمكن استخدام الرصيد المدين فى المدفوعات الجارية الاخرى حتى تمام تسويته .

/..

وكذلك تقبل الحكومة المصرية فى خلال المدة الحالية للاتفاق نقدا تسوية رصيد الحكومة الفرنسية المدين بالجنيهات الاسترلينية خصما من حسابها القابل للتبديل المفتوح فى لندرة وذلك خلافا لما تقضى به الفقرة الاخيرة من المادة الاولى من البروتوكول السرى المرافق لاتفاق الدفع والتى تقضى بان تسوى الحكومة الفرنسية رصيدها المدين بالدولارات الامريكية او بالفرنكات البلجيكية .

ثامنا : اتفق على ان تبدى الحكومة المصرية حسن استعدادها لبحث الطلبات الخاصة بعمليات المقاصة متى سمحت بذلك الظروف .

ولما كانت السفارة الفرنسية بالقاهرة قد ابلغت وزارة الخارجية بكتابها ان مذكرتها المرافقتين لهذه المذكرة قبول الحكومة الفرنسية للمبادئ السالف ذكرها .

وبما ان اللجنة المشتركة للتجارة الخارجية قد وافقت ايضا بجلستها المنعقدة فى ٥ أغسطس الحالى على تجديد الاتفاق على اساس هذه المبادئ .

بناء على ذلك تتشرف وزارة الخارجية برفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء ، راجية التفضل بالموافقة على مايلى :

اولا : تجديد الاتفاق التجارى واتفاق الدفع المبرمين بين مصر وفرنسا فى ٩ يونيو سنة ١٩٤٨ واللذين انتهت مدتهما فى ٨ يونيو سنة ١٩٥٢ لمدة سنة جديدة تنتهى فى ٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ، وذلك وفقا لاسس التجديد المبينة فى هذه المذكرة .

ثانيا : تخويل وزارة الخارجية حق تبادل الكتب مع السفارة الفرنسية بالقاهرة لاجراء هذا التجديد .

وزير الخارجية

(امضاء)

١٩ / ٨ / ١٩٥٢

المصادر والمراجع

أولا : وثائق عربية غير منشورة

١- الأرشيف السري الحديث لوزارة الخارجية المصرية

رقم المحفظة	رقم الملف "والموضوع"
٢٥٦	٥/١٠٣٧/٣٦٣ج٢ مشكلة الجزائر ١٩٥٧ – ١٩٥٨
٣٦٥	٣/٧/٢٢٨ ج٣ تقارير السفارة المصرية بدمشق
٣٧٨	١/٧/٢٠٠ ج٨ التقارير السياسية لسفارة مصر بلندن
٤٠٠	١/٧/٢٠١ج٦ علية ٥٩٧ التقارير السياسية للسفارة المصرية ببـــاريس١/٧/٢٠١ ج١،
	٨/١/٢٠١ تنظيم العمل بسفارة مصر بباريس
٤٥٣	٢/٧/٢٠١ج٢ التقارير السياسية للسفارة المصرية بباريس
	٤/٧/٢٠١ التقارير السياسية للسفارة المصرية بباريس
	٢/٧/٢٠١ج١ التقارير السياسية للسفارة المصرية بباريس
٤٦١	٨/٧/٢٠٠ ج٣ تقارير السفارة الملكية بلندن
٥٣٧	1925. 2 2/4/102
٦١٩	٨/٤/١٣٠ ج٤
	٨/٤/١٣٠ ج٥ المسائل التجارية والعلاقات التجارية بين مصر وفرنسا
٦٥٠	٣/١٤٠/١٤٠ ج٢ اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية
٦٥١	٣/١٢٣/١٤٠ ج١١ النشاط الاقتصادى لإسرائيل
٦٥٣	١/٧/٢٠١ ج٣
	١/٧/٢٠١ ج٤ (التقارير السياسية للسفارة المصرية بباريس)
	١/٧/٢٠١ ج٤
٦٥٤	١/٧/٢٠١ ج٣ التقارير السياسية للسفارة المصرية بروما
٦٥٥	٢/٧/٢٠١ ج١
	١/٧/٢٠١ج٥
	٢/٧/٢٠١ التقارير الاقتصادية المصرية بباريس
	٣/٧/٢٠١ ج ١
	٢/٧/٢٠١ ج٥
٨٧١	٥٢/٤٣/٦٠
٨٩٦	٢٢/١٢٢/٨٣ المراسلات الخارجية بالجوازات والتأشيرات مع فرنسا
٩٧٠	٣/٩/٥٥ ج١
	١/٩/٥٥
١١١٠	١٦٢/٤٣/٦٠ طلب المعلومات عن أشخاص مقيمين بمصر بصفة سرية
١١٢١	٢٩/٢٣/٦٨ تسليح الجيش المصرى
١١٣٢	٦/٢٣/٦٨ ج ١٨ تسليح الجيش المصرى
١١٤٢	٨/٧٥/٩/٥٥ نشاط بعض رجال التمثيل السياسى
١١٧٠	٦/٢٣/٦٨ ج ٣ تسليح الجيش المصرى
	٦/٢٣/٦٨ ج٤
١١٧١	٥/٢٣/٦٨
	٦/٢٣/٦٨ ج١ المناطق العسكرية الممنوحة
١١٧٢	٦/٢٣/٦٨ ج٧ تسليح الجيش المصرى
	٦/٢٣/٦٨ ج٨
١١٧٥	٦/٢٣/٦٨ ج٩ تسليح الجيش المصرى
	٦/٢٣/٦٨ ج١٠
١١٧٧	٥/٨/٧٩ المسجونين الفرنسيين بالسجون المصرية
١١٧٨	١/٢١/٢
	٣٤/٨/٢
	٣٠/٨/٢ سفير فرنسا بمصر

١٢٦٥	٣/١٠/٥٥	قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وفرنسا
١٣٤٧	٨٤/١٢٢/١٠٢ ج١	الملاحق الجويون والعسكريون
١٣٥٧	٦٩/١٢٢/١٠٢ ١٩٥٨/١٩٤٧	تعينات وتنقلات السلك الدبلوماسى السياسى المصرى فى الخارج
١٣٨٦	٤٣/٩/٣٨ ج ١	اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ١٩٥٤
	٤٣/٩/٣٨ ج ٢	اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا ١٩٥٤
١٣٩٦	٢٤/٢٦/٣٨	حلف البحر المتوسط
١٤٥٣	٣١/٥٢/٤ ج١	مؤتمر القاهرة لبحث أزمة قناة السويس
١٤٨٢	١٠/٤/٤٥ ج١	
١٤٩٢	١/٣٢/٤٦	تنظيم وزارة الخارجية ١٩٥٥ - ١٩٥٨
١٥٠١	١٥/٤٥/٣٠ ج٣	تأميم شركة قناة السويس
١٥١٩	١٨/٩/٣٨	معاهدات إنجلترا
١٥٢٨	١٣/٤/٤ ج٢	إدارة المخابرات العامة، المجموعة ٧٦ ،التقارير الواردة من المخابرات العامة.
١٥٣١	١٠/٧٦/٢٨	Competence des Ttibunaux Mixtes et 28/21/1 Consulaires et Incompetence des Tribunaux Indigenes a L, egard des Procreurs et Drogmans des etablissements Religieux.
١٥٣٨	٥/٢٢/٣٤أ	إذاعة صوت العرب

٢- ديوان جلالة الملك "بقصر عابدين" الإدارة العربية"

الملف	الموضوع
٤٨٨٣ج١	التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بباريس
٥٠٨٢ ج ٨	النشرة السرية لسنة ١٩٤٢
٥٧٥٠	إجراءات بشأن التمثيل السياسى
٦٢٤٩	الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية
٧١٣٨	العلاقات بين مصر وفرنسا
١٥١٥	جمهورية فرنسا.
١٧٩١ ج١٤	تقارير السفارة المصرية بلندن

٣-أرشيف المشير "عبد الحكيم عامر"

رقم المحفظة	رقم-الملف والموضوع
٨	أ/١، أ/٢ وزارة الدفاع الوطنى، الديوان العام ،رقم المجموعة ١/٢٦ س .ح/٢٨ج١، قسم الأمن بإدارة المخابرات الحربية،من ١٨/٥/١٩٤٨ حتى ٢٧/٣/١٩٥١.
٨	إدارة المخابرات الحربية مجموعة ١/٢٦ س .ح ٢٨ج١ نشرات ومكاتبات ومذكرات قسم المعلومات وقسم الأمن العام بإدارة المخابرات الحربية.
١٨	إدارة المخابرات الحربية قسم المعلومات.
٢٣	٢-٦/س .ح - وزارة الدفاع الوطنى، مرتب الجيش المصرى من الأسلحة والذخيرة.

٤-أرشيف عابدين

رقم المحفظة	رقم الملف والموضوع
٢	محاضر جلسات مجلس الوزراء.
٣	محاضر جلسات مجلس الوزراء ١٩٣٣/١١/١٢ حتى ١٩٤٥/١٢/١٨.
٤	محاضر جلسات مجلس الوزراء.
٥	محاضر جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٣/١٢/١٦ حتى ١٩٤٣/١٢/٣٠.
٧	محاضر جلسات مجلس الوزراء ١٩٤٥/٥/٢٦ حتى ١٩٤٦/١٠/٢٦.
١٠	محاضر جلسات مجلس الوزراء ١٩٥٠/١/٢٩ حتى ١٩٥١/١٢/٣٠.
١٥	وزارة الخارجية – فرنسا.
٢٣	محاضر جلسات مجلس الوزراء.
٤١	مجلس الوزراء، تقارير ومذكرات عن صندوق الدين والدين المصرى
٤٣	مجلس الوزراء، مراسم وقرارات سلطانية وملكية ١٨٩٠/١/١ حتى ١٩٥٢.
٥٠	وزارة الخارجية، تقارير وبرقيات ١٩٠٩/٩/٤ حتى ١٩٣٥/٤/٣٠.
٥١	وزارة الخارجية، الديوان العام تقارير وبرقيات ١٦٣٨/٤/٢٥ حتى ١٩٥٠/٨/١٧.
٥٢	وزارة الخارجية ،اللوائح والقوانين الخاصة بالسفارات ١٩٢٣ – ١٩٥٤.
٥٣	وزارة الخارجية، رجال السلك الدبوماسى.
٥٤	وزارة الخارجية ،رجال السلك الدبلوماسى.
٥٦	وزارة الخارجية، رجال السلك الدبلوماسى، تعينات قناصل ١٩٠٢/١٢/٢٠ حتى ١٩٥٤/٤/١٦.
٥٨	وزارة الخارجية، مؤتمرات ١٩١٠ حتى ١٩٢٤/١١/١٣.
١١٥	وزارة الخارجية فرنسا تمثيل سياسى ١٩٢٢/٤/٢٤ حتى ١٩٤١/٦/٢٠.
١١٦	وزارة الخارجية فرنسا – مكاتبات.
٢٣٩	تعليم – إنشاء مجمع اللغة العربية.
٢٤٥	أوراق خاصة بحسن نشأت ١٩٢١/٩/٢٧ حتى ١٩٤٦/٨/٢٧.
٢٤٦	وزارة الحربية والبحرية متنوعات ١٨٧٧/٥/٢٧ حتى ١٩٥١/١١/١.
٢٤٧	وزارة الحربية والبحرية متنوعات ١٨٣٣ حتى ١٩٥٠/٨/١.
٣٦٩	تلغرافات المسألة المصرية ١٩٢٣ – ١٩٢٦.
٣٧٠	المسألة المصرية ١٩٢٥– ١٩٢٨.
٥٧٩	المحفل الماسونى ١٩٢٢/٣/١٩ حتى ١٩٣٤/٣/٣٠.
٥٨٣	أحوال المسلمين بالخارج ١٩٢٩/٤/٢٢ حتى ١٩٥١/٦/٢.
٦٤٠	موضوعات مختلفة ١٩٢٥/٥/٨ حتى ١٩٣٤/١٢/٤.
٦٤١	موضوعات مختلفة ١٩٣٥/١٠/٦ حتى ١٩٧٥/٤/٥.

٥-أرشيف مجلس الوزراء

رقم المحفظة	رقم الملف والموضوع
٢–ب	الدول الأجنبية.
١–٢–ب	نظارة الحقانية–محاكم مختلطة

٦-أرشيف مصلحة الشركات

رقم المحفظة	رقم الملف والموضوع
٤	١٨٢–٢٤–٣ج١ البنك العقاري المصري
٩	١٨٢–٣–٢٦ج١ بنك الأراضى
٥٠	١٨٢–٣–٢٥٥ج٢ الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف
٨٩	١٨٢–٣–٣٢٥ج١ مكتبة هاشيت
١٨٨	١٨٢–٣–١ج١ شركة مياة القاهرة
٢٢٣	١٨٤–٧٧–٦ شركة عربات النوم الدولية

ثانياً – وثائق أجنبية غير منشورة

١ – الوثائق الفرنسية

- Ministere Des Affaires Etrangeres, Archives Diplomatique, Ref. A, ard Ref. Sil. M 2713, Afrique 1918 - 1929, Egypt, Vol 17, Les Direction Pocitique et commeiciale, Serie K, Carton, 56, Dossier 2,Titre Du Dossier : Correpondance Politique Egypte, Sous - Dossier genral.
- Ministere Des Affaires Etrangeres, Archives Diplomatique, Ref. A, ard Ref. Sil. M 2713, Afrique 1918 - 1929, Egypt, Vol 18, Lės Direction Pocitique et commeiciale, Serie K, Carton, 56, Dossier 2,Titre Du Dossier : Correpondance Politique Egypte, Sous - Dossier genral.
- Ministere Des Affaires Eltrangeres, Archives Diplomatique, Ref. A, ard Ref. Sil. M 2713, Afrique 1918 - 1929, Egypt, Vol 20, Les Direction Pocitique et commeiciale, Serie K, Carton, 56, Dossier 2,Titre Du Dossier : Correpondance Politique Egypte, Sous - Dossier genral.
- Quai D, Orsay : Afrique 18 - 40. 2.Partie 30 - 40 Egypte,
- Affaires Politique - Dossier 96.
- Quai D, Orsay : Afrique 18 - 40. 2.Partie 30 - 40 Egypte,
- Affaires Politique - Dossier 97.
- Quai D, Orsay: France Combattante - Londres, Dossier 245.
- Quai D, Orsay: France Combattante - Londres, Dossies 246.
- Quai D, Orsay : C.F.L.N - Alger. Dossier 1312.
- Vicy : Afrique, Levant, KV.6.
- Vicy : Afrique, Levant, KV. 61.
- Vicy : Afrique, Levant, KV.165 - 166.
- 31615. F .30691 - Sous dossier 4.

٢– الوثائق البريطانية

- Further correspondence Repecting the Affaires of Egypt and Sudan, Public Record Office, London.

وقد استخدمت الملفات التى تحت رقم :

F.o: 407/203
F.o: 407/210
F.o: 407/217
F.o: 407/218
F.o: 407/219
F.o: 407/221
F.o: 407/223
F.o: 407/224
F.o: 407/225

F.o: 371/31553
F.o: 371/35541
F.o: 371/41377
F.o: 371/91004
F.o: 371/96862
F.o: 371/97004
F.o: 371/97037
F.o: 371/124634
F.o: 371/124636

ثالثاً : وثائق عربية منشورة

١- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣ مطبعة المقطم ١٩٠٤.
٢- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٤ مطبعة المقطم ١٩٠٥.
٣- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٥ مطبعة المقطم ١٩٠٦.
٤- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٦ مطبعة المقطم ١٩٠٧.
٥- تقرير السير الدون جروست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٧ مطبعة المقطم ١٩٠٨.
٦- تقرير السير الدون جروست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٩ مطبعة المقطم ١٩١٠.
٧- تقرير السير الدون جروست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٠ مطبعة المقطم ١٩١١.
٨- الحكومة المصرية : مرسوم بقانون خاص بالنظام القنصلى المطبعة الأميرية ١٩٢٥.
٩- الحكومة المصرية : وزارة الخارجية الاتفاقية التجارية المنعقدة فيما بين مصر والمجموعة الفرنسية فى ٢٦نوفمبر ١٩٠٢، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٦.
١٠- الحكومة المصرية: وزارة الخارجية المذكرتان المتبادلتان بين وزارة الخارجية ومفوضية الجمهورية الفرنسية بالقطر المصري، بشأن إطالة العمل بالمعاهدة التجارية بين فرنسا ومصر، ٢٥أكتوبر ١٩٢٧ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٧.
١١- الحكومة المصرية: وزارة الخارجية، إدارة الشئون السياسية والتجارية، اتفاق تجارى مؤقت من مصر وفرنسا ١٩ مارس ١٩٣٠ ،المطبعة الأميرية ١٩٣٠.
١٢- الحكومة المصرية: وزارة الخارجية إدارة الشئون السياسية والتجارية، ملحق بالاتفاق التجاري المؤقت المعقود بين مصر وبلاد الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، سوريا ولبنان وبلاد العلويين وجبل الدروز،في ١١مارس١٩٣٠، المطبعة الأميرية ١٩٣٠.
١٣- الحكومة المصرية: وثائق مؤتمر إلغاء الامتيازات، مونترو ١٢أبريل -٨ مايو ١٩٣٧ مطبعة بولاق ١٩٣٧.
١٤- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب، مجموعة دور الانعقاد العادى الأول ١٥ مارس ١٩٢٤ المطبعة الأميرية ١٩٢٤.
١٥- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية الثالثة، دور الانعقاد العادى الأول المطبعة الأميرية ١٩٢٧.
١٦- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب ،دور الانعقاد العادى الأول، من المضبطة الأولى إلى الأربعين، ١٧ نوفمبر١٩٢٧ حتى ٢٧مارس ١٩٢٨ المطبعة الأميرية ١٩٢٨.
١٧- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب ،دور الانعقاد العاد الثالث ج ٣ ،المطبعة الأميرية ١٩٢٨.
١٨- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية الرابعة،دور الانعقاد الأول ج١ من المضبطة الأولى إلى المضبطة الثلاثين ١١ يناير ١٩٣٠ حتى ١٧ أبريل ١٩٣٠، المطبعة الأميرية ١٩٣١
١٩- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب: الهيئة النيابية الخامسة، مجموعة محاضر دور الانعقاد العادى الثالث ج١ ،من محضر الجلسة الأولي إلى محضر الجلسة الثلاثين ٢٥ ديسمبر ١٩٣٢ حتى ٢٨ فبراير ١٩٣٣ المطبعة الأميرية ١٩٣٣.
٢٠- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب ،مجموعة محاضر دون الانعقاد العادى الثانى ج ٢ من محضر الجلسة الحادية والثلاثين إلى محضر الجلسة الخامسة والخمسين، المضبطة الأميرية ١٩٣٢.
٢١- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية السادسة، دور الانعقاد العادى الثانى ج ٢، من مضبطة الجلسة السادسة والعشرين إلى المضبطة الجلسة ١٣،٥١ يوليو١٩٣٨حتى١٧أكتوبر ١٩٣٨ المطبعة الأميرية ١٩٣٩.
٢٢- الدولة المصرية : مضابط مجلس النواب ،دور الانعقاد العادى الثانى ج ٣ من مطبعة الجلسة ٥٥ حتى مضبطة الجلسة ٥٧، أول مايو ١٩٤٠ حتى ٥نوفمبر ١٩٤٠ مطبعة بولاق ١٩٤٠.
٢٣- الدولة المصرية : مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادى رقم ١٣جلسة٣١مايو ١٩٣٧ ،المطبعة الأميرية ١٩٣٨.
٢٤- الدولة المصرية : مصر فى هيئة الأمم المتحدة ١٩٤٧، تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك ١٦ سبتمبر- ١٩ سبتمبر ١٩٤٧، القاهرة ١٩٤٧.
٢٥- راشد البدراوى (دكتور) : مجموعة الوثائق السياسية، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس ج ١، هيئة النهضة المصرية ط١، ١٩٥٢.

٢٦- محمد أنيس (دكتور) : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل، هيئة الكتاب ١٩٨٧.
٢٧- مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: أوراق مصطفى كامل المراسلات هيئة الكتاب ١٩٨٢.
٢٨- مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر: أوراق مصطفى كامل ،المقالات الكتاب الأول - تحقيق دكتور يواقيم رزق مرقص هيئة الكتاب ١٩٨٦.
٢٩- وثائق ندوة السويس الدولية : معركة السويس ثلاثون عاما ،دار الشروق ط ١، ١٩٨٩.
٣٠- وزارة الخارجية، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة، مارس ١٩٥٠ - نوفمبر ١٩٥١، القاهرة ١٩٥١.
٣١- وزارة الخارجية، جدول المعاهدات، جدول المعاهدات، مطبعة مصر، ١٩٥٤.
٣٢- وزارة الخارجية، جدول المعاهدات، ملحق رقم ٢ المطبعة الأميرية ١٩٦٠.
٣٣- وزارة الخارجية، النشرة الأسبوعية،الشئون السياسية،إدارة الصحافة، العدد الثامن، ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦.
٣٤- وزارة الخارجية، النشرة الأسبوعية،الشئون السياسية،إدارة الصحافة، العدد التاسع، ٢٩ سبتمبر ١٩٥٦.
٣٥- وزارة الخارجية، النشرة الأسبوعية، الشئون السياسية، إدارة الصحافة، العدد الحادى عشر، ١٠ أكتوبر ١٩٥٦.

رابعاً : وثائق أجنبية منشورة

١ -وثائق أمريكية "وثائق وزارة الخارجية الأمريكية"

- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1927 Vol. II, Government Printing Office Washington 1942
- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1928 Vol .II, Government Printing Office Washington 1943
- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1929 Vol .II, Government Printing Office Washington 1944
- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1930 Vol. II, Government Printing Office Washington 1945
- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1931 Vol. II, Government Printing Office Washington 1946
- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1933 Vol. II, Government Printing Office Washington 1949.
- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1935 Vol .1, Government Printing Office Washington 1953
- United States, Department of State : Foreign Relations of the United State Diplomatic papers, The Near East and Africa, 1937 Vol. II, Government Printing Office Washington 1955.

٢ – وثائق بريطانية منشورة : مضابط مجلس العموم البريطانى

- Great Britian: The Parliamentary Debates, House of Commons, 30 Oct., 1956,
- Great Britian: The Parliamentary Debates, House of Commons Official Report, 5th Series, Vol. 558, No 206.

٣– وثائق فرنسية منشورة

- Souvenaire De Centaire De La Arrivee Des Freres En Egypte 1847 - 1947, Le Caire 1947.

خامساً : مذكرات عربية منشورة

١- إبراهيم فـرج : ذكرياتى السياسية إعداد حسنين كرم، ط القاهرة ١٩٨٣.

٢- أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو، ج٣، عبد الناصر والعرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١، ابريل ١٩٧٦.

٣- أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو، ج ٤، شهود ثورة يوليو، مكتبة مدبولى ١٩٨٥.

٤- أحمد حمروش: قصة ثورة يوليو، ج ٥، ثورة يوليو وعقل مصر، ط ١،مكتبة مدبولى ١٩٨٥.

٥- أحمد شفيق (باشا) : مذكراتى فى نصف قرن ج ٢، هيئة الكتاب ١٩٩٥.

٦- أحمد لطفى السيد : قصة حياتى، هيئة الكتاب ١٩٩٣.

٧- إسماعيل صدقى باشا: مذكراتى، دار الهلال ١٩٥٠.

٨- أمين هويدى: مع عبد الناصر: دارالمستقبل العربى، بيروت ط ٢ ١٩٨٥

٩- إيدن ،أنطونى: مذكرات، القسم الأول ١٩٥١- ١٩٥٧ ترجمة خيرى حماد، مكتبة دار الحياة، بيروت ١٩٦٠.

١٠- إيدن، أنطونى: مذكرات القسم الثانى ١٩٥١ - ١٩٥٧ ترجمة خيرى حماد، مكتبة دار الحياة ، بيروت ١٩٦٠.

١١- بن جوريون، دافيد : تاريخ شخصى ج ٢ ترجمة المخابرات العامة المصرية ١٩٥٠.

١٢- تشرشل، ونستون : مذكرات ج١ ترجمة خيرى حماد ،دار أسامة بيروت ١٩٦١.

١٣- تشرشل، ونستون: مذكرات ج ٢ترجمة خيرى حماد ،دار أسامة بيروت ١٩٦١.

١٤- ثروت عكاشة (دكتور) : مذكراتى فى السياسية والثقافة ج١ مكتبة مدبولى ١٩٨٧.

١٥- ثروت عكاشة (دكتور) : مذكراتى فى السياسية والثقافة ج٢ مكتبة مدبولى ١٩٨٨.

١٦- حافظ محمود : أسرار الماضى من ١٩٠٧ - ١٩٥٢ فى السياسية والوطنية، كتاب روز اليوسف يوليه ١٩٧٣.

١٧- حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسية المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٢.

١٨- حلمى سلام : أنا وثوار يوليو، دار ثابت ط ٢ نوفمبر ١٩٨٦.

١٩- حسنين مخلوف : مذكرات داعية، الهيئة العامة لقصور الثقافة ١٩٩٦.

٢٠- ديان ،موشي : قصة حياتى ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات، رقم ٧٣٠ د.ت .

٢١- صبرى أبو المجد : مذكراتى فى السجن، صفحات من تاريخنا الوطنى هيئة الكتاب ١٩٨٩.

٢٢- صلاح الدين البستانى : معركة القنال كما شاهد، ١٩٥١ - ١٩٥٢ ط١ مكتبة العرب يونيه ١٩٥٦.

٢٣- صلاح نصر : ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير ج١، الأصول والاتحاد للصحافة والنشر، القاهرة ٢ مايو ١٩٨٦.

٢٤- صليب سامى : ذكريات ١٨٩١- ١٩٥٢، القاهرة ١٩٥٣.

٢٥- عبد اللطيف البغدادى : مذكرات ج١، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٧٥.

٢٦- على البلهوان : تونس الثائرة، لجنة تحرير المغرب العربى، القاهرة ١٩٥٤.

٢٧- علال الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى، لجنة الثقافة الوطنية لحزب الاستقلال، مراكش، مطبعة الرسالة القاهرة ط١،١٩٤٨.

٢٨- كليرن "اللورد" : كليرن "اللورد" ج١ ١٩٣٤ - ١٩٤٦ ،إعداد تريفور إيفانز ، ترجمة دكتور عبد الرؤوف أحمد عمرو، هيئة الكتاب ١٩٩٤.

٢٩- كليرن "اللورد" :مذكرات ،ج٢، ١٩٣٤ - ١٩٤٦، إعداد تريفور إيفانز ،ترجمة دكتور عبد الرؤوف أحمد عمرو، هيئة الكتاب ١٩٩٤.

٣٠- كمال الدين رفعت : مذكرات،حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وإلغاء اتفاقية ١٩٥٤ إعداد مصطفى طيبة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٨.

٣١- محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة : من أسرار السياسية والسياسيين دار المعارف ١٩٧٨.

٣٢- محمد حسني عمر : "سفير سابق" مذكرات عن الحياة الدبلوماسية ج١ القاهرة ١٩٥٦.

٣٣- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية، ج ١، دار المعارف ١٩٥١.

٣٤- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية،ج٢ ، دار المعارف ١٩٧٧.

٣٥- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسية المصرية،ج٣ ، دار المعارف ١٩٧٨.

٣٦- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق، دار الفكر العربى ١٩٦٧.

٣٧- محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية، تحقيق أحمد نجيب حمدى وأخرون ،مراجعة دكتور عاصم الدسوقى، هيئة الكتاب ١٩٨٨.

٣٨- محمد كامل سليم : ثورة ١٩ كما عشتها وعرفتها، كتاب اليوم ١٩٧٥.

٣٩- محمد نجيب : كلمتى للتاريخ، دار الطباعة الحديثة، القاهرة ١٩٨١.

٤٠- محمود أبو الفتوح : المسألة المصرية والوفد،القاهرة، د - ت.

٤١- محمود رياض: مذكرات ١٩٤٨ – ١٩٧٨، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط١،١٩٨١.

٤٢- محمود فوزى : حرب السويس ١٩٥٦ ،ترجمة دكتور مختار الجمال دار الشروق ط١، ١٩٨٧.

سادساً: مذكرات أجنبية منشورة

1- Brown, Cecil : Suez to Singapore, Randon House, New York, Second Pringing 1942.
2- Catroux (generaL) : 1949.
3- Dardawd, Gabriel : Trente Ans au bord Du Nil, Un Journaliste dans l, Egypte des dernier rois, Lieu commun 1987.
4-) : Journanl De La Commpagne Du Sinai, Les Grand Etudes Contemporaines, Fayard 1966.
5- De Gaulle Charles : 1940 - 1942, Paris, 1972.
6- Eden, Anthony : Full Circle , London 1960.
7- EIsenhower, Dwight : The white House Years, Vol 2, waging Peace 1956- 1961 - London 1966.
8- Marshall : The Egyptian Enigma 1890 - 1928 John Mury, London, First Edition 1928.
9- Nutting, Anthony : 1967.
10- Pendar,Kennet: Adventure in Diplomacy ,The emergenece of General De Gaulle in North Africa. London 1966
11- Pineau, Christian : 1956/ Suez, Collection : Les Temps des revalatoins, Edition Robert Laffont, Paris 1976.
12- Shepilov : The Suze Problem, Moscow 1956.
13- Shuckburgh : Evelyn : Descent to Suze Daries 1951-1956,Selected Publication John Charmley, Weidenfeld and Nicolson, London, First Published 1986.
14- Spear , 1941 - 1944, London 1977.

سابعاً: رسائل علمية غير منشورة "باللغة العربية"

١- إجلال محمود رأفت : أنماط التدخل البريطانى فى السياسية المصرية ١٩٢٢ – ١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إشراف دكتور عبد الملك عودة.

٢- ثناء فؤاد عبد الله : قناة السويس فى السياسية الدولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواخر عام ١٩٧٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إشراف دكتور إبراهيم صقر ١٩٧٩.

٣- صفاء محمود فتوح شاكر : الخارجية المصرية ١٩٣٧ – ١٩٥٣ رسالة دكتوراه غير منشورة إشراف دكتور يونان لبيب رزق كلية البنات جامعة عين شمس قسم التاريخ ١٩٩٧.

٤- علاء الدين عرفات عبد الغفار : العلاقات المصرية الأمريكية بين الحربين العالميتين ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة طنطا ، قسم التاريخ ، إشراف أ.د عبد الغفار حسين، ١٩٩٥ .

٥- عودة عبد الرحمن السيد الشوكى : مصر والحركة الوطنية فى الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال ١٩١٤ – ١٩٦٢ رسالة ماجستير غير منشورة ١٩٩١ معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

٦- فايزة أحمد إبراهيم السنجيدى : مصر والوفاق الودى ١٩٠٤ – ١٩١٤ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات جامعة عين شمس، قسم التاريخ إشراف دكتور يونان لبيب رزق.

٧- فتحى محمد أبو عيانة : سكان الإسكندرية دراسة جغرافية وديمغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٧٠.

٨- فرغلى على تسن هريدى : الرأسمالية الأجنبية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٧ رسالة دكتوراه غير منشورة إشراف دكتور عاصم الدسوقى، سمير محمد طه، انتونى سوريال ،جامعة أسيوط كلية الآداب بسوهاج قسم التاريخ ١٩٩٢.

٩- فطين أحمد فريد على : الدبلوماسية الفرنسية وأزمة السويس حتى وقوع العدوان الثلاثى ٢٦ يوليو - ٢٩ أكتوبر رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٩

١٠- فطين أحمد فريد على : العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - سبتمبر ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس إشراف دكتور عبد الخالق لاشين، فبراير ١٩٩٣.

١١- محمد محمود سليمان : النشاط السياسى والثقافى والاجتماعى للأجانب فى مصر ١٩٢٢ - ١٩٥٢ رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الزقازيق كلية الآداب قسم التاريخ إشراف دكتور رأفت الشيخ ١٩٨٨.

١٢- ناصر أحمد مسلم : الدبلوماسية المصرية في أفريقيا فى الفترة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٨٦، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات الإفريقية، قسم سياسية ١٩٩٠.

١٣- نيفين عبد المنعم مسعد : الصهيونية والقوى الضاغطة فى فرنسا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة إشراف دكتور حامد ربيع ١٩٨٣

ثامناً : رسائل علمية غير منشورة "باللغة الإنجليزية والفرنسية"

1- Abbas, Jabir Ali, Points of Departure in Egypts, Foreign Policy,the essence of Nasser,s Power, submitted to the Faculty of the Gradute School in Partial Fulfillment of the requirement for the degree Doctor of Philosoghy in the Department of Political science indiana Univ., March 1971.

2- Hossain Abdalla El Hossain Toufik ,Les Politiques Des Grandes Puissances vis - A.vis De L, Egypt 1936 - 1947

3- El - Hadidy, Mohammed Alaa el - Din Aly Shawky : Mustafa al - Nahhas : A case study of Egyptian Political Leadership, Thesis submitted, for the Degree of phD in Politics, Department of economic and Political studies, school of oriental and Affican studies, Univ. of London 1985.

4- Mostafa, Yossef : 1930 - 1930 essai d, 3eme cyele, Montpellier 1980.

5- Naulleau, Gerard : Le Manegement Des Entreprises conjointes Franco - Egyptienne, Anaylses de la Hautes Etudes en Sciences Sociales , 1990.

6 Georges : samedi 29 Mai 1909, Faculte De Droit De L, Universite de paris 1909.

تاسعاً : دوريات باللغة العربية

١- أخر ساعة.
٢- البصير القضائى.
٣- البلاغ.
٤- البلاغ الأسبوعى.
٥- التجارة والصناعة.
٦- الاثنين والدنيا.
٧- الجهاد.
٨- الرسالة.
٩- السياسية.
١٠- السياسة الدولية.
١١- شئون فلسطينية.
١٢- القاهرة.
١٣- القانون والاقتصاد.
١٤- الكاتب.
١٥- المسرح.
١٦- المصرى.
١٧- المصور.
١٨- الهلال.
١٩- الأهرام.
٢٠- الإهرام فى خدمة التجارة والصناعة.
٢١- الأهرام الاقتصادى.
٢٣- الوقائع المصرية.

عاشراً : دوريات باللغة الإنجليزية والفرنسية

1- African Affairs .
2- African World.
3- American Qarterly Review.
4- (L,) Annee Politique et economiyue.
5- (La) Bourse Egyptienne.
6- Contemporary Review.
7- Documents on internaional Affaires.
8- (L,) Egypte Contemoraine.
9- (L,) Egypte Nouvelle.
10-(The) Egyptian economic and Pocitical Reviwe.
11- (Le) Figaro.
12- Journal of Modern History.
13- Life.
14- Middle East Journal.
15- (La) Politique Etrangeres.
16- (La) Revue de deux Mondes.
17- (La) Revue d, Egypte Economique & Financiere.
18- (La) Revue De Paris.
19- Survy of International Affaires.
20- (Les) Temps Moderns.
21- (The) Twentieth Century.

حادي عشر : مقالات وبحوث عربية

١- إسماعيل صبرى مقلد (دكتور) : الجنرال ديجول وحلف الاطلنطى، مجلة السياسية الدولية عدد ٥ يوليه١٩٦٦

٢- بطرس بطرس غالي : الناصرية وسياسية مصر الخارجية، السياسة الدولية،عدد ٢٣، يناير ١٩٧١

٣- جلال السيد : فلسطين قضية مصرية ١٧٩٨ - ١٩١٤ شئون فلسطينية، مايو ١٩٩٠.

٤- حلمى بهجت بدوى : تأثير القضاء الفرنسى فى القضاء المدنى الأهلى مجلة القانون والاقتصاد، السنة الخامسة، العدد الرابع أبريل ١٩٣٥.

٥- سلمى الخضرا الجيوشى : عطاء المثقف العربى فى الابداع الأدبى ، مقال في كتاب المثقف العربى همومه وعطاؤه، تحرير دكتور أنيس صياغ مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان ط١بيروت ديسمبر ١٩٩٥.

٦- طارق البشرى (مستشار) : المسألة القانونية بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى، مقال فى كتاب التراث وتحديات العصر، تحرير سيد يس، مركز دار الوحدة العربية، بيروت ط١ أغسطس ١٩٨٥.

٧- عبد العزيز محمد الشناوي : الدبلوماسية الفرنسية تربط بين قناة السويس وإبريد الجديدة، بحث مستخرج من حوليات كلية الآداب جامعة القاهرة ج٢٢، العدد الأول ١٩٦٠، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٤.

٨- ________ : الدبلوماسية المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية، بحث فى السياسية الدولية عدد ٢٢، أكتوبر ١٩٧٠.

٩- ________ : بريطانيا وأزمة الجيش المصرى فى العشرينات، بحث السياسية الدولية عدد ٣٩ يناير ١٩٧٥.

١٠- عبد الله بلقزير : عطاء المثقف العربى فى التوجيه الاجتماعى والسياسى، بحث فى كتاب المثقف العربى همومه وعطاؤه تحرير دكتور أنيس صايغ، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبد الحميد شومان بيروت ط١، ديسمبر ١٩٩٥.

١١- عبد الله الدائم : المسألة الثقافية بين الأصالة والمعاصرة ،مقال فى كتاب التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى تحرير سيد يس، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط١أغسطس ١٩٨٥.

١٢- ________ : عطاء المثقف العربى : المثقف العربى وضغوط المجتمع، مقال فى كتاب التراث وتحديات العصر فى الوطن العربى تحرير يسد يس، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط١ أغسطس ١٩٨٥.

١٣- عبد المنعم القيسونى (دكتور) : بعض مظاهر التجارة الخارجية للإقليم الجنوبى فى نصف قرن، بحوث العيد الخميس ١٩٠٩ - ١٩٥٩، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ١٩٦٠.

١٤- عفاف المغربل : فرنسا وأزمة حلف الأطلنطى، بحث فى السياسية الدولية عدد ١١ يناير ١٩٦٨.

١٥- على الجريتلى (دكتور) : تطور النظام المصرفي في مصر ،بحـــوث العيــد الخمســيني ١٩٠٩-١٩٥٩ ،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ١٩٦٠.

١٦- لطيفة سالم (دكتورة) : المؤثرات الأوروبية فى القضاء المصرى الحديث بحث فى كتــاب مصــر عــالم البحر المتوسط تحرير دكتور رؤوف عباس دار النهضة العربية ١٩٨٩.

١٧- محمد بهى الدين بركات (بك) : كلمة عن منشأ الامتيازات الأجنبية وبعض تطوراتها، بحث فـــى مجلــة القانون والاقتصاد، السنة السادسة، العدد الثالث، مارس ١٩٣٦.

١٨- محمـــد سعـــيد : النظام الجمركى فى مصر فى الخمسين ســـنة الأخـــيرة بحـــوث العيـــد الخمسين ١٩٠٩ - ١٩٥٩، الجمعية المصريـــــة للاقتصـــاد السياســى والإحصاء والتشريع، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ١٩٦٠.

١٩- محمد عابد الجابرى (دكتور) : المثقفون فى الحضارة العربية الإسلامية، حفريات استكشافية ،بحث فـــى كتــاب المثقف العربى همومه وعطاؤه، تحرير دكتور أنيس صـــايغ مركــز دراســات الوحدة العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان ط١ بيروت ديسمبر ١٩٩٥.

٢٠- محيى الدين صابر : الثقافة العربية وتحديات المستقبل، بحث في كتاب المثقف العربى همومه وعطاءه، تحرير دكتور أنيس صايغ مركز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، مؤسسة عبد الحميد شومان ط١ بيروت ديسمبر.

٢١- وائل غالى (دكتور) : تأملات ديكارت العربية، بحث فى مجلة القاهرة عـــدد ١٦٧ - ١٦٨ ، أكتوبــر نوفمبر ١٩٩٦.

٢٢- وحيد رأفت (دكتور) : إسرائيل وحرية الملاحة فى قناة السويس بحث فى مجلة السياسية الدولية عــدد ٤٠، أبريل ١٩٧٥.

٢٣- يحـــيى الخشاب : فرنسا والعرب فى العدوان الثلاثى، بحث فى كتاب العدوان الثلاثى، مصر تحرير دكتور محمد أنيس ودكتور طه حسين، مجموعة أخترنا لـــك، دار المعارف بمصر ١٩٥٦.

٢٤- يونان لبيب رزق : إدارة سياسية مصر ١٩٣٦ - ١٩٤٢ بحث فى مجلة السياسية الدولية، عدد ٥٠، أكتوبر ١٩٧٧.

ثاني عشر : مقالات وبحوث أجنبية :

1- Alfred, Michael : The Middle East economy in 1950. The Middle East Journal, No 2, Vol, 5, Spring 1951

2- Alexander, Mark : North and west of Suze : The Twentieth Cetury, Dec, 1954.

3- Aubert, Louis : Security Key to French policy in Foreign Affairs, American Quarterly Reviw, Vol II., Oct 1932.

4- Barbour, Neville : variations of Arab National Feeling in French North Affica. The Middle East Journal, No3, Vol 8, Summer 1954.

5- Beaumont, Guerin : Le Bilan France - Amerique, La Revue de Paris, Juin 1952.

6- Bernard, Lavergne : Le Redressement sensationnel Politique Exterieure Dee La

7- France, L, Annee Politique et Economique, No 130 Avril - Mai 1956.

8- Bilaminkim, George : The Magic of Morcocco, Contemparary Review, No 1060 April 1954.

9- Blanchard, Beorger : Du redressement De la Blanch commerciale de l, Ẹgypte En Temps De crisis, L, Egytpe Contemoraine, No 157, Mai 1935.

10- Bancpain, Marc: Les Francais al, Etrangers, Revue de deux Mondes, Sep 1959.

11- Catroux (General) L Etates Arabes et, Occident. Politique Etrangeres, Mai 1952

12- Davison, Rodric : Middle East Nationalism, Lousanne, thirty Years After. The Middle East Journal, Vol 7, Summer 1953.

13- Dugroco ,Albert:Les Programe Atomique Francais, La Revue de Paris, Mars 1953.

14- E.R.J. Hussey: Eductional policy and political Development. African Affairs, Vol 45, No 179 April 1946.

15- Estaing, Gircard : Union Francaise, La Revue De Paris, Avril 1953.

16- Former, Gene : The Terror in North Arrica, Life, July, 9, 1956.

17- Gedzier, Irene : James Sanua and Egytian Nationalism. Middle East Journal, Winter 1961.
18- Giniewski, Paul : L, Egypte a.t. elle, Le Droit de Controerle Glof D, Akaba. La Politique Etrangeres, No 5, 1955
19- Gueif, Jacques : L, evolution Du Mouvement Nationaliste Junisien, Les Jemps Modernes, No 77, Mars 1952.
20- Habib, Bour Guiba : Le Probleme Franco - Tunisien et unproblem De Souverainete. Les temps Modernes No77, Mars 1952
21- Herly : Panislamisme, et Occident. La Revue Des deux Mondes, Juin 1955.
22- Herfort, Paul : Gamal Abdel Nasser et Conseil De La Revolution Egyptienne. L, Annee Politique et economique, Aout. Oct 1956.
23- H.J.B. Atkins : The French North African Background. African, Affairs, No 182, VoL 46, 1947.
24- Hoskins, Halford : the Guardianship of the CanaL, A view of Anglo Egytptian Relation .Middle East Journal, Vol 4, No2, April 1950.
25- Kerven, : D.Cinquantenaire De L, entente cordiale, Politique Etrageres, No 2, Avril - Mai 1954.
26- Kitchen, Helen : Al Ahram : The times of the Arab world, Middle East Journal, No2, Vol 4, April 1950.
27- Legatte, Paul: Economie D, Armement et Economie Francaise Politique Etrangeres, No 2,Mai 1952.
28- Lemonnier (Amiral) : Notre Marine. Revue des Deux Mondes, Sep. 1956.
29- Metellus ,Polithque de France au Proch Orient .Politique Etrrangeres .No.6.Dec 1955.
30- Montagne, Robert : Crise Politique et Sociale Au Maroc, La Revue De Paris, Juin 1954.
31- Pernot, Murice : Le proch orient et les Grand puissances, L, Annee politique et econmique, No. 81, 1947.
32- Roux, Francois chales : Le Capital Francais en Egypte, L Egypte Contemporaine, No &, Nov. 1911
33- Sablier, Edward: Propagande Et Realites Politique. Politique Etrangeres, No5-6 Dec. 1954.
34- Sears, Martin Louid : The Roosevelt Foreign policy 1937 1940, Journal of Modern History, Vol Xv, March 1943.
35- Vigier, Touzet : L,Afrique Du Nord Entre La Guerre et La paix . La revue Des deux Mondes, Ier Oct. 1955.
36- Walker, Gorden:Suez and the Sudan: The Political upheaval in Egypt and its repercussion, African world, April 1954
37- W.L. Middleton : Fench Politics, Contemporary Review, No 1051, July 1953.
38- ....: Mendes - France Experiment, Contemporary Review, No 1064, August 1954.

ثالث عشر : المصادر والمراجع العربية :

١- إبراهيم الشريف: الأطماع الاستعمارية فى الشرق الأوسط، مشاعل الثورة، سلسلة كتب شهرية تصدرها منظمات الشباب، د – ب.

٢- إبراهيم عبده (دكتور): تطور الصحافة المصرية ١٧٩٨ –١٩٨١، مؤسسة سجل العرب ط٤ ١٩٨٢.

٣- أحمد أمين: الشرق والغرب، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥.

٤- أحمد بهاء الدين: فاروق ملكاً ١٩٣٦ – ١٩٥٣، القاهرة ١٩٥٢.

٥- أحمد بهاء الدين: أيام لها تاريخ، هيئة الكتاب ١٩٩٥.

٦- أحمد حسين الطماوى: صبرى السوربونى ، سيرة تاريخية وصورة حياة، سلسلة إعلام العرب رقم ١٢٣، هيئة الكتاب ١٩٨٦.

٧- أحمد دياب: العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩–١٩٢٤،هيئة الكتاب ١٩٨٥

٨- أحمد زكريا الشلق (دكتور): حزب الأمة ودوره فى السياسية المصرية، دار المعارف ط١، ١٩٧٩.

٩- ____: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢– ١٩٥٣، دار المعارف ط١ ١٩٨٢.

١٠- أحمد سويلم العمرى (دكتور): أصول العلاقات السياسية الدولية، الدولة والفرد فى الأسرة الدولية. مكتبة الأنجلو المصرية ط٣، ١٩٥٩.

١١- ____: المجتمع العربى وتطورته الاجتماعية والسياسية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣ – ١٩٦٤.

١٢- ____: الاتجاهات الاقتصادية والسياسية الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠.

١٣- أحمد شوقى عبد الرحمن (أميرالاى أركان حرب): فى محيط الدبلوماسية، الملحق العسكرى، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٠.

١٤- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور): تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، دار المعارف ١٩٦٧.

١٥- ____: مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥٦ معهد البحوث والدراسات ١٩٦٦ –١٩٦٧.

١٦- ____: مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ – ١٨٨٢، التدخل الأجنبى – الحركة الوطنية – الثورة العرابية، دار المعارف بمصر ١٩٦٥.

١٧- أحمد عصام الدين: حركة الترجمة فى القرن العشرين، هيئة الكتاب ١٩٨٦.

١٨- أحمد عطية الله: حدث فى باريس ١٩٣٨ – ١٩٤٢، دار الكتب ١٩٤٣.

١٩- أحمد غلوش: الجمعية الماسونية حقائقها وخفاياها، الدار القومية للطباعة والنشر د- ت.

٢٠- أحمد قاسم جودة: نوابغ الشباب، دار الهلال ١٩٣٨.

٢١- أحمد الشربينى (دكتور): تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الاقتصادية ١٨٤٠–١٩١٤ ، هيئة الكتاب ١٩٩٥.

٢٢- أحمد الصاوى محمد: باريس، دار الكتب المصرية ١٩٣٣.

٢٣- أحمد هيكل (دكتور): الأدب القصص والمسرحى فى مصر فى أعقاب ثورة ١٩ إلى قيام الحرب الكبرى الثانية ،دار المعارف ط ٤ ، ١٩٨٣.

٢٤- إدوار سعيد (دكتور) : الاستشراق : المعرفة ، السلطة – الإنشاء، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ط١ ، ١٩٨١.

٢٥- ازو ، هنرى: فخ السويس، ترجمة محمود حسن إبراهيم ،مراجعة دكتور أحمد كمال زكى، القاهرة ١٩٦٦.

٢٦- إسماعيل صبرى مقلد (دكتور): الاستراتيجية والسياسية الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية ط٢ بيروت ١٩٨٥ .

٢٧- إسماعيل محمود زين الدين: الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ –١٩٥٢ ،هيئة الكتاب١٩٩١.

٢٨- إسماعيل مظهر: الإسلام لا الشيوعية ، دار النهضة العربية ١٩٦١

٢٩- ________: الاشتراكية تعوق ارتقاء النوع الانسانى، مطبعة التراث، القاهرة ١٩٢٧

٣٠- ________: معضلات المدينة الحديثة، دار العصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٢٨.

٣١- ________: ملتقى السبل فى مذهب النشوء والارتقاء وأثرة فى الانقلاب الفكرى الحديث،عنى بنشرة الياس انطوان الياس،المطبعة العصرية، القاهرة ١٩٢٤ .

٣٢- ________: المرأة فى عصر الدايمقراطية، بحث حر فى تأييد حقوق المرأة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩

٣٣- ________: مصر فى قيصرية الاسكندر المقدونى،مكتبة النهضة المصرية ١٩٣٧ .

٣٤- ________: التكافل الاجتماعى لا الشيوعية ، دار النهضة العربية ١٩٦١ .

٣٥- أمين هويدى: حروب عبد الناصر، دار الموقف العربى بيروت ط٣ ، ١٩٨٢ .

٣٦- ________: لعبة الأمم فى الشرق الأوسط: أمريكا وإسرائيل ، دارالمستقبل العربى، بيروت ط١، ١٩٧٢ .

٣٧- انشراح الشال: صوت العرب بين الأمس واليوم ، القاهرة ١٩٨٩ .

٣٨- أنور الجندى: يقظة الفكر العربى : حركة اليقظة فى مواجهة التغريب ،مرحلة ما بين الحربين ، القاهرة ١٩٧٢ .

٣٩- أنور عبد الملك (دكتور): ريح الشرق، دار المستقبل العربى بيروت ط٢ ١٩٨٣ نهضة مصر، تكون الفكر والأيد لوجية فى نهضة مصر الوطنية هيئة الكتاب ١٩٨٣.

٤٠- ________: الجيش والحركة الوطنية ترجمة حسن قبيس، دار ابن خلدون دار الآداب بيروت ط٣ أغسطس ١٩٨١.

٤١- ________: الفكر العربي في معركة النهضة، ترجمة بدر الدين عردوكي، دار الاداب بيروت، ط ٣ أغسطس ١٩٨١

٤٢- ________: دكتور أنيس الزمان (محرران) : الثقافة والفكر، تغيير العالم الثالث ترجمة فؤاد كامل، هيئة الكتاب ١٩٨٤.

٤٣- أنيس صايغ(محرر): المثقف العربى همومة وعطاؤه مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان ط١ بيروت ديسمبر ١٩٩٥.

٤٤- أوبريان، باتريك: ثورة النظام الاقتصادية فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية تعريب وتعليق خيرى حماد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧٠.

٤٥- بريم، روبرت: المثقفون والسياسة ،ترجمة عاطف أحمد فؤاد، دار المعارف ط١ ١٩٨٥.

٤٦- باولز جستر: الأفاق الجديدة للسياسة العالمية، ودور الشرق الأوسط، ترجمة عبد الرحمن الخال، ومراجعة دكتور حسن على الزنون، بيروت ١٩٦٣.

٤٧- بيرجر، مور: البيروقرطية والمجتمع فى مصر الحديثة ،ترجمة دكتور محمد توفيق رمزى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٩.

٤٨- بيرسون، توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ – ١٩٧٥، ترجمة دار طلاس، دمشق،ط ١،١٩٨٥.

٤٩- بيرك، جاك: مصر الأمبريالية والثورة، ثورة ١٩، ترجمة يوسف شاهين، هيئة الكتاب ١٩٨٧.

٥٠- ________: العرب تاريخ ومستقبل ،ترجمة خيرى حماد، الهيئة العامة للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٧١.

٥١- ________: وآخرون : الناصرية والنظام العالمى الجديد، ندوة باريس تقديم دكتور أنيس صايغ، دار الوحدة ط١، ١٩٨١.

٥٢- بيرو، جيل: هنرى كوربيل رجل من طراز فريد ،الحركة الشيوعية المصرية بمنتصف القرن، تعريب كميل داغر،دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ط١، ١٩٨٦.

٥٣- بوندا يفكس: سياستان إزاء العالم العربى، سلسلة الاشتراكية والعام الثالث دار التقدم، موسكو ١٩٧٥.

٥٤- تشرشل، راندولف: أسرار حرب السويس، كتب سياسية عدد ٨٩، د – ت.

٥٥- ________: سقوط إيدن، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين، بيروت ط١، ١٩٥٩.

٥٦- تشيلدرز، أرسكين: الطريق إلى السويس، ترجمة حسين الحوت، عبد الفتاح البكرى، مراجعة دكتور إبراهيم جمعة، كتب سياسية، القاهرة ١٩٦٢.

٥٧- توبى جاك: الأمبريالية الفرنسية والولايات العربية فى السلطنة العثمانية ١٨٤٠ - ١٩١٤ ،ترجمة فارس غصوب، مراجعة وتقديم دكتور مسعود طاهر، دار الفارابى بيروت ط١، ١٩٩٠.

٥٨- توفيق الحكيم: شجرة الحكم السياسى فى مصر ١٩١٩-١٩٧٩مكتبة الآداب، بيروت ١٩٨٥.

٥٩- ثروت عكاشة (دكتور): مصر فى عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والآدباء، القرن التاسع عشر ج١، هيئة الكتاب ١٩٨٤.

٦٠- ______: مصر فى عيون الغرباء من الرحالة والفنانين والأدباء، القرن التاسع عشر ج٢، هيئة الكتاب ١٩٨٤.

٦١- جابر عصفور(دكتور): التنوير يواجه الإظلام، هيئة الكتاب ١٩٩٣.

٦٢- جاد لبيب (دكتور): بناء الاقتصاد المصرى والعلاقات الاقتصادية بين مصر وإنجلترا، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥.

٦٣- جرانت، وتمبرلى هارولد: أوربا فى القرن التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ - ١٩٥٠ ترجمة محمد أبو دره، لويس إسكندر، مراجعة دكتور أحمد عزت عبد الكريم، مؤسسة سجل العرب ١٩٦٧.

٦٤- جرجس سلامة (دكتور): تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرن التاسع عشر والعشرون، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٦٣.

٦٥ ______: أثر الاحتلال البريطانى من التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢- ١٩٢٢ مكتبة الأنجلو المصرية ط١، ١٩٦٦.

٦٦- جلال أحمد أمين (دكتور): قصة ديون مصر الخارجية منذ عصر محمد على إلى اليوم، ط١، القاهرة ١٩٨٧.

٦٧- ______: المشرق العربى والغرب، بحث فى دور المؤثرات الخارجية فى تطور النظام الاقتصادى العربى والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ط٣، بيروت ١٩٨١.

٦٨- جلال يحيى (دكتور): مصر الحديثة ١٨٠٥-١٩٧ هيئة الكتاب ١٩٨٢.

٦٩- ______: العالم العربى الحديث، الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين دار المعارف ١٩٨٥.

٧٠- ______: مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، منشأة المعارف ١٩٦٥.

٧١- ______: السياسة الفرنسية فى الجزائر، دار المعرفة، القاهرة ١٩٥٩.

٧٢- ______: و دكتور خالد زعيم : الوفد المصرى ١٩١٩ - ١٩٥٢، المكتب الجامعى الحديث، الأسكندرية ١٩٨٤.

٧٣- جمال حمدان (دكتور): استراتيجية الاستعمار والتحرير، كتاب الهلال العدد ٢٠٥، أبريل ١٩٦٨.

٧٤- ______: شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، عام الكتب ج١.

٧٥- ______: شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان ،ج٢ ٢ستمبر ١٩٨١.

٧٦- ______: شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، ج٣ يناير ١٩٨٤.

٧٧- جمال سليم: البوليس السياسى يحكم مصر ١٩١٠ - ١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٥.

٧٨- جمال الدين محمد سعيد (دكتور): مشاكل مصر الاقتصادية ، مطبعة لجنة البيان العربى ط١، ١٩٥٦.

٧٩- ______: السياسة القطنية فى مصر ١٩٥٢- ١٩٥٥ مطبعة لجنة البيان العربى د - ت.

٨٠- ______: مشكلة ميزان المدفوعات فى مصر ١٩٥٥ مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٥٦.

٨١- جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة ، دار المعارف بمصر ١٩٥٤.

٨٢- الجود(الليفتانت كولونيل): مصر، ترجمة راشد البراوى، مكتبة الأنجلو المصرية د- ت.

٨٣- جونيور، جالك كرابس: كتابة التاريخ فى مصر في القرن التاسع عشر، دراسة فى التحول الوطنى، ترجمة وتعليق عبد الوهاب بكر، هيئة الكتاب ١٩٩٣.

٨٤- الحبيب ثامر (دكتور): هذه تونس، مكتبة المغرب العربى، القاهرة ١٩٤٨.

٨٥- حلمى أحمد شلبى (دكتور): الموظفون فى مصر فى عهد محمد على ، هيئة الكتاب ١٩٨٩.

٨٦- حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر، ٤ فبراير ١٩٤٢-٢٣يوليو ١٩٥٢، العربى للنشر والتوزيع ج١، ١٩٨٠.

٨٧- حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ط١، ١٩٦٢.

٨٨- حسين ذو الغفار صبرى وأخرون: السياسية الدولية للعمال، السلسلة العمالية، عدد ١١، ١٩٧٠.

٨٩- حسين على الرفاعى (دكتور): الصناعة فى مصر، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٥.

٩٠- حسين فوزى النجار (دكتور): مصر فى المحيط الدولى، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٣.

٩١- ـــــــــــ: أحمد لطفى السيد أستاذ الجيل، هيئة الكتاب ط٢، ١٩٧٥.

٩٢- ـــــــــــ: الدكتور هيكل وتاريخ جيل ١٨٨٨-١٩٥٦ هيئة الكتاب ط٢ ١٩٨٨.

٩٣- ـــــــــــ: هيكل وحياة محمد، منهج فى دراسة التاريخ الإسلامى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠.

٩٤- حسين فورزى (دكتور): سندباد مصرى، دار المعارف بمصر ١٩٦١.

٩٥- حسين مؤنس (دكتور): مصر ورسالتها، دراسة فى خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضارى ورسالتها فى الوجود، دار الشعب ط٥، ١٩٧٦.

٩٦- راشد البراوى: الفلسفة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعلمية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط١، ١٩٥٥.

٩٧- ـــــــــــ: ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٤.

٩٨- رأفت غنيمى الشيخ (دكتور): مصر والسودان فى العلاقات الدولية، عالم الكتاب ١٩٧٩.

٩٩- رشوان محمد جاب الله: على ماهر، الهيئة العامة للكتاب،١٩٨٧.

١٠٠ رضا أحمد شحاتة (دكتور): تطور واتجاهات السياسية الخارجية الأمريكية نحو مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى انتهاء حرب السويس ١٩٥٦، هيئة الكتاب ١٩٩٥.

١٠١- ـــــــــــ: الدبلوماسية المصرية والصراع الدول حول قناة السويس، هيئة الكتاب، القاهرة ١٩٩٥.

١٠٢- رفعت السعيد (دكتور): الأساس الاجتماعى للثورة العرابية ط٣، هيئة الكتاب ١٩٩٤.

١٠٣- رؤوف عباس (إشراف): مصر وعام البحر المتوسط فى العصر الحديث، دار النهضة العربية ١٩٨٩.

١٠٤- ـــــــــــ (محرر): حرب السويس بعد أربعين عاماً، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٩٧.

١٠٥- رودنسون، مكسيم: الإسلام والرأسمالية ترجمة نزيه الحكيم، دار الطليعة بيروت ط٤، فبراير ١٩٨٢.

١٠٦- رياض الصمد (دكتور): العلاقات الدولية فى القرن العشرين، تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٤٥، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط٣، ١٩٨٦.

١٠٧- رينيه قطاوى وجورج قطاوى: محمد على وأوروبا، القاهرة، ١٩٥٢.

١٠٨- زكريا سليمان بيومى (دكتور): التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين، دراسة تاريخية فى فكرة الشيخ محمد عبده، هيئة الكتاب ١٩٨٣.

١٠٩- زكي عبد المتعال(دكتور): تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية ،علي الاخص من الناحية المصرية،القاهرة ،١٩٣٥

١١٠- زكي نجيب محمود (دكتور): تجديد الفكر العربى، دار الشرق ١٩٨٧.

١١١- سامح كريم: ماذا يبقى من طه حسين، دار الشعب ١٩٧٥.

١١٢- ـــــــــــ: معارك طه حسين الأدبية والفكرية، دار القلم بيروت ط٢، ١٩٧٧.

	المؤلف	المرجع
١١٣-	سامى أبو النور (دكتور)	دور القصر فى السياسية فى مصر ج٢، ١٩٣٧ - ١٩٥٢ مكتبة مدبولى ١٩٨٨.
١١٤-	سامى الكيالى	الفكر العربى بين ماضيه وحاضره، مطبعة المعارف ومكتبة مصر ١٩٤٣.
١١٥-	سامى منصور(دكتور)	تجارة السلاح والعالم الثالث، كتاب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام رقم ٣٧ يونيه ١٩٧٣.
١١٦-	سامية حسن إبراهيم	الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور، هيئة الكتاب ١٩٨٥.
١١٧-	سليمان نسيم (دكتور)	صياغة التعليم المصرى الحديث ،ودور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣ -١٩٥٢، هيئة الكتاب ١٩٨٤٩.
١١٨-	سمير أمين (دكتور)	الطبقة والأمة فى التاريخ وفى المرحلة الأمبريالية، ترجمة هنريت عبودى، دار الطليعة، بيروت ط١ سبتمبر ١٩٨٠.
١١٩-		نحو نظرية للثقافة ،نقد التمركز الاوروبي والتمركز الاوروبي المعكوس،معهد الانماء العربي،ط ١، ١٩٨٩.
١٢٠-		ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ط١،يناير ١٩٨٨.
١٢١-		أزمة المجمتع العربى، دار المستقبل العربى، بيروت ط١، ١٩٨٥.
١٢٢-		المغرب العربى الحديث ترجمة كميل داغر، دار الحداثة بيروت ط٣، ١٩٨١.
١٢٣-		ودكتور فيصل ياستير : البحر المتوسط من العالم المعاصر، دراسة فى التطور المقارن، الوطن العربى، تركيا وجنوب أوروبا ،ترجمة ظريف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ بيروت يوليو ١٩٨٨.
١٢٤-	سلامة موسى	حرية الفكر ج٢، هيئة الكتاب ١٩٩٦.
١٢٥-		ماهى النهضة ،هيئة الكتاب ١٩٩٣.
١٢٦-	سيد يس (محرر)	التراث وتحريات العصر فى الوطن العربى، الأصالة والمعاصرة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ط١، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت أغسطس ١٩٨٥.
١٢٧-	شفيق شحاته (دكتور)	تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر فى القرن التاسع عشر، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ١٩٦١.
١٢٨-	شفيق غربال	تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،ج١ بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ - ١٩٣٦ مكتبة النهضة ١٩٥٢.
١٢٩-	شميث، أرثر إدوادور جولد (الأبن)	الحزب الوطنى، مصطفى كامل -محمد فريد، ترجمة فؤاد دواره هيئة الكتاب ١٩٨٣
١٣٠-	شهدى عطية الشافعى	تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ط١ ١٩٥٧.
١٣١-	شوقى الجمل (دكتور)	دور مصر فى أفريقيا فى العصر الحديث هيئة الكتاب ١٩٨٤.
١٣٢-		الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، هيئة الكتاب ١٩٩٤.
١٣٣-	صبحى وحيده	فى أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولى د - ت.
١٣٤-	صلاح بسيونى	مصر وأزمة السويس، دار المعارف ١٩٧٠.
١٣٥-	صلاح العقاد (دكتور)	المغرب العربى، الجزائر - تونس المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو المصرية ط٢، ١٩٦٦.
١٣٦-		قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦،معهد الدراسات العربية ١٩٦٨.
١٣٧-		العرب والحرب العالمية الثانية، معهد الدراسات العربية ١٩٦٦.
١٣٨-	طارق البشرى (مستشار)	المسلمون والأقباط فى إطار الجامعة الوطنية دار الشروق ط٢ ١٩٨٨.
١٣٩-		الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار الشروق ط٢، ١٩٨٣
١٤٠-		سعد زغلول يفاوض الاستعمار، دارسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤، هيئة الكتاب، القاهرة ١٩٧٧.

الرقم	المؤلف	الكتاب
١٤١-	طاهر أبـــو فــــاشا	قصة السد العالى، بدون ذكر دار النشر، القاهرة ١٩٦٠.
١٤٢-	طاهر عبـد الحكـيم	الشخصية الوطنية المصرية،قراءة جديدة لتـــاريخ مصـــر،دار الفكـــر للدراسات والنشر والتوزيع،القاهرة -باريس،١٩٨٦.
١٤٣-	طه حســين (دكتور)	مستقبل الثقافة فى مصر ج١ مطبعة المعارف ١٩٣٨.
١٤٤-	ــــــــ	مستقبل الثقافة فى مصر ج٢ مطبعة المعارف ١٩٣٨.
١٤٥-	ــــــــ	تجديد ذكرى أبى العلاء، دار المعارف ط٩، ١٩٨١.
١٤٦-	ــــــــ	على هامش السيرة حــ١،ط٣٠ درا المعارف ١٩٨٤.
١٤٧-	ــــــــ	ألوان، ط٦، دار المعارف ١٩٨١.
١٤٨-	ــــــــ	المعذبون فى الأرض، سلسلة إقرأ، دار المعارف، د.ت.
١٤٩-	ــــــــ	حديث الأربعاء ج١، ط١٣ دار المعارف ١٩٨١.
١٥٠-	ــــــــ	حديث الأربعاء ، ج٢، ط١٣ دار المعارف ١٩٨١.
١٥١-	ــــــــ	حديث الأربعاء ، ج٣، ط١١ دار المعارف ١٩٨١.
١٥٢-	ــــــــ	ودكتور محمد أنيس وآخرون : العدوان الثلاثى علي مصر، مجموعـــة أخترنا لك ، دار المعارف بمصر ١٩٥٦.
١٥٣-	عـــادل ثـــابــت	فاروق الأول، الملك الذى غدر به الجميع ،ترجمة محمد مصطفى غنيـم القاهرة ط٣، ١٩٨٩.
١٥٤-	عاصم الدسوقى (دكتور)	كبار الملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢ ،دار الثقافة الجديدة ط١، ديسمبر ١٩٧٥.
١٥٥-	ــــــــ	مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ دار الكتاب الجامعة ط٢ ١٩٨٣.
١٥٦-	عـاصم محـروس عبـد المطلـب (دكتور)	القطن فى العلاقات المصرية البريطانية، هيئة الكتاب ١٩٩٣.
١٥٧-	ــــــــ	دور الطلبة فى ثورة ١٩، ١٩١٩- ١٩٢٢ هيئة الكتاب ١٩٩٠.
١٥٨-	عاطف أحمد فؤاد (دكتور)	الحرية والفكر السياسى المصرى، دراسات تحليلية فى علم الاجتمـــاع السياسى، دار المعارف ط١، ١٩٨٠.
١٥٩-	عـــاطف السـيد	القرارات المصيرية والأسرار الخفية فى الصراع العربـــى الأســـرائيلى القاهرة ١٩٥٨.
١٦٠-	عبد الرحمن الرافعى	مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف ط٤، ١٩٨٣.
١٦١-	ــــــــ	الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى، دار المعارف ط٤، ١٩٨٣.
١٦٢-	ــــــــ	مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، تاريخ مصر القومى من ١٨٩٢-١٩٠٨ دار المعارف ط٥، ١٩٨٤.
١٦٣-	ــــــــ	ثورة ١٩، تاريخ مصر القومى ١٩١٤ -١٩٤٢ ط٤ دار المعارف ١٩٨٧.
١٦٤-	ــــــــ	فى أعقاب الثورة المصرية ج١، دار المعارف ط٤، ١٩٨٧.
١٦٥-	ــــــــ	فى أعقاب الثورة المصرية ج٢، دار المعارف ط٣، ١٩٨٨.
١٦٦-	ــــــــ	فى أعقاب الثورة المصرية ج٣، دار المعارف ط١، ١٩٥١.
١٦٧-	ــــــــ	مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، ط٣، دار المعارف ١٩٨٧.
١٦٨-	ــــــــ	ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى ســـبع ســنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، ط٢ دار المعارف ١٩٨٩.
١٦٩-	عبد العزيز الرفاعى (دكتور)	أفريقيا والعلاقات السياسية الدولية فى عهد الاستقلال، مكتبة الأنجلـــو المصرية ١٩٦٩.
١٧٠-	عبد العزيز شرف (دكتور)	طه حسين وزوال المجتمع التقليدى، هيئة الكتاب، ط ١٩٨٨،٢ .

الرقم	المؤلف	العنوان
١٧١-	عبد الرؤوف أحمد عمرو (دكتور)	تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ - ١٩٥٧ هيئة الكتاب ١٩٩١.
١٧٢-	عبد العال الحمامصى	أقلام فى موكب التنوير، هيئة الكتاب ١٩٩٦.
١٧٣-	عبد العظيم محمد رمضان (دكتور)	تاريخ مصر الاجتماعى : الكتاب الأول صـــراع الطبقــات فــى مصـر ١٨٧٣ - ١٩٥٢ القاهرة ١٩٨٣، الكتاب الثانى: الفكر الثـــورة فـــى مصر قبل ثورة ١٩٥٢،القاهرة ١٩٨٣.
١٧٤-	______	تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦، ط٢ مكتبة مدبولى ١٩٨٣.
١٧٥-	______	تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ج١ بيروت، د - ت.
١٧٦-	______	تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ج٢ بيروت، د - ت.
١٧٧-	______	الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢-١٩٣٦، هيئة الكتاب،١٩٧٧.
١٧٨-	عـــبد الله إمـــــام	حكايات عن عبد الناصر، دار الشعب ١٩٧١.
١٧٩-	عبد الله الرازق (دكتور)	مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا، هيئة الكتاب ١٩٨٦.
١٨٠-	عبد الله العروى (دكتور)	أزمة المثقفين العرب تقليدية أمر تاريخانية ،ترجمة دكتـــــور نوقـــان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١٩٧٨.
١٨١-	حكايات عن عبد النـــاصر، دار الشعب ١٩٧١.	ثقافتنا فى ضوء التاريخ، المركز الثقافى العربى، الدار البيضـــاء، دار التنوير للطباعة والنشر ط١، ١٩٨٣.
١٨٢-	عبد الوهاب الكيالى،كامل زهيري	الموسوعة السياسية ،ط ١، بيروت ١٩٧٤.
١٨٣-	عبد الوهاب بكر (دكتور)	الوجود البريطانى فى الجيش المصرى ١٩٣٦- ١٩٤٧ دار المعـــارف ط١، ١٩٨٢.
١٨٤-	عثمان أمين (دكتور)	ديكارت، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٤٢.
١٨٥-	______	الجوانية، أصول عقيدة وفلسفة ثورة، دار القلم ١٩٦٤.
١٨٦-	عـــز الديـــن فوده	النظم الدبلوماسية : الكتاب الأول : الدبلوماسية وتقنين قواعدهـــا، دار الفكر العربى ١٩٦١.
١٨٧-	عزيـــز خـــانـــكى	المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية، ماضيـــــها حاضرهـــا مســـتقبلها، المطبعة العصرية بمصر ١٩٣٩.
١٨٨-	على الجريتلى (دكتور)	التاريخ الاقتصادى للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦،دار المعارف١٩٧٤.
١٨٩-	على الدين هلال (دكتور)	السياسية والحكم فى مصر فى العهد البرلمانى ١٩٢٣- ١٩٥٢، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة ١٩٧٦.
١٩٠-	______	التجديد فى الفكر السياسى المصرى الحديث : أصول الفكرة الاشتراكية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٧٥.
١٩١-	على شلبى (دكتور)	مصر القناة ودورها فى السياسة المصريـــة ١٩٣٣- ١٩٤١،ط ١، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٢.
١٩٢-	______	ومصطفى النحاس جبر يوسف : الانقلابات الدستورية فـــى مصـــر ١٩٣١ - ١٩٣٦ إشراف وتقديم دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، هيئة الكتاب ١٩٨١.
١٩٣-	عمر عبد العزيز عمر (دكتور)	تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ - ١٩٢٢، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٤.
١٩٤-	عمرو أحمد عمرو، عبدالرؤوف أحمد عمرو	أحمد بن بيللا أبن شمال أفريقيا، القاهرة ١٩٦٣.
١٩٥-	عواطف عبد الرحمن (دكتورة)	الصحافة العربية فى الجزائر ١٩٥٦ - ١٩٦٢، القاهرة ١٩٦٨.
١٩٦-	غالى شكرى (دكتور)	سلامة موسى وأزمة الضمير العربى، بيروت ط٤، ١٩٨٣.
١٩٧-	______	مذكرات ثقافة تحتضر، هيئة الكتاب ١٩٩٥.
١٩٨-	______	المثقفون والسلطة فى مصر، أخبار اليوم ط١، ١٩٩١.
١٩٩-	______	النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث، دار الطليعة بيروت ط٢، فبراير ١٩٨٢.

٢٠٠- ________ ماذا أضافوا إلى ضمير العصر،دار الكاتب العربى، القاهرة د.ت.

٢٠١- ________ أقواس الهزيمة، وعى النخبة بين المعرفة والسلطة، كتاب الفكرة عدد رقم ١٥، دار الفكر ط١، ١٩٩٠.

٢٠٢- فاديه سراج الدين (دكتور) التحرر الوطنى، القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ - ١٩٥٤، ط١، القاهرة ١٩٩٥.

٢٠٣- ________ المواجهة ، مصر وإسرائيل ١٩٥٢ - ١٩٥٦، هيئة الكتاب ١٩٩٣.

٢٠٤- فاطمة علم الدين عبد الواحد (دكتورة) تطور النقل والمواصلات الداخلية فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩٢٢، هيئة الكتاب ١٩٨٩.

٢٠٥- فتحى الديب عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربى ط٢ ١٩٩٠.

٢٠٦- فتحى رضوان دور العمائم فى تاريخ مصر الحديث، كتاب الزهراء، دار الزهراء للإعلام العربى ط١، أبريل ١٩٨٦.دار

٢٠٧- فرح أنطوان الدين والعلم والمال، هيئة الكتاب ١٩٩٥.

٢٠٨- فشر (هـ .أ. ل) تاريخ أوروبا فى العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ تعريب أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع ط٨، دار المعارف ١٩٨٤.

٢٠٩- فيلبى جوار ثورة الجزائر، ترجمة عبد الرحمن صدقى، القاهرة ١٩٦٦.

٢١٠- فؤاد المرسى خاطر (دكتور) العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧.

٢١١- فوزى جرجس دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ط٢ العربى للنشر والتوزيع القاهرة ١٩٨٩.

٢١٢- فوشيه ، جورج جمال عبد الناصر فى طريق الوحدة والبناء، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، بيروت ط١، ١٩٦١.

٢١٣- ________ جمال عبد الناصر وصحبه، ج٢ ،بدون اسم للمترجمين، دار المعارف ١٩٦٠.

٢١٤- قاسم أمين (الحفيد) المصريون ،تأليف قاسم أمين ،تقديم دكتور رؤوف عباس، كتاب الهلال عدد ٥٣٧ سبتمبر ١٩٩٥.

٢١٥- قاسم أمين تحرير والمرأة الجديدة، المركز العربى للبحث والنشر ١٩٨٤.

٢١٦- كامل مرسى أسرار مجلس الوزراء، المكتب المصرى الحديث ١٩٨٥.

٢١٧- كرومر(اللورد) عباس حلمى الثانى، مطبعة التوفيق د - ت.

٢١٨- كوبر أرتيمس القاهرة فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥،ترجمة محمد الخولى، دار الموقف العربى ١٩٩٦.

٢١٩- كوبلاند، مايلز لعبة الأمم ، اللأخلاقية فى سياسية القوة الأمريكية فى سياسية القوة الأمريكية، تعريب مروان خير، ط١، بيروت ١٩٧٠.

٢٢٠- كولومب، مارسيل تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ،ترجمة زهير الشايب ،تقديم دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مكتبة مدبولى د - ت.

٢٢١- لاكور، ولتر الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، ترجمة لجنة الأساتذة، بيروت ١٩٥٨.

٢٢٢- لبيب شقير (دكتور) تاريخ الفكر الاقتصادى، دار النهضة القاهرة ١٩٨٨.

٢٢٣- لطيفة سالم (دكتورة) المرأة المصرية والتغيير الاجتماعى ١٩١٩ - ١٩٤٥هيئة الكتاب ١٩٨٤.

٢٢٤- ________ مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤- ١٩١٨ هيئة الكتاب ١٩٨٤.

٢٢٥- ________ فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦ - ١٩٥٢ مكتبة مدبولى القاهرة ط١، ١٩٨٩.

٢٢٦- ________ تاريخ القضاء المصرى الحديث، هيئة الكتاب ١٩٩١.

٢٢٧- ________ القوي الاجتماعية في الثورة العرابية،هيئة الكتاب ١٩٨١.

٢٢٨- ________ النظام القضائى المصرى الحديث ج٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٦.

٢٢٩- لاندو، جاكوب — الحياة النيابية والأحزاب فى مصر ١٨٦٦ - ١٩٥٢، ترجمة سامى الليثى مكتبة مدبولى د - ت.

٢٣٠- لوتسكى — تاريخ الأقطار العربية الحديث، أكاديمية العلوم السوفيتية، معهد الاستشراق ترجمة عفيفة البستانى، مراجعة يورى روشين، دار الفارابى بيروت ط٨، ١٩٨٥.

٢٣١- لوكاز ،هيرزويزر — ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي،ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفي،دار المعارف،١٩٦٨.

٢٣٢- لويس عوض (دكتور) — ثقافتنا فى مفترق الطرق، دار الآداب بيروت ط٢ يونيه ١٩٨٣.

٢٣٣- ———— — تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل الي ثورة ١٩، الخلفية التاريخية ج١، هيئة الكتاب ١٩٨٠.

٢٣٤- ليفين .ز. إ — تطور الفكر الاجتماعى العربى ١٩١٧ - ١٩٤٥ ترجمة دكتور أنور محمد إبراهيم، ط١ دار العالم الجديد ١٩٨٨.

٢٣٥- مارلين نصر (دكتورة) — التطور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ -١٩٧٠ دراسة فى علم المفردات والدلالة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ سبتمبر ١٩٨١.

٢٣٦- ماكاى جورج — حروب إسرائيل الثلاثة، هيئة الاستعلامات كتب مترجمة رقم ٦٩١ د-ت.

٢٣٧- مانسفيلد، بيتر — تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط، ترجمة عبد الحميد فهمى الجمال، هيئة الكتاب ١٩٩٥٠.

٢٣٨- مجموعة من كبار الكتاب السوفيت — السياسة الخارجية السوفيتية بين عامى ١٩٥٥ - ١٩٦٥، تعريب وتعليق خيرى حماد، دار الكتاب العربى للطبع والنشر ١٩٦٨.

٢٣٩- مجيد خدورى (دكتور) — الاتجاهات السياسية فى العالم العربى، دور الأفكار والمثل العليا فى السياسة، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٨٥.

٢٤٠- محسن محمد — أصول الحكم، دار المعارف ١٩٨٠.

٢٤١ ———— — الشيطان تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية دار المعارف ١٩٨٢.

٢٤٢- ———— — التاريخ السرى لمصر،تاريخ مصر بالوثائق البريطانية والأمريكية دار المعارف ١٩٧٩.

٢٤٣- ———— — سرقة واحة مصرية ، كتاب اليوم، يناير ١٩٨١.

٢٤٤- محمد أنيس (دكتور) — ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى، مكتبة مدبولى ١٩٨٢.

٢٤٥- محمد بدر الدين مصطفى — المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ دراسة فى منهاجية العلاقات الدولية، سينا للنشر، القاهرة ط١، ١٩٩٤.

٢٤٦- محمد البهى (دكتور) — الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ط١١ مكتبة وهبة ١٩٨٥.

٢٤٧- محمد جابر الأنصارى (دكتور) — الفكر العربى وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط١، ١٩٩٦.

٢٤٨- محمد جمال الدين المسدى وآخرون — مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٨.

٢٤٩- محمد حافظ إسماعيل — أمن مصر القومى فى عصر التحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١، ١٩٧٨.

٢٥٠ محمد حافظ غانم — الأمن الدولى، دار نشر الثقافة، الأسكندرية ١٩٥٠.

٢٥١- ———— — العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ط١، مكتبة نهضة مصر ١٩٦٢

٢٥٢- محمد حربى — الجزائر ١٩٥٤ - ١٩٦٢، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر بيروت ط٣، ١٩٨٣.

٢٥٣- محمد حسنين هيكل — نحن وأمريكا، دار المعارف د - ت.

٢٥٤- ———— — لمصر لعبد الناصر،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،١٩٨٢.

٢٥٥-	ــــــــــ	قصة السويس أخر المعارك فى عصر العمالقة بيروت ط٢ ١٩٨٢.
٢٥٦-	ــــــــــ	ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشر ط٢ ١٩٩٢.
٢٥٧-	محمد حسين هيكل (دكتور)	ثورة الادب، دار المعارف ط٢، ١٩٨٦.
٢٥٨-	ــــــــــ	جان جاك روسو، حياته وكتبه دار المعارف ط٣، ١٩٧٨.
٢٥٩-	محمد دويدار (دكتور)	الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور، دار الجامعات ١٩٧٨.
٢٦٠-	محمد رفعت (بك)	٥٠ يوم فى باريس،مطبعة دار الكتاب العربي،مارس ١٩٥٠.
٢٦١-	محمد رفعت (دكتور)	التيارات السياسية فى حوض البحر المتوسط، لجنة البيان العربى، القاهرة ١٩٤٩.
٢٦٢-	محمد السعيد أدريس	حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ - ١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة ط١، ١٩٨٩.
٢٦٣-	محمد صابر عرب (دكتور)	حادث ٤ فبراير ١٩٤٢،والحياة السياسية المصرية دار المعارف ط١، ١٩٨٥.
٢٦٤-	محمد صبرى (دكتور)	أدب وتاريخ واجتماع، مطبعة مصر ١٩٥٠.
٢٦٥-	ــــــــــ	أفريقيا الشرقية، هرر زيلع وبربره، مطبعة مصر ١٩٥٠.
٢٦٦-	ــــــــــ	تاريخ العصر الحديث :مصر، الولايات المتحدة الاستعمار الأوربى ط٢ مطبعة مصر ١٩٢٧.
٢٦٧-	محمد صبيح	أيام وأيام ١٨٨٢ - ١٩٥٦، القاهرة ١٩٦٦.
٢٦٨-	محمد عابد الجابرى (دكتور)	التراث والحداثة، دراسات - مناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ يوليو ١٩٩١.
٢٦٩-	ــــــــــ	إشكاليات الفكر العربى المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، ينونيو ١٩٨٩.
٢٧٠-	ــــــــــ	مسألة الهوية، العروبة الإسلام والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية ط١، أبريل ١٩٩٥.
٢٧١-	ــــــــــ	تكوين العقل العربى، دار الطليعة بيروت ط٢ مايو ١٩٩٥.
٢٧٢-	ــــــــــ	وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربى المعاصر، المركز الثقافى العربى، المغرب، ط١ أغسطس ١٩٩٢.
٢٧٣-	ــــــــــ	بينة العقل العربى، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة فى الثقافة العربية، سلسلة نقد العقل العربى ج٢،مركز دراسات الوحدة العربية ط١، يونيو ١٩٨٦.
٢٧٤-	ــــــــــ	المشروع النهوضي العربى، مراجعة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية ط١ ديسمبر ١٩٩٦.
٢٧٥-	محمد عبد البارى	الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، القاهرة ١٩٣٠.
٢٧٦-	محمد عبد الرحمن برج (دكتور)	قناة السويس وأهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها فى العلاقات المصرية البريطانية ١٩١٤ - ١٩٥٦،دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٦.
٢٧٧-	محمد عبد السلام الشاذلى (دكتور)	تطور الفكر العربى ج١ هيئة الكتاب ١٩٩٣.
٢٧٨-	ــــــــــ	تطور الفكر العربى ج٢ هيئة الكتاب ١٩٩٣.
٢٧٩-	محمد عبد العزيز عجمية	دراسات فى التطور الاقتصادى، الدار القومية للطباعة والنشر ط٢، ١٩٦٤.
٢٨٠-	محمد عبده (الشيخ)	الإسلام بين العلم والمدينة ،ج١، هيئة الكتاب ١٩٩٣.
٢٨١-	محمد على علوية	مبادئ فى السياسية المصرية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٢.
٢٨٢-	محمد عمارة (دكتور)	الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده : الكتابات السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ج١، ط١ أغسطس ١٩٧٢.
٢٨٣-	ــــــــــ	الأعمال الكاملة للأمام محمد عبده : الكتابات الاجتماعية ج٢، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات النشر بيروت سبتمبر ١٩٧٢.

٢٨٤- ________ الأعمال الكاملة للأمام محمد عبده :الاصلاح الفكـري والـتربوي،ج٣، المؤسسة العربية للدراسات النشر بيروت سبتمبر ١٩٧٢.

٢٨٥- ________ معركة الإسلام وأصول الحكم، دار الشرق ط١ ١٩٨٩.

٢٨٦- ________ على مبارك مؤرخ ومهندس العمران، درا المستقبل العربى ط١ ١٩٨٤.

٢٨٧- ________ الجامعة الإسلامية والفكر القومية عنـد مصطفـى كـامل، المؤسسـة العربية للدراسات والنشر، بيروت مارس ١٩٧٦.

٢٨٨- ________ الأعمال الكاملة لجمال الديـن الأفغـانى ج١ ،الله والعلـم والأنسـان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ط١ ١٩٧٩.

٢٨٩- محمد فرج (مقدم) العدوان الثلاثى وقائعه وأحداثه، سلسلة كتب قومية عدد ١٨٧ د.ت.

٢٩٠- محمد فريد حشيش معاهد ١٩٣٦ وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتـى نهايـة الحرب العالمية الثانية، الزهراء للإعلام العربى ط١، ١٩٩٤.

٢٩١- محمد مصطفى صفوت (دكتور) إنجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥١ الجمعية الملكيـة المصريـة للدراسات التاريخية ١٩٥٢.

٢٩٢- محمد الخضيرى المقال فى المنهج مع مقدمه وتعليقات القاهرة ١٩٣٠.

٢٩٣- محمـود زايـد من أحمد عرابى إلى جمال عبد الناصر، الحركـة الوطنيـة المصريـة الحديثة، بيروت ط٣ ١٩٧٣.

٢٩٤- محمود السروجي (دكتور) سياسية الولايات المتحدة الخارجية منذ الاستقلال إلى منتصف القـرن العشرين، الإسكندرية ١٩٧٥.

٢٩٥- محمود سليمان غنام أضواء علي أحداث ثورة ١٩، دار الفكر العربى الحديث القاهرة ١٩٦٩.

٢٩٦- محود صالح منسى (دكتور) فرنسا وإسرائيل بدون ذكر دار النشر، القاهرة ١٩٩٤.

٢٩٧- ________ الحرب العالمية الثانية،القاهرة ١٩٨٩ .

٢٩٨- محمود الشريف الاطماع الاستعمارية في الشرق الاوسط، مشاعل الثورة ،سلسلة كتـب شهرية تصدرها منظمات الشباب، الكتاب الثاني، د–ت.

٢٩٩- محمود متولى (دكتور) ثورة الجزائر وانتصار إدارة الإنسان العربى هيئة الاستعلامات د– ت.

٣٠٠- ________ الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، هيئة الكتاب ١٩٧٤.

٣٠١- محمود المقداد (دكتور) تاريخ الدراسات العربية فى فرنسا، سلسلة عام المعرفـة عـدد ١٦٧، الكويت نوفمبر ١٩٩٢.

٣٠٢- مشرفة محمد الملجى عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسـية المصريـة ١٨٧٣ – ١٩٢٨ هيئة الكتاب ١٩٨٩.

٣٠٣- مصطفى الحفناوى (دكتور) قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج٤ الإدارة والاسـتغلال، مكتبـة النهضة المصرية ط٢ نوفبر ١٩٥٦.

٣٠٤- مصطفى الفقى (دكتور) تجديد الفكر القومى،هيئة الكتاب١٩٩٦.

٣٠٥- مصطفى عبد الرزاق الدين والوحى والإسلام، هيئة قصور الثقافة ط٢ ١٩٩٧(ط١ ١٩٤٥).

٣٠٦ مصطفى عبد الرزاق فيلسوف العرب والمعلم الثاني،هيئة قصور الثقافة ط٢ ١٩٩٧(ط١ ١٩٤٥).

٣٠٧- مصطفى عبد الغنى (دكتور) المثقفون وعبد الناصر، دار سعاد الصباح ط١ ١٩٩٣.

٣٠٨- ________ طه حسين والسياسية، دار المستقبل العربى بيروت ط١ ١٩٨٦.

٣٠٩- مصطفى كامل منيب المواثيق والاتفاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية١٩٥٠ .

٣١٠- مصطفي النحاس جبر يوسف سياسية الاحتلال تجاه الحركة الوطنية المصريـة ١٩٠٦ – ١٩١٤ ، هيئة الكتاب ١٩٧٥.

٣١١- ________ سياسية الاحتلال تجاه الحركة الوطنيـة المصريـة ١٩١٤ – ١٩٣٦ هيئة الكتاب ١٩٨٥.

٣١٢- مليكة عريان مركز مصر الاقتصادى، القاهرة ١٩٢٣.

٣١٣-	منير عبد الملك	تطور مصر : العوامل الأساسية فى سياسية مصر الخارجية مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧.
٣١٤-	ميتشل ريتشارد	الأخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان ،مراجعة فاروق عفيفى عبد الحى تقديم صلاح عيسى، دفاتر التاريخ العربى رقم ١ ،مكتبة مدبولى ط١ مايو ١٩٧٥.
		أيديولوجية جماعة ج٢ التنظيم والأيدولوجية، ترجمة مني أنيس، عبدالسلام رضوان، مراجعة فاروق عفيفى عبد الحى، مكتبة مدبولى د- ت.
٣١٥	________	القناة لمصر، بيروت د – ت.
٣١٦-	ميشال سليمان	
٣١٧-	نبيل راغب (دكتور)	هدى شعراوى وعصر التنوير، هيئة الكتاب ١٩٨٨.
٣١٨-	نبيل فرج (إعداد)	محمد حسين هيكل فى عيون معاصرية، تقديم دكتور جابر عصفور، هيئة الكتاب ١٩٩٦.
٣١٩-	نبيل عبد الحميد سيد أحمد (دكتور)	النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى، هيئة الكتاب ١٩٨٢.
٣٢٠-	نجاح عمر	طه حسين أيام ومعارك، دار الموقف العربى ط٢ ١٩٨٩.
٣٢١-	نعمان عاشور	مع الرواد ، هيئة الكاب ١٩٩٦.
٣٢٢-	نعمات أحمد فؤاد (دكتورة)	شخصية مصر، عام المكتب، يناير ١٩٦٨.
٣٢٣-	نيكولسون، هارولد (سير)	الدبلوماسية، ترجمة وتعليق وتقديم محمد مختار الزقزوقى، مكتبة الانجلو المصرية ط١ ، ١٩٥٧ .
٣٢٤-	هدى عبد الناصر (دكتور)	الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ١٩٣٦ – ١٩٥٢ دار المستقبل العربى ١٩٨٧ .
٣٢٥-	وحيد الدالى	أسرار الجامعة العربية وعبد الرحمن عزام ، روزاليوسف ١٩٨٢.
٣٢٦-	وحيد رأفت (دكتور)	فصول من ثورة ٢٣يوليو، دار الشروق ط٢، ١٩٨٧.
٣٢٧-	يحيى الزيات	دراسة فى الاستراتيجية المصرية ١٩٤٥-١٩٨٥، درا النهضة العربية د-ت.
٣٢٨-	يونان لبيب رزق	الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ – ١٩٨٤، كتاب الهلال عدد ٤٠٨ ديسيمبر ١٩٨٤.
		الخارجية المصرية ١٨٢٦ – ١٩٣٧، هيئة الكتاب ١٩٨٩.
٣٢٩-	________	تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ – ١٩٥٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٥.
٣٣٠-	________	محمد مزين: تاريخ العلاقات المصرية المغربية منذ مطلع العصور الحديثة حتى عام ١٩١٤ هيئة الكتاب ١٩٩٠.
٣٣١-	________	

رابع عشر : المراجع والبحوث الأجنبية

1- Abbas, Mhamed, Hosney : Essai Sur l, Evolution Du commerce Exterieur Egyptien, Developpement Historique, et Situation Contemporaine, Tsoumas & Co, Le Caire 1956.
2- Abbas, Raouf : The Japanese and Egyptian enlightement, Acomparative study of fukuzawa Yukichi and Rifaah al- Tahtawi, institute for the study of languages and cultures of Asia and Africa, Tokyo 1990.
3- Admas,Charles:Islam and Modernisme in Egypt,London 1933.
4- Admed, Jamal Mohmmed : The intellectual origines of Egyptian Nationalisn, London .196
5- Al - Syyid (Marsot) Afaf Lutfi : Egypt and Cromer, London 1968.
6- Aron : Main Currents in sociloogical through, Penguin Book 1970.
7- Aronson, Geoffrey : From side show to center stage, U.S.Policy towards Egypt 1946, Lynne, Rienner Publishers, inc, Boulder, Colorade 1986
8- Bar - Zohar, Michael : the Armed Prophet : Abiography of Ben - Gurion, London 1979.
9- ....: Suze Ultra Secret, Lobraire, Artheme, Fayarid 1964.
10- Behr, Edward : the Algerian Problem, London, 1961.
11- Berque, Jacques : Egypte, Imperialism & Revolution Translated by Jean Sewart, Faber & Faber, London 1972.
12- ....: Maghreb histoire et Societes, Duclot, S.N.E. Alger 1974.
13- .... : Le Maghreb enter deux guerres, Troisieme Edition, Du Seuil, Paris, 1978.
14- .... : Les Arabes, La Bibliotheque Arabe sindbad, Troisiem Edition, Paris 1979.
15- Bergson, Henri : L, Evolution, cretrice, Paris 1905.
16- ....,.: L, Emergie Sprituelle, Paris 1913.
17- Boktor, Amir ; school and Society in the valley of the Nile, Elias Modern Press, Cairo 1936.
18- Bourgois, Albert : La formation de L, Egypte Moderne, Le Traite Anglo Egyptien du 26 Aout 1936 et la Convention De Montreux du & Mai 1937, Librairce benerale De droit & De Juris Prudence, Paris 1939.
19- Bowman, Humphery : Middle East Windo, Longman Green and Co, First Published 1942.
20- Brace,Richard:Ordeal in Alger,London 1960
21- Brecher, Michael : Deicion : in israel Foreign Policy, London 1974.
22- Brins, Morik : Les Amis De la Culture Francaise En Egypt 1925 - 1954, Documents presents Par Morik Brins et Prccedes D, Une conference sur les Conference par J. Arcar - Nahas, Edition, Horus, Le Caire 1945.
23- Brinton, Jasper, Yetes : The Mixed Courts of Egypt, New Haven, Yal Univ, Press. London. Humphery, Milford. Oxford Univ. Press 1930.
24- Brockyway, Thomas : Basic Documents in United States foreign policy, Van Nostrand company, inc, Princeton 1989.
25- Bruns. William : Economic Aid and American policy toward Egypt 1955- 1981 State Univ. of New York Press, Albany 1985.
26- Camille, Paule ; Suez ou La Haute France Du Vaincu Triomphant, Nouvelle Edition Debresse Paris 1957.
27- Campbell, John: Defense of the Middle East problems of American Policy, Frederick. Apraeger, New York 1960.
28- Carlaton,David: Britian and the the Suze Crsis, Bazil blakwell, Oxford, New York, First Published 1968.
29- Car : International Relations between the two world wars 1919-1939,Macmillan Press 1986 .
30- Childern, Erskine : The road to Suez, London 1962.
31- Christophe, Leon - Roger : L, Egypte et Le Regime de Capitulions, Le Presses Moderns, Paris 1937.
32- Comte, Auguste : Systeme de Politique Positive ou teaite de Socilogie instiuant La religion de L, humanite, 4 vols, Paris 1851 1854.
33- Cremeans : Charles : the Arabes and the world, Nasser s, Arab. Nationalist Policy, Council on Foreign Relations, Fredrick A praeger, Publisher, New York, London 1963.
34- Crouhley : The Economic Development of Modern Egypt. Longmans, Green and co, First Published, London 1938.
35- ......: The investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt, Univ. Press, Bulaq, Cairo 1936.
36- Dann, Uriel (Ed) : The Great Powers in the Middle East 1919 - 1934, Holmes , Meir, New York, London 1988.
37- Darmengham, Emil : Lavie du Mohamet, Paris 1928.
38- De Guerville A.B : New Egypt, William Helnemann London, D.T.
39- Dicey,Edard:England and Egypt ,London 1986.
40- Donovan, John : U.S & Soviet Policy in the Middle East 1945 1956, New York 1972.

41- Ducruet : Les Capitaux europeens au Proch Orient,Paris ,1964.
42- Dukay, Piere : les Francais En Egypte, Jules Tallandiers, Paris 1933.
43- Durakheim : Les Formes Elementaire de La vie Religieuse, Paris 1925.
44- Elgood : Egypt & The Army, London 1924.
45- El - Sarki, Mohamed Youssef: La Monomculture Du cotton En Egypt et Le Dcveloppement Economique, Libairie Droz, Geneve 1964.
46- Emile, Boutroux : Science et Religion, Paris 1922.
47- Epstein, Leon : British Politics in the Suez Crisis, Pall Mall Press, London and Dummow, First Published 1964.
48- Eytan, Teddy : Neguev : L, Heroique Naissance De L, Etate D, israel, Edition De L, Baconniere, Neuchatel, Suisse 1949.
49- Finer, Herman : Dulles over Suez, The Theory and Practice of his Diplomacy, Quadrangle Books Chicago 1964.
50- Fredric, Pascal : Les relations Commerciale Franco - Egytienne Enter Deux guerres, Paris 1964.
51- Fremeaux, Jacques : La France et L, islam depuis 1789. Press Universitaires De France 1991.
52- Fullick, Roy and Paul, Geoffrey : Suez : the Double War, London 1979 re - issued 1990.
53- Galt : Conflict of French and English Eductional Philosohpy in Egypt, Cairo, 1933.
54- Garret, Sean : The Suez Canal, Harrap World Hidstory Progrmme, London 1974.
55- Ghorbal, Shafik : The Beginning of the Egyptian Question,and the rise of Mohemet Ali.George Routledge , Sons, London 1928.
56- Gilson : Archives d, Histoire doctrinale et litteraire, Moyen age, vol IV, Paris 1930.
57- ....: Discours de La Methode, texte et commentaer, Paris ,1930.
58- Gromyko, Andre : The over Seaues Egyptian of Capital, Past and Present, Progress Publisher, Moscow 1985.
59- Victor : La France Catholique En Egypte, Tourss. S. D.
60- Harlleberg, Charles : The Suez : its history and Diplomacy importance, Columbia Univ. Press 1931.
61- Holt (Ed) : Political and social change in Modern Egypt, London. Oxford 1968.
62- Hoskins, Halford : The Middle East, Problem Area in World Polities, New York, Second Printing 1955.
63- Hourani, Albert : Arabic thought in the LiberAge 1798, Cambridge Univ. Press 1991.
64- ....: Histoire Des Pruples Arabes, Traduit D el, Anglais par paul Chemla Edition. Duseul, Mars 1993.
65- ....: La pensee Arabe et L, Occident, Traduit d el, Anglais par Sylvie Besse Ricord, Naufil.
66- Howell, Morton : Egypt, Past, Present and Future, U.S.A 1929.
67- Hunter, Robert : Egypt under the khedives 1805 1879, From Household to Modern Bureacracy, Univ of Pittsburgh Press 1984.
68- Hurewitz (Ed) : Soviet American Rivalry in the Middle East. The Acdemy of Political science, Columbia Univ Press, New York 1969.
69- Institute du Monde Arabe : Le Monde Arabe dans la vie intellectuelle et culturelle en France, Colloque 18 20 Janvier 1988, Institute du Monde Arabe, Paris 1989.
70- Issawi, Charles : Egypt An economic and social Analysis, Oxford Univ Press 1947.
71- ....: Etgypt in Revolution an economic Analysis, Green wood Press 1986.
72- ....: Egypt at mid Century : An economic survey, Published under the auspices of the Royal Institute of internatioal Affairs, Oxford Univ. Press 1954.
73- J.N. Andreson : Law Reform in Egypt 1850 - 1950. Pocitical and socral change in Modern Egypt, edited by Holt, London, Oxford 1968.
74- Johson,Paul:The Suez war ,New York .1957
75- Kemp, Geoffery : Strategy and Arms level 1945 1967. Soviet American Rivarly in the Middle East Edited by Hurewitz, The Acdemy of Political Science, Columbia Univ Press, New York 1969.
76- Khaldun, Al Husry : Three Reformers, Beirut 1966.
77- Khater, Le Regim Juridique Des Fouilles et Des Antiques En Egypte, Publications Del, institute Francais e De Philogie et D, Histoire, Tome x 11. Le Caire 1960.
78- Kirk, George : Contemporary Arab Politics, A concise History, First Publish, New York 1961.
79- ....: A short history of the Middle East from the of Islam to Modern times, Methven , Co. Ltd, London, First Published 1948.
80- Kitroeff, Alexander : the Greek in Egypt, Ethicity and Class, ithaca Press, London 1989.
81- Kostolany : Suez ; le Roman D, une enterprise, Edition pierre Tisne, Paris 1939.
82- Laland : vocabulaire Techinque et Critique de La Philsophie Paris 1926.

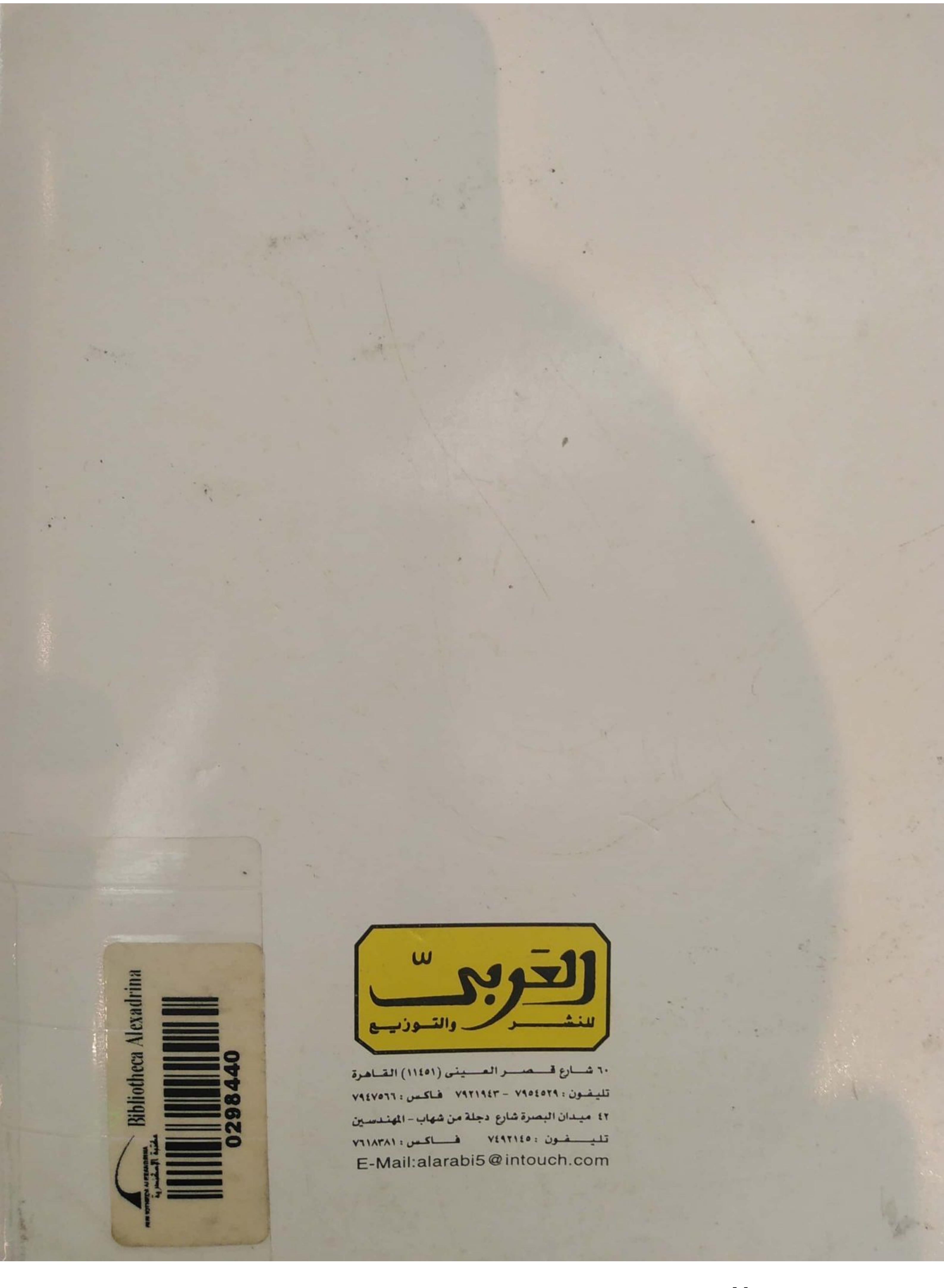
83- LAqueur, Walter : Communism and Nationalism in the Middle East, Frederick A Praeger, New York, Second Edition 1957.
84- Lavergne, Bernard : L. Affaires De Suez ou La Drenier infidelite Des Etates - Unis, La fin Du Pact Atlantique. L. Annee Poltique et economique, Aout - Oct. 1956.
85- Lenczowski, George ; Soviet Advances in the Middle East, American enterprise Institute for Public Policy Reseach, Washington, Second Edition, January 1957.
86- ....: The Middle East in world Affairs, Second Edition, Third Printing, Cornell Univ. Press, Ithacha, New Yrk, July 1958.
87- Lewis, Bernard : The Middle East and West, Indiana Univ. Press, Baloomington and London, Third Printing 1967.
88- Lewis, William Arthur : Economic Survey 1919 1939, London 1949.
89- Lilienthal, Alfred : There goes the Middle East, the Book Mailer inc, New York 1958.
90- Little, Tom : High Dam at Aswan, Mothuen, London, First Publisher 1965.
91- ....: Egypt, Ernest Benn limited, First , Published, London 1958.
92- Longgoood, F., william : Suez Story, Key to the Middle East, New York 1957.
93- Louis, Roger (Ed) : Suez 1956, The crisis and its consuqences, Clareondon Press, Oxford 1991.
94- Love, Kennett : Sueze the twice Fought war, Longman, London, First Published 1970.
95- Lugol, Jean: Egypt and world war 11.Cairo 1945.
96- Mabro, Robert : the Egyptian Econmy 1952 1972., 0xford Univ.Press 1974.
97- Mac Eoin, Denis and Al - shahi ,Ahmed: Islam in the modern world, Croom Helm, & Camberra 1983.
98- Mansfield, Peter : the British in Egypt, Newton, Abbot 1973.
99- ....: Nasser, London, 1970.
100- Malow, John, Four Aspects of Egypt, London, First Published 1966.
101- ....: Arab Nationalism and British imperialism, A study in Power Politics, the Cresset Press First Published, London 1961.
102- ....: The Anglo. Egyptian Relatoin 1800 1953, The Cresset Press, London 1954.
103- ....: A history of Modern Egypt and Anglo Egyptian Relation 1800 - 1953, Praeger, New York 1954.
104- ....: The Origines of Anglo French Rivalry in the Levant, Elek Books, London 1971.
105- Masharrafa : Culture Survy of Modern Egypt,Part 2, Longman 1947.
106- Massignon, Louis : Recueil de textes inedist concernant, L, Histoire de La Mystique en Pays d, Islam. Paris 1929.
107- Maurois, Andr A history of France, Translated from the French by Henry Binsse, First published 1949.
108- Michael, Walzer, Just and unjust wars, New York 1972.
109- Mill, John Stuart : on Liberty, London 1963.
110- Molchanov, Nikolai : General De Gulle, His Life and work, Progress publishers, Moscow, 1988.
111- Mousa, Suwwan: The Suez crisis 1956, Al - Karmel, Amman, Joudan 1989.
112- Murphy : Robert : Diplomatic Among Warriors, Doublrday & Company inc, Gaden City, New York 1964.
113- Nadav, Safran ; Egypt in Search of Political Community, Harvard Univ. Press, Second Printing 1989.
114- NiJim, Basheer (Ed): American Church Politics and the Middle East, Association of Arab American Univ, Graduates. Inc, B, Massashusetts 1982.
115- Nousseir, Abou, Hatem and others : the Suez Cananl, Facts and Documents, Selected studies, No 5, D.T.
116- Nutting, Anthony : Nasser, E.p. Dutton & Co, New York 1972.
117- Owen, Roger : state, Power & Politics in the making of the modern Middle East, Routldge, London, New York, First Published 1972.
118- ....: The Middle East in the world Economy 1800- 1914, Lodon 1981.
119- Polk, william : The United States and the Arab world, Harvard Univ. Press, Third Edition 1975.
120- Radwin, Samir and Mabro, Robert : the industrialization of Egypt 1939 1973.
121- Recich, Bernard (ed) : The Power in the Middle East, the utultimate strategic arena, Praris, S.D .
122- Robert H, and others : Secretaries of State and their Diplomacy, New York 1964.
123- Robert, Philippe De saint : Le jeu De La France En Miditerrannee, Prais 1970.
124- Robertson, Terence: Crisis, the insid story of the Suez conspiracy, Hutchisson of London, First Pulished, London1965.
125- Rzheshevsky, oleg : World war II, Myths and Realties, Moscow 1984.
126- Sabry, MohAmed : LA Revolution Egyptienne, Second Parite, Paris 1921.

127- Schaff, Abam : Langage et Connaissace, Anthropos, Paris 1967.
128- Schall, Josef - sebastian : Suez Porte Des Peuples, Roman, Trabuit De L, Allemand, Les Edition De France 1942.
129- Scherer, James : Cotton as a world power, A study in the Economic interpretation history, Negro Univ. press, New York 1969.
130- Schonfield, Hugh : the Suez Canal in world Affairs, First published, London 1952.
131- ....: The Suez Canal , Penguin D.T.
132- Sieghreid, Andr Suez, Panama et Les route Maritines Mondiales, Librairie Armand Colin, Paris 1940.
133- Simon, Reeva (ed) : The Middle East and North Africa, Essays in Honor of .J.c.Huerwitze, Columbia Univ. Press 1990.
134- Smith, Charles : Islam and the Search for social order in Modern Egypt : Abioghraphy of Muhammad Husaykal, State Univ. of New York Press, Albany 1983.
135- Stephens, Robert : Nasser, Political Biography, New York 1972.
136- Swingewood : A short History of Sociological though Macmillan 1984.
137- Taussig : The Tariff History of the United States G.P. Putnan, sons, New York, London 1966.
138- Terry, J, Jamice : The Wafd 1919 1939, cornerston of Egyptian Politican political power, Third Edition, Center for Reseach and publishing, London, First Edition 1982.
139- Thobie : Ali et Les quarante Voleurs, Imeperalismes et Moyen Orient de 1914 anos Jours, Edition Messidor 1985.
140- Thompson : Emile Durkheim, Ellis Horrword London 1982.
141- Tripp, Charles (Ed) : Contemporary Egypt, through Egyptian eyes, Essays in honour of Prof. P.J.First Published 1993.
142- Troen, Selwyn and Shemesh, Moshe (Eds): The Suez Sinai crisis 1956, retrospective and reappraisal ,Frank Cass and company limited, London, First published 1990.
143- Trukhanovrky : Anthony Eden, Progess publishers, Moscow 1974..
144- Vitikitois : The Egyptian Army in politics, indiana Univ. Press 1961.
145- ....: The history of Egypt, Third Edition, London 1985.
146- Von, Grunebaun and Gustave Edmund : Modern Islam, the Search for cultural identity, New York 1964.
147- Williamson, Bill : Eduction and social change in Egypt and Turkey, A study in Historical Sociology ,MacMillan Press ,First published 1987.
148- Wilson, Keith (Ed) : Inperialism and Nationalism in the Middle East, the Anglo-Egyptian Experience 1982 1982, Mansell Publishing Limited, London, FirPublished 1983.
149- Yossef, Amine (Bey) : Independent Egypt, John Murray, London, First published 1940.
150- Zein : The Emergence of Arab Nationalim, With a backguound study of Arab - Turkish Relations in Near East, Caravan Books, Delmar, New York, Third Edition 1973

خامس عشر : دوائر معارف وقواميس

١- المعجم الوجيز : طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم،القاهرة ١٩٩٠.
2- Webster s Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English Language,New York 1989.

الفهـــرس



العربي
للنشر والتوزيع
٦٠ شارع قصر العينى (١١٤٥١) القاهرة
تليفون : ٧٩٥٤٥٢٩ - ٧٩٢١٩٤٣ فاكس : ٧٩٤٧٥٦٦
٤٢ ميدان البصرة شارع دجلة من شهاب - المهندسين
تليفون : ٧٤٩٢١٤٥ فاكس : ٧٦١٨٣٨١
E-Mail:alarabi5@intouch.com
Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية
0298440